الانفتاح

وتغير القيم في مصر

تكوين الغلاف للفنان : حجـــازى
الغـــــــلاف : جوده خليفــــه
خطوط الغلاف : حامد العويضى
الأخراج الفنى : محمــد بغـدادى

مصـر العربيــة للنشـر والتوزيـــع
١٣ أ ش إسلام - حمامات القبة / القاهرة
ص.ب : ٥٧٤٠ هليوبوليس غرب
ت : ٢٥٦٢٢٦٨

إهــــداء

إلى أبى وأمى .. وكل الكادحين الشرفاء

الذين يبذلون الجهد والعرق فنتعلم منهم قيم

العمل والانتماء لمصرنا الحبيبة..

أحمـد أنـور

الفهـــرس

تقديـــــم

الجيل الذى أنتمى إليه عاش معظم حياته خلال مرحلة مجيدة من مراحل النضال الوطنى فى التاريخ المصرى الحديث . فقد شهد جيلنا وشارك بالطبع فى النضال ضد الاستعمار البريطانى الغاشم من أجل الجلاء والاستقلال وفى النضال ضد الظلم الاجتماعى إبان الحكم الملكى من أجل العدالة الاجتماعية وفى النضال ضد دكتاتورية الحاكم من أجل الديموقراطية وفى النضال ضد الصهيونية من أجل تحرير فلسطين ثم من أجل تحرير سيناء وفي النضال ضد التخلف والتبعية من أجل تحقيق التقدم والاستقلالية ، وفى النضال ضد الفقر والجهل والمرض من أجل تحقيق مستوى معيشى لائق للإنسان المصرى - صانع الحضارة.

وبالطبع عانى جيلنا من مرارة الهزائم ، ولكنه أيضا انتشى بحلاوة الانتصارات عانينا كثيرا من بطش الاحتلال البريطانى وشيعنا شهداءنا بالدموع وبالهتاف بالثورة حتى النصر ونموت نموت ويحيا الوطن وبالجلاء بالدماء . وعانينا كثيرا من هزيمتنا فى فلسطين ثم هزيمتنا فى سيناء ، وصممنا على النصر ، وعانينا من الأحكام العرفية وبطش الحكام .. إلخ . ولكننا انتشينا طربا وامتلأنا ثقة وفخرا وأملا مرات عديدة : عندما قامت ثوة يوليو ١٩٥٢ وتحررنا من القصر وعندما تم الجلاء عن مصر ، وعندما انتصرنا على

العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ بعد تأميمنا لقناة السويس وعندما فاض علينا السد العالى خيرا ونماء بتوفير الرى الدائم والكهرباء للصناعة وعندما غزونا الصحراء بالخضرة والحياة وعندما مصرنا الاقتصاد والبنوك وعندما نشرنا التعليم والخدمات فى ربوع البلاد وعندما انتصرنا في حرب ١٩٧٣ وحررنا سيناء.

وفي كل هزائمنا وانتصاراتنا كانت تسودنا قيم سامية ورائعة : الفداء - التضحية - الجهاد - الانتماء - الغيرة - التكاتف ، انكار الذات - العمل - العلم - الثقافة - المعرفة - العروبة - التقشف - الاعتزاز بالوطن - الثقة بالذات .. إلخ.

صحيح أنه كانت هناك قيم سلبية كثيرة ولكن الغلبة كانت لتلك القيم الايجابية البناءة التى كانت تترجم إلى سلوكيات تتجسد فى انجازات ملموسة فى كافة مجالات الحياة.

لهذا كان لابد أن يفزع جيلنا ويستشعر الخطر الداهم عندما يجد أن هذه القيم التى ارتبطت بتغيير وجه الحياة إلى ماهو أفضل للشعب المصرى قد بدأت تهتز وتتوارى ثم تتآكل فى منتصف السبعينيات ، لكى تحل محلها قيم أبسط ما توصف به أنها مدمرة . وأصاب الكثير أبناء جيلنا الفزع من أن يتبنى الجيل الجديد هذه القيم السلبية وتصبح سائدة لديه مما يعود بأوخم العواقب على مجتمعنا العريق.

وشرع المفكرون والعلماء الاجتماعيون الغيورون على وطنهم فى تحليل ظاهرة الانقلاب القيمى الذى صاحب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى والتنبيه إلى آثاره الخطيرة على مستقبل هذا الوطن ، إلا أن هذه التحليلات كانت فى معظمها على المستوى النظرى أو الانطباعى وكانت فى حاجة إلى تدعيم علمى على أساس دراسات ميدانية للواقع المصرى.

وتمثل دراسة الاستاذ أحمد أنور محمد التى يضمها هذا الكتاب

حلقة فى سلسلة الدراسات الميدانية حول موضوع القيم الاجتماعية التى أوليناها اهتمامنا فى الدراسات العليا للماجستير والدكتوراة بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس ، وقد اختار الباحث أحمد أنور أن يجرى دراسته على جمهور مدينة القاهرة وأن تجرى الدراسة على مختلف القطاعات الطبقية والمهنية والتعليمية من الشباب ومن كبار السن لابراز أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على أنساق القيم الاجتماعية . وركز دراسته على أهم هذه الأنساق : قيم العمل والانتاج وقيم التعليم والثقافة وقيم العقلانية والقيم السياسية والقيم الأسرية.

وتتصف هذه الدراسة التى نقدم لها بعدد من المزايا الهامة فهي أولا تتصف بالالتزام الوطنى من جهة وبالالتزام العلمى من جهة أخرى دون أن يخل أى من الالتزامين بالآخر . ويتضح الإلتزام الوطنى فى ابراز الحقائق والكشف عنها فيما يتعلق بقضية من أهم قضايا الوطن ، بينما يتضح الالتزام العلمى فى إتباع المنهج العلمى بحذافيره فى جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها .

كما تتصف هذه الدراسة بالعمق النظرى والفلسفى الذى مكن الباحث من معالجة موضوعه بشكل شمولى وبنائى ومتكامل فاستطاع أن يوجد الصلة بين القيم الاجتماعية من جهة وبين التغيرات البنائية التي طرأت على المجتمع المصرى على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والتربوية وذلك فى إطار موقع المجتمع المصرى من النظام الاقتصادى العالمى وتأثره به.

إن هذه الدراسة تعتبر بحق اسهاما ممتازا لا فى البحث العلمي الاجتماعى فحسب ولكن فى تنمية الوعى الاجتماعى بقضايانا الاجتماعية الجوهرية.

دكتور سمير نعيم أحمد
١٩٩٢/١٢/٢٨

هذا الكتاب

يبحث هذا الكتاب فى العلاقة الجدلية بين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى مصر منذ حقبة السبعينيات بفعل سياسة الانفتاح الاقتصادى وتغير قيمنا الاجتماعية.

ولايمكن لنا بأى حال من الأحوال أن نعزل القيم السائدة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تفرز هذه القيم . حيث ان كل مجتمع توجد فيه القيم الايجابية أو التقدمية جنبا الى جنب مع القيم السلبية أو الرجعية ونقصد بالقيم الايجابية هنا القيم التى تقوم على الغاء استغلال الانسان للانسان واقامة علاقات انتاجية عادلة والتى تعتمد على العلم والعقل وتؤمن بالمشاركة والانتماء والجماعية والتعاون والمساواة وتدافع عن المستقبل كما نقصد بالقيم السلبية القيم التى تدعو الى الحفاظ على ماهو كائن وترفض التغيير وتبرر استغلال طبقة معينة لباقى الطبقات وتبرز الملكية الخاصة والفردية وتدعم الغيبية والروحانية وكذلك تبرر خداع الجماهير وقهرهم من جانب الصفوة السياسية.

ومنذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ونحن نعانى حالة من تردى قيمنا وسيطرة القيم السلبية على القيم الايجابية حتى تغلغلت هذه القيم السلبية فى شتى مناحى حياتنا بحيث أصبحت تهدد أى جهود تنموية ، بل ومستقبلنا برمته ويدل على ذلك مجمل سلوكنا الفعلى أو الواقعى بل وحتى ألفاظنا وأقوالنا . ولم يعد

انتشار هذه القيم السلبية مقتصرا على طبقة معينة بالذات أو على مهنة معينة أو حتى على مستوى تعليمى معين ، بل إنها فى الواقع شملت المجتمع بأسره ، واستطاعت الطبقة الطفيلية المسيطرة بنفوذها وقوتها المادية وهيمنتها على وسائل الاعلام وتغلغلها فى سراديب السلطة نشر قيمها السلبية بين الجماهير من أجل تدعيم مصلحتها.

وكان لابد لنا أن نكشف عن جذور هذه القيم السلبية فى المناخ الانفتاحى ، فقد ساهم الانفتاح الاقتصادى فى دمج مصر فى السوق الرأسمالى العالمى وتخلفت قطاعات الانتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة بينما برزت قطاعات ذات نمو هش ومرهون للخارج كالسياحة والبترول وقناة السويس ، وتحول الاقتصاد المصرى الى اقتصاد تحل فيه الاستثمارات والقروض الأجنبية محل المدخرات الوطنية ، وتحل فيه الواردات الأجنبية محل منتجات الزراعة والصناعة المصرية ، ولم تصمد منتجاتنا الوطنية خاصة فى ظل الدعاية المكثفة للسلع الأجنبية كما تم انهاء سيطرة الدولة فى مجال التجارة الداخلية والخارجية وأسواق المال وتخلت الدولة عن سياسة التخطيط والتسعير الجبرى والحماية الجمركية وتقييد الاستيراد.

وترتب على ذلك أن أخذت التمايزات الاجتماعية فى التزايد وتمكنت بعض الفئات الاجتماعية التى تتميز بارتفاع ميلها لانماط الاستهلاك الترفى إلى نشر قيم استهلاكية ترفيه بينما أصحاب الدخول المحدودة الثابتة غير قادرين على محاكاة أنماط الاستهلاك المرتفعة ولكنهم فى نفس الوقت لايملكون الافلات من ضغطها كما أن بعض الأفراد الذين أصبحوا غير قادرين على محاكاة الأنماط الاستهلاكية المرتفعة لم يعد أمامهم سوى الهجرة إلى الدول النفطية وترتب على ذلك اهدار لقيمة العمل المنتج حيث أن المهاجر يحصل

على أضعاف مضاعفة من مستوى دخله بمصر إلا أن هذه الزيادة لاترتبط بمستوى انتاجيته.

كما أن الهجرة عملت على تدعيم القيم الاستهلاكية حيث أن المهاجر يخضع بعد وصوله لأثر المشاهده والمحاكاة لنمط الاستهلاك السائد فى بلدان النفط حيث يجد أحدث ماوصل إليه العالم الغربى من فنون سلع الانتاج الحديث ، كما أن المهاجرين يأتون الى مصر بأنواع عديدة من السلع وبفعل أثر المشاهدة والمحاكاة حدث انتشار تلقائى لعناصر النمط الاستهلاكى للقابعين بالداخل ولذلك كانت محاولتهم اللحاق بالمهاجرين بالخارج حتى يتسنى لهم التمتع بخيرات النمط الاستهلاكى الجديد. وفى ضوء هذا المناخ حدثت سطوه للسلع أو لعالم الأشياء والبضائع على عالم الانسان، حتى أصبح المركز الاجتماعى للفرد يتحدد بقيمة السلع التى يمتلكها، فترسخت قيم إستهلاكية ترفيه ومظهريه على حساب العمل المنتج وسيطرت قيم الربح السريع والسهل، وسيطرت شهوة الكسب وظمأ التملك وتكديس الثروة بحيث أصبحت هى الغاية الوحيدة للحياة والوجود ، ومن ثم سادت قيم الفردية والانانية والانتهازية.

وبرزت إلى الوجود مجالات عديدة للكسب السريع بدون مجهود أو بأقل مجهود بعضها مشروع وبعضها غير مشروع مما كان له تأثيره على قيم العمل والانتاج بل وحتى على التعليم والتفوق العلمى، فتحول التعليم إلى سلعة باهظة الثمن وتحولت المدارس الى بوتيكات وتبرعات وهدايا ، دروس خصوصية ، كما ساد الفن الطفيلى وسيطرت على الفن النزعة التجارية والرغبة فى الكسب ولو بالابتذال والاسفاف.

وقد إختفت فى ظل المناخ الانفتاحى معظم الصحف والمجلات ذات الرسالة الثقافية المرموقة وأبعد أصحاب الكلمة الجادة وأثر بعضهم الهجرة إلى الخارج ، وظهرت العديد من القوانين

الاستثنائية المقيدة للحريات ، وتعرضت بعض احزاب المعارضة للملاحقة والتفتيش ومصادرة جرائدها وحوصرت وسائل التعبير الطلابية وغيرها من الاجراءات التى ساهمت فى بروز قيم السلبية والعزوف عن المشاركة السياسية والعنف والتعصب.

ومن الانصاف القول أنه ليس الانفتاح الاقتصادى وحده هو الذى أفرز كل هذه القيم السلبية ولكن بعضًا منها يعود إلى التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التى أحدثتها ثورة يوليو ١٩٥٢ ، بل ويرجع بعضها الى تراثنا وإلى عصور تاريخية سابقة.

وسوف نتناول خلال صفحات هذا الكتاب كل ماسبق الاشارة إليه بالتفصيل ومدعمًا بدراسة ميدانية قام بها الباحث واستخدم فيها الاستبيان والمقابلات حتى يتمكن من رصد التغيرات التى حدثت فى قيمنا الاجتماعية.

وأود أن أشكر كل من ساعدنى فى هذا العمل وبخاصة استاذى الاستاذ الدكتور / سمير نعيم احمد استاذ ورئيس قسم الاجتماع بجامعة عين شمس على مابذله معى من مجهود طوال سنوات اعداد هذا العمل ، وقد استفدت من علمه ومنهجيته وموضوعيته الكثير.

كما أقدم الشكر الى كل أساتذتى بكلية الآداب جامعة عين شمس واخص بالذكر الاستاذ الدكتور السيد الحسينى والاستاذ الدكتور على ليله كما أقدم خالص الشكر إلى الاستاذ الدكتور/ أحمد مجدى حجازى وإلى استاذى الاستاذ الدكتور / مراد وهبه استاذ الفلسفة بكلية التربية جامعة عين شمس وكذلك أقدم الشكر الى صديقى الدكتور أحمد عبد الله وأخى العزيز الاستاذ محمد أنور وكذلك أشكر أبى وأمى وزوجتى وابنتى دينا وابنى محمد.

وأتمنى أن أكون قد وفقت فى دراسة هذا الموضوع وأن ينال استحسان القارىء العزيز.

المــؤلــف

مدخل نظرى

أولا : القيم فى الفلسفة المثالية

الفكر المثالى لايرد قوانين الظواهر الثقافية التى يفسرها الى مصدرها الموضوعى فى حركة التاريخ والمجتمع بل يجعل وراء هذه القوانين (أفكارًا) أى أنه يفسر الفكر بالفكر أو يتعامل مع المفاهيم بالمفاهيم ، ويعتمد الفكر المثالى نهجا جزئيًا صوريًا فى ذلك التفسير فهو اما أن يعقد علاقة وهمية بين ظاهرة وأخرى ، فيفرض على ظاهرة ما قانون ظاهرة ثانية وهنا يأتى تفسيره خارجيًا متعسفًا . وإما أن يقطع الظاهرة عن غيرها من الظواهر فيجعلها مسيرة بقوانين ذاتية ، وهنا يأتى تفسيره داخليًا مغلقًا، كما تنكر المثالية الوجود الموضوعى وتجعله تصورًا ذهنيًا وتجعل الوجود (الحق) من خلق (الوعى) أى يجعل الذاتى خالقًا للموضوعى.

أى أن الفكر المثالى يجعل من المفاهيم المجردة وهى فى حقيقتها انعكاس لواقع أفكارًا مطلقة ، وينتهى إلى المبدأ المثالى القائل بسبق الوعى على الوجود ، وبسبق الفكر على الواقع ، هنا تختفى حقيقة الواقع ويعجز الفكر المثالى عن ادراك القوانين الموضوعية فى حركة التاريخ والمجتمع[1].

وإذا كان أساس الحياة الاجتماعية هو الافكار والوعى فإن كل التغييرات فى الحياة الاجتماعية يمكن أن تحدث قبل كل شىء عن طريق التغيير فى وعى الناس ومفاهيمهم وقواعدهم الأخلاقية . ولذلك اعتقد المثاليون أن الأخلاق نشأت من الوعى وأن مصدرها روحى ، وظل الناس دهورًا طويلة يعتقدون أن الأخلاق ليست من صنع البشر ، بل هى

١ - عبد المنعم تليمه ، مقدمة فى نظرية الأدب ، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٧٦.

(موحى بها) ، فهناك اعتراف بمس خلقى من الله[1]. وإذا كانت الأخلاق ذات أصل الهى فإن أوامرها لاتناقش فهى أزلية لاتتبدل وترتفع فوق مستوى التحول والتطور والتباين والتعدد.

فالقيم فى ضوء ذلك صادقة صدقًا مطلقًا ومتعالية عن الحس وثابتة وخالدة ، ولذلك فهى صالحة لكل زمان ومكان ، وحتى لو بدا تعارض بين الأمر الأخلاقى الالهى وبين مصالح الانسان فعلى الانسان أن يظل ممتثلا لهذا الأمر الذى صدر عن حكمة الهية تفوق ادراكه ، كما أن على الانسان أن يغير طرائق تفكيره وحياته حتى يتوافق مع هذه القيم المطلقة الخالدة[2].

والقيم فى ظل الفكر المثالى إنفصلت عن الواقع أى عن الاطار الاجتماعى والظروف التاريخية التى نشأت فيها ، وصيغت القيم فى مفهومات مجردة كالحق والخير والكمال والسعادة .. إلخ ، كما أصبح علينا أن نبحث عما يسمى بالكمال الأخلاقى والسجايا الأبدية التى لاتتغير ، وكيفية وضع قيم عليا يجرى بمقتضاها السلوك.

والفكر المثالى له جذوره فى الفلسفة اليونانية ، فنجد سقراط يقرر أن المعرفة وحدها هى التى تستطيع أن تجعل الناس احرارًا ، وهو يؤكد أن السلوك الخير هو وحده السلوك الاختيارى الصحيح ، والرجل الشرير مجبر بالجهل على أن يفعل ما يناقض رغبته الحقيقية التى تتجه نحو الخير الأسمى ، والمعرفة وحدها التى تطلق عقله وتجعله حرا فى تحقيق رغباته ، ومعرفة الفضيلة شرط ضرورى للتخلص من الرذائل فى المجتمع[3].

أما فلسفة افلاطون فترتكز بكليتها حول مفهوم القيم ، حتى يمكن النظر إليها على أنها بحث فى القيم ، فمعتقدات الناس وراءها مصدرًا أساسى وهو يستبعد أن تكون حياة الحس بما تحتويه من خلط واضطراب وقلاقل متصلة مستمرة مصدرا لمثل هذه الأحاسيس والأفكار السامية (الحق - الخير - الجمال) فلابد أن يكون مصدر

---

١ - ليود تروتسكى وآخرون ، أخلاقهم وأخلاقنا وجهات النظر الماركسية والليبرالية فى المثل الأخلاقية، ترجمة سمير عبده ، دار دمشق، ١٩٦٩ ، ص ٤٤-٤٨.

٢ - فؤاد زكريا ، آراء نقدية فى مشكلات الفكر والثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥.

وكذلك توفيق الطويل ، الفلسفة الخلقية انشائها وتطورها ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية، ١٩٦٧، ص٢٧١-٢٧٧.

٢ - سد چويك ، المجمل فى تاريخ الأخلاق ، ترجمة ،، توفيق الطويل ، دار الثقافة بالاسكندرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٩، ص٩٨.٩٩.

الاحساسات والافكار السامية عالما آخر غير الذى يعيش فيه ، عالم لايفنى توجد فيه الأشياء كاملة كما يجب أن يكون[1]. فالقيم عند افلاطون مصدرها عالم المثل الذى يمتاز بأنه عالم أبدى غير متغير ومطلق ، ولذلك فإن فن الحياة الحقة هو فن (امانة الحواس) لكى يوجد على أكمل وجه فى اتحاد وثيق مع الخير المطلق[2] كما نجد الفلسفة الابيقورية والرواقية تهتم بالقيم من خلال الخير وكذلك اهتم فلاسفة العصور الوسطى بالقيم ، حيث رأى القديس (أوغسطين) أن الفضيلة الكبرى تتجسد فى مجد الله ، وأن السعادة والفضيلة متطابقان ، وأشار القديس (توما الاكوينى) إلى أن السعادة لاتتحقق إلا باستيفاء كمال الانسان برؤيته الله[3]. ويعنى هذا أن الفلاسفة المسيحيين وحدوا بين القيمة العليا وبين الله باعتباره كائنا حيًا أزليًا واعتبروا أن محبته هى غاية الغايات، ومن هنا كانت الخصائص المميزة للاخلاق المسيحية هى (الطاعة ، الصبر النفور من الدنيا ، الطهارة الخشوع ، الواجب الدينى[4]).

واهتم الفلاسفة المسلمون بالقيم من خلال مفهوم (الخير الأقصى) وقد بلغت الفلسفة الأخلاقية الإسلامية كمالها فى (رسائل اخوان الصفا) ، وفى بعض التجارب الصوفية ، فتقدم رسائل اخوان الصفا أسمى القيم الأخلاقية التى من أهمها تعويد النفس على الخير وجمال الخلق وأداء الأمانة وحب الآخرين . كما نجد عند الفارابى تأملاً عقليًا ينتهى باتصال الإنسان بالعقل الفعال ومجاهدة النفس حتى تصفو مرارتها ومن ثم يكون الفيض كما أوضح الغزالى [5].

وفى العصور الحديثة عرض كنط Kant لدراسة القيم الأخلاقية والجمالية والدينية، وفلسفة كنط ظهرت فى عصر تزعزعت فيه كثير من المعتقدات بتأثير العلم التجريبى على يد (كوبرنيكس) و(جاليليو) ، (نيوتن) وغيرهم.

---

١ – محمد عماد الدين اسماعيل ، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية ، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة ، ١٩٦٢، ص٨.٧ .

٢ – محمد أحمد بيومى ، علم اجتماع القيم ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١، صص٦٠.٦١.

٣ – عبد الباسط عبد المعطى ، صراع القيم وأثره فى بناء الأسرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٩.

٤ – سدجويك ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ ، ١٣١.

٥ – عبد الباسط عبد المعطى ، المرجع السابق ، ص ٧٤–٧٥.

ووجد كنط أن هناك مجموعة من القيم لايمكن تبريرها عمليا مثل الله والحرية ، ولذلك فإن مجالها هو العقل النظرى وليس العقل العملى [١].

أما المذهب النفعى فيعتبر أن اللذة هى المعيار الذى تقاس عليه جميع القيم، واعتقد (بنتام) أن المنفعة أو اللذة هى جماع الدوافع الانسانية التى تحمل الانسان على اتيان أفعاله أو الاحجام عنها، فالمنفعة على حد قول (مل) غاية للافعال الانسانية ومعيارا للاحكام الخلقية. وأيد توماس هوبز ذلك واعتبر أن جميع الدوافع الإنسانية موجهة الى حب الذات ، ويرد العواطف التى يبدو أنها لاتصدر عن حب الذات الى حالات من حب الذات ، فتصبح الغيرية والتضحية أنانية مقنعة ، والتجربة تشهد على إن الإنسان لايقدم على فعل فيه خير للآخرين ، إلا متى نال من وراء هذا الفعل نفع، ولكن الإنسان لايجرؤ على الاعتراف بعبوديته لمبدأ اللذة والمنفعة ، إنه يستحى أن يوصف بالأنانية والنفعية ، وإذا كان الإنسان على حد قول هوبز همجيًا وشريرًا وأنانيًا بفطرته وغير مدنى بطبعه فإنه لابد من حاكم مستبد مطلق يقوم بفرض عقوبات صارمة لكى تجتمع فى يده كل السلطات ويخضع لأوامره جميع الناس ، كما أنه لابد من فرض نظام للضبط من أجل تدعيم نسق ثقافى وقيمى مرتبط بالفكر الثيولوجى المسيحى [٢].

أما الفلسفة الوجودية فهى تؤمن بأن الإنسان هو خالق القيم ، وترفض الادعاء بوجود نسق قيمى أولى ، فالوجود هو فى المقام الأول الوجود الإنسانى وماهية الكائن هى ما يحققه فعلا عن طريق وجوده، ولهذا فالإنسان يوجد أولا ثم تتحدد ماهيته ابتداء من وجوده. (فالوجود يسبق الماهية) [٣]. ولذلك فإن الوجودية تقوم على عدة مسلمّات أساسية وهى :

---

١ – محمد أحمد بيومى ، المرجع السابق ، ص ٦٠ . ٦١

٢ – سد جويك ، المجمل فى تاريخ الأخلاق ، مرجع سابق ، ص٢٤ . ٢٥.

ومزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى

– برتراند رسل ، حكام المغرب : الفلسفة الحديثة والمعاصره ، ترجمة فؤاد زكريا ، الجزء الثانى ، عالم المعرفة ، يسمبر ١٩٨٣، ص٢١٥-٢٢٥.

– توفيق الطويل ، الفلسفة الخلقية ، مرجع سابق ، ص١٩٧ – ٢٠٠.

٣ – عبد الرحمن بدوى ، دراسات فى الفلسفة الوجودية ، النهضة المصرية ، ١٩٥٣، ص١٢-١٩.

– إيثار الذاتية على الموضوعية ، بحيث تصبح الذاتية هى القيمة العليا .

– الاعتقاد بأن الفرد هو الذى يخلق ماهيته وطبيعته عن طريق حريته واختياره.

– لاتقوم الحياة الأخلاقية إلا حينما يعلو الفرد على نفسه باستمرار ويتجاوز ذاته تجاوزًا متصلاً ، فالإنسان فى هذه العملية من العلو وتجاوز الذات لابد له من المخاطرة، ولابد أن يشعر بالقلق واليأس والتوتر والتمزق[١] .

إن جوهر الأنسان أو وجوده هو اللب الداخلى للإنسان الذى يبقى دون تأثر حتى لو فقد الإنسان كل مايملكه فى هذا العالم وحتى لو تبين أن كل شىء وهم وخداع[٢]. ولذلك تتحدث المواقف الوجودية عن القيم كثيرا لكنها فى الوقت الذى تقول فيه إن الانسان يتصرف وفقا لقيمة معينة تقول إنه يتصرف ضد أية قيمة ، وإذا ما خلقها فلن تكون وجودًا يؤثر عليه، والوجود الإنسانى نقص وعور ، والقيمة هى النقص عينه لأن الإنسان على مسافة دائمًا بين (الوجود فى ذاته) بتعبير سارتر ، والقيمة لايمكن أن تكون معيارًا وإلا وجد الإنسان نفسه ملزمًا إزاءه ، بل أن القيمة إذا ما تكررت وثبتت لم تعدّ قيمة لأن على الإنسان أن يخلقها كل مرة ، فتعدد القيم تعدد لاينحل إلى سواه ولايرد الى وحده ، وذلك لكثرة المواقف التى يواجهها الفرد كثرة بغير حدود فهى ابداع متصل وخلق متجدد .

فالفرد عند الوجوديين يخلق القيم ثم ينفض ما خلقه ، بل عليه لكى يحتفظ بحرية الخلق أن يخلق نفسه والعالم كل لحظة ، فحريته مطلقة وهو محكوم عليه بهذه الحرية، فالحرية اذا مصدر القيمة التى لاتنبثق من معطيات سابقة ، ولا تتجه نحو معيار سابق، بل هى التى تصنع المعيار وليس المعيار هو الذى يجب عليها أن تطابقه[٢] .

وبصفة عامة يمكن القول إن الأخلاق الوجودية ترفض أى ضرب من التقييد الحرفى بالقواعد ، إذ ينظر الى القوانين والقواعد على أنها أعباء مفروضة على الوجود البشرى

---

١ – فؤاد كامل ، فلاسفة وجوديون ، كتب ثقافية ، ١٩٥٩ ، ص٤٠.

٢ – أوسيوف ، قضايا علم الاجتماع : دراسة سوفيتية لعلم الاجتماع الرأسمالى ، ترجمة سمير نعيم أحمد محمد فرج أحمد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص٨٦.

٣ – صلاح قنصوه ، نظرية القيمة فى الفكر المعاصر ، دار الثقافة ، القاهرة، ١٩٨١، ص١٨٠–١٩٠.

يجبره على نمط من السلوك محدد سلفا وتمنعه من تحقيق ذاته الفريدة الأصيلة، ولذلك فالوجودية ترفض الخضوع لقانون أخلاقى فلايمكن صياغة حقيقة خلقية فى قوالب عامة مجردة تصلح لكل فرد وتنطبق على كل حالة ، لأنه ليس ثمة (قانون عام) يصلح لكل المواقف[1] .

ويعبر سارتر عن وجهة النظر الوجودية بشأن القيم بقوله: (إن حريتى هى الأساس الوحيد للقيم، وأنه لاشىء مطلقا لايبرر لى أن أتخذ هذه القيمة أو تلك ، فالإنسان فى حريته خالق لقيمه ، وليس للعالم خارجه معنى ولاقيمة ، بل إن الإنسان هو الذى يضفى ما لها من قيمة أو معنى)[2] . ويؤكد كير كجور على أن الإنسان هو ربُ أفعاله وخالق قيمه فليس ثمة فعل خارج الإنسان له قيمة أخلاقية ، إن الانسان الذى يختار هو الذى يصف المعنى الأخلاقى على ما يختاره من أفعال ، فالفرد هو الذى يختار هذه القيم دون أن تقوم ثمة قيم مفروضه عليه من الخارج ، ونحن الذين نستطيع أن نغير قيمنا عن طريق قرارنا نحن[3] .

أما الفلسفة البراجماتية فتتناول موضوع القيم من تصور خاص بها ، وهو أن المنفعة هى المعيار الرئيسى لكل قيمة ، وتنطلق البراجماتية فى تفسير ذلك من أن الأفكار ليست حقائق فى ذاتها بل مشروع للعمل ، فالعمل أو النتائج هى الدليل على صحة الفكرة ، فقيمة الفكرة ليست فى الصور أو الأشكال التى تثيرها فى الذهن وليس فى انطباقها على حقائق الموجودات ، وإنما فى الأعمال التى تؤدى إليها هذه الفكرة وفى التغيرات التى تنتجها ، فالفكرة التى تقود إلى العمل هى فكرة صالحة وحقيقية وهذا العمل هو الدليل والبرهان القاطع على صحته ، فالقيمة هنا مجرد وسيلة مقياسها هو إحراز نتيجة ناجحة تعود على صاحبها بالنفع . فليس ثمة غايات مطلقة فى ذاتها بل هى نسبية وسيلية[4] .

---

١ – جون ماكورى ، الوجودية ، ترجمة امام عبد الفتاح ، عالم المعرفة ، العدد ٥٨، أكتوبر ، ١٩٨٢، ص١٤ ـ ١٥.

٢ – صلاح قنصوه ، نظرية القيمة ، مرجع سابق ، ص١٨٥ – ١٩٠ ، ٢١٢ ، ٢١٣.

٣ – سعد عبد العزيز الصادق ، الأخلاق فى الفلسفة الوجودية ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس.

٤ – يعقوب فام ، البراجماتية ، السلسلة الفلسفية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٦، ص١٤٤، ١٥٩ ، وبرتراند رسل ، حكمة الغرب ، مرجع سابق ، ص٢٣٩-٢٤٨.

فالفكرة صواب إن كانت نتائجها مما يسعف ظروف حياتنا العملية ويفيدنا فى حل المشكلات ، وهى خطأ اذا لم يكن لها مثل هذا الأثر ، وكما يقول (وليم جيمس) فمادامت الفكرة سارية نسلك على أساسها فنحقق بسلوكنا ما نبتغى من نجاح فهى فكرة صواب ، فمقياس النجاح الذى جعله جيمس مقياس الحق هو نفسه معيار للأخلاق . فالذى يجعل الفعل فضيلة هو أنه فعل ناجح [١] . فمقياس الخيرية والشرية فى مجال الأخلاق هو منفعة الإنسان. كما رفض (جون ديوى) الاهتمام بالقيم فى ذاتها ، فالقيم عنده أدوات للنجاح فى الحياة ووظيفتها أن تحقق للانسان أهدافه ومطالبه فى المجتمع[٢].

ثانيا : القيم فى النظرية الاجتماعية المثالية

أ - المدرسة الوضعية القيم نسسبية وموضوعية :

سيطر التصور التقليدى للأخلاق على الفكر الإنسانى ، ولذلك ظلت الأخلاق تدرس على أنها علم معيارى Normatie يبحث فيما يجب أن يكون عليه السلوك الإنسانى وبيان السبل التى يمكن عن طريقها أن يتحقق الكمال الأخلاقى ، وقد اصطلح على أن موضوع الأخلاق هو دراسة الخير الأقصى أو الأسمى للانسان ، ويتضمن هذا الموضوع البحث فى طبيعة الفضيلة واللذة [٢]. كما كانت المشكلة الخلقية الى عصر النهضة على اتصال وثيق بالمشاكل الدينية والميتافيزيقية وبدأ هذا فى استناد البحث فى المسائل الخلقية على الحلول التى يقدمها اللاهوت والميتافيزيقا فى نظرتهما لماهية للإنسان نحو مصيره المحتوم. ولكن الوضعية رفضت هذا التصور التقليدى ، وانكرت كل تفكير قبلى ميتافيزيقى واستبعدت البحث فى الغايات القصوى والعلل الأولى وقصرته على دراسة الواقع المحسوس ومعالجته بمناهج البحث التجريبى[٤]. وعلى ذلك

---

١ - زكى نجيب محمود ، حياة الفكر فى العالم الجديد ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢، ص١٤٨-١٤٩.

٢ - توفيق الطويل ، مذهب المنفعة العامة فى فلسفة الأخلاق ، مكتبة النهضة المصري، الطبعة الأولى، ١٩٥٣،

- توفيق الطويل ، الفلسفة الخلقية ، مرجع سابق ، ص٢٧١-٢٧٧.

٣ - السيد محمد بدوى ، نظريات ومذاهب اجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩.

٤ - عبد الجليل الطاهر ، مسيرة المجتمع ، بحث فى نظرية التقدم الاجتماعى

فإن الظواهر الأخلاقية لاتخرج عن كونها ظواهر اجتماعية يمكن اخضاعها للدراسة المنهجية التحليلية وربطها بغيرها من الظواهر والوقوف على القوانين التى تفسرها وبذلك لم يعد منهج الأخلاق منهجًا إستيطانيًا أو حدسيًا أو تأمليًا نظريًا بل أصبح منهجًا يقوم على المناهج العلمية مثل الملاحظة والتجربة والمقارنة والقياس[١] . ومن هنا فقدت القيم المطلقة تجردها وانعزالها عن الواقع الموضوى ، ونزلت القيم إلى أرض الواقع وتحولت من مجال المطلق والواجب ، إلى مجال الحادث والنسبى.

ونجد تجسيدا لهذه الأفكار عن رواد المدرسة الوضعية ، فقد هاجم ليڤى بريل التصور التقليدى للأخلاق لأن هذه التصورات عبارة عن جدل عقلى وتأملات حول الطبيعة البشرية وهى أدخل فى باب الميتافيزيقا منها فى باب العلم[٢] . ويرى ليفى بريل إن قواعد السلوك يستكشفها العالم الأخلاقى فى العادات وفى الأنظمة التشريعية وفى قوانين واراء عصره وبلاده، فالأحداث الأخلاقية هى أحداث واقعية يستطيع الباحث أن يدرسها ويعيشها ويحاول أن ينتزع منها القوانين من أجل أن تكون الدراسة موضوعية[٣] .

كما نجد عند أوجيست كونت تجسيدا حقيقيا للمذهب الوضعى ، فالأخلاق تقوم على الملاحظة والخيال وتنظر الى الانسان كما هو كائن بالفعل ، واستبعد كونت التفكير الميتافيزيقى ورفض البحث فى العلل الأولى والغايات البعيدة ، وأكد أن العلم هو الوسيلة الوحيدة للمعرفة الانسانية ، وهذا أدى بدوره إلى استبعاد المطلق والتسليم بنسبة الحقائق من ثم نسبية القيم [٤] واعتمد (كونت) على العلم الوضعى لكى يحقق

---

١ – زكريا ابراهيم ، الأخلاق والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٥ . ٦ . ٤٣.

٢ – السيد محمد بدوى ، الأخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧، ص٢٢١/٢٢٢.

٣ – ليڤى بريل ، فلسفة أوجيست كونت ، مرجع سابق ، ص١٢. ومزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى باروای ، المشكلة الأخلاقية والفكر المعاصر ، ترجمة محمد غلاب ، مكتبة الأنجلو المصرية ، بدون تاريخ ، ص٤٥. وخليل أحمد خليل ، علم اجتماع المعرفة من خلال تسع مؤلفات ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧٧، ص٣٢ . ٥٣ ، وكذلك فرانسوا غريغوار ، المذاهب الأخلاقية الكبرى، ترجمة نبيه العروضى ، منشورات عويدات ، الطبعة الثالثة، بيروت ، ١٩٨٤، ص١٠٩.

٤ – توفيق الطويل ، الفلسفة الخلقية ، مرجع سابق ، ص٢٤٦ . ٢٤٧.

هدفه الأساسى وهو اعادة تنظيم الحياة العقلية والخلقية الإنسانية بعد الاضطراب والفوضى التى سادت فى أعقاب الثورة الفرنسية ، وكان الهدف الأساسى عند كونت هو بناء مجتمع جديد ينهض أساسا على مجموعة من القيم والمعتقدات المشتركة ، لأن أى مجتمع لايستطيع الحياة دون ايمان أفراده بقيم ومعتقدات مشتركة ، وكان فى اعتقاده أن الفكر الثورى (النقدى عموماً والاشتراكى بصفة خاصة) قد قضى على مثل هذه القيم والمعتقدات التى كانت تحفظ تماسك المجتمع (يقصد القيم ،المعتقدات الكاثوليكية فى المجتمع الاقطاعى) ، ولذلك لابد من خلق مجموعة من المعتقدات والقيم المشتركة تناسب النظام البرجوازى الجديد وتتوافق معه[1] . وقد اعتقد كونت أن المجتمع الفرنسى وصل الى نهاية المطاف فى التقدم بالفعل ، وهى المرحلة الوضعية ونشوء النظام البرجوازى . وهنا نجد كونت يؤكد على ضرورة وجود (قيم أخلاقية) عامة) لها صفة (الاتفاق العام أو الاجماع العام) والتى من شأنها تحقيق الارتباط الضرورى بين عناصر المجتمع. ولذلك نجد كونت يتجاهل الأساس الاجتماعى والمصلحى للقيم ، وقد اتضح ذلك عندما أرجع كونت الصراع الطبقى بين أصحاب الأعمال والعمال إلى عدم وجود معايير أخلاقية تحكم العلاقة بينهما كالنبل والكرم وتجاهل الملكية الخاصة ، بل تصور أن الطبقتين ضروريتان فى المجتمع [2]. أن القيم فى ضوء فلسفة كونت تخدم قضية النظام والاستقرار ، ومن هنا كانت دعوته إلى قيم الاستسلام والخضوع للواقع وعجز الإنسان عن التغيير والى قيم أخلاقية كالنبل والكرم والمحبة. فالقيم الحقيقية التى تدافع عن الوضع القائم وتبرر مشروعية سيطرة القوى الاجتماعية الرأسمالية[3] .

ب-المدرسة الوظيفية : الإجماع القيمى

يرى (دوركايم) أن كل أشكال النشاط الاجتماعى ترتبط بالنظام الأخلاقى السائد .

---

١ - محمود عوده ، تاريخ علم الاجتماع ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨١ ، ص٤٠ ، ٤١.

٢ - سمير نعيم أحمد ، النظرية فى علم الاجتماع ، مكتبة سعيد رأفت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧، ص٨٧-٨٩.

3 - Emile Durkheim, Professional Ethics and Civie Morlas, Landom Routlege & Kegan Paul Ltd, 1958 P. 14-16.

وهذا النظام يتميز بأنه ذو طبيعة سامية تتجاوز الأفراد رغم أنها تنبع من الأفراد ، إلا أنها تسمو عليهم بعد ذلك وتصبح مفروضة عليهم وتجبر الأفراد على احترامها[١] .

ويكشف دوركايم عن امكانية تحليل الوقائع الأخلاقية فى ضوء المناهج الموضوعية الدقيقة والمتحررة من القيم . وتفسير الوقائع الأخلاقية ممكن من خلال دراسة الأوضاع الاجتماعية فى السياق الزمانى والمكانى ، ووفقًا لذلك فإننا لاندرك الأخلاق بصفتها شيئا علميا ولكنها محكومة ومحددة بظروف بنائية نوعية ، فالتغيرات التى تحدث فى بناء المجتمع هى المسئولة عن تغير التقاليد والعادات[٢] .

وقد أعطى دوركايم أهمية كبيرة للقيم فى المحافظة على النظام الاجتماعى واستمرار فعاليته ، ففى مجتمع التضامن الآلى نجد أن (الاتفاق القيمى والعاطفى) هو الذى يؤكد استقرار المجتمع، بينما فى مجتمع التضامن العضوى تكمن أزمة المجتمع الصناعى فى (الأزمة الأخلاقية)، مما أدى إلى حدوث فجوة أخلاقية ، ومن ثم يؤدى ذلك إلى ظهور (اللامعيارية) أو (اللاقيمية) أو (اللانومى) وهى تعبير عن حالة الفوضى الأخلاقية وضعف الموجهات السلوكية والفكرية ، وتحدث حالة الأنومى حينما يتعرض المجتمع لأزمة طاحنة أو تحولات جذرية . وعندما حلل أبعاد المجتمع الرأسمالى (الجديد) أوضح أن الأضرار المترتبة على ارتفاع مطامح الأفراد بالإضافة الى انعدام المعايير الأخلاقية وعدم احساس الفرد بوجود المجتمع داخله ، كل ذلك كان ظرفا مشجعا على الانتحار ، فالانتحار هو نتاج طبيعى للتخبط القيمى والمعيارى ، وفقدان القيم والمعايير قدراتها على توجيه السلوك . أى حينما يضعف الضمير الجمعى وبخاصة العنصر المعيارى الذى يتمثل فى القيم المشتركة ، يحدث الانتحار الأنومى أو اللامعيارى [٣].. وانعكس ذلك التفسير على كل القضايا التى عالجها دوركايم ، فمشكلات المجتمع الرأسمالى أخلاقية وليست اقتصادية ، الصراع بين العمال

---

١ – السيد الحسينى وآخرون ، دراسات التنمية الاجتماعة ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣، ص١٤٧ .١٤٨.

٢ – سمير نعيم أحمد ، النظرية فى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص١٠٢ .١٠٥, ١٠٨.

ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى

أميل دوركايم ، علم اجتماع وفلسفة ، ترجمة حسن أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٦، ص٦٨.

زكريا ابراهيم ، الأخلاق والمجتمع ، الدار العربية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٦.

وأصحاب الأعمال ليس سوى دليل على حدوث حالة من اللامعيارية أو الأنومى، ويمكن تعديل ذلك لاعن طريق اعادة توزيع الثروة ولكن من خلال الاجماع أو الاتفاق الجمعى ، وكل ذلك يتم عن طريق التربية التى تغرس قيم القناعة والرضى بما قسم لكل منهم والامتثال للقواعد السائدة وبهذا يتحقق التماسك والتكامل والتضامن والاستقرار للمجتمع.

أما ماكس فيبر فقد حاول أن يبرهن على وجود علامة سببية بين نسق معين للقيم ونشأة الرأسمالية الحديثة ، ويؤكد فيبر أن تغيرا فى العقلية قد سبق ظهور الأسلوب الرأسمالى وهو تغيير ينحصر فى احلال السعى الحر من أجل الربح النقدى والعمل الشاق والزهد والتقشف والاخلاص وكل هذه القيم مستمدة من البروتستانتية[1] .

أن البروتستانتية فرضت على الانسان هذه القيم ، فرسمت بذلك السلوك الإنسانى، وأصبح الإنسان محكوما من داخله بهذه القيم الدينية التى أدت الى خلق دافعية اقتصادية ساعدت على نمو الرأسمالية الحديثة . ولاشك أن معالجة فيبر تستهدف أساسا ارساء قيم تخدم الرأسمالية الغربية ، وتتركز فى نسيجها الجوهرى حول قيم الفردية والذاتية ليكون ذلك مبررا الى عمل فردى وللمشروع الرأسمالى أما بارسونز فيؤكد أن القيم والمعايير هى التى تثبت الأهداف وتوجه السلوك وهى التى تحكم سلوك الفاعلين بل أن نسق القيمة يسمح للفرد بأن يطور توقعات مستقرة من سلوك الآخرين، كما يمكن الأفراد الآخرين من أداء التزامات أدوارهم ، وهكذا يصبح من الممكن التنبؤ بالسلوك ، ويكتب للمجتمع ع البقاء حتى لو تغير أعضاؤه[2] .

ويرى بارسونز أن المجتمع يتألف من أنساق اجتماعية متعددة لها مشكلاتها الخاصة واتجاهاتها المتميزة نحو التكامل والتوازن ، ومادام هناك حاجات يتعذر اشباعها دائما فمن المتوقع أن تظهر توترات يترتب عليها نتائج غير مرغوبة فى بناء النسق واذا فمن الضرورى أن يتغلب النسق على بعض المشكلات لكى يصبح قادرا

1- Marie Augusta Neal, Value and Interests in Social change , Emmanuel College, Boston, 1965, p..3,4.

٢ – السيد الحسينى وآخرون ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص١٤٧ ،١٤٨.

على تحقيق توازنه وتكامله مع الأنساق الاجتماعية ، ومن هذه المشكلات تعدد الأنماط المعيارية داخل المجتمع مما يهدد تكامل الشخصية ، ولذلك يعتقد بارسونز أن هذه المشكلات هى التى تدفع المجتمع إلى تطوير قيم أساسية ، يعتبرها ويعدها غايات قصوى وهو ما أطلق عليه نسق القيمة المحورى[١] .

ولاشك أن تأكيد بارسونز على فكرة التوازن عن طريق الخضوع للمعايير السائدة المشتركة بين الناس هو محاولة للتحذير من تغيير الأوضاع القائمة . لقد حول بارسونز المجتمع بأسره الى مجرد قيم ومعايير توجد مستقلة عن البشر وتفرض عليهم سلطانها، وأغفل بارسونز أن بعض القيم التى ظن أنها تؤدى إلى التضامن قد تكون مصدرا للصراع . وحينما ذهب بارسونز الى أن المجتمعات تتجه من خلال الاجماع القيمى نحو حالة التوازن فإنه لم يوضح لنا كيف يتدخل النسق القيمى مع الجماعات والطبقات الاجتماعية المختلفة ، وهنا نجد الاجماع القيمى يتخذ وجودًا خارجيًا بعيدًا عن إرادة الأفراد.

واستمرارا لمقولات المدرسة الوظيفية نجد روبرت ميرتون يقرر أن البناء الاجتماعى يجب أن يكون فى حالة توازن ، وهذا التوازن يتحقق عندما يكون هناك اجماع عام بين أعضاء المجتمع على قيم معينة . ويرى ميرتون أن المجتمعات الحديثة يكون بناء الضبط فيها أضعف مايكون لأنه يعكس بدوره ثقافة ضعيفة ، كما أن هناك حالة من عدم الالتزام الثقافى سواء بالقيم أو المعايير ويكون نتاجًا لذلك أن تنهار ممكنات السلوك السوى والملائم ، أى أنه بانتقاد الفرد لمحكات الحكم على السلوك والملائم الخاص به وبالآخرين وبافتقاد القيم أو المعايير الملزمة للجميع ، فإنه يعيش فى نسق يعانى حالة تسودها قيم ومعايير غير ملزمة أو هى غير موجوده أو منهارة ، مادامت قد افتقدت قوة الالزام [٢].

---

١ – سمير نعيم ، النظرية فى علم المجتمع ، مرجع سابق ، ص١٢٠-١٢٤.

ومزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

جى روشيه ، علم الاجتماع الأمريكى ، ترجمة محمد الجوهرى ، واحمد زايد ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢، ص٦٥-٦٧ ، ص١٧٧-١٧٢، ص٢٤٦-٢٤٨.

- Talcott Parson the Social System, the press Glencoe Illion Copyright, 1951, p. 15, 101, 320-329.

٢ – على ليله ، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، ص٤١٦-٤١١٩.

ويميز ميرتون بين عنصرين فيما أسماه البناء الثقافى للمجتمع وهما الاهداف المحددة ثقافيًا والأساليب المنظمة لتحقيق هذه الأهداف وفى المجتمع جيد التكامل نجد تكاملا وتناغما بين الأهداف والأساليب ، فكل من الأهداف والأساليب تجد تقبلا من أفراد المجتمع جميعهم ، كما أنها قد تكون ميسوره لهم جميعا ويحدث اللاتكامل فى المجتمع عندما يكون هناك تأكيد على أحد الجانبين بدرجة لاتتناسب مع التأكيد على الجانب الآخر ، وهذا مايحدث فى المجتمع الأمريكى ، فهناك فى هذا المجتمع تأكيد على قيم معينة مثل النجاح الفردى والربح دون تأكيد مماثل على الأساليب التى تحقق هذه الأهداف . فأساليب تحقيق هذه الأهداف غير متاحة للجميع وقد نشأ عن ذلك حالة من اللامعيارية[١].

ولاشك ان ميرتون ادرك وجود تناقضات فى النسق الاجتماعى الأمريكى ولكنه أرجع ذلك إلى أنها ليست ذات طابع مادى وانما ذات طابع ثقافى ، مع أن المشكلة ليست ثقافية يمكن حلها عن طريق تحديد نسق ملائم للقيم بل انه بالأساس هو التوزيع غير المتكافىء للثروة والقوى فى المجتمع الرأسمالى ، فهى إذن محاولة لإخفاء حقيقة الصراع[٢].

جـ- نظرية التحديث: حتمية تحول القيم التقليدية الى قيم عصرية

يذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن التنمية تعنى تغييرا شاملا يضطر معه المجتمع الى التجاوز من كل التقاليد والقيم وانماط السلوك التى كانت سببا رئيسيا للتخلف واستبدالها بقيم عصرية مستمدة من المجتمعات المتقدمة ، وهذا يعنى أن النسق القيمى فى المجتمعات النامية معوق أساسى للتقدم ولذلك فإن على الدول النامية تبنى القيم السائدة فى الثقافة الغربية أساسا [٣].

وتقوم افكار نظرية التحديث أساسا على ثنائية التقليد الذى يعكس خصائص

١ - سمير نعيم ، النظرية فى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ - ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٢.

٢ - عبد الباسط عبد المعطى ، د. عادل الهوارى ، النظرية الاجماعية المعاصرة لعلم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية، ١٩٨٦.

٣ - محمد على محمد ، الوعى الثقافى والتنمية من الداخل ، مطبعة جامعة الاسكندرية، ١٩٨١، ص١٨٦ ، ١٨٧.

المجتمعات غير الأوروبية (والتحديث) الذى يعكس خصائص المجتمعات الأوروبية . ونجد هذه الثنائيات لدى عديد من علماء الاجتماع . فنجد ليفى بريل يفرق بين مجتمعات بدائية قبمطقية ومجتمعات حديثة منطقية ، ونجد عند دوركايم (مجتمع التضامن الآلى فى مقابل مجتمع التضامن العضوى ، وعند فرديناند تونيز نجد مجتمع تسوده علاقات أولية أو قرابية فى مقابل مجتمع تعاقدى ، وعند هنرى مين يفرق بين مجتمع تقليدى ومجتمع يستند على المكانة ، ويفرق هوارد بيكر بين النموذج المقدس والنموذج العلمى ، ووضح روبرت ردفيلد أن هناك (مجتمع شعبى) الذى يرتكز على المشاعر الجميعة ومجتمع المدينة الذى يتميز بالمشاعر الفردية ، ويفرق ماكس ڤيبر بين مجتمعات تعتمد على السلطة التقليدية ومجتمعات تستند على سلطة قانونية رشيدة ، ونجد ميرتون ويفرق بين النموذج المحلى فى مقابل النموذج المنفتح على العالم، ويميز سوركين بين نوعين من المجتمعات (عائلية) وتعاقدية ، وعند بارسونز نجد نوعين من المجتمعات مجتمعات تعتمد على الخصوصية والعزو والوحدانية والانتشار فى مقابل مجتمعات تعتمد على العمومية والانجاز والحياد الوجدانى والتخصص [١].

ومما لاشك فيه أن هذه النظرية أفادتنا فى تقديم وصف ممتاز لكيفية اختلاف القيم فى المجتمعات التقليدية عنها فى المجتمعات الحديثة ولكنها عجزت عن تفسير ذلك . ويرجع ذلك الى عدة أسباب من أهمها إن هذه النظرية تحجب آثار الاستعمار ونتائجه فى تشكيل البناء الاقتصادى والسياسى والاجتماعى . كما أنها تؤكد على الطابع التقليدى للمجتمعات المتخلفة بما يعنى تجاهل الدور التاريخى الذى قام به الغرب فى تخلف هذه المجتمعات ، ولذلك فإنها تفتقد النظرة البنائية التاريخية.

فهى ترى عملية التطور تجرى فى خط واحد حتى تصل الى النموذج الرأسمالى الغربى وهى بهذا تسعى الى اعادة انتاج التجربة الرأسمالية الغربية على أراضى العالم المتخلف ، وبها التزام أيديولوجى واضح بالنظام الرأسمالى [٢].

---

١ – محمود عوة ، أساليب الاتصال والتغير الاجمالى ، دراسة ميدانية فى قرية مصرية ، الطبعة الثانية ١٩٨١، ص١٤١ . ١٤٢.

٢ – سعد الدين ابراهم ، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العام الثالث ، استراتيجية التنمية فى مصر ، التقرير العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، مارس ، ١٩٧٧، ص٥٨–٦١.

وكذلك محمودع عودة ، الفلاحون والدولة ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩، ص١٩–٢٢.

لقد احدثت الماركسية فى مجال الأخلاق ثورة عقلية شاملة عندما قرر ماركس أن الأخلاق مصنوعة وليست مطبوعة وبذلك انهار وهم الطبيعة البشرية الثابتة التى لاتتغير فى كل الأزمان وكذلك القيم الأزلية التى تعيش بها البشرية فى كل مكان [١] . والقيم فى ضوء المادية التاريخية ليست مجموعة من المبادىء الخالده المستقلة عن الواقع وليست صفات غيبية وانما هى من صميم حياتنا الواقعية فهى ليست مجاوزة لما هو اجتماعى وترتبط بنشاط الانسان وممارساته الاجتماعية والقيم فى ضوء الماركسية هى شكل معين للوعى الاجتماعى يعكس علاقات الناس فى مقولات الخير والشر والعدل والظلم.. إلخ ويوطد فى شكل مبادىء خلقية وقواعد للسلوك مطالب المجتمع أو الطبقات[٢] والقيم تعكس طبيعة الوجود الأجتماعى للافراد والجماعات فى مرحلة تاريخية محددة وداخل تكوين اقتصادى اجتماعى معين ، كما أنها نتاج لهذا الوجود فى الوقت نفسه فنستطيع أن نفهم طبيعة العلاقات الانتاجية السائدة فى مجتمع ما فى فترة محددة من تاريخه من خلال تحليلنا لانساق القيم السائدة كما اننا نستطيع أن نستدل على طبيعة هذه الانساق القيمية من خلال تحليلنا لواقع العلاقات الانتاجة فى المجتمع، أى أن القيم كظاهرة من ظواهر الوعى تعكس العلاقات الاجتماعية والظواهر الموضوعية فى الحياة ، والقيم ترتبط بمعتقدات الأفراد فى الحياة وترتبط بثقافتهم ووضعهم الطبقى، وتعكس التصورات والنظرات حول السلوك المطلوب والمبادىء التى تحكم مثل هذا السلوك[٣] .

كما تقرر الماركسية أن القيم ظاهرة تاريخية ، تتغير وتتطور فى مجرى التقدم العالمى للمجتمع البشرى ، وقد عرف التاريخ انماطا أساسية من الأخلاق تلا الواحد منها الآخر (الخلقية المشاعية والعبودية والاقطاعية والبرجوازية ، وتهدف هذه الأخلاق

2 - Erivin Laszlo, Philosophey in Soviet Uneion, D. Reidel Publishing Company, Page 54-56.

٢ – كيلى كوفا لزون ، المادية اتاريخية ، ترجمة أحمد داود ، دار الجماهير ، دمشق ١٩٧٠.

٣ – سمير نعيم احمد ، انساق القيم الاجتماعية ملامحها وظروف تشكلها ، وتغيرها فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثانى ، السنة العاشرة ، يونيو ، ١٩٨٢، ص١٢٣-١٢٤.

أو تلك فى نهاية المطاف إلى ترسيخ العلاقات الاجتماعية القائمة وتوطيدها أو هدمها ، فقد كانت الأخلاق واحدة بالنسبة لأعضاء المجتمع جميعهم ، ولكن الآن اختفى هذا التماثل حيث انقسم المجتمع الى طبقات فحملت الأخلاق طابعا طبقيًا ، وطورت كل طبقة معاييرها الأخلاقية . ولم يكن هذا عرضًا لأن الأخلاقيات تتوقف على ظروف حياة الناس المادية ، ولأن الطبقات المتعادية لها ظروف حياة متناقضة تماما فى مجتمع طبقى من الطبيعى فقط أن هذه الطبقات لابد أن تكون لديها أفكار مختلفة عن الصالح والطالح والعدل والظلم وانها لابد أن تسترشد بمادىء اجتماعية مختلفة تماما[1] .

والآراء الأخلاقية والاخلاقيات المطابقة لها هى التى تعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة كما أنها هى التى تسود دائمًا فالطبقة الحاكمة تسعى لكى تجعل آرائها الأخلاقية ومعاييرها المطابقة ملزمة لكل المجتمع. وقد كانت أخلاق مجتمع (عهد الرق) هى أول شكل للاخلاق الطبقية ، فقد كان أخلاق مالكى الأرقاء هى السائدة فى ذلك المجتمع وهى إذ نشأت على أساس العلاقات الاقتصادية للنظام الرقى فقد كانت تعكس العلاقات القائمة بين الارقاء ومالكيهم بالدرجة الأولى ، إن الخاصية المميزة لهذه الأخلاق هى أنها كانت لاتعترف بالعلاقات الانسانية إلا بين الأحرار من الناس . لقد كان الرقيق خارج الأخلاق وهم سلعة وشىء وأداة ناطقة ، ولهذا فقد كانت تسمح بجلده وقتله ، ولم توقظ هذه المعاملة الوحشية للرقيق أى تأنيب للضمير لدى مالكه ، فقد كانت الأخلاق تبررها[2].

ومع الانتقال إلى الاقطاعية صارت الأخلاق الاقطاعيه هى السائدة . فهى لاتنظر إلى القن بصفته شيئا وإنما كإنسان من الدرك الأسفل بينما كانت تنظر إلى ممثل الطبقة بصفته بشرًا من الصنف الممتاز والى جانب هذا فقد كانت الأخلاق الاقطاعية تخفى ظلم الاقطاعيين الوحشى للفلاحين وتقنع الشكل الاقطاعى الاستغلالى . وقد ارتكزت الأخلاق الاقطاعية على (الدين) وصورت مصالح المستغلين على أنها أوامر

---

١ - Milton Fisk, Ethics and Society; A Marixest Interpretation of Vaue, the Horvern- stre press, ..1980.

٢ - شيبتولين ، الفلسفة الماركسية اللينية ، ترجمة لويس اسكاروس ، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨١ ، ص٢٩٤.

الهيئة وساعد ذلك كبح جماح جماهير الفلاحين المسحوقة[1]. وعندما انتصرت الرأسمالية على الاقطاعية تحت شعار الحرية والمساواة والنضال ضد أشكال التبعية الفردية والامتيازات الاقطاعية ، لكن مع انتشار الرأسمالية ينكشف المضمون الحقيقى لأفكار الحرية والمساواة الإنسانية ، فالمساواه البرجوازية شكلية وهى تخفى تبعية العامل للرأسمالى كما أن الحرية البرجوازية هى تمتع الرأسماليين بالاستيلاء على عمل الآخرين وهى بالنسبة للبروليتارى بيع قوة عمله أو الموت جوعًا ، والانسانية البرجوازية هى أيضًا انسانية مجردة فهى تحول كرامة الانسان إلى قيمة تبادلية والعلاقات بين الناس الى علاقات نقدية[2].

فالقيم التى نشأت ابان عصر الثورات البرجوازية الحرية والمساواة والأخوه والايمان بالعقل والقانون .. إلخ فقدت كل جاذبيتها ، لقد طرحت جانباً أو سيطرت عليها مبادئ سلبية مثل العنف والاستبداد والقسوة والتعصب ، أى أن البرجوازية فقدت القيم التى كانت تميزها بصفتها طبقة ثورية ، فتحللت البرجوازية من المفاهيم المادية وتسلحت بالمثالية، كما أصبحت تتنكر للتقاليد التقدمية وترفض المفاهيم الاجتماعية المتميزة بروح ثورية وتسلب هذه المفاهيم الأخلاقية محتواها الموضوعى ، وليس هذا فحسب بل أصبحت كل القيم التى روجت لها البرجوازية بالكلمات أو بالأقوال يداس عليها بالأفعال فى الحياة الواقعية. ويصور ماركس وانجلز فى (الأيديولوجية الألمانية) القيم فى المجتمع البرجوازى على أنها هى قيم الانتفاع فقط وقيم تنظر إلى الشخص بمقدار مايملك فقط وتحترمه فى ضوء ملكيته وليس بما هو كائن . فالرأسمالى الذى يعتبر العامل على أنه عامل لا يأخذه بعين الاعتبار إلا لأنه فى حاجة إلى عمله ، والعامل يتخذ من الرأسمالى الموقف ذاته بالضبط ، فهو بالنسبة له ليس شيئا سوى غذاء ، والعامل بالنسبة للرأسمالى ليس شخصًا ينبغى احترامه وليس انسانًا ، وانما مثله مثل غيره من الكائنات يتعاطف معه لأنه مخلوق نافع[3].

---

١ – ف كيلك كوفالزون ، المادية التاريخية ، مرجع سابق.

٢ – أ.: أوليدوف ، الوعى الاجماعى ، مرجع سابق ، ص٧١ . ٧٢ . ١٢٩، ٢٢١.

٣ – كارل ماركس وفريدريك انجلز ، الأيديولوجية الألمانية ، ترجمة فؤاد أيوب ، دار دمشق للطباعة والنشر ، بدون تاريخ ص٣٠ . ٥٦ . ٥٧.

والبرجوازى ينظر إلى الطبيعة والمجتمع من زاوية العلاقة النفعية الخارجية فقط ، كما أن كل نشاط البرجوازى يتركز فى شهوة الكسب والتملك الفيزيائى يبدو للإنسان البرجوازى وكأنه الغاية الوحيدة للحياة والوجود . ولاشك أن شهوة الغنى والثروة وظمأ التملك يخلقان فى الإنسان البرجوازى هوسًا مجردًا نحو الملذات ويتحول كل شىء إلى سلعة ، فالسلع الاستهلاكية ليست هى التى يمكن شراؤها فقط بل الناس أيضًا دماؤهم وضمائرهم.

وترى الماركسية إن الرأسمالية تنطوى على ظلم واستغلال واضطهاد وقضاء على انسانية الإنسان ، فالرأسمالية تخضع الانسان لتلك القوة الغاشمة اللاانسانية التى تقهره وتستذله قوة رأس المال أليس رأس المال هذا إلهًا اصطنعه الانسان ، ثم عبده ، إن رأس المال المتراكم ما هو إلا حصيلة جهد العامل وفائض قيمة عمله ، فهو بدوره مستخلص من داخل الانسان العامل ، ومن كده وعرقه ولكنه فى النظام الرأسمالى يصبح موضوعاً خارجياً ، يظل يرتفع ويعلو على الأصل الذى جاء منه حتى يغدو وآخر الأمر قوة غاشمة تسلب العامل الذى (خلقه) انسانيته وتجعل من عمله سلعة تباع وتشترى ، بل تجعله هو ذاته شيئاً لاانسانيًا [1].

---

١ – مخطوطات كارل ماركس ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، ار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٤، ص٦٨. ٧٢

ويمكن الرجوع الى :

– فؤاد زكريا ، أراء نقدية فى مشكلات الفكر والثقافة ، ص٢٧٠، ٣٧٢.

– مراد وهبه ، محاضرات فلسفية فى موسكو ، مرجع سابق ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧.

– معجم علم الأخلاق ، ترجمة توفيق سلوم ، دار التقدم ، الاتحاد السوفيتى، ١٩٨٤.

أولا : تصنيف القـيم : يقصد بتصنيف القيم توزيعها فى فئات أو مجموعات وفقًا لبعد أو أساس من الأسس التى يحددها الباحث باعتبار أن كل فئة وكل مجموعة يربطها معًا خصائص وسمات مشتركة ، وتتضح أهمية عملية التصنيف فى أنها تساعد فى فهم الظاهرة ودراستها وقد آثار تصنيف القيم كثيرا من المشكلات نظرا لتنوع وجهات النظر أو تنوع المداخل التى يتبناها الباحثون ، وليس ثمة اتفاق على تصنيف معين بالذات نظرًا لعدم الاتفاق حول المبادىء التى يمكن أن تستند إليها أطر التصنيف[1]. ولذلك سوف يكون الاختيار مستندًا فى المقام الأول على نوع التوجيه النظرى الذى ارتضاه الباحث لدراسته ، وسوف نحاول أن نعرض لبعض التصنيفات وفى ضوء ذلك نحدد التصنيف الذى ستلتزم به الدراسة.

١ – **تصنيف كلايد كلاكهون:** يقوم تصنيف كلاكهون على أساس أكثر من بعد مرتكزًا على مايلى:

– على أساس عموميتها (قيم عامة) و(قيم خاصة) وعلى أساس شدتها (قيم إلزامية) و(قيم تفضيلية).

– بعد الوضوح إذ يميز بين (قيم واضحة أى صريحة) و(قيم ضمنيه) و(قيم طوبائية) – بعد الانتشار (قيم فردية) وقيم جماعية

– بعد العموميه (قيم خاصة) و(قيم عامه)

– بعد المقصد وميز بين (قيم وسيلية) و(قيم غائيه)[2].

٢ – **تصنيف نيكولاس رشـر :** حاول عرض مختلف أسس تصنيف القيم على النحو التالى:

– التصنيف على أساس محتضن القيمة

---

١ – محمد على محمد ، المجتمع والثقافة والشخصية ، مرجع سابق ، ص٣٥٠. ٣٥١.

٢ – حول تصنيف كلا كهون مكن الرجوع الى :

– فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص٧٥-٩٢.

– عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعى ، محاولة نحو رؤية تقدمية ، ص١٨٣ . ١٨٤.

- التصنيف فى ضوء موضوعات القيم (قيم الأشياء ، قيم بيئية ، قيم فردية ، وقيم جماعية).
- التصنيف على أساس الفائدة أو المنفعة (قيم سياسية ، قيم اقتصادية ، قيم دينية، قيم اجتماعية ، قيم عاطفية ، قيم مهنية).
- التصنيف على أساس العلاقة بين محتضن القيمة وبين الفائدة: يلاحظ أن الشخص يحتضن قيمة معينه لانه يرى فى وجودها فائدة ما بالنسبة له أو بالنسبة للآخرين ويمكن أن نحصل فى هذه الحالة على تصنيف من النوع التالى: قيم ذوات توجيه شخص ذاتى مثل النجاح والراحة وقيم ذوات توجه نحو الآخرين ومنها قيم أسرية وقيم مهنية وقيم قومية وقيم جمالية وقيم انسانية عامة[1].
- التصنيف على أساس العلاقة بين القيم ذاتها : ويعتمد هذا التصنيف على مدى ارتباط بعضها ببعض .

٣ - **تصنيف سبرانجر** : قام بتصنيف القيم الى قيم نظرية ونقصد بها اهتمام الفرد وميله إلى اكتشاف الحقيقة ، وقيم اقتصادية وقيم جمالية وقيم اجتماعية وقيم دينية وقيم سياسية ، وهذه القيم كما يرى سبرانجر توجد فى كل فرد.غير أنها تختلف فى ترتيبها من فرد لآخر قوة وضعفا فى الأفراد [2].

٤ - **تصنيف روكتش** : يصنف روكش القيم الى نوعين قيم نهائية أى غاية فى ذاتها وقيم وسيلية وهى أشكال السلوك الموصلة إلى الغايات القابلة[3].

٥ - **تصنيف رالف هوايت** : ميز فيه بين مائة قيمة عامة وخمس وعشرين قيمة سياسية ، وقد اشتق محمد ابراهيم كاظم من قائمة هوايت هذه قائمة تتضمن عددا من المجموعات القيمية هى القيمة الأخلاقية والقيمة الاجتماعية والقيم الذاتية والقيم العلمية والقيم المعرفية وقيم الأمن والقيم الترويحية.

٦ - **تصنيف رالف بارتون بيرى** : يميز بين القيم فى ضوء الاهتمامات مثل

---

١ - حول تصنيف رشير يمكن الرجوع الى :
- محمد على محمد ، المجتمع والثقافة والشخصية ، مرجع سابق ، ص٣٥٢ - ٣٥٥.
- محيى الدين احمد حسين ، القيم الخاصة لدى الدين ، مرجع سابق ، ص٥٨ .٥٩.
٣ - عطية هنا ، دراسات حضارية مقارنة ، فى القيم ، ص٦٠١ - ٦٠٤.
٤ - عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص١٨٣ ، ١٨٤.

قيم ايجابية وقيم سلبية وقيم تقدمية وقيم رجعية.

٧ - تصنيف كيرت لويس : يصنف القيم إلى قيم جوهرية وقيم طارئة.

٨ - تصنيف جماعة كورتل : تصنيف القيم إلى قيم دائمة وقيم طارئة.

٩ - تصنيف جوليتيل : فرق بين قيم سياسية وقيم نوعية

١٠ - تصنيف ردفيلد : ميز القيم على أساس أن هناك نوعين من المجتمعات ، مجتمع تقليدى محافظ تسوده القيم المحافظة ومجتمع حضرى أكثر تحررًا تسوده القيم العقلية العلمانية.

١١ - تصنيف هواردبيكر : صنف المجتمعات وفقا لأنماط قيمها الى مجتمعات مقدسة ذات طابع محافظ تقليدى ومجتمعات علمانية ذات طابع عقلى (٥٥).

وسوف نلتزم فى هذه الدراسة بتصنيف القيم إلى قيم سلبية أو رجعية وقيم ايجابية أو تقدمية ، وهو تصنيف يتشابه مع تصنيفات (رالف بارتون بيرى - كلاكهون وهوارد بيكر ، روبرت ردفيلد) ولكن هذا التشابه شكلى أو ظاهرى ، أما مضمون التصنيف فمختلف تماماً نظراً لأن هذه التصنيفات لاتلتزم بالمادية التاريخية كمنهج ، أى أنها تعزل القيم عن إطارها الاجتماعى والاقتصادى ، ولاتهتم بطبيعة القيم وتاريخيتها ولذلك فإن الدراسة تقصد بالقيم السلبية أو الرجعية القيم التى تدعو إلى الحفاظ على ما هو كائن وترفض التغيير ، القيم التى تبرر استغلال طبقة معينة لباقى الطبقات والقيم التى تدعم وتبرر الملكية الخاصة والفروق الفردية القيم التى ترفض العقلانية والعلمية وتدعم الغيبية والروحانية ، القيم التى تقهر المرأه معنوياً ومادياً ، القيم التى تبرر خداع الجماهير وقهرهم من جانب الصفوه السياسية أى القيم التى تعوق القيمة.

أما مانقصده بالقيم الايجابية أو التقدمية فهو منطقياً عكس ما سبق كله أى قيم مرتبطة بأسلوب انتاج تقدمى يقوم على الغاء استغلال الإنسان للانسان ، واقامة علاقات إنتاجية عادلة ، قيم ترفض دونية المرأة ، قيم تعتمد على العلم والعقل ، والتحرر من الخرافات والغيبيات ، قيم تؤمن بالمشاركة والانتماء والجماعية والتعاون .. إلخ أى قيم تعكس مهمات التطور التقدمى للمجتمعات وتدافع عن المستقبل.

ثانيا: الأساليب والأدوات المستخدمة فى الدراسة

لاشك أن دراسة القيم دراسة علمية قد واجهته عدة صعوبات أولها هو سيطرة

الاتجاهات الفلسفة المثالية واتخاذها من القيم ركيزة أساسية يقوم عليها البناء الفكرى المجرد لتأملاتها وافكارها ثم احاطته بالغيبية ، وثانيها الاضطراب والخلط التى تعانى منها المحاولات المختلفة التى بذلت لتوضيح مفهوم القيمة وفى العلوم الاجتماعية ، وثالثها الاعتقاد بأن القيم ذاتية وشخصية وتعتمد على التأملات الباطنية والأمزجة ، وقد ذهب (فيرتشيك) هذا المذهب إذ يذكر أن القيمة بالتحديد حقيقة نفسية وليست قابلة للقياس بأى وسيلة من الوسائل التى توصل إليها العلماء حتى الآن.

وعل الرغم من ذلك فقد كانت هناك جهوداً مستمرة لتطوير الأساليب المناسبة لدراسة القيم ومن أهمها:

أ - المقاييس التى صممت خصيصا لقياس القيم.

١ - اختبار فرنون والبورت

٢ - مقياس القيم الفارقة الذى وضعه برنس

٣ - اختبارات قام بها وودرف وهاوسر وسنترز وماسلو

ب - مجموعة أدوات جمع البيانات المألوفة والمتاحة فى البحوث الاجتماعية

١ - الاختبارات النفسية الأسقاطية (اختبار تفهم الموضوع TAT الروورشأخ.

٢ - الملاحظة

٣ - الاستبيان

٤ - تحليل المضمون

وقد استخدمت الدراسة أساليب المقابلة والاستبيان لأنها تساعد على التعمق فى معرفة القيم السائدة لدى المبحوثين وقد روعى فى تصميم استمارة الاستبيان عدة اعتبارات.

- أن نسبة مرتفعة من اسئلة الاستمارة كانت (مفتوحة) وذلك لكى تعطى للمبحوث فرصة أكبر للتعبير عن أرائه بحرية وبدون تحديد استجابات مسبقة تفرض على المبحوث وحتى لاينتقى المبحوث الاجابة التى يراها صحيحة أو التى يعلم أنها ترضى الباحث.

— شملت أسئلة الاستمارة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للمبحوث مثل الدخل ومستوى التعليم ومحل الاقامة وغيرها حتى تتمكن من دراسة القيم فى ضوء المستوى

الاقتصادى الاجتماعى.

– تم تقسيم أسئلة الاستمارة الى خمس مجموعات كل مجموعة تعكس نسق قيمى من الانساق الفرعية التى اختارها الباحث:

– قيم العمل والانتاج فى مقابل قيم التريح اليسير والاستهلاكية
– قيم التعليم والثقافة فى مقابل قيم اللاتعليم واللاثقافة.
– قيم العقلانية والعلمية فى مقابل قيم الغيبية والروحانية.
– قيم المساواة بين الجنسين فى مقابل قيم دونية المرأة.
– قيم الانتماء والمشاركة فى مقابل السلبية واللامبالاة.

ثالثا: جمهور البحث والعينة :

تركزت الدراسة الميدانية فى محافظة القاهرة فقط ويرجع ذلك إلى أن تغير الانساق القيمة فى الريف بفعل سياسة الانفتاح الاقتصادى تحتاج الى دراسة مستقلة.

أما العينة التى اعتمد عليها الباحث فهى عينة عمدية أو مقصودة ، وقد تم اختيار العينة وفقاً لعدة محاور من أهمها (الدخل – التعليم – المهنة) . وقد تم تصنيف العينة كما يلى :

أ – طبقة العمال وتتضمن ست شرائح

١ – العمال المهرة المدربين عمال المصانع (٢٠ مفرده)
٢ – عمال نصف مهرة وغيرمهره (٢٠ مفرده).
٣ – حرفيين يعملون فى ورش انتاجية (٢٠ مفرده)
٤ – المشتغلين بالخدمات والأعمال غير الانتاجية مثل (تمورجين بائعون ، عمال نظافة – سعاه) (٢٠ مفرده)
٥ – شرائح رثه من الطبقة العاملة (ماسحوا أحذية – عاطلون) (٢٠ مفرده)
٦ – طلبة لهم انتماء للطبقة العاملة (١٠ مفردات).

ب – الطبقة البرجوازية وتتضمن مايلى:

١ – برجوازية عقارية (مقاولون) ٢٠ مفرده)
٢ – برجوازية كومبرواودية (استيراد وتصدير) (١٠ مفردات)
٣ – برجوازية تجارية كبار تجار الجملة (٢٠ مفرده)

٤ – برجوازية صناعية وطنية (٢٠ مفرده)

٥ – طلبة لهم انتماء للطبقة البرجوازية (١٠ مفرده)

جـ – البيروقراط والتكنوقراط : وتتضمن أربعة شرائح

١ – صغار الموظفين الإداريين فى أجهزة الدولة والقطاع العام (٢٠ مفرده)

٢ – كبار الموظفين ذو تعليم عالى (مهندسين – أطباء – مدرسون) (٢٠ مفرده)

٣ – المديرون فى مختلف القطاعات والمهنيون ذوى النشاط الخاص (٢٠ مفرده)

٤ – طلبة لهم انتماء للبيروقراط والتكنوقراط (١٠ مفردات).

وقد روعى فى تحليل النتائج عدة مستويات حتى يتمكن من التحقق من صحة الفروض بدقة وهذه المستويات :

أ – مستوى الدخل : وقد وجدت الدراسة من الأفضل تقسيم مستوى الدخل الى ثلاث مستويات.

١ – دخل منخفض وهو أقل من ٣٠٠ جنيه للفرد فى الشهر..

٢ – دخل متوسط وهو من ٣٠٠ جنيه الى ١٠٠٠ جنيه

٣ – دخل مرتفع وهو من ١٠٠٠ جنيه فأكثر.

ب – مستوى التعليم : وقد قسمت الدراسة مستوى التعليم إلى ثلاث مستويات :

١ – أميون وذوو تعليم منخفض.

٢ – تعليم متوسط.

٣ – تعليم مرتفع.

جـ – نوع المهنة : وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات.

١ – عمال

٢ – برجوازية

٣ – بيروقراط وتكنوقراط

د – السن : وقد قسم الباحث السن الى أربعة مستويات لكى يتمكن من معرفة هل هناك اختلاف بين الأجيال فى اتساق القيم السائدة لديهم.

جـ – النوع : ركز تحليل النتائج على النوع (ذكور واناث) وهل هناك اختلافات فى اتساق القيم بين الذكور والاناث.

الفصل
الأول

أ - التراث النظرى والبحثى عن آثار الانفتاح على العمل والانتاج

قبل أن نتناول التراث النظرى والبحثي عن قيم العمل المنتج في حقبة الانفتاح فإنه من الضرورى أن نتناول قيم العمل المنتج فى حقبة الستينيات وذلك حتى نوضح مدى التغيرات التى طرأت على أنساق قيم العمل المنتج فى الفترتين ، فكان الاقتصاد المصرى قبل ثورة يوليو هو اقتصاد المحصول الواحد (القطن الخام) واحتلت الزراعة ما يقرب من (٤٢٪) من جملة الناتج المحلى الإجمالى ، بينما كانت الصناعة تولد دخلا يمثل حوالى (١٢٪) من جملة الناتج المحلى فى ذلك الوقت ، كما كان القطاع الزراعى يستوعب حوالى (٥٨٪) من القوى العاملة سنة ١٩٤٧ بينما استوعبت الصناعة والكهرباء حوالى (٩٪) من جملة العمالة فى ذلك الوقت . وكانت صفة الاقتصاد المصرى في تلك الفترة هو الاعتماد على العالم الخارجى حتى يمكن القول أن جزءا ليس صغيرا من الدخل القومى كان يتولد فى القطاع الخارجي ، فالدخل المتولد فى قطاع التصدير كان فى سنة ١٩٤٨ يمثل (١٨.٩٪) من الناتج القومى الإجمالى، وكانت الصادرات تعتمد فى أغلبها على مادة خام واحدة هى محصول القطن الذى وصلت نسبته من جملة الصادرات الى مايزيد عن (٨٠٪)، وترتب على ذلك ارتباط الاقتصاد المصرى ارتباطا وثيقًا باقتصاديات الدول المتقدمة واعتماده عليها ، فحصيلة الصادرات كانت تعتمد على حجم الطلب ومستوى أسعار القطن فى السوق الدولية، فانخفاض الطلب على القطن من شأنه أن يعكس نفسه فى حصيلة الصادرات وهذا يؤدى الى انخفاض مستوى الاستثمارات (نتيجة لعدم وجود صناعات ثقيلة فى

الداخل) أى تعتمد علي الكثير من المعدات والآلات من الخارج وانخفاض دخول عدد من المنتجين، وأدى ذلك الى خضوع الاقتصاد المصرى كلية لأثر الظروف الاقتصادية المتقلبة ورضوخها للضغوط السياسية [1].

ومادامت الزراعة هى النشاط الرئيسى فلابد أن نتحدث عن نمط الملكية الزراعية قبل الثورة، فقد كان عدد الملاك الذين يتجاوز حيازتم (٢٠٠) فدان (١ . ٠٪) من جملة الملاك ، فى حين أن حيازتهم تصل الى (٢٠٪) من جملة الاراضى الزراعية ، بينما (٩٤٪) من عدد الملاك يملكون ما يقل في المتوسط عن (خمسة أفدنة) وتبلغ جملة حيازتهم مايقرب عن (٣٥٪) من الأراضى الزراعية، ويأتى في أسفل السلم الفلاحون والمعدمون الذين يمثلون حوالى (٥٥٪) من جملة السكان الزراعيين.

كما تشير البيانات الى أن نصيب الأجور من الناتج القومى كان (١٧٪) في حين أن عوائد حقوق التملك كانت تمثل (٨٣٪) من الدخل الزراعى ، وهذا نمط لتوزيع الدخل الزراعي يفوق النمط السائد فى بلدان أوروبا ابان العصور الوسطى[2].

ولقد كان لهذا النمط لتوزيع الدخل القومى آثاره فى تكوين المدخرات وعلى نمط الاستثمارات المنتجة فى الاقتصاد القومى إذ كان الاستهلاك التفاخرى هو السمة المميزة لسلوك كبار الملاك فقد كانت الاستثمارات فى شراء العقارات والأراضي السمة المميزة للتصرف فى مدخراتهم ، وهكذا انخفض المعدل السنوى لتراكم رأس المال الى (٨٪) من الناتج القومى الإجمالى سنة ١٩٥٢ وكانت أغلب عملياتها التمويلية منصبة على محصول القطن وعمليات الاستيراد والتصدير[3]. كما كان كبار الملاك يلجأون فى استغلالهم للأراضى إلى وسيلة رئيسية وهى تأجير أراضيهم بدلا من زراعتها ، ولذلك زادت المساحات المنزرعة بالإيجار من (٧٣ . ١٪) سنة ١٩٣٩ إلى (٧ . ٦٠٪) سنة ١٩٤٩ إلى (٧٥٪) سنة ١٩٥٢، ويرجع التجاء كبار الملاك العقاريين إلى تلك الوسيلة

---

١ – عمرو محيي الدين ، الآثار التوزيعية للسياسات الاقتصادية ، السيد يس، الثورة والتغير الاجتماعى، ص. ٩٦ . ٩٧ .

٢ – عمرو محي الدين وسعد الدين ابراهيم ، مصر فى ربع قرن ، ص ٣٠٨–٣١٠.

ولمزيد من التفاصيل حول الوضع الاقتصادى لمصر قبل الثورة يمكن الرجوع إلى :

– باتريك أويربان، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية، تعريب وتعليق خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٠، ص ٦٤ . ٦٥.

– ايقور بيلايايف وافغينى بريماكوف ، مصر فى عهد عبد الناصر ، أشرف على تعريبه عبد الرحمن الخميسى ، الطبعة الأولى ، دار الطليعة، بيروت ، ١٩٧٥، ص ١٨.

من وسائل الاستغلال إلى أن الدخل من الايجار كان أكبر من الدخل من الزراعة، مما أدى إلى ارتفاع الايجارات من (١٠٠٪) سنة ١٩٣٨/١٩٣٩ إلى (٤٧٢٪) سنة ١٩٥٠/١٩٥١، وأدى ارتفاع الايجارات الى ارتفاع أثمان الأراضى بسبب التنافس على اقتنائها باعتبارها رأسمال مدر للربح، ونشأت بذلك مجموعة من الوسطاء الذين يتعامل الملاك العقاريون عن طريقهم مع الفلاحين ، وكان يحصلون علي دخل من فروق الايجار ، دون أن يساهموا بأى نصيب فى زيادة الانتاج الزراعى[1].

وهذا يوضح انهيار قيم العمل المنتج بين كبار الملاك بفعل وضعهم الاقتصادى الذى يمكنهم من الحصول على أرباح بدون بذل أى جهد ، فالربح يأتى من خلال الاستيراد والتصدير وشراء العقارات وارتفاع أثمان الأرض ومن خلال تأجير الأراضى ، ومن خلال الاستغلال ، فقد كان كبار الملاك يستولون على الفائض من العمل فى شكل الإيجار وهذه القيمة التى يستولى عليها الملاك العقاريون إنما يخلقها عمل المنتجين المباشرين أى الفلاحين ولاتخلقها الأرض إذ لاقيمة للأرض فى ذاتها، إذ كان الملاك العقاريون يمصون دماء الفلاحين عن طريق الايجارات الباهظة ويسيطرون على حياتهم عن طريق إغراقهم بالايجارات المتأخرة والديون ذات الفوائد الفاحشة والمتاجرة بالأسمدة والتقاوى وتأجير الآلات الزراعية بأجور مضاعفة[2].

أما المعدمون والعمال الزراعيون الكادحون فى الأرض لايملكون ولايستأجرون وانما يؤجرون قوة عملهم ليشتغلوا عمالا يوميين أو عمالاً موسميين أو عمال تراحيل وكلهم يحاول أن يتكسب الكفاف بالعمل بأجر – لم يكن متوسط دخل الواحد يزيد على أربعة جنيهات فى السنة – ومع ذلك فإن القطاع الزراعى لم يستطع استيعاب هذه الأعداد الضخمة من القوي العاملة مما أدى إلى نشوء (ظاهرة البطالة المقنعة) و(فائض قوة العمل) ولقد اختلفت تقديرات حجم هذا الفائض من (٢٥٪) إلى (٤٠٪) من القوى العاملة الزراعية[3].

---

١ – عمرو محيى الدين وسعد الدين ابراهيم ، مصر فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص٣٠٨–٣١٠، وكذلك محمد دويدار ، فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٨، ص١٢١، ١٢٢.

٢ – ابراهيم عامر ، الأراضى والفلاح : المسألة الزراعية فى مصر ، مطبعة الدار المصرية، بدون تاريخ ، ص١٠٦ ، ١٠٧ . ومزيد من التفاصيل.

رفعت المحجوب ، النظام الاشتراكى فى مصر ، ص ٨٠ – ٨٥ .

٣ – عمرو محيى الدين وسعد الدين ابراهيم ، مرجع سابق، ص ٣٠٨ – ٣١٠ .

ونستطيع أن نرصد عديداً من سلوكيات كبار الملاك فى الريف تؤكد سيطرة قيم اللاعمل واللاإنتاج لديهم ، فنجد بعضهم قد هجر الريف إلى المدن الرئيسية وخاصة القاهرة والاسكندرية لأنه لم يكن يعنيهم استغلال ممتلكاتهم على الوجه الصحيح وانما درجوا على تأجيرها الى المالك الصغير الذى يعجز عن استخدام المستحدثات العلمية والآلية وأطلق على هذه الظاهرة (ظاهرة التغيب أو الملاك المتغيبون) وكان لها أثرها على تطور الحياة في الريف ، إذ أدت إلى افقار الريف بحرمانه من تداول ثروات كبار الملاك فيه، وأصبح الريف يمثل بالنسبة لكبار الملاك مورداً للثروة والاستثمار ولاشىء غير ذلك [1].

كما ساهم كبار الملاك بطرق استثماراتهم إلى تركيز الثروة فى أيديهم* ووجود فوارق اجتماعية واضحة بين من يملكون وسائل الانتاج بدون عمل وبين من لايملكون غير قوة عملهم، وقد شكل هذا معوقا للتطور الزراعي ، بل وشكل هذا تعويقا للقطاع الصناعى من جهة مد هذا القطاع باحتياجاته من المواد الغذائية اللازمة لعمال المدينة والمواد الأولية، ومن جهة انخفاض القدرة الشرائية فى الريف وضمور الانتاج الصناعى مما يعوق تطورها ، وكان التطور الصناعى ضعيفا بطيئا ، فلم تزد نسبة العاملين بالصناعة عن (١١٪) من القوى العاملة ولازاد اسهامها فى الدخل القومى عن (١٠٪)، وقامت الصناعة على الاستهلاكات أساسا ، منسوجات وغذائيات وعانت في وجودها

---

١ - عمرو محيى الدين وسعد الدين ابراهيم ، مرجع سابق، ص ٣٠٨-٣١٠.

* تركيز الثروة فى الصناعة والتجارة والمال لايقل فى شدته عن تركز ملكية الأراضى الزراعية ، قد قدر عدد المساهمين الذين يملكون أكثر من عشرة آلاف جنيه فى عام ١٩٦١ - (١١٤٥) مساهما منهم (١٠٢٤) من الأفراد والباقى (١١١) شركة ، كذلك قدرت قيمة الأسهم التى يمتلكها هؤلاء المساهمون بحوالى (٦٥.٥٪) مليون جنيه يملك الأفراد منها (٣٩.٣) مليون جنيه أى بنسبة (٦٠٪) والشركات (٢٦.٢) مليون جنيه أى بنسبة (٤٠٪) وأكثر من هذا بلغت نسبة عدد المساهمين الذين يملكون أكثر من (١٠٠.٠٠٠) جنيه (٩.١) من مجموع المساهمين والذين يملكون (٦١.٧٪) من قيمة هذه الأسهم في حين لم يتعد ما يملكه (٤٩.٧٪) من المساهمين (١٢.١٪) من هذه القيمة المضافة، وبينما يبلغ المتوسط لما يملكه المساهمون الأفراد (٣٨.٠٠٠) جنيه فإن متوسط هذه الملكية يتراوح بين (١٤.٠٠٠) جنيه لدى (٥٤٤) مساهما و(٤٤٣.٠٠٠) لدى (٢٣) مساهما. ومن الجدير بالذكر أن كبار ملاك الأراضى كانوا في نفس الوقت من كبار ملاك أسهم الشركات على اختلاف أنواعها ، بحيث أنه يوجد تطابق بين قائمة الأفراد من كبار الملاك فى الريف وكبار الملاك في الشركات ، كما أن الأفراد المشار إليهم لم يكونوا جميعا من المصريين بل كانت بينهم نسبة من الأجانب والمتمصرين.

انظر أحمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، مرجع سابق ، ص ٣٧٣ -٣٧٥.

وكذلك فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ - ١٧٧.

وتطورها من النقص النسبى فى رؤوس الأموال ، إذ كان معظم الفائض الاقتصادى يذهب للخارج أو للمضاربة فى الأراضى أو فى استهلاك الترفيات[1].

كما ارتبط كبار الملاك بالرأسمالية الأجنبية العالمية والاحتلال الانجليزى جزء منها فيما يتعلق بتصريف محصول القطن أو الاعتماد على البنوك العقارية الأجنبية فى الحصول على القروض اللازمة لتمويل الزراعة أو شراء الأراضى فضلا عن أن بعضا منهم درج على إيداع جزء من فائض أموالهم فى هذه البنوك الأجنبية وقد ترتب على ارتباط كبار الملاك ارتباطا تبعيا بالبنوك الأجنبية وخاصة فيما يتعلق باعتمادهم على القروض إلي حد أن كثيرا من هؤلاء الملاك لم يكونوا هم فى الواقع الذين يملكون أراضيهم وانما كانت البنوك العقارية هى التى تملكها[2]. وتغلغل رأس المال الأجنبى بالاتساع والعمق مستحوذا علي المواقع المسيطرة فى مجال التداول، ومهيمنا بشكل كامل على نظام النقد والائتمان ومتحكما في الصناعة الرأسمالية ويكفى أن نذكر أن بنك باركليز الأجنبى كان يسيطر وحده على (٥٦٪) من الودائع ، وكان بنك مصر الذى بدأ بشعار الاستقلال الاقتصادى قد تمت السيطرة عليه من جانب رؤوس أموال انجليزية وأمريكية [3].

ومما سبق يتبين لنا شيوع قيم الاستهلاك الترفى واللاعمل واللانتاج لدى كبار الملاك فى الوقت الذى انخفض فيه أجر العامل ، فقد بلغ متوسط أجر العامل فى يوليو ١٩٤٦ حوالى (١٢٥) قرشا* شهرياً وفى يناير ١٩٤٩ لم يكن يتجاوز ١٣٩ قرشاً وفى مايو ١٩٥٠ بلغ ١٤٩. وفى نفس الوقت ازدادت الأسعار أكثر من مرتين ونصف بسبب مضاربات التجارة ومحتكري الأسواق، حتى بلغ متوسط الاستهلاك اليومى للعامل

---

١ - طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥ ، ٢٦.

٢ - ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

٣ - شريف حسن قاسم ، دور رؤوس الأموال الأجنبية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ص ٢١٦ ، ٢٢٥.

ومزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : فتحى عبد الفتاح ، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى ، المسألة الزراعية «دار الفكر»، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٧، ص ١٦ - ٢٥

راشد البراوى ، الفلسفة الاقتصادية للثورة ص ١٤ - ١٦.

*- اذا قارنا بين أجر العمال المصريين وأجر عمال انجلترا والولايات المتحدة لاتضح أن أجر الساعة للعامل المصرى في عام ١٩٣٨ بلغ (٠.٨٢) قرش فى حين وصل ذلك الأجر فى انجلترا إلى (٧) قروش ، وفى الولايات المتحدة إلى (١٦) قرشاً.

انظر فريدمان ، التطور الرأسمالى فى مصر ص ٨٧ - ٩٢.

(١٤) جراما من اللحم أى أقل بنسبة (٨٩٪) من الكمية المطلوبة (١٢٠) جرام فى اليوم و(١٨) جرام من السكر بدلا من (٣٢) جراما ضرورية، وهكذا بالنسبة للأرز والفواكه واللبن وغيرها ، وهذا يعنى أن العامل يستطيع أن يتناول اللحم والزبد واللبن مرة واحدة أسبوعيا أو فى الأعياد، واذا كان فى العائلة أطفال فان البالغين لم يستهلكوا (اللحم واللبن والزبد) واستهلكوا أساسا الخبز والفول[1] ، أى أنه فى مقابل قيم الاستهلاك الترفى تقف قيم الذل والعبودية . انهارت اذن قيم العمل قبل الثورة بفعل سيطرة كبار الملاك وتركز الثروة فى أيديهم والحصول على الفائض من العمل وامتصاص دماء الفلاحين بالايجارات الباهظة ، وتأجيرهم للاراضى بدلا من زراعتها ، وحتى نمط استثماراتهم يؤكد فقدانهم لقيمة العمل المنتج فقد كانوا يستوردون معظم السلع من الخارج بينما يصدرون محصولاً واحداً هو القطن الذى يخضع لحجم الطلب وأسعار السوق العالمية، كما أن رفضهم لاستثمار أموالهم فى الصناعة أواستثمارها فى صناعات استهلاكية أساساً منسوجات وغذائيات ، كل ذلك يؤكد عزوفهم عن الانشطة الانتاجية والبحث عن العوائد السهلة التى لاتحتاج مجهوداً مثل السمسرة والمضاربات وبيع الاراضى وغيرها.

وعندما قامت ثورة يوليو كان من أهدافها اجراء تغييرات اجتماعية تمكن المجتمع من استغلال طاقاته المادية والبشرية ، وكانت هذه التغييرات تكمن فى تغيير العلاقات المادية أو علاقات القوى فى المجتمع بتوجيه الضربات لرأس المال وتحطيم أغلال التبعية ويمكن الشعب من السيطرة على أدوات الانتاج، ولذلك كان من الضرورى سيطرة الدولة على المصادر الأساسية للمدخرات القومية ، ونقل أدوات الانتاج فى الصناعة والتجارة والزراعة فى مجموعها لتصبح تحت سيطرة الدولة[2]. ولكن لم يتم ذلك مباشرة لأن التوجهات الاجتماعية لثورة يوليو فى أوائل الخمسينات كانت (توجهات إصلاحية) للنظم التى ورثتها عن العهد الملكى فالاجراءات التى صدرت فى السنوات

---

١ – ل.أ فريدمان ، التطور الرأسمالى فى مصر ، الطبقة العاملة المصرية ، ترجمة زهدى الشامى، دار العالم الجديد ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص٨٧ – ٩٢.

٢ – باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

الأولى للثورة كان هدفها الأساسى هو زيادة فعالية النظام الرأسمالى حتى ان قانون الاصلاح الزراعى الذى صدر فى الأسابيع الأولى للثورة كانت أحد أهدافه هو تحويل كبار ملاك الأراضى الزراعية الى (رأسماليين صناعيين) فالاستيلاء على جزء من أملاكهم وتوزيعها على المعدمين من الفلاحين كان مقابل تعويض مالى معقول ، على أمل أن يستخدمه كبار الملاك فى الصناعة[1].

وحتي عندما اتخذت الثورة اجراءات التمصير بالاستيلاء على الشركات الأجنبية فى أعقاب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ فقد كان القصد منه هو نقل ملكية وأنشطة تلك الشركات إلى الرأسمالية الوطنية، ومنحت الثورة كل وسائل التشجيع لرأس المال حتى يستثمر فى مجالات التنمية، وحاولت اجتذاب رأس المال الأجنبى الى الميدان باعفاء الشركات الصناعية الجديدة التى تقوم بتنفيذ مشروعات التنمية من ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية لمدة سبع سنوات ، كما أخذت حكومة الثورة على عاقتها التصدى للميادين التى تتطلب استثمارات ضخمة وتتعرض لمخاطر كبيرة ولاتدر ربحًا عاجلاً مثل الحديد والصلب والأسمنت والكهرباء والرى والصرف وغيرها، وتحملت الدولة وحدها العبء الأكبر في هذه الاستثمارات ولكن رأس المال المحلى والعالمى أحجم عن الاستثمار – رغم تشجيعه – لرأس المال الأجنبى هبطت نسبته من (١٦٪) فى عام ١٩٤٥ – ١٩٥٣ ثم وصلت إلى (١١.٣٪) فى عام ١٩٥٣ – ١٩٥٦ وبعد ذلك هبط الى (٤.٣٪) وانتزع من جميع المراكز الحساسة التى كان يسيطر عليها ، وانخفض على أثر ذلك حجم تحويلاتنا للخارج (أرباحًا وفوائد) من (١٨) مليون جنيه عام ١٩٥٤ إلى (٢.٢) مليون جنيه عم ١٩٥٨[2].

كما امتنعت البنوك وشركات التأمين التى كانت تخضع بصفة أساسية لرأس المال الأجنبى عن تمويل المشروعات المصرية ، ورفض البنك الأهلى الذى كان يمارس وظيفة البنك المركزى اقراض الحكومة لأن المصالح الأجنبية كانت تسيطر عليه[3] . أما

---

١ – محمد أنيس والسيد رجب حراز ، ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ، ص ٤٩٠ ، ٤٩١ .

٢ – عادل حسين ، تجربة مصر فى التنمية المستقلة ، الحوار ، ص ١١١ ، ١١٤.

٣– اسماعيل صبرى عبد الله ، تنظيم القطاع العام ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ – ٢٦٢.

الرأسمالية المحلية فأحجمت عن الاستثمار القومى كلية ، ونظراً لرغبتها فى الاثراء السريع فقد استثمرت فى الأنشطة التجارية والطفيلية مثل الاستثمارات فى المبانى وفى الصناعات الاستهلاكية والمضاربات العقارية والصفقات التجارية.. إلخ[1]. أى أنها لم تغير سلوكها نحو العمل والانتاج من أجل التنمية وانما ظلت قيمها نحو الربح السريع والسهل ونحو الاستهلاك الترفى كما هى بدون تغيير رغم ماقدمته الثورة لها من تسهيلات كان يمكن لو كانت لديها قيم ايجابية أن تساهم فى تنمية حقيقية إلا أنها أحجمت عن الاستثمار القومى كلية. ومن هنا بدأت ثورة يوليو مرحلة ما يسمى (بالتحول الاشتراكى) بتوجيه ضربات لرأس المال ، وسوف نتحدث عنها لكى نتحقق من مدى تأثير هذه التغييرات على البنية الاقتصادية وهل حقيقة كانت تغييرات جذرية راديكالية كان لها تأثيرها على قيم العمل والانتاج. نجد أن قوانين الاصلاح الزراعى* تعتبر تصحيحا لأحد الاختلالات الكبرى فى توزيع الثروة القومية ، فقد حدد القانون الأول (١٩٥٢) الحد الأقصى للملكية بـ (٢٠٠) فدان للأسرة ، وخفض القانون الثانى (١٩٦١) الحد الأقصى إلى (١٠٠) فدان ثم خفضها القانون الثالث (١٩٦٨) إلى (٥٠) فداناً ومازاد عن الحد الأقصي فى كل مرة تجرى مصادرته وتوزيعه على المصريين . فمن مجموع مساحة الأرض الزراعية التى بلغ ستة ملايين فدانًا ، كان هناك ألف مالك كبير يسيطرون على حوالى (٢٠٪) من تلك المساحة تليهم فئة قوامها ثلاثة آلاف مالك يسيطرون على حوالى (٨٪) ثم فئة قوامها ستة آلاف مالك يسيطرون على (٧٪) تلك

---

١ – عادل حسين ، تجربة مصر فى التنمية المستقلة ، الحوار ، ص ١١١ – ١١٤.

* خلصت بعض الدراسات الميدانية التى أجريت أن الاصلاح الزراعى قد أحدث تحولات عامة فى قيم أهل الريف فقد لوحظ أن درجة الوعى والايجابية فى الادلاء بالشجاعة أعلى نسبيا فى مناطق الاصلاح الزراعى منها فى المناطق الأخرى.

وأن تغيراً قد حدث فى بعض القيم لدى الفلاحين المجندين بفعل الخدمة العسكرية وهذه القيم الطاعة والخضوع القدرية ، فقد بات واضحا أن خبرة التجنيد قد قللت قيمية هذه القيم لدى الفلاحين المجندين ، الذين شملتهم الدراسة ، كما خلصت الدراسة إلى أن بعض القيم كقيمة الوقت والعقلانية قد أدت الخدمة العسكرية إلى زيادة قيمتها لدى الفلاحين.

حسن الخولى، الآثار الاجتماعية للخدمة العسكرية على ثقافة الفلاحين.

الفئات مجتمعة هى التى استهدفتها قوانين تحديد الملكية، وهى كما ترى لاتتجاوز عدديا أكثر من (١١) ألف مالك يمثلون أقل من نصف بالمائة من مجموع الملاك، ولكنهم يمثلون (٣٥٪) من جملة أراضى مصر الزراعية ، فى مقابل ذلك كان هناك (١.٦) مليون مالك ممن لاتتجاوز حيازتهم خمسة أفدنة ويمثلون أكثر من (٩٤٪) من مجموع الملاك ولكن جملة حيازتهم لاتجاوز (٣٥٪) من مساحة أراضى مصر المزروعة[١].

وقد أدى تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى إلى احداث تغيير عميق في كيفية توزيع الملكية الزراعية بين مختلف الفئات وتمثل هذا التغيير أساسًا في الحد من التفاوت الضخم الذى كان قائما قبل ١٩٥٢ فى توزيع الملكية الزراعية ، فقد ازداد عدد ملاك الأراضي الزراعية من (٢٨٠١) ألف مالك قبل صدور قانون (الاصلاح الزراعى) إلى (٣٠٠٨) ألف مالك بعد صدور القانون ، ثم إلى (٣١٠١) ألف مالك بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى الثانى ١٩٦١ ثم إلى (٣٢١١) ألف مالك فى عام ١٩٦٥ . وهذا مايعنى أن عدد الملاك قد ازداد فيما بين ١٩٥٢ – ١٩٦٥ بمقدار (٤١٠) ألف مالك أى بنسبة (١٤.٦٪) ويلاحظ أن هذه الزيادة فى عدد الملاك مركزة بصفة أساسية فى الملاك الأقل من خمسة أفدنة ، ارتفع عددهم فيما بين ٥٢ – ١٩٦٥ بمقدار (٣٩٢) ألف مالك[٢].

كما ارتفعت نسبة الملكيات الزراعية التى تقل عن خمسة أفدنة إلي مجموع المساحة المملوكة من (٣٥.٤٪) فى عام ١٩٥٢ إلى (٤٦.٦٪) بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول ثم الى (٥٢.١٪) بعد ١٩٦١ ، ثم إلى (٥٨.١٪) بعد سنة ١٩٦٥ . وهذا مايعنى إذن أن أكثر من نصف الأراضى الزراعية مملوكة ملكيات صغيرة لاتقل عن خمسة أفدنة ، كما أن الملكيات الصغيرة لأقل من عشرة أفدنة قد أصبحت تشكل عام ١٩٦٥ (٦٦.٦٪) من مجمع المساحة المملوكة مقابل (٤٤.٣٪) قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول ، بينما نجد أن الملكيات الكبيرة من (٥٠) فداناً فأكثر لاتشكل

---

١ – رفعت المحجوب ، النظام الاشتراكى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ – ١٣٥ .
وعادل الجيار ، سياسات توزيع الدخل فى مصر. مركز الدراسات السياسية ، والاستراتيچية ص ١٢.
٢ – روبرت مايرو ، الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص ١١٤ – ١١٨.
وجلال أمين ، مدخل إلى الاشتراكية ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ – ٢٠٠ .

إلا (١٢.٦٪) عام ١٩٦٥ ، أى أن القانون أفاد بصفة رئيسية صغار الملاك وبصفة ثانوية متوسطى الملاك وذلك على حساب كبار الملاك أو الاقطاعيين.

ولم يقف الأثر التوزيعى لقوانين الاصلاح الزراعى عند وضع حد أعلى للملكية وإعادة توزيع الفائض عند الحدود الدنيا ، ذلك أن أحد الآثار الهامة هو وضع حد أعلى للايجارات الزراعية التى كانت قد ارتفعت نتيجة قلة المعروض منها وزيادة الطلب عليها، واستغل ملاك الأرض الغائبون فى ذلك صغار المستأجرين وجاءت قوانين الاصلاح الزراعى لتربط الايجار على فدان الأرض بما يساوى سبعة أمثال الضريبة السنوية ، ولقد ترتب على ذلك تحديد حد أعلى للايجارات الزراعية تحول ما مقداره (٦٠) مليون جنيه من دخول كبار الملاك إلى صغار المستأجرين، ولقد تحول هؤلاء المستأجرون إلى مايشبه الملاك حيث لايستطيع ملاك الأراضى طردهم ، وحيث أصبح الايجار مع مرور السنوات يمثل نسبة ضئيلة من قيمة العائد السنوى من زراعتها نتيجة الارتفاع المطرد فى أسعار المحاصيل الزراعية، وهذا انجاز عظيم يساوى فى الأهمية اعادة توزيع ملكية الأرض ذاتها.

كما ازدادت التسهيلات الائتمانية للزراع عن طريق التسليف الزراعى والتعاونى ، كما ازداد أيضًا عدد الجمعيات الزراعية من (١٧٠٠) جمعية عدد أعضائها (٥٠٠) عضو عام ١٩٥٢ إلى (٥٠٠٠) جمعية عام ١٩٧٢ عدد أعضائها (٢٠) مليون عضو ويبلغ رأسمالها (٨) مليون جنيه وتقدم التقاوى والأسمدة والمبيدات الحشرية ، كما أدت سياسة التسويق التعاونى إلى آثار توزيعية هامة قضت على فئة طبقة الوسطاء التجاريين لمحصول القطن وبالتالى فإن دخولهم أعيد توزيعها بين المزارعين والدولة ، كذلك أدت هذه السياسة إلى منع الملاك من استيفاء ايجاراتهم عن طريق شراء محصول القطن بأقل من سعر السوق السائد[1]. كما استطاعت ثورة يوليو أن تحقق انجازات فى مجال استصلاح الأراضى من خلال تدخلها المباشر وتحملها عبء هذا

---

١ - محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد بين التخطيط المركزى ، مرجع سابق ، ص ١٢ - ١٥ .
وشهدى عطيه الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٣ - ١٩٥٦، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ - ٢٢٦ وكذلك عمرو محى الدين ، الآثار التوزيعية للسياسات الاقتصادية ، فى السيد ياسين، الثورة والتغير الاجتماعى، ص ٩٩- ١٠١.

النشاط ، وكان بناء السد العالى وتوفير مزيد من مياه الرى سبيل الثورة إلى ذلك ، وتمت زيادة الرقعة الزراعية مليونا من الأفدنة من الأراضي وتحويل (٧٠٠.٠٠٠) فدانا من رى الحياض إلى الرى المستديم ، واستخدام كهرباء السد العالى فى الصناعات الثقيلة ذات الكثافة فى استخدام الكهرباء (أسمدة – ألمونيوم – حديد وصلب)، وامداد كافة القرى المصرية بالطاقة الكهربائية لمواجهة الاحتياجات الأساسية (اضاءة – تشغيل المضخات والآلات الزراعية بالكهرباء وامداد الصناعات الصغيرة فى الريف بالطاقة واستصلاح الأراضي .. إلخ)[1].

كما كانت سلطة الدولة تسعى إلى تنويب الفوارق بين صغار المنتجين وكبار الملاك بالقرية ، لا من خلال قوانين الملكية والعلاقات الايجارية بين المالك والمستأجر فقط ، ولكن من خلال توفير الخدمات الإنتاجية بأسعار معقولة ، وحماية المنتج من تجار السوق السوداء ، ومن خلال الخدمات التعليمية والصحية على وجه التحديد ، وكانت سلطة الدولة تسعى إلي حل الصراع بين المستأجرين والمؤجرين حلاً موضوعياً أو يكاد هو في التحليل الأخير أن يكون لصالح المستأجرين وذلك من خلال لجان فض المنازعات وتشير نتائج الدراسات التى عنيت بتحليل مضمون هذه الشكاوى إلى أن الحكم في الشكاوى كان غالبا لصالح المستأجرين[2].

وعلى الرغم من أن قوانين الإصلاح الزراعى ساهمت فى تغيير ملامح البناء الطبقى فى الريف المصرى ، إلا أنه لم يكن تغييراً راديكالياً لأنه اقتصر على عزل العناصر الاقتصادية الكبيرة ، والأكثر غنى وسلطة ولم يمتد ذلك إلى البنيان الاجتماعى للريف نفسه ، ولذلك بقى التركيب الاجتماعى الزراعى بدون تعديل جذرى وظلت القوى الأساسية فى الزراعة هى الفلاحين الذين يزرعون قطعًا ضئيلة من الأرض عن طريق الملكية أو الايجار[3]. وذلك لأسباب نوضحها فيما يلى :

---

١ – على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاماً ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر من ١٩٥٢ – ١٩٧٧ ، ص ٢٨ ، ٢٩. وفيليب جلاب ، هل نهدم السد العالى ، كتاب الأهالى ، ص ٧٥ .

٢ – عبد الباسط عبد المعطى وآخرون ، الدولة والقرية المصرية ، دراسة في إعادة التمايزات الاجتماعية قضايا فكرية ، ص ٩٧ – ١١٤.

٣ – جمال مجدى حسنين ، ثورة يوليو والتوازن الطبقى ، ص ١٣٤ – ١٣٥.

١ – كان الهدف الأساسى لقوانين الإصلاح الزراعى القضاء على الملكيات الكبيرة وخلق طبقة عريضة من صغار الملاك ، وبذا كان الاصلاح الزراعى نظريًا وتطبيقيًا أكثر ميلا (للنموذج الليبرالى) بصفته نظامًا يقوم على توسيع قاعدة الملكية الصغيرة وأكثر بعدًا عن النماذج الجماعية أو الاشتراكية لحل المشكلة الزراعية[١].

٢ – تمكن أغنياء الفلاحين الذين يزرعون من (٢٠) إلى (٥٠) فدانًا من تدعيم قوتهم الاقتصادية واستحوذوا على وزن اقتصادى متزايد فى الهيكل الزراعى الجديد فى فترة مابعد قوانين الاصلاح الزراعى ، أى أن ميزان القوة الاقتصادية والاجتماعية فى الريف قد تحول من رجحان كفة الارستقراطية الزراعية القديمة قبل الثورة إلى رجحان كفة الطبقة الصاعدة الجديدة من أغنياء الفلاحين فى الهيكل الزراعى الجديد، ونجد أن عددهم قد ارتفع من (١٤٨) ألف مالك عام ١٩٥٢ بنسبة (٣٫٥٪) من مجموع عدد الملاك إلى (١١٨) ألف مالك عام ١٩٦٥ بنسة (٢٫٥٪) ، وزاد إجمالى ملكياتهم خلال الفترة نفسها من (١٠٫٩٪) إلى (١٢٫٦٪) من مجموع الأراضى الزراعية ، وترجع هذه الزيادة فى عدد متوسطى الملاك وفى إجمالى ملكياتهم إلى قيامهم بشراء معظم ماتوفر لهم من امكانات انتاجية كبيرة (أى توفر معدلات أعلى للفائض القابل للتسويق) وإلى سهولة حصولهم على تسهيلات الائتمان الزراعى التعاونى بالإضافة إلى استخدام قوتهم السياسية وعلاقتهم الوطنية بالموظفين المحليين لتدعيم مركزهم ازاء صغار وفقراء ومعدمى الفلاحين[٢].

٣ – مورست طرق للتحايل على قانون الايجارات بما يؤدى إلى تزايد الفارق بين

---

١ – جمال مجدى حسنين ، ثورة يوليو والتوازن الطبقى ، ص ١٣٤ – ١٣٥ .

٢ – محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢ – ١٩٧٠): دراسة فى تطور المسألة الزراعية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١.

وفتحى عبد الفتاح ، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى : المسألة الزراعية ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٧.

الايجار القانونى والايجار الحقيقى المدفوع فمن الممارسات الشائعة أن يتم الاتفاق كتابة على عقد إيجار قانونى ولكن مالك الأرض يجبر المستأجر على توقيع مستندات مديونية على بياض ، أو أن يسلمه قطعة أرض أقل مساحة مما ورد بالعقد أو يدفعه للعمل فى قطعة أخرى دون مقابل وقد ساعد على ذلك الفارق الاجتماعى الذى يفصل بين صاحب الأرض والمستأجر، مما جعل المستأجر فى وضع لايسمح له بطلب عقود ايجار مكتوبة ، وبذلك تبقى الحيازة لدى المالك الذى يستطيع من خلالها الحصول على تسهيلات الجمعيات[1] التعاونية من قروض نقدية وعينية ومدخلات زراعية بالسعر الرسمى ويبيعها إلى المستأجر بأسعار السوق السوداء.

٤ – لم تتغير حالة المعدمين فى الريف تغييراً يذكر ، وهم الذين لايملكون أرضاً أو يستأجرونها وكذلك لم يستفد عمال التراحيل من عملية توزيع الأراضى فائدة تذكر ، لأن برنامج التوزيع اقتصر على المستأجرين السابقين وصغار الفلاحين . فالهدف من التوزيع كان زيادة الانتاج وكفايته قبل توزيع الثروة والدخل[2] .

٥ – استطاع كبار الملاك التحايل على قوانين الاصلاح الزراعى عن طريق عقود بيع مزيفة أو صورية مع أقربائهم للمساحات التى تزيد عن الحد الأقصى . ورغم أن النخبة الحاكمة وجهت ضربة عنيفة إلي كبار الملاك وأضعفت نفوذهم السياسى إلى حد كبير بيد أن كبار الملاك ومتوسطى الملاك الذين لم تنطبق عليهم قوانين الاصلاح الزراعى استطاعوا السيطرة على التنظيمات السياسية وعلى المناصب الادارية الرئيسية كالعمودية وشياخة البلد سواء بأنفسهم أو من خلال أقاربهم ومعارفهم . وحالت هذه السيطرة دون ظهور قيادات فلاحية حقيقية . كذلك جاء معظم ممثلى الفلاحين فى مجلس الأمة فى أعوام ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ من بين صفوف الأعيان ، ومما ساعدهم على ذلك هو (الثروة) التى مازالت بيدهم ومانشأ بينهم وبين بعض رجال الادارة هناك من علاقات أساسها المصلحة المتبادلة[3].

---

١ – عادل الجيار ، سياسات توزيع الدخل فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٨٣ ، ص٥٥.
٢ – عادل الجيار ، سياسات توزيع الدخل فى مصر مرجع سابق ، ص ١٤ – ٢٠.
٣ – كمال المنوفى ، ص ١٧٧ – ١٧٨ .

٦ – كما أن انعدام الديمقراطية فى التنفيذ والاعتماد الكلى على أجهزة الدولة واستبعاد أى مناقشات أو تنظيمات ديمقراطية من المشاركة فى تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى قد أفقد هذا القانون جزءًا كبيرًا من طابعه الديمقراطى ، مما قلل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية له ، وهذا العامل يمثل فى الواقع أحد الأسس الهامة للتفريق بين نوعين من التغييرات فى الريف أولهما يكون تغييرًا محدودًا وذا طابع رأسمالى يتميز باستبعاد الحركة الجماهيرية والاعتماد الكلى على أجهزة الدولة وغياب نشاط سياسى أو جماهيرى بين الفلاحين والثانى ذو طابع اشتراكى يتميز بالدور الهام الذى تلعبه المنظمات السياسية والجماهيرية للفلاحين والعمال ، وهذا لايتوقف عند تحقيق شكلى لبعض مظاهر العدالة وتوسيع السوق المحلى ، بل انها تسعى الى تحرير كامل للفلاحين المنتجين الزراعيين الحقيقيين ، كما أنها تقدم حلولا حقيقية لمشاكل وعقبات الانتاج الزراعى وتدفع الفلاحين لأن يلعبوا دورًا هامًا فى تطوير مجتمعاتهم مع القوى الثورية الأخرى في المجتمع[1] . ونخلص من هذا إلى أن الآثار التوزيعية للاصلاح الزراعى كانت منذ بدايتها محدودة ، ولم تستطع رغم التحسن قصير الأجل لتوزيع الدخل فى الريف أن تحل مشكلات الريف ، ولكنها حققت نوعا من التوازن المؤقت في ملكية الأرض وحيازتها، إلا أنهما لم يخلقا أوضاعًا اجتماعية واقتصادية لها صفة الدوام ، ولم يقدما كثيرًا لصالح المعدمين ، ولم يتمكنا من منع آليات التركز في مزاولة دورها من جديد.

وأدت اجراءات التأميم في النصف الأول من الستينيات إلي امتلاك الدولة لقسم مهم من الفائض الاقتصادى أمكن توجيهه لتنفيذ الأهداف القومية ، وكان أبرز عمل من أعمال التأميم (تأميم شركة قناة السويس)، ثم قامت الثورة بتأميم المشروعات البريطانية والفرنسية ، ثم أمم فى مستهل عام ١٩٦٠ (بنك مصر) و(البنك الأهلى)

---

١ – فتحى عبد الفتاح ، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى : الثورة الزراعية ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،القاهرة ١٩٨٧ ، ص٥١.

— مصطفى الجبلى ، ثورة يوليو والتنمية الزراعية ، فى ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل ، ندوة دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص٢٨٩ – ٣٣٤.

وهما أهم مؤسستين ماليتين ، ثم ظهرت القوانين الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ وتم تأميم مايزيد على (١٤٠) من المصارف وشركات التأمين.

ونتيجة للتأميم انتقل إلى أيدى الدولة (٨٥٪) من الوسائل الرئيسية للانتاج فى الصناعة، وكل نظام القروض المصرفية ، وكل وسائل النقل بالكامل ، وأكدت أنها ملكية الشعب ، وعقب اصدار قوانين التأميم فى يوليو ١٩٦١ حدثت تحولات اجتماعية عميقة ساعدت على تطوير أهم مجالات الاقتصاد الوطنى ، وقد كانت هذه الاجراءات كسبًا للعمال والفلاحين ، فقد ساعدت على تحديد الحد الأدنى للأجور وتحسين الزراعة والصناعة والنقل والكهرباء والتعليم وتطويرها، ويمكننا أن نتعرف على جملة الدخول التى آلت إلى الدولة نتيجة هذه الاجراءات فيما بين عامى ١٩٦١ و١٩٦٢ وتشمل الدخول المعاد توزيعها إلى الدولة مايلى : فائض قطاع الأعمال المؤمم (١٠٢.٢) مليون جنيه ، وعائد الأموال المصادرة التى فرضت عليها الحراسة (٦.٥) مليون جنيه ، وتأميم المبانى التى كانت تحت الحراسة (٢) مليون جنيه ، وزيادة الضريبة العامة على الايراد على الشرائح العليا من دخول الأفراد (٢.٢) مليون جنيه ، وزيادة سعر ضريبة كسب العمل على الدخول العليا للعاملين (١.٥) مليون جنيه . وبذلك تكون جملة الدخول التى آلت للدولة (١١٤.٤) مليون جنيه ، ولاشك أن هذا الدخل الذى أعيد توزيعه لصالح الخزانة العامة كان له انعكاساته على عدالة توزيع الدخل القومى بين الأفراد[1].

وقد ساهمت قرارات التأميم الكبرى فى يوليو ١٩٦١ فى خلق قطاع عام قوى يلعب دورًا فى تصفية السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد المصرى وفى بناء اقتصاد متحرر من تمركز رأس المال المحلى ونموه وكانت النواة الأولى للقطاع العام جميع المؤسسات الاحتكارية البريطانية والفرنسية والبلجيكية، ولعب القطاع العام دوراً رياديًا فى محاولة تغيير العلاقات الاجتماعية من علاقات تقوم على الاستغلال الرأسمالى إلى علاقات خالية من الاستغلال ومستندة إلى ارادة واعية للعاملين ومشاركتهم فى الإدارة، وعلى

١ - محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح ، ص ١٦٥ - ١٧٣ .

ذلك أصبح القطاع العام مسئولا عن توليد حوالى (٩٠٪) من القيمة المضافة الاجمالية المتولدة فى قطاع الصناعة الحديثة، وارتفع نصيب الصناعة فى الناتج الاجمالى من (٩٪) الى (٢٢٪)، وبلغ معدل نمو الدخل السنوى مع بداية الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١ – ١٩٦٥ حوالى (٦٪) وهو معدل لم يتحقق من قبل ، وقد وصل معدل نمو الانتاج الصناعى فى هذه الفترة إلى حوالى (٨٪)[١]، وكان لذلك أثره فى كثير من السياسات التى اتبعتها ثورة يوليو ، فقد تصدت ثورة يوليو لهيكل الأجور حيث انه يمثل مصدر الدخل الأساسى للعاملين ورفعت الدولة الحد الأدنى للأجر فى عام ١٩٦٢ من (١٢.٥) قرشا فى اليوم إلى (٢٥) قرشًا فى اليوم (أى إلى سبعة جنيهات ونصف فى الشهر)[٢]. كذلك تم تطبيق نظام التأمين ضد الحوادث عام (١٩٥٨) ، وبصدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، ومن أهم ماتضمنه هذا القانون أن حدد قيمة الاشتراكات الشهرية التى يؤديها صاحب العمل بواقع (١٤٪) من أجور عماله والاشتراكات التى يقتطعها من عماله بواقع (٧٪) ، وأصبحت التعويضات تدفع للعمال لا في حالة الوفاة والمرض والعجز فحسب بل فى حالات البطالة والتقاعد بسبب كبر السن ، وأصبحت المشروعات الجديدة للتأمين الصحى تشمل الذين يعولهم العمال أيضًا وأصبحت التأمينات الاجتماعية اجبارية على جميع العاملين فى القطاع العام والخاص [٣].

كما تضمنت قوانين يوليو ١٩٦١ النص على حق العمال فى كل مؤسسة فى ربع أرباحها يوزع عليهم مباشرة العشر ويخصص (٥٪) للخدمات الاجتماعية ، كما صدر قانون بتحديد الحد الأعلى للمرتبات فى المؤسسات بما لايزيد عن (٥٠٠٠) جنيه فى السنة ، كحد أعلى لمجموع ما يتقاضاه أى رئيس أو عضو منتدب لمجلس ادارة شركة أو أى شخص يعمل فى أي منصب فيها ، ولم يكن في النظام الرأسمالى أى تحديد للحد الأقصى لما يتقاضاه هؤلاء مما يجعل الباب مفتوحًا لتسرب الأرباح إلى نفر محدود من أصحابها وأتباعها وحاشيتهم ، كما لم تغفل القوانين الاشتراكية مصالح

---

١ – على الجريتلى ، خمسة وعشرون عامًا على ثورة يوليو ، ص٣٨ ، ٤٦ ، ٩٨ ، ٩٩.

٢ – على صبرى ، التطبيق الاشتراكى في مصر ، ص ٦٦ ، ٦٧.

٣ – محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، ص ١٢٩ – ١٣٧.

موظفى الدولة فيما يختص بالمعاشات – وقد كان العامل قبل الثورة يحصل على مكافأة قليلة بعد انتهاء مدة خدمته – ولكن الثورة أتاحت للعامل معاشًا ومنحت للورثة الحق فى المعاش [٣].

وأدخل نظام التأمين الصحى للعمال ، وشملت الرعاية الصحية جميع العاملين مهما كان عددهم لدى صاحب العمل ، وتقرر الأخذ بنظام التأمين الصحى للموظفين بحيث يحصل الموظف على كل صور الرعاية ابتداء من العلاج حتى صرف الدواء وتقديم الأجهزة التعويضية .. إلخ وتواكب ذلك مع تأميم المستشفيات توسيعًا لمجانية العلاج ، والمستفيد الأساسى من خدمات العلاج المجانية سواء فى الريف أو المدن هم الفقراء أصحاب الدخول المحدودة.

كما تحسنت فرص المصريين فى الحصول على الغذاء كما وكيفا فى المدة مابين (٥٢–١٩٦٥)، ووصلت تغذية الفرد المصرى إلى المستوى العالمى المقبول ، طبقا لمعايير منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية ، وأصبح (نظام الاعانات السلعية) خلال الستينيات أحد المعالم الهامة لهذه السياسات ، وتهدف اعانات الدعم الى تحقيق أمرين أولهما التخفيف من أعباء الطبقات المحدودة الدخل وثانيهما عدم ارتفاع بقية السلع فى المجتمع المرتبطة بالسلع الرئيسية[١].

وكما ظهرت فى الريف طبقة من أغنياء الفلاحين أو متوسطى الملاك استطاعت الاستفادة من ثغرات عديدة فى قوانين الاصلاح الزراعي فإن التحولات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل (التأميم والتصنيع والقطاع العام والتعليم) ساهمت فى نمو الفئات (البيروقراطية) وتضم الكوادر الادارية والفنية والعسكرية التى تحتل مراكز القيادة فى الدولة وفى الانتاج ، وهذه العناصر لها تأثير هائل لابقوتها المادية (ملكيتها للأرض أو لوسائل الانتاج) ولكن بوضعها الوظيفى ونفوذها الادارى . فهى التى تحدد طريقة التصرف فى الفائض الاقتصادى المتولد فى قطاع الدولة بما تتخذه من قرارات

---

١ – جلال أمين ، مقدمة إلى الاشتراكية ، ص٢٠٢ – ٢٠٣ .

ومحمد دويدار ، فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ، ص٢٩٦–٢٩٨.

وكذلك عبد الحميد صفوت ، الانجازات الاجتماعية للثورة ، فى السيد يس، الثورة والتغير الاجتماعى، ص٨٧ .٨٨.

استثمارية أو قرارات تتعلق بالعمالة والأجور ، وتلعب دوراً خطيراً فى اعادة توزيع الدخل القومى ، فهى التى تقوم بوضع الخطة الاقتصادية القومية، وتتولى بعد ذلك توفير الامكانيات المادية والبشرية الازمة لتنفيذها ، وهى فى النهاية تتابع تنفيذها[١] . ومن هذا الموقع استطاعت الفئات البيروقراطية أن تحصل لنفسها على امتيازات كبيرة فى صورة مرتبات مرتفعة وبدلات تمثيل عالية فضلا عن المزايا العينية المتنوعة (سيارات ومكاتب فاخرة والغرف المكيفة والسفر الى الخارج)، وقد خلقت هذه الأوضاع تفاوتا كبيرا بين فئات العاملين فى الدولة والقطاع العام ، فقد وجدنا أن نسبة أعلى مرتب في سلم الأجور وهو مرتب الدرجة الممتازة من (١٨٠٠-٢٠٠٠) جنيه إلي مرتب الدرجة الثانية عشرة من (٦٠-٨٤) جنيه تبلغ (٣٣) ضعفًا وهى تتجاوز (٤٠) ضعفًا اذا ما احتسبنا بدل التمثيل للدرجة الممتازة وهى نسبة غير معقولة وغير مبررة وقلما يوجد لها نظير فهى فى فرنسا ١٣:١ وفى الصين الشعبية ٣:١ ، ولاشك أن هذه الامتيازات الاقتصادية للبيروقراطية والفوارق الكبيرة فى الأجور خذلان لقضية الاشتراكية ، ويرجع ظهور (الطبقة الجديدة أو الفئات البيروقراطية الى الطابع الفريد للثورة المصرية التى بدأت بانفجار فى السلطة انتهى بنجاح القيادة الثورية فى الاستيلاء على سلطة الدولة دون الاعتماد على حزب سياسى وبغير كادر اشتراكى كاف، وبلا أيديولوجية اشتراكية ، ثم انجاز هذه المهمة الثورية سلميا وبدون تحطيم جهاز الدولة القديم ، أى دون تصفية البيروقراطية القائمة، وهى فى الأساس بيروقراطية زراعية رجعية ومتخلفة.[٢]

وقد حكم هذين العاملين أسلوب التغيير الثورى للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، فلم يكن هناك مفر من انتهاج أسلوب الاجراءات الادارية الثورية التى تعتمد على الدولة كمؤسسة اجتماعية ، ومن ثم على البيروقراطية فى انجاز المهام الثورية وقد خلق هذا الوضع تناقضا بين جهاز الدولة الموروث بتركيبه الطبقى والأيديولوجى البرجوازى الرجعى من ناحية ، والمتطلبات الموضوعية للثورة الوطنية الاجتماعية ، ومقتضيات التنمية من ناحية أخرى .[٢].

---

١ - ايغور بيليايف ، واقعينى بريماكوف ، مصر فى عهد عبد الناصر ، تعريب عبد الرحمن الخميسى ، دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٢٨٧ ، ٢٨٨.

٢ - عادل غنيم ، حول قضية الطبقة الجديدة ، الطليعة ، السنة الرابعة ، العدد (٢) فبراير ١٩٦٨ ، ص ٨٢-٩٣.
ومحمود أمين العالم ، مصر بين التبعية والاختيار الاشتراكي ، قضايا فكرية ، يناير ١٩٨٦ ، ص٢٩٦.

وتميزت الطبقة الجديدة بعدم التجانس فى تكوينها الاجتماعى ، فهى تتشكل من فئات اجتماعية مختلفة من حيث أصولها الطبقية وارتباطاتها الاجتماعية بالطبقات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة (الادارة المدنية - المؤسسات الاقتصادية - الجيش - البوليس - القضاء) ، ومن حيث تخصصها المهنى . وليس للطبقة الجديدة أيديولوجية محددة المعالم تعكس وعيها وتعبر عن مصالحها وإنما توجد فى صفوفها تيارات فكرية متباينة تعبر عن أجنحتها المختلفة ، وهذا لاينفى الطابع البرجوازى التكنوقراطى العام لتلك الطبقة وقيمها النفعية ونظرتها التجريبية (١)، وتتضح أهم ملامح هذه النظرة الانانية النفعية فيما يلى:

١ - أن الفئات البيروقراطية لم تضرب التحولات الاشتراكية مصالحها اطلاقا ، ولكنهم مفعمون برغبة أنانية فى التفوق الطبقى وفى الاستغلال والمصالح الشخصية ، وكان خطر هذه المجموعة يكمن فى أنها تخفى أهدافها الانتهازية والاستغلالية وراء شعارات اشتراكية ووطنية.(٢).

٢ - شهدت تلك الفترة حركة هجرة واسعة من الحكومة (قطاع الخدمات الحكومى) إلى شركات ومؤسسات القطاع العام سعيًا وراء الامتيازات الاقتصادية (المرتبات المرتفعة وبدلات التمثيل والمزايا العينية) وجريًا وراء فرص الترقى.

٣ - نشطت عناصر من تلك الطبقة داخل القطاع العام لتكوين الثروات غير المشروعة مستغلة مواقعها منه ومن خلال الصفقات التى يعقدها القطاع العام مع القطاع الخاص ، واستخدم القطاع الخاص تلك العناصر فى محاولته لنهب واستنزاف القطاع العام وتخريبه من الداخل.

٤ - أن الفئة التى خرجت من الجيش وتحولت إلى فئة من الاداريين حتى بعد هزيمة ١٩٦٧ لم تفقد مطلقا مواقعها فى البلاد ، فالعقداء واللواءات السابقون الذين استبدلوا زيهم العسكرى بالزى المدنى لم يتوقفوا عن كونهم جزءًا عضويًا من (الطبقة العسكرية) مما ترك تأثيرًا على كل الحياة السياسية للبلاد.(٣).

---

١ - عادل غنيم ، حول قضية الطبقة الجديدة ، ص ٨٢ - ٩٣.

٢ - إيغور بيليايف ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨.

٣ - سعد الدين ابراهيم ، لماذا كان عبد الناصر زعيما قوميا، ص ٢٨٣ - ٢٨٧.

وكان للبيروقراط دور كبير فى تسهيل الأمور (للبرجوازية) التى تمكنت أن تدخل إلى مواقع السيطرة على الاتحاد الاشتراكى ، فقد أصبحت أقوى طبقة معادية للاشتراكية والديمقراطية جزءًا فوقيًا - بحكم قوتها النسبية - مما أسماه الميثاق (الرأسمالية الوطنية) أخذت قوة التحالف وتولت هى فعليًا بناء ما يسمى بالاتحاد الاشتراكى والسيطرة عليه . كما تمكنت هذه البرجوازية من خلال (القطاع الخاص) أن تعوض خسارتها بالتطفل على (القطاع العام) تعيش فى باطنه وتسمسر على صفقاته وتسرق وترتشى ، وتكون حلفًا برجوازيًا بيروقراطيًا وزاد وزنها على حساب القوى الشعبية ، واستطاعت أن تضعف من قدرة القيادة الثورية على حسم الصراعات الجديدة..[1]

وقد انعكست كل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية فى الستينات على قيم العمل المنتج ، فقد تأكدت (قيمة العمل) التى دعا إليها الميثاق ، فالعمل هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكى يحقق التقدم (فالعمل حق - العمل شرف والعمل واجب والعمل حياة) ، كما كان هناك ادراك (لاجتماعية العمل) وخاصة فى انتقال غالبية العمليات الانتاجية من يد القطاع الخاص إلى القطاع العام ، وأصبح القطاع العام هو الذى يقود عملية التنمية وهذا أيضًا ينطوى على قيم أخرى وهى (قيمة الملكية العامة) التى تختلف تمامًا عن القيم التى ارتبطت فى مجتمعنا بالملكية الخاصة .[2]. وارتبطت قيمة الانسان بما يستطيع أن يؤديه من عمله ودرجة الاتقان والابداع والابتكار التى تتمثل في هذا العمل ، فليست قيمة الانسان بما عنده من ثروة ، وإنما بما لديه من إمكانيات على إنتاج الثروة.

وعلى ذلك أصبح (العمل) الذى يقدمه الشخص أساس تقديره وتقييمه وليس ما عنده من (ثروة) أو (انتماءه الطبقى)، فبعد أن كان الاستعلاء والفخر فى أن يكون الشخص من ذوى الأملاك الذين لايتكسبون من العمل أصبح هذا نقيصة تأباها

---

١ - عصمت سيف الدولة ، تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية ، فى ندوة الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الثانية القاهرة ، ١٩٨٤، ص ١٣٨ - ١٣٩.
وخالد محى الدين ، في توفيق الحكيم والرد عليه ، ص٢٩٦ - ٢٩٨.

٢ - السيد على شتا ، التغير الاجتماعى العمالى فى المجتمع الاشتراكى ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة.

الكرامة ، وأصبح العمل قيمة من قيم المجتمع العليا تضفى على صاحبها الشرف والاحترام ، وتقدير جميع أنواع العمل على أنها ضرورية وأساسية للانتاج القومى ، فالعمل سواء أكان (ذهنيًا أم يدويًا) جدير بالاحترام لأنه يتبنى حياة المجتمع.[1].

وأدى مبدأ سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ومصادرها إلى تغيير فى مفهوم الملكية ، ففى الوقت الذى أصبح الشعب كله مالكا لمصادر الثروة وكان محرومًا منها من قبل ، أصبحت الملكية الفردية غير مقدسة وتحطمت لأنها أداة لتحقيق المصلحة الفردية على حساب مصلحة المجموع وتحقيق المكاسب الخاصة على حساب الصالح العام ، وفى ضوء ذلك تولدت قيم (الجماعية) و(التعاون) وغيرها بينما اختفت نسبيا قيم الفردية والأنانية والتسلط والاستغلال.[2].

وأكدت ثورة يوليو أهمية العمل التعاونى (قيمة التعاون وقيمة الروح الجماعية) وقد عملت الثورة على تدعيم هذه القيم عن طريق إشراك العمال فى إدارة المنشأة أو المؤسسة ، وتحرر العمال من مركب النقص الشنيع الذى كان يفرضه عليهم الوضع الرأسمالى للانتاج ، وبهذه الطريقة تغير لفظ أو معنى كلمة (أجور) التى كانت تطلق على العمال إلى لفظ (عمال شركاء) مما يدل على رفض قيم الفردية والأنانية والترويج لقيم الجماعية والتعاون [3].

ولاشك أن القيم الايجابية التى بلورتها التجربة الناصرية كانت نتاج حقيقى للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية التى قامت بها الثورة ، ولكن لماذا لم تتجذر هذه القيم فى واقعنا ولماذا لم تصبح هى السلوك الحقيقى للجماهير ، وبعبارة أخرى لماذا لم تتبلور قيم اشتراكية لها صفة الاستمرار النسبى والاجابة على ذلك يتعلق ببعض السلبيات فى التجربة الناصرية ومن أهمها:

١ – أن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية لم تكن تغييرات جذرية راديكالية وانما غلبت عليها (الوسطية) مما مكن عناصر البرجوازية الكبيرة والمتوسطة أن تعيد

١– حامد عمار ، فى بناء البشر ، ص ١٣٢ ، ١٣٣.
وسيد حامد النساج ، حول الفكر الاشتراكى ، ص٣٦٣ – ٣٦٧.
٢ – يحيى هويدى ، الفلسفة فى الميثاق ، المكتبة الثقافية ، ص ٧٣ ، ٧٤.
ومحمد جعفر ، نحو تربية اشتراكية ، الطليعة ، نوفمبر ، ١٩٦٥ ، ص١٩ – ٢٦.
٣ – فرنز شتبات ، ماتبقى من التجربة الناصرية ، ص ١٩٦٧ ، ١٦٨.

فرض سيطرتها تدريجيًا على القطاع العام وأجهزة الدولة وأن تفرض مع هذه السيطرة تصوراتها وطموحاتها الطبقية المضادة بطبيعتها للتحول الاشتراكى ، ثم بدا تزاوجها حقيقة أو مجازا مع بعض العناصر القيادية فى السلطة من أبناء الطبقة المتوسطة والصغيرة يميع تدريجيا ولاء هذه الأخيرة للطبقات الكادحة ، وينقله إلي ولاء والتزام وتعاطف مع شرائح البرجوازية الكبرى ، حتى أن أبناء الطبقات الكادحة التى أتاحت لهم المنجزات الاشتراكية فرصة الحراك الاجتماعى إلى أعلى سرعان ما بدأوا يتبنون طموحات وتصورات برجوازية استهلاكية مضادة لاستمرار التحول الاشتراكى . وكان ذلك ممكنا فى غياب التنشئة السياسية والانتماء الأيديولوجى وعدم وجود التنظيم الشعبى الفعال[1].

٢ – أن الاشتراكية التى تحققت كانت هزيلة والتحول الاشتراكى لم يأخذ كل قوته ، ولم تدعم الأفكار الاشتراكية فى الممارسة وتحولت الاشتراكية إلى شعارات أخلاقية*.

وقد حاولت ثورة يوليو أن تصبغ الاصلاحات التى قامت بها بصبغة اشتراكية ، وقد أوضحت ذلك من خلال عديد من الوثائق الفكرية مثل (ميثاق العمل الوطنى) (فلسفة الثورة) (بيان ٣٠ مارس ٩٦٨) إلي جانب (خطابات عبد الناصر العديدة) و(ديباجات القوانين الاجتماعية والاقتصادية التى حددت معالم الممارسة والتطبيق) ، وحددت هذه الوثائق الفكرية الأهداف الأساسية للنظام الاشتراكى والتى تتمثل فى

---

١ – عمرو محيى الدين ، اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٦٣.

* يفسر طارق البشرى عدم وضوح التوجه الأيديولوجى للثورة بأن المضمون الطبقى لسلطة ثورة يوليو يمثل (سلطة البرجوازية الصغيرة وليس البروليتاريا، وكذلك تراوح الضباط الأحرار ، مابين الاتجاه الإسلامى والاتجاه الماركسى. وكان لوجود الضباط الأحرار داخل المؤسسة العسكرية وقيام تنظيمهم لا كحزب يعبر عن انتماء لسياسة واحدة متسقة وإنما كتنظيم سياسى يعبر في الوقت نفسه عن انتماءاتهم للمؤسسة العسكرية ، لذلك جاء توحدهم السياسى غير معبر عن تجاوزهم هوة الخلافات السياسية بين التيارات المختلفة فى المجتمع ، ولذلك أتى هذا التوحد بين الضباط مبتسراً لايذيب الخلاف بقدر ما يضمره ويخفيه ولايحله بقدر ما يقفز عليه ، ولم يكن الجيش بالمجال الذى يمكن من إدارة الحوار والصراع بين الأفكار والسياسات المختلفة بسبب صعوبة التحرك السياسى بداخله واستحالة الظهور بالقول والرأى فيه.

أنظر طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ، ص ٥٨.

(إلغاء استغلال الانسان - تحقيق مجتمع الكفاية والعدل - سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج) - ابراز دور العمال والفلاحين - والتسلح بالوعى الاشتراكى - ورفض التجارب الرأسمالية فى التقدم لأنها تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار ..إلخ)[1] . إلا أن هذه الرؤية الأيديولوجية اقتصرت على وثائق الثورة وخطب عبد الناصر ، أما على المستوى الواقعى الفعلى فإن الرؤية الاشتراكية وجدت ما ينفيها أو يلغيها.

وقد وجدنا أن دستور ١٩٥٦ يؤكد على ضرورة التوفيق بين الطبقات ويؤكد على التضامن الاجتماعى باعتباره أساس المجتمع ونظرت الحكومة إلى دورها باعتبارها عاملاً محايداً بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة وأن دورها هو ضبط الصراعات ويعبر عبد الناصر عن ذلك بقوله أن حكومة الثورة هى حكومة الأمة بطبقاتها جميعًا ، حكومة العمال والفلاحين والموظفين والطلاب وحكومة الأموال وأصحاب الأعمال وحكومة الفقراء والضعفاء وحكومة الأقوياء والأغنياء هى حكومة تنظر إلى مصر كأسرة كبيرة يعمل من فيها لصالحها الأكبر وخيرها المشترك ، ولذلك اعتبرت الصراعات الاجتماعية والطبقية تهديداً للوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعى . وهذه النظرة تعنى أن المجتمع كيان عضوى ذو مصلحة واحدة وأن تطور المجتمع هو رهين وحده وتناسق جهود المواطنين ، فالمجتمع يخلو من الصراع ولايعرف الانقسامات الطبقية الحادة ، ولذلك فهو لايحتاج إلى تعدد الأحزاب لأنها عنصر انقسام فى المجتمع يؤدى إلى اضعافه والحزب الواحد هو الذى يضم غالبية الشعب وهو رمز لوحدته وتضامنه [2].

كما وجدنا تقسيم قوى الشعب إلى فلاحين وعمال ومثقفين وجنود وهو تقسيم غير قائم على أسس علمية ، أنه تقسيم مهنى ، ولاشك أن اتخاذ المهنة أساسا للتقسيم سيؤدى إلى قائمة لانهائية من الأوصاف . فإن كان موحيا بأساس طبقى فإن المثقفين والجنود ليسوا طبقة ولكنهم شرائح من كل الطبقات ، ثم إن التقسيم يفتت الشعب إلى قوى موحيا بأن فيما بينها تناقضات[3] .

كما أن فكرة التحالف الطبقى غير دقيق لأن كلاً منها لم يكن منظماً على الوجه

---

١ - ابراهيم سعد الدين ، عبد الناصر والاشتراكية العلمية ، ص ٧٥ - ٧٨.

ومارلين نصر ، التصور القومى فى فكر عبد الناصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

٢ - على الدين هلال ، تطور الأيديولوجية الرسمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢١ ، ٢٢.

٣ - عصمت سيف الدولة ، تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر ، إلى الناصرية ، ص ١٣٨ ، ١٣٩.

الذى تملك به وسيلة التعبير عن ارادتها الجماعية ، ومع ذلك افترض أن فيما بينها تحالفا مع أن التحالف موقف ارادى.

٣ - كان عبد الناصر يقرر أن هناك فارقاً أساسياً بين اشتراكيتنا وبين الاشتراكية الماركسية واللينينية، فالماركسية اللينينية لا تعترف بالدين ونحن نعترف بالدين ونعترف بالله، الماركسية اللينينية تطالب الانتقال من دكتاتورية البروليتاريا التى هى دكتاتورية طبقة أخرى ، ونحن نقول لن تنتقل الدكتاتورية من طبقة إلى طبقة وإلا وقعنا فى حرب أهلية ، فقط ننتقل من دكتاتورية الرجعية إلى ديمقراطية الشعب بأكمله، وهى تطالب بهدم الطبقة المستغلة بعنف ونحن نقول إننا سنحل كل مشاكلنا بدون اراقة دماء ، وسنتيح لهذه الطبقة أو لأفرادها فرصة العيش الكريم ، والماركسية لاتؤمن بالملكية الخاصة ونحن نقسمها إلى ملكية مستغلة وملكية غير مستغلة ونحن ضد الملكية المستغلة[1] .

بل ان السلطة قدمت الاشتراكية إلي الشعب باعتبارها حقيقة إسلامية ، وقيل ان الاشتراكية وثيقة الصلة بالاسلام من حيث أن العدل الاجتماعى يعتبر واحدًا من أهم مبادىء العقيدة الإسلامية ، فأكد الميثاق الوطنى أن للأديان رسالة تتمثل فى اقامة صرح العدالة ومنع استغلال الانسان للانسان ، وصدرت مؤلفات شتى لبيان أن الاشتراكية من صميم الإسلام[2] .

ولكل ذلك عجزت الناصرية برغم ماحققته من انجازات سياسية واقتصادية واجتماعية عن أن تحمى استمراريتها لأن البنية الفوقية لم تشهد تغييرًا جذريًا كيفيًا حاسمًا ، ولم تستطع إجتثاث القيم المتخلفة لأنها لم تستطع تصفية الهياكل الاقتصادية والسياسية تصفية جذرية ، هذا فضلا عن الثقافة الرجعية السابقة التى تنتسب وظلت تنتسب إلى المجتمع الاقطاعى - الملكى - الرأسمالى التابع.

وعلى ذلك لم تتغير القيم تغييرا جذرياً ، فعلى سبيل المثال لم نجد الفلاح وهو يمثل

---

١ - بيليايف وأفعينى ، مصر في عهد عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص٢٥٢ ، ٢٥٤.

٢ - عصمت سيف الدولة ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ ، ١٣٩.

ويمكن الرجوع إلى السيد يس ، التوازن فى فكر النخبة السياسية بين الادارك والممارسة ، الفكر العربى ، ص ٨٥ ، وكذلك غالى شكرى ، مدخل تمهيدى إلى الفكر الناصرى ، الفكر العربى ، ص ٨٨ ، ٨٩.

أحد القوى المستفيدة إلى أقصى حد من ثورة يوليو ، هل نستطيع القول أن قيم الفلاحين هى قيم الثورة الاشتراكية ؟ اننا نجد نسبة عالية جدا من القيم السائدة فى الريف هى قيم منافية للاشتراكية ، بمعنى أنها لاتسهل عمليات التحول الاشتراكى بل على العكس تقف عائقا في وجه هذا التحول ، واذا مافحصنا القيم الموجودة فى الريف وجدنا مايناقض هذه القيم المطلوبة والأساسية فى التحول الاشتراكى وهذه مجرد نماذج وأمثلة قيم التواكل وعدم الايمان بالعلم والاكتفاء المطلق بالغيبيات .. إلخ . وهذا مانجده فى الريف هو نفسه مانجده فى الطبقة العاملة أيضًا ، فالطبقة العاملة عندنا طبقة ناشئة ذات جذور ريفية ، وقد أدى هذا الوضع أن ورثت هذه الطبقة كثيرًا من القيم المتبقية من الاقطاع وكان من المفروض أن ترث قيمًا باقية عن الرأسمالية ، التى هى فى النهاية أكثر تقدمًا من الاقطاع ، ونذكر مثلا على هذه القيم الاقطاعية السائدة بين الطبقة العاملة ما يحدث فى انتخابات مجالس الادارة فى بعض المصانع من التعصب حينما يقال – مثلا – أن فلانًا من الصعيد أو من عائلة كذا ، وهذا يكشف عن الرواسب الاقطاعية فى صفوف الطبقة العاملة ، وجوهر هذه الرواسب هو الاعتماد فى تقييم الانسان لا بمقياس العمل والانتاج ولكن بالمقياس الشخصى أو العائلى أو مقياس المكانة أو الطبقة التى ينتمى إليها الشخص ، مثل هذه القيم لم تختف فى صفوف الطبقة التى يعتمد عليها التحول الاشتراكى اعتمادًا كثيرًا[1] .

ونستشهد بعبارة ماوتسى تونج (الانسان هو المسئول عن التخلف وهو الذى يستطيع تغيير المجتمع ، ولذلك من الضرورى النضال ضد القيم والتقاليد المتأصلة فى عادات البشر وأدابهم منذ آلاف السنين ولذلك لابد من قلب للعادات والمعتقدات والقيم من أجل ازالة كل ما يحمل منها أثر الماضى ويتطلب ذلك تبديلا لمختلف البنى الفوقية والثقافية) [2] .

وعلى ذلك فإن الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى لم يأت عشوائيا ولا من فراغ

---

١ – ابراهيم سعد الدين الفكر فى المجتمع الاشتراكى ، الكاتب ، يناير ، ١٩٦٥ ، ص٦ – ٢٩.

وكامل زهيرى ، الفكر فى المجتمع الاشتراكى ، الكاتب ، يناير ١٩٦٥ ، ص ٦ ، ٢٩.

٢ – جادد أسمين ، الثورة الثقافية الصينية ، ص ١٢ – ١٥.

ولمزيد من التفاصيل ، لطفى فطيم ، حول مفهوم القيم ، الطليعة ، ص ١١٨ – ١٣٤.

محمود أمين العالم ، الثقافة والثورة ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩.

وانما ظهر من خلال عملية صراع اجتماعي تدخلت في تحديد مسارها عوامل داخلية وخارجية عديدة، فالانفتاح كان نتاجا طبيعيا لمحاولة القوى الرأسمالية المحلية والأجنبية استعادة المواقع التي اقصتها عنها ثورة يوليو خاصة ، في طورها الأكثر تطوراً من الناحية الاجتماعية الذى شهده النصف الأول من الستينيات ، في سياق سعيها الدائب من أجل استقلال الاقتصاد الوطني والتحرر من السيطرة الأجنبية (١).

فقد كانت الرأسمالية العالمية وأدواتها – البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – كانت بمثابة قوة ضاغطة للأخذ بسياسة الانفتاح* وخاصة بعد أن نجحت مصر خلال الخمسينيات والستينيات من التخلص من بعض مظاهر تبعيتها للرأسمالية العالمية بالتمصير والتأميم للمصالح الأجنبية ، وقد ظهر ذلك بوضوح في الفترة من ١٩٦٥ – ١٩٧٠ عندما وقفت المعونة الأمريكية للقمح ، واضطرار الدولة إلي تحويل جزء من رصيدها من العملات الصعبة لشراء القمح من الأسواق العالمية ومن تلك الضغوط أيضاً المستوى المتزايد من الانفاق على حرب اليمن ، وقد أدت كل هذه الضغوط مجتمعة إلى ندرة في العملات الأجنبية وبالتالي إلي عجز بعض القطاعات الانتاجية عن الوصول بأدائها إلى الحد الأمثل نتيجة عدم توافر قطع الغيار وبعض المعدات الرأسمالية . ولكن الضغط الخارجي الأكبر كان هزيمة ١٩٦٧ وما أعقبها من ارتفاع مستوى الانفاق الحربي حتى بلغ (١٨٪) من إجمالي الناتج القومي وكان ذلك بالطبع

---

١ – ابراهيم العيسوي ، التحول إلي الانفتاح : العوامل الداخلية ، جوده عبد الخالق ، الانفتاح ، الجذور ، المصادر ، مرجع سابق ، ص ٧١ ، ٧٢.

* سبق لمصر أن جربت الانفتاح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بحيث يمكن المقارنة بين ماجري في عهد اسماعيل وبين عصر الانفتاح من حيث سيطرة البنوك الأجنبية واستنزاف الدخل القومي وتحويله ، والاقتراض والديون في العهدين ، وسيطرة الافاقين والمغامرين من الأجانب والمصريين في العهدين وماترتب على ذلك من تدهور أحوال العمال والفلاحين وضياع الارادة الوطنية.

كما أن التجربة المعاصرة لمجتمعات شهدت عمليات انفتاح مشابهة لما حدث في مصر لاتدعو للاطمئنان فكوريا الجنوبية بعد الانفتاح تردت أوضاعها وتفشى القهر والبطش، والبرازيل بعد الانفتاح حدث بها تضخم وديون وتخفيض للعملة واستقطاب طبقي حاد ، أما يوغوسلافيا ورومانيا حققت نجاحا بعد الانفتاح لأنها وصلت إلي مستوى من التصنيع والتخطيط يسمح لها بتحمل نتائجه.

يمكن الرجوع الى ديفيد لاندز ، بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس ، كتاب الأهالي ، العدد السابع ، أغسطس ١٩٨٥.

جودة عبد الخالق ، التعريف بالانفتاح وتطوره ، مرجع سابق ، ص ٢٣ ، ٢٤.

على حساب الاستخدامات الأخرى للموارد ، وقد أدى هذا الى اضطراب أسلوب التخطيط والدخول فى نظام الخطط السنوية بدلا من الخطط الخمسية والطويلة المدى ، ورأت عناصر البرجوازية الكبيرة فى هزيمة ١٩٦٧ فرصتها الذهبية للتشكيك فى جدوى التحول الاشتراكى وأسلوب التخطيط الشامل ، وبدأت تنادى علنا بضرورة اعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلى وفتح الأبواب أمام رءوس الأموال الأجنبية ، وتفكيك مركزة الاقتصاد بانهاء سيطرة الدولة والقطاع العام في مجال التجارة الخارجية والداخلية والبنوك والشركات وأسواق المال والتعامل النقدي وسعر الصرف ونحو مزيد من تخلى الدولة عن وظائفها الاجتماعية .. إلخ أى تحطيم كل القيود امام الانطلاق والتراكم الرأسمالى [1].

وقد دعم ما سبق سلبيات التجربة الناصرية ذاتها ، فقد اتضح أن المجتمع المصرى بعد (التحول الاشتراكى) لم يصبح مجتمعا اشتراكيا فى تصورنا ، فالمجتمع الاشتراكى مجتمع يسيطر فيه الشعب على وسائل الانتاج ، وبالتالى يديرها لصالحه ، ويتم فيه اقتسام الناتج الاجتماعى طبقا لمساهمة الأفراد بجهدهم كمًا ونوعًا ، وكل ماحدث بعد التحول الاشتراكى هو تملك الدولة ممثلة في الحكومة وجهازها البيرواقراطى، لوسائل الانتاج ، وفي مجتمع غير ديمقراطى فإن تملك الدولة لوسائل الانتاج لايعنى بالضرورة ولايضمن سيطرة الشعب على وسائل الانتاج.

لقد تم التحول الذى أطلق عليه خطأ (تحولاً اشتراكيًا) بشكل جزئى وبطريقة بيروقراطية ، وتمثلت جزئية التحول فى بقاء قطاعات هامة مثل المقاولات والتجارة الداخلية فى يد القطاع الخاص ، أى أن بعض قطاعات الانتاج ومعظم قطاعات التوزيع قد بقيت فى يد القطاع الخاص ، وتمثلت بيروقراطية التحول فى ادارة المشروعات التى نقلت ملكيتها إلى الدولة بعيدًا عن أى رقابة شعبية أو سياسية ، وترتب على هذا الوضع أن بدأ القطاع العام يستخدم القطاع الخاص لصالحه ، وبدأت تتكون تحت السطح فئة رأسمالية امتد نشاطها من المقاولات والتجارة الداخلية إلى التهريب

---

١ – جودة عبد الخالق ، فى سعد الدين ابراهيم ، مصر فى ربع قرن ، ٢٨٧ – ٢٩٥.

والاتجار فى العقارات والنقد الأجنبى ، ولقد تم هذا بتحالف الرأسمالية القديمة رأسمالية ماقبل (التحول الاشتراكى) مع قيادات رأسمالية الدولة ورجال السياسة والجيش ، وبعد أن تحقق لهذه الفئات أقصى مايمكنها الحصول عليه فى ظل الاطار الاقتصادى – الاجتماعى ، بدأت تضغط جهراً للتحول بشكل سافر إلى رأسمالية المشروع الخاص والدعوة للانفتاح ، ولقد تفاعلت جزئية التحول وبيروقراطية معا ، وأدى تفاعلهما إلى خلق مجموعة من القوى الاقتصادية – الاجتماعية هى الظهير الأساسى للاتجاه الحالى للانفتاح فى مصر [1]، وتشمل هذه القوى ما يلى :

- من أضر بهم نظام عبد الناصر اقتصاديًا واجتماعيًا ، أى ممن خضعوا لقوانين الاصلاح الزراعي واجراءات التأميم والحراسة.
- القيادات البيروقراطية والتكنوقراطية للحكومة والقطاع العام ، وبعض هذه القيادات الذين وصلوا إلى أعلى مراتب هذا القطاع وهم مازالوا فى أربعينيات أو خمسينيات العمر ، ويريدون فرصًا أخرى أكثر عطاء خارج القطاع العام.
- رأس المال الخاص فى الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والتشييد ، ولقد نما رأس المال الخاص هنا بمعدل سريع جدا مستفيدا من مشروعات الانفاق العام عن طريق المقاولات وعقود الامداد.
- كبار الرأسماليين الذين استمروا يحكمون في المقاولات وتجارة الجملة وتجارة الصادرات ، ويقدر أنه فى منتصف الستينيات سيطر (٢١٩) تاجرًا فقط على كل تجارة الجملة التى بلغ حجمها آنذاك(٦٠٠) مليون جنيه ، كما قام مقاولو القطاع الخاص بتنفيذ (٧٠٪) من كل الانشاءات فى الخطة الخمسية الأولى على حجم أعمال يقدر بنحو (٤٥)مليون جنيه.

---

١ – جوده عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ – ١٩٧٧ ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ٢٣ – ٢٥ مارس ، ١٩٧٨ ، ص ٣٦٦ – ٣٩٦.

٢ – جودة عبد الخالق ، مصر فى ربع قرن ، ص ٣٨٧ – ٣٩٥.

وسعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، ص ٢٢٥ – ٢٣٦.

– فئة المغامرين واللصوص والخارجين على القانون [٢] .

– من أضر بهم نظام عبد الناصر سياسياً وفى مقدمتهم الاخوان المسلمون والجماعات الدينية الجديدة ورجال أحزاب ما قبل الثورة.

– المصريون الذين كونوا بجهودهم الذاتية ثروات ومدخرات متوسطة أو كبيرة فى الخارج ويودون استثمارها فى مصر ولكن فى ظل اطار سياسى اقتصادى جديد يضمن لهم أموالهم.

– مثقفو الطبقات الوسطى والعليا الليبراليون الذين اشتد توقهم لانفتاح ديمقراطى يصاحب الانفتاح الاقتصادى – حتى العمال والفلاحون وأبناء الطبقة الوسطى الصغيرة ، وهم العمود الفقرى للتحالف الاجتماعى الناصرى ، لم يعترضوا فى البداية على سياسة الانفتاح على أن تجلب لهم أيضا بعض المكاسب [١] .

هذه الفئات أخذت كلها تزداد وتضغط جهراً لتغيير السياسة الاقتصادية نحو الانفتاح ، على أن مجموعة المصالح هذه وجدت ظهيراً لها فى قوى ضغط دولية تمثلت فى الرأسمالية العالمية واقليمية تمثلت فى الدول العربية البترولية ، بالذات فى منطقة الخليج ، وهى دول تختلف نظمها الاقتصادية – الاجتماعية اختلافاً جوهرياً عن النظام المصرى . فالدعوة للانفتاح الاقتصادى قديمه .. أقدم بكثير من تاريخ اعتماده سياسة رسمية للبلاد فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ فقد كانت تردد داخل البلاد بصورة غير علنية ، وأكثر وضوحا فى منتصف الستينيات ، وقبل هزيمة ١٩٦٧ . بالتحديد فى أعقاب انتهاء أول وآخر خطة تنمية شهدتها مصر حتى الآن ، وكانت أكثر هذه الدعوات وضوحا ، وبلورة لمعالمها ، تلك الدعوة التى تبناها الدكتور القيسونى فى عام ١٩٦٥ والتى تقدم بها لعبد الناصر لاعتمادها برنامجاً لعلاج مشاكل وأزمات الاقتصاد القومى ، وكانت مشابهة لنفس برنامجه الذى عكف على تنفيذه فى أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ بمساعدة المجموعة الوزارية الاقتصادية ، فهذا البرنامج يعتمد على تقليص دور الدولة تدريجياً فى الحياة الاقتصادية ويرمى إلى الغاء القيود التى كانت

---

١ – جودة عبد الخالق ، مصر فى ربع قرن ، ص ٣٨٧ – ٣٩٥.
وسعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، ص ٢٢٥ – ٢٣٦.

مفروضة على الانطلاق والتراكم الرأسمالى، غير أن عبد الناصر رفض هذا البرنامج ، ووصفه وقتها بأنه ليس برنامج اصلاح ، ولكنه بمثابة انقلاب اقتصادي شامل سوف يؤدى إلى انقلاب سياسى مشابه[1]، ورغم ذلك لم تتوقف هذه الضغوط كما لم تتوقف ضغوط أصحابها من الفئات الرأسمالية الناشئة وبقايا القديمة ، وصارت هذه الدعوة تتردد بصورة علنية وأكثر وضوحا ، وبقدر أكبر من التركيز ، بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، مصاحبة لنشاط القوى الرأسمالية فى الداخل الذى أخذ يتزايد نتيجة لضعف النظام بسبب الهزيمة ، وتخفيف قبضته داخل البلاد بعض الشئ بسبب انهيار معظم أجهزته ومؤسساته على أثر الهزيمة ، واعادة بنائها من جديد ، واستغلت هذه الفئات ذلك وضاعفت ضغوطها عليه لاجباره على الاستجابة لمطالبها ، وكانت هذه السنوات بالتحديد هى التى حدث فيها الحمل الذى تمخض عن ولادة الانفتاح ، ومن يومها وعملية المخاض فى الانفتاح قد بدأت واستمرت حتى ولادته على يد نظام السادات[2].

فقد دشن انتقال السلطة السياسية فى مصر بعد رحيل ناصر التوجهات الأساسية المتبلورة دوما للنخبة المصرية الحاكمة بصدد شكل أو طبيعة الممارسة السياسية أو وضعها خصوصا بعد تبلور التشكيلات الاجتماعية الطبقية المسيطرة واحكام سيطرتها على كل المؤسسات السياسية والتشريعية والإدارية وغيرها ، ومع تسلسل التطورات السياسية وظهور الأوراق والمواثيق الرسمية والدستورية (كدستور ١٩٧١) و(برنامج العمل الوطنى) و(ورقة تطوير الاتحاد التشراكى) قبل حرب ١٩٧٣ (ورقة أكتوبر) إلى (مجموعة التصريحات والخطب السياسية والبيانات للسلطة الرئاسية) بدأت تظهر جزئيا ملامح التحول والتغير* وبدأت التفاعلات الاجتماعية ومسائل فرز القوى

---

١ – فؤاد مرسى ، رؤية عبد الناصر لطريق الانتقال إلى الاشتراكية ، ندوة باريس ، ص ٩٥.
وعبد القادر شهيب ، محاكم الانفتاح الاقتصادى ، ص٢١ ، ٢٢.

٢ – فؤاد مرسى ، المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

* تعتبر (ورقة أكتوبر) هى الوثيقة الأساسية للانفتاح الاقتصادى ، فقد جعلت ورقة أكتوبر من الانفتاح أحد المعالم الرئيسية للمجتمع المصرى فى المرحلة القادمة ، وجاد هذا انطلاقا من تشخيص الورقة لمشكلات مصر الاقتصادية فهى ترى أن عبء الانفاق العسكرى قد هبط بمعدل النمو في مصر من (٦.٧٪) سنويا خلال الفترة ١٩٦٥/٥٦ إلى أقل من (٥٪) سنويا . وهى ترى أن استعادة المعدل القديم للنمو يجعلنا فى (أمس الحاجة إلى موارد خارجية) ومن هنا كانت الدعوة للانفتاح ، وهى دعوة مبنية على تقدير لاحتياجات الاقتصاد المصرى من ناحية والفرص المتاحة للتمويل من ناحية آخرى ، ولاتتمثل فائدة الانفتاح طبقا لورقة أكتوبر فى تزويد مصر بالموارد المالية اللازمة للتنية فحسب بل وأيضًا في تزويدها (بأحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة) ، ولايفوت ورقة أكتوبر أن تؤكد أن الانفتاح الذى

والتشكيلات الاجتماعية إلى شرائح رأسمالية مدنية (عقارية ، طفيلية ، مضاربة ، كومبرادورية ، تجارية ، بيروقراطية تركت العمل الحكومي واتجهت إلي العمل الحر) وريفية (أعيان الريف) تبرز التوجهات السياسية الداخلية للسلطة نحو مجموعة من الأفكار الليبرالية الشكلية مثل فكرة (سيادة القانون) و(دولة المؤسسات) و(الشرعية الدستورية) و(استقلال القضاء) وتوجيه النقد إلى الاجراءات الاستثنائية في العهد الناصرى[1] ، وعلى مستوى الحركة السياسية اتخذ الانفتاح شكل الانتقال من صيغة الاتحاد الاشتراكى وصورته كحزب واحد يعبر عن رأى واحد وتوسيعه من خلال فكرة المنابر فالتنظيمات فصيغة مقيدة لتعدد حزبى قوامه ثلاثة أحزاب فقط وصحف معارضة فى إطار عدد من الحدود والقيود القانونية والسياسية على تشكيل هذه الأحزاب ، وكان الحال مشابهًا فى التعامل مع الخارج ، تحول نحو اعادة علاقات مصر السياسية وربطها بدول الغرب الرأسمالى دوليًا ، وتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية مع الأنظمة المحافظة ، كدول الخليج وإيران الشاه وتوجيه أصيل نحو حل القضية الوطنية من خلال تسوية سلمية ترعاها الولايات المتحدة للصراع العربى الصهيونى[2]. وفي مجال الحديث الاعلامى المتواصل عن الحريات وضرورة سيادة القانون كان التركيز على أنواع محددة وذات مغزى من الحريات وهى حرية التملك ،

أعلناه هو افتتاح على العالم كله شرقه وغربه مع الترحيب بالاستثمار الأجنبى لما يحمله معه من معرفة تكنولوجية تحتاج إليها).

فالانفتاح فى تصور ورقة أكتوبر ، يعنى فتح الاقتصاد المصرى للاستثمار الخاص المباشر من الخارج ، ولكن اذا تذكرنا أن الاستثمار المباشر يأتى من الدول الرأسمالية فقط ، فمعنى ذلك أن الانفتاح سوف يكون على الغرب فقط.

ويجرى التركيز فى توضيح المبرر للانفتاح على عنصرين أساسيين التمويل والتكنولوجيا وهذا مبنى على التجريد الذى يتجاهل دور العوامل الاجتماعية فى التنمية ، فى حين أن التنمية عملية أكثر تعقيدا لأنها تتضمن القضاء على الفقر والبطالة. ولذلك فإن أحد أبعاد الانفتاح هو اعادة دمج مصر فى السوق الرأسمالى العالمى . وفعلا تم اصدار مجموعة متكاملة من القوانين تغير المقومات الأساسية للاقتصاد القومى ، كذلك تم تغليب المفهوم الرأسمالى كالتنمية القوى المنتجة بداخل الاقتصاد المصرى ، وأخيرا فلقد تم تأكيد السيطرة لعلاقات الانتاج الرأسمالية.

انظر – محمد أنور السادات ، ورقة أكتوبر ، أبريل ، ١٩٧٤ ، ص ٤٠ – ٤٣.

١ – احمد عبد الحميد ثابت ، رسالة ماجستير ، ص ١٤٢ .

٢ – نبيل عبد الفتاح ، الانفتاح كنموذج للتنمية فى فكر النخبة المصرية الحاكمة (تأصيل التبعية وتشويه الذاتية الحضارية) . ورقة عمل مقدمة إلي ندوة مفاهيم التنمية فى مصر ، تحليل الأيديولوجيات وتقييم الممارسات : ١٧ – ١٨ ديسمبر ١٩٨٠ ، مركز الدراسات السياسيية والاستراتيجية بالأهرام بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ابيرت ، ص ٢٢.

حرية رأس المال الخاص والقطاع الخاص ، حرية تجميع الثروات ، حرية دخول الرأسمال الخاص المجالات الاقتصادية التى كان محظوراً عليها ولوجها ، وأكدت هذه الحملة أن كل مشاكلنا الاقتصادية تعود إلى تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والتضييق على نشاط القطاع الخاص وإلى الافراط فى ادارة الاقتصاد القومى مركزياً عن طريق التخطيط والتسعير الجبرى ونظم الاعلانات والحماية الجمركية وتقييد الاستيراد ، وفى رأيهم أن تلك المركزية قد أغفلت قوانين السوق ، وقوانين العرض والطلب[1] .

وظهرت الدعاوى لتقليص نشاط القطاع العام ليقتصر دوره على مشروعات الهياكل الأساسية فقط ، كما صارت دعوة تخفيض الأموال المخصصة لدعم السلع الضرورية دعوة لالغائها ، وتحولت دعوة تخفيف قبضة الدولة عن التجارة الخارجية إلى دعوة لرفع يد الدولة تماما عنها ، كما انتهي المطاف بدعوة اتاحة الفرصة أمام رأس المال الأجنبى للعمل داخل البلاد إلى أن أصبح دعوة تطالب بتقديم كل التسهيلات له ، وحتى لو جاء ذلك على حساب الاستقلال الاقتصادى ، وفوق ذلك كانت هناك دعوة لاعادة النظر فى كل القوانين التى تعوق انطلاق رأس المال الخاص المحلى والأجنبى ، كما لم يسلم من حملة النقد الواسعة لاشراف الدولة على السياسات العامة للاستثمار والانتاج والاستهلاك والادخار ، أو اشراف الدولة على عمليات التعامل بالنقد الأجنبي وعلى التجارة الخارجية ، أو تدخلها لتنظيم عمليات التجارة الداخلية وأيضا الضوابط والقيود التى كانت موضوعة على عملية التراكم الرأسمالى[2] .

ولذلك كانت هناك مجموعة من القوانين ترسي دعائم الانفتاح وأهمها (القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ - القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥

---

١ - محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ٥٣٧ ، ٥٦٢ ، ٥٧٩.

ونبيه الأصفهانى ، نظرات عن سياسة الانفتاح وأثرها على النظام الاقتصادى المصرى ، ندوة مفاهيم التنمية فى مصر.

٢ - محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٨، ص ٥٣٧، ٥٦٢.

ومحمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية ، ص٥٦ ، ٥٧.

للاستيراد والتصدير – انهاء العمل باتفاقيات التجارة والدفع – اعادة تنظيم القطاع العام عن طريق الغاء المؤسسات العامة والترخيص للقطاع العام بأعمال الوكالة التجارية – قانون النقد الأجنبى رقم (٩٧) لسنة ١٩٧٦ نظام الاستيراد بدون تحويل عملة)*. وكانت هذه القوانين بمثابة اعادة تشكيل القطاعات الأساسية للاقتصاد القومى ، وتم تغيير أسس الاقتصاد القومى لارساء دعائم الانفتاح الاقتصادى ، وكان ذلك دعوة لفتح كل أبواب الاقتصاد القومى أمام رأس المال الأجنبى ، وهو مايؤدى إلى الحيلولة دون تطوير للاقتصاد المصرى (مصدر التطوير المركزى) وتحويله للخارج ، ذلك أن اللجوء إلى رأس المال الأجنبى يمثل انشغالا أبعد مايكون عن تطوير المجتمع المصرى الذى يقتضى بالفعل تحريره من الارتباط العضوى بالسيطرة الأجنبية والاعتماد على الداخل عن طريق تعبئة الفائض[1] . وتحول الاقتصاد المصرى بالتدريج الى اقتصاد تحل فيه الاستثمارات والقروض الأجنبية محل المدخرات الوطنية وتحل الواردات الأجنبية محل منتجات الصناعة والزراعة المصرية ، وتنصرف الاستثمارات تدريجيا نحو تزايد التفاوت فى الدخول[1] فالانفتاح ليس مجرد السماح بدخول رأس المال الأجنبى عربيا كان أو غير عربى ، فقد كان مسموحا بدخوله فى قطاعات البترول والدواء نظرًا للحاجة إلى رأس المال الكبير والتكنولوجيا المتطورة فيها ولكن الانفتاح هو جوهر استراتيجية اقتصادية وسياسية لاعادة السيطرة الرأسمالية على مصر ، ولذلك فتحت مجالات التصنيع والتعدين أمام رأس المال الأجنبى [2]. وكذلك مجالات البنوك واعادة التأمين ، وفتح مجالات الاستيراد أمام مشروعات الاستثمار الأجنبى وأغدقت عليها الحماية والامتيازات التى تجعل منها اقتصاداً قائماً بذاته داخل الاقتصاد المصرى ، وأعيد النظر فى مبدأ التخطيط فأعلنت الحكومة اعادة النظر فى مبدأ التخطيط بصفته أسلوبًا لتوجيه وتحقيق النمو المتوازن للاقتصاد المصرى ، تمت

---

* سوف نوضح هذه القوانين نظراً لاهميتها فى تغيير الاقتصاد المصرى فى ارساء دعائم الانفتاح فى السبعينيات ، انظر (الملاحق).

١ – جلال أمين ، محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر ، ص ١٣ ، ١٤ .

٢ – فؤاد مرسى ، مدخل إلي الاشتراكية ، ص ١٢٧ ، ١٢٩.

اعادة النظر فى الدور القيادى للقطاع العام ، ومن ثم استعاد القطاع الخاص دوره القيادى فى الاقتصاد المصرى ، اتسعت القاعدة الاجتماعية للانفتاح فتبلورت فى قمة المجتمع أقسام عليا تشكل رأسمالية كبيرة تضم الفئات التجارية الربوية والتجارية الصناعية من التجار والمقاولين والوكلاء فى التصدير والاستيراد وكثيرًا مايغلب الطابع الطفيلى على هذه الفئات العليا نتيجة لاشتغالها بالمضاربات وأعمال الوساطة والسمسرة والتهريب والسوق السوداء ، بالإضافة إلي الفئات البيروقراطية الذين تحصل على دخول عالية بفضل وظائفهم في مواقع السلطة مما أتاح لهم تكوين ثروات كبيرة ومصادره هى المرتبات والأجور والمكافآت والبدلات ثم الدخول غير الرسمية من العمولات وكافة مظاهر الفساد والانحراف والانحلال فى مواقع السلطة ، واتحد رأس المال البيروقراطى مع رأس المال الكبير الطفيلى مع الطبقات الحاكمة القديمة ليشكلوا جميعا جبهة متحدة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا تدافع عن امتيازاتها بالدفاع عن مبدأ الاقتصاد الحر وتبنى الطريق الرأسمالى للتطور والتحالف مع رأس المال الأجنبى(1).

ومما ساعد على ذلك أن الاقتصادالمصرى فى السبعينيات شهد عملية تحول شامل تحت وطأة مجموعة من العوامل الجديدة منها (تدفق المعونات والقروض الخارجية واتساع نطاق تصدير البترول الخام والعمالة المصرية للخارج واتساع نطاق دولارية المعاملات .. إلخ . ولعل أهم السمات والملامح الجديدة التى أخذت تطبع سلوك المتغيرات الاقتصادية ونمط أداء الاقتصاد المصرى* خلال حقبة السبعينيات تلك

---

١ – فؤاد مرسى ، المرجع السابق ، نفس الصفحات .

* مصادر النمو فى فترة الانفتاح :

– السياحة : اعتبر قطاع السياحة فى ظل الانفتاح أحد القطاعات الرائدة فى الاقتصاد القومى ، وقد شجعت الدولة القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب على الاستثمار في مجال السياحة بتقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية بل الجمركية فى ظل قانون الاستثمار الأجنبى ، وأصبحت المشروعات السياحية من أهم المشروعات التى يقبل عليها رأس المال الأجنبى والمصرى ، ولاشك أن نمو السياحة يتوقف على الطلب العالمى والمنافسة الدولية وعلى الأوضاع السياسية الداخلية والدولية.

المتصلة بتبلور بعض الخصائص (شبه الريعية) للاقتصاد المصرى مع ازدياد انفتاحه على الخارج منذ عام ١٩٧٣ . إذ توجد علاقة وثيقة بين تزايد درجة الانفتاح على العالم الخارجي تصديرًا واستيرادًا واقتراضًا واستقبالاً للأموال المحولة من الخارج وبين تبلور بعض الملامح الريعية لأسلوب عمل الاقتصاد المصرى[1] .

ولكى تتضح لنا الصورة لابد أن نعرض للتغيرات التى حدثت في عهد الانفتاح وكان لها تأثيرها على انهيار قيم العمل المنتج واعلاء قيم الاستهلاك والتربح.

١ - تميز نمط النمو فى عهد الانفتاح بتخلف قطاعات الانتاج الرئيسية (الزراعة والصناعة):

نجد أن نمط النمو فى عهد الانفتاح يتميز بتخلف قطاعات الانتاج الرئيسية وهى الزراعة والصناعة ، بينما برزت قطاعات البترول والسياحة وقناة السويس كقطاعات

١- محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

== - قناة السويس : أدت اعادة فتح قناة السويس فى عام ١٩٧٥ وتشجيع الدولة لرأس المال الأجنبى للمساهمة فى مشروعات توسيعها إلى زيادة عائدات المرور فى القناة من لاشىء عام ١٩٧٤ إلى ٥٨٩ مليون دولار عام ١٩٧٩.

- البترول : حظيت فترة الانفتاح بمائدات ضخمة من تصدير البترول . وبذلك أصبح قطاع البترول هو القطاع الرائد في الاقتصاد المصرى ، وكما تميزت هذه الفترة بزيادة كبيرة فى انتاج البترول من (٧.٧٢) مليون طن عام ١٩٧٤ إلى (٢٩) مليون طن عام ١٩٨٠ ، كذلك ارتفعت أسعار البترول بشكل مستمر منذ عام ١٩٧٤ حتى بلغ (١٢ دولار للبرميل فى ١٩٧٨ ، ثم قفز السعر حتى بلغ (٣٠) دولار للبرميل فى عام ١٩٨٠ وقد نتج عن هذا زيادة كبيرة فى قيمة صادرات البترول فبعد أن كانت تمثل (١.٧٪) من الناتج المحلى عام ١٩٧٤ ، ارتفعت هذه النسبة (١٠.٢٪) عام ١٩٧٩ ، ويعتمد انتاج البترول إلي حد كبير على استثمارات شركات البترول الأجنبية التى تمثل استثماراتها (٨٠٪) من الاستثمارات الكاملة فى قطاع البترول فى مصر ، وهذه الشركات الكبرى دولية النشاط وترتبط مصالحها بمصالح الدول الغربية المتقدمة التى تنتمى إليها ، فاستخراج البترول بمعدلات مرتفعة مع العلم أن الاحتياطى المؤكد من البترول المصرى محدود وارتفاع معدلات استخراجه سيكون علي حساب استنزاف الاحتياطى وحرمان الأجيال المقبلة من عائدات البترول.

- تحويلات المصريين العاملين فى الخارج : شهد الانفتاح زيادة كبيرة فى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج فقد زادت هذه التحويلات من (١٨٩) بليون دولار فى عام ١٩٧٤ إلى (٣٢١٤) مليون دولار عام ١٩٧٩ ، ومن المتوقع أن تصل إلى (٢٩٣٠) مليون دولار فى عام ١٩٨١/٨٠ ، ويرجع ذلك من ناحية إلى تشجيع سياسة الانفتاح للهجرة إلى الدول العربية ، فقد اتخذ فى ظل الانفتاح عددا من الاجراءات لتشجيع تحويل المصريين لمدخراتهم داخل مصر وذلك بالسماح بالتحويل بسعر منخفض للجنيه المصرى (الأسعار التشجيعية) بدلا من (الأسعار الرسمية) وكذلك السماح بفتح حسابات خاصة بالنقد الأجنبى مع التوسع فى عدد البنوك الأجنبية والمشتركة كان أحد أهدافها امتصاص مدخرات العاملين بالخارج.

رائدة أو مجالات حيوية للنمو ، وهذا النمو لايستند إلى عناصر القوة الذاتية للاقتصاد المصرى بقد ما يستند إلى اعتبارات طبيعية كالطفرة فى استخراج البترول وتصديره أو اعتبارات خارجية مثل حركة الملاحة العالمية وتأثيرها على ايرادات قناة السويس ، ومثل الأوضاع الخاصة بالبلاد البترولية وتأثيرها على استيراد العمالة المصرية ومثل الأوضاع الخاصة بالغرب الرأسمالى وأثرها على تدفق الاستثمارات والقروض منه ، أى أنه نمو هش لايطمأن الى قدرته على الاستمرار لامد طويل فى المستقبل وأنه نمو مرهون للأجانب فهو مثقل منذ البداية بعبء دين خارجى ضخم اتجه للتزايد فى سنوات الانفتاح ولم ينخفض كما كان مأمولا ، فقد كانت احدى ذرائع الانفتاح هى تقليل الاعتماد على القروض الأجنبية واحلال الاستثمارات الأجنبية محلها ، غير أن ماجاء الى البلاد من استثمارات أجنبية كان قليلا ، ولم يزد في مجموعة عن (٢) مليار دولار طوال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ولم تتعد رؤوس الأموال العربية والأجنبية ثلث رؤوس أموال الشركات الانفتاحية التى تمت الموافقة عليها منذ ١٩٧٤ حتى ١٩٧٩ ، من جهة أخرى ، قفز حجم الدين الخارجى من ٢.١ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى نحو ١٥ مليار دولار في عام ١٩٧٩ ثم إلى مايقرب من ٢٠ مليار دولار فى الوقت الحاضر ، وبالجملة لم تر البلاد من غيث الاستثمار الأجنبى سوى القطرات ، وتم اغراقها فى بحر من الديون الخارجية ، انه نمو مقترن باتساع الفوارق بين الطبقات وبالتالى ازدياد حدة الصراع الطبقى ، وهذا أمر متوقع فى ظل اتساع دائرة القطاع الخاص وعملية

رأس المال الأجنبى : ويتمثل رأس المال الأجنبى فى القروض والاستثمار المباشر ويعد تدفق رأس المال الأجنبى إلي مصر احدى النتائج المباشرة للانفتاح ، فمن ناحية فتحت مصر الباب للاستثمارات الأجنبية وأصدرت القوانين لتشجيع دخول رؤوس الأموال إلي مصر ، وقد صاحب تطبيق سياسة الانفتاح تغيير جذرى فى سياسة مصر الخارجية فتدهورت علاقات مصر بالدول الاشتراكية وزاد ارتباط مصر بالدول الغربية ، ولاشك أن هذه القطاعات خضعت الجهات الأجنبية لتنميتها بشكل أو بآخر ، وأصبح دخل هذه القطاعات مكوناً أساسياً من الناتج المحلى ، وأصبح المصدر الرئيسى لحصيلتها من النقد الأجنبى وهذا يؤدى إلى تقييد القرار المصرى فى قضية الحرب والسلام.

انظر – محيازيتون ، النمو الاقتصادى ، في جودة عبد الخالق ، الانفتاح ، الجذور ، الحصاد ، المستقبل ، ص ١٣٤ -١٣٨.

– عادل حسين ، الاقتصاد المصرى ، الجزء الثانى ، ص٦٤ – ٦٤١.

– سيد البواب ، حقيقة النمو في الاقتصاد المصرى ، الأهرام الاقتصادى ، ٨٣٨، فبراير ، ١٩٨٥ ، ص٥٦-٦٠.

الاستقطاب الطبقى التى تجرى فى المجتمعات الرأسمالية فتثرى القلة وتفقر الغالبية[١].

٢ – فقدان القرية لوظيفتها الانتاجية وتحولها إلى وحدة استهلاكية:

اذا كانت حقبة الانفتاح قد اعتمد بشكل أساسى على (السياحة – البترول – قناة السويس – تحويلات المصريين) كمجالات حيوية للنمو فإن ذلك كان على حساب تخلف قطاعات الانتاج الرئيسية وهى الزراعة والصناعة.

فقطاع الزراعة فى ظل الانفتاح لم يحظ بأية تنمية حقيقية ، فبحلول السبعينيات انخفضت الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع انخفاضا مذهلا وتوقفت عملية استصلاح الأراضى فمن إجمالى ما استصلح من أراض زراعية خلال الفترة ١٩٧٢/٧١ – ١٩٧٩ لم يتعد (٨١.٣) ألف فدان (بمتوسط سنوى ١٠ آلاف فدان) استصلح معظمها فى أوائل السبعينيات ، كذلك هناك اعتقاد أن هذه الأراضى كان قد بدأ استصلاحها بالفعل فى منتصف الستينيات وتوقف العمل بها نتيجة لحرب ١٩٦٧ أى أنها لاتعتبر استصلاحًا جديدًا ، هذا بينما بلغ إجمالى ماتم استصلاحه خلال الفترة ٥٢–١٩٧١/٧٠ نحو (٩٠٩) ألف فدان (متوسط سنوى قدره ٥٠ ألف فدان) ويرجع هذا التراخى في مجهودات الاستصلاح إلى ترك هذا المجال للقطاع الخاص[٢].
فقد كان التوجه نحو القطاع الخاص هو السمة المميزة للانفتاح الاقتصادى فى مجال استصلاح واستزراع وتملك الأراضى الجديدة ، فكان نظام التصرف الذى وضع فى السبعينيات أكثر انحيازًا للأغنياء ، إذ وضعت وزارة استصلاح الأراضى خطتها بشأن التصرف فى الأراضى الجديدة على أساس بيع (٦٠٪) من المساحة بالمزاد العلنى والباقى يجرى تمليكه لصغار الزراع بنسبة (٢٥٪) و(١٥٪) لخريجى الكليات والمعاهد وأسر الشهداء والعاملين بالدولة والقطاع العام وتعاونيات الاستصلاح ، واتضح أن أغلب هذه الأشكال لم تنجح فى تحقيق الأهداف المرجوة ، واتجهت نسبة

---

١ – ابراهيم العيسوى ، فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ، ص ٢٢ ، ٢٥.

٢ – جلال أمين ، محنة الاقتصاد والثقافى فى مصر ، ص ٩٦ – ٩٧.

كبيرة إلى الاتجار فى الأراضي والمضاربة عليها[1]، كما ساعدت سياسة الدولة فى ظل الانفتاح على مزيد من تركز الملكية الزراعية من خلال تشجيعها لبيعها أراضى الدولة الصحراوية والمستصلحة والمستزرعة للقطاع الخاص القادر على شرائها ، وأصدر القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٨١ فى الأراضى الصحراوية ، الذى تم بموجبه رفع الحد الأقصى للملكية الفردية فى هذه الأراضى من (٥٠) فدان إلى (٢٠٠) فدان للفرد و(٣٠٠) فدان للأسرة و(عشرة آلاف) فدان لشركات الأشخاص والتوصية بالأسهم والتى يتم تشكيل عدد ليس بقليل منها أو نسب كبيرة من أسهمها من أفراد الأسر مع اعطائهم تسهيلات كبيرة فى قروض الاستصلاح والاستزراع . ولقد ساهم هذا فى مزيد من تركز الملكية الزراعية واتساع الخلل فى توزيع الملكية ليعود بدرجة أكبر مما كان عليه الوضع خلال عشرين عامًا أى فى سنة ١٩٦٠(٢). كما تميز عام ١٩٧٤ بقانون تصفية الحراسات ، ومن ثم اعادة ماتبقى من أراضى الحراسات إلى ملاكها وأغلبهم من الاقطاعيين السابقين ، وهكذا تم التصالح نهائيا بين الرأسمالية الريفية وبقايا الاقطاع ، وقد دعم ذلك أنه في عام ١٩٧٣ تقرر تغيير نظام التسويق التعاونى للقطن وذلك بالشراء رأسًا من المنتجين ومن ثم فتح السبيل أمام عدد من سماسرة القطن ثم صارت الدعوة تتجه للمطالبة بحرية التسويق للحاصلات الزراعية الخاضعة لنظام التسويق التعاونى ورفع أسعار هذه المحاصيل ، بل ان الفائض المتولد فى قطاع الزراعة ويمثل ثلث الدخل القومى لم تستطع الدولة أن تحصل منه فى صورة ضرائب ورسوم إلا على نحو (٣٪) فحسب ومن ثم كدست رأسمالية الريف أموالاً كثيرة استخدمت جزءًا منها فى شراء الأراضى وجزءاً آخر فى الاستثمار فى المدينة[3] .

ورغم أن القطاع الزراعى ظل يحقق فائضًا فى ميزانه التجارى طوال الستينيات وحتى عام ١٩٧٣ . وبدءًا من عام ٦٩/١٩٧٠ كانت قيمة الفائض تزيد سنويا عن (١٠٠) مليون جنيه ، ووصلت إلى (١٤٥) مليون جنيه ، ثم حدث تحول مفاجيء بدءًا

---

١ – عبد الباسط عبد المعطى وآخرون ، الدولة والقرية المصرية ، قضايا فكرية ، ص١٠٠ – ١١٣.

٢ – محمد أبو منذور ، الانفتاح والنفط فى القرية المصرية ، الأهرام الاقتصادى ، ١٩٨٤/٣/١٩. ص٣٠ – ٣٤.

٣ – فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، ص ١٦٠ – ١٦٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥١.

من عام ١٩٧٤ فانقلب الفائض إلى عجز على النحو التالى ففى عام ١٩٧٤ كان العجز (-٥١.٧) مليون جنيه وفى عام ١٩٧٥ (-٢٨٣.٤) مليون جنيه وفي عام ١٩٧٦ كان العجز (-١٥١.٠) مليون جنيه ، وفى ١٩٧٧ (-١٥٩) مليون جنيه[١] .

كما كانت معدلات النمو السنوى فى الدخل الزراعى منخفضة فهى (٢ر٠٪) عام ١٩٧٤ . وقد كانت (٢.٤٪) فى عام ١٩٧٥ وقد كانت (١.٥٪) فى عام ١٩٧٦ وكانت بالسالب فى عام ١٩٧٧ (-٧ر٪)[٢] .

وهذا التحول مثير بالفعل للقلق (من أى منظور) فهو يعنى أن قطاع الزراعة لم يعد من مصادر الإضافة إلى حصيلة النقد الأجنبى ، بل لم يعد يكفى احتياجاته من النقد الأجنبى وأصبح عبئًا على قطاعات التصدير الأخرى.

وفى عام ١٩٧٤ صدر قانون بتعديل العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضى الزراعية وهو قانون يدخل تعديلاً جوهريًا على قانون الإصلاح الزراعى فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة للمستأجرين.

- فتقرر رفع القيمة الإيجارية للفدان من سبعة أمثال الضريبة القديمة إلى سبعة أمثال الضريبة الحالية وسعرها أعلى.
- كما تقرر حق المالك فى طرد المستأجر إذا تأخر عن دفع الإيجار بعد شهرين من نهاية السنة الزراعية.
- وتقرر إلغاء فض المنازعات ورفع المنازعات الخاصة بالايجار إلى القضاء العادى، ومن المعروف أن اللجان كانت أقرب إلى الفلاح فى الفصل ، فضلا عن كونها قضاءًا مجانيًا بلا رسوم.

ولاشك أن هذه التعديلات الجديدة فى ظل الانفتاح تفتح السبيل إلى المزيد من التلاعب فى العلاقة الايجارية والطرد الجماعى لاعداد غفيرة من المستأجرين[٣].

---

١ - عادل حسين ، الاقتصاد المصرى ، ص ٣٤٨ - ٤٥٦.

١ - عادل حسين ، الاقتصاد المصرى ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢.

٢ - فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، ص١٦١ - ١٦٣ ، ٢٤٩ - ٢٥١.

كما يلاحظ التضاؤل الواضح فى الأهمية النسبية للاستثمارات الموجهة للتنمية الزراعية بالمقارنة بما كان عليه الحال فى الستينيات فبينما بلغ فى الفترة من ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٢ نحو (٢٣.٤٪) من إجمالى الاستثمارات ، وخلال الفترة من ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧١/٧٠ نحو (٢٠.٤٪) ثم هبط إلى نحو (١٠٪) خلال الفترة من ١٩٧١/٧٠- ١٩٧٥ ، ثم هبط إلى نحو (٨٪) خلال النصف الثانى من السبعينيات[1] .

كما يلاحظ أيضًا انخفاض انتاج عدد من المحاصيل الرئيسية واللازمة لاشباع الاحتياجات الضرورية من الغذاء للمواطنين خلال الفترة ٧٢/٧١ - ١٩٧٩ فالعدس انخفض بمقدار (-٧٥٪) والفول بمقدار (-١٥٪) ، بينما استوعب الجزء الأكبر من النمو المتواضع فى الزراعة المحاصيل ذات الربحية المرتفعة مثل الفاكهة (+١٣٪) والخضر (+٢٣٪) كذلك يلاحظ انخفاض للانتاج من المحصول الرئيسى فى مصر القطن (-١٠٪) والذى كان حتى وقت قريب يحتل مكان الصدارة فى قائمة صادرات مصر[2] .

كما نجد استمراراً فى الضغط على فقراء صغار منتجى المحاصيل التقليدية الاستراتيجية ، وفى المقابل ترك المجال لمنتجى محاصيل الخضر والفواكه وهى المحاصيل الأكثر ربحًا حيث يتركز انتاجها لدى أغنياء الفلاحين ومتوسطيهم بدون أى تحديد أو جباية ، هذا فى الوقت الذى وفرت فيه الدولة قروضا لأغنياء المستثمرين والقادرين على تنفيذ مشروعاتها بقروض مدعومة.

على أن أخطر ما اتسمت به السبعينيات فيما يتعلق بالقرية المصرية هو فقدان القرية تدريجيًا لوظيفتها الانتاجية وتحولها بالتدريج إلى وحدة استهلاكية ، وبدلاً من أن تقوم بخلق فائض يوجه لتمويل الصناعة انضمت هى نفسها إلى المدينة مستهلكًا طفيليًا تستهلك أكثر مما تنتج ، ربما لأول مرة فى تاريخ مصر ، فاذا بالأراضى الزراعية تتحول إلى مبان سكنية لسكنى أهل الريف أنفسهم ، وإذا بالبوتيكات والسلع

---

١ - محمد أبو مندور الانفتاح والنفط فى القرية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ - ٣٤.

٢ - محيا زيتون ، النمو الاقتصادى ونمطه ، في جودة عبد الخالق ، الانفتاح ، الجذور ، ص ١٣٩ - ١٤٢.

المستوردة تظهر فى حوارى القرية الضيقة كما انتشرت فى شوارع المدينة . وإذا بكل ذلك يمول ليس من ارتفاع الطاقة الانتاجية للقرية المصرية بل من دخول العمال الزراعيين المهاجرين إلى دول النفط ، كما سمح للمبانى السكنية والحكومية باقتطاع أكثر من (٦٠) ألف فدان كل عام من الأراضى الزراعية واستمر التحيز المألوف لصالح سكان المدن وزادت حدته ، فالزيادة الرهيبة فى أرقام الدعم المقدم للسلع كانت فى الأساس لصالح استهلاك المدن وظهر التوسع فى الإنفاق على المرافق العامة فى صورة بناء جسور علوية فى العاصمة وتحسين شبكة التليفونات فيها ، أكثر مما ظهر فى صورة نشر المياه النقية فى الريف أو تحسين الخدمات الصحية فيه [١].

كما استمر التدهور المتزايد فى أوضاع الغالبية العظمي من سكان الريف ، بينما ارتفع الرقم القياسى لنفقة المعيشة فى حضر الجمهورية (١٦٤.٢٪) فى عام ١٩٧٦ إلى (٣٤٥.٨٪) فى عام ١٩٨٢ ، نجده فى ريف مصر قد ارتفع من (١٨٧.٨٪) فى عام ١٩٧٦ إلى (٤٠٢.٨٪) فى عام ١٩٨٢ الأمر الذى يشير إلى زيادة حدة الغلاء فى القرية عنه فى المدينة[٢] .

وباختصار يمكن القول ان السلطة فى السبعينيات عجزت عن القيام بمهام الاستصلاح والاستزراع لارتفاع تكلفتها وضخامة ماتمثله من أعباء من وجهة نظر السلطة وهى الغارقة فى الديون الخارجية والتى زادت عن ثلاثين مليارًا من الدولارات ، وانحيازها الواضح لرأس المال المسيطر عليها ومن ثم تقديمها له الامتيازات التى تمكنه من تراكم رأسماله وتركيز ملكياته على حساب الملايين من المصريين وسعت (سلطة الدولة) فى الفترة الساداتية الى توسيع التمايزات بين الطبقات الاجتماعية لصالح الرأسمالية الزراعية وضد صغار المنتجين بتقنين العلاقة بين المالك والمستأجر وبجواز تحويل الايجار النقدى إلى ايجار بالمزارعة وإلغاء (لجان فض المنازعات) ورفع القيمة الايجارية للأراضى ، واعفاء المزارعين أصحاب المزارعات الرأسمالية كالفاكهة ونباتات الزينة والنباتات العطرية من الضرائب[٣]

---

١ – جلال أمين ، محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر ، ص٩٦ ، ٩٧ .

٢ – محمد أبو مندور ، الانفتاح والنفط فى القرية المصرية ، ص ٣٠ ، ٣٤.

٣ – عبد الباسط عبد المعطى ومحمد أبو مندور ، الدولة والقرية المصرية ، قضايا فكرية ، ص ١٠٠، ١٠١ ، ١٦٣.

٣ – تصفية الصناعة الوطنية :

اتجهت سياسة الانفتاح الى تصفية الصناعة الوطنية عن طريق محاصرة وتطويق القطاع العام ، فبعد أن كان القطاع العام يمثل الركيزة الأساسية لما حدث من نمو اقتصادى فى الستينيات ، فقد كان أداة فعالة بيد الدولة للسيطرة المركزية على الاقتصاد ، ولكن تعرض القطاع العام للتصفية بمحاولات تحجيمه وتفكيك أوصاله وتقليص وزنه داخل الاقتصاد الوطنى ، وتم ذلك من خلال الاجراءات الآتية:

– إلغاء احتكار القطاع العام لمفاتيح الاقتصاد وهى المال والصناعات الثقيلة والتجارة الخارجية واباحة هذه المجالات جميعها لرأس المال الخاص محليًا كان أو أجنبيًا[١] .

– إلغاء المؤسسات العامة وكانت تتمثل أساسًا فى اعتماد الخطط الانتاجية والميزانيات وحسابات الأرباح والخسائر والفائض الذى يقدمه القطاع العام للدولة ، كما يتمثل أيضا فى الرقابة على سلامة عدالة الهياكل الإدارية والوظيفية بالنسبة لمجموع العاملين (٢).

– إطلاق حرية الادارة فى وحدات القطاع العام من التزامات التخطيط المركزى باسم محاربة البيروقراطية ، وبذلك تغير تشكيل مجالس الادارة ، فالشركة المملوكة بالكامل للدولة ينضم إلى مجلس إداراتها عدد من الخبراء من القطاع الخاص ، كما انتهى خضوع الوحدات الاقتصادية فى القطاع العام لما كان يسمى بالتخطيط المركزى، وأصبح المطروح اليوم هو المزيد من حرية الادارة للشركات وذلك من جانب بتخويلها حرية التصرف فى العمالة الزائدة أى حرية الفصل مع منح العامل المفصول اعانة بطالة تبلغ ٦٠٪ من الأجر لمدة ستة شهور ، ومن جانب آخر بعدم تقييد الادارة عن طريق القوى العاملة أى حرية (عدم التعيين). وليس ذلك فى الواقع سوى تدعيم

---

١ – فؤاد مرسي ، مصير القطاع العام فى مصر : دراسة فى اخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال الأجنبى والمحلى ، مركز البحوث العربية ، ١٩٨٧ ، ص ٣٧.

٢ – ابراهيم العيسوى ، فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ، مرجع سابق ، ص ١٩ ، ٢٠.

* طبقًا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار تبلغ فرص العمالة المقدرة فى المشروعات الموافق عليها حتى يونيو ١٩٨١ نحو (١٤٧.١) ألف عامل ، بينما تشير احصائيات هذه الهيئة إلى أن العمالة التى تحققت بلغت نحو (٣١.٨) ألف عامل فى آخر يونيو ١٩٨١ ، ويرجع ذلك إلى أن نسبة كبيرة من المشروعات استخدمت عدداً محدوداً من العاملين ، فقد تبين أن من بين (٢٠٤) مشروعًا أمكن حصرها أن (١٠٢) مشروعًا قد استخدم كل منها (٥٩) عاملا فاقل ، وأن (٦٤) مشروعًا قد استخدم كل منها (١٩٩) عاملا فاقل ، بينما لايزيد عدد المشروعات التى استخدم كل منها (٢٠٠) عامل فاكثر على (٣٨) مشروعًا وذلك فى عام ١٩٨٠..
انظر : سيد البواب ، حقيقة مشروعات الانفتاح ، الأهرام الاقتصادى ، مرجع سابق ، العدد ٨٤٢ ، مارس ١٩٨٥.

وتوسيع الأساليب الرأسمالية للادارة فى القطاع العام[1] *.

– توقفت عمليات الاحلال والتجديد فى وحدات القطاع العام ، نتيجة لتقلص الاستثمار العام ، بسبب انخفاض معدل الادخار القومى ، وأدى ذلك إلى زيادة الطاقة العاطلة فى وحدات القطاع العام . ولم يسلم من هذا الحصار أى وحدة من وحدات القطاع العام ، وبدأت صناعاتنا الهامة والشهيرة تعانى الاختناق بسبب هذا الحصار (كصناعة الغزل والنسيج وصناعة الورق وصناعات معدنية وهندسية والصناعات الغذائية «مكرونة – جبن»)[2] .

– حدث استنزاف للخبرات والمهارات الفعالة ليس فقط بالهجرة إلى البلاد العربية بل وبانتقالها إلى الشركات الانفتاحية [3].

– صدر قرار بإباحة بيع بعض أسهم شركات القطاع العام للأفراد ، وبإسم إقامة (مجتمع المنتجين) وبحجة (اشعار العامل بالملكية) سيبدأ بطرح الأسهم على العاملين ، فإن لم يغطوها طرحت للاكتتاب العام ، والواقع أن كل من له أى صلة بالطبقة العاملة يعرف مدى جدية مثل هذه الدعوة فليس هناك عامل لديه فائض مالى يشترى به سهمًا واحدًا ، فهل من يشترى سهمًا أو سهمين فى مجمع الحديد والصلب يصبح شريكًا فى الملكية يشعر بالملكية ، ومن ثم ينتقل ليصبح عضوًا فى الطبقة المالكة فى المجتمع ؟ إنها محض أوهام الملكية الخاصة[2] .

– عدم انتهاج سياسة جمركية متسقة ومتكافئة بين الخامات اللازمة للصناعة ومستلزمات الانتاج المستوردة من ناحية والمواد تامة الصنع من ناحية أخرى أو يمكن القول ان هيكل التعريفة الجمركية اتسم بتحيز واضح إلى جانب المنتجات تامة الصنع المستوردة وضد قطع الغيار والخامات ومستلزمات الانتاج المستوردة فالنظم الاستيرادية تتضافر مع القوانين الجمركية الدولية فى وضع الصناعة فى مراكز غير متكافئة مع السلع الاجنبية ، فالرسوم الجمركية المفروضة على مستلزمات الانتاج المستوردة واللازمة لانتاج بعض السلع، أعلى من الرسوم الجمركية المفروضة على نفس هذه السلع اذا استوردت كاملة الصنع «ينطبق هذا على اللوارى والجرارات مثلاً» .

---

١ – فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، ص ١٥٥ – ١٥٩.

٢ – عادل حسين الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، ص٤١٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧.

٣ – فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، ص ١٥٩ ، ١٦٠.

وهناك عدد من القطاعات يحظى باعفاءات جمركية كاملة على كل مايستورد من سلع (قطاعات التعمير - المواصلات - الكهرباء - السياحة - الزراعة) فى حين أن السلع المنتجة محليا ومماثلة لما تستورده هذه الجهات تفرض رسوم جمركية على مستلزمات انتاجها المستوردة فترفع تكلفتها ، ويكون هذا ذريعة لهذه الجهات نفسها كى تستمر فى الاستيراد[1] .

- أصبح التخطيط غير ذى موضوع وكان هذا كنتيجة منطقية لتفكيك القطاع العام والتخلى عن سيطرة الدولة على القطاعات الحاكمة للاقتصاد القومى وفتح أبواب الاستيراد وتحرير التعامل بالنقد الأجنبى وغير ذلك من مظاهر الانفتاح فكان من الطبيعى أن تنصرف أجهزة التخطيط عن مهامها الرئيسية ، وأن تبدأ الكوادر التخطيطية فى التسرب إلى وظائف أخرى ، وتم تصفية معظم أجهزة التخطيط مثل جهاز تخطيط الأسعار بينما تم تفريغ بعضها من كوادره الأساسية ، فى الوقت نفسه ظهرت أجهزة جديدة لايعرف لها موقع فى الكيان التخطيطى مثل (بنك الاستثمار القومى - لجنة التنمية الشعبية فى الحزب الوطنى[2] .

- تمتعت المشروعات المنشأة طبقا لقوانين الانفتاح بمزايا ضريبية تحرم منها المشروعات الوطنية القائمة (طبقًا للقانون ٤٣ والقوانين المعدلة له) الاعفاء من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة والضريبة العامة على الايراد ، وكذلك الاعفاء من الرسوم الجمركية وهذه المزايا والاعفاءات تضع المشروعات القائمة وعلى رأسها مشروعات القطاع العام فى مركز تنافسى غير متكافئ[2] .

- اتجه الاستثمار الأجنبى فى القطاع الصناعى إلى صناعة الغزل والنسيج* ومواد البناء والحراريات ، وهى صناعات لها تاريخ قديم فى التنمية المصرية ، ولم يكن التوسع فيها يحتاج إلى استثمار رأس مال أجنبى كما اتجهت المشروعات إلى صناعة

١- عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، ص ٤١٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، وعبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، ص ١٦٥ - ١٦٧.

٢ - فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح ، ص ١٥٩ ، ١٦٠.

* يعتبر (مشروع العامرية) نموذجًا لتقويض الصناعة الوطنية ، ويتمثل المشروع فى مركب ضخم متكامل لصناعة الغزل والنسيج والتجهيز والتفصيل والتطريز والتريكو ، وهذا المشروع يهدد صناعة الغزل والنسيج القائمة بما سيتمتع به من حرية حركة تحرم منها الوحدات الحالية نظرًا لخضوعه لأحكام قانون الاستثمار وما يتضمنه من مزايا ، ويعكس هذا المشروع الدور الجديد لأحد البنوك الوطنية فى إطار الشركة مع أحد بيوت الخبرة السويسرية ، ولم يقدم الشريك الأجنبى أية قروض بل وقع العبء على عاتق بنك مصر.
انظر محمد ديودار ، الاقتصاد المصرى ، من ص ٦٧٣ - ٦٨٥.

الأدوية فتأسست شركات مستحضرات كان بوسع الشركات الوطنية أن تنتجها ، وفى قطاع الصناعات الكيماوية وافقت الهيئة على مشروعات كصناعة البطاريات (تنافس الصناعة الوطنية) ولانتاج البويات الورنيشية والكبريت ،الأبواب والشبابيك البلاستيك والمواد العازلة والطباعة والأثاثات ومستحضرات طباعة الغزل والنسيج .. إلخ. أما عن الصناعات المعدنية فكان أهمها صناعة شبابيك وأبواب ألومونيوم للاستخدام المحلى ، وكذلك مجال الصناعات الغذائية كالمكرونة والزبادى والزبدة والمربى واقامة مخازن التبريد .. إلخ ، ولكن أشهر الصناعات فى هذا الفرع صناعة المشروعات الغازية ذات الماركات العالمية وقتلت الصناعة الوطنية فى هذا المجال بدلا من تطويرها[1] .

كما سيطرت الادارة الأجنبية على قسم كبير من مشروعات الاستثمار فى مصر سواء من خلال مشاركة رمزية فى رأس المال أو من خلال التحكم فى المدخلات التكنولوجية والتحويلية (عبر البنوك) أو من خلال التسويق الخارجى (بشرط انتاج ماركات عالمية تتطلب اشراف الشركات العابرة للجنسية على عملية الانتاج) وفى كل الأحوال فإن شركات القطاع العام فرض عليها أن تعمل وفق معايير تجارية بحتة أى وفق معايير الربح والخسارة فقط، وهى معايير تحكمها الأسعار العالمية ، وأمام ذلك اضطرت شركات القطاع العام «حرصاً على البقاء للتنافس فى البحث عن شريك اجنبى بشكل أو بآخر كما اضطرت شركاتنا الصناعية إلى إنتاج سلعتها تحت أسماء الماركات العالمية ، بالإضافة إلى سيطرة خبراء الشركات الأجنبية على التشغيل والادارة ، باسم ضمان الجودة للمنتجات التى تحمل اسم هذه الشركات بكل ما يتضمنه ذلك من تبعية واستنزاف للموارد[1] . وفى ظل ذلك أغرقت البلاد بالسلع الأجنبية المستوردة وحاصر بها انتاج القطاع العام، وأمام طوفان السلع الاجنبية المستوردة لم تصمد بعض منتجات القطاع العام ، خاصة فى ظل الدعاية المكثفة للسلع الأجنبية التى تغازل أنماطاً استهلاكية جديدة تم خلقها فى المجتمع المصرى [2] . وكان من نتيجة فتح السوق على مصراعيها وبدون حساب أن زاد المخزون السلعى الراكد لدى الشركات الوطنية الكبرى ، فقد تأثرت مبيعات العديد من المصانع بعد أن كان إنتاجها يتم تصريفه كله فى السوق المحلية ، بل الأدهى من ذلك أن شركات القطاع

---

١ – عادل حسين .

٢ – سعد التائه ، مصر بين عهدين ، ص ٦٩ – ٨١.

ويمكن الرجوع إلى : محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، ص ٢١٤ ، ٢١٥.

العام قد انساقت وراء تيار الانفتاح العام فصارت متاجر القطاع العام مكدسة بالسلع المستوردة برغم تراكم المخزون من المنتجات المحلية لديها ، كما تحولت بعض الشركات الصناعية العامة إلى إستيراد منتجات مفروض أصلاً أن تقوم بإنتاجها[1] .

– تم إلغاء تخصص البنوك وترك لكل من القطاع العام والخاص حرية التعامل مع كافة البنوك حتى ولو كان بنكًا أجنبيًا أو مشتركًا . وبغض النظر عن الضرر الذى يمكن أن يحل بالبنوك العامة ، وهى الملكية المشتركة للشعب كله ، فإن فكرة حرية التعامل مع أى بنك تمثل تراجعًا عن مبدأ التخطيط المالى ، إذ لايمكن ضمان تمويل خطة قومية التنمية بغير وضع سياسة مالية . وترتب على ذلك أن أصبحت شركات القطاع العام تتعامل مع البنوك الأجنبية والمشتركة على خلاف ماكان مقصوداً أو مستهدفًا من اقتصارها على التعامل مع بنوك القطاع العام ، وفى سياق السعى للربح ، وربما بدافع من غريزة الحفاظ على النوع وحب البقاء أصبحت شركات القطاع العام تتهرب من إنتاج السلع الشعبية الرخيصة المدعمة وتحولت إلي انتاج سلع ذات نوعيات أفضل وبأسعار أغلى . وحيث تعجز الدولة عن تدبير احتياجات الشركات العامة من النقد الأجنبى ، رخص لهذه الشركات بالحصول على جانب من احتياجاتها من العملات الأجنبية من السوق السوداء [2].

– كما قامت شبكة أصحاب المصالح المشتركة التى تشكلت بين كبار المسئولين فى الحكومة والقطاع العام وبين رجال الأعمال المحليين وعملاء الشركات العابرة للجنسين بتصرفات واجراءات وصفت بأنها تهدد الانتاج الصناعى الوطنى ومنها طوفان السلع المستوردة الذى تم عبر هذه الشبكة التى كانت لها سطوتها ، كما سجلت الرقابة الإدارية أن القطاع الخاص يلجأ فى بعض الأحيان إلى الاتفاق مع بعض شركات القطاع العام لقيامها بدور الوسيط فى تسويق ما ينتجه أو يستورده من سلع أو معدات لدى شركات القطاع العام الشقيقة أو الهيئات الحكومية وذلك فى نظير عمولة ضئيلة من قيمة العمليات ، الأمر الذى يحقق للقطاع الخاص إمكانية البيع بأسعار مغالى فيها ومحملة بنسبة العمولة [3].

---

١ – فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، ص ١٥٩ – ١٨٥ .

٢ – سعد التائه ، مصر بين عهدين ، مرجع سابق ، ص ٦٩ – ٧٦.

٣ – عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، ص ٤٨٤.

– طالب صندوق النقد الدولى (ومعه البنك الدولى) بإزاحة سيطرة الدولة على أسعار المنتجات فى شركات القطاع العام وطالب برفع هذه الأسعار كنتيجة حتمية ومنطقية لزيادة أسعار مستلزمات الانتاج المستوردة ، ومواد الاحلال والتجديد وزيادة سعر الفائدة ، وقال الصندوق أن هذا الاجراء مطلوب وفق منطق الانفتاح لأن شركات القطاع العام ينبغى أن تدار على أسس تجارية ، وبالتالى ينبغى أن تحقق معدلات معقولة من الأرباح تغرى القطاع العام (الأجنبى والمحلى) على المشاركة فى رأسمال هذه الشركات أو فى تمويل توسعاتها ، وتزيد الفائض المطلوب للاستثمارات الجديدة ، وفي مناخ عام من التركيز على معيار الربح (كمعيار وحيد) لقياس النجاح فى إدارة الشركة ، اضطرت الحكومة لتنفيذ تعليمات الصندوق فى رفع الأسعار للمنتجات الصناعية منعًا للخسائر وتراكم الديون ، وطالبت الشركات الوطنية بتعديل نظم الاستيراد والجمارك والضرائب ، ولكن الجهات الخارجية التى خلقت ظروفا جعلت من رفع الأسعار ضرورة هى نفس الجهات التى ترفض تعديل نظم الاستيراد والجمارك والضرائب[1] .

وهكذا تم انفتاح القطاع العام وتقلص حجمه ، وتعرض الاقتصاد المصرى لظاهرة (التراجع التدريجى للتصنيع) ووجدت الصناعة الوطنية نفسها أمام أحد خيارين إما القبول بتدويل إنتاجها (تحت مظلة الشركات دولية النشاط) وبالتالى فقدان هويتها المصرية الخالصة ، وإما التصفية والموت البطىء تحت وطأة المنافسة الأجنبية وتغلغل الاحتكارات الكبرى[2] . ولكى تكتمل الصورة ويتضح لنا إلى أى مدى ساهم الانفتاح فى تصفية الصناعة الوطنية لابد أن نعطى بعض النماذج من مشروعات الانفتاح الاقتصادى التى ساهمت في تغذية القيم الاستهلاكية ومن أهمها:

يلاحظ من خلال الموقف التنفيذى لمشروعات الانفتاح الاقتصادى التى وافقت عليها الهيئة العامة للاستثمار حتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٨١ مايلى: أن مشروعات البنوك وشركات الاستثمار قد استحوذت وحدها من الانفاق الاستثمارات للمشروعات الموافق عليها حتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٨١ مانسبته «٤٥.٢» من الانفاق

١ – عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، ص ٤٨٤.

٢ – محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، ص ٢٥ – ٢٩.

كذلك يلاحظ أن مشروعات السياحة والفنادق تحت التنفيذ تبلغ قيمتها نحو (٦.٥٥٪) من مجموع الانفاق الاستثمارى الموافق عليها من الهيئة لهذا النشاط، امابالنسبة للصناعات التحويلية فان الانفاق الاستثمارى للمشروعات التى بدأت انتاجها لم يتجاوز نحو (٨.٨٪) فقط من مجموع الانفاق الاستثمارى الموافق عليها من الهيئة ، أى أن مشروعات الانفتاح اتجهت الى قطاعات غير رئيسية مثل (الفنادق والاسكان الفاخر والإدارى وصناعات السلع الاستهلاكية الكمالية والمياه الغازية وبدائل الاستيراد من السلع المنزلية الراقية والطعام الفاخر وغيرها[1] .

وبتوضيح أكثر فإن الصناعات الغذائية احتلت المركز الأول بالنسبة للمشروعات الموافق عليها حتى يونيو ١٩٨٤ وتمثل ثلاجات التبريد والثلج (٤١.٨٪) من هذه المشروعات والمياه الغازية والمعدنية والعصائر (٥٢.٢٪) ومصنعان للمكرونة وباقى المشروعات خليط لانتاج وتهيئة المواد الغذائية . كما أن مشروعات الصناعات الكيماوية التى تحتل المركز الأول فى قائمة المشروعات الصناعية الموافق عليها فى الفترة المذكورة وتمثل (٢٧.٤٪) من الإجمالى يتكون معظمها (حوالى ٥٠٪) من مشروعات لمنتجات بلاستيكية (شباشب - أحذية - شنط - أقلام جافة) بالإضافة إلى مشروعات مستحضرات التجميل والورق والأدوات الكتابية والكرتون والمبيدات ومعجون الاسنان وكلها مشروعات هامشية ليس لها اضافة حقيقية إلى الهيكل الصناعى* .

أما بالنسبة للصناعات الهندسية فيلاحظ أن مشروعاتها الانفتاحية اتجهت إلى أنشطة التجميع وليس التصنيع (لوحات كهرباء - تكييف - آلات تصوير - ساعات - مصاعد) ولم تظهر بها صناعات جديدة على الإطلاق [2] .

---

١ - سيد البواب ، حقيقة مشروعات الانفتاح ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨٤٢ ، مارس ١٩٨٥ من ص ٥٣ - ٥٩.

* نستطيع أن نرصد بعض أمثلة على مشاريع وافق عليها مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار المالى العربى والأجنبى فى ١٩٧٤ ومنها (مزرعة لتربية الأغنام برأس مال مصرى بريطانى ، بواخر نيلية للأغراض السياحية برأس مال يونانى ، شركة أتوبيسات سياحية برأس مال مصرى - عربى ، شركة ملاحية لنقل تجارة مصر الدولية برأس مال مصرى أمريكى، شركة أعمال سياحية للنقل والخدمات برأسمال عربى ، شركة مشتركة برأسمال مصرى - سعودى لاقامة فندق يحل مكان فندق سميراميس وتتولى ادارة الفندق شركة كونتنننتال الأجنبية، استوديو ومطعم وحمام سباحة برأسمال مصريون يحملون الجنسية الأمريكية ، مصنع لتفصيل الملابس الجلدية والشنط والأحزمة برأسمال مصرى ألمانى عربى ، وحدة لتصنيع منتجات خان الخليلى برأسمال مصرى - عربى ، معمل فنى للتصوير بالألوان الطبيعية برأسمال مصرى سعودى.

انظر غالى شكرى ، الثوة المضادة فى مصر ، كتاب الأهالى ، ص ٢١٥ - ٢٢٠ .

٢ - محمد سعد هجرس ، سياسة الانفتاح بين الواقع واعلانات التليفزيون ، الجمهورية ، فبراير ١٩٨٧.

٤ – الرأسمالية الطفيلية والعزوف عن النشاط الانتاجى

رأسمالية الانفتاح هى طبقة حديثة العهد بمستوى الدخل المالى وبالتعليم على السواء ، وهى لذلك أقل ثقة بحقها فى هذا الصعود عما كانت الطبقات العليا القديمة طويلة العهد بالثراء والسيطرة ، وأقل قدرة على تشرب أنماط السلوك الغربى الأكثر تعقيداً ، وهى طبقات أكثر صلة بالقرية مما كانت الطبقات العيا القديمة كما أن جزءاً من تغريبها يأتى الآن عن طريق غير مباشر بالاتصال بمجتمعات عربية متلقية من الغرب بدلاً من أن يكون التلقى من الغرب مباشرة ، هذه الطبقات نظراً لصعودها المادى والاجتماعى فإنها تغزو الأسواق والمدارس والجامعات والنوادى والشواطىء بعد أن مكنتها قوتها الشرائية الجديدة من ذلك ، كما أن هناك القدرة المتزايدة لدى هذه الطبقات على غزو وسائل الاعلام والتأثير فى الرأى العام بسبب زيادة حظها من التعليم والقدرة الشرائية على السواء ، يحدث العكس بالضبط لأفراد الطبقات العيا الهابطة التى ينحسر وجودهم المادى وتأثيرهم الثقافى كما تنحسر فى نفس الوقت ثقتهم بأنفسهم ، وهكذا تأخذ قيم الطبقات الصاعدة فى تأكيد وجودها وفرض نفسها على أفراد الطبقات الهابطة نفسها[١].

وتضم رأسمالية الانفتاح شرائح عديدة منها بقايا الطبقات القديمة من الاقطاعيين والرأسماليين وشرائح وفئات من برجوازية الاداريين والفنيين التى تكونت فى الستينيات وشريحة من الرأسمالية الوطنية ، وأهم هذه الشرائح وأخطرها هم جماعة من المغامرين ومحترفى الجريمة وهم من أرباب السوابق والخارجين على القانون استطاعوا بفضل الجريمة أن يشقوا طريقهم إلي دنيا المال والأعمال ونشاطهم لايقتصر فقط على النشاط الرأسمالى بل يشمل أيضا النشاط الاجرامى[٢] .

وعندما أصبح الاقتصاد المصرى فى النصف الثانى من السبعينيات مرتعًا خصبًا لرأس المال المغامر والطفيلى أصبح الشغل الشاغل لهؤلاء المغامرين والطفيليين هو تحقيق أكبر قدر من التكاثر المالى فى أقصر فترة ممكنة ، وقد لجأ أساطين رأس المال

---

١ – جلال أمين ، نحو تفسير لأزمة الاقتصاد ، ص ٢٠٦.

٢ – فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ – ٢٢٧.

المغامر والطفيلى إلى أساليب أقرب ماتكون إلى أساليب القرصنة الاقتصادية التى تتفنن فى ابتداع طرق الاغارة على المال العام والخاص على السواء.

لقد أصبح هذا الجناح الطفيلى والمغامر مسئولاً مسئولية مباشرة على نمو واتساع اقتصاد (العمولات) و(الاتاوات) فى المجتمع المصرى واتساعه وإفساد الأخلاقيات الاقتصادية ، ولعل الأخطر من كل هذا وذاك أن هذا الرأسمال المغامر والطفيلى هو رأسمال لاينتمى للمجتمع بل هو فى حقيقة الأمر رأسمال غير مقيم فهو رأسمال يقوم على المضاربة ،المغامرة وسرعان مايلوذ بالفرار من نشاط إلي آخر إذا ما سدت أمامه كل منافذ وفرص الكسب الحرام والشراء غير المشروع[1] .

ويمكن لنا أن نوضح طبيعة رأسمالية الانفتاح أو الرأسمالية الطفيلية فيما يلى :

– رأسمالية طفيلية : فهى لاتقوم على تطوير الانتاج المادى وانما تنشأ وتزدهر فى مجال الخدمات المشروعة وغير المشروعة والتجارة والمقاولات والسمسرة والمضاربات ، وخطرها الحقيقى يكمن فى امتداد هذا الطابع التجارى الطفيلى ليشمل الرأسمالية المحلية التجارية الطفيلية (أن تحقق نفس العائد النقدى الذى تحققه الرأسمالية التجارية بغير إنتاج وإلا عدلت عن الصناعة إلى التجارة)، كما أن الأنشطة الطفيلية تعمل على تجريف القطاعات الانتاجية المملوكة للقطاع العام والزج بها فى عالم الوساطة والسمسرة، فهو نشاط ليس فقط خارج عن العملية الانتاجية ، بل والأخطر هو تصفية الهيكل الانتاجى القائم [2].

– رأسمالية تابعة : أى تابعة للرأسمالية العالمية بحكم نشأتها وتطويرها . ولذا فهى لاتتعامل معها من موقف وقوة وإنما من موقف ضعف ، فهى لاتقدر على منافستها ، ولاتقدر على تكوين قاعدة مستقلة لنموها بخلق صناعات وسائل الانتاج وبتوليد التكنولوجيا المحلية . ولذا فلا حياة لها ولا نماء إلا فى ركاب سيدها ، ولاركيزة فى تطورها غير ركيزة التحالف مع رأسمال المال الأجنبى[2].

---

١ – محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، ص ٥٩ – ٦١.

٢ – فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ ، ٢٣٥.

وكذلك ابراهيم العيسوى ، سياسة بديلة للانفتاح ، ص ٥٢٣ – ٥٢٥.

– رأسمالية مستهلكة : مبددة للفوائض التى تتراكم بين أيديها ، لاتميل الى الاستثمار الانتاجى وتعزف عن اغراق أموالها فى استثمارات ثابتة تحرمها من اقتناص فرص الربح السريع ، ولذا فهى لاتسلك مسلك الرأسمالية العادية المعروفة بالاقتصاد فى الانفاق والاستثمار فى تطوير قوى الانتاج وذلك أنها لاتنحدر من أصلاب هذه الرأسمالية المنتجة ذات الرسالة التاريخية المرموقة [١] .

– رأسمالية عائلية : أى أنها تتكون من مجموعة من العائلات والأسر المختلفة التى تقبض على ناصية الأمور فى البلاد وتهيمن على مجالات الأنشطة الاقتصادية فيها ، فالشركات التى كونها (رشاد عثمان) أسسها ويديرها رشاد عثمان وزوجته وأبناؤه وبناته الستة ، وشركة (عصمت السادات) يقوم على اداراتها وتسيير شئونها زوجاته وأبناؤه الخمسة عشر ، ولعل هذا الشكل العائلى لتنظيم مشروعات وأعمال هذه العناصر يمثل الشكل الذى يلائم طبيعة أنشطتها ذات الطابع الطفيلى وعدم احترام المال العام والخاص على السواء وبالشكل الذى يجعل سر المهنة محصوراً بين أفراد عصبة عائلية محدودة العدد متحدة الإرادة بحكم علاقات الدم والمصاهرة [٢].

– الطبيعة التداخلية والتشابكية لتلك العناصر : بمعنى أن تلك العناصر لها طبيعة أخطبوطية متشعبة ومتداخلة بعضها مع البعض ، فالمحقق يجد أن ثمة علاقة قوية بين كل من رشاد عثمان وعصمت السادات وتوفيق عبد الحى وكامل الكفراوى ، ومن ناحية ثانية نجد أن سامى على حسن له علاقة وطيدة بكل من عبد الرحمن بركة المتهم فى قضية تحويل النقد الأجنبى إلي الخارج فى قضية بنك الأهرام وبنك هونج كونج ، وبعلى عبد الله الجمال صاحب (جمال ترست بنك) [٣] .

– رأسمالية تجارية : رغم تنويع أنشطة الرأسمالية الطفيلية من مقاولات وتجارة إلا أن النشاط الغالب هو النشاط التجارى وبفضل اندماج مصالحه مع مصالح رأس المال الاحتكارى من خلال الاستيراد والتصدير ولذلك برزت جماعة الوكلاء التجاريين وهم

---

١ – جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح .

٢ – محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق ، نفس الصفحة.

٣ – سامية سعيد ، من يملك مصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ ، ١٣١.

يمثلون مصالح الشركات العابرة الجنسية وتكون مهمتهم بيع وتسويق منتجات تلك الشركات فى القطاع العام أساسًا – وبعض شركات وأفراد القطاع الخاص – ويقوم البيع عن طريق مناقصات أو ممارسات علنية مقابل عمولة نقدية ينتزعها الوكلاء من القطاع العام بمعاونة الشركات الأجنبية المنتجة وقد تضمن الشركات الأجنبية عمولة الوكيل فى ثمن المنتج النهائى وتقوم بوضع هذه العمولة بالاتفاق مع وكيلها فى بنوك اجنبية فى الخارج حتى لا يدفع الوكيل المصرى ضرائب الحكومة المصرية ، فتقوم عملية تراكم رأس المال مرة أخرى من خلال الدولة وبحماية الدولة وقد تصل أرباح ودخول هذه الشريحة إلى أرقام فلكية إذ أنه قد وصل دخل بعضهم من أعمال الوكالة أكثر من عشرة مليون جنيه سنويًا [1] .

كما اتضح من الدراسات أن نسبة أرباح التجار والوسطاء لبعض محاصيل الخضر كبير للغاية ، ففى سوق روض الفرج الذى يضم (٥٠٠) تاجر جملة ونصف جملة ، ترتفع أرباح هؤلاء التجار الكبار إلى (١٥٠٠) جنيه كاملة فى اليوم هى ربح تاجر واحد من تسويق خمسين سيارة لسلعة واحدة هى (الطماطم) [2].

– العزوف عن النشاط الانتاجي : ومع كل الضمانات والامتيازات التى منحت إلى رأس المال الخاص المحلى والعربي والأجنبى إلا أنه ظل عازفًا عن الخوض فى الاستثمارات الانتاجية والتحيز للأنشطة الخدمية ومنها التجارة الخارجية وخاصة التوكيلات والاستيراد وجمعيات الاسكان وشركات تقسيم الأراضى والمقاولات وتجارة الجملة والفنادق والسياحة [3]. رأسمالية الانفتاح هى رأسمالية بلا جذور ممتدة فى أعماق الاقتصاد الوطنى ، بل غير معنية بتطوير الاقتصاد القومى والأوضاع الاجتماعية غير مطمئنة إلى مستقبلها لاتبنى مصانع ولاتستوعب عمالة ، وتحقق الكسب بكافة الوسائل مشروعة وغير مشروعة وبخاصة مع القطاع العام والدولة ، فهى مثلا تتعامل أساسًا بقروض تحصل عليها من البنوك وهى بنوك الدولة وأموالها أموال

---

١ – ملك زعلوك ، الانفتاح والنظم الاجتماعية ، ندوة الانفتاح الاقتصادى ، مؤسسة وكذلك عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ – ١٨٣.

٢ – ملك زعلوك ، الانفتاح والنظم الاجتماعية ، ندوة الانفتاح الاقتصادى ، مؤسسة وكذلك عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ – ١٨٣.

٣ – محمود عبد الفضيل ، حول الطبيعة (الطفيلية والريعية) للرأسمالية المصرية المعاصرة ، قضايا فكرية ، ص ١٦٨ ، ١٦٩.

عامة ومن ثم تبقى أموالها الخاصة بمنأى عن الخطر ولو في خارج البلاد ، ثم لاتدفع ضرائب للدولة وتتقن كل وسائل التهريب واخفاء الدخول والثروات ، وهى غير مكترثة ببلدها مرتبطة برأس المال الأجنبى ، وانها لكى تدافع عن امتيازاتها تقوم بالدفاع عن مبدأ الاقتصاد الحر والطريق الرأسمالى ، وتجمع كل القوى الرأسمالية المحلية وتدعو للتحالف مع الرأسمالية العالمية (١).

وقد لعبت هذه العناصر الطفيلية دورًا لايستهان به فى إحداث وتأصيل ميكانيزم التفسخ الأخلاقى والاجتماعى وتأصيله وأثرت سلبيًا على نسق العمل والانتاج فى المجتمع ، وساعد ذلك أن الاختيار السياسى لقيادة الدولة كان يسبغ الحماية ويوفر الأمان لهذه العناصر بحجة أن المساس بفئة الأغنياء الجدد يتعارض مع مبدأ سياسة الانفتاح كنموذج غربى يؤكد على الحرية المطلقة للفرد ، ولاشك أن اعتراف السلطة بهذه الفئات واضفاء الحماية والأمان عليها قد خلق منها قوة تملك القدرة علي حماية مصالحها ومواقفها وإن تعارضت مع السلطة ذاتها ، خاصة وأن لها ارتباطاتها بالرأسمالية العالمية من خلال التجارة والوساطة والتوكيلات ، الأمر الذى يشكل فى النهاية قوى وسيطة لها ارتباطاتها برأس المال الأجنبى ورفضت النخبة الحاكمة تحجيم دور هذه العناصر ، رغم أن هذه العناصر قلبت موازين المجتمع وأصبحت تشكل خطرًا اجتماعيًا وسياسيًا ، إلا أن النخبة تمادت فى إضفاء الحماية عليها بل والمساهمة والمشاركة معها فى عالم الأعمال وقيامها بتسهيل أنشطتهم بأعمالهم وتغاضت عن جوانب عدم المشروعية والكسب الحرام(٢).

فالنظام السياسى مسئول عن قيم الناس وسلوكهم وأخلاقهم ، فالسلطة تتبنى قيمًا وتروج لها تسود بعض تلك القيم فى مراحل معينة بينما يتقلص دور قيم أخرى ، وبموقفها وسلوكها تضفى شرعية على بعض القيم وتسقط شرعية قيم أخرى. أى أن ممارسات السلطة واقرارها لأوضاع معينة ، أو حتى سكوتها عن تلك الأوضاع إنما هو بمثابة إشارات أو أجازات مرور تعتمد قيمًا بذاتها وتروج لها، فممارسات السلطة

---

١ – فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، ص ٢٢٥ ، ٢٣٧.

٢ – محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، مرجع سابق ، ص ١٤.

ليست مجرد جولات سياسية أو حسابات اقتصادية ولكن هذه الممارسات تغرس قيمًا ، وهذا يؤكد أن النخبة الحاكمة كانت فى السبعينيات تفسح الطريق وتتعاون مع الرأسمالية الطفيلية لنشر قيم اللاعمل واللاانتاج ، ونحاول توضيح ذلك من خلال النماذج البارزة لرأسمالية الانفتاح[1] التى دمرت قيم العمل والانتاج بسلوكها ونوعية استثماراتها.

– عصمت السادات : لم يتجاوز تعليمه الشهادة الابتدائية وكان يعمل (سائقًا) ، بدأ يظهرا واحدًا من نجوم الانفتاح فقد انتهز هو وأبناؤه الأربعة صلة القربى التى تربطهم بالسادات واقتحموا عدداً كبيرًا من القطاعات مخالفين اللوائح والنظم الادارية، فاقتحموا عددًا كبيرًا من القطاعات من الحديد إلى الألبان ومن السفن إلى الأراضى ومن المقاولات إلي الخشب والجلسرين .. إلخ متخذين طريق الارهاب والرشوة وفرض الاتاوات ، وتشعب نشاطهم واتسع مجال استغلالهم مخالفين القوانين ومتجرين بالنفوذ لدى كبار المسئولين مستغلين منهم انحرافهم أو ضعفهم ، عارضين خدماتهم على أصحاب البيوت الصناعية والتجارية فى خارج البلاد ، وقد ظهر أن أسرة عصمت السادات تملك مجموعة من الشركات تعمل فى مجال الملاحة والتوكيلات البحرية والنقل وتوزيع الجرارات وقطع الغيار والمقاولات وكانوا يملكون عمارات وشققًا ومكاتب بالجملة ويعيشون فى قصور وفيلات فاخرة[2] وعندما بدأت تحقيقات المدعى الاشتراكى فيما بعد مع عصمت السادات فإن تلميحاته لم تتوقف عند حد بل راحت بوضوح تشير إلى شقيقه أنور السادات[3] .

– عثمان أحمد عثمان : أصبح عثمان دولة داخل دولة وأحيانًا دولة فوق دولة خصوصًا بعد أن تزوج ابنه من كريمة السادات ، ومن الغريب أن شركة (المقاولون العرب) كانت على الورق جزءا من القطاع العام ، لكنها ساهمت فى مجموعة الشركات كانت أغلبيتها مملوكه الخاص ، وفى الحقيقة فإنها تحولت إلى قطاع عائلى ، وحتى الشركة الأم ، فلقد كانت نظرة واحدة الى تكوين مجلس اداراتها كفيلة بأن تلقى

---

١ – فهمى هويدى ، الحكومة وأخلاق الناس ، جريدة الأهرام ، الثلاثاء ، ١٩٨٥/١٢/٣١.

٢ – عبد الله امام ، قضية عصمت السادات ، محاكمة عصر ، ص ١٥١ . ١٥٢.

ومحمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، ص ٤١٧ – ٤٢٠.

٣ – عبد الله امام ، قضية عصمت السادات ، محاكمة عصر ، ص ١٥١ – ١٥٢.

أضواء كاشفة على الحقيقة (فعثمان أحمد عثمان) رئيس فخرى للشركة (وحسين عثمان) رئيس مجلس إدارة الشركة (شقيق لعثمان) و(صلاح حسب الله) نائب رئيس مجلس ادارة الشركة (ابن شقيق عثمان) و(عباس صفى الدين) نائب رئيس الشركة (زوج ابنة عثمان) .. إلخ . وكان اسناد المشروعات بغير عطاءات وإنما عن طريق أوامر تكليف أو بأوامر من (الجهات العليا) وهذا معناه أن الشركة تحصل على هذه المشروعات دون منافسة ، ثم أنها تتحكم فى التكاليف دون أى حساب.

وبمقتضى هذه الشبكة من المصالح أنشئت عشرات الشركات اختلط فيها العام والخاص ، منها على سبيل المثال شركة (المقاولون العرب للاستثمارات) و(شركة عثماك) و(مجموعة شركات عثمان التخصصية) وغير ذلك من الشركات التابعة للمقاولون العرب[1].

– توفيق عبد الحى : رئيس مجلس ادارة شركة (أريك) هو وزوجته وأخ لها وكانت فى البداية وكالة للاعلان فظهرت وكالة (أريك) للاعلان وظهرت بعد ذلك مجموعة شركات (أريك) تمد نشاطها فى كل اتجاه ، وامتد نشاطها فى نشاطات ما سمى (بالتنمية الشعبية) وحصلت شركة (أريك) على ١٥٢ منفذًا للبيع المباشر فى أحياء القاهرة والاسكندرية ، وهى أكشاك أقيمت على الأرصفة خلافًا للقانون ، وقد أوقفت الجمارك شحنات من الدواجن المجمدة كانت معدة للتوزيع بواسطة شركة (أريك) ، وقد هرب إلى الخارج بعد الفضيحة الكبرى وكشفت التحقيقات أن توفيق عبد الحى حصل من البنك قبل سفره وحول بالفعل الى الخارج (٢٥) مليون جنيه ، كما استطاع أن يحصل على (١٠) مليون جنيه من بنك قناة السويس ، كما استطاع أن يحصل على مبالغ أخرى من بنك المهندس والبنك العربى للاستثمار والشركات العربية للتجارة الدولية ، وكل هذه القروض منحت بدون ضمانات وبدون تحريات كافية بواسطة الشركات والبنوك[2].

---

١ – محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ – ٣١٦ ، ٤٠٣ – ٤٠٥ . وعبد الله امام ، تجربة عثمان ، دار الموقف العربى ، مايو ١٩٨١.

٢ – هيكل ، المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

– رشاد عثمان : وتروى تحقيقات المدعى الاشتراكى كيف تحول رشاد عثمان من مقاول تفريغ فى الميناء إلى (مستورد) للسجائر ثم تحول ليصبح واحدًا من أكبر مستوردى الخشب ، ولم يكن الخشب كل ما استورده ، وانما تقول التحقيقات أن عروقًا من الخشب جرى تجويفها فى الداخل ثم عبئ فراغها بالحشيش وهى تجارة تحقق أرباحًا خيالية ، وأصبح رشاد عثمان من أصحاب النفوذ ومن قيادات الحزب الوطنى الحاكم فى الاسكندرية ، وأصبح رئيس جهاز للتنمية الشعبية بالاسكندرية وقال السادات لرشاد عثمان (انت مسئول عن الاسكندرية وأنا أريدها أن تصبح أحسن من بيروت) ورد رشاد عثمان على ثقة السادات فيه (ان الاسكندرية فى قلبى وسأفعل من أجلها كل ماتريد)[1] .

– تغلغل الفساد فى سراديب السلطة : وأشارت المحاكمات إلى تورط ومشاركة الجهاز الحكومى والقطاع العام فى دفع الممارسات الطفيلية والقائمين بها وإلى استغلال تلك العناصر لجهاز الدولة بغرض تحقيق أطماع شخصية ، إذ نجد بعض رجال الحكم يتهمون بتقاضى رشوة مثل (أحمد سلطان) نائب رئيس وزراء سابق الذى اتهم بتقاضى عمولة من ممثل شركة (وستنجهاوس) قدرها (٢٥) ألف دولار عند فوز الشركة بعقد مشروع (محطة القاهرة غرب) وكانت قيمة العقد (٣٠) مليون دولار . كما وصل عرض العمولات والسمسرة الى قمة النظام ذاته وتجد ماتم بشأن قضية طائرات البوينج حيث كان السادات مع (أحمد نوح) وزير الطيران و(محمد عبد الله مرزيان) نائب رئيس وزراء سابق ، كما اتهم (عثمان أحمد عثمان) فى تقاضى عمولات وسمسرة فى صفقة حديد التسليح الأسبانى[2]* .

---

١ – هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٤٠٧ ، ٤٠٨.

٢ – محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٦٤ – ٦٦.

* لابد أن نذكر (شركات توظيف الأموال) ونحن نتحدث عن الرأسمالية الطفيلية ، فقد بدأت هذه الشركات عملها بتأثير المناخ الانفتاحى ولذلك فهى تعد جزءًا من ظاهرة المشروعات الانفتاحية التى تركز على أنشطة بعينها تدر أرباحًا سريعة مثل (الاتجار فى السلع الاستهلاكية المعمرة – محلات الذهب – أكشاك السمك والجزارة – سوبر ماركت – حضانات للأطفال – شراء العقارات – التخليص الجمركى)، وامتد نشاطها لافساد الذمم وشراء ولاء كبار موظفى الدولة وعناصر الادارة العليا لتسهيل أعمالها ومنح الموافقات والتراخيص دون سند قانونى.،

وقد قام بعض عناصر من الطبقة المتوسطة بتصفية أصول انتاجية «الاراضى والمصانع والورش» وتحويلها الى أصول ورقية لدى شركات توظيف الأموال وهذا يشكل طعنة لمستقبل عملية التنمية والتراكم وخلق «المواطن المتربح» الذى يهجر العمل المنتج.

انظر : محمود عبد الفضيل، الخديعة ، المالية الكبرى ، ص ٤٦ – ٥٨.

انها بحق عصابة (المافيا) التى ظهرت فى مصر ونشرت فسادها فى أرجاء البلاد تسرح وتمرح دون رادع إلى أن استطاعت بوسائلها الخبيثة تكوين الملايين ، لأهم إلا السطو والنهب وجمع المال مسلحين بالجشع والانانية وحب الذات متخذين النصب والاحتيال والرشوة والارهاب والاتاوات ، فخربوا الاقتصاد المصرى وداسوا بأقدامهم كل القيم الانسانية والانسان أيضاً.

ولم توجه ثرواتها إلى أى نشاط انتاجى حقيقى ، ولم تلتزم بأى وسيلة شريفة ومشروعة ، وبحثت عن أقصر الطرق وأقل الجهد لتحقيق الأرباح والمكاسب ، ولم تهتم بالوطن إلا بقدر ماتستطيع اعتصاره إلى آخر نقطة دم ، فكانت كل قيمها رثة ، ولكن الأدهى هو فرض هذه القيم على الجماهير ومن ثم عملت على نشر القيم السلبية بين كافة الطبقات بجميع شرائحها . وكان من الطبيعى فى ضوء سيطرة هذه الطبقة أن تنشر قيم اللاعمل واللا انتاج والبحث عن الربح السهل والسريع بدون مجهود أو بأقل مجهود ، بالطرق المشروعة وغير المشروعة.

٥ - البنوك والاستثمارات غير الانتاجية

بعد أن كان الجهاز المصرفي موحداً تنفرد الدولة بملكية كل وحداته انشطر إلى قطاعين: قطاع عام وقطاع خاص ويشمل البنوك الخاصة والمشتركة ، وبنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنك الأجنبية ، وبصدور قرار رئيس الجمهورية (رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٥) بالغاء قرار تخصيص البنوك أطلقت حرية وحدات القطاع العام فى التعامل مع كافة البنوك . وبهذا صفى الجهاز المصرفي مع القطاع العام بعد أن صفى تكامله مع الاقتصاد الوطنى ليتكامل مع الرأسمالية الدولية ومع الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، كما قام بالغاء الرقابة على عمليات النقد الأجنبى عادت السوق النقدية المحلية جزءاً لايتجزأ من السوق النقدية العالمية تابعة لها خاضعة لقوانينها واحتياجاتها ومن ثم لتقلباتها ، وعلى سبيل المثال أصبح سعر الفائدة على الودائع المحلية (بالجنيه المصرى أو بالعملات الأجنبية) يتوقف على أسعار الفائدة العالمية على العملات الأجنبية ، وفي مقدمتها الدولار الأمريكى. ولهذا تضاءل دور البنك المركزى فى ظل سياسة الانفتاح وحلت محله آليات السوق النقدية فى توجيه حركة الائتمان المصرفى وتحديد هيكله . بل أصبح هو ذاته خاضعاً لقوى السوق النقدية المحلية التى صارت جزءاً لايتجزأ من السوق النقدية العالمية ، ونحى البنك المركزى عمليا عن ممارسة دوره في توجيه سياسة الائتمان ليصبح مجرد مجمع للنقد الأجنبى ومصرفا للحكومة ، وبذلك فقدت الدولة سيطرتها المركزية على الفائض الاقتصادى فى صورته النقدية (رأس المال النقدى) : فاستجاب البنك المركزى لضغوط السوق النقدية العالمية لرفع أسعار الفائدة الدائنة فرفعها من (٦٪) في عام ١٩٧٥ الى (١٦٪) فى عام ١٩٨١ . كما تدفق المستثمرون الأجانب على القطاع المصرفي ، وقفز الحجم المطلق لأعمال البنوك الأجنبية وتزايد بالتالى الوزن النسبى لها ضمن النشاط الاجمالى للجهاز المصرفى ، على حساب التراجع النسبى للبنوك الوطنية .. ويعنى هذا أن البنوك الأجنبية تستحوذ على حصيلة متزايدة من خبرات المصريين بالنقد الأجنبى وبالجنيه المصرى كما تتولى توظيفها وفق

مخططات قياداتها فى الخارج (١).

ويمكن لنا تلخيص السياسة المالية للبنوك الأجنبية في مصر فيما يلى :

- توطيد وجود عملاتها فى بلدانها الأم في مصر سواء كانوا مصدرين أو مستثمرين ، وذلك بتنمية العلاقات التجارية بين المستوردين المحليين والمنتجين الأجانب.
- تقديم كافة القروض والتسهيلات للمشروعات الأجنبية والمشتركة التى يساهم فيها شريك أجنبى فى نفس بلدانها.
- تدعيم الايداعات بالنقد الأجنبى من العملاء المحليين وتقديم حوافز لجذبها (رفع سعر الفائدة باصدار شهادات ايداع بالعملات الأجنبية.. إلخ).
- انتهاج سياسة اقراضية حذرة تقوم على اعطاء أولوية التمويل لتلك المشروعات مرتفعة الربحية والتى تتميز بضآلة فترة استرداد رأس المال وتضمن عائدًا معقولاً بالنقد الأجنبى يكفى لسداد فائدة وأصل القرض .
- تشجيع البنوك الأجنبية لشركة المقاولات الأجنبية من نفس بلدانها الأم للعمل في مصر سواء من خلال المناقصات ومقاولى الباطن أو من خلال شركات مشتركة من القطاعين العام والخاص.
- تعتبر البنوك المشتركة أداة استراتيجية لدعم النظام السياسى القائم فى بناء وتوسيع قاعدته الاقتصادية - الطبقية من خلال مشاركتها فى تأسيس وتمويل الشركات والمشروعات المشتركة التى يرعاها الحزب الحاكم (تمويل دار مايو التى

---

١ - عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩.

ويوضح عادل غنيم زيادة رأس المال المصرفي الخاص فى حقبة الانفتاح فقد كان فى عام ١٩٧٥ (٢٨.٨) مليون جنيه ، ويسيطر على ودائع تبلغ (٥٥.١) مليون جنيه أى حوالى ضعف قيمة رأس المال ، وفي عام ١٩٨٠ بلغ رأس المال المصرفى الخاص (٢٥٣.١) مليون جنيه وبأن يسيطر على ودائع تبلغ (٢٣٣٠.٦) مليون جنيه (٩٢١٪ من رأس المال) أى على مايساوى أكثر من تسعة أضعاف قيمة رأس المال . وأصبح رأس المال المصرفى الخاص فى عام ١٩٨٠ يسيطر على حوالى (٢٥٪) من إجمالى الودائع فى البنوك والتى تبلغ حوالى (٩.٢) مليار جنيه مصرى ، أى أنه أصبح يسيطر على ربع السوق النقدية المحلية ، وهذا يبين مدى اتساع سيطرة رأس المال المصرفي الخاص على الودائع (الفائض الاقتصادى فى صورته النقدية).

انظر : عادل غنيم ، المرجع نفسه ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩.

ومزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى سيد البواب ، بنوك الانفتاح كيف تصحح مسارها ، الأهرام الاقتصادى ، ٨٤١ .. فبراير ١٩٨٥ ، ص٥٧-٦٢.

تصدر جريدة مايو).

- تشكل البنوك المشتركة احدى الحلقات الرئيسية التى تربط قيادات الطبقة الحاكمة بالطبقة ذاتها ، والأمثلة كثيرة كرؤساء مجالس الوزراء ووزراء سابقين يتنقلون بين مواقع السلطة وعضوية مجالس ادارات البنوك المشتركة المحلية والدولية[1] .

ونجد تعاظماً لدور البنوك الأمريكية سواء من خلال الفروع أو المشاركة مع البنوك المصرية حيث كانت من أوائل البنوك العالمية التى سارعت باقامة نشاطها فى مصر ، يليها البنوك العربية فالفرنسية ثم البنوك الايرانية ثم غيرها من الجنسيات . ولعل ذلك يعكس لدرجة بعيدة طبيعة الاهتمامات والتوجهات التى تربط البلدان الأم لهذه المصارف بأهمية المشاركة فى التحولات التى بدأت تطرأ على الاقتصاد المصرى مع انتهاج سياسة الانفتاح[2] .

وحققت البنوك الأجنبية على مدى عصر الانفتاح معدلات ربحية هائلة نتيجة نشاطها ، حيث بلغت معدلات أرباحها (٥٤.٢٪) ، من رأس المال بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة ، ومانسبته (٣٦.٤٪) من رأس المال بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال وهذا يعنى أن تلك البنوك تسترد مايعادل رؤوس أموالها بالكامل خلال مابين سنتين أو ثلاث سنوات وهو الأمر الذى لم يحدث فى أى نشاط استثمارى أخر ، وهذا يفسر لنا الاهتمام المتزايد من جانب البنوك الأجنبية وعناصر الرأسمالية الجديدة بالاستثمار فى مجال النشاط المصرفى فى إطار سياسة الانفتاح [3].

وعلى عكس المأمول من وراء فتح الأبواب أمام تلك البنوك ، فقد كان متصورا أن تحمل الخبرة الأجنبية الوافدة أحدث التكتيكات المصرفية وتسهم فى تطوير أساليب التعامل المصرفى ، إلا أن حقيقة نشاط تلك البنوك قد أكدت أن الذى تحمل بعبء ادارة نشاطها هم المصرفيون المصريون الذين نزحوا من بنوك القطاع العام للاستفادة من الرواتب الكبيرة التى تدفعها لهم البنوك ، كما أنها استحوذت على أكبر عملاء للبنوك

---

١ - عادل غنيم ، المرجع نفسه ، ص ٢٨٢ ، ٢٨٣.

٢ - عادل حسين ، الاقتصاد المصرى ، ص ٦٣٩ - ٦٤٠.

٣ - أبو الحسن عبد الرحمن ، البنوك الأجنبية ودورها ، في جوده عبد الخالق ، الانفتاح ، الجذور ، ص ٢٧٨ ، ٢٨٠.

المصرية المملوكة للدولة وتقتطع جزءا كبيرًا من نشاطها بما تقدمه من مرونة فى اتخاذ القرار وابتعاد عن الروتين السائد فى بنوك الدولة ، بالاضافة إلي هيمنة المراكز الرئيسية للبنوك الأجنبية على نشاطها في مصر[1] . وتشوه الأداء فى البنوك الوطنية واقترن أسلوبه ومضمونه من أداء البنوك الأجنبية ، فقد تمكن بعض العملاء نتيجة إهمال أو تواطؤ بعض العاملين بالبنوك من التلاعب والحصول على أموال طائلة من البنوك بقصد الاستيلاء عليها ، كما أن كانت المشروعات التى تسهم فيها بنوك القطاع العام تدخل فى اطار التوجيهات الخارجية بدءا من الاستثمارات العقارية والسياحية والدواجن ، بسبب التشوهات المفروضة على القرارات المركزية نفسها ، كما ارتبط بهذا دخول البنوك الوطنية مع بنوك الانفتاح فى لعبة توظيف نسبة متزايدة من مواردها مقابل عائد لدى بنوك أجنبية (فى مصر أو الخارج).

وقد كان على البنوك الأجنبية أن تسهم مباشرة فى لعبة الاغراق فى الديون وزيادة متاعب ميزان المدفوعات وكذلك لعبت دورها المرسوم وحرمت الاقتصاد المصرى من مدخرات بالنقد الأجنبى ووظفتها بالخارج فى لحظة معاناة من أزمة سيولة حادة فى

---

١ - عادل حسين ، المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

ويوضح عادل غنيم أن الغلبة في حقبة الانفتاح كانت للبنوك التجارية العامة التي ساهمت فى تنمية القطاع الخاص الرأسمالى ، فقد كان قطاع الأعمال الخاص فى عام ١٩٨٠ لايساهم إلا بـ (١٣.٥٪) من إجمالى أرصدة الودائع بالبنوك التجارية ، بينما يحصل على (٢٩.٣٪) من إجمالى القروض التى يمنحها . وكان قطاع الأعمال العام يساهم بـ(٣٥.٩٪) من الودائع ، ويحصل على (٣٩.٥٪) من اجمالى القروض ، فى حين أن القطاع العائلى يساهم بـ (٣٨.٧٪) من أجمالى الودائع ولايحصل إلا على (٣.٩٪) من إجمالى القروض ، وهذا يعنى أن بنوك الدولة التجارية تستخدم ودائع القطاع العائلى فضلا عن قروض البنوك المركزى فى تمويل القطاع الرأسمالى الخاص على حساب تمويل قطاع الأعمال العام وفى ظل الانفتاح كان قطاع التجارة وحده يحصل على حوالى نصف التسهيلات الائتمانية التى تقدمها البنوك التجارية (٥٠.٧٪ من إجمالى قروضها في عام ١٩٧٥ و٤٨.٣٪ فى عام ١٩٨١) ويتجه الجانب الأكبر من هذه القروض لتمويل التجارة الخارجية لاسيما عمليات التصدير وتضاعف نصيب قطاع الخدمات من إجمالى قروض البنوك التجارية ، فقد ارتفع من (٧.٩٪) فى عام ١٩٧٥ إلى (١٠.٧٪) فى عام ١٩٨١ أى أن قطاع التجارة والخدمات أصبح يستأثر بـ (٦٣٪) من اجمالى التسهيلات الائتمانية التى منحتها البنوك التجارية فى عام ١٩٨١ مقابل (٥٦.٦٪) فى عام ١٩٧٥، بينما بقى نصيب قطاع الزراعة من هذه التسهيلات الائتمانية تافها فلم يتجاوز طوال الفترة ١٩٨١/٧٥ (١.٨٪) من إجمالى التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية ، أما نصيب قطاع الصناعة فقد انخفض من (٤٠.١٪) فى عام ١٩٧٥ إلى (٣٥.٢٪) في عام ١٩٨١ ، وهذا يعنى أن القطاعات غير الانتاجية تحصل على (٦٣٪) في مقابل (٣٧٪) تحصل عليها القطاعات الانتاجية.

- انظر : عادل غنيم ، المرجع نفسه ، ص ٢٥٢ - ٢٦١.

النقد الأجنبى، وحين أدى ذلك إلى تزايد الحاجة إلى مصيبة الاقتراض المصرفي تقدمت هذه البنوك لتسهم في توفير هذا التمويل ، أى أن البنوك الأجنبية استخدمت الموارد النقدية لمصر فى تعميق أزمتها وليس التفريج عنها.

وكان من أهم الأهداف الاستراتيجية للبنوك الأجنبية هى تمهيد الطريق لاقامة الشركات دولية النشاط من خلال ربط اقتصاديات البلدان المتخلفة باستثمارات تلك الشركات العملاقة ، ودخلت هذه الشركات مجال الاستثمار فعلاً فى مصر مثل شركات هوكست – فورد موتورز – ميشلان – زيروكس .. وغيرها ، وهذه الشركات تأتى دائما في أعقاب توغل فروع البنوك الأجنبية ، حيث تقوم هذه البنوك بتعبئة المدخرات المحلية وتجميعها ووضعها تحت تصرف هذه الشركات لكى تمول بها نشاطها التجارى الاستثمارى، أى أن هذه الأموال التى توظفها الشركات العملاقة – إنما هى أموال هذه البلاد أساسًا (١).

١ – عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، ص ٢٤٤ – ٥٢٨.

– ويمكن الرجوع بالتفصيل إلى الشركات المتعددة الجنسية أو دولية النشاط ودورها في تعميق علاقة التبعية وكيف أنها تشكل أداة استغلال فى أيدى الامبريالية فى هذه المرحة من التوسع الرأسمالى فى العالم إلى :

– انطونيوس مكرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، عالم المعرفة ، نوفمبر ١٩٨٢ ، ص ٩٦ – ١٢٩.

– محمد السيد السعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة العدد ١٠٧ ، نوفمبر ١٩٨٦.

– محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ص ٥٥١ – ٥٥٨.

وقد شهدت مصر في عصر الانفتاح نموًا كبيراً وغير عادى في عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات وهو عجز لم تشهد له مصر من قبل مثيلا فى تاريخها الحديث ، وقد نما هذا العجز في ضوء السياسات الليبرالية التى أرستها توجهات الانفتاح فى قطاع التجارة الخارجية ، ودلالة هذا العجز فى التحليل الأخير إنما يعنى أننا أصبحنا نستهلك ونستثمر ونستورد بشكل يفوق كثيرًا حجم ما ينتج وندخر ونصدر ، وهو مايبلور فى وجود فجوة في مواردنا المحلية . هذه الفجوة لابد وأن تغطى من خلال الاستعانة بمصادر التمويل الخارجية ، وبخاصة فى ضوء تواضع حجم ماتملكه مصر من احتياطات نقدية خاريجة ، وكان أهم مصدر لجأت إليه مصر من مصادر التمويل الخارجى لتغطية هذه الفجوة فى عصر الانفتاح هو الاستدانة الخارجية ، ورغم أن موارد مصر من العملات الأجنبية قد تحسنت كثيرًا نتيجة لاعادة فتح القناة وزيادة صادرات البترول وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، الأمر الذى كان يتوقع معه أن تقلل هذه الموارد من حاجتنا إلى الاقتراض الخارجى إلا أن حاجة الاقتصاد المصرى للاقتراض الخارجى زادت بمعدلات مرتفعة ، وسوف نوضح ذلك:

– ارتفعت نسبة إجمالى الديون الخارجية إلى الناتج المحلى من (٢٣.٧٪) فى عام ١٩٧٠ إلى (١٠٢٪) في عام ١٩٨١ ، مما يعنى أن ديوننا مع العالم الخارجى أصبحت تزيد عن قيمة الناتج المحلى الإجمالى.

– زاد حجم الديون خلال الفترة ٧٠ – ١٩٨١ احدى عشرة مرة ، وبمعدل نمو سنوي متوسط بحوالى ٣١ ٪) . ونتيجة لذلك ارتفع متوسط المديونية الخارجية للمواطن المصرى من (٥٨) دولار فى عام ١٩٧٠ إلى (٤٢٠) فى عام ١٩٨١ ، والرقم الأخير يزيد كثيرًا على متوسط دخل الفرد .

– ارتفعت أعباء هذه الديون ممثلة فى المبالغ التى يتحملها الاقتصاد المصرى ، سواء فى شكل فوائد على هذه الديون أو فى شكل الأقساط المستحقة عليها ،وقد

تزايدت المبالغ التى تدفع للأقساط احدى عشرة مرة ، بينما تزايدت مبالغ الفوائد خمس عشرة مرة خلال الفترة ٧٠-١٩٧١ ، ولقياس مدى عبء خدمة هذه الديون يشير الخبراء إلى مؤشر آخر وهو نسبة مدفوعات خدمة الدين (الفوائد + الأقساط) الى الناتج المحلى الإجمالى، واستنادًا إلى هذا المؤشر ، نجد أن عبء هذه الديون قد ارتفع من (١ . ٤٪) فى عام ١٩٧٠ إلي حوالى (١٨٪) فى عام ١٩٨٠ ، والمعنى الواضح لذلك هو تزايد النصيب النسبى للدائنين من إجمالى الناتج المحلى ، أما إذا نسبنا مدفوعات خدمة الديون إلى إجمالى حصيلة صادرتنا من السلع والخدمات فسوف نجد أن هذه النسبة قد ارتفعت من (٢٨٪) فى عام ١٩٧٠ لتصل إلى (٣٢٪) فى عام ١٩٨٠ ، ومعنى ذلك أن أعباء ديوننا الخارجية أصبحت تلتهم حصيلة صاراتنا بما فيها البترول(١).

– زاد حجم المديونية الخارجية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٦ بنسبة (٧ . ٢٠٪)، بمعدل نمو سنوى متوسط (٦ . ٢٠٪) ولقياس ثقل الديون الخارجية بالنسبة للاقتصاد القومى يمكن نسبتها إلي الناتج المحلى الإجمالى نجد أنها قد ارتفعت من (٧ . ٢٣٪) فى عام ١٩٧٠ إلى (١ . ٤٨٪) فى عام ١٩٧٦. ومعنى ذلك أن ديوننا مع العالم الخارجى أصبحت تمثل حوالى نصف الناتج المحلى الإجمالى.

– الاحتياطات الدولية التى تملكها مصر (والتى تتكون من الذهب والعملات الأجنبية لدى السلطات النقدية مضافًا إليها صافى موقفنا من صندوق النقد الدولى) وهى تمثل صمام الأمن عند الضرورة فى تعاملنا الخارجى، قد تزايدت بنحو سبعة مرات خلال الفترة ولكن بالرغم من هذا النمو الملحوظ فى الاحتياطيات الدولية إلا أن نسبتها إلى إجمالى الديون قد انخفضت من (٧ . ٩٪) إلى (١ . ٦٪) فى ١٩٨١ . ولاشك أن التدهور فى هذه النسبة يعدّ من ضمن المؤشرات الهامة الدالة على تطور ثقل الديون الخارجية المستحقة على مصر(٢) .

---

١ – رمزى زكى ، مشكلة التضخم في مصر ، من ص ٤٣٥ – ٤٦٠.
رمزى زكى ، قضية الديون الخارجية ، في جوده عبد الخالق ، الانفتاح والجذور ، ص ١٦٦ – ١٨٢.
٢ – رمزى زكى ، مشكلة التضخم في مصر ، المرجع السابق ، ص ٤٣٥ – ٤٦٠.

- يلاحظ أن اعلان مصر لسياسة الانفتاح وازدياد التعامل مع الدول الغربية أثره الملحوظ فى تمكين مصر من الحصول على بعض القروض من الدول الغربية (خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية) قد أصبحت الدائن الأول لمصر حيث تصل ديونها المستحقة على مصر حوالى (٣٥.٤٪) من إجمالى الديون حتى عام ١٩٨١ يليها فى ذلك الديون المعقودة مع دول غرب أوروبا واليابان وايران ، حيث وصل نصيبها النسبى إلى (٢٠.٧٪) ثم تأتى بعد ذلك الديون المستحقة لهيئات التمويل العربية (١٤٪) ثم ديون هيئات التمويل الدولية والإقليمية (١٣.٥٪) ثم ديون الدول الاشتراكية * (١٣.٤٪) ثم الدول العربية (٢.٥٪) ، وهذا يختلف عما كان عليه الوضع فى الستينيات حيث كانت الدول الاشتراكية تحتل المكان الأول فى هيكل الدائنين (٣٤٪) يليها فى ذلك دول غرب أوروبا (٢٤٪)[1] .

وأصبحت مصر من أكثر دول العالم الثالث مديونية ، وقد وصل عبء الديون إلى مرحلة حرجة بعد أن تجاوزت هذه الأعباء التى تدفع سنوياً حجم القروض الخارجية السنوية التي يحصل عليها الاقتصاد المصرى . والوصول إلى هذا الوضع إنما يعنى ، أن ثمة نقلا عكسيا للوارد يحدث الآن من مصر ، إلى الخارج ، أى أن الديون بدلا من أن تكون اضافة لموارد مصر أصبحت تمثل خصماً على هذه الموارد.

---

* القروض المستحقة من الدول الاشتراكية لم تتجاوز (٣٤٠) مليون دولار في الفترة من ٦١-١٩٦٥ ، خصص منها (٤٧.٨٪) للمشروعات الصناعية و(٥٠.٧٪) لمشروعات الطاقة والسد العالى ، وخصص للقطاعات الأخرى (١.٥٪) . وبشكل عام فإن (٩٦.٥٪) من القروض السوفيتية إذا استبعدنا السد العالى موجهاً إلى الصناعة الثقيلة ، أما الشروط المالية فإن أغلبها قروضاً طويلة الأجل ، والفائدة السنوية بسيطة مقدارها (٢.٥٪) على القيمة غير المفروضة من ثمن البضائع والمعدات ، وفى القروض السوفيتية فترة سماح تصل إلى (١٠) أعوام مثل قروض الحديد والصلب والسد العالى ولكن الأهم من ذلك أن جميع اتفاقيات التعاون نصت على أن سداد الأقساط والفوائد يستخدم شراء سلع من مصر ، وهذا الأسلوب لاجراء مدفوعات الدين من خلال زيادة التصدير عنصر هام في القروض مع الدول الاشتراكية ، ويعنى هذا الأسلوب فى السداد أن القروض السوفيتية نوعت هيكل الصادرات المصرية إذ قتلت صادرات غير تقليدية أداء لمدفوعات خدمة الدين ، واتفق أحيانا على السداد ببعض انتاج المصانع الجديدة فالقروض السوفيتية وقروض الدول الاشتراكية يتعذر مهاجمتها لأنها قروض انتاجية وشروط السداد سهلة.

- انظر : عادل حسين ، الاقتصاد المصرى ، ص ٤٣ - ٤٨ ، ٥١ - ٦٢.

١- عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ١٥٩ ، ١٦٠.

ولمزيد من التفاصيل : عبد القادر شهيب ، ديون مصر ، روزاليوسف، ٢٥٣٢ ، ١٩٧٦/١٢/٢٠.

والملاحظ من ذلك أن هناك قسطاً من الديون قد أنفق على الاستهلاك، ولم يوجه لاستثمار ما يولد عائداً يمكن استخدامه فى سداد الدين وهذا معناه أن هذا القسط من الدين قد أستهلك، وأصبح لزاماً علينا الاقتراض مرة أخرى لتسديده، ومن هنا يظل خطر تزايد الديون. وإذا كانت مصر تدفع الآن مانسبته (٦٪) من الناتج القومى الإجمالى وفاء لخدمة أعباء ديونها الخارجية، فما هو إذن معدل النمو السنوى الذى يتزايد، وتشير التقديرات أن هذا النمو للناتج القومى الإجمالى فى حدود (٦٪) أو (٨٪)، وأيا كان الأمر، فإن معنى ذلك أن عبء الديون الخارجية يلتهم كل ثمار التنمية بمصر، أو على الأقل الشطر الأعظم منها، ومعنى هذا أيضًا أن تلك الأعباء أصبحت تمثل قيداً يحد من قدرة مصر على النمو ذاتيًا وعقبة أمام امكانات رفع مستوى معيشة الشعب المصرى، وأصبحت الاستدانة آلية خبيثة فى اقتصادنا وأصبحنا من مدمنى الاقتراض، ووقعنا فى (فخ الديون) فكلما ازداد اقتراض بلد ما كلما ازدادت حاجته إلى الاقتراض وضاعف من حرج الموقف تدهور معدلات الادخار والاستثمار المحلية، وتواضع معدلات النمو الاقتصادى وجمود الصادرات وتدهورها، وقد ترتب على ذلك ما يلى :

- اضعاف القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى على الاستيراد ، وخاصة بعض السلع الاستهلاكية والوسيطة وقطع الغيار اللازمة ، كما أن تزايد اعتماد مصر على الاقتراض الخارجى القصير الأجل ، ذى التكلفة العالية ، أدى إلى أن تصبح الواردات الممولة عن هذا الطريق مرتفعة التكاليف ، وهذا أمر انعكس فى تقليل الفائض الاقتصادى وارتفاع السعر ، بالإضافة الى اضعاف القوة الادخارية الذاتية لمصر ، وتزايد واضح فى القوى الاستهلاكية.
- تزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى مجال تمويل الاستثمار فقد كان من نتيجة الافراط فى الاعتماد على العالم الخارجى أن أصبح الشطر الأكبر من الاستثمارات مرتبطاً تنفيذه بما تحصل عليه مصر من قروض خارجية . وكان ذلك أمراً حتميًا نتيجة للانخفاض الواضح لمعدل الادخار المحلى ومن هنا تزايد الاعتماد على التمويل الخارجى ، ونظراً لضآلة حجم الاستثمارات الأجنبية التى وفدت على

مصر، فإن الأمر الأقرب للتصور هو أن التمويل الخارجي قد اتخذ شكل قروض .. وقد استخدم في سد فجوة الموارد المحلية وهي الفجوة القائمة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المتحقق.

- الأثر الناجم من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، فقد استمرت الدولة في تنفيذ السياسات والاجراءات التي أطلق عليها صندوق النقد الدولي برنامج الاستقرار أو التثبيت ومن أهم هذه السياسات توسيع نطاق السوق الموازنة ، تشجيع القطاع الخاص ، تخفيف القيود على الاستيراد ، إلغاء الدعم السلعي عن بعض السلع .. إلخ وانتهى الحال إلى انهيار معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار والتضخم وزيادة البطالة وفقدان حرية اتخاذ القرار الوطني [١] .

ومن الجدير بالذكر أن موقف السلطة السياسية منذ السبعينيات من قضية الديون الأجنبية كان غريبًا فقد كانت تبدى درجة مذهلة من عدم الاكتراث بتزايد الديون الأجنبية وماتستتبعه من تبعية من ناحية وما تشكله خدمتها من أعباء على ميزان المدفوعات وما تدل عليه من عجز عن التنمية ،، بل وصل الأمر إلى حد مباهاة بعض رجال السلطة بالقدرة على عقد الديون رغم ارتفاع أسعار فوائدها . إن الأمر يرجع في الأساس بالطبع إلى ضعف الالتزام الوطني للسلطة في السبعينيات وإلى قوة الضغوط الخارجية في الوقت نفسه ، ولكنه لايخلو أيضًا من صلة بنظرة الطبقات الجديدة الصاعدة إلى الاستدانة . ففي فترات الحراك الاجتماعي السريع المرتبط بمعدل مرتفع للتضخم تصبح الاستدانة شطارة ، ولكن ماقد يكون مفيدا لفرد أو طبقة قد يمثل كارثة إزاء طبقة الدولة[٢] .

وصارت مصر في عهد الانفتاح معتمدة على السوق الرأسمالي ، فقد كانت صادرات مصر إلى الدول الرأسمالية المتقدمة لاتزيد عن (٢١٪) من جملة صادراتها

---

١ - عادل حسين ، الاقتصاد المصري ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ - ٢١٨.. ورمزي زكي ، الديون الخارجية ، قضايا فكرية مصر بين التبعية والاختيار الاشتراكي ، ص ١٣٠ — ١٣٥.

وكذلك جودة عبد الخالق ، شروط الحصول على الموارد الخارجية ، الانفتاح ، الجذور ، ص ٢٤٢ - ٢٤٤.

٢ - جلال أمين ، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع ، ص ٢١٨.

سنة ١٩٧٣، وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى أكثر من نصف صادراتنا (٥٢.٢٪) فى سنة ١٩٨٢/٨١. بالمثل كنا نستورد من الدول الرأسمالية المتقدمة مايقرب من نصف وارداتنا (٤٨.٥٪) فى سنة ١٩٧٣ ، ارتفعت هذه النسبة فى سنوات الانفتاح إلى حوالى (٧٠٪) من جملة وارداتنا سنة ١٩٨٢/٨١، وفي المقابل انخفضت صادراتنا إلى الدول الاشتراكية من حوالى (٦٠٪) إلى حوالى (١٨٪) فى ١٩٨٢/٨١ ، كما انخفضت نسبة وارداتنا من (٣٢٪) إلى (١٣٪) فيما بين هاتين السنتين [١].

ولكن هذا لايعكس حقيقة ماتم ، فأخطر ماتم هو انهيار العلاقة بين التوسع المجنون في الاستيراد والزيادة المحدودة فى الصادرات وحدث نتيجة لذلك اختلال التوازن الاقتصادى الخارجى (صادرات واردات) فاصبحنا نستهلك ونستورد أكثر مما ننتج وندخر ونصدر ، وهذا الأمر يبلور فى النهاية فى عجز ميزان المدفوعات وبالذات عجز الميزان التجارى ، ومن المعلوم أن عجز الميزان التجارى يشير إلى حقيقة هامة مفادها أن طلبنا على منتجات العالم الخارجى هى أكبر من طلب العالم الخارجى على منتجاتنا ، وقفز عجز الميزان التجارى من (٤٠٤.٣) مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ إلى (٢٦٠٧.٣) مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ الأمر الذى يدل على أن حجم هذا العجز قد تزايد بنحو ست مرات ونصف خلال هذه الفترة [١].

وإذا شئنا أن نتعرف على سر هذا العجز المتواصل فى الميزان التجارى ، فلابد أن نتعرض للتطور الذى طرأ على كل من الواردات والصادرات ، أما بالنسبة لصادراتنا حدث تزايد فى حصيلة صادراتنا السلعية ، وكان هذا راجعًا بشكل رئيسى إلى تزايد حصيلة صادراتنا من البترول حيث قفزت هذه الحصيلة من (١١.٣) مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ إلى (١٧٥٨.٢) مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ الأمر الذى جعل صادرات البترول تشكل (٦٥٪) من إجمالى صادرات مصر السلعية ، هذا بينما حدث تراخ وكساد واضحين بالنسبة لصادراتنا الزراعية والصناعية ، فقد انخفضت قيمة

---

١ – ابراهيم العيسوى ، فى إصلاح ما أفسد الانفتاح ، مرجع سابق ، ص ٢٦ ، ٢٧.

٢ – رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٢١ ، ٢٢.

صادراتنا من السلع الزراعية الأساسية (القطن - الأرز - البصل .. إلخ) فقد انخفضت من (٤٠١.٢) مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ إلى (٣٦٤.٢) مليون جنيه فى عام ١٩٨٠[١] . وزادت النسبة المئوية للواردات فى السنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ من (٤٤٪) إلى (٦٤٪) ثم إلى (٧٢٪) على التوالى بالنسبة للسكر ، ومن (٣٪) إلى (١٠٪) ثم إلى (٢٨٪) بالنسبة للذرة ، ومن (١٠٪) إلى (٢٠٪) إلى (٤٠٪) بالنسبة للفول والعدس ، ومن (٣٪) إلى (١١٪) إلى (٣٣٪) بالنسبة للحوم البقرية ، ومن (٥٢٪) إلى (٥٩٪) إلى (٧٠٪) بالنسبة للزيوت النباتية.

وقد حدثت فجوة كبيرة بين الاستهلاك المحلى وما ينتج من المواد الغذائية بطريق مباشر ، أى عن غير طريق إنتاج المنتجات الزراعية غير الغذائية ، كالقطن ، وبيعها فى السوق العالمية وشراء المواد الغذائية ، وقد كانت معدلات النمو السنوى للاستهلاك فى ١٩٧٥/٧٠ و١٩٨٠/٧٥ (١٣.٦٪)، (٧.٨٪) للقمح ، (٥.٢٪) ، (٦.٦٪) للذره ، و(١٠٪) ، (٢.٦٪) للفول والعدس و(٣.٧٪)، (٧.٢٪) للحوم البقرية ، و(٦.٢٪) ، (٦٪) للزيوت النباتية ، و(٧.٤٪) ، (٩٪) للسكر[٢] .كما زادت ايرادات الحبوب من (٣.٩) مليون طن أو حوالى ثلث الانتاج المحلى فى ١٩٧٤ إلى (٦.٧) مليون طن ، أو (٧٥٪) من الانتاج المحلى فى ١٩٨٢ ، بعبارة أخرى فإن كل (١٠) أرغفة يستهلكها الشعب المصرى هناك (٧.٥) رغيف مستورد [٣]، ويزيد من خطورة هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت المورد الأول لمصر فهى تمدنا بنحو (٦٠٪) من وارداتنا من القمح ، وهى المورد الرئيسى لكل ما نستورده من الذرة [٤]* ولاشك أن اختلال المعادلة

---

١ - جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح ، مرجع سابق ، ص ٣٨٠ ، ٣٨٢.

٢ - محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للدولة فى مصر ، مرجع سابق.

٣ - سمير رضوان ، الاقتصاد المصرى بين الرأسمالية والاشتراكية ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨٣١ ، ١٧ ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ١٣ - ١٥.

وسيد البواب ، العجز الغذائى وكيفية مواجهته ، الأهرام الاقتصادى ، ٨٣٩ ، فبراير ١٩٨٥، ص ٥٦ -٦١.

٤ - عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، الجزء الأول ، ص٤١-٤٣ ، ٩٥.

قفزت الولايات المتحدة إلى موقع المورد الأول للسوق المصرى ، رغم أن صادراتنا السلعية إليها لم تزد فى تلك الفترة وانعكس ذلك فى تزايد عجز الميزان التجارى معها على نحو خطير فيما بين ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧:

- الصادرات إلى أمريكا ٢.٦ ٤.٦ ٦.٧ ٤.٥ ٤.٨ ٢٣ ١٢.٧ بالمليون جنيه = =

الغذائية يعدّ أهم خطر يتهدد مستقبل التنمية فى مصر ويدعم هذا الخطر الاعتماد المتزايد على الخارج فيما يتعلق بتغذية السكان وخاصة من الحبوب بصفة عامة والقمح بصفة خاصة فى نمط غذائى يتميز بالنسبة العالية من السكان بغلبة المصدر النباتى للبروتينات*.

كما بدأت عمليات الاستيراد المكثف تهدد صرح الصناعة المحلية ، فأمام التيار الجارف من السلع المستوردة وجد القطاع الصناعى نفسه (بشقيه الخاص والعام) فى حالة منافسة غير متكافئة مع السلع الأجنبية التى تتدفق من الخارج ، فى نفس الوقت الذى سجلت فيه صادراتنا الصناعية من (غزل القطن ونسيجه والسلع الغذائية والكيمائية والتعدينية .. إلخ) نمواً وئيداً للغاية ، إذ ارتفعت قيمتها من (٢٠٧.٣) مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ إلى (٣٥٧.١) مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ وسجلت واردات مصر نمواً هائلاً وغير عادى اذ ارتفعت قيمتها من «١١١٣.٢» مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ إلى (٥٣٠٤.٤) مليون جنيه ، مما يعنى أنها قد تزايدت بأكثر من أربع مرات ونصف خلال هذه الفترة [1].

وبتوضيح أكثر ، فبعد أن كانت نسبة واردات مصر إلى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٧٣ تمثل (١٨٪) ارتفعت هذه النسبة خلال الفترة ٧٤-١٩٧٩ إلى (٣١٪) وفى نفس الفترة انخفضت نسبة صادرات مصر السلعية إلى الناتج المحلى من (١١.٤٪) إلى (٨.٦٪) . أما فيما يتعلق بالمعادلة الانتاجية نجد أن معدل نمو الاستهلاك القومى قفز من (٣٪) فى السنة فى الفترة ٦٠-١٩٧٠ إلى (١٥.٥٪) فى السنة فى الفترة ٧٠-١٩٨٢ ، وإذا قارنا ذلك بمعدل نمو الناتج القومى (٨.٤٪) يمكن أن تفهم الفجوة

– الواردات من أمريكا ٢٤.٤ ٢٦.٧ ٤٥.٧ ١٥٢.٢ ٢٩٦.٢ ٢٤٤.٢ ٣٠٨.٤ بالمليون جنيه

– العجز فى الميزان التجارى بالسالب –٢١.٨ –٢٢.٠ –٣٨.٥ –١٤٧.٧ –٢٩.٤ –٢٢١.٠ – ٢٩٥.٧ .

– انظر : عادل حسين ، الاقتصاد المصرى ، الجزء الأول ، ص ٤١ ، ٤٣ ، ٩٥ ، كما أصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيسى لتسليح الجيش المصرى ، وخاصة بعد الصلح مع اسرائيل أصبحت الولايات المتحدة المورد الاول للسلاح ونقوم بتمويل الواردات المتزايدة من الأسلحة الأمريكية بقروض فائدة باهظة تصل إلى (١٦٪) ، وهذا الوضع يعكس التبعية العسكرية إلى جانب التبعية فى المجالات التكنولوجية والمالية والثقافية.

انظر : عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ١٩١.

١ – جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح ، مرجع سابق ، ص ٣٨٠ ، ٣٨٢.

المتزايدة والتى انعكست بشكل مباشر فى مؤشرين رئيسيين : الأول هو تزايد الاعتماد على الخارج لسد حاجات الاستهلاك المباشر ، وقد زادت هذه الفجوة * من (١٪) من الدخل القومى فى عام ١٩٦٠ إلى (١٥٪ فى عام ١٩٨٢ ، والثانى هو انقلاب زمام التضخم إذ قفز المعدل السنوى للتضخم من (٢.٦٪) للفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ إلى (١٢٪) فى ١٩٧٠ - ١٩٨٢[١].

ولايمكن أن نستخلص أن ذلك قد عكس ارتفاعًا هامًا في مستوى معيشة كافة الطبقات والفئات الاجتماعية للمصريين ، ففى ظروف التضخم ومع التفاوت الشديد الذى حدث في توزيع الدخل القومى خلال هذه الفترة نجد أن الذى يتمتع بثمار هذه الزيادة في الاستهلاك هى تلك الفئات القليلة العدد نسبيا والتى تميزت دخولها بالتغير فى فترة الانفتاح (أساسًا أصحاب عوائد التملك وفى تقرير الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .. تقول آخر التقارير عن الانفاق والاستهلاك في مصر أن (٢.٣٪) من مجموع المصريين يستهلكون قرابة ربع الاستهلاك القومى كله وأقل من (١٠٪) من سكان مصر يستهلكون أقل قليلاً من نصف الاستهلاك «حوالى ٤٥٪» بينما إل «٩٠٪» الباقون يستهلكون النصف الباقي، هذه الشريحة الضيقة من السكان التى تنفق أكبر النسب من جملة الانفاق القومى ، وهى التى تستحوذ على نصيب الأسد من الدخل القومى ، كما توضح ذلك أرقام جهاز التعبئة والاحصاء أن نسبة (٥٪) من الأسر تحصل على قرابة ربع الدخل القومى ، وهذا يوضح أن أغلب سكان مصر تكاد لاتكفى دخولهم للمحافظة على الحد الأدنى لمستوى المعيشة ، بينما يوجد فى البلاد نفر محدود يستحوذون على نسبة كبيرة من الدخل القومى [٢].

---

١ - سمير رضوان ، الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٣ - ١٥.

* بالنسبة للفجوة الغذائية يرى (دويدار) أن ماتنتجه الزراعة المصرية من الموارد الغذائية بصفة مباشرة ، مضافًا إليها ماتنتجه بصفة غيرمباشرة عن طريق زراعة القطن ، يمكن أن يكون كافياً لحسن تغذية السكان ، ولكن إذا تم توزيعه توزيعًا عادلاً ، ولكن نمط الانتاج الغذائى الحالى (كجزء من خط الانتاج الزراعى ونمط توزيع الدخل الحالى يحولان دون تحقيق هذه النتيجة ، ويؤديان إلى سوء التغذية وتبديد جزء من المنتجات الغذائية بواسطة القلة والاستمرار فى الاعتماد على الخارج.

- دويدار ، الاتجاه الريعى للدولة فى مصر ، مرجع سابق ، نفس الصفحة.

٢ - عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح ، ص ١٧٧.

ومما لاشك فيه أن الاجراءات التى اتخذتها الدولة فى السبعينيات قد ساهمت فى زيادة الاستيراد وذلك كما يلى :

– لعب نظام (الاستيراد بدون تحويل عملة) دوراً مهماً كحلقة وصل بين النمط الاستهلاكى الجديد والانفجار الاستيرادى وقد أدى ذلك الى اغراق السوق المصرية بألوان عديدة من السلع المعمرة والترفية (أدوات منزلية – سيارات ركوب – مستحضرات زينة – كاميرات – أدوات تصوير – شرائط كاسيت واسطوانات – أدوات كهربائية منزلية – فواكه طازجة – ياميش – حلويات – آلات حاسبة – أدوات مكتبية – سجاد)[1] .

– تخلت شركات القطاع العام عن دورها الأساسى فى مجال التجارة الخارجية ومن ثم عن دورها فى التأثير في هيكل وحركة الأسعار فى السوق الداخلية . وذلك بصدور القانون (رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥) الذى فتح باب الاستيراد للقطاع الخاص وألغى المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية ، بل أجيز للقطاع الخاص تمثيل الشركات الأجنبية وهكذا عادت البرجوازية الكومبرادورية تلعب دوراً على مسرح الحياة الاقتصادية كوكيل عن الاحتكارات الدولية[2]. بل أن شركات القطاع العام للتجارة الداخلية فى السلع الاستهلاكية أصبحت تعتمد إلى حد كبير على القطاع الخاص فى استيراد احتياجاتها ، ويكاد نشاطها يقتصر على تجارة التجزئة تاركة الجانب الأكبر من تجارة الجملة فى السلع الاستهلاكية المستوردة للقطاع الخاص المستورد . وأصبح رأس المال الكومبرادورى يسيطر على الاستيراد ومعظم تجارة الجملة ويستأثر بأرباحهما[*] .

---

١ – ابراهيم سعد الدين ، ومحمود عبد الفضيل ، المرجع السابق ، ص ٩٠.

٢ – عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٣١٨ ، ٣١٩.

* كان للغرف التجارية في السبعينيات دور هام فى تحديد دور القطاع العام والحكومى فى تنظيم التجارة ، فعلى سبيل المثال اعترضت الغرف التجارية فى عام ١٩٧٢ على قرار أصدره الدكتور فؤاد مرسي يحظر بيع السلع المستوردة إلا عن طريق محال القطاع العام وقد طعنت الغرف التجارية فى هذا القرار ، وفى أول مارس سنة ١٩٧٣ أصدرت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بإلغاء قرار وزير التموين الذى يحظر على أصحاب محال القطاع الخاص والباعة الجائلين أن يعرضوا للبيع أو يحوزوا بقصد الاتجار أى سلعة من السلع المستوردة.

– كما دعمت الحكومة ذلك بانشاء (المناطق الحرة) ولاشك أن نظام المناطق الحرة هو أحد الأشكال الرئيسية لنشاط الشركات المتعددة الجنسية ، والمنطقة الحرة هى عبارة عن منطقة جغرافية تتبع دولة ما ولكنها من الناحية الاقتصادية تتبع السوق الرأسمالية العالمية من حيث عدم خضوع النشاط الاقتصادى فيها للنظم التجارية والنقدية والضريبية للاقتصاد الموجودة فيه وهى تشكل مركزًا خطيرًا للتهريب السلعى والنقدى يهدد الصناعة المحلية ويقوض الاستقرار النقدى ويشوه أنماط الاستهلاك والقيم . وقد حدث ذلك لمدينة بورسعيد التى كان يطلق عليها (ستالينجراد الشرق) وقد كانت أحد دعائم الصرح الوطنى الحر ولاشك أن الدعوة المفتوحة لاستيراد أى شىء وأى كمية وبتمويل مشروع أو غير مشروع هى (دعوة للقادرين) على استيراد أكبر كميات ممكنة ، وإذا خرجت البضائع التى لم تحصل عليها جمارك أو ضرائب أو رسوم إلى خارج بورسعيد تتحقق معدلات من الأرباح غير معقولة ولامسبوقة ، ولذلك فإن (القادرين) على الاستفادة من دعوة بورسعيد المفتوحة للثراء السريع ينبغى أن يكونوا قادة عصابات شرسين ، فتحقيق الثراء الهائل بمجرد إجتياز الحاجز الإدارى والجمركى كان من شأنه أن يجذب إلى بورسعيد آفاقيين ومغامرين ، وترك أهل المدينة مجالات الانتاج إلى التجارة فى السلع الاستهلاكية ، كما احترفت فئات عديدة التهريب الجمركى ، والكل يحيا فى إطار الرواج الذى أحدثه التهريب ، لقد تغيرت بورسعيد لدرجة أصبح من الصعب إذا أغمضت عينيك عن اللافتات العربية ونظرت إلى الفترينات فقط أن تعرف إن كنت فى هونج كونج أو سنغافورة ، أو أية مدينة أخرى[1] .

وقد جاءت قوانين الانفتاح مع البترول العربى والزيادة الكبيرة وغير العادية التى حدثت

كما اعترض عدد كبير من التجار على قرار وزير التجارة الخارجية والتموين السيد زكريا توفيق عبد الفتاح بتحديد نسب الربح فى السلع المستوردة فى حدود (٣٠٪) من التكلفة . ويرر مجلس الغرفة فى بيان أصدره فى ٢٣ يناير ١٩٧٨ ذلك بعدم امكانية تطبيق ذلك القرار . وأضاف بأنه ليست هناك ضمانات تمكن التاجر من اثبات تكلفة السلعة وتحديد سعرها.

– أنظر : مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة فى مصر : دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى (١٩٥٢ – ١٩٨١) ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٥٩ – ٦٧.

١ – عادل غنيم ، المرجع نفسه ، ص ١٤٢.

وعادل حسين الاقتصاد المصرى ، الجزء الثانى ، ص ٥٥١ – ٥٥٤.

جودة عبد الخالق ، الانفتاح الجذور ، ص ١٧ – ١٨.

فى دخول بعض الفئات الاجتماعية ، التى تتميز بارتفاع ميلها لانماط الاستهلاك الترفي ، وبالتالى تتزايد الواردات من السلع الكمالية ، وبالتالى تفاقم ميزان المدفوعات هذا فضلاً عما يؤدى اجتماعيا حيث تعمل أنماط الاستهلاك الترفي من خلال أثر التقليد والمحاكاة علي خلق فجوة كبيرة بين التطلعات الاستهلاكية لأبناء الطبقات الوسطى والدنيا من ناحية وبين دخولهم المتواضعة من ناحية أخرى ويؤدى ذلك بدوره إلى سعى أبناء هذه الطبقات إلي كسب المال بأى وسيلة . وهو الأمر الذى يدفع إلى الانحراف والفساد وإلى السخط الذى يؤدى الى التطرف [1].

وقد واكب ذلك حملات الدعاية المركزة التى ساعد على نجاحها انتشار عقدة المستورد من الغرب لدى المستهلك المصرى ولاسيما لدى (الفئات المتوسطة) التى تقطن المناطق الحضرية فى مصر فهى تستهلك السلع المستوردة مهما ارتفع ثمنها ، كذلك فينتشر بين أفراد هذه الفئات (آثار المحاكاة) بشكل مغالى فيه ، وينعكس ذلك بشكل خاص على استهلاك بعض السلع كالسجائر والملابس الجاهزة ومستحضرات التجميل وأدوات المائدة والأدوية وغيرها ولاتحاصرنا اعلانات السلع الاستهلاكية فقط فى فقرات الاعلانات التليفزيونية ، ولكنها تحاصرنا أيضًا فى الفقرات غير الاعلانية ، حيث نشاهد أبطال المسلسلات أو الافلام وهم يتبارون فى استهلاك عجائب السلع الاستهلاكية ، وتقول احدى الدراسات التى أعدتها وكالة الأهرام للاعلانات منذ عدة سنوات عن اعلانات التليفزيون أن المواد الغذائية استأثرت بأكبر نسبة من اعلانات التليفزيون وكانت (١٩٪) تليها مستحضرات التجميل (١٢.٥٪) ثم السيارات ولوازمها (٩.٦٪) فالأجهزة الكهربائية (٩.٦٪) فالأقمشة (٥.٣٪) وجاءت بعد ذلك أمواس الحلاقة والموبيليات والأخشاب والصابون والمبيدات الحشرية وورق التواليت ومناديل الورق والنجف والادوات المنزلية وكريم الحلاقة والمجوهرات والساعات والنظارات وأغذية الأطفال.

وهذا الحصار الاعلامى يتحول فى شوارع القاهرة إلى حصار قوامه مئات الأنواع

---

١ - جلال أحمد أمين ، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ، المؤتمر السنوى للاقتصاديين المصريين ، ص ٤٠٥ ، ٤٠٩.

من السلع الاستهلاكية (ثلاجات - نجف خلاطات - أقمشة - ملابس - أحذية - شيكولاته - لبان) وكله مستورد ، طوفان من السلع المستوردة أغرقت أسواقنا . ففي الأسواق أكثر من عشرين صنفا من الجبنة ، والمعلبات أكثر من مائة صنف ، وكل ماركات السيارات العالمية تباع فى الأسواق ، والملابس الداخلية والخارجية والأحذية وشنط السيدات يوجد منها عدد ٥ آلاف من مختلف الموضات والألوان ، وقد كان فى قائمة السلع المستودة (الرموش الصناعية ، الأظافر الصناعية - الباروكات - الورد البلاستيك - كافيار - جاتوه - كبد الأوز - عش الغراب - غذاء ملكات النحل ، حتي الخبز استوردناه أيضا من الخارج)*

لذلك تضخم استهلاكنا من كل السلع ، خاصة السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية منها، فتقول أوراق وزارة التخطيط : ان استهلاكنا من هذه السلع قفز عدة قفزات خلال السنوات الماضية ، فارتفع استهلاك الغسالات) من حوالى (٦٠ ألف وحدة عام ١٩٧٠ إلى أكثر من مليون وحدة عام ١٩٨٤ ، وارتفع استهلاك (الثلاجات) خلال نفس الفترة من (٢١) ألف وحدة إلي حوالى (٣٥٠) ألف وحدة وارتفع استهلاك (البوتاجاز) من (٥٣) ألف وحدة إلي حوالى (٢٠٦) ألف وحدة ، كما ارتفع الاستهلاك من (المراوح الكهربائية) من (١١ ألف وحدة إلى حوالى (٧٠٠) ألف وحدة ، وأجهزة التكييف من ألف وحدة إلى (٣٢ ألف وحدة وفي الوقت الذى لم يكن يوجد فيه جهاز فيديو واحد عام ١٩٧٠ بلغ عدد الأجهزة فى عام ١٩٨٤ (٤٣) ألف جهاز ثم بلغ أكثر من مليون جهاز ، لقد بلغت قيمة استهلاكنا من السلع المعمرة خلال عام ١٩٨٣ حوالى (١.٤) مليار دولار وبذلك نكون قد أنفقنا كل دخل قناة السويس والسياحة على استيراد السلع الاستهلاكية المعمرة(١) .

---

* أثمان السلع أصبحت خرافية فى ظل الانفتاح (حذاء مستورد لطفل ثمنه ٢٠ جنيها- كرة قدم مستوردة بـ ٤٠ جنيها وزجاجة برفان بـ ٦٠ جنيها - قميص نوم مستورد بـ ١٥٠ جنيها - أما فستان السهرة فقد وصل سعره فى بعض البوتيكات الى ١٥٠٠ جنيه) . وهكذا لايستطيع خريج الجامعة أن يشترى سوى حذاء واحد مستورد بمرتب شهر ، أما إذا فكر في شراء زجاجة برفان لخطيبته فهو يجب أن يقترض على مرتبه .

١ - عبد القادر شهيب ، جنون الاستهلاك ، روزاليوسف ، ٣٠٢٢ ، ١٢/٥/١٩٨٦.

يقول- أحمد بهاء الدين) ان ارتفاع دخول الأفراد فجأة فى عصر الانفتاح ، وخاصة الناس البسطاء وهم غير مهيئين أيضا لاستخدام المال استخداما عقلانيا لا ادخار ولا استثمار ، ربما أيضاً لاننا لم نهتم بذلك ، فلم يعد أمامهم إلا عادات استهلاكية مبتذلة ، كالاسراف فى الطعام والملابس والفيديو والسيارة لكل ابن وبناء البيوت القبيحة دون أن يصدهم قانون أو تخطيط.

أحمد بهاء الدين ، الحابل والنابل ، ماذا حدث فى مصر ، أخبار اليوم ، ٢٦/١٠/١٩٨٥.

وتحت تأثير حملات الاعلان المكثفة وأثر المشاهدة والمحاكاة جعلت المستهلك المصرى - حتى بين محدودى الدخل - يصدق أن كل سلعة (مستوردة) هى بالضرورة سلعة (متفوقة) فى كل شىء عن السلعة (المنتجة محليًا) وبالتالى فقدت السلع المصنوعة محليا سيادتها تدريجيًا فى السوق المصرية ، وأصبح ينظر إليها على أنها (سلع دنيا) واختفى شعار (صنع فى مصر) لتحل تدريجيًا روح انهزامية تحقر الانتاج الوطنى وتتغنى بشعار (يحيا المستورد)[1] .

ولم يقتصر الأمر على استيراد ماكنا ننتجه ، أو على تفضيل المنتج الأجنبى على نظير له ينتج فى مصر ، بل تعدى الأمر إلى ادخال منتجات أجنبية لم تكن معروفة لدينا ، وحث المصريين على استهلاكها ودفعتهم دفعًا لتقليد أنماط الاستهلاك الشائعة فى الدول الغربية . وقد تكاتفت الشركات الدولية مع شركات (الاستثمار) وأجهزة الدعاية والإعلان من أجل اقناع المصريين بأن التقدم هو محاكاة الغرب الرأسمالى ، وذلك بلبس (الجينز) وأكل (الكنتكى) وفرش الشقق بالموكيت وتغطية الحوائط بالورق .. إلخ وذهبت اعلانات التليفزيون فى الترويج لهذه السلع إلى مدى غير متصور إذ صارت تحرص على استخدام وجوه أجنبية ومناظر أجنبية فى الإعلان عن المنتجات الجديدة . بل أنها جعلت الأجانب ينطقون بعض عبارات الاستحسان لهذه المنتجات بكلمات عربية (مكسرة) تأكيدا لجودة السلعة وتفوقها ، فما دامت السلعة تعجب الأجنبى فكيف لاتعجب المصرى وكيف لايقبل على شرائها؟ ولم يعد من النادر أن تستخدم المتاجر والشركات أسماء أجنبية لها ولمنتجاتها ، كما صار من المألوف قيام شركات الاستثمار ببيع سلع عادية جدًا ولاتحتاج إلى تكنولوجيا فوق طاقاتنا ، تحمل ماركات أجنبية يدفع فى مقابل الحصول على حق استخدامها مبالغ كبيرة للشركات الدولية .. والأمثلة أكثر من أن تحصى ، منها (مربات - مناديل ورقية - مكرونة - لبان .. إلخ).

ولايعقل أن تتضافر السياسات الاقتصادية على نحو يؤدى إلى اغراق الأسواق بشتى صنوف السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد ومن خلال شركات الانفتاح ثم

---

١ - جلال أمين ، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ، ص ٤٠٥ - ٤٠٩.

يطلب من الفرد أن يتحلى بالقناعة وضبط النفس ويحجم عن الاقتراب من هذه المغريات، ولايستقيم أن يمطر الشعب بوابل من الاعلانات المغرية ، ثم تنصحه من جهة أخرى بأن المصلحة القومية تقتضى أن يصم آذانه عن هذه الدعوات ، وليس من المنطق أن يسمح بظهور فئات اجتماعية جديدة تثرى من خلال الانفتاح من خلال الأنشطة الطفيلية كأعمال الوساطة والسمسرة والاتجار فى الأراضى والتهريب .. إلخ [1] وأن يختل توزيع الدخول بين فئات المجتمع وتظهر من خلال ذلك أنماط استهلاكية جديدة ، وتوضع مستويات أعلى للتطلعات الاستهلاكية على أيدى هذه الفئات ثم يطالب الأفراد بضبط مستويات استهلاكهم وكأنهم يعيشون فى مجتمع آخر غير ذلك الذى شهد كل التغيرات والهزات العنيفة ، فالأفراد الذين لايقدرون على محاكاة أنماط الاستهلاك المرتفعة التى صنعتها القلة القادرة ولايملكون الافلات من ضغطها واغرائها ، لايجدون أمامهم من سبيل اللحاق بهذا الهدف المتحرك دومًا إلى البحث عن أعمال اضافية فى الداخل أو الهجرة إلى الدول العربية أو من خلال الكسب غير المشروع بألوانه المعروفة[2] . ولذلك يمكن القول أن النهم الاستهلاكى أدى لدهس كثير من القيم الاساسية كالعمل والتعليم والشرف والأمانة ، وأثناء دهس هذه القيم يكاد أن يقال لنا أن كل شىء يمكن أن يباع والشرط الوحيد هو العائد المادى ، ولكن ليس المقصود بنمط الاستهلاك مقدماته الغريزية فقط كالمأكل والملبس والمشرب والجنس وأشرطة الفيديو ومستحضرات التجميل على الطريقة الأوروبية والأمريكية ، ولكن المقصود إطارًا أوسع يشمل طريقة التفكير والتصرف والوصول للأهداف أى طريق فى الحياة تزدع بشكل مقصود ، وتنمى بذكاء وقوة ، تسهم فى تعميقها ونشر قيمها أكثر أدوات الابهار الآن كالتليفزيون ونجد بطلاً مشتركًا بين معظم اعلانات التليفزيون أحيانًا يكون سافرًا كما فى اعلانات مستحضرات التجميل وفى أخرى يكون متخفياً خلف الغمزات واللمزات، انه بطل اثارة الغرائز وفى مقدمتها الجنس ، بالإضافة إلى توسيع دائرة النهم والتطلعات الاستهلاكية (عشرات الأنواع من الشيبسى – اللبان – الشيكولاته –

١ – ابراهيم العيسوى ، فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ، ص ٧٢ ، ٧٣.
٢ – ابراهيم العيسوى ، المرجع نفسه نفس الصفحة.

المياه الغازية .. إلخ) ورفع درجة حرارة اثارتها[1] . ولاشك أن زحف السلع ورؤوس الأموال الأجنبية قد فرضت نمطًا استهلاكياً مستورداً بالكامل ، وهذا النمط لايمكن اشباعه عند من أدمنوه إلا باستيراد منتجات نهائية تنتجها الشركات الأجنبية أو من خلال صناعات محلية لاحلال الواردات بتكنولوجيا ومستلزمات مستوردة . وهذه السيطرة من خلال فرض نمط للاستهلاك قد تكون أعمق فى نتائجها من مشاركة أصحاب الأعمال المحليين فالمشاركة تربط مجموعة محدودة العدد بالدول المسيطرة ، ولكن الربط بالنمط الاستهلاكى يربط كل فئات القطاع الحديث ، بل أن هذه السيطرة على التطلعات الاستهلاكية من العوامل الأساسية التى تدفع الرأسمالية المحلية إلى قبول مشاركة الأجانب وبشروطهم ، عازفة عن محاولات التنمية المستقلة ، فالرأسمالية المحلية تدرك أنها تعجز وحدها عن انتاج ما أدمنه المستهلكون[2].

ومع سيادة نمط الاستهلاك المستورد ، الذى يلهث خلفه الجميع تصبح المقارنة بين الميل الحدى للادخار عند الفئات المختلفة أمرًا لامعنى له ، فكل من يصيب دخلاً أعلى يتجه أول ما يتجه إلى استكمال تشكيلة من النمط الاستهلاكى ، وفضلا عن ذلك أن أثرياء الانفتاح قد تفوقوا على أثرياء الأرض كلها فى الاسراف فى الاستهلاك إلى حد السفه ، ويزيد من خطر هذا السلوك أن المجتمعات دأبت على محاكاة الفئات العليا

---

١ – عبد الباسط عبد المعطى ، مطلوب ثورة مضادة ، جريدة الأهالى ، ١٩٨٥/٣/٢٧.

٢ – عادل حسين ، الاقتصاد المصرى ، الجزء الثانى ، ص ٣٠٩ – ٣١١.

يصف (القعيد) فى روايته نمط الاستهلاك فى السبعينيات (نوع رغيف من الخبز ثمن الرغيف جنيه مصري كاملا – صنف جبنه اسمه (كمامير) مستورد من النمسا بالاضافة إلى (١٠) أصناف أخرى ثمن الكيلو (٢٥) جنيها – فستان السهرة وصل ثمنه إلى ١٥٠٠ جنيه – زجاجة برفان ثمنها (٥٠) جنيها – تحفة كريستال بـ ١٠٠ جنيه وغيرها).

كما يصف القعيد أيضا السلوك الاستهلاكى بأن ادارة المرور وجدت لدى أحد المواطنين ست رخص لسيارات ملاكى وقع اقراراً بأنه يستخدمها كلها وأنها غير مؤجرة وهى (سيارة للمواصلات – سيارة للمدام يراعى فيها أن تكون أنثوية – سيارة لمشاوير وسط البلد يراعى فيها أن تكون صغيرة – سيارة لشراء الخضار يستعملها الخدم والسعاة – سيارة خاصة بالعزبة – سيارة (احتياطى) هذه السيارات بخلاف السيارات الحكومية التى تخصص لصاحب البيت والزوجة من عملهما ، وبخلاف سيارات الأولاد.

– يوسف القعيد ، شكاوى المصرى الفصيح ، الجزء الثانى ، ص٩٨ ، ٩٠.

فيها . وهكذا يدفع اسراف الأغنياء المجتمع كله في حمى استهلاكية تكتسح فى طريقها كل القيم الايجابية[1].

كما نستطيع القول أن الرأسمالية الطفيلية دفعت بباقى طبقات وشرائح المجتمع والتى لاتلمك القدرة المادية إلى اتباعها وتمثل قيمها والتوحد معها ، وان كان هذا التوحد من نوع التوحد بالمعتدى لتلك الطبقات التى تستغل الجماهير وتتاجر بمصالحها ، فلم يكن للرأسمالية الطفيلية أى مصلحة فى التصدى لحمل الأعباء اللازمة لعملية التنمية ولذلك انصرفت إلى الانفاق الترفى والتنافس فى الاستهلاك المظهرى ، فقد كانت حريصة على الانتفاع بالوضع الاستغلالى الذى وجدت نفسها فيه لكى تعيش حياة البذخ والاستهلاك بشراهة وتبدد الموارد ويذهب جزء كبير إلى خارج الوطن بالاستيراد أو بالانفاق فى الخارج مباشرة[1]*.

ومن الغريب حقا أن يتزايد الاستهلاك وينتشر البذخ والاسراف بهذا الشكل فى وقت تزيد فيه شكوى الناس من ارتفاع أسعار السلع الضرورية واختفاء بعضها مثل (الثوم – الدقيق – الارز – الطماطم) وفى وقت يتشبث فيه كثير من المواطنين بالبطاقة التموينية الخضراء ويصيبهم الانزعاج حتما حينما تزيد أسعار الصابون أو المكرونة أو الخضروات بضع قروش قليلة ، أو حينما يتحدث بعض المسئولين عن ضرورة تخفيض

---

١ – عادل حسين ، الاقتصاد المصرى ، الجزء الثانى ، ص ٢٥٤.

* أصبح الاستهلاك عنوانا على الأبهة وأصبح الناس بضاعة تجرى وراء بضاعة ، فنحن فى عصر الاستهلاك عصر البوتيكات عصر زيادة محلات الأحذية وتقلص عدد الكتب ، وأصبحت كل شرائح المجتمع بما فيها المثقفون يقيمون الانسان تقييمًا سلعيًا يختصره فى مجرد خاتم أو ساعة . كما أصبحت للمال سطوة على حياة الناس وتفكيرهم وطموحاتهم ، كل شىء حتى المعنويات له تسعيرته والذى لامال له لاصديق له ولاشفقة به ، فالسياح من أثرياء النفط تفتح لهم الأبواب وتغنى لهم المطربات وترقص لهم الراقصات ، أما المحلات والبوتيكات لاتجد فيها إلا بضائع مستوردة ومعلبات آتية من الخارج والأدهى والأمر أن الانسان الفقير اندمج فى هذه العملية نتيجة للاعلان والدعاية ، فنجد كثيراً من الفقراء تنقصهم ضرورات الحياة القصوى ومع ذلك عندهم تليفزيون ملون ، هذه الظاهرة واسعة الانتشار ، فالمصرى ترتب لديه احتياجات مصطنعة نتيجة للالحاح الاعلانى.

انظر : سيد عويس ، القيم والانفتاح ، مجموعات حوارات ، الأهرام الاقتصادى ..

وجلال أمين ، نحو تفسير جديد للأزمة الاقتصادية ، ص ٥٦–٦١..

وكذلك عبد الله هدية ، ندوة الانفتاح الاقتصادى ، القبس الكويتية ، ١٩٨٤/١٠/٢٨.

الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام . ولذلك يمكن القول أن هناك شريحة محدودة من السكان هم المسئولون عن كل هذا الاسراف غير المسئول وعن هذا الاستهلاك الهائل سواء فى السلع الاستهلاكية المعمرة أو حتى الغذائية مثل (السكر واللحوم) وتستهلك منها هذه الشرائح كميات أكبر ، فهؤلاء هم بالتحديد المسئولون عن الافراط في الاستهلاك الذى أصاب مجتمعنا انهم يستهلكون حتى التخمة، بينما يقع حوالى ثلث المصريين (٣٧٪) تحت خطر الفقر أى أن دخولهم لاتكفى للوفاء بالحد الأدنى للاحتياجات الأساسية ، ولذلك لايمكن اعتبار هؤلاء المسئولون عن الارتفاع الهائل فى الاستهلاك ، وهنا تحاول هذه الشرائح محاكاة الانماط الاستهلاكية التى فرضها أغنياؤنا علينا ومن فشل منهم وقع فريسة الاحباط واليأس ، وهذا يفرخ العنف والانحرافات الاجتماعية والسياسية[1] .

ومن هنا يتضح أنه مع رأسمالية الانفتاح ظهر طغيان روح الاستهلاك وتفاقم العقلية الاستيرادية والتحقير لكل ماهو وطنى تمجيد الأجنبى حتى ولو كان أقل جودة ، ويفضى الأمر أن القضية أصبحت لاتمثل الذوق العام ومدى ميله لتفضيل المنتج الوطنى وإنما أصبحت تمس مستقبل الصناعة الوطنية ومستقبل عملية التنمية ذاتها .

---

١ – عبد القادر شهيب ، جنون الاستهلاك ، روزاليوسف ، ٣٠٢٢ ، ١٢/٥/١٩٨٦.
استهلاك المواطن المصرى من السلع الغذائية كاللحوم والألبان لايصل إلى نسبة (١٣٪) من استهلاك المواطن الأوروبى ، فالمصرى يعتمد أساساً على النشويات.

٧ - التضخم والتربح اليسير

وقد ترتب على ماسبق أن شهد الاقتصاد المصرى ضغوطًا تضخمية بالذات منذ ١٩٧٣ ، فمعدل التضخم لم يكن يتجاوز (٣٪) حتى عام ١٩٧٣ ولكن المعدل بدأ فى الزيادة بخطوات متسارعة بعد صدور قانون الاستثمار فى عام ١٩٧٤ ، فقفز معدل التضخم إلى (١١٪) فى عام ١٩٧٤ ثم إلى (١٣٪) فى ١٩٧٧ ثم إلى (٢١٪) فى ١٩٨٠ ، ومشكلة استفحال الغلاء ترجع في قدر كبير منها إلى موقف الرأسمالية الطفيلية وبالذات إلى عمليات التهرب وسلسلة الوساطات فى التوزيع ، ثم إلى اباحة الاستيراد للقطاع الخاص والإلغاء التدريجى لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، ومن ثم عادت السوق المصرية مفتوحة على السوق الرأسمالية ، وأصبحت معدلات التضخم (الانفتاحية) لانظير لها فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، حيث لايزيد معدل التضخم بها حاليا عن (٥٪)[١]. فالغلاء ليس مستوردًا كما يزعم البعض ، أى أنه غير ناتج عن ارتفاع الأسعار العالمية ، ولكن التضخم يرجع أساسًا إلى العودة إلى آليات السوق حيث يقوم القطاع الخاص بأجنحته (المحلى والمختلط والأجنبى) بممارسة النشاط الاقتصادى بالأسلوب والسياسات التى تمكنه من تعظيم أرباحه دون تدخل مباشر من جانب الدولة سواء بالنسبة لتحديد حجم استثماراته أو نمط تخصيصها ونوعية النشاط الذى يمارسه أو الأسعار التى يبيع بها ، فى الوقت الذى عمدت فيه الحكومة إلى تحجيم القطاع العام ومحاولة تصفيته الأمر الذى أضعف من فعاليته وقدرته على كبح جماح الأسعار.[٢].

أصابت أضرار التضخم أصحاب الدخول المحدودة والثابتة بينما استفاد من التضخم أصحاب الدخول المتغيرة كالمنتجين والمستوردين والتجار وغيرهم الذين تتزايد دخولهم مع تزايد الأسعار ، ويعتبر التضخم أداة لاعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء ، وتزداد خطورة هذا الأمر بالطبع فى مجتمع أصبح توزيع الدخل مختلا فيه

---

١ - جوده عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح ، مرجع سابق ، ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

٢ - ألفونس عزيز ، سياسة الانفتاح وكارثة الغلاء ، الأهالى ، ١٩٨٨/٨/١٠.

أصلا أو تتواجد آليات أخرى عديدة تعمل على اتساع الفوارق بين الطبقات . وقد أخذت التمايزات الطبقية* فى التزايد بصورة ملحوظة فى زمن الانفتاح ، ومع سنة ١٩٨٠ فإن البنك الدولى وجد نفسه مضطرا للفت الأنظار إلى الفجوة المتزايدة التى خلقتها سياسة الانفتاح بين الأغنياء والفقراء فى مصر وطبقا لأرقام البنك الدولى فى هذه الفترة فإن (٢١.٥٪) من الدخل القومى كان يذهب إلى (٥٪) من السكان وعلى الناحية الأخرى فإن (٢٠٪) من السكان كان عليهم أن يعيشوا بـ (٥٪) من الدخل القومى ، وطبقًا للاحصائيات فقد كان (٨٠٪) من موظفى الحكومة يحصلون على متوسط دخل مقداره (٦٠٠) جنيه فى السنة ، كما أن (٤٤٪) من سكان الريف و(٣٣٪) من سكان المدن كانوا يعيشون تحت خط الفقر (١).

ولم تزدد الأجور ازديادا كبيرًا* فالواقع أن الأجور زادت نقديًا بما لايتساوى مطلقا مع الزيادات الهائلة فى الأسعار حتى صارت الزيادة النقدية من اعانات غلاء المعيشة والعلاوات ، وغيرها عبئًا جديدًا على المواطن ، فرغم ارتفاع معدل الأجر النقدى فى

---

* يمكن لنا رصد التمايزات الاجتماعية والاستقطاب الطبقى الذى حدث فى السبعينيات.

تزايد نسبة السيارات الفاخرة المكيفة الهواء والمجهزة بتليفون ، ويكفى أن ثمن (الزلكة) الواحدة من فئة (٤٠٠) ألف جنيه تكفى لشراء ثلاثة أوتوبيسات للنقل العام وبناء (٤) آلاف وحدة سكنية اقتصادية ، بل ان ثمن فانوس (الزلكة) يساوي متوسط الدخل السنوى لموظف ، بل ان ثمن الواحدة منها يزيد على جملة ما يتقاضاه خريج الجامعة من مرتبات منذ تخرجه حتى احالته للمعاش.

– انظر مصباح قطب ، المرسيدس في مصر حلال أم حرام ، الأهالى ١٩٨٩/٣/٢٥. بينما يسكن بعضهم الفيلات والقصور فإن بعضهم الآخر لم يجد أمامه سوى القبور أو البيوت ، الآيلة للسقوط ، فى الوقت الذى يحجز فيه القادرون شققا لابنائهم وهم لايزالون يتلقون العلم فى المدارس.

بينما يحصل الأغنياء على حاجياتهم من ماكل ومشرب وملبس من (السوبر ماركت الأمريكى – مكيف الهواء على أنغام الموسيقى) نجد في المقابل تزاحم فى المجمعات على السلع المدعمة أو متجمهرين حول متاجر الكساء الشعبى.

– أما القادرون فيعالجون فى مستشفيات أشبه بالفنادق تصل تكلفة الاقامة بها ليلة واحدة مايوازى المرتب الشهرى للمدير العام بخلاف نفقات العلاج وأجور الأطباء أما الفقراء فيعالجون فى المستشفيات الحكومية التى فيها من مسببات المرض أكثر من أسباب الشفاء.

– انظر ابراهيم العيسوى فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ، ص ٣٢ – ٣٤.

١ – رمزى زكى ، التضخم وأحوال كاسبى الأجور ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ – ٢٨٥.

* حدث تحسن خلال فترة الستينيات لأصحاب الدخول المحدودة والثابتة حيث ارتفع النصيب النسبى للأجور من الناتج المحلى الإجمالي فقد قفز من (٤٢.٨٪) فى عام ٥٩–١٩٦٠ إلى (٤٧.٦٪) فى ٦٤–١٩٦٥ واستمر فى الارتفاع إلى

الاقتصاد ككل من (١٦٤) جنيها عام ١٩٧٣ الى حوالى (٣٩٠) جنيها عام ١٩٨٠ بزيادة (١٣٠٪) وبمعدل نمو سنوى (١٣٪) فإن أسعار المستهلكين ارتفعت من (١٢٠.٦٪) عام ١٩٧٣ إلى (٢٩٢٪) تقريبا عام ١٩٨٠ ومعنى هذا أن المستوى العام للأسعار ارتفع بنمو (١٤٢٪) ، خلال الفترة نفسها [١].

وأكدت دراسة لخبراء معهد التخطيط القومى حول ميزانية الأسرة وتكلفة أعباء المعيشة أن هناك (٥٠٠) أسرة فى مصر قد تعدى دخلها فى ظل الانفتاح (٧٤-١٩٨١) الـ (١٠) ملايين جنيه سنويا فى المتوسط ، كما أن هناك (٥٤٠) ألف أسرة لايتجاوز متوسط دخلها السنوى (٣٢٠ جنيها) وأن الفرق بين أقل دخل شهرى وأكبر دخل شهرى قد وصل إلى (٨٣٤) ألف جنيه فى المتوسط كما أكدت أن موجات ارتفاع الأسعار لم تعدّ تحدث على مدار عدة سنوات أو على مدار السنة الواحدة كما يحدث من قبل ولكن أصبحت تتابع فى شكل موجات متصلة ومتداخلة كل عدة شهور وهو ماجعل مصر تنتقل من قائمة أرخص بلدان العالم فى نهاية الستينيات إلى رابع أغلى دول العالم بين ٧٤ - ١٩٨١ ولترتفع نفقة أعمار المعيشة بنسبة (٤١٢٪) فى ريف مصر وبنسبة (٣٨٠٪) فى الحضر والمدن [٢].

وإذا كانت (٣) أسر من كل (٥) أسر مصرية تعيش تحت وطأة ارتفاع الأسعار فى ظل الخلل المزمن فى هيكل الأجور والأسعار فى زمن الانفتاح قد جعل بعض الأسر المصرية تنفق مابين (٥٥٪ و(٨٥٪) على بند الغذاء وحده [٢].

أن وصل إلى حوالى (٥٠٪) في نهاية الستينيات ويضاف إلى ذلك أن الأسعار خلال هذه الفترة قد شهدت استقراراً نسبياً بسبب تدخل الدولة ورقابتها على الأسعار.

- انظر رمزى زكى ، التضخم وأحوال كاسبى الأجور ، جودة عبد الخالق.
الجذور ، ص ٢٨٢ - ٢٨٥.

١ - أحمد أحمد حمد الله السمان ، المستفيدون والمتضررون من سياسة الانفتاح ، الأهرام الاقتصادى ، ٢٢ سبتمبر ، ١٩٨٥ ، ص٣٤ .٣٥.

٢ - دراسة لخبراء معهد التخطيط القومى والمجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الشرق الأوسط ، ١٩٨٦/١٢/٣٠.

وطبقًا لأرقام الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن تطور أسعار البيع للمستهلك قياسا على أسعار ١٩٦٧ ومع افتراض أسعار نسبة الأسعاس (١٠٠) فقد زادت أسعار الطعام بين على ١٩٦٧ و١٩٨٥ بنسبة (٧٦٨٪) بالنسبة للبقول و(٨٨٢٪) للحوم والأسماك والبيض (٨٢٤٪) لمجموعة الخضر وزيادة مذهلة فى أسعار الفاكهة المصرية المحلية وصلت إلى (١٠٥٥٪) ولم تقتصر موجات الغلاء على الاقتصاد وحده فقد ارتفعت أسعار الملابس والأقمشة بنسبة (٥٥٩٪) ونفقات العلاج والدواء بنسبة (٩٨١١٪) والمواصلات (٣١٧٪) والسكن والاسكان تمليكًا وايجارًا بنسبة (٤١٠٪) في المتوسط وهى تمثل معدل الانفاق لشهرى على بند المسكن ولاتدخل فيه تكلفة الحصول على السكن لأول مرة[1].

ويؤدى التضخم ومانيجم عنه من تخفيض فى قيمة النقود إلى إضعاف ثقة الأفراد فى العملة الوطنية ونتيجة لذلك يزداد ميل الأفراد للاستهلاك وينقص بالتالى ميلهم للإدخار . ذلك أنه مادامت القوة الشرائية للنقود آخذة فى التدهور يومًا بعد الآ]ر فإن الأفراد يبادرون إلى الانتفاع بما لديهم منها فى شراء ما يلزمهم قبل أن تنهار قيمتها والتضخم على هذا النمو إنما يغذى قوى الاستهلاك والطلب الكلى ويعمل بالتالى على ازدياد حدة ارتفاع الأسعار ولذلك فإن يضعف من قوى الإدخار ويحد بالتالى من زيادة حدة ارتفاع الأسعار ولذلك فإنه يضعف من قوى الادخار ويحد بالتالى من زيادة الاستثمار ونمو الناتج المحلى الحقيقى (٢). ولذلك انخفض معدلات الادخار من (١٣.٢٪) خلال الفترة من ٦٠ – ١٩٦٥ إلى (٤.٥٪) من اجمالى الناتج المحلى خلال السنوات ٧١–١٩٧٥ ولعل فى هذا الانخفاض تكمن المشكلة الحقيقية ليكون التمويل المحلى هزيلاً ، وأيام عدم توفر التمويل اللازم لموارد الميزانية العامة لجأت الحكومة لاستدانية من الجهاز المصرى ، الأمر الذى أدى إلى زيادة الاصدار النقدى أو حدوث التمويل بالعجز ، لفقد زادت كمية البنكوت (النقود بوجه عام) بمعدلات تتراوح بين

---

١ – دراسة لخبراء معهد التخطيط القومي والمجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الشرق الأوسط ، ١٩٨٦/١٢/٣٠.

٢ – رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص٥٨١ – ٦٠٢.

(١٥٪) إلى (٣٠٪) مما عكس أثره فى ارتفاع الأسعار ، ذلك نتيجة لأن النقود المتداولة وبالتالى القوة الشرائية قد أدت إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات التى لم يحقق إنتاجها زيادة مماثلة لزيادة النقود مما أدى إلي موجات متزايدة من ارتفاع الأسعار[١]

فارتفعت أسعار الأراضى لدرجة أن سعر المتر فى وسط مدينة القاهرة قد وصل إلى ألف جنيه وبلغ ارتفاع ايجارات المساكن حداً كبيراً بحيث تزيد فى أحيان كثيرة عن (١٠٠٪) من الدخل الشهرى[٢] يقابل ذلك الدخول المتساقطة من السماء لشريحة معينة من ملاك أراضى البناء والمبانى السكنية التى تحولت إلى المضاربة على الأسعار وأخذت أزمة الاسكان أبعاداً خطيرة سوف نوضحها فيما يلى :

- أزمة الاسكان والتضخم وتدعيم قيم سلبية :

على الرغم من الستينيات شهدت تشريعات تهدف إلى التخفيف عن أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة بالنسبة للاسكان وخاصة فيما يتعلق بقوانين الايجارات التى ترتب عليها تخفيض ايجارات المبانى بما يقدر بحوالى (٥٠٪) من الايجارات إلى تحويلات داخلية من ملاك العقارات المبنية إلى سكان هذه المبانى ، ولم تقتصر سياسات الاسكان على تحديد الايجارات اذ تدخلت الدولة عن طريق سياستها الاستثمارية لبناء وحدات سكنيةسميت (بالمساكن الشعبية) لأصحاب الدخول المتوسطة والصغيرة (كمساكن عين الصيرة - مساكن زينهم وغيرها) وقومت هذه الوحدات السكنية بأسعار ايجارات بمعدل جنه واحد شهرياً للغرفة الواحدة تقوم الدولة بتدعيمها من الميزانية العامة للدولة[٣] .

ولكن فى السبعينيات بدأ اعادة تخصيص الموارد المتاحة لأغراض الاسكان من مجالات الاسكان الشعبى والمتوسط إلى الاسكان الفاخر وفوق المتوسط ومن سوق الايجارات إلى سوق التمليك حيث الأرباح والمضاربات الخيالية ، وكانت النتيجة أننا اليوم بصدد (فائض عرض) فى سوق الاسكان الفاخر ، بينما يوجد (فائض طلب) حاد وضرورى لدى الفئات محدودة الدخل [٤].

---

١ - فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٧، ٢٦٩.

٢ - رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية ، ص ١٥٩ ، ١٦٠.

٣ - روبرت مايرو ، الاقتصاد السوى ، ترجمة صليب بطرس ، ص ٢٤٨ - ٢٥٠.

وميلاد حنا ، الاسكان والمصيدة : المشكلة والحل ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٤٩.

٤ - محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية ، ص ٧٩ ، ٨٠.

وقد تميزت الفترة فى أعقاب ١٩٧٣ باتجاه نصيب الاسكان من الاستثمارات القومية نحو التناقص من (٢٨٪) فى ٥٢ – ١٩٦٠ إلى (١٢٪) فى ٦١–١٩٧٠ إلى (١٠.٣٪) فى ٧١–١٩٧٨ والاتجاه إلى ترك المجال لرأس المال الفردى لتنفيذ مايقرب من (٦٥٪) من اجمالى الاستثمارات واتجاه هذا الأخير نحو بناء المساكن فوق المتوسط والفاخرة ، كما تتميز الفترة بتدخل الدولة تشريعيًا تحت شعار إعادة التوازن بين المالك والمستأجر لمصلحة المالك هذه المره ، وأخراج المساكن فوق المتوسطة والفاخرة من قواعد تحديد الأجر[1].

وفتحت مصر أسواقها للشركات الأوروبية ثم الأمريكية ، فدخل إلى السوق مئات من الشركات التى تساهم فى أنشطة الانشاء والتشييد ، فكانت أولا الشركات الموردة للماكينات والأوناش واللودر وخلاطات الخرسانة ثم كافة أنواع معدات الانشاء وكذلك القيشانى الفاخر وأطقم الحمامات الملونة وأوراق الحائط والموكيت والسيراميك والألومنيوم والزجاج الملون والفيمية والأدوات الكهربائية والستائر المعدنية والأسمنت وحديد التسليح وارتباط الوكلاء من المصريين المتطلعين لتكوين الثروات السريعة عن طريق العمولات لكل هذه المنتجات ولكل هذه الشركات . وهكذا أصبحت طبقة الوكلاء المعتمدين لدى الشركات الأجنبية مركز قوة إقتصادية داخلية وخارجية.[2] كما تميزت هذه الفترة بمزاحمة النشاطات الانفتاحية الأخرى على مواد البناء وعلى الأخص بناء الفنادق والوحدات السكنية التى تخصص لأغراض السياحة وقد تزايد نشاط شركات الاسكان بقطاع الدولة فى هذا الاتجاه بمفردها وعن طريق انشاء شركات مختلطة.[3]

كما تطلعت الطبقة الاجتماعية الصاعدة إلى حقها فى تحسين أحوالها المعيشية والمظهرية* فنشأ طلب شديد لسوق جديد من الاسكان الفاخر بأى سعر ولكن المهم هو

---

١ – محمد دويدار ، الاتجاه الريفى للدولة فى مصر ، قضايا فكرية ، ص ١١٢.

٢ – ميلاد حنا ، الاسكان والمصيدة : المشكلة والحل ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص٥٢.

٣ – محمد دويدار ، الاتجاه الريعى ، مرجع سابق ، الصفحة نفسها.

* أحد شخصيات الرواية عند (القعيد) نادية سلسلة مفاتيحه الذهبية ، تكلم عن أنواع المفاتيح قال انها عشرة مفاتيح ، هذا مفتاح السيارة الكبيرة ، سيارة عطلات نهاية الأسبوع وهذا مفتاح السيارة الصغيرة التى تناسب الزحام

التلبية السريعة والمتزايدة وبالفعل امتلأت سماء القاهرة بعشرات البنايات الضخمة الفاخرة ، ناطحات السحاب على شاطئ النيل ومثيلاتها على البحر بالاسكندرية وكبرت مسطحات الشقق وتم استيراد أفخر التشطيبات ، كما ظهرت الحاجة الى أماكن تناسب مواقع العمل المكتبى للشركات والبنوك ورجال الأعمال الجدد ، وللأجانب الغازين للسوق المصرى وظهر مصطلح (الاسكان الادارى) وبنيت عقارات بأكملها لاتصلح إلا لهذا الغرض . ومع استمرار الأزمة زاد عدد المساكن التى تؤجر مفروشة وأصبح ذلك نمطًا شبه دائم لحل المشاكل العاجلة أو الطارئة اذا توافرت الامكانيات ونشأ عن ذلك فئة اجتماعية تعيش على المفروش وتحصل من ذلك أحيانا على دخول هائلة ، من هنا فلهذه الفئة مصلحة أكيدة فى استمرار الأزمة ، فكلما زادت حدتها كلما ازداد الطلب على الشقق المفروشة لكافة الأغراض[1] .

كما شهدت حقبة السبعينيات ظاهرة (السكان بدون مساكن - المساكن بدون سكان) فقد ادرك الأغنياء أن الآزمة لسنوات فلجأوا الى شراء عدة شقق تحسبًا للمستقبل لزواج الأولاد و(ربما الأحفاد) وهكذا انتشرت ظاهرة حيازة شقق كثيرة إيجارًا أو تمليكًا للأسرة الواحدة ، مع استمرار هذه الأوضاع الشاذة أدرك بعض المستثمرين فى غياب القانون أن إنشاء عمارة دون اتمامها أفضل من إيداع ثمنها فى البنوك ، نظرًا للارتفاع المستمر فى أسعار مواد البناء وغيرها[2] .

وتبرز مشكلة الاسكان فى النهاية كمشكلة تمثل فى (٩٣٪) مشكلة الاسكان الشعبى إذ لايوجد لأصحاب الدخول المرتفعة أية مشكلة فى السكن ، كما يوجد الكثير من المساكن المعروضة التى تظل لفترة طويلة تبحث عن مساكن لديه من القدرة المالية

والثالث مفتاح منزل العائلة والرابع مفتاح شقة العشق والمحبة والخامس مفتاح العش الهادئ ، والسادس مفتاح مكتب يقابل فيه رجال المال والاعمال وباقى المفاتيح لشقق مفروشة يؤجرها للاشقاء العرب مساهمة فردية لرفع عجلة الانفتاح السياحى كما يصف الشارع بأنه نهر متدفق من السيارات ، لافتات على العمارات أنها كلها مكاتب استيراد وتصدير ومكاتب استشارية وبيوت خبرة وشركات تحت التأسيس ، والبلد كلها شقق مفروشة ، مكاتب لدراسة الجدوى الاقتصادية ومشروعات مكاتب سفريات ومكاتب توكيلات سياحية ، وكلاء شركات أجنبية.

يوسف القعيد ، *شكاوى المصرى الفصيح* ، الجزء الأول ص ٢٤ - ٥٧.

١ - ميلاد حنا ، المرجع السابق ، ص ٥٥ ، ٥٨.

٢ - ميلاد حنا ، المرجع السبق ، ص ٦١ ، ٦٢.

مما يمكنه من دفع الايجار ، وتدخل مشكلة الاسكان بذلك عاملاً اضافيًا لاعادة توزيع الدخل فى غير ذوى الدخول المحدودة ولمصلحة أصحاب الملكية العقارية المعدة للسكنى[1]. فبينما كانت الحاجة ماسة لتشجيع الاسكان الشعبى* شهدت فترة الانفتاح اغراقًا للسوق المصرية بالعديد من مستلزمات البناء الكمالية المستوردة ، وقد شجع هذا التوسع فى انتاج المساكن الفاخرة وفوق المتوسط وفى مجال مواد البناء بينما تناقص الانتاج المحلى كما في حالة الأسمنت نجد أن الاعتماد على الخارج فى سد العجز فى مواد البناء قد ازداد بمعدلات مرتفعة بعد تطبيق سياسة الانفتاح وبينما كانت مصر تصدر فى المتوسط (٥٤٦) ألف طن أسمنت سنويًا خلال النصف الثانى من الستينيات انخفض حجم الصادرات خلال فترة الانفتاح حتى بلغ (٢٥) ألف طن في عام ١٩٧٦ وهذا الانخفاض جعل مصر تتحول من دولة مصدرة للأسمنت إلى دولة مستوردة له وبكميات متزايدة ، وهذا الانخفاض لم يؤثر على انتاج المساكن الفاخرة لأن ارتفاع العائد على هذه المساكن يسمح بتغطية تكاليف الأسمنت المستورد [2].

وفى ظل هذا المناخ تفشت عديد من القيم السلبية كانت لها انعكاساتها فى عديد من الظواهر نذكر منها :

– انهيار العمارات الجديدة ، وقد كان وراء ذلك قيم الربح السريع ، فنجد صاحب عمارة مصر الجديدة التى انهارت هو عامل محارة وكان يملك أربع عمارات كل منها

---

١ – دويدار ، المرجع نفسه ، ص ١١٢.

٢ – محيازيتون ، الانفتاح الاقتصادى ومشكلة الاسكان ، ص ٤١٨ – ٤٢٠ ، ٤٢٥ – ٤٣٨.

* بالنسبة للقطاع العام فقد استشرى الفساد واستغلال النفوذ وعدم العدالة فى توزيع الوحدات السكنية ، وتعاقد شركات القطاع العام مع الأفراد على سعر معين للسكن عند التسليم الذى يطول أجله يطالب هؤلاء بدفع أسعار تزيد على السعر المبدئى بالاضافة الى استخدام مواد البناء المدعمة والمقصود بها الاسكان الشعبى فى إنشاء مساكن فوق متوسطة فاخرة في احياء راقية من المدن.

كما أعلنت الدولة توقفها عن بناء المساكن الشعبية أو الاقتصادية أو المتوسطة واكتفاء الدولة ببناء مساكن التمليك ، لأن التمليك يجعل دورة رأس المال سريعة ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود شقق للايجارات نهائيا وكل الذى يبنى حاليا بهدف التمليك وأرخص شقة معروضة للتمليك نعرضها احدى شركات القطاع العام عبارة عن غرفتين وصالة فى مدينة نصر وثمنها عشرة آلاف جنيه (ثمن التكلفة الفعلية بدون أرباح مضافا إليها ثمن الأرض التى اقيم فوقها البناء).

– انظر محيازيتون ، المرجع السابق ، الصفحة.

– يوسف القعيد ، شكاوى المصرى الفصيح ، الجزء الأول ، ص ٢٣٨.

ذات عشرة طوابق والعمارة من عشرين شقة تباع الواحدة منها بخمسين ألف جنيه أى أن ثمن العمارة كلها مليون جنيه ولكن مالكها دفعته قيمة الربح والجشع فقام (ببناء أربعة طوابق اضافية دون ترخيص واستخدم مون من النوع الردىء، كما قام ببناء العمارة دون الاستعانة بمهندس معمارى كما بدأ مؤخراً اضافة بدروم للعمارة لاستخدامه كمخزن فهدم بعض الأعمدة التى تحمل العمارة) بل أن هذه العمارة المكونة من عشرين شقة لم تستغل من شقتها إلا ثمانية فقط ، ثلاثة كان يشغلها صاحب العمارة نفسه الذى تحول إلي مقاول ، وأولاده حيث استقل صاحب العمارة بشقة بمفرده وترك الباقى لأولاده ، أما الشقق الخمس الأخرى فكان يشغلها أجانب وهذا التوزيع لملكية الشقق لايختلف كثيرا عن توزيع الثروة الجديدة فى مصر فهذه ثروة يتقاسم الانتفاع بها الآن فى الأساس المقاولون والوسطاء عموماً وأما الشقق الخالية فهى فى انتظار وصول سائح أجنبى[1] .

فأى مجتمع هذا الذى يصل فيه الجشع والعجلة فى جمع المال الى هذا الحد ، وأي مجتمع هذا الذي يسمح فيه نظامه الاقتصادي بأن يتحول عامل محاره إلى مليونير ، أيا كانت الفترة التى تم فيها هذا التحول؟ كما أن المال الذى بنيت به العمارة الساقطة لم يأت من جهد عضلى أو فكرى ، إذ أن عامل المحارة الشريف يحتاج لكى يبنى عمارة كهذه يحتاج إلى أن يدخر كل أجره لمدة خمسمائة عام بالضبط.

ويدعم من شيوع القيم السلبية (استيراد مواد بناء مغشوشة ، سحب مواد البناء من الأسواق - كثرة شركات الأراضى الوهمية).

وتفشت ظاهرة خلو الرجل وظاهرة التمليك والشقق المفروشة والاجارات المرتفعة فى الوقت الذى ظهرت ظاهرة سكنى القبور واقامة حوالى نصف مليون مواطن في المقابر، وكذلك انتشر سكان الخيام وسكان الاتوبيسات القديمة وسكان المساجد وسكان الأرصفة وسكان المساكن الخشبية المؤقتة والذين يعيشون فى الشوارع وفوق تلال

---

١ - جلال أمين ، الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح ، مكتبة مدبولى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤.

الزبالة – وهناك مدن الصفيح الكاملة[1] . وحينما يفقد الانسان هذا البنيان المادى المسمى سكناً يفقد بالتبعية الاستقرار والأمن وسرعان ما تظهر القيم السلبية، وساهم ذلك فى انتشار جريمة البغاء ، بل ان المقابر أصبحت فى السبعينيات أوكار الخارجين على القانون* وتعاطى المخدرات والتجارة فى الموتى أنفسهم ، فهذا المناخ هو تركيز جبرى للخطيئة والذين لم ينغمسوا بعد فى دوامة الدمار الأخلاقى الذى يحيط به يغوصون يومياً على حد تعبير (انجلز) إلى الأعمق ويفقدون يومياً مزيداً من قدرتهم على مقاومة إفساد الأخلاق بتأثير الحاجة[2].

كما شهدت حقبة الانفتاح أزمة المواصلات فقد انخفض عدد السيارات ووسائل النقل العام فى المدن الكبرى ففى عام ١٩٧٥ كان عدد السيارات الأتوبيس التى تقوم على خدمة الركاب فى جميع أنحاء الجمهورية (٥٠٨٠) سيارة انخفضت عام ١٩٧٧ الى (٤٢٨٦) واذا القينا نظرة عابرة على قطاع السكة الحديد كأحد أهم وسائل النقل والمواصلات حيث يستحوذ على (٢٥٪) من اجمالى حركة الركاب فإنه يعد أسوأ حالاً من سيارات الأتوبيس فى المدن ويترتب على ذلك أن حوالى (٤٥٪) من الخطوط جاوزت العمر المقرر.

وفى نفس الوقت استقبلت شوارع مصر خلال العامين (٧٥–١٩٧٧) سيارة ملاكى

---

١ – يوسف القعيد ، شكاوى المصرى الفصيح ، الجزء الأول ، والمستقبل العربى، الطبعة الأولى، ١٩٨٣، ص ١٨٧، ٢٣٨.
يوسف القعيد ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ٦٩ ، ٢٨٣.

٢ – فاروق عبد الخالق ، الآثار الاجتماعية للانفتاح ، مرجع سابق ، نفس الصفحة.

* يصف (القعيد) فى روايته (شكاوى المصرى الفصيح) ظاهرة (سكنى القبور) فى السبعينيات ويطلق عليه انسان الموت) ويقول (ان مصر فى ظل الانفتاح بلد جديد خرج من الغيب وتتضح معالمه فى كل وقت ، بلد دغريب على أهله عندما يسمعون حكايات الشقق المفروشة والسياح والأثرياء العرب، مصر السابحة فى النور ، الراقدة فوق بحار الذهب الممتلئة بالشعب، اللاهية لحافة الفجور ، كانوا ينظرون إلي صمت القبور وظلامها يتذكرون أن بعض سكان القبور ينامون بدون طعام ، يقولون ان ساكن القبر الثالث بعدهم ينبش فى صفيحة زبالتهم واخرج من يومين ثلاثة أرغفة تغطيها طبقة العفن ، سخنها على النار وأكلها هو وأولاده ، وانسان الموت يغلب عليه الانطواء والخجل ويعانى من الحقد الدفين بسبب الاقامة الدائمة بجوار الموتى والموت ، فهو يشاهد منظر الموت يوميا مابين ٨،٤ مرات ، كما أن سكان المقابر تضايقهم رائحة الفورمالين ، والمقابر التى تدفن فيها جثث جديدة تنبعث منها رائحة عفون ونتانة شديدة.
انظر يوسف القعيد ، شكاوى المصرى الفصيح ، الجزء الأول ، ص ٢٣٨.

من جميع الأنواع ، وقد ازدادت نسبة السيارات الملاكى بمقدار (٣٣٪) خلال العامين ، انخفضت نسبة السيارات الأوتوبيس بمعدل (٦٣٪) خلال نفس الفترة . وهذا يرجع إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى والتيسيرات الجمركية التى منحت نوعيات معينة منها ، وظل المنطق السائد بدلا من وقف استيراد السيارات الخاصة فتح المجال لمن يمتلك نقدًا أجنبيًا ليستورد سيارة.

وقد استدعت هذه الأعداد المتزايدة من السيارات الخاصة بؤراً للضغط لصالح توظيفات الموارد وتخدم السيولة المطلوبة في حركة السيارات فكان بناء الكبارى العلوية والمزيد منها هو الارتباط الجدلى بين التيسيرات الجمركية والتوظيفات المحددة والطبقية للموارد الاقتصادية (حديد تسليح - أخشاب - أسمنت - عماله .. إلخ) كل هذه كان من الممكن أن تتجه لصالح توظيفات أخرى لحل أزمة الاسكان وإيجاد مسكن ملائم لسكان القبور[1] .

وترتب على هذا التضخم الرهيب ان راجت فى السبعينيات قيم الكسب المادى السريع ومن أقصر الطرق ، وتفشى بين أفراد المجتمع سباق محموم من أجل المال وقد شجع هذا المناخ على الانحراف باعتباره أقصر الطرق للثراء السريع ومن ثم لاشباع متطلبات الطموح الاستهلاكى وبخاصة فى ظل الاحساس بضعف انفاذ القانون أو التراخى فى ذلك ، وفى ظل نجاح الكثيرين من رموز العملية الانفتاحية فى إثراء فاحش سريع عن طريق المخالفات القانونية والجريمة[2] وسوف نحاول توضيح أهم الجرائم التى سادت في هذه الفترة.

- تجارة المخدرات :

أصبحت مصر سوقاً واسعًا للمخدرات ، ويقدر ماتدفعه مصر ثمنًا للمخدرات المهربة إليها عبر الحدود بـ (٧٠٠) مليون جنيه سنويًا تدفع بالعملة الصعبة وهو مايساوى نصف صادرات مصر السلعية تقريباً (فيما عدا البترول) أو مايساوى دخلها من عائدات قناة السويس أو من السياحة . ويصل هذا الرقم إلى المليار جنيه سنويًا

١ - عبد الخالق فاروق ، المرجع السابق ، نفس الصفحة.

٢ - على فهمى ، القيم والقيم المضادة.

اذا ماحسبنا مايستهلكه المصريون على اختلاف طبقاتهم من المخدرات ، ويقدر بـ (٢٠٠) مليون جنيه ، وتكلفة أجهزة مكافحة المخدرات وتقدر بحوالى (٨) مليون جنيه، واذا أضفنا الى ذلك مالانتشار المخدرات من تأثير مدمر ماديًا وروحيًا لقوى الشعب المنتجة لادركنا مدى التخريب الذى تلحقه هذه التجارة السوداء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وإذا كانت قيمة المدخرات المهربة إلى البلاد تقدر بسبعمائة مليون جنيه سنويا فإن هذا يعكس حجم الطلب ومدى اتساع السوق المصرية للمخدرات بالرغم من الارتفاع الجنونى لاسعارها (فقد ارتفع ثمن أوقية الحشيش من (٣٠٠) جنيه فى عام ١٩٧٧ إلى (٣٠٠٠) فى عام ١٩٨٢ ، وارتفع ثمن أوقية الأفيون من (٣٠٠٠) جنيه إلى (٣٥) ألف جنيه فى هاتين السنتين على التوالي . وتحقق تجارة المخدرات فى مصر أرباحًا خرافية فقد أصبحت مصر سوقاً جيدة لاستهلاك المخدرات بل أصبحت طريقًا لتجارة المخدرات العابرة (الترانزيت) عبر قناة السويس وميناء القاهرة الجوى ، كما أن سوق المخدرات المصرية ذات طابع احتكارى فحركتها فى قبضة عدد محدود من كبار التجار فى (الباطنية) بالقاهرة الذى اكتسب شهرة محلية ودولية فى تجارة المخدرات وتستأثر بـ (٦٠٪) من تجارة التجزئة بالقاهرة و(٢٠٪) من التوزيع على مستوى الجمهورية ، وقد امتد نفوذ أباطرة المخدرات إلى أجهزة الدولة ذاتها* ويشمل نشاطهم ارجاء البلاد ويتعاملون مع عصابات المافيا العالمية ويتشعب النشاط الاقتصادى لأباطرة المخدرات ليشمل مجالات غاية فى التنوع ابتداء من تربية المواشى إلى صالات عرض السيارات والمقاهى والبوتيكات وتملك العقارات . ومع ذلك يبقى النقد السائل الشكل الرئيسى لثروتهم حتى يسهل تهريبه فيفلت من الحراسة والمصادرة(١).

---

١ - عادل غنيم ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢ - ٣٤٤.

* كشف محاكمة (عصمت السادات) و(رشاد عثمان) عن تورطهما فى تجارة المخدرات و(عثمان اسماعيل) عضو مجلس الشعب عن الحزب الحاكم وشقيق (عثمان اسماعيل) محافظ اسيوط السابق كان يزرع الأفيون فى محافظة أسيوط تحت حماية شقيق المحافظ انظر عادل غنيم ، مرجع سابق ، ص ٣٤٤.

وهناك صلة وثيقة بين تجارة المخدرات التى يصل حجمها إلى مليار جنيه تدفع بالعملة الصعبة وبين السوق السوداء للنقد الأجنبى و(٩٠٪) من صالات عرض السيارات ، فالأطراف الثلاثة تتعاون لتوفير التمويل اللازمة بالعملة الصعبة لواردات المخدرات المهربة وهذا يعتبر أحد الأسباب الهامة لارتفاع سعر الدولار فى السوق السوداء فى مقابل الجنيه المصرى ولقد كانت الأرباح الخيالية التى تحققها تجارة المخدرات حافزًا قويًا لصناعة الحبوب المخدرة وانتشار تجارتها والتوسع فى الزراعة غير المشروعة لاشجار (النقب) والخشخاش) فى محافظات الوجه القبلى وخاصة فى أسيوط والوجه البحرى فى المنصورة والسويس ، وأصبحت هذه الزراعة تحقق أرباحا خرافية فعائد الفدان من الخشخاش تقدر بـ (٢٠٠ ألف جنيه[1]) .

- البغــــاء

وفى ظل الاستقطاب الطبقى الحاد والحملة المحمومة لنشاط السياحة والسماح بانتشار الشقق المفروشة* تدعيما للنشاط السياحى نمت واستفحلت جرائم البغاء، وتشير تقارير الأمن العام إلى ازدياد بعض قضايا الآداب العامة خلال الفترة ٧٠-١٩٨٠ فقد ارتفعت جرائم ممارسة البغاء من ١٧٤ قضية عام ١٩٧١ إلى (٦٩٩) قضية عام ١٩٧٥ ثم إلى ١٠٣٦ قضية عام ١٩٧٨ كما ارتفع الاتجار بالبغاء من (٢٤٦) قضية عام ١٩٧٠ إلى (٢٤٩) قضية عام ١٩٧٥ ثم إلى (٣٦٦) قضية عام ١٩٧٨ . وهذه البيانات رغم ذلك لاتعكس الحقيقة ولاتمثلها نظرًا لصعوبة الضبط لطبيعة هذه الجريمة حيث الطابع غير العلنى لها ولاشك أن هذه تمثل صعوبات فعلية أمام تحديد علمى دقيق لحجم الظاهرة ، ورغم ذلك فإن الانفتاح والأزمات الاقتصادية

---

١ - عادل غنيم ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢ - ٣٤٤.

* هناك ارتباط وثيق بين أزمة الاسكان وانتشار الدعارة فى السبعينيات (فهناك نصف مليون مواطن في عام ١٩٧٦ يعيشون فى المقابر وعشش الصفيح والمأوى المؤقتة ، كما كانت (٤) آلاف أسرة فى القاهرة تعيش كل أربعة منها (كل أربعة أسر) فى غرفة واحدة كما أن نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج قد ارتفعت من (١٧.٩٪) فى تعداد ١٩٦٠ إلى (٢٤.٩٪) فى تعداد ١٩٧٦ كما زادت نسبة الاناث التي لم يسبق لهن الزواج أكثر من الذكور).
عبد الخالق فاروق ، الآثار الاجتماعية ، مرجع سابق ، نفس الصفحة.

ويروى القعيد أن الشقق المفروشة فى وسط البلد كان يحضر إليها سيدات فاضلات يحضرن الى هذه الشقق بهدف الترويح عن النفس وقد ساعد من تفشى الدعارة انتشار أدوية السكر والجنون والمقومات الجنسية والآلاف من أفلام ومجلات الجنس وتجارة الويسمى المستوردة وتجارة المخدرات وتغيير المحلات.
القعيد ، شكاوى المصرى الفصيح ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣.

التى اتسعت آثارها لتشمل قطاعات أوسع من المصريين كان مناخاً خصباً لانتشار الدعارة ، يضاف إلى ذلك استعداد طبيعى مضغوط إلى أقصى حدوده بفعل الظروف السابقة لدى البعض يدفعهن بناء ثقافى ذو طابع مظهرى فاستيراد منتجات (فاكس فاكتور) يصحبه بالضرورة قيم وسلوكيات (ماكس فاكتور) والشىء نفسه ينطبق على قيم الشواربى، فالجانب الاقتصادى للمشكلة يتمثل فيما يخلقه المجتمع الرأسمالى دائمًا من سلع جديدة ومعها تظهر رغبات وحاجات جديدة قد يقصد الفرد فى اشباعها وهذا ييسر سبل الاتجار بالأجساد . والجديد فى ممارسة هذه الجريمة هى الارتفاع الملحوظ وغير العادى فى انحراف الطالبات وانغماسهن فى هذه الممارسة وللأسف فإن ظاهرة انحراف الطالبات منتشرة بشكل يفوق كل ماتتصوره ، حتى إن صغر السن بالنسبة للقواده وصل إلى (١٨) سنة وزيادة نسبة المتعلمات فيهن . وظاهرة الانتقال من الحوارى والمناطق الشعبية إلى الشوارع والمناطق الراقية وبالذات عمارات التمليك ، وانتقل مكان القواده أخيرًا الى الجلوس فى أماكن فى مستوى الشيراتون والهيلتون[1]. وتصدرت هذه الجريمة قائمة الجرائم التى ترتكبها المرأة حيث كانت نسبتها (٣٧,٤٪) من مجموع جرائمها يليها القتل ثم المخدرات ، كما ارتفعت دخول هؤلاء (البغى) بفعل التضخم والاهتمام بالسياحة على حساب تنمية روح الانتاج والعمل الجاد وفى غياب خطة تطوير مستمرة للاقتصاد الوطنى كل ذلك دفع بدخولهن من (٤) جنيهات فى المتوسط يوميا لأكثر من (٢٠٠) جنيه يوميًا وهو ما يؤدى فعل السحر لدفع المزيد من الفتيات إلى ممارسة البغاء ، وقد دعم ذلك سيطرة قيم الربح السريع على وسائل الثقافة من وراء عرض أفلام الجنس والرقصات العارية وتأوهات المطربين والمطربات وغيرها.

- الاختلاس والرشوة :

كان لظهور المغريات الاستهلاكية كما تمثلها البضائع المستوردة وامكانية تشغيل رؤس الأموال الصغيرة فى أعمال مربحة مثل تجارة الشنطة وتشغيل وتأثيث الشقق المفروشة للسياح العرب .. إلخ كل ذلك خلق بقنواته الضرورة المنطقية لاستمرار جرائم

---

١ -عبد الخالق فاروق ، الاثار الاجتماعية ، مرجع سابق ، نفس الصفحة

الاختلاس وتزايدها، واذا أضفنا إلى كل ذلك الارتفاع المستمر والجنوني فى أسعار جميع السلع والضروريات مما يجعل المرتبات غير كافية مع ضرورة محافظة بعض الفئات الاجتماعية (أعضاء مجالس الادارات ووكلاء الوزارات مثلا) على مستواهم المعيشى الذى وفرته سنوات الستينيات ، ولذلك اجتذبت جرائم الاختلاس بعض الذين يشغلون مستويات وظيفية عالية ، بعد أن كان مقصوراً على المستويات الدنيا الفقيرة ، بل زادت المبالغ المختلسة لتصل إلى مليون جنيه كما هى حالة (بنك مصر) و(شركة النصر للزجاج) و(الشركة المصرية للأخشاب) .. إلخ وتقرر هذه الممارسات بدورها قيمًا خاصة شعار (المال السايب يعلم السرقة) أو شعار (أسرق الحكومة قبل أن تسرقك) ، تمثل نسقًا للقيم يسعى لتكريس وجوده باستمرار فى واقعنا الجديد[1] .

أما الرشوة والبقشيش فقد أصبحت في عصر الانفتاح ضريبة على صاحب الحاجة أن يقوم بدفعها وألا توقف ورقه . واللافت للنظر أن الذين أصبحوا يرتشون (فقراء وأغنياء) (متعلمون وجهلاء) (وزراء ووكلاء وزارات وموظفون كبار جداً وأيضا موظفون صغار) بل لم يقتصر على أماكن محددة أو فى كل مصالح الدولة التى لها احتكاك بالجمهور وتلك التى ليس لها احتكاك ، توجد فى مجالات الاقتصاد والصناعة والجمارك والعلوم وغيرها ، ولذلك صار البقشيش إجباريًا وصار حقًا مكتسبًا، ولم يعد يرى فيها جريمة كبرى وإنما اخترع لها أسماء غريبة مثل (فتح مخك ، ماترش يا أخى ، شخشخ جيبك .. إلخ) [2] .

أما من ناحية المبلغ فنجد أن هنا البقشيش الذى لايزيد عن جنيه أو ثلاثة أو عشرة أو عشرين (تحرير ورقة بأسرع من الروتين) وهناك البقشيش الذى يصل إلى مئات الآلاف من الجنيهات وربما الملايين للحصول على (عشرة ملايين جنيه من بنك بدون ضمان والهروب بها إلى الخارج أو لتحرير صفقة أخشاب أو أسمنت بملايين

---

١ - فاروق عبد الخالق ، المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

- من الجدير بالذكر أن جرائم الاختلاس سجلت أعداد القضايا فيها عام ١٩٧١ (١٥١) قضية وزادت إلى (١٦٢) فى عام ١٩٧٣ ووصلت إلى (١٨٨) فى عام ١٩٧٤.

٢ - يوسف أدريس ، التلوث الذمعى ، الأهرام ، ١٩٨٦/٢/٢٤.

الجنيهات....إلخ)[1]. وظهرت عشرات المهن الطفيلية كالنباتات الشيطانية لمواجهة الطلب الشديد على هذا النوع من الخدمات ، آلاف الموظفين الصغار لايذهبون إلى عملهم ، ولكنهم (مشهلاتية) يحلون للناس مشاكلهم المستعصية التى تحتاج إلى جهد فادح : (السير وراء ورقة فى المجتمع ، استخراج وتجديد رخصة قيادة) ، وإلى جانب هؤلاء المشهلاتية الذين يركبون (المرسيدس) يقومون بتحديد موعد مع مسئول ، تعريفك بمدير بنك إلى آخره ، ويرتبط ذلك بالهجرة من الريف إلى المدن .. فإن الهاربين من معاناة الزراعة الى مهن سهلة فى المدن خلقوا هذه المهن (مهن اللامهن) مثل (الصبى الذى يمسح زجاج السيا رة - بيع علب الكلنيكس - بيع الليمون - بيع ورق التمغة - شهود الطلاق والزواج* والبيع والشراء وغيرها)[2] .

- الفساد فى الجهاز المصرفى : - أخطر صور الفساد فى الجهاز المصرفى ماواكب عمليات منح القروض والتسهيلات الائتمانية من تواطؤ بين العملاء وموظفى تلك المصارف بحيث أعطيت تلك القروض والتسهيلات بدون ضمانات حقيقية تحفظ للبنك حقه من الضياع عند توقف العميل عن السداد ، ولقد كان من نتيجة هذا الفساد وذلك التواطؤ أن ذهبت الملايين من أموال الدولة آدراج الرياح (قروض بلا ضمانات وشيكات

---

١ - أحمد بهاء الدين ، الحابل والنابل : الاقتصاد الخفى ، أخبار اليوم ، ١٩٨٥/١١/٢٢.

٢ - أحمد بهاء الدين ، المرجع نفسه.

* شهدت حقبة الانفتاح (جرائم تموينية) بسبب الظروف الاقتصادية وماصاحبها من إفتقاد السلع وحدوث اختناقات في عملية التوسيع واتساع حجم النمو الطفيلى والسمسرة والسوق السوداء ، قد أضافت الجديد من الأزمات لأصحاب الدخول المحدودة وأضاف على الجانب الآخر أصحاب النشاط الطفيلى ، مزيداً من الثروات ، فالمناخ الذى يتوج عمليات المضاربة والسمسرة فى حجم النشاط الاقتصادى المربح هو المسئول الأول عن تلاعب قطاعات من التجار بأقوات الشعب ومصالحه الحيوية . ففى ١٩٧٠ كان مجموع قضايا التموين (٨٨٢٦) قضية وفى عام ١٩٧٣ كان (١٣٧٣٨) قضية أما فى عام ١٩٧٨ فقد وصلت (٣٧٤٢٤) قضية ، أنظر عبد الخالق فاروق ، المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

** القعيد أحد شخصيات روايته بانه يعمل (زوجا للايجار) ، فعندما فتحت الأبواب على مصراعيها للسفر فكان شعار هذا (الزوج للايجار) يكون زوجاً لمن لازوج لها، حتى يعطيها جواز المرور إلى الدنيا الواسعة ، وهذه المسألة لاتحتاج إلا أن يذهب مع من ترغب فى السفر إلى المأذون ويعقد القران فى دقيقة واحدة ويذهب معها الى مكتب الجوازات ليوقع بنفسه الأوراق الخاصة بسفرها بصفته زوجها وفى لحظة الخروج من مكتب الجوازات يمكن فسخ العقد أو اجراء الطلاق بالطريقة القانونية .

انظر - يوسف القعيد ، شكاوى المصرى الفصيح ، الجزء الأول ، ص ١٣٢، ١٣٣.

بدون رصيد وغيرها . وقد كشف جهاز المدعى الاشتراكى عن عديد من الجرائم التى خربت اقتصاد مصر سواء كان أبطالها بنوكًا أو شركات أو أشخاصًا قاموا بالنصب والاحتيال على البنوك التى يملكها القطاع العام وحصلوا منها على ملايين الجنيهات بدون ضمانات عينية ولكن بضمان السمعة فقط(١).

– العنف فى السبعينيات : – وبسبب ارتفاع الأسعار وتطبيق سياسة تحابى الأغنياء على حساب الفقراء فكانت أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وهذه الحادثة تعد من أهم حوادث العنف فى السبعينيات ، كما اتجهت أكثر حوادث العنف فى الستينيات لرجال الشرطة (٤٠.٨٪) ثم مفتشي التموين (٢٢.٥٪) و يعلل بعضهم السبب وراء هذه الظاهرة فيما يمكن أن نطلق عليه (طبقية السلطة) حيث ترى أن الشرطة والموظفين العموميين عادة يمتلكون نظرة تطل على الجمهور من فوق فى غالب الأحيان، وفى دراسة عن السرقة والسطو المسلح – وهو شكل من مظاهر العنف – ثبت أن هذه الظاهرة قد انتشرت بشكل يهدد الشارع المصرى ، فاحصائيات الأمن العام تؤكد أن هناك (٢٧٧) جناية سرقة بالاكراه ، أي عن طريق استخدام العنف والسلاح ، خلال أعوام ثلاثة (٧٤-١٩٧٦) هذا بخلاف العمليات التى تعسر على جهاز الأمن اكتشاف مرتكبيها ، وهى حالات كثيرة علاوة على تلك التى وقعت ولم يبلغ المجنى عليهم عنها لأسباب مختلفة (٢).

---

١ – عن تقرير للمدعى العام الاشتراكى ، جرائم الانفتاح ، الشعب ، ٦ يوليو ١٩٨٦.

٢ – عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق ، نفس الصفحة.

ويمكن الرجوع إلى تفصيلات عن العنف فى السبعينيات إلى :

– على ليلة وقدرى حفنى وآخرون ، العنف التلقائى الجماهيرى فى المجتمع المصرى ، المركز القومى للبحوث ، القاهرة ، يوليو ١٩٧٦.

٨ - الهجرة والقيم الاستهلاكية

فى ظل غياب أى التزام من جانب الدولة بالتخطيط الاقتصادى، فقد أصبحت معظم السياسات فى مجال القوى العاملة غير ذى موضوع ، بل أصبحت تشكل عقبة فى وجه الاتجاه الاقتصادى الجديد . على هذا الأساس أصبحت سياسة ضمان العمل لخريجى المدارس والجامعات تبدو وكأنها عبء لا لزوم له ، كما رفعت تدريجيا القيود التى كانت مفروضة على حركة القوى العاملة ، وجاء تضاعف أسعار النفط أربع مرات عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ليجعل من التشجيع غير المباشر على هجرة القوى العاملة سياسة رسمية معلنة ، وصحب هذا فى الوقت نفسه تسريح آلاف من الشباب المصريين من الخدمة العسكرية فى منتصف عام ١٩٧٤.

وهكذا اكتمل من وجهة نظر الدولة - المبرر الاقتصادى لتصدير الأيدى العاملة ويمكن تلخيصها بأنها تهدف إلى (التخفيف من البطالة السافرة والمقنعة والحصول على نصيب ملائم من العائدات النفطية المتزايدة على شكل أجور وتحويلات ، ومن ثم فإن ذلك يساعد على تصحيح العجز فى ميزان المدفوعات كما أن هذه التحويلات من شأنها أن تحرك معدل الادخار الراكد ، وتدعم عملية تكوين رأس المال-[1]. كما أن لظاهرة التضخم فى السبعينيات أثرها فى عامل الطرد للمصريين ، فقد ارتفع الرقم القياسى لاسعار المستهلك لقرابة ثلاثة أمثال فى فى الفترة ١٩٧١/٧٠ - ١٩٨١/٨٠ ، كما كان ارتفاع الأسعار فى الريف أعلى منه فى الحضر ، فقد ارتفع فى الريف من (١٢٠٪) إلى (٨٣٨٪) بينما ارتفع فى الحضر من (١١٩٪) إلى (٣٠٣٪) ، وقد ارتفعت أثمان بعض عناصر تكلفة المعيشة (تكلفة الزواج - توفير مسكن - تأثيث منزل - تعليم الأولاد ثم تزويجهم .. إلخ).

- قدر نصيب مصر من هجرة العمالة العربية بعدد يراوح فى حده الأدنى بين (٤٠٠) ألف عامل وحده الأقصى (٦٠٠) ألف عامل عام ١٩٧٥ ، وهذا يمثل حوالي ثلث مجموع العمالة المهاجرة على الصعيد العربي ، والذى كان قد قدر سنة ١٩٧٥ بعدد يتراوح بين (١.٣) مليون ومليونى عامل . وأصبحت مصر فى السبعينيات أكبر مورد منفرد للعمالة ، بين البلدان العربية ، وغير العربية الداخلة فى نظام الهجرة العربية ، فالمصريون يشكلون مابين ١٠٪ و٦٠٪ من قوة العمل ، كما زادت العمالة المصرية المهاجرة إلى البلدان العربية الغنية في النصف الأول من السبعينيات بمقدار (٤٠٠٪) فى غضون خمس سنوات ، إنظر : سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعى العربى ص ١٠٩ ، ١١٠.

١ - سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعى العربى الجديد ، ص١٠٩ - ١١١.

ويضاف إلى ماسبق تعرض دخول الفئات الثابتة من أصحاب المرتبات والمعاشات الذين ينتمون للجهاز الحكومى والقطاع العام للتدهور ، إذ أن دخول هذه الفئات تكون عادة محكومة بلوائح ونظم ادارية يصعب تغييرها بسرعة ، وقدمت فرصة العمل بالبلدان النفطية شريحة اضافية أخرى تمثل امتداداً لهيكل الأجر الأساسى الذى يتنافس داخله المصريون للحصول على أجر أعلى ، وأصبحت هذه الشريحة تتربع على الشرائح الأخرى (الحكومة - القطاع العام - القطاع الخاص المحلى - القطاع الخاص الأجنبى) ، وتربعت هذه الشريحة (المسافرون للخارج) فوق الشرائح الأربعة الأخرى وبفارق كبير ، وتتميز عليها بأنها لاتضع عوائق للوصول إليها (مثل عوائق المهارة أو الخبرة والكفاءات فى مستوى مهنى معين ، أو اجادة لغة أجنبية) . وأصبحت الهجرة إلى البلدان النفطية فرصة لاجتياز حاجز الفقر والقهر والتهميش الاجتماعى، بل وادخار مبلغ من المال يمكن استخدامه فى نهاية مدة العمل بالخارج فى استهلاك أصل رأسمالى يمكن من مواجهة متطلبات اقتصادية مستقبلية*[1].

وقد ساد الاعتقاد بأن هجرة العمالة للبلدان النفطية سوف يساعد على التخفيف من حدة البطالة دون أن يؤدى ذلك إلى المساس بمستويات الانتاج وبرامج التنمية فى القطاعات المختلفة ، ولكن ثبت عدم صحة هذا الاعتقاد ، نظراً لأن عمليات الهجرة وانتقال الأيدى العاملة عادة ما تأخذ طابعًا انتقائيًا يمس فئات معينة ومهارات محددة، ونذكر على سبيل المثال مهندس البترول أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والحرفيين وبالذات فى قطاع التشييد والبناء ، وقد أثر هذا الاختلال بالتالى فى هيكل الأجور والتكاليف فى الاقتصاد المصرى ، والمثال الواضح على ذلك ارتفاع أجور العاملين فى قطاع البناء والتشييد ارتفاعًا كبيراً خلال النصف الثانى من السبعينيات إلى حوالى

---

* شجعت الحكومة فى السبعينيات الهجرة عن طريق سلسلة من القوانين ومن القرارات الجمهورية والوزارية ، استهدف القرار الجمهورى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧١ التشجيع على الهجرة المؤقتة والدائمة ، وأعطى القرار للمهاجرين حق العودة الى وظائفهم الحكومية . وكان هناك تعديل فى القانون رقم ٩٧ لعام ١٩٦٩ بغية السماح للوزراء السابقين ومن فى حكمهم من كبار موظفى الدولة بأن يعملوا فى الخارج ، دون انتظار فترة السنوات الخمس التى كان ينص عليها القانون.

انظر : سعد الدين ابراهيم ، المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

١ - نادر فرجانى ، الهجرة الى النفط ، أبعاد الهجرة للعمل فى البلدان النفطية وأثرها على التنمية فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ٥٠-٥٣.

(٦٠٠٪)، ولاشك أن الارتفاع الكبير فى الأجور النقدية ونقص المعروض من الأيدى العاملة لبعض فئات العمالة أديا إلى ارتفاع معدلات الغياب وعدم الانتظام فى العمل نتيجة القيام بأعمال اضافية فى أوقات العمل الرسمى ، بل شهدنا فى بعض الأحوال أفراداً ينتقلون من وظائف مهنية وتخصصية للقيام بأعمال يدوية سعياً وراء الأجر والدخل الأعلى ، وقد أدى ذلك إلى انخفاض انتاجية العمل وأخلت بكفاءة ومستوى الأداء ، كما نجم عن عدم انتظام العمال على النحو المطلوب فى العمل عدم قدرة بعض المنشآت على انجاز برامج الانتاج والالتزام بمواعيد التسليم المحددة[1] .

ومن أهم الآثار التى ترتبت على هجرة الكفاءات البشرية للبلاد العربية النفطية هو اهدار قيمة العمل المنتج ، فقد حدث اهتزاز لتصور وجود علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الانتاجية ، بمعنى أن الشخص المهاجر للاقطار العربية النفطية ، وان كان يحصل على أضعاف مضاعفة من مستوى دخله بمصر إلا أن هذه الزيادة فى دخله لاترتبط بزيادة فى مستوى انتاجيته ، بل ربما يعمل عدد ساعات أقل من تلك الساعات التى كان يعملها بمصر ، ومعنى هذا أن الأجور التى يتقاضاها العاملون المصريون فى الخارج انما تحتوى ضمنيا على عنصر ريعى ،Rent لاعلاقة له البتة بمستوى انتاجيته ، ومعنى هذا أنه لم تعد هناك علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الانتاجية ، أو بين عمليات رفع مستوى المعيشة وبين مقدار الجهد المطلوب لذلك* .

كما أن سهولة الحصول على المال وسهولة انفاقه انما تدمر قيمة العمل المنتج بمعدلات التباين الضخمة فى الأجور قد أدت إلى تدهور تدريجى فى مستوى مهارات العمل بالنسبة للمهاجرين المصريين .. ويحدث هذا عندما يقبل أحد هؤلاء العاملين

---

١ – محيازيتون ، النمو الاقتصادى ونمطه ، فى : جوده عبد الخالق ، الانفتاح ، ص ١٥١.

وانظر : ليلى لطفى اسكندر ، التضخم فى الاقتصاد العربى ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص ١٩٦٣ – ١٦٦.

* وجد أن الغالبية العظمى من المهاجرين هم ذكور فى سن العمل من فئة العمر (٢٥–٥٠) عاما ، وبفرض وجود مليونى مهاجر فى سنة ١٩٨٠ وتقدير سكان مصر بحوالى (٤٢) مليون نسمة فى العالم ، فإن هذه الأرقام تعنى أن أقل قليلا من (٥٪) من سكان مصر يعملون بالخارج .. ولكن هؤلاء يمثلون حوالى (١٠٪) من الذكور المصريين ، وربما أكثر من (١٥٪) من الذكور المصريين فى سن العمل ، وهم الفئة الأكثر فعالية فى النشاط الاقتصادى الاجتماعى.
انظر : نادر فرجانى ، الهجرة إلى النفط ، مرجع سابق ، ص ٥٧ – ٥٩.

وظيفة أدنى بكثير من مستوى المهارة التى يتصف بها ، مادامت تدر عليه دخلاً أكبر بكثير مما كان يتقاضاه ، فى وطنه الأم ، وقد أثبتت الدراسات أن العمال المهاجرين إلى الخارج ، يزاولون أى عمل يجدونه متوافراً **.

وفضلا عن ذلك ، فثمة تغير حثيث ومدمر فى الوقت نفسه فيما يتعلق (بقيمة العمل) بصرف النظر عن مستوى المهارة المطلوبة ، إن الاعتقاد الذى كان سائدا بأن (من جد وجد) و(ان الجد والاجتهاد فى العمل والاحساس بالانجاز هى الوسائل اللازمة للنجاح المهنى والمالى) هى قيم ومعايير لم تعد مايدعمها من حقائق . ان الصورة التى تراكمت ملامحها عن الآخرين) الذين حققوا فرصة النجاح المالى بسهولة وبدون جهد ملحوظ قد بدأت تضرب بجذورها عميقا فى نفسية عدد متزايد من المصريين ، لقد أصبحت الكلمات التى تدل على النجاح هى كلمات مثل (الحظ) (الاعارة) (الفرصة) العقد .. إلخ.

من هنا ونادرا ما يسأل المصرى العادي : ما العمل المطلوب أن أزاوله ؟ وما هى المهارات المطلوب تحصيلها؟ وما هى ظروف العمل التى سأعيش فى ظلها ، ليس معنى هذا أنه لايلقى بالا على الاطلاق الى هذه التساؤلات ولكنها أصبحت بالنسبة إليه مسائل ثانوية ونادرًا مانسمع مهاجر عائد يصف عمله ، ويعطى الانطباع لسامعيه عن مدى استمتاعه بما كان يعمله فى بلد الهجرة ، ان المناسبات النادرة التى يذكر فيها (العمل) انما يرد فى سياق تنافس على تجديد العقد أو الحصول على عقد جديد لصديقه أو صراع مع جماعات (قطرية) أخرى (الفلسطينيون - السوريون - الباكستانيون) للاستحواذ على رضا صاحب العمل [1] . وثم أمرًا مدمرا آخر يطرأ على الموقف تجاه العمل ويتعلق بأولئك الذين لايزالون فى مصر. فمعظمهم في حالة

** فى ضوء تتابع البحث الذى قام به (عمرو محى الدين وزملاؤه) يتضح أن الذين أعيروا الى البلدان العربية من الأساتذة الجامعيين ازداد عددهم باطراد من (٣٨٨) عام ١٩٧١/٧٠ ليبلغ (٦٠٥) عام ١٩٧٥/٧٤ أى زيادة بلغت (٦٣٪) فى خمس سنوات . من هنا حين أن معدل نمو مجموع الهيئات التدريسية الأكاديمية كان (٦.٣٪) سنويا بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ ، فقد زاد معدل الهجرة الى البلدان العربية ليفوق (١٢٪). ويتبين من المعلومات المتوفرة حول متوسط معدل اعارة الأساتذة حسب ميدان التخصص بين عامى ٧٠و١٩٧٥ أن بعض الميادين شهدت غياب حوالى ٣٠٪ من مجموع أعضاء هيئة التدريس بعيدا عن المؤسسات التي ينتمون إليها.

انظر : ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، ص١٠٦ ,١٠٧.

محيازيتون - النمو الاقتصادى ونمطه فى جوده عبد الخالق ، الانفتاح ، ص ١٥١ ,١٥٢.

انظر: ليلى لطفى اسكندر، التضخم فى الاقتصاد العربى ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص ١٦٣ - ١٦٦.

١ - سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعى العربي الجديد ، مرجع سابق ، ص١٤١ ,١٤٢.

انتظار (دورهم) (الاعارة) اذا كانوا فى الحكومة أو كى يحصلوا على (عقد) يبعث به قريب أو صديق أو كفيل . وبما يؤدى إلى سيادة اتجاه لدى العاملين بأن أملهم الأساسى لايكمن فى زيادة انتاجيتهم وخدمة مؤسساتهم وتحقيق الترقى والتقدم داخل المؤسسة بل إن التقدم يتم فى هذه الحالة بترك المؤسسة والانتقال منها إلى خارج البلاد ، وهذا قد يخلق فى عديد من الحالات سلوكًا يتصف بعدم المبالاة واتخاذ موقف الاهمال المتعمد بهدف الحصول على استغناء المؤسسة عن العاملين فيها بما يتيح لهم فرصة أكبر للهجرة[1].

وفى كل الحالات يصبح أداء العمل فى مصر ، بحد ذاته ، أمرًا هامشيًا ، بالضبط كما هو الحال مع أقرانهم المهاجرين الفارق الوحيد هو أن هامشية العمل فى حياة من يعملون فى البلدان النفطية يصاحبها جمع المال والاستهلاك الترفى بينما هامشية العمل فى البلدان الفقيرة يصاحبها البؤس والحرمان.

وباختصار فإن قيمة العمل لحقها التدمير فى بلدان النفط وفى مصر على حد سواء ففى كلتا الحالتين لاسبيل الى تطبيق مبدأ المكافأة عند (الأداء الجيد) ولامبدأ العقاب عند (الأداء السىء) . لقد أصبح الفارق في معظم الحالات هو أين موقع كل منهم الجغرافى، أى فى أى جانب من خط الفقر فى بلاد اليسرأم فى بلاد العسر كل هذا بصرف النظر عن كفاءته الشخصية.

وقد وجد أن عمال الزراعة فى الكويت تنقلوا بين أكثر من عمل ، كانت جميعها فى إطار العمل الخدمى كأعمال النظافة والحراسة وخاصة حراسة البيوت (بواب أو حارس) ، وكذلك عمال الانتاج لم يشتغلوا بأعمال صناعية ولكنهم اشتغلوا كمساعدين فى البناء أو عمال خدمات والبيع والشراء ، وكذلك الأعمال الفنية والإدارية عملوا فى أعمال هامشية وخدمية . ومعنى هذا أن من كان يعمل فى عمل إنتاجى أو شبه انتاجى قبل خروجه من مصر ابتعد عن العمل الانتاجى ليعمل فى نشاطات غير منتجة،

١- ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، مرجع سابق ، ص ١٧١.

٢ - سعد الدين ابراهيم ، المرجع نفسه ، ص ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣.

- رمزى زكى ، أزمة مصر الاقتصادية ، ص ١٧٠ ، ١٧١.

- سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعى العربى الجديد ، مرجع سابق ، ص١٤١/١٤٢.

مادامت ستضمن دخلاً واقامة رسمية . ولاشك أن هذه الظاهرة تلحق أكبر الأذى بالعمال المهاجرين، وكذلك بمصلحة المجتمع ، فالذى يحدث هو أن هؤلاء العمال يفقدون بمرور الزمن معظم مهاراتهم المكتسبة سابقا وفى أفضل الأحوال فهم يتوقفون عن التعليم وعن تحسين مستوى أدائهم.

وقد أثبتت الدراسة تغير القيم التى تتعلق بالعمل المنتج لدى المهاجرين ، فعمال الزراعة فى الكويت أكد معظمهم أنه بعد عودتهم لن يشتغلوا عمالاً زراعيين مرة أخرى فبعضهم أكد أنه سوف يتحول إلى سائق أو بقال أو يعمل بالتجارة . وأكد معظم المبحوثين أنه ليس من الضرورى أن يرتبط الشخص بمهنته التى كان يعمل فيها قبل هجرته ، ولاحظ الباحث أن التوجه السائد نحو المهن والأعمال التى لاتحتاج لمجهود كبير وتضمن عائداً مادياً مجزياً، وكلها تدور فى فلك النشاطات التجارية غير المنتجة وكلها مشروعات فردية هى انعكاس للتوجه العام فى المجتمع المصرى.

وأثبتت الدراسة أن تنقل الشخص بين أكثر من مهنة ، قلل من قناعته بضرورة وجود تخصص يمكن أن ينمو الشخص من خلاله وينمى خبرته، وبالتالى يمكن أن يؤثر هذا فى حالة (المهارة) و(التخصص) مما يقلل من وجود العمالة الماهرة كميا . وعندما سأل أفراد العينة عن المهنة التى يفضل أن يشتغل بها من يفضل أن يزوج لابنته أو شقيقته . كانت الاجابة (من يستطيع أن يصرف عليها و(كسيب) و(لديه بيت ملك) و(لديه فلوس فى البنك) أو (يعمل معه فى الخارج).

وقد بين حوالى (٧٦٪) من اجمالى العينة أنه لم تعد هناك علاقة قوية بين تعليم الشخص ومكانته الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع . ففي الخمسينيات والستينيات كان التعليم طريقاً أكيداً لتحقيق النقلة الاجتماعية ، أما الآن قد حلت عدة أمور جعلت التعليم كبعد أساسى في تحقيق الطموح والتطلع يتراجع الى الخلف .. فأنواع النشاط الاقتصادى ومصادر الدخل الهامشية المشروعة وغير المشروعة ، جعلت الوساطة والمضاربة والتحايل والحظ تلعب أدواراً واضحة فى نوع العمل ، ومقدار الدخل الذى يصل اليه فالسباك والحرفي يكسب أكثر من خريج الجامعة . وحملة مؤهلات متوسطة يعملون بشركات الانتاج أو مشروعات الاستثمار يحصلون على راتب أعلى من خريج

جامعي مضى على تخرجه عشرة أعوام[1].

وقد أصبحت تحويلات العاملين بالبلاد العربية النفطية فى النصف الثانى من السبعينيات أحد المصادر الرئيسية للتدفقات الخارجية وعنصراً تتزايد أهميته فى ميزان المدفوعات الخارجية . لقد قفزت هذه التحويلات قفزة مذهلة من (١٦٨) مليون دولار عام ١٩٧٤ إلى (١٧٦٩) مليون دولار عام ١٩٧٨ - بزيادة (٦٠٠٪) تقريباً وخلال مايزيد على عقد من الزمن (١٩٧٠ - ١٩٨٠) رفع المصريون العاملون فى الخارج تحويلاتهم النقدية من عشرة ملايين دولار إلى ألفى مليون دولار ، وهذا المبلغ يفوق حصيلة صادرات القطن وايرادات قناة السويس والسياحة والقيمة التى أضافها السد العالى مجتمعة.

وكانت هذه التحويلات تمثل (١١٪) من مجموع صادرات مصر عام ١٩٧٤ فقفزت نسبتها المئوية عام ١٩٧٧ لتصبح (٦٦٪) أى بزيادة نسبة مقدارها ستة أمثال ، ومن ناحية نسبتها المئوية إلى الواردات فقد ارتفعت من (٥٪) إلى ٢٧٪) فى السنوات الأربع نفسها ، وكان من المفروض أن تكون هذه التحويلات مصدراً رئيسياً ايجابياً لجهودات التنمية ، إلا أن هناك العديد من الظواهر السلبية والتشويهات التى لحقت بأنماط الاستهلاك والاستيراد فى البلدان المصدرة للعمالة بما يؤثر على برامج التنمية. فمثلاً أصبح (الاستيراد بدون تحويل عمله) الغلبة فى هيكل التحويلات على حساب المدخرات النقدية ، فارتفع نصيب الاستيراد بدون تحويل عملة فى اجمالى التحويلات من (٤٧.٧٪) فى عام ١٩٧٨ إلى (٦٠.١٪) فى عام ١٩٨٢ . بينما انخفض النصيب النسبى للمدخرات من (٢٥.٢٪) إلى (١٧.٩٪). ويدل هذا التغيير فى هيكل التحويلات على التوسع المطرد فى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وهو استيراد استهلاكى) فى الأساس وتمثل السلع الاستهلاكية وزناً نسبياً كبيراً . فقد بلغ نصيب السلع الاستثمارية من اجمالى قيمة الاستيراد بدون تحويل عملة (١٣.٢٪) عام ١٩٨١/٨٠ ، (١٣.٥٪) عام ١٩٨٢/٨١ ، والواقع أن بيانات وأرقام البنك المركزى تتعلق فقط بالتحويلات التى تجرى من خلال القنوات الرسمية أى من

---

١ - عبد الباسط عبد المعطى ، الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية : دراسة ميدانية على عينة من المصريين بالكويت ، مكتبة مدبولى الطبعة أولى ، ١٩٨٤ ، من ص ٧٢ - ٧٩.

خلال الجهاز المصرفى . وهى لاتعبر عن الحجم والهيكل الحقيقى لتلك التحويلات التى تزيد عن ذلك كثيراً ، فالواقع أن هناك مبالغ إضافية كثيرة يجرى تحويلها من خلال قنوات (السوق السوداء) للعملة الأجنبية - ولا توجد بيانات عن حجم التحويلات التى تتم من خلال السوق السوداء للعملة فالتقديرات تتراوح مابين (٢٠٪) ، (١٠٠)٪ من المبالغ التى يتم تحويلها من خلال القنوات الرسمية الشرعية.

وعلى القدر نفسه من الأهمية تأتى التحويلات العينية التى تتمثل فى السلع المعمرة مثل السيارات - الثلاجات - أجهزة التليفزيون .. إلخ) التى يأتى بها المصريون العاملون بالخارج لدى عودتهم الى بلادهم - ولاتوجد أرقام موثوقة عن قيمتها النقدية الحقيقية - وان كانت تقدر عام ١٩٧٩ بمئات الملايين من الدولارات[1].

وقد أدت هجرة الأيدى العاملة إلى البلدان النفطية على نطاق واسع فى السبعينيات إلى ظهورر أنماط جديدة من الاستهلاك وإلى انتشار ظاهرة الافراط فى الاستهلاك ، فقد كان انتشار (نموذج المحاكاة والتقليد) فى غاية السهولة والسرعة ، إذ يخضع المهاجر بعد وصوله لاثر المشاهدة والمحاكاة لنمط الاستهلاك السائد فى بلدان النفط حيث يجرى عرض أحدث ما وصل إليه العالم الغربى من فنون سلع الانتاج الحديث ، ولم يسلم من أثر المحاكاة أى فئة من فئات العمالة المهاجرة فبالنسبة للمهاجرين الذين لم يتسن لهم من قبل أن يمتلكوا سلعًا معمرة (كالثلاجات والغسالات والتليفزيون وغيرها) فقد كانت تلك الأجهزة هى أول مايعمد المهاجرون إلى الحصول عليه ، أما من البلدان النفطية الغنية التى يعملون فيها وشحنها إلى بلد المنشأ أو شرائها من (الأسواق الحرة) القائمة فى بلد المنشأ . أما المهاجرون الذين يكونون قد امتلكوا مثل هذه السلع المعمرة قبل خروجهم للعمل فى البلدان النفطية فإن اختيارهم يتجه عادة إلى (السيارات - التليفزيونات الملونة - مكيفات الهواء) أما الحائزون على كل هذه الأجهزة والمعدات قبل الرحيل فإن نمط استهلاكهم عادة يرتفع الى مستوى أعلى ،

---

١ - عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة : دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤ - ١٩٨٢ ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، ص ١٧٥ - ١٧٨. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية : المشاكل والآثار - السياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٢٠ . ٢١.

سواء بالحصول على مجموعة ثانية من كل تلك الأجهزة (كشراء سيارتين مثلا) أو بمحاولة الحصول على أجهزة أكثر تعقيداً - كأجهزة الفيديو أو الستريو أو السجاد الثمين أو الملابس المستوردة الباهظة الثمن). وهذه الملاحظات حول ملامح النمط الاستهلاكى الجديد المتأثر بظاهرة الهجرة للبلدان النفطية تؤيدها بشكل واضح الأدلة الاحصائية ، فنسبة (٧٢٪) من مجموع عمال التشييد احتل الراديو والمسجل والتليفزيون الملون مكانة عالية جداً فى سلم تفضيلهم لدى العودة . ان مثل هذا النمط من التفضيل يمكن أخذه كمؤشر لأنماط الاستهلاك المعمر بدرجة أكبر بين المهاجرين من العمال المهرة ونصف المهرة فى مصر(١) .

كما وجدت (سوزان مسيحة) فى بحثها الذى أجرته على عينة من المدرسين المصريين المعارين إلى السعودية بأن نمط استخدام مدخرات هؤلاء المصريين تتوزع لدى عودتهم فى المتوسط على النحو التالى (٢٨٪ للتجهيزات المنزلية والسلع المعمرة ، (١٣٪) للملابس ، (١٢٠٪) هدايا للأقارب والأصدقاء (١١٪) لسلع أخرى ، (٣٠) حسابات فى البنوك ، (١٦٪) تتجه إلى مجالات الاستثمار المباشر، وبمعنى آخر فإن المدرس العادى المعار ينتهى به الأمر إلى انفاق (٦٤٪) على السلع والمواد الاستهلاكية ، مع تخصيص حوالى (٣٦٪) للمدخرات ، كما وجد (عمرو محيى الدين وأحمد عمر) فى دراستهما التى أجرياها على عينة من أساتذة الجامعات فى مصر أن السلع الاستهلاكية التى يحوزها أفراد العينة تتمثل أساسا فى (ثياب مستوردة - ملابس جاهزة - سيارة ثانية - تليفزيون ملون - غسالات - ثلاجات) . وقد كشف البحث عن أن أكثر من نصف أفراد العنية (٥٥٪) يعمدون فعلا إلى شراء فيلا أو شقة جديدة . وعلى الرغم من أن نتائج المسح بالعينة لأساتذة الجامعات فى مصر أوضحت أن أكثر من (٩٠٪) منهم كان يمتلك معظم السلع الكهربائية المعمرة قبل الهجر(٢). فإن تأثير عملية الهجرة فى هذه الحالة تنعكس فى شكل تغذية نمط استهلاكى جديد ، حيث

---

١ - سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعى العربى الجديد ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ - ١٣٩.

٢ - ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ص ٨٣ - ٨٥.

يرى (أحمد بهاء الدين) أن الهجرة الى الخارج لم تؤثر على الفلاح المهاجر فقط ولكن أثرت على الفلاح المقيم ، فالفلاح المقيم يرى الفلاح العائد يشترى قطعة أرض ويبنى من الطوب الأسمنت وتغرق زوجته فى الأساور الذهبية لتشخشخ بها ولايدخن إلا السجائر (كنت) ، (مارلبورو) فكيف يبقى هو فى الأرض يعرق ويشقى واذا لم يسافر إلى الخليج فلا أمل من القاهرة.

أحمد بهاء الدين ، الحابل والنابل :: ماذا حدث فى مصر ، أخبار اليوم ، ١٩٨٥/١٠/٢٦.

يجرى احلال السلع المعمرة الحديثة المستوردة والتى تتضمن تكنولوجيا استهلاك جديد بالسلع المعمرة المصنعة محليًا.

كما يصعب الحديث عن آثار هجرة العمالة على تطور النمط الاستهلاكى دون التطرق لتطور النمط الاستيرادى ، إذ أن العمليتين وجهين لعملة واحدة فى حالة اقتصاديات البلدان المصدرة للعمالة ، فالدخول (شبه الريعية) التى تولدت عن تحويلات العاملين فى الخارج قد أدت إلى خلق طلب اضافى ومتزايد لصنوف عديد من السلع الكمالية والمعمرة والمستوردة ، والتى لم تعد - قاصرة - كما كان الحال من قبل - على أصحاب الدخول المرتفعة من سكان الريف والمدينة . وتلك الدلائل تشير إلى أن النمط الاستهلاكى الجديد الناجم عن عمليات هجرة العمالة هو نمط استهلاكى ذو كثافة إستيرادية واضحة ، أى يتسم بارتفاع المكون الاستيرادى لعناصر الانفاق على سلع الاستهلاك الخاص. وقد لعب نظام (الاستيراد بدون تحويل عملة) دورًا مهمًا كحلقة وصل بين النمط الاستهلاكى الجديد والانفجار الاستيرادى الذى لم يسبق له مثيل ، فقد أدى (نظام الاستيراد بدون تحويل عملة) إلى اغراق السوق المصرية بألوان عديدة من السلع المعمرة والترفية (أدوات منزلية - سيارات ركوب - مستحضرات زينة - كاميرات - أدوات تصوير - شرائط - كاسيت واسطوانات - أدوات كهربائية منزلية - فواكه طازجة - ياميش - حلويات - آلات حاسبة - أدوات مكتبية- سجاد) . أى أن تحويلات العاملين فى البلدان النفطية كان لها دور كبير فى تشكيل معالم النمط الاستهلاكى الجديد والذى أصبح متميزا بدرجة أكثر كثافة استيرادية ، مما أدى إلى تحول تدريجى عن السلع المنتجة محليا باتجاه السلع المستوردة أو التى تحوي مكونا استيراديا عاليا[1] . ومن هنا لم يعد استهلاك منتجات الصناعة الوطنية المصرية مصدرًا للكبرياء والاعتزاز الوطنى ، ولاعاد يمثل استجابة للضمير الوطنى ، إن الغالبية الفقيرة تستهلك المنتجات الوطنية لمجرد أنها لاتستطيع استهلاك السلع الأجنبية ، وقد أدى هذا الى تبدد الفائض الاقتصادى وتحويل السوق المصرية من سوق للصناعة الوطنية إلى سوق استهلاكية للشركات المتعددة الجنسية ، أى سوق ملحقة بالسوق

(١) ابراهيم سعد الدين ، ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، مرجع سابق ، ص ٨٤ - ٩٣.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، الهجرة النفطية ، ص ٨١ ، ٨٢ ، ٩٠ - ٩٦.

الرأسمالية العالمية مما ينزل أفدح الأضرار بالصناعة الوطنية ، كما انتقل هذا النمط الاستهلاكى الذى يتميز (بتقديس كل ماهو أجنبى مستورد واحتقار كل ماهو مصرى أصيل) الى المال فلابد أن يكون فى صورة (عملة أجنبية) ومن هنا كانت (عبارة الدولار) والتخلص من الجنيه المصرى ، وقد ساعدت قوانين الانفتاح على ذلك عندما أصدر وزير الاقتصاد فى عام ١٩٧٩ (القرار رقم ٦٠٠) الذى نص على ضرورة دفع الرسوم الجمركية على السلع المستودة بالعملة الصعبة ، كذلك دأبت هيئات حكومية وشركات خاصة فى السنوات الأخيرة على اعطاء الأولوية للعملاء الذين يطلبون شراء مساكن وعقارات وسلع معمرة (حتى المصنوعة منها فى مصر) إذا مادفعوا ثمنها بالعملة الصعبة . بل ان السماح بالتقدم للعطاءات المتعلقة ببعض أجهزة الدولة بالنسبة للمقاولين والمتعهدين، قد أصبح مشروطًا بدفعهم للرسم المطلوب بالدولار الأمريكى[1]*.

وقد أمكن ترتيب السلع التى يأتى بها المهاجرون أثناء عودتهم أو عند زيارتهم لمصر (سجاد مستورد – فيديو – سيشوار – غسالة ملابس – ثلاجة كهربائية – بوتاجاز – تليفزيون ملون – مروحة كهربائية – خلاط كهربائى – ملابس جاهزة – منسوجات وأقمشة – الصابون ومنظفات الأكواب الزجاجية والفناجين – البطاطين – السيارات – أطقم صينى – السجاجيد – الكريستال – مستحضرات تجميل – أدوات زينة – ذهب وحلى). ومن المفردات الاستهلاكية التى وضح أفراد العينة أنهم استخدموها بعد هجرتهم ، ولم يكونوا يستخدمونها فى مصر (تدخين السجاير المستوردة – شراء الملابس الأجنبية – شراء المكسرات بأنواعها – شراء المعلبات والأطعمة المحفوظة – استخدام الأطباق المصنوعة من الورق – استخدام العطور ومستحضرات التجميل –

---

١ – سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعى العربى الجديد ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ ، ١٤٤.

* ساهمت القيادة السياسية فى السبعينيات على أعلى مستوياتها فى تغذية قيم الاستهلاك ، فالنموذج الذى يشر به السادات الشعب المصرى ليس مقصورا علي سلوك السادات نفسه وانماط الاستهلاك التي يتبعها ، ولكنه تعدى ذلك ماتردد على لسانه من أنه يريد لكل مصرى امتلاك (سيارة) و(فيلا) وعلى الرغم من أن هناك قلة تعارض تحقيق حلم كهذا من ناحية المبدأ ، إلا أن قدرة تجسيد هذا الحلم المادى لاتتوفر للغالبية الساحقة من أبناء الشعب المصرى ، ومن ثم تكون الطريقة الوحيدة لترجمة هذا الحلم إلى واقع هى العمل فى بلد نفطى.

– انظر سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعى العربى الجديد ، ص١٤٠ ،١٤١.

استخدام الصابون والمنظفات الأجنبية – الحلويات والشيكولاته – المثلجات والمشروبات الغازية – اقتناء الأجهزة الكهربائية وخاصة الفيديو – شراء السجاد والموكيت)[1] .

أما الجانب الأعظم من الفائض القابل للاستثمار من واقع مدخرات العاملين المصريين بالبلدان النفطية يتجه الى الاستثمارات العقارية والباقى يأخذ شكل ودائع فى البنوك فى حالة مدرسى المدارس وأساتذة الجامعات ، أما بالنسبة لعمال البناء والتشييد فإن الجانب الأكبر من مدخراتهم يتجه لبدء أعمال حرة خاصة بهم (شراء تاكسى – المشاركة على فتح محال تجارية .. إلخ) . أى أن استثمارات المهاجرين توجهت الى العقارات والنشاطات الخدمية والهامشية ، ودخلت نشاطات كبيرة تزيد الدخل بلا عمل ولاتعليم مثل (الشقق المفروشة – أعمال السمسرة – شهادات الاستثمار) وغيرها ، بل إن الهجرة ساعدت على اتاحة مناخ موات للاستهلاك كقيمة ، فالشخص يتحايل على القانون ليخرج من مصر فيخرج ، والشخص يحول مدخرات من خلال السوق السوداء ، ليربح أكثر ، كما يضع مدخراته فى البنك ليربح بلا أى عمل[2].

وقد انتقل هذا النمط الاستهلاكي وما يصاحبه من قيم عبر عدة مسالك من أهمها (معيشة المهاجرين فى سياق النمط الاستهلاكي في المجتمعات النفطية ومظهرهم الخارجى السيارة ونوعها والملبس ونوعه والغذاء وارتياد المسارح والملاهى وغيرها ، واحضار المهاجرين للسلع الاستهلاكية عند زيارة مصر وعند العودة نهائيا لهم

---

٢ – محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، ص ١٨ – ٢٦.

– وابراهيم سعد الدين ، الآثار السلبية للفروق الداخلية بين الأقطار العربية على التنمية فى الأقطار الأقل دخلاً : حالة مصر ، استراتيجية التنمية فى مصر : أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، ١٩٧٧ ، ص١٠٧ – ١٢٤.

– وكذلك محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى : دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ – ١٩٨٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، فبراير ١٩٨٨ ، ص ١٨١ – ١٨٣.

(*) الى جانب ما يجلبه المصريون معهم من الخارج، فان واردات مصر من السلع الاستهلاكية قد ارتفعت باطراد من (٣٦) مليون جنيه مصرى سنة ١٩٧٠ الى (١٣٣) مليون جنيه عام ١٩٧٥ ثم إلى (١٢٢٤) جنيهاً مصرياً عام ١٩٧٩ ثم الى (١٣٣١) مليون جنيه مصرى عام ١٩٨٠ ، أى أن واردات مصر من السلع الاستهلاكية فى مدى عقد واحد من الزمن قد ارتفعت بنسبة (٣٦٠٠ ٪).

ولاصدقائهم وأسرهم ، كما ينتقل هذا النمط الاستهلاكى خلال انتقال أغنياء العرب للسياحة أو الاقامة بمصر ناقلين إليهم نموذج حياة الاستمتاع التى يعشونها). وبفعل أثر المشاهدة والمحاكاة حدث انتشار تلقائى لعناصر النمط الاستهلاكى للتابعين بالداخل ولذلك كانت محاولتهم اللحاق بقوافل المهاجرين بالخارج قبل فوات الأوان حتى يتسنى لهم التمتع بخيرات النمط الاستهلاكى الجديد وقد انعكس ذلك فى عمليات الهروب الجماعى من الأعمال الانتاجية التى تدر دخلاً محدوداً فى الداخل إلى الأنشطة الطفيلية الجديدة المدرة للدخل والربح السريع.

ب - نتائج الدراسة الميدانية عن قيم العمل والانتاج

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يتأكد لنا صحة الفرض الذى يقرر أن سياسة الانفتاح الاقتصادى عملت علي تدعيم قيم التربح اليسير والاستهلاكية على حساب قيم العمل والانتاج.

ومن خلال النتائج الميدانية نجد أن ذوى الدخل المرتفع أو رأسمالية الانفتاح هى أكثر الطبقات استهلاكًا على الرغم من أنها رأسمالية غير منتجة أى لاتساهم فى العملية الانتاجية ولكنها تستولى على فائض العملية الانتاجية وتحقق أرباحًا هائلة ، كما أنها من أكثر الطبقات استهلاكا وهذا يرجع إلى أنها غير منتجة بالإضافة الى الأرباح السريعة التى تحصل عليها ، وهذا ماتوضحه لنا الأرقام حيث تؤكد ارتفاع نسب اقتناء السلع الاستهلاكية والترفيه بين ذوى الدخل المرتفع منها مثلا البوتاجاز الحديث بنسبة (١٥ .٩٦٪) والديب فريزر بنسبة (٩٧ .٩٤٪) والتليفزيون الملون بنسبة (٨٧ .٩٤٪) ، والغسالة الفول أوتوماتيك بنسبة (٣١ .٩٢٪) والفيديو بنسبة (٣١ .٩٢٪) والسيارة بنسبة (٧٤ .٨٩٪) والسجاجيدالفاخرة بنسبة (٣٣ .٨٣) والنجف المستورد الفاخر بنسبة (١ .٦٤٪) والتحف بنسبة (٣٦ .٧٤) والتكييف بنسبة (٠٨ .٧٣٪) ، كما أنهم يستحوذون على الشقق التمليك بنسبة (٥٩ .٩٣٪) ، وتتركز هذه الشقق فى أرقى أحياء القاهرة الكبرى بنسبة (٩٢ .٧٦٪) ، ويتراوح عدد الحجرات من ٥ إلى ٨ فنسبة من لديهم شقة مكونة من خمس حجرات (٣١ .٤٢٪) وسبع حجرات نسبتهم (٢٩ .١٠٪)، وثمانى حجرات (٥٤ .١١٪) ، انظر الجداول من (١-١) إلى (١-١٣).

أما بالنسبة لذوى الدخل المنخفض فكان من الطبيعى أن ترتفع نسب عدم اقتناء هذه السلع الاستهلاكية ، فمثلا لاتوجد سجاجيد فاخرة بنسة (٥٥ .٥٣٪) ، لاتوجد تحف بنسبة (٧٧ .٩٦٪) ، لايوجد فيديو بنسبة (١٠ .٨٧٪) ، لاتوجد ثلاجة ديب فريزر بنسبة (٧٧ .٩٦٪) ، لايوجد بوتوجاز حديث بنسبة (٧٧ .٩٦٪)، لاتوجد غسالة فوق أوتوماتيك بنسبة (٦٥ .٨٠٪) ، لايوجد تكييف بنسة (٧٧ .٩٦٪) ، لاتوجد سيارة بنسبة (٥٥ .٩٣٪) ، لا يوجد نجف بنسبة (٧٧ .٩٦٪) لايوجد تليفزيون ملون بنسبة (٥٢ .٦٤٪) أما السكن فهو ايجار بنسبة (١٩ .٧٤٪) وتتركز المساكن فى الأحياء الفقيرة بنسبة (٢٩ .٦١) ، وعدد الحجرات تتركز النسبة الغالبة فى حجرتين فقط بنسبة (٥٢ .٦٤٪) .. انظر الجداول من (١-١) إلى (١-١٢).

جدول رقم (١ – ١)

العلاقة بين مستوى الدخل واقتناء سجاجيد فاخرة

اقتناء سجاجيد / مستوى الدخل	توجد سجاجيد فاخرة	لاتوجد سجاجيد فاخرة	مجموع
دخل منخفض	٪ ٦,٤٥	٪ ٩٣,٥٥	٪٠١٠٠
دخل متوسط	٪١٦,٢١	٪ ٨٣,٨٩	٪٠١٠٠
دخل مرتفع	٪ ٨٣,٣٣	٪ ١٦,٧٦	٪٠١٠٠

جدول رقم (١ – ٢)

العلاقة بين مستوى الدخل واقتناء نجف مستورد وفاخر

اقتناء نجف / مستوى الدخل	يوجد نجف فاخر	لايوجد نجف فاخر	مجموع
دخل منخفض	٪ ٣,٢٣	٪ ٩٦,٧٧	٪٠١٠٠
دخل متوسط	٪ ٤,٧٠	٪ ٩٥,٣٠	٪٠١٠٠
دخل مرتفع	٪ ٦٤,١٠	٪ ٣٥,٩٠	٪٠١٠٠

جدول رقم (١ – ٣)

العلاقة بين مستوى الدخل واقتناء تحف

اقتناء تحف / مستوى الدخل	يوجد تحف	لايوجد تحف	مجموع
دخل منخفض	٪ ٣,٢٣	٪ ٩٦,٧٧	٪٠١٠٠
دخل متوسط	٪ ٦,٠٤	٪ ٩٣,٩٥	٪٠١٠٠
دخل مرتفع	٪ ٧٤,٣٦	٪ ٢٥,٦٤	٪٠١٠٠

جدول رقم (١ - ٤)

العلاقة بين مستوى الدخل وامتلاك فيديو

امتلاك فيديو / مستوى الدخل	يمتلك فيديو	لايمتلك فيديو	مجموع
دخل منخفض	٪ ١٢,٩٠	٪ ٨٧,١٠	٪٠١٠٠
دخل متوسط	٪ ٧٦,٥١	٪ ٢٣,٤٩	٪٠١٠٠
دخل مرتفع	٪ ٩٢,٣١	٪ ٧,٦٩	٪٠١٠٠

جدول رقم (١ - ٥)

العلاقة بين مستوى الدخل وامتلاك ثلاجة ديب فريزر

اقتناء ديب فريزر / مستوى الدخل	يمتلك ثلاجة ديب فريزر	لايمتلك ثلاجة ديب فريزر	مجموع
دخل منخفض	٪ ٣,٢٣	٪ ٩٦,٧٧	٪٠١٠٠
دخل متوسط	٪ ١٨,٧٩	٪ ٨١,٢١	٪٠١٠٠
دخل مرتفع	٪ ٩٤,٨٧	٪ ٥,١٣	٪٠١٠٠

جدول رقم (١ - ٦)

العلاقة بين مستوى الدخل وامتلاك بوتوجاز حديث

بوتوجاز حديث / مستوى الدخل	يمتلك بوتوجاز حديث	لايمتلك بوتوجاز حديث	مجموع
دخل منخفض	٪ ٣,٢٣	٪ ٩٦,٧٧	٪٠١٠٠
دخل متوسط	٪ ١٧,٤٥	٪ ٨٢,٥٥	٪٠١٠٠
دخل مرتفع	٪ ٩٦,١٥	٪ ٣,٨٥	٪٠١٠٠

جدول رقم (١ – ٧)

العلاقة بين مستوى الدخل وامتلاك تليفزيون ملون

تليفزيون ملون / مستوى الدخل	يوجد تليفزيون ملون	لايوجد تليفزيون ملون	مجموع
دخل منخفض	٪٣٥.٤٨	٪٦٤.٥٢	٪٠١٠٠
دخل متوسط	٪٦٠،٤٠	٪٣٩.٦٠	٪٠١٠٠
دخل مرتفع	٪٩٤.٨٧	٪ ٥.١٣	٪٠١٠٠

جدول رقم (١ – ٨)

العلاقة بين مستوى الدخل وامتلاك غسالة فول أوتوماتيك

غسالة فول اتوماتيك / مستوى الدخل	توجد غسالة فول اوتوماتيك	لاتوجد غسالة فول اتوماتيك	مجموع
دخل منخفض	٪١٩,٣٥	٪٨٠,٦٥	٪٠١٠٠
دخل متوسط	٪٢٩.٥٣	٪٧٠,٤٧	٪٠١٠٠
دخل مرتفع	٪٩٢,٣١	٪ ٧,٦٩	٪٠١٠٠

جدول رقم (١ – ٩)

العلاقة بين مستوى الدخل وامتلاك تكييف

اقتناء تكييف / مستوى الدخل	يوجد تكييف	لايوجد تكييف	مجموع
دخل منخفض	٪ ٣,٢٣	٪٩٦,٧٧	٪٠١٠٠
دخل متوسط	٪١١,٤١	٪٨٧,٩٢	٪٠١٠٠
دخل مرتفع	٪٧٣,٠٨	٪٢٦,٩٢	٪٠١٠٠

جدول رقم (١ - ١٠)

العلاقة بين مستوى الدخل وامتلاك سيارة

امتلاك سيارة / مستوى الدخل	يمتلك سيارة	لايمتلك سيارة	مجموع
دخل منخفض	٦,٤٥ ٪	٩٣,٥٥ ٪	٠١٠٠٪
دخل متوسط	١٦,١١ ٪	٨٣,٨٩ ٪	٠١٠٠٪
دخل مرتفع	٨٩,٧٤ ٪	١٠,٢٦ ٪	٠١٠٠٪

جدول رقم (١ - ١١)

العلاقة بين مستوى الدخل وامتلاك شقة تمليك

السكن ملك وايجار / مستوى الدخل	السكن ملك	السكن ايجار	مجموع
دخل منخفض	٢٥,٨١ ٪	٧٤,١٩ ٪	٠١٠٠٪
دخل متوسط	٣٠,٢٠ ٪	٦٩,٨٠ ٪	٠١٠٠٪
دخل مرتفع	٩٣,٥٩ ٪	٦,٤١ ٪	٠١٠٠٪

جدول رقم (١ - ١٢)

العلاقة بين مستوى الدخل ومحل الاقامة

محل الاقامة / مستوى الدخل	احياء غنية	احياء متوسطة	احياء فقيرة	مجموع
دخل منخفض	٣,٢٣ ٪	٣٥,٤٨ ٪	٦١,٢٩ ٪	٠١٠٠٪
دخل متوسط	١٤,٠٩ ٪	٢٣,٤٩ ٪	٦٢,٤٢ ٪	٠١٠٠٪
دخل مرتفع	٧٦,٩٢ ٪	١٩,٢٣ ٪	٢,٥٦ ٪	٠١٠٠٪

وبشكل عام فإن الأرقام تعكس إلى حد كبير ارتفاع قيم الاستهلاك بين ذوى الدخل المرتفع ، حتى نستطيع القول أن كل مافى الأسواق أصبح فى حوزتهم سواء ماهو أساسى أو ترفى بينما ذوى الدخول المنخفضة ، انخفضت لديهم نسب اقتناء هذه السلع ، ولكن هذا الانخفاض لايعكس عدم وجود قيم استهلاكية بين ذوى الدخل المنخفض ، ولكنه يعكس فقط انخفاض قدرتهم الشرائية نظراً لمحدودية الدخل.

ومن خلال النتائج الميدانية نجد مؤشراً هاماً ساهم فى تدهور قيم العمل والانتاج ، وهو ارتفاع عوائد التملك على حساب العائد من العمل ، فنجد أنه بالنسبة لذوى الدخل المرتفع كانت عوائد التملك والتى تشمل (المبانى والأسهم والسندات وبيع الأرض) نسبته (٩٢ .٩٨٪) بينما (العائد من العمل) نسبته (٢٨ .١٪) بينما الأمر يختلف تماما عند ذوى الدخل المنخفض (فعوائد التملك) نسبته (٦٨ .٩٪) بينما (العائد من العمل) نسبة (٩٥ . ٨٠٪) .. انظر جدول (٢-١) وجدول (٢-٢).

ولاشك أن ارتفاع عوائد التملك في مقابل العائد من العمل لذوى الدخل المرتفع انما يعكس على الفور أن هناك (دخولا بلا مجهود) وهذا يؤثر فى المحصلة النهائية على انهيار قيم العمل المنتج ، لأن الدخول هنا لاترتبط بجهد حقيقى وإنما ترتبط بعوائد سهلة ويسيرة.

وعلى الرغم من وجود احصاءات اقتصادية تتعلق بحجم الانفاق الفعلى على (الغذاء - الملابس - الترفيه - الادخار) إلا أن الباحث وجد صعوبة فى الحصول على استجابات حقيقية عن حجم الانفاق الفعلى أو حتى نسب تقريبية عن الانفاق وذلك يرجع إلى رفض المبحوثين الاستجابة أو التهرب من الاجابة، وينطبق ذلك على ذوى الدخل المرتفع والمنخفض على حد سواء فعندما سأل الباحث عن حجم الانفاق على الملابس كانت استجابات بعض المبحوثين من ذوى الدخل المنخفض تؤكد (أنهم لايشترون ملابس على الاطلاق ويعتمدون على تبرعات أهل الخير من الأقارب أو الجيران) وبعضهم يؤكد (أنه يشترى ملابس مستعملة من الأسواق المخصصة لذلك) ، وهناك استجابات عديدة تؤكد هذا المعنى كما رفض ذوو الدخل المنخفض الاجابة عن حجم الانفاق الفعلى على الغذاء ، فقد أكد بعضهم أن الغذاء يلتهم الدخل كله ولايكفى

ومن ثم يلجأون إلى الاستدانة لكى يستطيعوا على حد تعبير بعضهم (أن يأكلوا العيش والفول فقط) وصرح بعضهم فى وجه الباحث من ارتفاع أسعار الحاجات الأساسية (كالدقيق والعدس والفول والسكر)، بينما قال بعضهم أنه لم يتناول منذ سنوات عديدة أصنافاً من الطعام (كالبط والأوز والأرانب والحمام والديك الرومى) وحتى اللحم فإنه لايتناول منذ سنوات (اللحوم البلدية) ولكنه يشترى لحوماً مستوردة وذلك على فترات بعيدة أو يذهب إلى المذبح لشراء أحشاء الحيوانات لانها رخيصة وعندما سألتهم عن (الادخار) (والترفيه) كانت الاستجابات (اسألنا عن الديون المتراكمة علينا) (ناكل أولا ثم نفكر فى الترفيه) أما بالنسبة لذوى الدخل المرتفع فيفسر الباحث رفضهم تحديد حجم انفاقهم الحقيقى على الغذاء والملابس بأن ذلك يرجع إلى ارتفاع حجم الانفاق الحقيقى على هذه السلع وأيضا حتى لايتعرف الباحث على الدخل الحقيقى لهم.

مصادر الدخل / مستوى الدخل	العمل فقط	عوائد التملك	غير واضح	مجموع
دخل منخفض	٪ ٨٠,٨٥	٪ ٩,٦٨	٪٩,٦٨	٪٠١٠٠
دخل متوسط	٪ ٧٥,٧٤	٪ ١٨,٣٩	٪ ٥,٣٧	٪٠١٠٠
دخل مرتفع	٪ ١,٢٨	٪ ٩٨,٧٢	—	٪٠١٠٠

وكما أوضحنا فى الصفحات السابقة من أن الاستهلاك الترفى ينتقل عن طريق المحاكاة والتقليد وعبر وسائل الاعلام من الطبقة المسيطرة إلى بقية الطبقات ، حيث أن الطبقات لاتنعزل عن بعضها وانما هناك تفاعل بينها . فإن هذا ماحدث بالضبط من أن الطبقة البرجوازية بعد أن استطاعت بفضل الأرباح التى تحققها من خلال عوائد التملك ومن خلال الأساليب غير المشروعة تدمير قيم العمل المنتج لأنها تحصل على أرباح بدون مجهود وانتقل ذلك إلى بقية الطبقات حتى أصبح الكل يبحث عن أنشطة تدر عائدا مرتفعا بلا مجهود أو بأقل مجهود ، بل وقد دعم من ذلك ارتفاع القيم الاستهلاكية لدى الطبقة البرجوازية فقد استطاعت الحصول على كل ماهو كمالى

وترفى وانتقل ذلك أيضا الى بقية الطبقات ولكن نظرا لانخفاض المقدرة المادية على الحصول على هذه السلع الترفيهية والكمالية فقد تكون لديها (الرغبة فى الاقتناء) بمعنى أنها ظلت تأمل فى الحصول عليها ، وتترقب الفرصة لتحقيق هذه الطموحات الاستهلاكية.

ولاشك أن (الاقتناء الفعلى) للسلع يعكس قيماً استهلاكية كما أن (الرغبة فى الاقتناء) يعكس أيضا قيماً استهلاكية ، وهذا سوف يتضح لنا من خلال النتائج الميدانية.

أظهرت النتائج الميدانية انتشار قيم التربح اليسير وذلك من خلال استجابات المبحوثين على السؤال الآتى : لو كنت راجع من بره ومعاك قرشين كويسين تعمل بهم ايه؟ وكان الباحث يريد من وراء هذا السؤال تحديد الأنشطة التى يرغب المبحوث أو يفضل استثمار أمواله فيها ، وهل هى أنشطة انتاجية أم أنشطة استهلاكية.

وقد كانت الاستجابات على النحو التالى أعمل (مشروعات تجارية غذائية محلات الفول والطعمية والكشرى أو سوبر ماركت أو محلات للكبدة والسجق والكفتة والهامبورجر والشاورمة) بنسب مرتفعة فهي لدى العمال (٢٨.١٨٪) ولدى البرجوازية (٢٠.٢٥٪) ولدى البيروقراط والتكنوقراط بنسبة (٢١.٤٣٪) ثم تليها استجابة (أضعهم فى البنك) بنسبة (١٤.٥٥٪) لدى العمال و(٢٨.٢٧٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط و(١٥.١٩٪) لدى البرجوازية ، ثم تليها استجابة (شراء سيارات للنقل سرفيس وتاكسيات وشراء سيارات قديمة واصلاحها وبيعها وتوكيلات قطع غيار السيارات) بنسبة (١١.٨٢٪) لدى العمال (١٠.١٣٪) البرجوازية بينما انخفضت لدى البيروقراط والتكنوقراط إلى (١.٤٣٪) وذلك يرجع إلى مكانتهم الاجتماعية . ويتضح لنا بشكل عام تركز الاستجابات فى الأنشطة الطفيلية والابتعاد تماما عن الأنشطة الانتاجية فمثلا كانت استجابة (أقوم بعمل مشروعات زراعية أو استصلاح أراضى وزراعتها) بنسبة (٧.٢٧٪) لدى العمال وبنسبة (٢.٢٥٪) لدى البرجوازية وبنسبة (٧.١٤٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط ، وكذلك كانت استجابة (بناء مصنع أو ورشة انتاجية) بنسبة (٦.٣٦٪) لدى العمال و(١٤.٥٪) لدى البرجوازية و(١٠٪) لدى

البيروقراط والتكنوقراط . انظر الجدول (٤-٢).

وقد دلت النتائج الميدانية عن وجود اختلافات بسيطة بين العمال والبرجوازية والبيروقراط والتكنوقراط فى العزوف عن العمل المنتج فقد أكدت النتائج أن طبقة العمال تعزف عن العمل المنتج ، على الرغم من أنهم هم القائمون أساسًا بالعملية الانتاجية فنجد أن الرغبة لدى العمال في استثمار أموالهم فى أنشطة انتاجية (كبناء مصنع أو ورشة انتاجية كورش النجارة والخراطة) وغيرها جاءت بنسبة (٣٦ .٦٪) ، وذلك بدق ناقوس الخطر وخاصة عندما تتغلغل قيم اللانتاج واللاعمل إلى الطبقة المنتجة أساسا . كما تؤكد النتائج أن الطبقة البرجوازية ترى أن أفضل الاستثمارات تكون فى الأنشطة الطفيلية (كالمشروعات التجارية الغذائية) بنسبة (٢٥ . ٢٠٪) (وشراء الأراضي وبيعها والشقق المفروشة وتأجير الشقق وعمارات التمليك) بنسبة (٩٢ .١٣٪) و(شراء تاكسيات وسيارات النقل وتوكيلات قطع الغيار) بنسبة (١٣ .١٪) و(المشروعات السياحية والمطاعم السياحية) بنسبة (٩٥ .٧٪) أما (استصلاح الأراضى وزراعتها) فقد جاءت بنسبة (٥٣ . ٢٪) لأن هذا النوع من الاستثمار يحتاج إلى وقت الحصول على الأرباح والرأسمالية الطفيلية غير مستعدة للانتظار سنوات للحصول على الأرباح ولكنها تتعجل لكى تسرع دورة رأس المال لأنها رأسمالية غير منتجة أساسا) أما البيروقراط والتكنوقراط فقد كانوا فى تردد وحيرة بين الرغبة فى الاستثمار غير الانتاجى والاستثمار الانتاجى أو تجنب هذا وذاك ، فمثلا جاءت (المشروعات التجارية الغذائية) لديهم بنسبة (٤٣ . ٢١٪) بينما جاءت (بناء مصنع أو ورشة انتاجية) بنسبة (١٠٪) و(استصلاح أراضى) بنسبة (١٤ .٧٪) ، وبعضهم وجد أن من الأفضل (وضع الأموال فى البنوك والحصول على عائد) بنسبة (٢٧ .٢٨٪) . وهذا يؤكد ماحدث لهذه الفئات بالذات من حيرة وتردد بين وضعها الاجتماعى وتعليمها وبين ما أفرزها الانفتاح من أنشطة طفيلية ذات أرباح هائلة . انظر الجداول رقم (٤-٢).

كما تبين وجود علاقة دالة بين مستوى التعليم والاستثمار غير الانتاجى ، فقد كانت النسب متقاربة إلى حد كبير بين مستويات التعليم المختلفة ، فقد كانت استجابة (الاستثمار فى مشروعات تجارية غذائية) بنسبة (٥٩ . ٢٠٪) للامبين وذوى التعليم

المنخفض وبنسبة (٢٩.٨٩٪) لذوى التعليم المتوسط وبنسبة (٢١.٩٠٪) لذوى التعليم العالى، وكذلك كانت استجابة (أضعهم فى البنك) بنسبة (١٣.٢٤٪) للأميين وذوى التعليم المنخفض و(١٨.٣٩٪) لذوى التعليم المتوسط ، وبنسبة (٢١.٩٠٪) لذوى التعليم العالى، أما الاستثمارات فى أنشطة انتاجية (كالمشروعات الزراعية واستصلاح الأراضى) فقد جاءت بنسبة (٧.٣٥٪) لذوى التعليم المنخفض والأميين وبنسبة (٢.٣٠٪) لذوى التعليم المتوسط وبنسبة (٧.٦٢٪) لذوى التعليم العالى.

وبهذا يتضح لنا أن الرغبة فى استثمار الأموال كانت تتجه نحو أنشطة طفيلية والتى تدر ربحا سريعا وتبتعد عن الأنشطة الانتاجية ، وقد كان ذلك بالنسبة (للعمال والبرجوازية والبيروقراط والتكنوقراط)، وكذلك شملت هذه الرغبة كافة مستويات التعليم (الأميين – وذوى التعليم العالى)، فالجميع يبتعد عن العمل المنتج سعيا وراء التربح اليسير . انظر جدول رقم (٤–٣).

وقد كانت استجابات المبحوثين عن السؤال المتعلق بما هي التجديد التى قمت بها فى منزلك أو التى يرغب فى القيام بها ؟ تعكس أيضا تفشى القيم الاستهلاكية بين الطبقات وذلك على النحو التالى : أكد (٦٠.٢٦٪) من ذوى الدخل المرتفع أنهم قاموا بتجديد كل شىء فى المنزل ولايحتاجون إلى عمل أي شىء آخر ، كما أكد (٢٤.٣٦٪) من ذوى الدخل المرتفع أيضا بأنم قاموا بتجديد المنزل فعلا أو يرغبون فى تجديده بما يلى (موكيت ، سيراميك – باركيه – رخام أرضيه – الوميتال – تجليد خشب .. إلخ)، وهذا يعنى أن حوالى (٨٥٪) من أفراد الطبقة البرجوازية قد قاموا بالانفاق على منازلهم وتجديدها بأحدث الأشياء ، وهذا يتسق تماما مع المقدمات الاقتصادية التى انطلقنا منها والتى تقرر أننا استوردنا كميات كبيرة من مواد البناد وغيرها وكان من الطبيعى أن يستهلكها ذوو الدخل المرتفع من أجل مزيد من الاستمتاع والرفاهية ، وقد كان هذا الانفاق الاستهلاكى في تجديد المنزل لذوى الدخل المرتفع على حساب الانفاق مثلا على شراء كتب أو عمل مكتبة أو حتى الرغبة فى شراء أو عمل مثل هذه الأشياء ، فقد كانت نسبة من قاموا (بشراء كتب وعمل مكتبة) بين ذوى الدخل المرتفع منخفضة جدا بنسبة (٢.٥٦٪) ، وكان من الطبيعي أن ينتقل هذا الترف الاستهلاكى والرغبة في

جدول رقم (٤-٢)

العلاقة بين المهنة والرغبة فى استثمار الأموال

لو كنت راجع من بره ومعاك قرشين كويسين تعمل بيهم ايه؟ / المهنة	اضعهم فى البنك %	أعمل مشروع تجارى غذائى كالفول والطعمية والكشرى رالكفتة %	اشترى أراضى وأبيعها تأجير شقق %	شراء سيارات النقل/ سرفيس تاكسيات %	مشروع سياحى أو مطعم سياحى أومدن %	بناء مصنع أوورشة انتاجية %	مشروع زراعى استصلاح أراضى وزراعتها %	شراء سيارة %	شراء حاجات ذهب وألماظ %	بناء مسجد- الحج التبرع للفقراء %	اصرفهم على نفسى اتزوج - ابنى %	احتفاظ بالأموال دون المخاطرة بالايداعات %	عيادة خاصة مستشفى استثمارى %	غير واضح %
عمال	١٤,٥٥	٢٨,١٨	٤,٥٥	١١,٨٢	١,٨٢	٦,٣٦	٧,٢٧	—	,٩١	٦,٣٦	١٣,٦٤	—	١,٨٢	٢,٧٣
بيروقراط وتكنوقراط	٢٨,٢٧	٢١,٤٣	٤,٢٩	١,٤٣	٥,٧١	١٠	٧,١٤	٢,٨٦	٢,٨٦	—	٨,٥٧	٤,٢٩	١,٤٣	١,٤٣
برجوازية	١٥,١٩	٢٠,٢٥	١٣,٩٢	١٠,١٣	٧,٥٩	١٤,٥	٢,٥٢	١,٢٧	—	١٠	١,٢٧	٢,٥٣	—	١,٢٧

جدول رقم (٤-٣)

العلاقة بين مستوى التعليم والرغبة فى استثمار الأموال

لو كنت راجع من بره ومعاك قرشين كويسين تعمل بيهم ايه؟ / المهنة	أضعهم فى البنك %	أعمل مشروع تجارى غذائى كالفول والطعمية والكشرى والكفتة %	اشترى أراضى وأبيعها تأجير شقق %	شراء سيارات للنقل سرفيس تاكسيات %	مشروع سياحى أو مطعم سياحى أو مدن %	بناء مصنع أو ورشة انتاجية %	مشروع زراعى استصلاح أراضى وزراعتها %	شراء سيارة %	شراء حاجات ذهب وأملاك %	بناء مسجد- الحج التبرع للفقراء %	اصرفهم على نفسى اتزوج - ابنى %	احتفاظ بالأموال دون المخاطرة بالايداعات %	عيادة خاصة مستشفى استشارى %	غير واضح %
أميون- تعليم منخفض	١٣,٢٤	٢٠,٥٩	٥,٨٨	١١,٧٦	١,٤٧	١١,٧٦	٧,٢٥	—	١,٤٧	٧,٣٥	١٦,١٨	—	—	٢,٩٤
تعليم متوسط	١٨,٣٩	٢٩,٨٩	٨,٠٥	١٠,٢٤	٥,٧٥	١٣,٧٥	٢,٣٠	—	١,١٥	٢,٣٠	٤,٦٠	—	١,١٥	٢,٣٠
تعليم عالى	٢١,٩٠	٢١,٩٠	٧,٦٢	٤,٦٧	٥,٧١	١٢,٣٨	٧,٦٢	٢,٨٦	٠,٩٥	—	٦,٦٧	٤,٧٦	١,٩٠	٠,٩٥

اجراء تجديدات فى المنزل الى ذوى الدخل المنخفض ، فقد كانت نسبة من يرغبون في تجديد المنزل (بالموكيت والسراميك والباركيه ورخام الأرضية وتجليد الخشب) بنسبة (٤١.٩٤٪) وهى نسبة مرتفعة جدا وتؤكد نزوع جميع أفراد المجتمع نحو الاستهلاك الترفى ، انظر الجدول رقم (٨-٥).

وقد تبين من خلال النتائج وجود علاقة دالة بين مستوى التعليم والرغبة فى الاستهلاك الترفى ، فهناك رغبة من ذوى التعليم المنخفض والمتوسط والمرتفع على اجراء تجديدات بالنزل وتشمل (الموكيت - وقد جاءت هذه الاستجابة بنسب مرتفعة فهى عند الأميين وذوى التعليم المنخفض جاءت بنسبة (٥٣.٢٣٪) وعند ذوى التعليم المتوسط بنسبة (٣٣.٣٣٪) وعند ذوى التعليم المرتفع بنسبة (٤٣.٣١٪) ، انظر الجدول رقم (٨-٦).

وقد كانت هذه الرغبة فى الاستهلاك والانفاق على تجديدات المنزل على حساب الاهتمام بتزويد المنزل بمكتبة أو شراء كتب للأولاد ، فقد جاءت هذه بنسب منخفضة جدا فهى عند ذوى التعليم المنخفض والأميين بنسبة (٥.٨٨٪) وعند ذوي التعليم المتوسط بنسبة (٥.٧٥٪) وعند ذوى التعليم العالى بنسبة (٩٥،٠٪) ويتضح من هذا أن ذوى التعليم العالى هم أقل مستويات التعليم اهتماما بشراء كتب للأولاد أو عمل مكتبة لأن اهتمامهم تركز أساسا على الرغبة فى تجديد المنزل بكل ماهو عصرى وحديث ، انظر الجدول رقم (٨-٦).

وقد تأكد الباحث من النتائج السابقة من خلال الاستجابات على السؤال الآتى : ياترى ايه الحاجات اللى بيتك ناقصها ونفسك تجيبها ، يعنى ايه الحاجات اللى انت حاسس أنها ضرورية وناقصة من البيت ؟ فقد اتضح من خلال الاستجابات أن هناك علاقة دالة بين مستوى التعليم والرغبة فى الاستهلاك الترفي والكمالى ، فالقيم الاستهلاكية جرفت الجميع (أميون) ومتعلمون) ، فالرغبة فى شراء الأجهزة الحديثة - كالفيديو والتليفزيون الملون والتكييف والغسالات الفول أوتوماتك وبوتوجاز تكنوجاز) جاءت فى المرتبة الأولى من حيث الترتيب بنسبة (٤١.٢٩٪) للاميين وذوى التعليم المنخفض ، وبنسبة (٢٨.٧٤٪) لذوى التعليم المتوسط ، وبنسبة (٢٤.٧٦٪) لذوي التعليم العالى، وجاءت استجابة (كل حاجة موجودة عندى) بنسب مرتفعة لتؤكد

جدول رقم (٨ – ٥)

العلاقة بين مستوى الدخل والرغبة فى الاستهلاك

أيه الحاجات اللى انت حاسس انها ناقصة من البيت / مستوى الدخل	موكيت– سيراميك– باركيه – رخام أرضية –ألوميتال– تجليد خشب) ٪	بياض الشقة بالجير أو بالزيت– تجديد الاثاث –تنجيد المراتب– عمل عمرة لحيطان الشقة ٪	شقة تمليك ٪	شقة واسعة شوية أو حجرة زيادة ٪	مكتبة أو شراد مجموعة من الكتب ٪	البيت كله عايز يتغير (بيت جديد – أثاث جديد .. إلخ) ٪	كل حاجة عملتها وجددتها ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
دخل منخفض	٤١,٩٤	٢٢,٥٨	٣,٢٣	—	٥,٤٥	٩,٦٨	٦,٤٥	٩,٦٨	١٠٠
دخل متوسط	٣٠,٢٠	١٨,٧٩	٢,٦٨	٩,٠٤	٠,٦٧	١٨,٧٩	١٢,٨	٣٠,٢٠	١٠٠
دخل مرتفع	٢٤,٣٦	٢,٥٦	—	١,٢٨	٢,٥٦	—	٦٠,٢٦	٨,٩٧	١٠٠

جدول رقم (٨ – ٦)

العلاقة بين مستوى التعليم والرغبة فى الاستهلاك

ايه الحاجات اللى انت حاسس انها ناقصة فى البيت ؟ / مستوى التعليم	موكيت – الوميتال – باركيه – ورق حائط سيراميك – ستائر معدنية ورق حائط ٪	بياض الشقة بالزيت تنجيد المراتب – بطاطين عمرة الحيطان الشقة ٪	شقة واسعة حجرة زيادة ٪	مكتبة – شراء كتب للأولاد ٪	البيت كله عايز تغير ٪	كل حاجة عملتها وجددتها ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
أميون وذوو تعليم منخفض	٢٣,٥٣	١٧,٦٥	٢,٤٩	٥,٨٨	—	٢٣,٥٣	٨,٨٢	١٠٠
تعليم متوسط	٣٣,٣٣	١٣,٧٩	١,١٥	٥,٧٥	٥,١٥	١٠,٣٤	٩,٢	١٠٠
تعليم مرتفع	٣١,٤٣	١٢,٣٨	٢,٨٦	٠,٩٥	٣,٨١	٥,٧١	١١,٤٣	١٠٠

جدول رقم (٨- ٢)

يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والرغبة فى الاستهلاك

ياترى ايه التجديدات التى قمت بها فى المنزل أو نفسك تقوم بها؟ / مستوى التعليم	أجهزة كهربائية حديثة كالفيديو وكالتليفزيون ملون	أثاث فاخر سجاجيد نجف فاخر	سيارة	ثلاجة عادية غسالة عادية	سيراميك قيشانى- ديكورات حديثة الوميتال مشمع أرضية	شقة تمليك في مكان كويس	ابلط البيت اعمل محارة ابيض جير التنجيد	مكتبة للأولاد شراء كتب تعليم الأولاد كمبيوتر تعليم الأولاد لغات أجنبية	مواد غذائية (سمن- لحم)	كل حاجة موجودة عندى	مستورة والحمد لله	غير واضح	مجموع
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
اميون وذوو تعليم منخفض	٢٩,٤١	١٣,٢٤	—	١٠,٢٩	٥,٨٨	١,٤٧	٢,٩٤	٢,٩٤	١,٤٧	١١,٧٦	١٤,٧١	٥,٨٨	٪١٠٠
تعليم متوسط	٢٨,٧٤	٥,٧٥	٣,٤٥	٣,٤٥	٨,٠٥	١,١٥	٣,٤٥	١,١٥	—	٢٦,٤٤	١٠,٣٤	٨,٠٥	٪١٠٠
تعليم مرتفع	٢٤,٧٦	٢,٨٦	٨,٥٧	٤,٧٦	٠,٩٥	١,٩٠	٠,٩٥	١,٩٠	٠,٩٥	٢٩,٥٢	١٢,٣٨	٥,٧١	٪١٠٠

الاستهلاك الفعلى لكل مافى الأسواق بنسبة (١١.٧٦٪) عند الأميين وذوى التعليم المنخفض ، وبنسبة (٢٦.٤٤٪) لذوى التعليم المتوسط وبنسبة (٢٩.٥٢٪) لذوى التعليم المرتفع . انظر الجدول رقم (٨-٢) . كما ظهرت استجابات أخرى مثل المنزل يحتاج (أثاث فاخر - سجاجيد - نجف فاخر) بنسبة مرتفعة عند الأميين وذوى التعليم المنخفض بنسبة (١٣.٢٤٪) والتعليم المتوسط بنسبة (٥.٧٥٪)، كما جاءت استجابة أخرى وهى (أن المنزل يحتاج الى سيراميك وقيشانى وديكورات حديثة ومشمع أرضية) بنسبة (٥.٨٨٪) عند الأميين وذوى التعليم المنخفض وبنسبة (٨.٠٥٪) عند ذوى التعليم المتوسط ، وكان ذلك علي حساب (عمل مكتبة للأولاد وشراء كتب أو شراء كومبيوتر) التى جاءت بنسبة منخفضة جدا (٢.٩٤٪) عند الأميين وبنسبة (١.١٥٪) عند ذوى التعليم المتوسط وبنسبة (١.٩٠٪) عند ذوى التعليم العالى . انظر الجدول رقم (٨-٢)..

ويتضح لنا أن الكل يحلم باقتناء أجهزة كهربائية حديثة كالفيديو - الغسالة فول أوتوماتيك - المكنسة الكهربائية - الديب فريزر - التكييف - البوتوجاز الحديث - غسالة أطباق - مراوح) وكذلك الاثاث الفاخر والسجاجيد الفاخرة والنجف ، وكذلك تجديد المنزل بالسيراميك والقيشانى والألوميتال ومشمع الأرضية والباركيه ورخام الأرضية والديكورات الحديثة والستائر المعدنية وورق الحائط وتجليد خشب.

ولاشك أن الرغبة فى الاقتناء والرغبة فى تجديد المنزل بهذه الأشياء انما يعكس مدى انتشار القيم الاستهلاكية بين كافة الطبقات ، وقد غذى هذه القيم الاستهلاكية المناخ الانفتاحى الذى فتح الأبواب لاستيراد السلع الكمالية والترفيه بالاضافة الى الحملات الاعلانية التى تغذى هذه النزعة الاستهلاكية لأنها تلح على المستهلك ليلا ونهارا لشراء هذه السلع وإلا فسوف يحرم من الاستمتاع بما يحققه من متعة ورفاهية . ولذلك تبقى هذه الرغبة فى الاستهلاك عند من لم يستطع اشباعها كامنة ويحاول الفرد تحقيقها اما بوسائل مشروعة أو غير مشروعة وإذا لم يستطع فالبحث عن عقد عمل والهجرة إلى الخارج أو التطرف الدينى والاضرابات النفسية وما يتولد عن ذلك من مشكلات اجتماعية .

وبينما القيم الاستهلاكية تنتشر فى المجتمع بكل شرائحه وطبقاته، يكون نعائم

البضائع سطوه على الانسان وفكره بشكل لايستطيع معه الانسان أن يكون له موقف رافض لانتشار هذا الطوفان الجارف من السلع الاستهلاكية ، ولذلك فهى لاتثير فى نفس المصرى أو وجدانه أى نوع من الرفض أو الاستهجان ازاء الأنواع العديدة من السلع حتى ولو لم يكن فى مقدرته شراؤها ، وقد اتضح ذلك عندما أجاب المبحوثون عن السؤال الآتى : فيه ناس بتصرف فلوسها فى حاجات ملهاش لزوم ، ياترى ماهى الحاجات ديه؟ فقد كانت الاستجابات أن (الخمور والمخدرات والقمار وممارسة البغاء) هى أشياء لا لزوم لها وجاءت بنسب مرتفعة فكانت لدى ذوى الدخل المنخفض بنسبة (١٦ . ٤٥٪) ، وبالنسبة لذوى الدخل المتوسط بنسبة (٢٧ . ٤٠٪) وبالنسبة لذوى الدخل المرتفع (٤٩ . ٢٩٪) ، وتفسير ذلك يرجع أساسا إلى تأثير الدين على قيم الأفراد ، بحيث أنهم يرون أن كل ماحرمه الدين (كالخمور والمخدرات والقمار والبغاء) هى من الأشياء التى لاضرورة لها ليس لأنها انفاق ترفى واستهلاكى ولكن لأنها محرمة دينيا أساسا ، بينما انخفضت الاستجابات بشأن (السكن فى فيلات أو قصور فخمة) فجاءت الاستجابات عند ذوى الدخل المنخفض بنسبة (صفر٪) وعند ذوى الدخل المتوسط بنسبة (صفر٪) وعند ذوى الدخل المرتفع بنسبة (٢٨ . ١٪) ، وكذلك انخفضت الاستجابات بشأن (التحف - الفاظات - الانتيكات - الأبليكات) بنسبة (صفر٪) عند ذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٠٥ . ٨٪) عند ذوى الدخل المتوسط ، وبنسبة (٤١ . ٦٪) عند ذوى الدخل المرتفع . انظر الجدول رقم (٧-٢) . ثم جاءت استجابة (شراء أكثر من حاجة من نفس النوع أكثر من سيارة مثلا) بنسبة (٤٥ . ٦٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٣٤ . ٩٪) بالنسبة لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (١٣ . ٥٪) بالنسبة لذوى الدخل المرتفع . انظر الجدول (٧-٢) وهذه الاستجابات (السكن فى فيلات أو شقق فاخرة أو قصور) (السيارات الفاخرة) التحف والفاظات والانتيكات والأبليكات) و(شراء أكثر من حاجة من نفس النوع سيارتين مثلا) نجد أنها لاتثير المبحوثين ولايعتبرونها سلعاً ترفية أو استفزازية بينما (المخدرات والخمور والقمار والبغاء) هى الاستجابة التى يرى المبحوثون أنها أشياء لالزوم لها.

وبشكل عام فإن هذه الاستجابات تعكس قبول المبحوثين للانفاق الاستهلاكى الترفيهى وذلك يرجع أساسا إلى التأثيرات الدينية التى تساهم فى عدم بلورة وعى ايجابى لدى المبحوثين يقاوم كل ماهو ترفى . وقد كانت هناك اختلافات بسيطة بين مستويات الدخول فبينما نجد ذوى الدخل المرتفع يرون (أن كل حاجة لها لزوم مادام الانسان يستطيع شراءها أو مادام هناك من قادر على شرائها) بنسبة (١٧.٩٥٪) وهذا يرجع لمقدرتهم المادية المرتفعة، نجد أن هذه الاستجابة عند ذوى الدخل المنخفض نسبتها (٦.٤٥٪) انظر الجدول رقم (٧-٢٪) هذا وبينما ترى نسبة كبيرة من ذوى الدخل المرتفع (٦.٤١ ٪) ان الاسراف فى المأكل والملبس هو من الاشياء التى لا ضرورة لها نجد ان هذه النسبة تنخفض بين ذوى الدخل المنخفض إلى (٣.٢٣ ٪) وهذا يرجع إلى حرمانهم من أنواع كثيرة من الطعام والملابس . وكذلك بينما ترى نسبة كبيرة من ذوى الدخل المرتفع (١٢.٨٢٪) أن حفلات الزواج وأعياد الميلاد أشياء لاضرورة لها نجد أن نسبتها عند ذوى الدخل المنخفض (صفر٪) . وربما يرجع ذلك الى عدم معرفة ذوى الدخل المنخفض بالتكاليف الباهظة التى تتكلفها هذه الحفلات أو على اعتبار أن من لديه المقدرة المادية فمن حقه أن يستمتع بها كيفما شاء . انظر الجدول (٧-٢). وهذه النتائج تثير علامات استفهام من أهمها لماذا لايرفض أو يستهجن (ذوو الدخل المنخفض) السلع الاستهلاكية الترفيهية أو الاستفزازية مع أنهم أكثر الفئات معاناة من التضخم وارتفاع الأسعار ، ويمكن تفسير ذلك بما يلى:

- نشر الطبقة الرأسمالية الطفيلية لقيم الاستهلاك بين كافة أفراد المجتمع ، استدماج هؤلاء الأفراد لهذه القيم بحيث يصبح دخلهم المنخفض فقط هو الذى يقف بينهم وبين تبنى هذا النمط الاستهلاكى الترفى.

- تأثر القيم الاستهلاكية بالدين ، بحيث يدخل (الحلال) و(الحرام) فى نظره الى السلع الترفيهية فبينما تكون (الخمور والمخدرات) من الأشياء الاستفزازية تكون السيارت الفارهة والقصور) من الأشياء العادية.

- انتشار القيم الاستهلاكية بين ذوى الدخل المنخفض يلقى الضوء على غياب الوعى الطبقى لديهم وذلك يفضى الى تسليمهم بأن هذا العالم من البضائع لاسلطان

لهم عليه وانما هو خاضع له وهذا معناه اجهاض بذور الثورة والتغيير عند الانسان المصرى.

وكذلك نجد أن الموقف من الاستهلاك الترفى لايثير أو يستهجن مستويات التعليم المختلفة فقد أكد حوالى (٤٠.٤٪) من الأميين وذوى التعليم المنخفض أن (السيارات الفاخرة) تعتبر من الاستهلاك الترفي وكانت نفس الاستجابة بنسبة بسيطة) (٦٠.٤٪) عند ذوى التعليم المتوسط وبنسبة ضئيلة (٧٦.٤٪) عند ذوى التعليم المرتفع . وهذه النسبة متقاربة الى حد كبير وكذلك كانت استجابة (شراء أكثر من حاجة من نفس النوع أكثر من سيارة أكثر من تكييف) بنسبة ضئيلة جدا ، فد كانت عند الأميين (٤٧.١٪) وعند ذوى التعليم المتوسط بنسبة (٤٥.٣٪) وعند ذوى التعليم العالى بنسبة (٨١.٣٪) ، وكانت استجابة (السكن فى فيلات وقصور وشقق فاخرة من الترفيات) جاءت هذه الاستجابة بنسبة (صفر٪) عند الأميين وذوى الدخل المنخفض وبنسبة (صفر ٪) عند ذوى التعليم المتوسط وبنسبة (٩٥ر٪) عند ذوى التعليم المرتفع ، وكذلك جاءت استجابة (التحف والفاظات والانتيكات والابليكات) بنسب بسيطة عند الأميين وذوى التعليم المنخفض بنسبة (٣٥.٧٪) ، وعند ذوى التعليم المتوسط بنسبة (٠٥.٨٪) وعند ذوى التعليم العالى بنسبة (٧٦.٤٪) ، انظر الجدول رقم (٧-٣).

وقد وردت استجابة (المخدرات والخمور والقمار والسهرات الحمراء) كأشياء استفزازية بنسب مرتفعة لدى الأميين وذوى التعليم المنخفض بنسبة (٨٨.٥٥٪) وبنسبة (٥٣.٤٢٪) لذوى التعليم المتوسط وبنسبة (٨٦.٢٢٪) لذوى التعليم العالى ، انظر الجدول رقم (٧-٣).

ومن هنا يتضح أن مستوى التعليم لايوثر على الموقف من الاستهلاك الترفى ، وحتى أن ذوى التعليم المرتفع نجدهم يؤكدون بنسبة مرتفعة (٢٤.١٥٪) أن (كل حاجة ضرورية مادام هناك من يستطيع شراءها) بينما كانت نفس الاستجابة عند ذوى التعليم المنخفض والأميين بنسبة (٤١.٤٪) وعند ذوى التعليم المتوسط بنسبة (٢٠.٩٪) ، انظر الجدول رقم (٧-٣) ، وقد أوضحنا فيما سبق أن الانفتاح ساهم فى احتلال هيكل الصادرات والواردات بانحيازه لصالح الواردات ، فأصبحنا نستورد صنوفًا عديدة من سلع نتنجها ولانتنجها ، وقد كان لذلك أثره على تدمير بعض

جدول رقم (٧ - ٢)

العلاقة بين مستوى الدخل والموقف من الاستهلاك الترفي

فيه ناس بتصرف فلوسها في حاجات ملهاش لزوم . تفتكر ايه الحاجات ديه؟ / مستوى الدخل	المخدرات والخمور والقمار والسهرات الحمراء	حفلات الزواج وأعياد الميلاد	التحف– القاظات – الانتيكات والأبليكات	الأجهزة الكهربائية تكييف– فيديو	شراء أكثر من حاجة من نفس النوع (أكثر من سيارة أكثر من فيديو)	السيارات الفاخرة	المكياج– عطور– شامبوهات طلاء أظافر	الاسراف فى المأكل والملبس	السكن فى فيلات أو قصور أو شقق فاخرة	كل حاجة لها لزوم عند من يستطيع شراءها	الكومبيوتر – الكتب – لعب الأطفال	غير واضح	مجموع
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
دخل منخفض	٤٥,١٦	—	—	١٦,١٣	٦,٤٥	٦,٤٥	٩,٦٨	٣,٣٣	—	٦,٤٥	٣,٣٣	٣,٣٣	١٠٠
دخل متوسط	٤٠,٢٧	١٠,٧٤	٨,٠٥	٦,٧١	١,٣٤	٥,٣٧	٧,٣٨	٦,٧١	—	٧,٣٨	١,٣٤	٤,٧٠	١٠٠
دخل مرتفع	٢٩,٤٩	١٢,٨٢	٦,٤١	٦,٤١	٥,١٣	٢,٥٦	٧,٦٩	٦,٤١	١,٢٨	١٧,٩٥	١,٢٨	٢,٥٦	١٠٠

الصناعات المصرية وهدم شعار (صنع فى مصر) وظهر احترام للمنتج الأجنبى وكل ماهو مستورد، وفي ظل هذا نشط الوكلاء والمستوردون وهم من أهم شرائح الرأسمالية الطفيلية التى غذت القيم الاستهلاكية عند الأفراد باستيرادها كل شيء والترويج له فى وسائل الاعلام، حتى تغلغلت هذه القيم وأصبحنا نتوق إلى كل ماهو غربى حتى أدمناه.

وقد دلت النتائج الميدانية على صحة هذه المقدمات، فعند سؤال المبحوثين هل تفضل شراء المحلى أم المستورد؟ جاءت (أفضل الحاجات المستوردة) بنسبة (٣٥.٤٨٪) بالنسبة لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٣٧.٥٨٪) بالنسبة لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٥٨.٩٧٪) بالنسبة لذوي الدخل المرتفع . ويلاحظ أن ذوى الدخل المرتفع هم أكثر الفئات تفضيلا لشراء المستورد ويرجع ذلك إلى قدرتهم المادية المرتفعة ، انظر الجدول رقم (٩-٣) . وقد وردت عدة استجابات لأسباب تفضيل المبحوثين للمستورد وهى (أن المستورد خامة أفضل) أو (أن المستورد شكله وتغليفه أفضل) أو (أن الأشياء المستوردة ماركات عالمية ومعروفة) (المستورد بيعيش كثير) وغيرها من العبارات التى تؤكد أفضلية المستورد ولكن قد يبدو من خلال النتائج أن نسبة كبيرة من ذوى الدخل المنخفض (٦٤.٥٢٪) وذوى الدخل المتوسط (٦٢.٤٢٪) تفضل شراء المنتج المحلى ، وفى الحقيقة أن هذا ليس موقفاً وطنياً يمجد ويشجع الوطن ولكن تقف وراءه أسباب أخرى أهما أن (المستورد ثمنه غالي) ولذلك فهم مضطرون إلى شراء المنتج المحلى نظرًا لضعف قدرتهم المادية ، وكذلك لأنه على حد قولهم أنه (يمكن تصليح المنتج الوطنى وصيانته) و(توافر قطع الغيار) ، وكلها أسباب لاتدل على اعتزاز بالمنتج المحلى وتشجيع صناعتنا ، كما أكدت النتائج الميدانية أن ذوى التعليم العالى والمتوسط والأميين تتقارب النسب بينهم فى تفضيل المنتج الأجنبى فكانت النسبة لذوى التعليم المنخفض والأميين (٣٥.٢٩٪) وذوى التعليم المتوسط بنسبة (٤١.١٣٪) وذوى التعليم العالى بنسبة (٤٢.٨٦٪) وكذلك حتى من كان يفضل المنتج الوطني كان بسبب (أنه لايستطيع شراء المنتج الأجنبى) وبهذا لايتضح أى تأثير للتعليم فى غرس قيم وطنية حقيقية تتمثل فى تشجيع المنتجات المحلية ورفض كل منتج أجنبى . وعندما حاول الباحث معرفة موقف المبحوثين من سياسة الاستيراد فكان السؤال على النحو التالى :

جدول رقم (٧ - ٣)

العلاقة بين مستوى التعليم والموقف من الاستهلاك الترفي

فيه ناس بتصرف فلوسها في حاجات ملهاش لزوم . تفتكر ايه الحاجات دي؟ / مستوى التعليم	المخدرات والخمور والقمار والسهرات الحمراء ٪	حفلات الزواج وأعياد الميلاد ٪	التحف - القاطات - الانتيكات والأبليكات ٪	الأجهزة الكهربائية تكييف - فيديو ٪	شراء أكثر من حاجة من نفس النوع (أكثر من سيارة أكثر من فيديو) ٪	السيارات الفاخرة ٪	المكياج - عطور - شامبوهات طلاء أظافر ٪	الاسراف في المأكل والملبس ٪	السكن في فيلات أو قصور أو شقق فاخرة ٪	كل حاجة لها لزوم عن من يستطيع شراءها ٪	الكومبيوتر - الكتب - لعب الأطفال ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
أميون وذوو التعليم المنخفض	٥٥,٨٨	٧,٣٥	٧,٣٥	٢,٩٤	١,٤٧	٤,٤١	٧,٣٥	٤,٤١	—	٤,٤١	٢,٩٤	١,٤٧	١٠٠
تعليم متوسط	٤٢,٥٣	٥,٧٥	٨,٠٥	٦,٩٠	٣,٤٥	٤,٦٠	٨,٠٥	٤,٦٠	—	٩,٢٠	٢,٣٠	٤,٦٠	١٠٠
تعليم عالي	٢٢,٨٦	١٥,٢٤	٤,٧٦	١١,٤٣	٣,٨١	٤,٧٦	٧,٦٢	٨,٥٧	٠,٩٥	١٥,٢٤	—	٤,٧٦	١٠٠

جدول رقم (٩-٢)

جدول يوضح النسبة المئوية لتفضيل السلع المستوردة

هل تفضل شراء الحاجات المحلية أو المستوردة	حاجات مستوردة	مجموع
أفضل شراء الحاجات المحلية	١١٦	٥٦.١٥٪
أفضل شراء الحاجات المستوردة	١١٤	٤٣.٨٥٪
المجمـــــوع	٢٣٠	١٠٠٪

جدول رقم (٩-٣)

العلاقة بين مستوى الدخل والموقف من الاستيراد

هل تفضل شراء الحاجات المحلية أو المستوردة	حاجات محلية	حاجات مستوردة	النسبة ٪
دخل منخفض	٦٤,٥٢٪	٣٥,٤٨٪	١٠٠٪
دخل متوسط	٦٢,٤٢٪	٣٧,٥٨٪	١٠٠٪
دخل مرتفع	٤١,٠٣٪	٥٨,٩٧٪	١٠٠٪

جدول رقم (٩-٤)

جدول يوضح العلاقة بين نوع المهنة وأسباب تفضيل المحلى

لماذا تفضل المحلى / المهنة	تشجيع صناعة بلدى ٪	لا أستطيع شراء المستورد لأنه غالى ٪	توافر قطع غيارها ٪	يمكن تصليحها وصيانتها ٪	حدث تطوير فى صناعتنا المحلية ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
عمال	٣٠,٠٠	٢٨,١٨	٠,٩١	٦,٣٦	٢,٧٣	٣٢,٨٢	١٠٠٪
بيروقراط وتكنوقراط	٢٢,٨٦	١٢,٨٦	٤,٢٩	—	٥,٧١	٥٤,٢٤	١٠٠٪
برجوازية	١٣,٩٢	—	٨,٣٣	٧,٢٧	٢,٢٥	٥٦,٩٦	١٠٠٪

جدول رقم (٩-٥)

جدول يوضح العلاقة بين نوع التعليم وأسباب تفضيل الأشياء المحلية

لماذا تفضل المحلى / نوع التعليم	تشجيع صناعة بادى ٪	لاأستطيع شراء المستورد لأنه غالى ٪	توافر قطع غيارها ٪	يمكن تصليحها وصيانتها ٪	حدث تطوير فى صناعتنا المحلية ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
أميون	٢٣,٥٣	٢٦,٤٧	—	٨,٨٢	١,٤٧	٣٩,٧١	٪١٠٠
تعليم متوسط	٢١,٨٤	١٨,٣٩	٤,٦٠	٢,٣٠	٢,٣٠	٥٠,٥٧	٪١٠٠
تعليم عالى	٢٣,٨١	٢٠,٩٥	٤,٧٦	—	٣,٨١	٤٥,٧١	٪١٠٠

الدولة بتستورد حاجات كثيرة أوى ، ياترى ايه الحاجات اللى الدولة بتستوردها وانت شايف ان ده غلط ومش لازم نستوردها ؟ كانت الاستجابات فى معظمها تؤكد ماسبق من سيطرة وجود القيم الاستهلاكية والتى تتجلى أساسا فى تشجيع المستورد ، وقد اتضح ذلك من خلال هذه الاستجابات التى نوردها فيما يلي : جاءت استجابة (من الضرورى أن تستورد الدولة كل شيء مادام هناك حاجة إليه) بنسبة (١٦.١٣٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٢٣.٤٩٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٣٤.٦٢٪) لذى الدخل المرتفع ، بينما جاءت الاستجابة التى ترفض المستورد وتدعم الروح الوطنية فى تشجيع المنتج المحلى بنسب ضئيلة جدا وهى عند ذوى الدخل المنخفض (المفروض أن الدولة لاتستورد أى شيء ونحاول نصنع كل حاجة عندنا أولابد من الاعتماد على الذات) جاءت هذه الاستجابة بنسبة (٣.٢٣٪) لدى ذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٤.٠٣٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٣.٨٥٪) لدى ذوى الدخل المرتفع. وهنا نرى ان المناخ مهيأ تماما عند الأفراد لقبول المنتج الأجنبى وتشجيعه بدلا من الاعتماد على الذات وتشجيع المنتج المحلى . انظر الجدول رقم (٩-٦).

وقد جاءت الاستجابات التى ترفض سياسة الاستيراد بشكل عام واستيراد السلع الاستهلاكية الترفيهية بشكل خاص ، بنسب ضئيلة جدا ، فمثلا جاءت استجابة (يجب

منع استيراد الموكيت والسراميك وورق الحائط والاثاث الفاخر والنجف) بنسبة (٢٣.٣٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٢٦.٣٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة ٤١.٦٪) لذوى الدخل المرتفع .. كما جاءت استجابة (يجب منع استيراد أدوات التجميل والبارفانات والشامبوهات والروائح والعطور) بنسبة (٤٥.٦٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٣٨.٧٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٢٨.١٪) لذوى الدخل المرتفع ، ويلاحظ هنا انخفاض نسبة هذه الاستجابات بين مستويات الدخل المختلفة عمومًا وبين ذوى الدخل المرتفع خصوصًا ، حيث أنهم من أكثر الفئات إستهلاكا لأدوات التجميل والبارفانات والشامبوهات وغيرها . انظر الجدول رقم (٩-٦) . كما دلت النتائج على أن الطبقة الرأسمالية الطفيلية هى أكثر الطبقات تشجيعًا لكل ماهو مستورد ، فقد كانت استجابة (من الضرورى أن نستورد كل شىء) من أكبر النسب بين الطبقات (٣٤.١٨٪) بينما عند العمال (٢٦.٢٦٪) وعند البيروقراط والتكنوقراط بنسبة (١٥.٧٧٪) في حين كانت استجابة (المفروض أن الدولة لاتستورد أى شىء ونعتمد على أنفسنا) لدى البرجوازية (٣.٨٠٪) بينما لدى العمال بنسبة (٤.٥٥٪) ولدى البيروقراط والتكنوقراط بنسبة (٢.٨٦١٪) . وقد كانت الاستجابات بالنسبة (لرفض استيراد السيارات) كالاتى بالنسبة للعمال ١٠.٩١١٪) وبالنسبة للبيروقراط والتكنوقراط بنسبة (١٠٪) بينما انخفضت لدى البرجوازية بنسبة (٦٪ .٥٪) ، وذلك يرجع إلى أنها من أكثر الطبقات استهلاكا للسيارات . كما جاءت استجابة (ارفض استيراد الملابس والأقمشة والمنسوجات والبطاطين والسجاجيد) بنسبة (١٥.٤٥٪) لدى العمال وبنسبة (١٤.٢٤٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط وبنسبة (١٠.١٣٪) للبرجوازية ، ويتضح أيضا انخفاض نسبة الاستجابة لدى البرجوازية وذلك لأنها من أكثر الطبقات استهلاكا للملابس والأقمشة والسجاجيد المستوردة . انظر الجدول (٩-٧) كما جاءت استجابة (أرفض استيراد الأجهزة الكهربائية والفيديوهات والبوتوجازات الحديثة) بنسبة (٩.٠٩٪) لدى العمال وبنسبة (٨.٥٧٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط ، بينما انخفضت لدى البرجوازية بنسبة (٦.٣٣٪) لأن البرجوازية لايمكن أن ترفض استيراد التكييف والفيديوهات والبوتوجازات الحديثة وغيرها ، لأنها أيضا

من أكثر الطبقات استهلاكا لها . ونجد تشجيعاً للاستيراد من الطبقة البرجوازية من خلال استجابة (أن الاستيراد يخلق مجالاً للمنافسة بين المحلى والأجنبى ولابد من فتح باب الاستيراد) ، جاءت هذه الاستجابة لدى البرجوازية بنسبة (٥٩ .٧٪) بينما لدى العمال بنسبة (صفر٪) وعند البيروقراط والتكنوقراط بنسبة (٤٣ .١٪) انظر الجدول (٩-٧).

ولاشك أن هذه الطبقة استطاعت نشر النزعة نحو الاستيراد بين العمال وقد ساعد على ذلك غياب الوعى الطبقى للعمال أنفسهم ، ويتضح ذلك من خلال استجابات العمال ، فلم تجد إلا نسبة بسيطة جدا (٩١ر٪) أن استيراد الاثاث الفاخر والموكيت والسيراميك والقيشانى) أشياء ضارة بالاقتصاد القومى ولابد من وقف استيرادها ، وكذلك لم تجد إلا نسبة بسيطة من العمال (٣.٦٤٪) أن أدوات التجميل والمكياج والبارفانات أشياء يجب منع استيرادها.

ويتأكد صحة ذلك من خلال استجابة العمال (من الضرورى استيراد كل شىء) بنسبة (٢٦.٣٦٪) فى حين أن استجابة (المفروض أن الدولة لاتستورد أى شىء ونعتمد على أنفسنا) بنسبة (٥٥ .٤٪) فقط ، انظر الجدول (٩-٧).

وتؤكد لنا النتائج الميدانية أن البرجوازية استطاعت تزييف وعى العمال بحيث أصبحوا وهم القائمون أصلا بالعملية الانتاجية لايرفضون المنتج الأجنبى ولايستفزهم الاستيراد ، ولم يعد العامل يشعر بالاعتزاز والفخر بما ينتج ، وغاب عن وعيه أن الاستيراد ضد مصلحته هو وضد مصلحة الاقتصاد الوطنى بأكمله.

كما لم يتضح لنا من خلال النتائج الميدانية تأثير التعليم على بلورة وعى ايجابى نحو تشجيع المنتج المحلى ورفض الاستيراد الترفى والكمالى ، فقد جاءت استجابة (من المفروض أن نستورد كل شىء مادمنا فى حاجة إليه) بنسبة (٢٢.٦٦٪) لدى الأميين وبنسبة (٣٢.١٨٪) لذوى التعليم المتوسط وبنسبة (٢٢.٨٦٪) لذوى التعليم العالى.

بينما جاءت استجابة (من المفروض أن الدولة لاتستورد أى شىء) بنسبة ضئيلة جدا عند مستويات التعليم المختلفة ، فهى عند الأميين وذوى التعليم المنخفض بنسبة

جدول رقم (٩ – ٦)

يوضح العلاقة بين مستوى الدخل والموقف من استيراد السلع

ماهى الأشياء التى من المفروض ألا نستوردها ؟ / مستوى الدخل	من الضرورى أن تستورد الدولة كل شىء مادام هناك حاجة إليه ٪	الاستيراد شىء ضرورى لأنه يخلق المنافسة بين المحلى والأجنبى ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد المواد الغذائية مثل (القمح – اللحوم، أرز إلخ). ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد السيارات ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد الأجهزة الكهربائية كالتكييفات والفيديوهات ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد المنسوجات والسجاجيد والملابس ٪	المفروض أن نمنع استيراد أدوات التجميل والبارفانات والشامبوهات ٪	يجب منع استيراد الموكيت والسيراميك وورق الحائط ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد أى شىء ولازم نعمل كل حاجة فى بلدنا ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
دخل منخفض	١٦,١٣	٣,٢٢	٢٩,٠٣	٩,٦٨	٦,٤٥	١٢,٩٠	٦,٤٥	٣,٢٣	٣,٢٣	٩,٦٨	٪١٠٠
دخل متوسط	٢٣,٤٩	—	١٨,١٢	١١,٤١	٩,٤٠	١٥,٤٤	٧,٣٨	٣,٣٦	٤,٠٣	٧,٣٨	٪١٠٠
دخل مرتفع	٣٤,٦٢	٧,٦٩	٢٤,٣٦	٥,١٣	٦,٤١	١٠,٢٦	١,٢٨	٦,٤١	٣,٨٥	—	٪١٠٠

جدول رقم (٩ - ٧)

يوضح العلاقة بين نوع المهنة والموقف من الاستيراد

ماهى الأشياء التى من المفروض ألا نستوردها ؟ / نوع المهنة	من الضرورى أن تستورد الدولة كل شيء مادام هناك حاجة إليه ٪	الاستيراد شيء ضرورى لأنه يخلق المنافسة بين المحلى والأجنبى ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد المواد الغذائية مثل (القمح- اللحوم، أرز إلخ). ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد السيارات ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد الأجهزة الكهربائية كالتكييفات والفيديوهات ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد المنسوجات والسجاجيد والملابس ٪	المفروض أن نمنع استيراد أنوات التجميل والبارفانات والشامبوهات ٪	يجب منع استيراد الموكيت والسيراميك وورق الحائط ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد أى شيء ولازم نعمل كل حاجة فى بلدنا ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
عمـال	٢٦،٣٦	—	٢٧،٨٢	١٠،٩١	٩،٠٩	١٥،٤٥	٣،٦٤	٠،٩١	٤،٥٥	٧،٢٧	٪١٠٠
بيروقراط وتكنوقراط	١٥،٧٧	١،٤٣	٠،٣٠	٠،١٠	٨،٥٧	١٤،٢٤	١٢،٨٦	٧،١٤	٢،٨٦	٧،١٤	٪١٠٠
برجوازية	٣٤،١٨	٧،٥٩	٢٤،٠٥	٥،٠٦	٦،٣٣	١٠،١٢	١،٢٧	٦،٣٣	٣،٨٠	١،٢٧	٪١٠٠

جدول رقم (٩ – ٨)

يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والموقف من الاستيراد

ماهى الأشياء التى من المفروض ألا نستوردها ؟ / مستوى التعليم	من الضرورى أن تستورد الدولة كل شىء مادام هناك حاجة إليه ٪	الاستيراد شىء ضرورى لأنه يخلق المنافسة بين المحلى والأجنبى ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد المواد الغذائية مثل (القمح- اللحوم، أرز إلخ). ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد السيارات ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد الأجهزة الكهربائية كالتكييفات والفيديوهات ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد المنسوجات والسجاجيد والملابس ٪	المفروض أن نمنع استيراد أدوات التجميل والبارفانات والشامبوهات ٪	يجب منع استيراد الموكيت والسيراميك وورق الحائط ٪	المفروض أن الدولة لاتستورد أى شىء ولازم نعمل كل حاجة فى بلدنا ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
أميون وذوو تعليم منخفض	٢٢,٠٦	—	١٣,٢٤	٠,٨٨	١١,٧٦	٤,٤١	١,٤٧	٢٧,٩٤	٠,٨٨	٧,٣٥	٪١٠٠
تعليم متوسط	٣٢,١٨	٤,٦٠	٠,٧٥	١٠,٣٤	١٧,٢٤	٤,٦٠	—	١٩,٥٤	٢,٣٠	٣,٤٥	٪١٠٠
تعليم عالى	٢٢,٨٦	٢,٨٦	٩,٥٢	٧,٦٢	١١,٤٣	٦,٧٦	٩,٥٢	٠,٢٠	٣,٨١	٥,٧١	٪١٠٠

(٨٨ . ٥٪) وعند ذوى التعليم المتوسط بنسبة (٢٠ . ٣٪) وعند ذوى التعليم المرتفع بنسبة (٨١ . ٣٪) . انظر الجداول رقم (٩-٨).

وقد جاءت استجابة (المفروض ألا نستورد القمح والأرز والسكر واللحوم والدواجن) بنسب مرتفعة جداً بين أفراد العينة فقد جاءت لدى العمال بنسبة (٨٢ . ٢٧٪) ولدى البيروقراط والتكنوقراط بنسبة (٢٠٪) ولدى البرجوازية بنسبة (٠٥ . ٢٤٪) وكانت تبريرات المبحوثين لرفضهم استيراد هذه الأشياء (أننا بلد زراعى) و(أننا لم نستورد هذه الأشياء فى الماضى) . انظر الجدول رقم (٩-٧) ، والحقيقة أن ذلك ظاهريًا يمكن أن يعكس موقفاً وطنياً ضد الاستيراد ، ولكن الباحث له تفسير آخر لذلك وهو أن ذلك لايعكس فى الحقيقة موقفاً وطنياً من قبل المبحوثين ضد الاستيراد ولكنه يعكس دور وسائل الاعلام المختلفة فى الالحاح بترشيد الاستهلاك ، وتوضيح الصورة للجمهور بأننا نستورد هذه الأشياء بالعملات الصعبة وتتحمل الدولة أعباء كبيرة لكى يصل رغيف الخبز وكيلو السكر وكيلو الأرز إلي المستهلك بالسعر المناسب أو مدعمًا ، ولذلك ارتبط استيراد هذه السلع فى الوعى الجماهيرى بالديون المتراكمة علينا ، وبهذا تقوم وسائل الاعلام بتزييف وعى الجماهير واختزال الاستيراد إلى هذه الأشياء فقط ، بينما الاستيراد الترفى والكمالى الذى يرتبط بمصالح الرأسمالية الطفيلية والذى يشبع حاجات لديها تحاول سياسة الدولة أن تتغافل عنه ، وقد نجحت الدولة إلى حد ما فى هذه السياسة وأصبحت الجماهير لاتجد فى (الفيديوهات) والتليفزيونات الملونة والبوتجازات الحديثة والثلاجات الحديثة والتكييفات والمراوح والغسالات الحديثة والسيارات وأدوات التجميل وأنواع السيراميك والموكيت وغيرها شىء استفزازى أو ترفى ولكنها ترى أنه ضرورى للقادرين وغير القادرين ويحلمون باستهلاك هذه الأشياء ، يسعون لاشباع هذه الحاجات وذلك عن طريق الهجرة أو ضربة حظ أو بالوسائل غير المشروعة.

وعندما حاولنا الربط بين نوعية المهن المفضلة وبين قيم العمل المنتج ، تبين لنا أن مهنة (الطبيب والمهندس) هى أكثر المهن تفضيلا من جانب أفراد العينة بنسبة (٩٢ . ٤١٪) وهذا لايرجع الى ماتقدمه هذه المهن من خدمات أو نفع للمجتمع أو مدى

حاجة المجتمع إليها وانما (لعائدها المادى) قبل كل شئ ، وجاءت بنسبة (٢٦.١٥٪) ، تليها مهنة (الأعمال الحرة – توكيلات والتصوير والمقاولات) بنسبة (١٢.٣١٪) ويرجع ذلك أيضا إلى عائدها المادى ، ثم مهنة (ضابط شرطة أو جيش) بنسبة (١٢.٣١٪) ويرجع تبرير اختيارها كما يقول المبحوثون (أنهم أصحاب السلطة فى البلد وصفوة القوم). هذا بينما انخفضت الاستجابات فى اختيار مهنة أستاذ الجامعة بنسبة (٢.٣١٪) ، ومجال القضاء (محامى – مستشار – وكيل نيابة) بنسبة (٣.٤٦٪) و(الصحفى) بنسبة (٠.٣٨٪) وموظف الحكومة بنسبة (٢.٣١٪) والمحاسب بنسبة (٣٨.٪) ومحلل ومبرمج كومبيوتر بنسبة (١.٩٢٪) أى أن اختيار نوع المهنة هنا لايرتبط بمقدار الجهد المبذول وماتحققه هذه المهنة من نفع للمجتمع ، وانما يرتبط أساسا بمدى ماتحققه هذه المهنة من (كسب مادى) و(مكانة اجتماعية متميزة) . وهذا يؤكد انهيار قيم العمل المنتج على حساب قيم الربح والمكسب بل ويؤكد أيضا انهيار قيم الانتماء للمجتمع وبروز قيم الأنانية والفردية . انظر الجدول رقم (٥ – ١) ، (٥ – ٢) وقد دلت النتائج على وجود اختلافات بسيطة بين أفراد العينة فى اختيار نوع المهنة المفضلة ، وهى أن الاستجابات بالنسبة (للأعمال الحرة – ورجل الأعمال – الاستيراد والتصدير) كانت نسبتها مرتفعة عن الطبقة البرجوازية (٢٥.٣٢٪) بينما انخفضت لدى العمال بنسبة (٨.١٨٪) ولدى البيروقراط والتكنوقراط بنسبة (٤.٢٩٪) كما جاءت استجابة (أستاذ جامعى) بالنسبة للطبقة البرجوازية أقل الاستجابات بنسبة (صفر ٪) ولدى العمال (٩١.٪) بينما لدى البيروقراط والتكنوقراط (٧.١٤٪) وكذلك نجد استجابات (الصحفى) بنسبة (صفر٪) لدى الطبقة البرجوازية (المحاسب) بنسبة (صفر ٪) لدى الطبقة البرجوازية ومحلل ومبرمج كومبيوتر بنسبة (١.٢٧) لدى الطبقة البرجوازية والمدرس بنسبة (١.٢٧) لدى الطبقة البرجوازية . وهذه الطبقة تربط أساسا بين نوع العمل وبين العائد المادى ، وذلك كما اتضح من النتائج أن أسباب تفضيل الطبقة البرجوازية لنوعية المهنة هو عائدها المادى بنسبة (٢٧.٨٥٪) ثم الوضع الاجتماعى المتميز بنسبة (٢١.٨٥٪) ثم (عدم التقيد بوظيفة الحكومة ، فالعمل الحر أفضل) بنسبة (١٣.٩٢٪) ، وهذا يوضح أن النسبة المرتفعة من أفراد الطبقة

البرجوازية يربطون بين نوع المهنة وبين مدى مايحققه الشخص من ربح أو مكسب من وراء هذه المهنة ، وكذلك الوضع الاجتماعى المتميز أو المرموق ثم أخيرا الحرية فى ممارسة العمل وعدم الارتباط بأجر ثابت ، وكل ذلك يؤكد ماتحققه المهنة أو العمل من نفع أو فائدة للمجتمع غير وارد نظرا لانتشار قيم التربح والفردية والأنانية وإنتماء*.انظر الجدول رقم (٥-٣).

كما اتضح من النتائج الميدانية انخفاض الاستجابة (موظف حكومة) بنسبة (٢.٧٣٪) لدى العمال وبنسبة (٣.٨٠٪) لدى البرجوازية وبنسبة (صفر ٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط ، فبعد أن كانت الوظيفة الحكومية مطمحاً لكثير من الناس فى الستينيات ففقدت قيمتها الآن وأصبح التحدث عن مزاياها يتضاءل أمام (الهجرة الى الخارج) أو (أعمل مشروعاً واصبح حر نفسى) أو (العمل فى القطاع الخاص المحلى أو الاستثمارى) ، ولذلك فالوظيفة الحكومية ارتبطت (بالأجر المنخفض أو الثابت)، حتى أصبح من يعمل فى وظيفة حكومية يتوق إلى اليوم الذى يترك فيه العمل الحكومى ليهاجر الى الخارج أو ليعمل فى أى مؤسسة استثمارية . أما من لم يستطع الحصول على عقد عمل بالخارج أو العمل فى أى مؤسسة استثمارية ، فليس أمامه إلا البقاء مضطرا فى الوظيفة الحكومية ويحاول الجمع بين (الوظيفة الحكومية) أو (عمل اضافى) ولذلك انخفض الانجاز فى كثير من مؤسسات الدولة والشركات ، لأن الموظف غالبا ما يأتى إلى عمله وهو (غير راغب في العمل أصلا أو يأتى تأدية واجب أو استهلاك وقت) لكى يذهب إلى عمله الاضافى وهذا يكون على حساب انتاجيته في عمله الرسمى ، ولذلك كثرت حالات الغياب والتمارض والتزويغ والكسل والتراخى في الأداء فى كثير من المؤسسات ، وقد حاول الباحث بالفعل معرفة حجم (ظاهرة العمل الاضافى) لدى المبحوثين ولكنه لم يستطع الحصول على استجابات دالة ، فقد رفض (٨٧.٦٩٪) من أفراد العينة الاجابة وأكدوا أنهم لايعملون فى أى أعمال اضافية ومايهمنا فى ذلك أن (ظاهرة العمل الاضافى) تعتبر من المؤشرات الدالة على انهيار قيم العمل المنتج ، على

---

* اتضح لنا أيضا أن الطبقة البرجوازية تسود لديها قيم الأنانية والفردية ، من خلال استجاباتهم حول الأمثلة المفضلة لديهم فلم يذكر أحد منهم (أمثلة تحض على الايثار) مثلا فكانت الاستجابة بنسبة (صفر ٪) ، وكذلك لم يذكر أحد منهم أمثلة تحض على التعاون بنسبة (صفر ٪) ، أو أمثلة ترفض الظلم والقهر بنسبة (صفر ٪) أو أمثلة عن بذل الجهد والعمل بنسبة (٢٨.١٪) «انظر جدول (٢٧-٤).

جدول (٥-١)

جدول يوضح النسبة المئوية للمهن المفضلة

تحب ابنك تكون مهنته ايه ؟	العدد	النسبة المئوية
طبيب - مهندس	١٠٩	٤١,٩٢
ضابط شرطة أو جيش	٣٢	١٢,٣١
أستاذ جامعة	٦	٢,٣١
يعمل فى مجال السياحة والفنادق	٣	١,١٥
فى مجال القضاء (محامى - مستشار - وكيل نيابة)	٩	٣,٤٦
صحفى	١	٠.٣٨
مدرس	١٢	٤,٦٢
حرفى	٢٢	٨,٤٦
أعمال حرة (توكيلات - تصدير - مقاولات)	٣٢	١٢,٣١
أمام مسجد (واعظ)	٤	١,٥٤
محاسب	١	,٣٨
محلل - مبرمج كمبيوتر	٥	١,٩٢
موظف حكومة	٦	٢,٣١
غير واضح	١٨	٦.٩١
المجمـــوع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول (٥-٢)

جدول يوضح النسبة المئوية لأسباب تفضيلات المهن

طبيب ليه فضلت المهنة دية بالذات لأبنك ؟	العدد	النسبة المئوية
العائد المادى الكبير	٦٨	٢٦,١٥
الوضع الاجتماعى المرموق	٦٧	٢٥,٧٧
الوظيفة الحكومية قيد ولذلك أفضل العمل الحر	١٤	٥,٣٨
العمل اليدوى مجهود – والنظرة إليه متدنية	١١	٤,٢٣
هم أصحاب السلطة فى البلد وصفوة القوم	١٦	٦,١٥
العمل المرتبط بالدين عمل مقدس ومهن لها احترامها	٢	٠,٧٧
الحرفة كويسة ولها مستقبل	١٢	٤,٦٢
حسب رغبته	٧	٢,٦٩
ينفع وطنه ويفيد مجتمعه	٤١	١٥,٧٧
الوظيفة الحكومية مضمونة (تأمينات معاشات)	٨	٣,٠٨
غير واضح	١٤	٥,٣٨
المجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول رقم (٥-٣)

العلاقة بين المهنة ونوع المهنة المفضلة للابن

المهنة المفضلة للابن / نوع المهنة	طبيب مهندس	ضابط شرطة أوجيش	أستاذ جامعة	سياحة وفنادق	قاضي- وكيل نيابة - مستشار	صحفي	مدرس	حرفي	أعمال حرة رجل اعمال	امام مسجد واعظ	محاسب	محل أو مبرمج كومبيوتر	موظف حكومة	غير واضح	مجموع
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪		٪	٪	٪	٪	٪	٪
عمال	٤١,٨٢	١٣,٦٤	٠,٩١	—	٥,٤٥	—	٦,٣٦	١٣,٦٤	٨,١٨	١,٨٢	٠,٩١	—	٢,٧٣	٤,٥٥	١٠٠
بيروقراط وتكنوقراط	٤٨,٥٧	١٤,٢٩	٧,١٤	٢,٨٦	١,٤٣	١,٤٣	٠,٧١	١,٤٣	٤,٢٩	٢,٨٦	—	٠,٧١	—	٤,٢٩	١٠٠
برجوازية	٣٥,٤٤	٨,٨٦	—	١,٢٧	٢,٥٣	—	١,٢٧	٧,٥٩	٢٥,٣٢	—	—	١,٢٧	٣,٨٠	١٢,٦٦	١٠٠

جدول رقم (٥-٤)

العلاقة بين مستوى التعليم ونوع المهنة المفضلة للابن

نوع المهنة المفضلة للابن / مستوى التعليم	طبيب مهندس	ضابط شرطة أو جيش	أستاذ جامعة	سياحة وفنادق	قاضي- وكيل نيابة - مستشار	صحفي	مدرس	حرفي	أعمال حرة رجل اعمال	امام مسجد واعظ	محاسب	محلل أو مبرمج كومبيوتر	موظف حكومة	غير واضح	مجموع
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪		٪	٪	٪	٪	٪	٪
أميون	٤١,١٨	١٣,٢٤	—	١,٤٧	٨,٨٢	—	٤,٤١	١٦,١٨	٥,٨٨	١,٤٧	١,٤٧	—	—	٥,٨٨	١٠٠
تعليم متوسط	٤١,٤٨	١٠,٢٤	١,١٥	—	١,١٥	—	٤,٦٠	٩,٢٠	١٧,٢٤	١,١٥	—	٢,٣٠	٤,٦٠	٦,٩٠	١٠٠
تعليم عالى	٤٢,٨٦	١٣,٣٣	٤,٦٧	١,٩٠	١,٩٠	٠,٩٥	٤,٦٧	٢,٨٦	١٢,٣٨	١,٩٠	—	٢,٨٦	١,٩	٧,٦٢	١٠٠

جدول رقم (٥-٥)

يوضح العلاقة بين مستوى الدخل وتصورات المبحوثين حول كيفية الانفاق على الأبناء

ايه اللى تحب تعمله لابنك أو بنتك لما يجى يتجوز علشان تسعده / مستوى الدخل	اضعله مبلغ فى البنك ٪	أساعده فى الزواج وخاصة فى (الشقة والمهر) ٪	شراء الأجهزة الكهربائية تليفزيون الغسالة والثلاجة وغيرها ٪	اشترى له حاجات ذهب ٪	أعمل له فرح كبير أو ليلة كبيرة أو حفلة كبيرة ٪	يعتمد على نفسه ٪	أساعده فى التعليم - أعمل له مكتبة - اشترى له كتب ٪	أعمل له مصنع أو ورشة انتاجية ليكون مستقبله ٪	اشترى له أرض زراعية ٪	اشترى له سيارة ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
دخل منخفض	٢٢,٥٨	٦٤,٥٢	—	—	٣,٢٣	—	—	—	٦,٤٥	—	٣,٢٣	١٠٠
دخل متوسط	٨,٧٢	٥٥,٠٣	٨,٧٢	٢,٠١	٣,٣٦	٦,٠٤	١,٣٤	١,٣٤	٧,٣٨	—	٦,٠٤	١٠٠
دخل مرتفع	٨,٩٧	٩,٧٤	٢,٥٦	—	٨,٩٧	٦,٤١	٢,٥٦	٦,٤١	١,٢٨	١٠,٢٦	١٢,٨٢	١٠٠

جدول رقم (٥-٦)

يوضح العلاقة بين مستوى التعليم وتصورات المبحوثين حول كيفية الانفاق على الأبناء

ايه اللى تحب تعمله لابنك أو بنتك لما يجى يتجوز علشان تسعده / مستوى التعليم	أضع له مبلغ فى البنك ٪	أساعده فى الزواج وخاصة فى (الشقة والمهر) ٪	شراء الأجهزة الكهربائية تليفزيون الغسالة والثلاجة وغيرها ٪	اشترى له حاجات ذهب ٪	أعمل له فرح كبير أو ليلة كبيرة أو حفلة كبيرة ٪	يعتمد على نفسه ٪	أساعده فى التعليم - أعمل له مكتبة - اشترى له كتب ٪	أعمل له مصنع أو ورشة انتاجية ليكون مستقبله ٪	اشترى له أرض زراعية ٪	اشترى له سيارة ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
تعليم منخفض	٧،٣٥	٦١،٧٦	٨،٨٢	٢،٩٤	٤،٤١	٢،٩٤	—	١،٤٧	١،٤٧	٤،٤١	٤،٤١	١٠٠
تعليم متوسط	١٢،٦٤	٤٧،١٣	٥،٧٥	—	٦،٩٠	٥،٧٥	١،١٥	—	—	١٣،٧٩	٦،٩	١٠٠
تعليم عالى	١٠،٤٨	٤٨،٥٧	٣،٨١	٠،٩٥	٣،٨١	٦،٧٦	١،٩٠	٣،٨١	١،٩٠	٥،٧١	—	١٠٠

الرغم من تسليمنا بأن هذه الظاهرة ترتبط بالظروف الاقتصادية السيئة ، إلا أنها في المحصلة النهائية ساهمت فى اختفاء (الاتقان) فى العمل وكذلك (الابداع) فى العمل واختفاء مايمكن تسميته (بضمير العمل) انظر الجدول رقم (٥-٣) ، (٢-٣).

وقد حاول الباحث معرفة مدى انتشار قيم العمل والانتاج لدى أفراد العينة من خلال سؤال تعلق بتصوراتهم عن مستقبل الأبناء وكيفية الانفاق عليهم ومساعدتهم ، وكان السؤال على الوجه الآتى : إذا كان معاك مبلغ كبير وعايز تصرفه على أولادك تفتكر ايه أحسن حاجة تعملها لهم ؟ وكانت الاستجابات كالآتى (أضع لهم فلوس فى البنك) بنسبة (٢٦ . ٢٣٪) لذوى الدخل المنخفض و(٢٤ . ٣٦٪) لذوى الدخل المتوسط و(٣١ . ٤٢٪) لذوى الدخل المرتفع ، وكانت الاستجابة الثالية (اشترى لهم عمارة ولكل واحد شقة) بنسبة (٣٥ . ١٩٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٤٥ . ١٧٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٩٥ . ١٧٪) لذوى الدخل المرتفع ، انظر الجدول رقم (٦-٢) ، هذا وقد جاءت هذه الاستجابات بنسب مرتفعة على حساب استجابات أخرى جاءت بنسب منخفضة فمثلا جاءت استجابة (اشترى للأولاد كتب وأعمل لهم مكتبة وأعلمهم تعليم كويس واشترى لهم كومبيوتر واعلمهم لغات) بنسبة (٢٣ . ٣٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٣٦ . ٣٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٦٩ . ٧) لذوى الدخل المرتفع ، انظر الجدول رقم (٦-٢).

كما جاءت استجابة (اشترى لهم أرض زراعية) بنسبة (صفر٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٤١ . ٦٪) لذوى الدخل المرتفع ، كما جاءت استجابة (أعمل لهم مشروع صناعى أو ورشة أو مصنع) بنسبة (٤٥ . ٦٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٣٦ . ٦٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٩٧ . ٨٪) لذوى الدخل المرتفع ، انظر الجدول (٦-٢) كما لم توضح النتائج أى اختلافات بين مستوى التعليم وتصورات الآباء حول كيفية الانفاق على أولادهم ، فجاءت استجابة (اضع لهم فلوس في البنك) بنسبة (٧٦ . ٣٦٪) للأميين وذوى التعليم المنخفض وبنسبة (٦٨ . ٤٣٪) التعليم المتوسط وبنسبة (٣٨ . ٣٢٪) لذوى التعليم المرتفع ، تليها استجابة (اشترى عمارة لكل واحد شقة) بنسبة (٧٦ . ١١٪) للأميين وبنسبة (٢٤ . ١٧٪) لذوى التعليم المتوسط وبنسبة (٩٠ . ٢١٪) لذوى التعليم المرتفع . فى حين جاءت استجابة (عمل مكتبة أو شراء كتب)

أو الانفاق عليهم بشكل عام فى نواحى ثقافية وتعليمية بنسبة (٤٧ . ١٪) للأميين وبنسبة (٤٥ . ٣٪) لذوى التعليم المتوسط وبنسبة (٥٧ . ٨٪) لذوى التعليم العالى ، ويلاحظ الارتفاع النسبى لذوى التعليم العالى بشأن هذه الاستجابة ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستواهم التعليمى . كما جاءت استجابة (أشترى لهم أرض زراعية) بنسبة (٤١ . ٤٪) للأميين وبنسبة (صفر ٪) لذوى التعليم المتوسط بنسبة (٧١ . ٥٪) لذوى التعليم المرتفع، وقد تأكدت صحة النتائج السابقة من استجابات المبحوثين حول السؤال الآتى : ايه اللى تحب تعمله لابنك أو لبنتك لما بيجى يتجوز علشان تسعده ؟ جاءت الاستجابات بالترتيب على الوجه التالى (مساعدة للأبناء فى الزواج والمهر والشقة)بنسبة (٥٢ . ٦٤٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٠٣ . ٥٥٪) لذوى الدخل المتوسط (٧٤ . ٣٩) لذوى الدخل المرتفع. ثم جاءت استجابة (اضع لهم فلوس فى البنك) بنسبة (٥٨ . ٢٢٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٧٢ . ٨٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٩٧ . ٨٪) لذوى الدخل المرتفع ، انظر الجدول رقم (٦-٣) ، (٥-٥).

وقد جاءت اختلافات بسيطة بين ذوى الدخول المختلفة فيما يتعلق بمساعدة الأبناء وهى أنه بينما تكون استجابة (أعمل له فرح كبير أو حفلة كبيرة) مرتفعة لذوى الدخل المرتفع بنسبة (٩٧ . ٨٪) نجدها تنخفض لدى ذوى الدخل المتوسط بنسبة (٣٦ . ٣٪) ولدي ذوى الدخل المنخفض بنسبة (٢٣ . ٣٪). وبينما نجد استجابة (اشترى له سيارة) ترتفع عند ذوي الدخل المرتفع بنسبة (٢٦ . ١٠٪) نجدها لدى ذوى الدخل المتوسط (صفر٪) ولدى ذوى الدخل المنخفض (صفر٪) ، انظر الجدول (٥-٥) كما تدل ارتفاع استجابة (أساعد الأبناء في الزواج والمهر والشقة) لذوى الدخل المرتفع بنسبة (٥٣ . ٦٤٪) وكذلك لذوى الدخل المتوسط بنسبة (٠٣ . ٥٥٪) بينما تنخفض نسبيًا لذوى الدخل المنخفض بنسبة (٧٤ . ٣٩٪) ، انما يرجع ذلك أساسًا إلى عجز ذوى الدخل المنخفض في مساعدة الأبناء على الزواج وخاصة فيما يتعلق بحصول الابن على مسكن فى ظل أزمة الاسكان الطاحنة.

وقد جاء ارتفاع نسب استجابات (مساعدة الأبناء فى الزواج وحصولهم علي شقة) و(اضع للأولاد فلوس فى البنك) على حساب انخفاض استجابات أخرى مثل (يجب أن يعتمد الأبناء على أنفسهم) فقد جاءت بنسبة (صفر٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة

جدول رقم (٦ - ٢)

يوضح العلاقة بين مستوى الدخل وتصورات المبحوثين حول كيفية الانفاق على الأبناء

اذا كان معاك مبلغ كبير وعايز تصرفه على الأولاد تفتكر تصرفه ازاى؟ / مستوى الدخل	اشترى لهم عمارة ولكل واحد شقة %	أضعها فى البنك كوديعة %	اشترى سيارة لكل واحد %	اشترى أجهزة كهربائية %	أعمل له مشروع غذائى سوبر ماركت فول وطعمية %	أصرفهم على الأولاد فى المأكل والملبس %	اشترى لهم حاجات ذهب %	أساعدهم في الزواج مهر- جهاز %	اشترى لهم كتب أعمل مكتبة شراء كمبيوتر %	التبرع لبيوت الله والفقراء %	اشترى أرض زراعية %	أعمل مشروع صناعى أو ورشة انتاجية %	غير واضح %	مجموع %
دخل منخفض	١٩,٣٥	٢٣,٢٦	—	—	٣,٣٣	١٢,٩٠	٦,٤٥	٣,٣٣	٣,٣٣	٦,٤٥	—	٦,٤٥	٦,٤٥	١٠٠
دخل متوسط	١٧,٤٥	٣٦,٢٤	٨,٧٢	٣,٠١	٤,٠٣	٨,٧٢	١,٣٤	٦,٧١	٣,٣٦	٠,٦٧	٢,٦٨	٣,٣٦	٤,٧٠	١٠٠
دخل مرتفع	١٧,٩٥	٤٢,٤١	٢,٥٦	١,٢٨	٥,١٣	٣,٨٥	—	١,٢٨	٧,٦٩	٢,٥٦	٦,٤١	٨,٩٧	—	١٠٠

جدول رقم (٦ - ٣)

يوضح العلاقة بين مستوى التعليم وتصورات المبحوثين حول كيفية الانفاق على الأبناء

اذا كان معاك مبلغ كبير وعايز تصرفه على الأولاد تفتكر تصرفه ازاى؟ / مستوى التعليم	اشترى لهم عمارة ولكل واحد شقة %	أضعها فى البنك كوديعة %	اشترى سيارة لكل واحد %	اشترى أجهزة كهربائية %	أعمل له مشروع غذائى سوبر ماركت فول وطعمية %	أصرفهم على الأولاد فى المأكل والملبس %	اشترى لهم حاجات ذهب %	أساعدهم في الزواج مهر - جهاز %	اشترى لهم كتب أعمل مكتبة شراء كومبيوتر %	التبرع لبيوت الله والفقراء %	اشترى أرض زراعية %	أعمل مشروع صناعى أوورشة انتاجية %	غير واضح %	مجموع %
أميون وذوو التعليم المنخفض	١١,٧٦	٣٦,٧٦	١٣,٣٤	١,٤٧	١,٤٧	١٤,٧١	١,٤٧	٨,٨٢	١,٤٧	—	٤,٤١	١,٤٧	٢,٩٤	١٠٠
تعليم متوسط	١٧,٢٤	٤٣,٦٨	٣,٤٥	—	٥,٧٥	٩,٢	٢,٣	٢,٣	٣,٤٥	٢,٣٠	—	٩,٢٠	١,١٥	١٠٠
تعليم مرتفع	٢١,٩	٣٢,٣٨	٣,٨١	٣,٨٦	٤,٧٦	١,٩	٠,٩٥	٣,٨١	٨,٥٧	٢,٨٦	٥,٧١	٤,٧٦	٥,٧١	١٠٠

(٦.٠٤٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٦.٤١٪) لذوى الدخل المرتفع . وكذلك استجابة (اعلمهم أحسن تعليم اشترى له مجموعة من الكتب أو عمل مكتبة) فقد جاء بنسبة (صفر ٪) لذوى الدخل المنخفض ، وبنسبة (١.٣٤٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٢.٥٦٪) لذوى الدخل المرتفع.

كما جاءت استجابة (اشترى له أرض زراعية) بنسبة (٦.٤٥) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة ٧.٣٨٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (١.٢٨) لذوى الدخل المرتفع، كما جاءت استجابة (اعمل له مصنع) بنسبة صفر ٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (١.٣٤٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٦.٤١٪) لذوى الدخل المرتفع ، انظر الجدول (٥-٥) . ولاشك أن هذه الاستجابات تعكس إلى أى حد انهيار قيم العمل المنتج الذى يتعلق ببذل الجهد فى الحياة ، وكذلك الاعتماد على النفس وعلى الجهد الشخصى ، فنجد أن الآباء يرون أن تأمين مستقبل الأبناء ليس بتعويدهم على العمل وعلى مزيد من بذل الجهد وبناء الانسان لمستقبله بنفسه ، ولكنهم يرون أن مستقبل الأبناء مرهون بمالهم من أموال فى البنوك أو متوقف على مساعدتهم للأبناء فى الحصول على شقة ، وعلى الرغم من تسليمنا بأن الصعوبات الاقتصادية هي التى دفعت الآباء الى تبنى هذه المواقف ، إلا أننا نرى أن ذلك يساهم فى انهيار قيم العمل المنتج وخاصة بين الأجيال الجديدة ، فاذا كان الجيل الجديد يرى أن (لديه مبلغ فى البنك) و(لديه شقة) والآباء يساهمون فى تجهيز الشقة وشراء السيارة والأدوات الكهربائية وغيرها ، فإن ذلك يقتل لديه قيمة العمل ، فما جدوى العمل اذا كان كل شىء متوفراً ويسيراً ، بل اننا نرى أيضا انهيار قيم التعليم والثقافة لدى الآباء وذلك من خلال استجاباتهم التى وردت بنسب ضئيلة جدا حول (شراء الكتب - وعمل مكتبة للأولاد - تعليمهم الكومبيوتر وشراء كومبيوتر - تعليمهم دورات فى اللغة) مع أن المستقبل الحقيقى للأبناء يرتبط أساسًا بتكوينهم العلمى والثقافى.

كما أننا نستخلص من هذه النتائج أيضا بروز قيم الأنانية واللاانتماء ، ذلك من خلال نظرة الآباء إلى أن مستقبل الأبناء ينعزل عن مستقبل المجتمع ككل ، فالمستقبل كما يراه الآباء مرهون بسعادة أبنائهم بالأموال وعوائد البنوك بحصولهم على شقة وليس بمساهمتهم في تنمية مجتمعهم بالعمل الجاد عن طريق استصلاح أرض مثلا وزراعتها أو عن طريق عمل مشروع صناعى وغير ذلك من المشروعات التى من المفترض أن تتجه إليها الأجيال الجديدة والتى ترتبط بمستقبل التنمية فى مصر.

ومن خلال ملاحظات الباحث الميدانية يتبين لنا صدق الفرض الذى يقرر سيادة القيم الاستهلاكية عل حساب قيم العمل والانتاج ، وسوف نحاول عرض أهم الملاحظات وماتعكسه من قيم استهلاكية.

- انتشرت فى الفترة الأخيرة معارض لبيع السلع الاستهلاكية بالتقسيط للنقابات المهنية كنقابة المحامين والمعلمين والمهندسين والأطباء ونوادى أعضاء هيئة التدريس ، وقد ذهب الباحث الى احدي هذه المعارض لكى يرى مدى تغلغل قيم الاستهلاك بين أفراد المجتمع ، وقد وجد الباحث اقبالاً شديداً من الجمهور على الشراء على الرغم من ارتفاع الأسعار والفائدة على هذه السلع نظرا لأنها تباع بالتقسيط ، وكانت نوعية السلع التى يقبل عليها الجمهور لمعرض (الأحذية) وثمن الحذاء في حدود (٢٠٠) جنيه (الجاكت الجلد) وثمنه يصل إلى (٣٠٠) جنيه ، ثم التليفزيونات الملونة الكبيرة الحجم ويصل ثمنها إلى (٣٠٠٠ جنيه) ، والساعات التى يصل ثمنها إلى (٤٠٠) جنيه ، وبوتوجازات كبيرة يصل ثمنها إلى (٢٠٠٠) جنيه وفيديوهات بـ (٢٠٠٠) جنيه وتسجيلات بـ (١٠٠٠ جنيه) ، هذا غير النجف الكريستال الفاخر والسجاد والسيراميك والقيشانى وأدوات المطبخ وغيرها ، وقد كان هناك اقبال علي كل ذلك حتى إن ادارة المعرض قد اضطرت أمام هذا الاقبال الشديد إلى مد فترة المعرض أسبوع أخر ، وعندما ذهب الباحث إلى الحسابات لكى يعرف حجم الاستقطاعات من المرتبات وجدانها لابد ألا تتجاوز (ربع المرتب) فقط ولكن المسئول قال للباحث أن الكل يتحايل على هذه القاعدة لكى يستطيع الحصول على مايلزمه.

وعندما تحدث الباحث مع أحد رواد المعرض وهو (عضو هيئة تدريس) باحدى الجامعات ، وسأله الباحث ماذا اشتريت من المعرض فقال له (سجاجيد - نجف - أطقم حمام) ، وسأله الباحث كم سيخصم من مرتبك ممقابل حصولك على هذه السلع الاستهلاكية قال (٢٠٠) جنيه شهريا ، وسألته عن مرتبه قال (٣٠٠) جنيه شهريا ، ومعنى ذلك أنه سيظل يدفع أكثر من نصف مرتبه لمدة سنتين ونصف مقابل هذه السلع الاستهلاكية ، وهذا معناه أيضا أنه سوف يتبقى له (١٠٠) جنيه فقط ، وعندما سألته هل هى كافية فقال للباحث (ربنا بيرزق) . وهذه هى إحدى ثمار الانفتاح الاقتصادى

التى دفعت كل شرائح المجتمع حتى ذوى الثقافة والتعليم إلى الاستهلاك.

– وفى إحدى المقابلات مع أحد الحرفيين وهو (ترزى) قال للباحث أنه صاحب محل وكانت هذه المهنة تدر عليه عائداً معقولاً فى الستينيات يعيش به هو وأسرته ولكن فى منتصف السبعينيات بدأت المصانع الاستثمارية التى تنتج بكميات كبيرة تنشر انتاجها فى الأسواق بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الفعلية ، وعلى حد قول المبحوث أصبح المستهلك يشترى بدله (قماش وتفصيل) بـ (١٥٠) جنيه من محلات القطاع العام أو الخاص ، ولكن اذا جاء له الزبون بالقماش فثمن التفصيل وحده بـ (١٠٠) جنيه، ولذلك هرب الزبون من التفصيل إلى الجاهز والحال أصبح نايم فطول الشهر لا أقوم بالتفصيل إلا حوالى (بدلة أو بدلتين) فى الشهر ، ومطلوب منى أن أدفع ضرائب وكهرباء والتزامات كثيرة ، فماذا أفعل اذن (والجاهز قضى على مهنتى) حتى أننى فكرت فى بيع المحل . وهذه الظروف التى خلقها الانفتاح دفعت هذا الحرفي الى البحث عن نشاط طفيلى وهو (تأجير شقق مفروشة) ، فقد قام ببناء شقتين فى منزله بالسيدة زينب ويؤجرها للطلبة مفروشة ، وأصبح هذا الحرفي لايقوم بأداء أى عمل وكل مايفعله هو الحصول على العائد من هذه الشقق.

– كما أن أحد المبحوثين حرفى) أيضا وقد كان يعمل نجار فى شركة وسائل النقل الخفيف ، وقال انه مع ارتفاع الأسعار اضطر إلى تسوية معاشه فى الشركة وبحث عن عقد عمل وسافر الى الخارج، وظل يعمل بالخارج حوالى (أربع سنوات) وعندما قام بادخار مبلغ معين جاء الى مصر واستقر فى مصر ولكنه الآن لايعمل أى شيء ويكتفي بالحصول على عائد شهرى من البنك يكفيه هو وأسرته.

وهذه النماذج تؤكد تدهور قيم العمل لسبب الظروف التى خلقها الانفتاح ، فترك الحرفيون المهن وبدأ بعضهم فى البحث عن أنشطة تدر عائداً أكبر وأسهل مثل (تأجير شقق مفروشة) أو الاكتفاء (بعوائد البنوك).

– وفى أثناء تطبيق الاستمارة على أحد الباعة الجائلين وهو (بائع للشباشب والامشاط وأشياء بسيطة أخرى) وعندما سأله الباحث ماهى مهنتك الأصلية فقال حداد) وأعمل بالبيع لأننى عندى أولاد كثير والحداد اليومين دول مش ماشى كويس.

كما وجد الباحث أحد البائعين يقف لبيع (كفته وسجق) وسأله الباحث عن مهنته الأصلية فقال له (سباك) ، فقال المبحوث أن (السباك بيشتغل يوم ويبطل عشرة) أما بيع المواد الغذائية فماشى على طول ومكسبه كويس وبعدين أسهل من الصنعة وبهدلتها.

وقد تكون هذه النماذج ليست عمالة ماهرة بمعنى (أسطى)ولكن حتى لو كانوا عمالة (نصف ماهرة) فإن هجراتهم للعمل المنتج إلى مثل هذه الأعمال الهامشية ، يؤكد صدق افتراضنا من أن مناخ الانفتاح ساهم فى تدهور قيم العمل المنتج ، فأصبح من السهل على الفرد أن يغير مهنته بسهولة من أجل العائد الأفضل والسريع أو يبتعد عن العمل الشاق.

وأثناء اجراء البحث الميدانى فى احدى الوزارات على بعض الموظفين ، وجد الباحث أن الموظف المصرى يفعل كل شيء إلا العمل ، فقد وجد الباحث أن الموظفين يتناولون وجبة افطار جماعى تتكون من (فول وبصل أخضر) ثم بعد ذلك بدأ يتناول المشروبات وشملت الشاى والقهوة حتى السحلب وحمص الشام وغيرها ، ثم قيام بعض السيدات بشراء الخضار والخبز من السوق المجاور للوزارة والقيام بتنظيف الخضار فى المكتب ، وبعض السيدات تقوم بأعمال التريكو وبعضهم ينزل في مجموعات لشراء حاجات مثل أقمشة أو فساتين أو صوف ويعودون قبل انتهاء مواعيد العمل للتوقيع والانصراف. ورغم ذلك فإن المترددين على هذه الوزارة لتخليص بعض الأوراق يشكون من البطء الشديد فى الانجاز ، والموظفون يقولون ان لديهم تكدس شديداً وأن الأعباء الملقاة عليهم كثيرة.

وعندما تحدث الباحث مع بعضهم أكدوا له أن المرتبات الهزيلة وراء عدم اقبالهم على العمل، ووجد أن هناك شغفاً شديداً على الرغبة فى اقتناء الأجهزة الكهربائية الحديثة حتى أن بعضهم كان يردد أن أعلى أمنياته الحصول على مبلغ كويس لشراء (فيديو) لأن الأولاد يضغطون عليه لأن الجيران عندهم (فيديو) وبعضهم كان يردد أنه قام بعمل جمعية لشراء تليفزيون ملون أو فيديو أو تسجيل ، فالمناخ مهيأ لعدم العمل والأمنيات كلها تنصب على إقتناء الأجهزة الحديثة.

– وفى احدى شركات صيانة وتجميع التليفزيونات التابعة للحكومة ، ردد أحد المبحوثين وهو حاصل على (شهادة اعداد فنيين) بأن حظه (نحس) سأله الباحث عن أسباب ذلك ، قال له كل الموظفين هنا الصغار والكبار لديهم سيارات ماعدا أنا ، فقال له الباحث لماذا؟ فرد قائلا الأرزاق دى بتاعة ربنا ، فالسوق ماشى معاهم ، وأخذ المبحوث يروى للباحث كيف أن زملاءه يأخذون (الزبون) من داخل الشركة ، فعندما يأتى أحد العملاء الى الشركة لتصليح الجهاز يواجه بالتعقيدات الادارية التى غالبا ماتكون متعمدة يفرض عليه العامل أو الموظف أن يذهب إلى منزله ويقوم بتصليح الجهاز مقابل أجر معين ، أى أن هذه الشركة تكون وظيفتها اصطياد العميل فقط ، بل والأدهى من ذلك أن فترة العمل الرسمية للموظفين تعتبر بمثابة (تأهيل) لجو العمل ظهرا ، فيقوم بعض العمال والموظفين بالنزول الى وسط البلد وذلك أثناء العمل لشراء مايلزمهم فى تصليح الأجهزة.

فمناخ اللاعمل هو السائدحيث الأجهزة مكدسة لاتجد من يقوم باصلاحها لأن العمل الحقيقى يبدأ بعد الخروج من الشركة ونفس الملاحظات فى أحد مصانع تجميع السيارات وهو قطاع عام وجد الباحث أن العملاء فى حالة غضب مستمر من تأخير المواعيد أو من عدم وجود الصيانة والاصلاح بحيث أن العميل يتردد أكثر من مرة من أجل اصلاح سيارته ، أما داخل العنبر فقد وجد الباحث تراخياً واستهتاراً شديداً من العمال والمهندسين على حد سواء.

– وفى احدى المقابلات مع صاحب مكتب سفريات وهو من مليونيرات الانفتاح ويقول أن ربنا فتح عليه فجأة من حيث لايدرى ، وأخذ يحكى كيف كان يعمل كحلوانى بسيط وينفق على أولاده ، ثم حدث أن تزوجت احدى شقيقات زوجته من (ثرى عربى سعودى الجنسية) وقد سافر معه الى السعودية ثم جاء الى مصر وكان بمثابة وسيط بين العمال الراغبين فى السفر وبين الثرى السعودى ، وكان يحصل فى مقابل ذلك على مبالغ كبيرة بعد توقيع العقد للراغب فى السفر ، بعد ذلك هبطت عليه الثروة ، وهذا الرجل نموذج لمن لديه أى مهنة ولايمتلك أي موهبة ولكن مجال الانفتاح ساعده علي تكوين ثروة من خلال عمل غير منتج وله ربح سريع وبدون أى مجهود يذكر.

– ومع أحد المبحوثين وهو (تاجر جملة) فى حى الحسين ، ومع مظاهرالثراء الواضحة (المبحوث واثنين من أولاده) كل واحد منهما يمتلك سيارة مرسيدس وملابس فاخرة) ، ولديهم شقق فى مصر الجديدة وغيرها من علامات الثراء ، وعندما تحدث الباحث مع المبحوث عن الأشياء التى يراها أنها ترفيه ، قال أنه لايوجد شيء اسمه ترفي أو كمالى وأكد أن هذه تسميات من اختراع الصحفيين ، لان الشراء يرتبط بالمقدرة المادية ، ويقول المبحوث أنا مثلا أفضل وأحب (شراء السجاد الشمواه) وهو غالى صحيح لكن أنا قادر اشتريها فهل هذا يعتبر كمالى أو استفزازى طبعا لا ، وقال المبحوث أنه مثلا يحب أن يذهب الى (المزادات) ليقضى بعض أوقات فراغه ، فهذه هوايته ، وقال انه يمكن تعجبه حاجة بسيطة جدا ولكنها غالية مع ذلك يشتريها لأنه يحب ذلك وقادر على شرائها.

يتضح من خلال عرضنا للتراث النظرى والبحثى عن قيم العمل المنتج قبل ثورة يوليو ، تدهور قيم العمل المنتج بفضل سيطرة طبقة كبار الملاك والتى تحصل على أرباح بدون جهد من خلال شراء العقارات وبيع الأراضي وتأجيرها ورفع الايجارات والسمسرة والمضاربة ، وقد كانت هذه الطبقة مستهلكة أساسا وغير منتجة وكانت تستثمر أموالها في البنوك الخارجية ، فقد كانت طبقة غير منتجة ولديها قيم استهلاكية وعملت علي نشرها في المجتمع ، وعندما قامت ثورة يوليو باجراءات اصلاحية كان لها انعكاساتها على قيم العمل المنتج ، فقد أصبح (العمل) الذى يقدمه الشخص أساس تقديره وليس ماعنده من (ثروة) أو (انتمائه الطبقى) ، كما شهدت حقبة الستينيات معدلات مرتفعة فى التنمية واقبل الناس على شراء المنتجات المحلية ، كما كان هناك احترام للمنتج المحلى ورفع شعار (صنع فى مصر) ، إلا أن هذه القيم لم تتجذر فى واقعنا بسبب (وسطية) الاجراءات الثورية وبسبب عدم التغيير الجذرى فى البنية الفوقية التى تحمل قيماً بالية.

وقد جاء الانفتاح الاقتصادى بمجموعة من الاجراءات الاقتصادية كان من شأنها تدعيم قيم الاستهلاك والتربح اليسير على حساب قيم العمل المنتج ، فنمط النمو فى حقبة الانفتاح كان نمواً هشاً لايستند إلى الصناعة والزراعة بل يعتمد أساسًا على

البترول والسياحة وقناة السويس ، كما تحولت القرية المصرية إلى وحدة استهلاكية وفقدت القرية المصرية وظيفتها الانتاجية ، فانخفض انتاج عديد من المحاصيل الزراعية اللازمة لاشباع الاحتياجات الضرورية من الغذاء، وبدلا من أن تقوم القرية بخلق فائض يوجه لتمويل الصناعة انضمت هي نفسها إلى المدينة كمستهلك طفيلى تستهلك أكثر مما تنتج ، وتحولت الأرض الزراعية الى مبان سكنية لأهل الريف أنفسهم وانتشرت البوتيكات والسلع المستوردة في القرية ، وشهدت القرية هجرة للعمال الزراعيين الى دول النفط.

كما ساهم الانفتاح فى تصفية الصناعة الوطنية ، وحوصر القطاع العام وبذلت محاولات لتحجيمه وتفكيك أوصاله واتجه الاستثمار الأجنبى فى القطاع الصناعى الى صناعات لها تاريخ قديم عندما مثل (صناعة الغزل والنسيج، مواد البناء والاثاثات) بل مثلت الصناعة الوطنية فى مجال الصناعات الغذائية (كالمكرونة والزبادى والزبدة والمربى) ، وتركز مشروعات الانفتاح فى (المياه الغازية والمعدنية – العصائر – مصانع مكرونة – اقلام جافة – أحذية – شنط ، مستحضرات تجميل – ورق – معجون أسنان – تكييفات – آلات تصوير – ساعات – فنادق – مزارع لتربية الأغنام – شركات أتوبيسات سياحية .. إلخ). وهى كلها مشروعات تغذى القيم الاستهلاكية يضاف إليها طوفان من السلع المستوردة التى تغازل أنماطاً استهلاكية جديدة تم خلقها فى المجتمع المصرى بفضل الدعاية المكثفة لهذه السلع.

أما الرأسمالية الطفيلية فقد عملت بنوعية استثماراتها وسلوكها علي الترويج لقيم استهلاكية ترفيهية وقيم الربح اليسير ، لأن الرأسمالية الطفيلية لاتقوم علي تطوير الانتاج المادى وانما هى تزدهر فى مجالات الخدمات كالتجارة والمقاولات والسمسرة والمضاربة والتوكيلات والاستيراد وجمعيات الاسكان وشركات تقسيم الأراضي والسياحة والفنادق ، وتعزف عن النشاط الانتاجي.

كما أنها رأسمالية مستهلكة مبددة للفوائض التي تتراكم بين أيديها لايميل إلى الاستثمار الانتاجى لأنه يحرمها من اقتناص فرص الربح السريع ، وانصرفت الرأسمالية الطفيلية إلى الانفاق الترفى والتنافس فى الاستهلاك المظهرى ، وزاد من

الخطورة محاكاة كل شرائح المجتمع لهذا النمط الاستهلاكى ، وهكذا دفعت الرأسمالية الطفيلية المجتمع كله فى حمى استهلاكية اكتسحت فى طريقها قيم العمل المنتج.

وكان للعزوف عن العمل المنتج وطغيان قيم الاستهلاك والتربح اليسير آثاره فى المجتمع ظهر فى (تأجير شقق مفروشة ، ظاهرة التمليك ، انهيار العمارات الجديدة ، وظاهرة خلو الرجل ، جرائم البغاء ، تجارة المخدرات ، الاختلاس ، والرشوة ، وغيرها) مما يدل على انتشار قيم الكسب المادى السريع ومن أقصر الطرق وبدون مجهود أوبأقل مجهود من أجل الثراء السريع ولاشباع الطموح الاستهلاكى.

وقد انعكس كل ذلك بالفعل فى نتائج الدراسة الميدانية ، فالكل يحلم بعمل مشروعات استهلاكية من أهمها (مشروعات غذائية – محلات فول وطعمية – كشرى – كبدة وكفتة وسجق – سوبر ماركت) وكذلك (شراء سيارات للنقل سرفيس وتاكسيات – أو شراء سيارات قديمة واصلاحها وبيعها – توكيلات قطع غيار للسيارات أو بيعها والتجارة فيها)وكذلك (شراء أراض وبيعها وعمارات للسكان ايجار أو تمليك وشقق مفروشة) وهذه الاستجابات كما نرى تعكس تفشى قيم التربح اليسير بين أفراد العينة لأنها أنشطة طفيلية تؤكد العزوف تماما عن قيم العمل المنتج.

كما دلت النتائج الميدانية على وجود نسبة كبيرة من أفراد العينة تفضل وتحترم المنتج الأجنبى ، ويرجع ذلك الى طوفان السلع المستوردة وتحت تأثير حملات الدعاية المكثفة التى جعلت الانسان المصرى – حتى بين محدودى الدخل – يصدق أن كل سلعة مستوردة هى بالضرورة سلعة (متفوقة) فى كل شىء عن السلعة (المنتجة محليا) وبالتالى فقدت السلع المصنوعة محليا سيادتها تدريجيا ، وأصبح ينظر إليها على أنها (سلع دنيا) ، وحلت روح انهزامية تحقر الانتاج الوطنى وتتغنى بشعار (يحيا المستورد).

كما أكد غالبية أفراد العينة (أنه من الضرورى أن نستورد كل شىء من الخارج مادام هناك حاجة إليه) ، وهذا يؤكد أن زحف السلع الاستهلاكية فرض نمطا استهلاكيا مستوردًا بالكامل ، وقد دعم ذلك نجاح حملات الدعاية المركزة وانتشار عقدة المستورد من الغرب لدى المستهلك المصرى.

أما الطموحات الاستهلاكية فقد تأكد الباحث من وجودها لدى غالبية أفراد العينة ، فالأجهزة الكهربائية الحديثة ـفيديو – تكييف – ثلاجة ديب فريزر – تليفزيون ملون .. إلخ) هناك رغبة ملحة بين المبحوثين فى اقتنائها ، وكذلك هناك رغبة فى تجديد الشقق وفرشها بالموكيت والسيراميك والقيشانى والباركيه والألوميتال والديكورات الحديثة ومشمع الأرضية وغيرها ، فهناك طموح استهلاكى لأحد له وكل ذلك على حساب بذل الجهد والعمل أو الاهتمام بالتعليم أو عمل مكتبة وشراء كتب أو الحصول على دورات فى اللغة الأجنبية أو الكومبيوتر أو عمل مشروعات صناعية أو زراعية ، فهذه كلها ليست فى أولويات غالبية المبحوثين ولكن كل مايشغلهم هو الأنشطة الطفيلية التى تدر عائداً سريعاً بأقل مجهود أو بدون مجهود.

الفصـــل
الثـــانى

الانفتاح وقيم التعليم والثقافة

أ - التراث النظرى والبحثى عن آثار الانفتاح على التعليم والثقافة

قبل أن نتناول تأثير سياسة الانفتاح الاقتصادى على قيم التعليم والثقافة لابد أن نستعرض بايجاز قيم التعليم والثقافة فى حقبة الستينيات ، فهذا يساعدنا كثيرا فى دراسة التغييرات التى طرأت على هذه القيم ، ومما لاشك فيه أن من أبرز منجزات ثورة يوليو هو خلق نظام قومى موحد للتعليم ، فقبل الثورة كان النظام التعليمى يتسم بخاصيتين بارزتين أولهما : ضيق قاعدته الاقتصادية بحيث لم يستفد من الفرص التعليمية المتاحة سوى أبناء الطبقات الميسورة ، ثانيهما التشتت والتناقض فى البرامج والأهداف ، فقد كانت هناك أنظمة فرعية متوازية يرتبط بعضها ببعض من ناحية ولاترتبط بأهداف انتاجية أو قومية واضحة ، ومن ناحية أخرى كان هناك نظام التعليم الدينى (الكتاتيب - المعاهد الأزهرية) وكان هناك نظام التعليم الأجنبى الخاص (فرنسى - انجليزى - ألمانى .. إلخ) وكان هناك نظام التعليم الحكومى ونظام للتعليم الأهلى.*

---

* كان لسيطرة كبار الملاك قبل الثورة علي كل مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إنعكاساته على قيم التعليم ، فقد أبدى بعضهم فى البرلمان تخوفه من تعليم أولاد الفلاحين ، فقال (وهيب دوس) وهو أحد كبار الملاك (ان تعليم أولاد الفقراء يعد طفرة كبرى لانه خطر اجتماعي هائل لايمكن تصور مداه لأن ذلك يؤدى إلى ثورات نفسية حين يتعلم ابن الصراف وابن الساعى ومن ثم طالب بأن يقصر التعليم على أبناء القادرين الموسرين).

ويقول النائب محمد عزيز أباظة (أنه لافائدة من أن يشمل التعليم الأولى علوم الجغرافيا والتاريخ والأفضل أن يدرسوا الشادوف والنورج وكل مايتعلق بالزراعة) وطالب باقتصار التعليم على العلوم الدينية والقرآن وقدر بسيط من الحساب بجانب الموضوعات المتصلة بالزراعة . وهذا شيء طبيعى ، فاتصال أولاد الفلاحين بفروع المعرفة الأخرى كفيل بأن ينمى فى أذهانهم حب المعرفة والتزود منها ومن ثم يتعرفون على الواقع الاجتماعى الذى يعيشون فيه مما يؤدى إلى خلق بذور الثورة الاجتماعية فى نفوسهم.

انظر عاصم الدسوقى / كبار ملاك الأراضي الزراعية . مرجع سابق ، ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥.

وقد عملت الثورة على أن يكون هناك نظام تعليمى قومى موحد ومجانى ومرتبط من حيث المبدأ على الأقل بأهداف التنمية ، وكانت نتيجة ذلك إرتفاع عدد الطلاب والتلاميذ في مراحل التعليم المختلفة من أوائل الخمسينيات إلى أوائل السبعينيات بنسبة (٣٠٠٪) وأهم من ذلك النمو الهائل الذى فتح قنوات الحراك الاجتماعى والسيوله الطبقية أمام فئات عديدة من المستويات الشعبية الدنيا وأصبح التعليم أحد الآليات الفعالة ليس فقط فى تعظيم فرص الحياة وإنما أيضا فى تحقيق دفعة أكبر نحو المساواة وإرساء لمبدأ تكافوء الفرص.(١)

وقد أثبتت دراسة ميدانية لعماد الدين اسماعيل وآخرون عن (تغيير اتجاهات الوالدين نحو مستقبل أبنائهم) أن التحول الاشتراكى ساهم فى رفع مستوى طموح آباه كل من الطبقتين الوسطي والدنيا من حيث نوع المهنة التى يرغبونها لابنائهم مهنة من (المهن الراقية) وقلت نسبة أولئك الذين يكتفون لابنائهم بأن يعملوا فى (صنعه) أو بأن يعيشوا أنفسهم بأى طريقة ، أى أن (الحصول على لقمة العيش) لم يصبح هو فقط دور الآباء من الطبقتين الوسطى والدنيا ولكن تغير هذا الدور بحيث يشمل العمل على دفع أبنائهم إلى التعليم وإلى المهن التى كان لايأمل فيها سوى آباء الطبقات العليا.(٢)

أى أن هناك قيماً إيجابية نحو التعليم قد تبلورت فى الستينيات بفضل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وقد ترجمت هذه القيم فى سلوك واقعى فعلى بزيادة نسبة الآباء الذين يرغبون فى تعليم أبنائهم تعليماً عاليًا أو متوسطًا ، بينما انخفضت نسبة أولئك الذين لايهتمون بتحديد مستوى تعليم الأبناء.

وكذلك فى المجال الثقافى لانستطيع أن ننكر أن ثورة يوليو قامت باسهامات جادة كان أبرزها ماقامت به وزارة الثقافة فى عام ١٩٦٠من تحويل ادارة النشر إلى مؤسسة مستقلة هى (مؤسسة التأليف والنشر) رسمت لها سياسة تضع الكتاب فى خدمة كافة مستويات القراء معلمين ومثقفين فانشأت سلاسل دورية مثل (تراث الانسانية) المكتبة

---

(١) أنتونى ناتنج ، ناصر ، ترجمة شاكر ابراهيم سعد ، ص ٥٢٩ ، ٥٣٠.

٢ – محمد عماد الدين اسماعيل ، تغير اتجاهات الوالدين نحو مستقبل أبنائهم ، المجلة الاجتماعية القومية ، ص ٢٩، ٣٠.

ومزيد من التفاصيل حول تغير قيم التعليم فى ظل ثورة يوليو يمكن الرجوع الى : أبو سيف يوسف ، فى القيم والثقافة والتربية ، الطليعة ، العدد السادس ، يونيو ١٩٦٦ ، ص ١٠٦ – ١١٦.

الثقافية ، أعلام العرب وخصصت مليون جنيه لاقامة مبنى جديد لدار الكتب ، وانشاء (قصور الثقافة) التى أسهمت فى خلق جيل من كتاب القصة والمسرح والشعر والزجل والموسيقى ، ومشروع الألف كتاب ، وإقامة المتحف المصرى الجديد ومتحف الاسكندرية وعرض الآثار الكبرى بالصوت والضوء ، والسيرك القومى ، وإنشاء (مؤسسة عامة لفنون المسرح والموسيقى) لادخال صور التعبير التى تفوق علينا فيها غيرنا كالبالية والغناء الأوبرالى والكورال والموسيقى السيمفونية وفن العرائس ، وأنشأت (أوركسترا القاهرة السينفونى) واتجهت إلى تشجيع التأليف الموسيقى المصرى ، وأنشأت دار الأوبرا الحديثة ، وأنشأت المعهد العالى للفنون المسرحية ، والمعهد العالى للفنون الشعبية، والمعهد القومى العالى للموسيقى (الكونسيرفاتوار) وانشاء الفرقة القومية للفنون الشعبية وأنشأت الدولة (مؤسسة دعم السينما) و(بناء معاهد أكاديمية الفنون)، وشاركت مؤسسة دعم السينما بالتمويل فى انتاج فيلمين على درجة كبيرة من الجودة شكلاً ومضموناً هما (الناصر صلاح الدين) و(أسلاماه) ، وأنشئت نقابة المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية ، كما أنشىء المعهد العالى للسينما.[1]

كما كان (اليسار العريض) فى الشارع الثقافى ينشر أدبه وفكره وفنه ، فاستطاع نجيب محفوظ أن ينشر (أولاد حارتنا) و(السمان والخريف) و(ميرامار) و(ثرثرة فوق النيل).. إلخ وكلها تتضمن نقداً صريحاً ، ومعلنا للتجربة الناصرية ، كما ظهر أدب الشرقاوى ، ويوسف ادريس وصلاح حافظ ونعمان عاشور والفريد فرج وصلاح جاهين وسينما صلاح أبو سيف ويوسف شاهين ، وهكذا كان نقد محمد مندور ولويس عوض ومحمود أمين العالم وعبد القادر القط وعلى الراعى وأنور المعداوى ، وهكذا كانت كتابات أحمد بهاء الدين وابراهيم عامر وفوزى جرجس فى التاريخ والفكر السياسى ، وكانت إلي جانب ذلك جرائد الثورة ومجلاتها وخصوصاً (جريدة المساء) التى أسسها خالد محيى الدين و (مجلة الفكر) و(دار النديم).[2]

---

١ – ثروت عكاشة ، ثورة يوليو والمسألة الثقافية ، فى ثورة ٢٣ يوليو : قضايا الحاضر وتحديات المستقبل ، ندوة فكرية نظمتها دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص ٤٢٥ – ٤٩٨.

٢ – غالى شكرى ، النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ ، ص ٦٣ – ٦٥.

وقد اتخذت الثورة إبان هذه الفترة أخطر قرارين ثقافيين على الإطلاق وهما مجانية التعليم فى مختلف المراحل حتى الجامعة ، وحق الأديب أو الفنان فى التفرغ للعمل الأدبى والفنى.

وكان من نتيجة القرار الأول أن اتسعت الدائرة الديمقراطية من المثقفين المنتمين إلى طبقات الشعب الكادح ، ولكن التناقض كان أليمًا بين هذه القاعدة العريضة من أبناء العمال والفلاحين وبرامج التعليم والتربية فى المدارس والمعاهد والجامعات ، ذلك أن بتر التاريخ المصرى ، وتحريم مادة الاشتراكية وسيطرة المناهج السلفية والمتخلفة عن العصور المظلمة قد فتح ثغرة واسعة بين عقول الأجيال الحديثة ووجدانها ، بين معاناتها اليومية وحياتها الدراسية.

كما كان من نتائج القرار الثانى أن استطاعت مجموعة من الأدباء والفنانين التفرغ للانتاج الثقافى دون قلق على خبز الحياة اليومية . ولكن التناقض بين الهدف من المشروع ووسائله من اللجان المعنية للتحكيم والاختيار ، قد أتاح الفرصة لكثير من المرتزقة غير الموهوبين ، وحرم الكثرة الأصيلة الخصبة المبدعة من هذا الحق.

أى أن قانون التعليم المجانى وقانون التفرغ للأدباء والفنانين لم يعطيا ماكان متوقعا من حصادهما لهيمنة الأطقم الرجعية على مقاليد السلطة فى الجامعات ومؤسسات الثقافة .. مما أشاع بلبلة وجدلاعنيفا حول المفاهيم الأساسية للثورة الوطنية الاجتماعية وعندما قامت الثورة (بعلمنة الأزهر) بتحويله إلى جامعة يتجاور داخلها الدين والعلوم الطبيعية قد فك حصارا تاريخيا على هذا المعقل الخطير فدخلته رياح العصر ، ولكن وزيرا ممتازا كالدكتور محمد حلمى مراد قد سقط فى فخاخ رد الفعل الدينى حين أدخل الدين مادة أساسية فى مختلف مراحل التعليم لابد من النجاح فيها حتى يتسنى للطالب الانتقال من صف الى صف (عام ١٩٦٥) وكأن ما زرعته الثورة بأحدى يديها راحت تخلعه باليد الأخرى ، وكان هذا من شأنه ظهور النتوءات الرجعية المتعفنة التى أعاقت مسيرة الثورة بل ووقفت فى وجهها بالسلاح.[١]

---

١ – غالى شكرى ، النهضة والسقوط فى الفكر المصرى ، مرجع سابق ، ص ٦٣ ، ٦٥.

وليس معنى أن الثورة وقفت ضد التيار السياسى الدينى أنها وقفت ضد الفكر الدينى ، فالحقيقة أن مصر الناصرية اهتمت بالفكر الدينى والثقافة الدينية ، فانشىء عام ١٩٦٠ (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) وامتد نشاطه إلى جميع أرجاء العالم الإسلامى وجميع القارات للتعريف بالإسلام وقد سار هذا المجلس فى ركاب السلطة وصدرت سلسلة من الرسائل والدراسات الإسلامية من هذا المجلس (الإسلام والمذاهب الاشتراكية) و(اشتراكية الإسلام واشتراكية الغرب) و(الملكية الخاصة وحدودها فى الإسلام) و(الاشتراكية العربية فى حدود الإسلام) وغيرها.[1]

كما زادت كمية النشر للكتب الدينية وأصبحت سلسلة (تراثنا) من أشد الكتب رواجا وظهرت عدة مجلات إسلامية جديدة وقد خصصت الصحف اليومية صفحات خاصة للدين يوم الجمعة من كل أسبوع واذيعت برامج دينية خاصة مثل (نور على نور) وتذاع صلاة الجمعة والأعياد بحضور القيادة السياسية وأنشئت محطة خاصة للقرآن الكريم يستمر إرسالها (١٤) ساعة يوميًا[2] وبعد هزيمة ١٩٦٧ وصل المد الدينى إلى ذروته فامتد استخدام الدين الى التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى العربى) وراحت نشرته الداخلية (الاشتراكى) تتحدث بإفراط ومبالغة عن الانتصارات الحربية فى تاريخ الإسلام، مؤكدة (أن العاقبة للصابرين) ومطالبة بضرورة الايمان وعدم الشك فى القيادة أو مخالفتها . وخرجت بعض القوى السياسية المنتسبة لليمين تفسر الهزيمة بأنها وقعت لأننا نسينا الله وفقدنا اتصالنا بعالم السماء وتركنا طريق الإسلام ومشينا فى طريق الشيطان ، وبدا هذا التفسير مريحا للنظام وللناس أيضا فهو تفسير دينى أخلاقى – تقليدى (العقاب بعد الخطيئة). وقد وصلت هذه الميلودراما إلى ذروتها فى ٥ يونيو عام ١٩٦٨ بقصة ظهور (العذراء) فى كنيسة بالزيتون وأعلن ذلك فى مؤتمر صحفى كبير حشدت له وسائل الاعلام كل امكانياتها وراحت بوعى شديد تغرق الناس فى لاوعى شديد.. فى هوس دينى مقصود ومتعمد.. مشيرة إلى ظهور العذراء يعنى أن الله سيكون فى نصرتنا ، وتدفق الناس بالملايين إلى الشوارع ومن المذهل أن الدولة تحاول اقناع الناس بذلك بعد أقل من شهر على (بيان ٣٠ مارس) الذى دعا

٢.١ – حسن حنفي ، الدين والثورة فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٨١ ، مكتبة مدبولى ، غير وارد سنة أو تاريخ النشر ، ص٣٠.٣٢.

الى الاتجاه نحو العلمنة والنهضة فى مواجهة الدعوة الثيوقراطية النامية فى أجهزة الدولة وسراديب الثقافة.[1] وفى هذه الفترة نفسها استقبلت الطرق الصوفية أعداداً هائلة من الشباب الذين انضموا اليها ووجدوا أنفسهم فى ذكر الله وقراءة الأوردة ، والهروب مما حولهم .. وقد لوحظ أن أولئك الشباب من المتعلمين تعليماً عاليا أطباء ومهندسين وضباطا وغيرهم ، وباركت الدولة هذه الخطوة وشجعتها ، ولم تمر سنوات قليلة على الهزيمة إلا وكانت الطرق الصوفية تضم اعداداً من الشباب بالملايين [2] ويمكننا القول أن التجربة الناصرية بكل ما حققته من انجازات سياسية واقتصادية وثقافية إلا أنها عجزت عن أن تحمى استمراريتها وذلك لعدم تصفيتها تصفية جذرية للهياكل الاقتصادية والسياسية فضلا عن الثقافة الرجعية السابقة التى تنتسب وظلت تنتسب إلى المجتمع الاقطاعى الملكى - الرأسمالى وظلت تسعى لاستعادته بالتآمر على النظام الناصرى[3] بالإضافة إلى الحد من الديمقراطية وتربع (أهل الثقة) من الضباط (كالسباعى وعبد القادر حاتم وثروت عكاشه) وأتباعهم فوق عرش المؤسسات الثقافية وعلى رأس الوزارات والمؤسسات) ومن المشاهد الهزلية والمأساوية أن الناس فى العواصم العربية التى يعقد فيها مؤتمر الأدباء العرب يذهلون حين يرون الوفد المصرى مكونا من (صالح جودت) و(ابراهيم الوردانى) و(أنيس منصور) و(ثروت أباظة) دون غيرهم من الأسماء التى تنتج الثقافة المصرية فعلا دون أن تحصل على جوائز الدولة من المجلس الأعلى للفنون والآداب . فضلا عن خضوع المؤسسات الثقافية لتكتيكات عارضة بتعيين فلان حين تميل الدفة يميناً أو فلان حين تميل الدفة يساراً ، قد أدخل

---

* تربع (عبد القادر حاتم) فوق عرش السلطة الإعلامية والثقافية أكثر من عشر سنوات ، ولم يكن على علاقة طيبة بالعقائد وهكذا كانت السياسة الثقافية (لرجل بلا ثقافة) مما أدى إلى ازدهار اليمين بأشكاله المختلفة.

كما نجد (يوسف السباعى) كان سكرتير عام الثقافة المصرية فى نادى القصة وجمعية الأدباء ، والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ومجلة (واسلاماه الجديدة) و(أخر ساعة) و(دار الهلال) ووزارة الثقافة ثم رئاسة مجلس ادارة مؤسسة الأهرام ولم يظهر أحد فى مصر العبقرية التى يتمتع بها السباعى عن المثقفين من أمثال الحكيم ومحفوظ ولويس عوض وزكى نجيب محمود وغيرهم.

نجد رجلا مثل (كمال الدين حسين) المعروف بميوله اليمينية المتطرفة هيمن على وزارة التعليم ورئاسة المجلس الأعلى للفنون والآداب والسكرتارية العامة للاتحاد القومى حوالى عشر سنوات من عمر التجربة الناصرية.

١ - عادل حمودة ، الهجرة الى العنف : التطرف الدينى من هزيمة يونيو الى اغتيال اكتوبر ، دار سينا للنشر ١٩٨٧ ، ص ٩٧، ٩٨.

٢ - محمود أمين العالم ، المعركة الثقافية فى مصر ١٠ سنوات ، ص ١٣١.

المؤسسات الثقافية بمساعدة البيروقراطية العريقة – فى أزمة شاملة بصفة دائمة سواء من ناحية التخطيط أو التنفيذ أو علاقة هذه المؤسسات بأسلوب التفكير والتغيير ، أو فى علاقتها بالمثقفين حسب اتجاهاتهم أو بجمهور الثقافة ذاته.[(١)] واذا كانت إنجازات ثورة يوليو فى المجال التعليمى قد أفرزت قيماً إيجابية نحو التعليم والثقافة ، إلا أن هذه القيم لم تترسخ فى الواقع المصرى وذلك يرجع أساساً إلى عدم تصفية الثورة للهياكل الاقتصادية تصفية جذرية فضلا عن الثقافة الرجعية السابقة التى تنتسب وظلت تنتسب إلى عصور سابقة ، يضاف إلى ذلك الحد من الديمقراطية وتربع أهل الثقة واتباعهم فوق عرش المؤسسات الثقافية ، كما شهدت قيم التعليم والثقافة هبوطا مستمرا منذ اعلان سياسة الانفتاح، ذلك أن الأجيال الجديدة بدأت تشهد بعينها أن هناك طرقا للكسب السريع لاتحتاج إلى سهر الليالى وارهاق للعيون والجيوب فى سبيل التعليم ، فالرشوة والنصب والاحتيال والمضاربة والعمولات (واخطف واجرى) إلى غير ذلك من قيم هابطة هى أقصر الطرق الى الغنى والثراء ومن ثم كان من الطبيعى أن يختصر البعض الطريق فى غيبة الوعى ، هذا بالإضافة إلى أن الرواج المالى الذى شهدته الفئات الطفيلية كان لابد أن يكون على حساب الفقراء خاصة وأن المكاسب الجديدة لم تكن نتيجة انتاج وتنمية فيشعر هؤلاء بالحاجة إلى أولادهم كى ينخرطوا فى سوق العمل مبكرًا وعدم قدرتهم على الانتظار طويلا إلى أن ينتهوا من حتى أولى مراحل التعليم خاصة وأن نهايتها والصبر عليها لن يوصلهم إلى شىء ذى قيمة بمعايير ذلك العهد.

وفى ظل الانفتاح أصبح من الصعب على أبناء الفقراء الاستمرار فى التعليم بنجاح، وظل عدد من أبناء الفقراء عاجزا بفقره عن دخول المدرسة وحتى إذا التحق بالمدرسة فإما الرسوب أو التسرب*[(٢)] .

وبينما كان التعليم يمثل (مصعداً) إجتماعيا يتيح لأبناء الكثيرين أن يحصلوا على

---

١ – غالى شكرى ، النهضة والسقوط فى الفكر العربى الحديث ص ٦٣ – ٦٦.

٢ – سعيد اسماعيل ، محنة التعليم في مصر ، كتاب الأهالى ، نوفمبر ١٩٨٤ ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩.

* يمكن تبين أثر الانفتاح على قيم التعليم فى (مدينة بورسعيد) حيث نجد أن عدد الطلاب فى المرحلة الابتدائية فى بورسعيد كان (٥٠) ألف فى عام ١٩٨٢ وانخفض العدد إلى (٤٠) ألف فى عام ١٩٨٣ ، على الرغم من زيادة السكان وهذا مؤشر هام على تغير قيم التعليم فى السبعينيات.

انظر محمود عبد الفضيل ، فشل الانتاج الاقتصادى ، ندوة مؤسسة فريد ، ابيرت ، مرجع سابق .

امتيازات ، وقدرات ادارية واقتصادية فتغير أوضاعهم الطبقية ، أما فى ظل ظروف الانفتاح فيتاح لأبناء القادرين العديد من السبل والوسائل التى تجعلهم يستمرون فى مكانتهم الطبقية ، وتضع العقبات التى تحول بين أبناء الفقراء وبين تخطى مايعيشون من ظروف غاية فى القسوة ، وتضع العقبات التى تحول بين أبناء الفقراء وبين تخطى مايعيشون من ظروف غاية فى القسوة ، وتقول نتائج امتحانات الشهادة الابتدائية عام ١٩٧٩/٧٨ أنه بينما بلغت نسبة نجاح البنين فى المدارس الرسمية والخاصة المعانه (٤ . ٧٦٪) وصلت فى مدارس اللغات (١ . ٩٨٪) للبنين و(٢ . ٩٩٪) للبنات أما فى الشهادة الاعدادية فقد بلغت النسبة للبنين (٦و٧٥٪) وللبنات (٥ . ٧٧٪) فى المدارس الرسمية أما فى مدارس اللغات فبلغت (٧ . ٩٧٪) للبنات[1] وفى شهادة الثانوية العامة علمى بلغت نتيجة المدارس الرسمية للبنين (٥ . ٧٠٪) وللبنات (٧٧٪) أما فى مدارس اللغات فقد بلغت (٥ . ٩٠٪) للبنين (٢ . ٩٥٪) للبنات ، وبالنسبة للأدبى (٢ . ٦٣٪) للبنين و(١ . ٦٥٪) للبنات فى المدارس الرسمية ، بينما (٧ . ٩٥٪) للبنين و (٨ . ٩٦٪) للبنات فى مدارس اللغات . وتمثل هذه النوعية من المدارس الأجنبية خرقًا لمبدأ تكافؤ الفرص وانحيازاً طبقيًا واضحًا ، ويتضح هذا من أن هذه المدارس الأجنبية فى مصر لاتقبل إلا نوعا معينًا من التلاميذ من أبناء الطبقة القادرة فى المجتمع المصرى ولاتتعداها إلى سواها من باقى الطبقات ، مما أدى إلى خلق طبقة تمثل ارستقراطية ثقافية تعلمت بهذه المدارس وكانت تسير أمور هذا البلد مما زاد فى نفوذ هذا النوع من التعليم إلى حد كبير ومعنى هذا أن التعليم الأجنبى كان ينتزع صفوة من أبناء الطبقة الراقية القادرة التى يتركز فى يد كثير منها الجاه والسلطان والتى تباشر أعمالاً اقتصادية هامة ، وخاصة عندما بدأت تستشرى الأنشطة التجارية ذات الطابع الأجنبى فى مصر من بنوك وفنادق وتوكيلات والحاجة الى استخدام (عمالة) تتقن اللغات الأجنبية واللغة الانجليزية بصفة خاصة ، وقد دعم من أهمية تعلم اللغة الانجليزية* واشتداد الطلب عليها فى حقبة الانفتاح الارتباط بين شرائح الرأسمالية الطفيلية فى مصر بالخارج من

---

١ – سعيد اسماعيل ، محنة التعليم في مصر ، كتاب الأهالى ، نوفمبر ، ١٩٨٤ ، ص ١١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩.

* أثيرت معركة طويلة حول (الجامعة الأمريكية) عام ١٩٦٧ ولكن البرجوازية المصرية استأسدت بعد الهزيمة وقويت ومنعت اغلاق هذه الجامعة وتصفيتها لصالح الجامعات الوطنية ، وكان المطلب حينئذ هو تصفية هذه الجامعة لصالح الجامعات العربية.

انظر فريدة النقاش ، عبادة النموذج الأمريكى ، قضايا فكرية ، يناير ، ١٩٨٦ ، ص ٢٥٢ – ٢٥٤.

خلال الاستيراد بالإضافة إلى وفود العديد من الأجانب إلى مصر . كل ذلك أدى إلى مزيد من الطلب الاجتماعى لتعلم اللغات الأجنبية ليس من أجل الاتصال بالثقافة الغربية والاستفادة من انجازاتها أو قراءة الكتب والمراجع والدوريات الأجنبية وإنما للقيام بالأنشطة الطفيلية والسياحة والبنوك الأجنبية وغيرها .

وهكذا وجدت مدارس اللغات نفسها أمام طوابير طويلة من راغبى الالتحاق بها فالتهبت أسعارها وتدخلت الوساطات والمحسوبيات ، وبذلك تحدث عملية فرز وانتقاء مستمرة بحيث لايلتحق بهذه المدارس إلا أبناء الطبقة الجديدة من أغنياء الانفتاح فيحصلون على خدمة تعليمية مرتفعة ، ولايجد أبناء جماهير الشعب أمامهم إلا المدارس الحكومية التى بدأت تئن بأوجه النقص والمشكلات مما أفقر الخدمة بها وزاد من تنفير الناس من تعليم أبنائهم بها .

كما دخلت الحكومة فى حقبة الانفتاح فى السباق من أجل الربح عندما أنشأت مدارس لغات صدر قرار من وزير التعليم سنة ١٩٧٩ (بإنشاء مدارس لغات تجريبية مشتركة ابتدائية واعدادية وثانوية ويلحق بها فصول حضانة) وبذلك دخلت الدولة كتاجر من تجار السوق مع فارق هام وأساسى ليس فى صالح الدولة ، ذلك أنها استخدمت مبانى المدارس الحكومية المجانية فى (تعليم خاص) مما يعدّ هدرًا وخرقًا لمبدأ (مجانية التعليم)[1].

أما الدروس الخصوصية التى إستفحلت فى حقبة الانفتاح فقد كانت عائقاً أمام تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، كما أنها تدعم قيماً هابطة وتكرس الطابع اللفظى الغالب على تعليمنا والتحدى الذى تفرضه هذه المشكلة اليوم يتمثل فى إضعافها لقيمة المدرسة الرسمية للدرجة التى توشك معها هذه المدرسة أن تحتل وجوداً هامشياً لايبرره إلا احتفاظها بحق إصدار الرخصة أو الشهادة ، ولاشك أن خطورتها تتمثل فى إضعاف القيمة الخاصة للمدرسة وإعطاء دلالة على عدم كفاءة العملية التعليمية التى تجرى داخل فصول الدراسة بالإضافة إلى تهديدها لمبدأ تكافؤ الفرص ومن هنا يمكن القول أن قيمة التعليم قد تدهورت عندما انهارت مجانية التعليم وتكافوء الفرص

---

١ - سعيد اسماعيل على ، محنة التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، نفس الصفحة . ويمكن الرجوع إلى :
- ابراهيم العيسوى ، فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ، ص ٣٦ - ٤٥ .

وعندما ارتبط التعليم بمدارس ذات مصروفات خيالية يلتحق بها فقط أغنياء الانفتاح، بل وصل الأمر ببعضهم إلى (الحجز) لأبنائهم عقب (الميلاد) حتى يدركهم الدور، وهؤلاء أنفسهم هم الذين لهثوا وراء قيم المباهاة بتعليم أولادهم فى مدارس أجنبية ، وتحول التعليم إلى سلعة باهظة الثمن، بل تحولت المدارس إلى (بوتيكات) و(تبرعات) و(هدايا) و(دروس خصوصية) وغيرها، وهذا كله قوض التعليم (كقيمة) فى عصر الانفتاح[1] .

وحتى الجامعة لم تسلم من الغزو الانفتاحى والاجهاز على قيمة التعليم ، فظهرت صيحات تنادى بانشاء جامعة خاصة بمصروفات باهظة لتقبل أبناء طبقة الانفتاح وممن لفظتهم الجامعات الرسمية لضعف مستواهم التحصيلى ، بل الأدهى من ذلك أن (استاذ الجامعة) نفسه قد تأثر بهذا المناخ ، الانفتاحى وخاصة على جهاز القيم لديه ، فما جدوى العمل الجاد المبدع إن كل عائده لايقيم أود من يقوم به وإن كان هذا العائد يسبب له احباطًا واحساسًا مريرًا بالعجز عن مسايرة الانماط الاستهلاكية الترفيهية، والحل الفردى الذى يبرز أمام أستاذ الجامعة شأنه فى ذلك شأن كثير ممن تقع عليهم مهمة الانتاج فى مصر أن ينصرف عن مهمته الحقيقية فى الانتاج المبدع وأن يتوجه الى البحث عن حلول فردية للمشكلة العامة.

ومن هنا شغلت المطالب المادية كثيرا من رجال الجامعة وزاحمتهم فى مهمتهم الحقيقية فى تطوير البحث العلمى . وهذه المطالب تتحقق لدى المحظوظين من رجال الجامعة عن طريق الإعارات كما تتحقق لدى غير المحظوظين عن طريق الكتاب الجامعى في عدد محدود من الكليات وعن طريق التوسع فى الانتدابات ، لقد أصبحت الإعارة تمثل بابا أوسع للخلاص لدى كل رجال الجامعة وتحوت جامعات مصر إلى مؤسسات طاردة لخبرة أبنائها وصفوة رجالها حيث يذهبون بحثا عن المال وحده ، أما القابعون فى مصر من رجال الجامعة فلجأ بعضهم إلى وسائل تبتعد عن التقاليد والقيم الراسخة للجامعة ، فظهرت الدروس الخصوصية وبدأت تستشرى فى الجامعة لتحولها تدريجيًا من جامعات حكومية إلى جامعات أهلية ، وبدأت تنزوى قيم الابداع الفكرى

---

١ - على فهمى ، القيم والقيم المضادة ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ - ٢٨٦.

والانتاج العلمى الأصيل ، كما أن الكتاب الجامعى قد بدأ يتلاشى دوره القديم من كونه نافذة للخلق والابداع والحوار العلمى وتعليم الشىء ليتحول إلى وسيلة معترف بها للاثراء ، وتحول التدريس للاعداد الكبيرة ، إلى هدف ، بل أن هناك صراعاً بين الأساتذة للتدريس لطلاب السنوات الأولى الذين تكتظ بهم المدرجات [1]. ، فالاستاذ الجامعى الذى كان أهم ما يشغله أن يكون كتابه خاليا من الأخطاء ، وأن يتضمن جديدا يضيفه إلى العلم ، أصبح أهم مايشغله هو حجم الكتاب وسعره [2].

وعلى ذلك تدهورت قيمة التعليم ولم يصبح مؤشراً للمكانة الاجتماعية أو الدخل، وأصبح الغالبية العظمى من المتعلمين في المجتمع يندرجون ضمن أكثر الفئات معاناة فى ظل الانفتاح ، وهذا جعل من التعليم قيمة لاتحظى بالاحترام والتقدير فالعلم ليس هو الطريق للنجاح فى المجتمع وأن العلم ليس السبيل إلى الترقى وأن المال وبأى وسيلة هو المفتاح السحرى الى كل شىء وأى شىء[3]. وقد اضطرت أعداد كبيرة من خريجى الجامعات والمتعلمين عموما تحت ضغط الحاجة وفى ظل حقيقة أن شهاداتهم لاتمثل أى ضمان لتحسين هذه الظروف إلي مزاولة أعمال لاتمت إلى تخصصاتهم وربما إلى العلم عمومًا فقد كان هذا عاملا أدى إلى تدهور قيمة العلم حتى لدى المتعلمين أنفسهم، بل وصل الأمر إلى حد اعتبار مدى قدرة المتعلمين من خريجى الجامعات مثلا على

---

١ – محمد نور فرحات ، جامعات مصر وقيم الانفتاح الاقتصادى ، العدد ٧٧٠ ، أكتوبر ١٩٨٣ . ص ٢٠-٢٣.
ويمكن الرجوع الى سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعى العربى ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ – ١٣٥ .

* هناك مؤشر هام على خضوع البحث العلمى للسياسة الأمريكية ، فقد بلغ اجمالى ما أنفقته الولايات المتحدة على البحوث المشتركة فى مصر حتى نهاية مارس ١٩٨١ حوالى (٥١.٥) مليون جنيه ، وذلك لتمويل اجراء (٢٤٤) بحثا مشتركًا بين عشر هيئات بحثية أمريكية ، وعدد كبير من الباحثين المصريين من أساتذة الجامعات ، وقد شملت هذه البحوث المشتركة ميادين عديدة ويتم البحث بشكل مشترك بين أستاذ أمريكى مشرفا وأستاذ مصرى بالإضافة إلى الباحثين الآخرين ، وفى غياب استراتيجية قوية للبحث العلمى والتطوير والتكنولوجى أصبحت الولايات المتحدة هى التى تشكل سياسة البحث العلمى والتكنولوچى فى مصر وتحدد أولويتها وفقاً لاستراتيچيتها ومن خلال التمويل الامريكى السخى لنشاط هذه الشبكة البحثية تشكلت فى مراكز البحث العلمى جماعة مصالح ترتبط مصالحها بالولايات المتحدة الأمريكية.

عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

٢ – جلال أمين ، لو كان التضخم رجلا ، جريدة الأهالى ١٩٨٩/١٠/٤.

٣ – على مختار ، الانفتاح الاقتصادى ، ندوة ويسسة فريدرش أبيرت.

المشاركة فى مشروعات الانفتاح التجارية وفى خدمة بعض رموز رأسمالية الانفتاح معياراً للحكم على مدى نجاحهم، فقد ذكر (عثمان أحمد عثمان) فى خطابه لمحافظة الاسكندرية لمساعدة (توفيق عبد الحى) لفتح منافذ لتوزيع السلع الغذائية وهو بصدد تعدد مزايا شركة عبد الحى من أنها (تلتزم بتعيين الخريجين لهذه المنافذ لمن تثبت جدارتهم وحسن معاملتهم لجماهير المستهلكين وذلك للمساهمة فى خلق جيل جديد من التجار المثقفين)[1].

وفى ظل هذا المناخ سيطرت قيم الاستسهال والغش والتزوير على العملية التعليمية فأولياء الأمور والطلاب يطالبون الوزارة بتخفيف المقررات وسهولة الامتحانات ، كما انتشر الغش بين الطلاب ، والمدرس لايقوم بالتدريس فى الحصة وإنما فى الدروس الخصوصية بل ويلمح إلى أسئلة الامتحانات الشهرية ولايتورع عن تغشيشهم ، فالجيل الجديد أصبح لايهتم بالأداء الفعلى لما هو واجب وإنما الانجاز الشكلى ، وأنه ليس مهما أن يعمل وإنما المهم أن تبدو وكأننا نعمل ، فلا يتهمنا أحد بالتقصير وأن وسيلة الانجاز ليست بذات بال فما لايدرك بالجد والاجتهاد يمكن أن يدرك بالغش والتزوير وأصبحت فكرة النجاح التى تتزرع فى عقل الشباب وتتطبع فى وجدانهم فكرة مشوهة لأصله لها بالعمل المنتج أو الاستقامة ونظافة اليد وراحة الضمير ، فالنجاح أصبح مرتبطا بالغنى وبأنماط الاستهلاك والترقى[2] . وتقهقرت قيمة التعليم والتفوق العلمى لتحل محلها قيم التجارة والأعمال الحره والكسب التى تعطى تفوقًا إجتماعياً بصرف النظر عن التعليم والانجاز[3] .*

أما عن قيم الثقافة فى حقبة الانفتاح فنجد أن هناك اجراءات عديدة ساهمت فى

---

١ – السيد زهرة ، أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح ، ص ٣٦٢.

٢ – ابراهيم العيسوي ، فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ، ص ٤٢ – ٤٥.

٣ – سعد الدين ابراهيم ، الانفتاح الاقتصادى وقيم السبعينيات ، مجموعة من الحوارات ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٧٨ ، ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ٢٤-٢٩.

* تنشر الجرائد الرسمية من حين لآخر عن (جرائم الغش الجماعى – الاعتداء على المدرسين من أولياء الأمور أو من الطلاب – اعتداء المدرسين على بعضهم من أجل الدروس الخصوصية – التلاعب والتزوير فى الامتحانات) وغيرها من القضايا التى تؤثر على التعليم كقيمة.

تدهور هذه القيم وأثرت على تشوه حياتنا الثقافية فقد قامت الدولة الساداتية بتصفية أجهزة المسرح والسينما كمؤسستين تابعتين لوزارة الثقافة ، لايقومان أصلا على حساب الربح والخسارة بل لحساب المردود الثقافى العام . حين اقيمت هذه المؤسسات لم يكن الهدف منها (الاعلام) ولا (الربح) لذلك كان ممكنا لنهضة فكرية وفنية أن تقوم فى ظل الدولة الناصرية طالما أن الدولة تتكفل بمصاريف الانتاج المسرحى والسينمائى وتغطى الخسارة المحتملة لحساب الوعى الفنى من جهة حيث تستطيع قطاعات عريضة من الجماهير أن تدفع ثمن الدخول ، ولحساب العمل الفنى من جهة ثانية حيث لن يخضع فى تأليفة واخراجه وتمثيله لمواصفات السوق التجارى ، ولحساب الفنانين من جهة ثالثة حيث لن يتعرض لمفجآت هذا السوق وانعكاساتها على المنتج . وقامت الدولة الساداتية بنقيض ذلك كله بدءًا من تشجيع القطاع التجارى الخاص ، وانتهاء بالغاء وزارة الثقافة نفسها فى التشكيل الوزارى الجديد التالى لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد وبين تشجيع القطاع الخاص والغاء وزارة الثقافة كليا ثم بالتدريج تفكيك أوصال القطاع العام فى السينما والمسرح وتمويل أغلب ميزانيتها إلى (مساعدة) رأس المال الخاص . وكانت النتيجة مزدوجة فكريًا وفنيًا ، فرار بعض الفنانين الى العواصم العربية الأخرى والكتاب فى طليعتهم وانجذاب الباقين الى فلك القطاع التجارى . ثم هبوط مستوى الانتاج المسرحى والسينما . وباهمال القطاع العام ترك المجال رحبا أمام القطاع الخاص الذى تسيطر عليه النزعة التجارية والرغبة فى الكسب ولو بالابتذال والاسفاف ولذلك سيطرت أفلام الجنس والمخدرات والعنف التى تقوم على موضوعات تغذى الغرائز البدائية والنوازع الدنيئة[1] . وسرعان ماسيطر الفن الطفيلى الذى يخاطب الغريزة دون العقل وأسماء الأفلام تدل على ذلك (دول عصابة يابا) (طابونة حمزة) (العربجى) مخيمر دايما جاهز) (درب الهوى) (الراقصة والطبال) (عنتر شايل سيفه) (الباطنية) .. إلخ وبجانب ذلك أفلام ومسلسلات أمريكية تبث القيم الرأسمالية التى تملأ بالعنف والغدر والقسوة والبحث عن الثروة والمتعة وتدعم فكرة تفوق الأجنبى . وأفلام ومسلسلات مصرية ضعيفة المستوى تبعث على الملل إن لم تبعث

---

١ - غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر ، مرجع سابق ، ص٤٠٩ - ٤١٣.

ومحمود أمين العالم / الوعى والوعى الزائف ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ - ١٠٨.

على القرف ، موضوعها ، المفضل هو الحب الأبله والزواج والطلاق والخيانة الزوجية وخطب وبيانات رسمية لكبار المسئولين فى الدولة مل الناس سماعها لكثرة مافيها من وعود وانجازات وهمية ، وبرامج دعائية للحكومة والحزب الحاكم واعلانات عن السلع المستوردة ومنتجات شركات الانفتاح وحبوب منع الحمل ، وبرامج دينية تساهم فى تغييب الوعى واشاعة التواكلية واللاعقلانية[1] .

وفى قطاع المسرح انحسرت موجة المسارح الشعبية والجماهيرية وتقلص دور القطاع العام الذى كان يزود الشباب بغذاء عقلى ويوسع من مداركه بما يعرضه من مسرحيات محلية أو مترجمة وبأسعار فى متناول الشباب وتحول النشاط المسرحى إلى القطاع العام الذى أخذ يقدم الفن الهابط المبتذل والمتاح فقط لمن لديهم القدرة المادية ، وبالتالى لم تعد الثقافة المسرحية متاحة للقطاع الأعظم من الشباب أما حرمانا وأما احجاما واحتكاراً[2].

أما عن الغناء* فقد انتشرت أغنيات (أحمد عدوية - وكتكوت الأمير - وحسن الأسمر - بحر أبو جريشة - بيومى المرجاوى) ونافست تسجيلات مبيعات أغانى أم كلثوم وعبد الوهاب ، فقد كان انتشارها كاسحا لدرجة أن بعضا منها حقق مبيعات تجاوزت الملايين فى توزيعها ونذكر منها (السح الدح امبو - احنا اللى دهنا الهواء دوكو- سلامتها أم حسن- احنا اللى خرمنا التعريفة- هبشوا نبشوا كبشوا- حبه فوق وحبه تحت- أحمد حلمى اتجوز عايده كتب الكتاب الشيخ رمضان). وهذه الأغانى وغيرها تدعم قيم الانفتاح من الدعوة الى الزهد بدعوى أن الدنيا فانية والتطلع

---

١ - ابراهيم العيسوى ، فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ، مرجع سابق ، ص٤٥-٤٧ .

٢ - سمير نعيم أحمد ، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف ، مرجع سابق ، نفس الصفحة.

* يذكر مدير الرقابة على المصنفات الفنية أن هناك أكثر من (٥٠٠) شريط كاسيت تم ضبطها مخالفة خلال هذا العام ، فإذا أضفنا اليها رفض الرقابة ، في نفس الفترة لأكثر من (٢٠٠٠) أغنية تكون الصورة قد اتضحت قتامتها ، ورغم هذا تطبع هذه الأغنيات فى شقة مفروشة لشركات وهمية وبأسماء مستعارة وتتجاهل أجهزة الرقابة ، لأن الربح السريع يمثل اغراء لكافة العاملين ، فمجرد طرح مبلغ (٨٠٠) جنيه لشراء آلة تسجيل يتيح للمستثمر طبع (٤٠،٠٠٠) شريط فى الدفعة الواحدة وإذا تصورنا بيع الشريط الواحد منها بجنيه يمكن أن يجنى له ربحا اضافيا فيما لايقل عن (٣٠،٠٠٠) جنيه بعد خصم قيمة الأشرطة الخام ، انظر تحقيق هالة البدرى ، أغنية الكاسيت : الواقع والهموم ، الابداع الثقافي والتغير الاجتماعى ، المنار ، العدد ٥٨ ، أكتوبر ، ١٩٨٩.

والكسب والحظوظ فى حين أنه فى فترة سابقة كانت أغانى (سيد درويش) الذى يسخر من العاطلين بالوراثة ويمجد العمل والعمال فى أغانيه الشهيرة عن البنائين والصنايعية والفلاحين ويحث الجماهير على طرد المستعمر والنضال والاستقلال[1] وفى عهد الانتفاح اختفت معظم الصحف والمجلات مثل الكاتب والطليعة والفكر المعاصر وتراث الانسانية ومجلات الشعر وغيرها والسلاسل الثقافية ذات الرسالة الثقافية المرموقة ، وتحول مابقي منها فى أبواق دعاية للحكومة والحزب الحاكم ، وأبعد أصحاب الكلمة الجادة وأثر بعضهم الهجرة إلى الخارج، ورغم ظهور صحف معارضة إلا أن بعض أعدادها قد صودرت وحكم عليها جميعا بالاغلاق فى سبتمبر ١٩٨١[2] وامتد التمويل الأمريكى للمؤسسات الصحفية (القومية) ، وأصبحت صحافة النظام تعتمد على هيئة المعونة الأمريكية ، وبالطبع فإن موظفى هيئة المعونة الأمريكية كان لهم الحق فى أن يتأكدوا بأنفسهم من سلامة الأوضاع المالية وأن يحصلوا على مايعتبرونه ضروريا من الضمانات[3] كما أصبح الكتاب الجيد غالى الثمن بعدما تقلص دعم الكتاب وزيدت الجمارك على مستلزمات صناعته فى الوقت الذى لم تبخل فيه الحكومة بالدعم على شركات الانفتاح ، وأعفتها من دفع الجمارك على وارداتها ، واستثنتها من دفع الضرائب على أرباحها، أما دور المثقفين أنفسهم فقد تنامى فى تبرير ماتتخذه السلطة من سياسات وقرارات بل انه قد تنامى فيما يطرحونه من أفكار تؤدى إلى مزيد من الاضطراب والتناقض بين مصالح وقيم الفئات الاجتماعية، وكان من جراء آرائهم خلق اشكالات وهمية لتزييف وعى الجماهير، والهاء الناس بالجدل حول قضايا فكرية لاتمثل أولوية فى اطار الواع وحركته ، ولذلك انفصل المثقفون عن قضايا المجتمع وارتبطوا بالسلطة ، ورأى الحاكم هو أحكم الآراء ، وخلاص الذات فوق خلاص المجموع [4]» .

---

١ – منى أبو سنة ، الفن الطفيلى ، الطليعة ، يونيو ، ١٩٨٥ ، ص ١٦٦ ، ١٦٧.

وكذلك تحقيق هالة البدرى ، أغنية الكاسيت ، مرجع سابق.

٢ – غالى شكرى المرجع السابق ، نفس الصفحة.

٣ – عادل غنيم ، مرجع سابق ، ص ١٧٣.

٤ – حامد عمار ، فى بناء الانسان العربى ، ص ٢٩ ، ٣٠.

وكما وصل الأمر إلى التفكير فى بيع مؤسستى التليفزيون والسينما المصرية الى مليونير سعودى ، فقد تعرضت الحضارة المصرية ممثلة فى (هضبة الأهرام * للبيع ، وقد تحمس السادات لهذا وكان فخوراً بأنه يضم ملعب (جولف) صممت مساحاته الخضراء بحيث تشبه مفتاح الحياة عند قدماء المصريين ، كما يضم ثلاث بحيرات صناعية بالإضافة الى المسارح والمطاعم وحمامات السباحة وملاعب تنس ومراكز تجارية وفنادق . وكان ذلك على حساب التاريخ والقيمة والتراث[1] .

وفى السبعينيات ومع ازدياد علاقة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية انعكس ذلك على القيم الثقافية ، فقد حقق ذلك طرداً للثقافة الوطنية ، فالأجنبى أصبح يغزونا من الداخل ليطرد فينا أية رغبات وميول أو قيم تتعارض مع الرغبة فى استهلاك السلع الأجنبية ، وهذا مايحاول الأجنبى تدعيمه (إذا أردت أن تعلم العربى استهلاك أشرطة الموسيقى الغربية الحديثة ، عليك أن تصرفه عن الاستمتاع بالموسيقى العربية ، وإذا أردت أن تعلمه استهلاك المعمار الغربى الحديث عليك أن تعلمه كراهية المعمار الإسلامى. بل انك لكى تلقنه الرغبة فى اقتناء السيارة الأمريكية فارهة الطول عليه أن تعلمه العديد من الرغبات والميول التى تتعارض مع اعادة استهلاك السيارة الخاصة) . وبكلمة واحدة ، إذا أردت أن تخلق مستهلكا جيدا ومضمونا للسلع الغربية عليك أن تخلق أولا شخصا غربى الفكر وغربى الثقافة[2]. ولذلك فقدا زاد العنصر الأمريكى فى

---

١ – نعمات أحمد فؤاد ، مشروع هضبة الأهرام ص ٢٠–٤٧.

٢ – جلال أمين ، محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

* يتلخص عقد هضبة الأهرام أن ثلاثة كنديين ، أسسوا شركة تليفونات فى كندا وطردتهم حكومة كندا لمخالفات قاموا بها فجاءوا إلى مصر وأسسوا شركة وخططوا لاقتناص هضبة الأهرام ، وقدمت الحكومة للشركة عشرة آلاف فدان فى هضبة الأهرام وحددت نسبة الشركة فى المشروع (٦٠٪) ، سنويا ونسبة مصر فى المشروع (٤٠٪) ومدة هذه الشركة (٩٩) عاما ، وقامت هذه الشركة بالمتاجرة بالهرم وأخذت تبيع حصصاً فيها على صيت المشروع أى باعتبارها حاصلة على امتياز هضبة الأهرام وباعت الشركة حصة قدرها (٢٨٪) لمليونير سعودى وقبضت منه ١٢ مليون من الدولارات ، كما باعت حصصاً أخرى قدرها (٤٣٪) لأميرين سعوديين وحصلت منهما (١٥) مليون من الدولارات رغم أن هذه الشركة لم تدفع إلا نصف مليون دولار.

انظر نعمات احمد فؤاد ، مشروع هضبة الأهرام : اخطر اعتداء فى مصر ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، فبراير ١٩٧٨ ، ص٢٠–٤٧.

(الاستهلاك الثقافى) فزاد استيراد الافلام والمسلسلات التليفزيونية الأمريكية التى تمتلىء بالعنف والقسوة والخيانة . والتآمر والغدر والدماء والبحث عن الثروة مهما كان الثمن ، والاندفاع الغريزى تجاه المتعة مهما كان العائق ومهما كانت طبيعة المحرمات ، وامتداد الاستهلاك الثقافى الغربى الى الرقص والموسيقى والغناء وبتشجيع من رئيس الجمهورية وأسرته جاء عدد من مطربى الغربى(فرانك سيناترا ، خوليو) ليغنوا تحت سفح الهرم وأبى الهول ، وامتداد الاستهلاك الثقافى إلى الشوارع والمحلات ، فاختفت حروف اللغة العربية من لافتات المحلات والاسماء المصرية أيضا ، محل البقالة أصبح (سوبر ماركت) محل الخردوات والملابس أصبح (بوتيكات) مراكز البيع أصبحت (شوبنج سنتر) محلات الحلوى أصبحت (سويت سنتر) .. وسيطرت الأسماء الغربية على كل شىء (تيك أوى) (كنتاكى فريد تشيكن) (الفاليرو) .. إلخ ، وزاد اقحام كلمات انجليزية بالحديث بمبرر وبدون مبرر بل سيطرت الفاظ غربية على قاموس الحياة تعطى قيمة للفهلوه (احنا اللى دهنا الهوا دوكو) احنا اللى خرمنا التعريفه) والكسب السريع (مشى حالك) والرشوه (فتح مخك) وقبول أى شىء (كله على كله)[1]، كما شاعت كلمات مثل (طنش) (فوت) (مشى أمورك) وزاد عدد الكلمات المهجنة التى تجمع بين العربية والانجليزية ، فالقيم الثقافية تشكلت فى إطار التمرد على الثقافة الوطنية واعتبار ذلك علامة على التقدم ، والاستحياء من اللغة القومية وتبجيل كل ماهو أجنبى[1] .

---

١ - عادل حموده ، الهجرة إلى العنف ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦.

ب - نتائج الدراسة الميدانية عن قيم التعليم والثقافة

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية يتأكد لنا صحة الفرض الثانى من فروض الدراسة والذى مؤداه أن قيم التعليم والثقافة قد تدهورت وانتشرت قيم تعليم الفائدة العينية والتكاسل فى التحصيل الثقافى . فقد اتضح لنا من خلال استجابات المبحوثين عن كيفية قضاء وقت الفراغ ، أنه لم تذكر أى استجابه تشير إلى (قضاء وقت الفراغ فى القراءة مثلا أو الذهاب الى المكتبات العامة) . انظر الجدول رقم (٢٠-٢) وكذلك عندما سأل الباحث المبحوثين عن كيفية قضاء الأجازة الأسبوعية كانت الاستجابات تقتصر على مايلى (فى المقهى) فى (الزيارات العائلية أو زيارات الأصدقاء) ولكن لم يشر إلانسبة ضئيلة جدا (٧٧، (٪) إلى قضاء الأجازة الأسبوعية فى القراءة.(انظر الجدول رقم ٢٠-١).

ويتضح لنا من ذلك غياب الاهتمامات الثقافية لدى المبحوثين ، وهذا ولاشك يعكس قيماً ضد الثقافة بشكل عام ، وقد تأكدنا من صحة ذلك عندما سألنا المبحوثين عن كيفية الانفاق على الأولاد لم يتضح إلا اهتمام ضئيل من أفراد العينة بتعليم الأبناء وتثقيفهم ، فقد كانت أوجه الانفاق المفضلة على الأولاد تشمل (عمل مشروعات غذائية - شراء شقة وضع فلوس فى البنك..) وجاء ذلك بنسب مرتفعة جداً ، أما الانفاق على (شراء كتب أو عمل مكتبات أو تعليم الأبناء أفضل تعليم) كل ذلك لم يجد أدنى اهتمام من المبحوثين وجاءت هذه الاستجابة بنسبة (٥٪) فقط ويضاف اليها استجابة أخرى تتعلق (بشراء الكتب الدينية وكتب (التفسير) بنسبة (١.٩٢٪) . انظر جدول رقم (٦-١) فما يشغل الجماهير هو تأمين مستقبل الأولاد خوفا من المستقبل ، وفى ظل التخضم الرهيب مع ارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على الاحتياجات الأساسية ، تختفى القيم المتعلقة بالتعليم والثقافة أو مستقبل الأبناء الثقافى والتعليمى ويتركز كل الاهتمام فى مساعدة الأبناء في الحصول على كل ماهو كمالى وترفى أو عمل

مشروعات للتربح السهل والسريع.

وعندما سأل الباحث عن نوع المهنة المفضلة للابناء كانت استجابات (أستاذ جامعى - باحث نسبتها ضئيلة جدا بنسبة (٢,٣١٪) ورغم أن هذه المهن ترتبط بأقصى درجات التفوق الدراسى بالإضافة إلى حاجة المجتمع إليها ، إلا أن كل ذلك لم يجد اهتماماً من قبل المبحوثين لأن هناك ماهو أهم فى عصر الانفتاح كم ينفق من سنوات عمره فى التحصيل والجهد ومقدار العائد المادى الذى يحصل عليه ، وهذا من شأنه ، أن يجعل كل من يهتم بالتعليم والثقافة انساناً يضيع وقته وعمره كله هدراً ، فقد تمحورت حياة الانسان كلها نحو قيم الكسب على حساب قيم التعليم والثقافة.

جدول (٢٠ - ١)

يوضح النسبة المئوية لقضاء الأجازة الأسبوعية

كيف تقضى أجازتك الأسبوعية	العدد	النسبة المئوية
فى المقهى	١٦	١٦,١٥
في نادى رياضى	٣٣	١٢,٦٩
فى البيت	١٣٠	٥٠,٠
زيارة الأقارب والأصدقاء	٢٢	٨,٤٦
الاشتغال نظير أجر	٢٣	٨,٨٥
الذهاب للسينما أو المسرح	٩	٣,٤٦
فى الملاهى الليلية	٦	٢,٣١
ليس عندى أجازة أسبوعية	١٩	٧,٣١
فى المكتبات أو فى القراءة	٢	٠,٧٧
المجمـــــــــوع	٢٦٠	١٠٠٪

جدول (٢٠ - ٢)

يوضح النسبة المئوية لكيفية قضاء وقت الفراغ

كيفية قضاء وقت الفراغ	العدد	النسبة المئوية
فى المقهى	٣٢	١٢,٣١
في نادى رياضى	٢٦	١٠,٠
فى حزب أو نقابة أو جمعية اجتماعية	٤	١,٥٤
فى المسجد	٢٢	٨,٤٦
فى البيت	١١٩	٤٥,٧٧
مع الأصدقاء	٢٣	٨,٨٥
الاشتغال نظير أجر	١٨	٦,٩٢
ليس عندى وقت فراغ	١٤	٥,٣٨
غير واضح	٢	٠,٧٧
المجمـــوع	٢٦٠	١٠٠٪

جدول (١٢ - ١)

يوضح النسبة المئوية لتفضيلات التعليم أم الهجرة إلى الخارج

إذا كان أمامك فرصة لتكملة تعليمك وفرصة ثانية للسفر للعمل للخارج فأيهما تختار	العدد	النسبة المئوية
أفضل تكملة التعليم	١٠٢	٣٩,٢٣٪
أفضل السفر للخارج	١٥٨	٦٠,٦٧٪
المجموع	٢٦٠	١٠٠٪

جدول (٦ - ١)
جدول يوضح النسبة المئوية لكيفية الانفاق على الأولاد

اذا كان معك مبلغ كبير وعايز تصرفه على اولادك ، تفتكر ايه احسن حاجة تعملها لهم	العدد	النسبة المئوية
أشترى لهم عمارة لكل واحد شقة	٤٦	١٧,٦٩
أضع لهم فلوس فى البنك	٩٧	٣٧,٣١
أشترى سيارة لكل واحد	١٦	٦,١٥
أشترى لهم أجهزة كهربائية	٤	١,٥٤
أعمل مشروع تجارى غذائى (سوبر ماركت - مطعم)	١١	٤,٢٣
اصرفهم على أكل وملابس الأولاد	٢٠	٧,٦٩
اشترى ذهب للأولاد	٤	١,٥٤
اساعدهم فى الزواج (مهر جهاز - شبكة)	١٢	٤,٦٢
اشترلى لهم كتب أو كومبيوتر أو أعمل لهم مكتبة كبيرة	١٣	٥,٠٠
اشترى لهم مصاحف وكتب دينية	٥	١,٩٢
اشترى لهم أرض زراعية	٩	٣,٤٦
أعمل لهم مشروع صناعى (مصنع)	١٤	٥,٣٨
غيـــر واضــــــح	٩	٣,٤٦
المجمــــــــــوع	٢٦٠	١٠٠٪

وقد كانت استجابات المبحوثين بشأن السؤال الذى يتعلق بأيهما يفضل اذا كان هناك فرصة لتكملة التعليم والوصول إلى مراحل أعلى وفرصة أخرى للسفر للعمل فى الخارج ، كانت استجابة تفضيل التعليم بنسبة (٣٩.٢٣٪) بينما تفضيل السفر للخارج بنسبة (٦٠.١٧٪) انظر جدول رقم (١٢-١).

وكذلك فى الاجابة على السؤال : إذا كان لك أخ أو قريب أمامه فرصة للعمل فى الخارج وأمامه فرصة للتعيين فى الجامعة كمعيد مثلا فأيهما تختار؟ فقد أجابت نسبة كبيرة من أفراد العينة بأنهم يفضلون السفر للخارج بنسبة (٤٨.٠٨٪) انظر جدول رقم (١٢-٣).

وعندما حاول الباحث معرفة هل هناك اختلاف بين المتعلمين وغير المتعلمين فى تفضيلات السفر للخارج عن التعليم ، وجد الباحث أن مستوى التعليم لايؤثر على الاطلاق على قيم التعليم فتفضيل السفر للخارج كانت عند ذوى التعليم المنخفض والأميين بنسبة (٣٩.٧١٪) وذوى التعليم المتوسط بنسبة (٥١.٧٥٪) وذوى التعليم العالى بنسبة (٤٥.٧١٪) وهى كما نرى نسب متقاربة فى تفضيل السفر للخارج لايختلف فيها الأمى والمتعلم ، فالكل يتساوى فى الرغبة فى الهروب من المعاناة وأيضا الرغبة فى الكسب وعمل ثروة ، ولذلك فالبقاء فى مصر فى حد ذاته أصبح نقمة وتتضاعف هذه النقمة وهذه العذابات عندما تتعلق بالتعليم والثقافة وما يتطلبه من نفقات ومجهود ، انظر الجدول رقم (١٢-٥) ، (١٢-٦) ، (١٢-٧).

كما يتضح لنا أن تفضيل الهجرة إلى الخارج عن الاستمرار فى التعليم تزداد عند ذوى الدخل المرتفع بنسبة (٦٤.١٠٪) بينما عند ذوى الدخل المنخفض بنسبة (٤٨.٣٩٪) وهذا يؤكد ازدياد قيم اللاتعليم عند ذوى الدخل المرتفع عنه لدى ذوى الدخل المنخفض ، وعلى الرغم من أن حاجة ذوى الدخل المرتفع إلى المال ليست ملحة إلا أن الانفتاح جعل من المال قيمة كبرى تتضاءل أمامه قيم التعليم ، انظر الجدول رقم (١١-٦) .

ونتأكد من صحة هذا الاستنتاج من خلال جدول رقم (١١-٧) عندما كانت استجابة (التعليم ليس له أى فائدة) بنسبة (١٦.٦٧٪) بالنسبة لذوى الدخل المرتفع وبنسبة (٩.٦٨٪) بالنسبة لذوى الدخل المنخفض)..

وقد لاحظ الباحث الميراث الاستعمارى له تأثير على قيم التعليم ، وذلك حينما غرس الاستعمار فى عقول ووجدان المصريين أن الأعمال المكتبية والإدارية هى وحدها الأعمال المحترمة ، أما العمل الصناعى والفنى والمهنى فهى أعمال ترتبط بالطبقات الدنيا ، وعلى ذلك يكون التعليم الحقيقى هو العمل كمحاسب أو محامى وغيرها من الأعمال المكتبية ، وهذه الأفكار من مخلفات الفكر الاقطاعى فى مصر الزراعية ومن مخلفات العقلية الاقطاعية تحقير العمل ، وخصوصاً اليدوى منه ، وتمجيد الملكية الزراعية والعقارية على أنها مظاهر الرقى ومن دلائل الجاه والسلطان ، وفى عهد

جدول (١١ – ٦)

يوضح العلاقة بين مستوى الدخل والتعليم

هل الحصول على شهادات أعلى أفضل أم السفر للخارج / مستوى الدخل	التعليم العالى ٪	السفر للخارج ٪	غير واضح ٪	المجموع ٪
دخل منخفض	٥١,٦١	٤٨,٣٩	—	١٠٠
دخل متوسط	٣٩,٦٠	٥٧,٠٥	٣,٣٥	١٠٠
دخل مرتفع	٣٣,٣٣	٦٤,١٠	٢,٥٦	١٠٠

جدول (١١ – ٧)

العلاقة بين مستوى الدخل وأسباب تفضيل السفر للخارج

أسباب تفضيل السفر للخارج / مستوى الدخل	الاستقرار المادى ٪	مساعدة الأسرة ٪	ظروف بلدنا صعبة ومفيش شغل ٪	التعليم ليس له أى فائدة والمتعلم لايجد عمل ٪	عمل ثروة كويسة	غير واضح	المجموع ٪
دخل منخفض	٢٣,٢٦	—	—	٩,٦٨	٦,٤٥	١٥,٦١	٪١٠٠
دخل متوسط	٣١,٥٤	٦,٠٤	٣,٣٦	٩,٤٠	٩,٤٠	٤٠,٢٧	٪١٠٠
دخل مرتفع	٤٣,٥٩	١,٢٨	٣,٨٥	١٦,٦٧	٢,٥٦	٣٢,٠٥	٪١٠٠

جدول (١٢ - ٢)

جدول يوضح النسبة المئوية لأسباب تفضيلات السفر للخارج

أسباب التفضيل	العدد	النسبة المئوية
الاستقرار المادى	٩٢	٣٥,٣٨
مساعدة الأسرة	١٠	٣,٨٥
بلدنا فقيرة ولاتوجد فرص عمل فيها	٨	٣,٠٨
التعليم ليس له فائدة فالمتعلم لايجد عمل	٣٠	١١,٥٤
عمل ثروة كويسة	١٨	٦,٩٢
غير واضح	١٠٢	٣٩,٢٣
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول (١٢ - ٣)

جدول يوضح النسبة المئوية لتفضيلات التعليم أو الهجرة للعمل بالخارج

إذا كان لك أخ أو قريب أمامه فرصة للعمل بالخارج فى إحدى الدول العربية وأمامه فرصة للتعيين فى الجامعة كمعيد فأيهما تختار	العدد	النسبة المئوية
التعيين فى الجامعة كمعيد	١٣٥	٥١,٩٢
السفر للخارج للعمل	١٢٥	٤٨,٠٨
المجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول (١٢ - ٤)

جدول يوضح أسباب تفضيل التعيين فى الجامعة

طيب ليه فضلت التعيين فى الجامعة	العدد	النسبة المئوية
التعليم مكانة كويسة ومرموقة	٧٩	٣٠,٣٨
يكون أحسن من أبوه	٥	١,٩٢
السفر غير مضمون والغربة وحشة	٣١	١١,٩٢
يفيد بلده - يبقى عنده ثقافة كويسة	١٥	٥,٧٧
غير واضح	١٣٠	٥٠,٠٠
المجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول (١٢ - ٥)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم وتفضيلات التعليم أم العمل بالخارج

أسباب تفضيل الهجرة / مستوى التعليم	أفضل التعيين فى الجامعة كمعيد ٪	السفر للخارج ٪	غير واضح ٪	المجموع ٪
تعليم منخفض	٥٧,٣٥	٣٩,٧١	٢,٩٤	٪١٠٠
تعليم متوسط	٤٧,١٣	٥١,٧٢	١,١٥	٪١٠٠
تعليم عالى	٥٢,٢٨	٤٥,٧١	١,٩٠	٪١٠٠

جدول (١٢ - ٦)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم وأسباب تفضيل التعليم

أسباب تفضيل التعليم / مستوى التعليم	التعليم مكانة كويسة ومرموقة ٪	يكون أحسن من أبوه ٪	السفر غير مضمون والغربة وحشة ٪	يفيد بلده وأبناء مجتمعه وثقافة كويسة ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
تعليم منخفض	٣٠,٨٨	١,٤٧	١٣,٢٤	٧,٣٥	٤٧,٠٦	١٠٠٪
تعليم متوسط	٢٩,٨٩	١,١٥	١٠,٣٤	٣,٤٥	٥٥,١٧	١٠٠٪
تعليم عالى	٣٠,٤٨	١٢,٨٦	١٢,٣٨	٦,٧٦	٤٧,٦٢	١٠٠٪

جدول (١٢ - ٧)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم وأسباب السفر للخارج

أسباب تفضيل السفر للخارج / مستوى التعليم	مرتب كويس ٪	أساعد أسرتى ٪	بلدنا فقيرة والظروف صعبة ٪	التعليم ليس له أى فائدة ٪	عمل ثروة كويسة ٪	غير واضح	مجموع ٪
تعليم منخفض	٢٧,٩٤	٢,٩٤	١,٤٧	٨,٨٢	٤,٤١	٥٤,٤١	١٠٠٪
تعليم متوسط	٣٦,٧٨	٣,٤٥	١,١٥	١٢,٦٤	٢,٣٠	٤٣,٦٨	١٠٠٪
تعليم عالى	٢٩,٥٢	٠,٩٥	٣,٨١	٦,٦٧	٧,٦٢	٥١,٤٣	١٠٠٪

الاقطاع بفلسفته التى كانت تقر النظام الطبقى وتمتهن العمل اليدوى وتقتصره على الفلاحين والعمال ، كما كان الأمر فى عهد الأغريق حيث كانوا يقصرونه على العبيد ، وفى هذه الآونة لابد أن يدرك أن التنمية لاتقوم إلا على تمجيد العمل اليدوى والفنى والتكنولوجى[1].

إلا أن هذه القيم التى تحتقر العمل اليدوى والفنى وتعتبر العمل المكتبى من مظاهر الرقى لاتزال هى المهيمنة حتى الآن ، وهذا على الرغم مما روج له البعض من (أن الصنعة أصبحت هى كل شىء ولها المستقبل) ، وعلى الرغم من المكاسب التى حققها الحرفيون فى السبعينيات ، إلا أن ذلك لم ينعكس على قيم الأفراد ، وقد اتضح ذلك من خلال استجابات المبحوثين تفضيل الثانوى العام بنسبة (٦٩ .٦٣٪) بينما تفضيل الثانوى الصناعى الفنى بنسبة (٣١ .٣٧٪) ، وكان من أسباب تفضيل التعليم الثانوى العام (نفع المجتمع) أو (ثقافة أفضل) ، والحقيقة أن الأقبال على هذا النوع من التعليم هدفه الوصول إلى كليات (الآداب والحقوق والتجارة .. إلخ) مما يصب فى النهاية فى فائض رهيب من العمال فى هذه التخصصات الادارية والمكتبية ورغم ذلك فهناك اقبال عليها ، على الرغم من عدم حاجاتنا إلى هذا النوع من التخصصات نظرا لوجود فائض منها ، إلا أن القيم التى تمجد العمل المكتبى وتحقر من العمل الفنى واليدوى مازالت هى السائدة.

ونجد هذه القيم التى تحقر من شأن العمل اليدوى ترتفع لدى العمال ، على الرغم من أنهم القائمون بالعملية الانتاجية وكانت الاستجابات بالنسبة لتفضيل الثانوى العام (أفضل أن أبنى يدخل الثانوى العام ليكون أحسن من أبوه) لدى العمال بنسبة (٣٦ .٦٪) وعند البرجوازية بنسبة (صفر٪) ، ثم جاءت استجابة (العمل المهنى غير محترم) عند العمال بنسبة (٠٩ .٩٪) وعند البرجوازية (صفر٪) وهذا يوضح أن الطبقة العاملة تحقر من نوع العمل الذى تمارسه وهذا انهيار لقيمة العمل بشكل عام ثم انهيار لقيمة العمل اليدوى والفنى بشكل خاص.

---

١ - فؤاد زكريا ، القيم الانسانية بين حركة التقدم وجمود التخلف ، الطليعة ، سبتمبر ، العدد التاسع ، ١٩٦٥ ، ص١٦.
ملاك جرجس ، المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ٣٤.

أما الطبقة البرجوازية فانها تحتقر العمل اليدوى ليس لأنه عمل شاق أو بهدلة ... الخ كما تكرر لدى العمال ولكن لان هذا النوع من العمل مرتبط فى أذهان الطبقة البرجوازية بأنه عمل الفقراء ، فالمهنة أو الصنعة لها من يتعلمها من أبناء الطبقة العاملة ، فهؤلاء هم الذين يدخلون المدارس الثانوية الصناعية الفنية، وجاءت هذه الاستجابات بالنسبة للبرجوازية والتى تقرر «أن الثانوية الفنى تعليم الفقراء» بنسبة «١٧. ٥ ٪» . «أنظر الجدول ١١ - ٤».

وعندما حاول الباحث معرفة مدى انتشار القيم الثقافية من خلال نوعية الافلام المفضلة لدى المبحوثين جاءت ذات المضمون الرومانسى والاخلاقى والتى يغلب عليها طابع الوعظ والارشاد والطابع الدينى كطاعة الوالدين والتقوى والتدين ، والتى تقوم بدور هام فى تزييف وعى الجماهير وصرفهم عن واقعهم المؤلم ومشكلاتهم الحياتية وتغرس فيهم قيم الصبر والاذعان والطاعة وقبول التفاوت الطبقى على أنه أوامر الهية وقدر مفروض ، وجاءت هذه النوعية من الافلام بسنبة «٢٣. ٢٩٪» يليها فى الترتيب «الافلام الكوميدية» بنسبة «٣٣. ١٤٪» وهى أفلام يغلب عليها الضحك من أجل الضحك ، وتعتمد أساساً على إيماءات أو أشارات أو مواقف تثير الضحك ، وهذه النوعية من الافلام تجد قبولا وبخاصة عند « ذوى التعليم المنخفض والأميين» فقد تكررت لديهم بنسبة «٤٧. ٢٦٪» ثم جاءت «الافلام الغنائية» بعد ذلك فى الترتيب بنسبة «٩.٦٢٪» وهى فى الغالب أفلام استعراضية غنائية وتقوم بالدور الترفيهى، ويرى الباحث من خلال مشاهدته لهذه النوعية من الافلام سواء الاستعراضية أو الغنائية والكوميدية أنها لا تعكس أى قيم ثقافية. وهذا يؤكد أن المبحوثين لا يهتمون بمشاهدة ما هو ثقافى وجاد ويفضلون مشاهدة كل ما يقوم بالترفيه عنهم بشرط أن لا يخاطب عقولهم.

كما جاءت استجابات توضح العزوف التام عن مشاهدة أى نوع من الافلام، فمثلا جاءت استجابة «أرفض مشاهدة الافلام لانها حرام» بنسبة «٣.٨٥٪» ، وهذه الاستجابة تعكس المناخ السائد ضد العقل والعلم بشكل عام، ودخول الفنون دائرة التحليل والتحريم، وهذا بدون شك يفرز مزيداً من التطرف الدينى .

أما الاستجابة الاخرى وهى «لا أشاهد أفلام لانها مضيعة للوقت وتافهة» بنسبة «٩.٦٢ ٪» فهذا يعكس عزوف عن النشاط الثقافى برمته، وذلك يرجع أساساً إلى شيوع الفن الطفيلى فى السبعينات.

جدول رقم (١١ - ١)

جدول يوضح النسبة المئوية للتفضيل بين التعليم الفنى الصناعى والثانوى العام

تفضل أولادك يدخلوا ثانوى صناعى فنى أم ثانوى عام	العـدد	النسبة ٪
أفضل الثانوى الصناعى الفنى	٩٧	٣٧,٣١ ٪
أفضل الثانوى العام	١٦٣	٦٢,٦٩ ٪
المجمـــوع	٢٦٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (١١ - ٢)

جدول يوضح النسبة المئوية لأسباب تفضيل التعليم الفنى

ليه فضلت الثانوى الصناعى الفنى	العـدد	النسبة ٪
الصنعة بتكسب كويس	٢٩	١١,١٥ ٪
التعليم الفنى مصاريفه قليلة ومشواره بسيط	١٤	٥,٣٨ ٪
يجد عمله بسهولة	٢٠	٧,٦٩ ٪
بلدنا فى حاجة الى فنيين وصناعيين	١٧	٦,٥٤ ٪
خريجوا الجامعة لا يجدون عمل	٨	٣,٠٨ ٪
التعليم الفنى دراسته سهلة	١١	٤,٢٣ ٪
غير واضح	١٦١	٦١,٩٢ ٪
المجمـــوع	٢٦٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (١١ - ٣)

جدول يوضح النسبة المئوية لأسباب تفضيل التعليم الثانوى

ليه فضلت التعليم الثانوى العام	العــدد	النسبة ٪
يبقى أحسن من أبوه	٧	٢.٦٩ ٪
الصنعة شقاء وتعب	٢	٠.٧٧ ٪
الثانوى الفنى تعليم الفقراء	٥	١.٩٢ ٪
الدولة لا تهتم بالتعليم الفنى ومستواهم ضعيف	٩	٣.٤٦ ٪
الثانوى العام ثقافة كويسة	٨	٣.٠٨ ٪
الثانوى العام طريق الى الجامعة والى مكانة مرموقة	١١٠	٤٢.٣١ ٪
العمل المهنى غير محترم والنظرة اليه متدينة	١٢	٤.٦٢ ٪
لكى يفيد البلد والمجتمع بعلمه وثقافته	١	٠.٣٨ ٪
غير واضــح	١٠٦	٤٠.٧٧ ٪
المجمـــوع	٢٦٠	١٠٠ ٪

ولم نجد سوى استجابة واحدة من خلال مشاهداته لهذه الافلام تنطوى على مضمون تاريخى وثقافى وسياسى وهى مضامين هامة فى بلورة قيم التعليم والثقافة وكذلك قيم الوطنية والانتماء، ولكن تفضيل هذا النوع من الافلام جاء كاستجابة وحيدة بنسبة «٣٨. ١٠ ٪» انظر الجداول رقم «١٣ - ١» ، «١٣ - ٢».

أما عن نوعية الأغانى المفضلة لدى أفراد العينة فهى أيضا تفضيلات تبتعد تماماً كل ما يخاطب العقل والوجدان وتتفق مع ما يقوم ف ظل المناخ الانفتاحى أو ما يطلق عليه «الفن الطفيلي» فنجد أن نوعيات الأغانى المفض هو ما يمكن تسميته «بالأغانى العاطفية» وجاءت بنسبة «١٩.١٢ للأميين وذو التعليم المنخفض تليها «٦٦.٦٧٪»

جدول رقم (١١ -٤)

جدول يوضح العلاقة بين المهنة وأسباب تفضيل الثانوى العام

نوع المهنة / لماذا تفضل الثانوى العام	يبقى أحسن من أبوه	الصنعة شقاء وتعب	الثانوى الفنى تعليم الفقراء	الدولة لا تهتم بالتعليم الفنى	الثانوى العام يغير التفكير	الثانوى العام طريق الجامعة	العمل المهنى غير محترم	لكى يفيد بلده	غير واضح	مجموع
عمال	٦,٣٦٪	٩٧٪	٠,٩١٪	١,٨٢٪	٠,٩١٪	٢٨,١٨٪	٩,٠٩٪	—	٥١,٨٢٪	١٠٠٪
بيروقراطى وتكنوقراطى	—	١,٢٧٪	—	٣,٨٠٪	٥,٠٦٪	٥١,٩٠٪	٢,٥٣٪	—	٣٥,٤٤٪	١٠٠٪
برجوازية	—	—	٥,١٧٪	٥,٨٧٪	٤,٢٩٪	٥٤,٢٩٪	—	١,٣٤٪	٢٨,٥٧٪	١٠٠٪

جدول رقم (١١ - ٤)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم

مستوى التعليم / أسباب تفضيل الثانوى العام	يبقى أحسن من أبوه	الصنعة شقاء وتعب	الثانوى الفنى تعليم الفقراء	الدولة لا تهتم بالتعليم الفنى	الثانوى العام يغير التفكير وثقافة كويسة	الثانوى العام طريق الجامعة	العمل المهنى غير محترم	لكى يفيد بلده	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٢,٩٤٪	١,٤٧٪	—	٤,٤١٪	—	٣٠,٨٨٪	٧,٣٥٪	—	٥٢,٤٤٪	١٠٠٪
تعليم متوسط	٥,٧٥٪	١,١٥٪	٢,٣٠٪	١,١٥٪	٥,١٥٪	٤١,٣٨٪	٦,٩٠٪	—	٤٠,٢٣٪	١٠٠٪
تعليم عالى	—	—	٢,٨٦٪	٤,٧٦٪	٦,٧٦٪	٥٠,٤٨٪	٠,٩٥٪	٠,٩٥٪	٣٣,٣٣٪	١٠٠٪

جدول رقم (١٣ - ١)

جدول يوضح النسبة المئوية للأفلام المفضلة

ما هى الأفلام التى تفضل مشاهدتها	العـدد	النسبة٪
الأفلام الدينية	١٥	٥.٧٧٪
أفلام تاريخية وثقافية وسياسية	٢٧	١٠.٣٨٪
أفلام غنائية	٢٥	٩.٦٢٪
أفلام ذات مضمون أخلاقى «عاطفى - أسرى»	٧٦	٢٩.٢٣٪
أفلام كوميدية	٣٧	١٤.٣٣٪
أفلام عنف وإثارة ومخدرات	١٠	٣.٨٥٪
الأفلام الهندية	٨	٣.٠٨٪
الأفلام الأجنبية	١٥	٥.٧٧٪
لا أشاهد أفلام مطلقاً لأنها حرام	١٠	٣.٨٥٪
لا أشاهد أفلام لأنها مضيعة للوقت وتافهة	٢٥	٩.٦٢٪
غير واضح	١٢	٤.٣٩٪
المجمـــوع	٢٦٠	١٠٠٪

لذوى التعليم المتوسط ثم «٦٤.٧٦٪» لذوى التعليم العالى، ومن أمثالها «أهواك لعبد الحليم حافظ - ويا مسهرنى لأم كلثوم - والربيع لفريد الأطرش» وعديد من الأغنيات للمطربين مثل «على الحجار - محمد الحلو - إيمان البحر درويش» وغيرهم وهذه النوعية من الأغانى تدور حول «هجران الحبيب - أو قسوة الحبيب - أو أنه لا ينام الليل لأنه لا يشاهد حبيبه» .. الخ وهو الإطار الضيق التى تدور داخل الأغنية المصرية ولذلك فانه لا يقوم بدور تثقيفى ، ويزداد هذا التدهور مع تدهور اللغة والكلمات فى السبعينات بحيث أصبح حتى هذا الإطار الضيق الذى كانت تدور فى فلكه الأغنية فى الستينات ويخلو من أى معنى فى السبعينات ، وقد جاءت فى الترتيب التالى أغنيات جديدة هابطة أو لا معنى لها مثل «أغانى أحمد عدوية - كتكوت الأمير - بحر أبو جريشة» بنسبة «٨.٨٪» لذوى التعليم المنخفض و «٨.٠٥٪» لذوى التعليم المتوسط .

جدول رقم (١٣ -٢)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم ونوعية الأفلام المفضلة

نوعية الأفلام المفضلة / نوع المهنة	الأفلام الدينية	الأفلام التاريخية والثقافية	أفلام الغنائية	أفلام ذات المضمون الأخلاقى	أفلام كوميدية	أفلام عنف ومخدرات وإثارة	أفلام هندية	أفلام أجنبية	لا أشاهد أفلام لأنى لا أضيع وقتى فى أفلام تافهة	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٨.٨٢ ٪	٥.٨٨ ٪	١٠.٢٩ ٪	٢٧.٩٤ ٪	٣٦.٤٧ ٪	٥.٨٨ ٪	١.٤٧ ٪	٥.٨٨ ٪	٥.٨٨ ٪	—	١٠٠ ٪
تعليم متوسط	٤.٦٠ ٪	٥.٧٥ ٪	١٣.٧٩ ٪	٣١.٠٣ ٪	١٢.٦٤ ٪	٣.٤٥ ٪	٥.٧٥ ٪	٢.٣٠ ٪	١١.٤٩ ٪	٢.٣٠ ٪	١٠٠ ٪
تعليم عـــالـى	٤.٧٦ ٪	١٧.١٤ ٪	٥.٧١ ٪	٢٨.٥٧ ٪	٧.٦٢ ٪	٢.٨٦ ٪	١.٩٠ ٪	٣.٨١ ٪	١٠.٤٨ ٪	٨.٥٧ ٪	١٠٠ ٪

ومثل هذا النوع من «الأغانى» وكذلك «الأفلام» يغذى الجنس ويلهب العواطف ويروج لقيم الصبر والتواكلية وغيرها من القيم التى تساعد على التكيف والتوافق مع الظروف الأقتصادية والاجتماعية التى خلقها الانفتاح*. انظر جدول رقم «١٤ - ١»، «١٤ -٢».

أما نوعية البرامج المفضلة سماعها فى الراديوكانت أعلى النسب هى «سماع القرآن الكريم» بنسبة (٥٠٪) لذوى التعليم المنخفض (٢٣ , ٤٠٪) بالنسبة لذوى التعليم المتوسط و (٢٨,٥٧٪) وكذلك (٢٢,٩٩٪) وكذلك بالنسبة لذوى التعليم العالى (٣١,٤٣٪) ثم جاءت بعد ذلك فى الترتيب «سماع المسلسلات» و «البرامج الرياضية» و «لا أسمع الراديو» وجاء سماع «الربامج الثقافية» بنسبة تعتبر منتخفضة جداً بالنسبة لذوى التعليم المنخفض (١٠,٢٩٪) والتعليم المتوسط (٨,٠٥٪) والتعليم العالى (١٧,١٤٪) وهى نسب تؤكد عدم وجود قيم ثقافية لدى الجمهور العينة بشل عام. ورغم أن لنا تحفضات على نوعية البرامج الثقافية التى تقدمها وسائل الاعلام إلا أننا قد اعتبرناها مؤشراً يعكس قيم ثقافية نظراً لارتفاع نسبة الأمية فى المجتمع المصرى وكذلك التأثير الهائل الذى يحدثه الراديو والتليفزيون على الجمهور.

ورغم ضألة المساحات المخصصة للبرامج الثقافية على خريطة التليفزيون فان الباحث وجد أن غالبية الجمهور يتجه نحو مشاهدة الافلام والمسلسلات، فذوى التعليم المنخفض يفضلون الافلام والمسلسلات بنسبة «٣٩.٧١٪»، وذوى التعليم المتوسط بنسبة «٢٢.٩٩٪»، وذوى التعليم العالى بنسبة «٢٧.٦٧٪» يليها فى الترتيب البرامج الرياضية وكرة القدم، بالنسبة لذوى التعليم المنخفض بنسبة «٢٢.٠٦٪» ولذوى التعليم المتوسط بنسبة «٢٦.٤٤٪» ولذوى التعليم العالى بنسبة «٣٣.٣٣٪». وترتفع أيضا نسبة تفضيل البرامج الدينية بنسبة «٢٥٪» عند وذى التعليم المنخفض و «٢٧.٥٩٪»

---

* كرر بعض المبحوثين أغانى للمطرب أحمد عدوية مثل «صبح الصباح» ويقول ان هذه الاغنية وكل أغانى عدوية هى أغانى جيدة بس لم يجد حظ مناسب.

كما كرر بعض المبحوثين أغانى للمطرب حسن الزسمر «كتاب حياتى ياعين مشفت زيه كتاب الفرح فى سطرين والباقى كله عذاب» كتاب حزين كله مآسى لكن الزمان غدار قاسى» وردد بعض المبحوثين أغانى مثل « وأنا وياى بعيش زى المليونيرات بحلم وانا معياش معلنش الازمات» للمصرب مدحت صالح وغيرها من الاغنيات التى تحتاج الى تحليل مضمون لانها تعكس عديد من القيم السائدة وخاصة قيم الصبر والادعان والخضوع والحظوظية والتواكلية.

عند ذوى التعليم المتوسط و «٧١ . ٢٥٪» عند التعليم العالى، بينما تأتى البرامج الثقافية بنسب ضئيلة جدا، فهى بالنسبة لذوى التعليم المنخفض كلنت بنسبة «٣٥ . ٧٪» ولذوى التعليم المتوسط «٠٩ . ١٦٪» ولذوى التعليم العالى «٤٣ . ١١٪»، هذا يوضح انحسار القيم الثقافية لدى جمهور العينة، انظر جدول رقم (١٦-١).

وتوجد اختلافات بسيطة فى النسب بين العمال والبرجوازية فى نوعية البرامج المفضلة فى التليفزيون فبينما يفضل العمال مشاهدة الافلام والمسلسلات بنسبة «٥٥ . ٣٤٪»، نجد أفراد الطبقة البرجوازية يفضلون مشاهدة البرامج الرياضية بنسبة «٧١ . ٣٦٪» وهذا يوضح لنا الاهتمام العامال بمشاهدة الافلام والمسلسلات التى تعكس بعض من مشاكلهم، همومهم وتقوم بدور الوعظ والارشادات والدعوة الى الصبر والقناعة، أما أفراد الطبقة البرجوازية فهم يفضلون الاستماع والترفيه والبعد عم المشكلات والهموم الحياتية ولذلك فهم يفضلون البرامج الرياضية. أنظر جدول رقم (١٦-٢).

كما نجد أن نسبة مشاهدة البرامج الدينية ترتفع عند العمال أكثر من البرجوازية، فنسبة مشاهدة البرامج الدينية تكون بنسبة «٩١ . ٣٠٪» عند العمال وعند الرجوازية بنسبة «٧٨ . ٢٢٪»، وهذا أيضا يؤكد أن العمال يبحثون عن كل ما يدعم قيم القناعة والصبر، كما نجد تساوى النسب تقريبا بين العمال والبرجوازية فى مشاهدة البرامج الثقافية فكانت النسبة عند العمال «٨٢ . ١١٪» وعند البرجوازية «٦٦ . ١٢٪» وهذا يؤكد العزوف عن مشاهدة كل ما هو ثقافى. انظر جدول رقم (١٦-٢).

وسأل الباحث عن نوعية الجرائد المفضلة فوجد أن الجرائد المفضلة هى الجرائد الحكومية الرسمية فهى الجرائد المقروءة بنسبة «٨٥ . ٥٥٪» أما الجرائد المعارضة فتقرأ بنسبة «٠٨ . ٣٪» وهى نسبة ضئيلة جدا، والتعليق الاول على قراءة الجرائد الحكومية مفاده هو أن هذه الجرائد لها وجهة نظر واحدة فقط ولذلك فإن الاقتصار عليها وحدها يعكس عدم الرغبة فى الاستزادة الثقافية ومعرفة الرأى الاخر أما الجانب الاخر فهو ان غالبية المبحوثين لا يهتمون بالجوانب الثقافية فى الجرائد الرسمية، وعندما سألهم الباحث عن الموضوعات المفضلة

جدول رقم (١٤ – ١)

العلاقة بين مستوى التعليم ونوعية الأغانى المفضلة

نوع الأغانى المفضلة / مستوى التعليم	الأغانى الدينية	الأغانى العاطفية	الأغانى السياسية والوطنية	أغانى شعبية ومواويل	أغانى هابطة ليس لها أى مضمون	لا أسمع أغانى لأنها حرام	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٪ ٤.٤١	٪ ٦٩,١٢	٪ ٧,٣٥	٪ ١,٤٧	٪ ٨,٨٢	٪ ٥,٨٨	٪ ٢,٩٤	٪١٠٠
تعليم متوسط	٪ ٤.٦٠	٪ ٦٦.٦٧	٪ ٦,٩٠	٪ ٤,٦٠	٪ ٨,٠٥	٪ ٥,٧٥	٪ ٣,٤٥	٪١٠٠
تعليم عـــالى	٪ ٣.٨١	٪ ٦٤.٧٦	٪ ٧.٦٢	٪ ٣,٩٠	٪ ٣,٨١	٪ ٣,٨١	٪ ١٤,٢٨	٪١٠٠

جدول رقم (١٤ – ٢)

العلاقة بين مستوى التعليم ونوعية الأغانى المفضلة

نوع الأغانى المفضلة / مستوى التعليم	الأغانى الدينية	الأغانى العاطفية	الأغانى السياسية والوطنية	أغانى شعبية ومواويل	أغانى هابطة ليس لها أى مضمون	لا أسمع أغانى لأنها حرام	غير واضح	مجموع
عـــمـــال	٪ ٤,٥٥	٪٦٧,٢٧	٪ ٧,٢٧	٪ ١,٨٢	٪ ١٠,٩١	٪ ٥,٤٥	٪ ٢,٧٣	٪١٠٠
بيروقراط وتكنوقراط	٪ ٦,٣٣	٪٦٢,٠٣	٪ ٦,٣٣	٪ ١,٤٣	٪ ٢,٨٦	٪ ٣,٨٠	٪ ١٢,٦٥	٪١٠٠
بـــرجـــوازيـــة	٪ ١,٤٣	٦١,٤٣	٪ ٨,٥٧	٪ ٥,٠٦	٪ ٣,٨٠	٪ ٥,٧١	٪١٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٥ - ١)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم ونوعيةالبرامج المفضلة فى الراديو

البرامج المفضلة فى الراديو / مستوى التعليم	قرآن كريم	أغانـى	مسلسلات	برامج ثقافية	برامج رياضية	لا أسمع الراديو	غير واضح	مجمـوع
تعليم منخفض	٪ ٥٠	٪ ٤٧,٩٤	٪ ١,٤٧	٪ ١٠,٢٩	٪ ١,٤٧	٪ ٥,٨٨	٪ ٢,٩٤	٪١٠٠
تعليم متوسط	٪ ٤,٢٣	٪ ٢٢,٩٩	٪ ٤,٦٠	٪ ٨,٠٥	٪ ٢,٣٠	٪ ٢١,٨٤	—	٪١٠٠
تعليم عـــالى	٪ ٢٨,٥٧	٪ ٣١,٤٣	٪ ٥,٧١	٪ ١٧,١٤	٪ ٢,٨٦	٪ ١٢,٣٨	٪ ١,٩٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٥ - ٢)

جدول يوضح العلاقة بين نوع المهنة ونوعية البرامج المفضلة فى الراديو

البرامج المفضلة فى الراديو / مستوى التعليم	قرآن كريم	أغانـى	مسلسلات	برامج ثقافية	برامج رياضية	لا أسمع الراديو	غير واضح	مجمـوع
عـــــمـــــال	٪ ٤٣,٦٤	٪٣٠	٪ ٢,٧٣	٪ ٨,١٨	٪ ١,٨٢	٪ ١١,٨٢	٪ ١,٨٢	٪١٠٠
بيروقراط وتكنوقراط	٪ ٣١,٤٣	٪ ٣٢,٨٦	٪ ٢,٨٦	٪٢٠	٪ ٤,٢٤	٪ ٧,١٤	٪ ١,٤٣	٪١٠٠
بـــرجــــوازيـــــة	٪ ٣٦,٧١	٪ ١٨,٩٩	٪ ٧,٥٤	٪ ١١,٣٤	٪ ١,٢٧	٪ ٢٢.٧٨	٪ ١,٢٧	٪١٠٠

جدول رقم (١٦ – ١)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم ونوعية البرامج المفضلة فى التليفزيون

البرامج المفضلة فى التليفزيون / مستوى التعليم	أفلام ومسلسلات	برامج رياضية وكرة قدم	برامج دينية	برامج ثقافية	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٪٣٩,٧١	٪٢٢,٠٦	٪٢٥	٪٧,٣٥	٪٥,٨٨	٪١٠٠
تعليم متوسط	٪٢٢,٩٩	٪٢٦,٤٤	٪٢٧,٥٩	٪١٦,٥٩	٪٥,٩٠	٪١٠٠
تعليم عـالى	٪٢٦,٦٧	٪٣٣,٣٣	٪٢٥,٧١	٪١١,٤٣	٪٢,٨٦	٪١٠٠

جدول رقم (١٦ – ٢)

جدول يوضح العلاقة بين نوع المهنة ونوعية البرامج المفضلة فى الراديو

البرامج المفضلة فى التليفزيون / نوع المهنة	أفلام ومسلسلات	برامج رياضية وكرة قدم	برامج دينية	برامج ثقافية	غير واضح	مجموع
عـــمـــال	٪٣٤,٥٥	٪١٩,٠٩	٪٣٠,٩١	٪١١,٨٢	٪٣,٦٤	٪١٠٠
بيروقراط وتكنوقراط	٪٣٤,٢٤	٪٣١,٤٣	٪٢٢,٨٦	٪١١,٤٣	—	٪١٠٠
بـــرجـــوازيـــة	٪١٦,٤٦	٪٣٦,٧١	٪٢٢,٧٨	٪١٢,٦٦	٪١١,٤٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٧-١)

جدول يوضح النسبة المئوية لنوعية الجرائد المفضلة

نوع الجرائد المفضلة	العدد	النسبة المئوية
جرائد حكومية (الأهرام - الأخبار - الجمهورية)	١٥٣	٥٨,٨٥
جرائد معارضة (الوفد - الأهالى - الشعب)	٨	٣,٠٨
يقرأ الأثنين معا (جرائد حكومية ومعارضة)	٤٧	١٨,٠٧
غير واضح	٥٢	٪٢٠,٠٠
المجمـــــــوع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٧ - ٢)

جدول يوضح النسبة المئوية للموضوعات المفضل قراءتها فى الجرائد

الموضوعات المفضل قراءتها فى الجرائد	العدد	النسبة المئوية
أخبار الرياضة وبخاصة كرة القدم	٦٦	٢٥,٣٤
الأخبار الدينية	١٧	٦,٥٤
الأخبار السياسية والاقتصادية	١٥	٥,٧٧
صفحة الفن	٥٠	١٩,٢٣
الموضوعات الثقافية	٢٠	٧,٦٩
الكلمات المتقاطعة والحظ	٣	١,١٥
الحوادث	٣١	١١,٩٢
لا أقرأ الجرائد	١٤	٥,٣٨
غير واضح	٤٤	١٦,٩٢
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٧ - ٣)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى ونوع المهنة والموضوعات المفضل قراءتها فى الجرائد

الموضوعات المفضل قراءتها فى الجرائد / مستوى التعليم	أخبار الرياضة وبخاصة كرة القدم ٪	الأخبار الدينية ٪	الأخبار السياسية والاقتصادية ٪	الأخبار السياسية والاقتصادية ٪	صفحة الفن ٪	الكلمات المتقاطعة والحظ ٪	الحوادث ٪	لا أقرأ جرائد ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
أميون وتعليم منخفض	١٤,٧١	٥,٨٨	١,٤٧	١٠,٢٩	٢,٩٤	—	١١,٧٦	١١,٧٦	٤١,١٨	٪١٠٠
تعليم متوسط	٢٦,٤٤	٤,٦٠	٦,٩٠	٢٨,٧٤	٤,٦٠	—	١١,٤٩	٤,٦٠	١٢,٦٤	٪١٠٠
تعليم عالى	٣١,٤٣	٨,٥٧	٧,٦٢	١٧,١٤	١٣,٣٣	٣,٨٦	١٢,٣٨	١,٩٠	٤,٧٦	٪١٠٠

هذا وقد اتضح أيضا أن نسبة (٥٥,٣٨٪) من أفراد العينة لايقرأون مجلات ، وحتى من يقرأ مجلات فإنها من النوعية التى تهتم بأخبار النجوم سواء (نجوم الكرة أو التمثيل) وظهرت أن نسبة (١٥٪) تفضل قراءة المجلات الحكومية مثل (أكتوبر - آخر ساعة - المصور) ، كذلك نسبة (١١,١٥٪) تفضل قراءة مجلات (الكواكب - حواء - الموعد) ثم المجلات الرياضية (كالصقر والأهرام الرياضى) بنسبة (٧,٣١٪) . انظر الجدول رقم (١٩-١) ، (١٩-٢) ، (١٩-٣).

أما المجلات الثقافية ذات الصبغة الاجتماعية والسياسة والاقتصادية فجاءت بنسبة (٧,٣١٪) . وهذا يؤكد أن المجلات التى تهتم بالنواحى الثقافية لاتجد صدى فى المجتمع لأن القيم السائدة ترفضها.

أما عن نوعية الكتب المفضلة ، فقد كانت نسبة (٥٠,٣٨٪) يقرأون الكتب ، ولكن نوعية الكتب المقروءة هى الكتب الدينية بنسبة (٣٣,٨٥٪) وهى نسبة مرتفعة للغاية ، وهذا يعنى أن غالبية أفراد العينة يقرأون الكتب الدينية التى انتشرت بشكل واسع فى السبعينيات ، حيث وجدت هذه النوعية من الكتب تدعيما من جهات محلية وعالمية - بدعوى نشر الدين والوقوف أمام التبشير المسيحى والاتجاهات العلمانية ومقاومة الالحاد . انظر الجدول (١٨-١) ، (١٨-٢) ، كما يوضح لنا الجدول (١٨-٤) ارتفاع نسبة قراءة الكتب الدينية بين البيروقراط والتكنوقراط بنسبة (٥١,٤٣٪) بينما قراءة الكتب السياسية والثقافية تنخفض نسبته الى (٧,١٤٪) ، كما يتضح لنا تقارب النسبة بين العمال والبرجوازية فى قراءة الكتب الدينية فبالنسبة للعمال كانت النسبة (٢٧,٣٧٪) وبالنسبة للبرجوازية كانت النسبة (٢٧,٨٥٪) وتنخفض النسبة عند قراءة الكتب السياسية والثقافية بالنسبة للعمال إلى (١,٨٢٪) وعند البرجوازية النسبة (٥,٠٦٪).

كما يتضح لنا ارتفاع نسبة قراءة الكتب عن الأشياء الغريبة كالأرواح والجن والأشباح بين صفوف الطبقة البرجوازية بنسبة (٧,٥٩٪) بينما عند البيروقراط والتكنوقراط بنسبة (٣,٨٦٪) وعند العمال بنسبة (٠,٩١٪) .

وكما يوضح لنا الجدول (١٨-٢) فإن أقل من نصف العينة قليلا (٤٥,٧٧٪) لايقرأون الكتب ، بينما أكثر من ربع العينة بنسبة (٣٣.٨٥ ٪) يقرأون الكتب الدينية ، وأقل من الربع قليلا بنسبة (٢٢.٦٩٪) يقرأون قصص وشعر ، بينما لايتبقى للكتب السياسية والاقتصادية والثقافية إلا بنسبة (٤.٢٣٪) وهذا يؤكد أن سياسة الانفتاح الاقتصادى ساهمت في نشر قيم اللاتعليم واللاثقافة ، ووزعت بذور التطرف من خلال نشر الكتب الدينية على نطاق واسع واشاعت مناخ يساعد على نمو قيم الغيبية والروحانية ، وهذا شيء طبيعى لأن المناخ الثقافى السائد فى السبعينيات كان دعوة صريحة للجنس وتغيب العقل والوعى الجماهيرى من أجل اجهاض بذور الثورة ، والتغيير ، وأحد مظاهر ذلك هو التطرف الدينى والانكباب على قراءة كتب التفسير الدينى لعل صاحبها يجد فيها الملاذ والهداية والرجوع الى عالم المسلمين الأوائل حيث العدل والفضيلة والتقوى.

جدول رقم (١٨-١)

جدول يوضح النسبة المئوية لقراءة الكتب

هل تقرأ كتب	العدد	النسبة المئوية
نعم أقرأ كتب	١٣١	٥٠,٣٨
لا أقرأ كتب	٧٩	٣٠,٣٨
غير واضح	٥٠	١٩,٢٤
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٨-٢)

جدول يوضح النسبة المئوية لنوعية الكتب المفضلة

ماهى نوع الكتب التى تفضلها	العدد	النسبة المئوية
الكتب الدينية	٨٨	٣٣,٨٥
الكتب الأدبية والقصص والشعر	٣٣	٢٢,٦٩
الكتب السياسية والاقتصادية والثقافية والأدبية	١١	٤,٢٣
كتب عن الاشياء الغريبة كالأرواح والأشباح	٩	٣,٤٦
غير واضح	١١٩	٤٥,٧٧
المجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٩-١)

جدول يوضح النسبة المئوية لقراءة المجلات

هل تقرأ مجلات	العدد	النسبة المئوية
نعم أقرأ مجلات	١٠٩	٪٤١,٩٢
لايقرأ مجلات	١١٣	٪٣٩,٦١
غير واضح	٤٨	٪١٨,٨٦
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٩-٢)

جدول يوضح النسبة المئوية لنوعية المجلات المفضلة

المجلات المفضلة	العدد	النسبة المئوية
مجلات حكومية (أكتوبر – آخر ساعة – المصور)	٣٩	١٥
مجلات تهتم بأخبار النجوم (الكواكب – حواء – الموعد)	٢٩	١١,١٥
مجلات علمية متخصصة (المهندس – عالم البناء – التنمية والبيئة)	٦	٢,٣١
مجلات ذات صبغة اجتماعية وسياسية واقتصادية متخصصة (عالم الفكر – المنار – أدب ونقد .. إلخ)	١٩	٧,٣١
مجلات رياضية (الصقر – الأهرام الرياضى .. إلخ)	١٩	٧,٣١
مجلات دينية (الوعى الإسلامى – الأزهر – منبر الإسلام .. إلخ)	٤	١,٥٤
غير واضح	١٤٤	٥٥,٣٨
المجموع	٢٦٠	١٠٠

جدول رقم (١٩ – ٣)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم ونوع المجلات المقروءة

نوع المجلات المقروءة / مستوى التعليم	مجلات حكومية اكتوبر – آخر ساعة – المصور	مجلات تهتم باخبار النجوم هووهى نورا	مجلات علمية متخصصة ٪	مجلات ذات صبغة اجتماعية ٪	مجلات رياضية ٪	مجلات دينية ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
تعليم منخفض	٥,٨٨	٢,٦٤	—	—	٢,٦٤	١,٤٧	٧٩,٤١	٪١٠٠
تعليم متوسط	١٧,٢٤	١١,٤٩	٢,٣٠	٤,٦٠	٩,٢٠	—	٥٥,١٧	٪١٠٠
تعليم عالى	١٩,٠٥	١٦,١٩	١,٩٠	٣,٩٠	٥,٧١	٢,٨٦	٪٤٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٨-٤)

جدول يوضح العلاقة بين نوع المهنة ونوع الكتب المفضلة

نوعية الكتب المفضلة / نوع المهنة	كتب دينية ٪	كتب أدبية (قصص وشعر) ٪	كتب سياسية وثقافية ٪	كتب عن الأشياء الغريبة ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
عمال	٢٧,٣٧	٨,١٨	١,٨٢	٠,٩١	٦١,٨٢	٪١٠٠
بيروقراط وتكنوقراط	٥١,٤٣	١٥,٧٧	٧,١٤	٢,٨٦	٢٢,٨٦	٪١٠٠
برجوازية	٢٧,٨٥	١٦,٤٦	٥,٠٦	٧,٥٩	٤٣,٠٤	٪١٠٠

جدول رقم (١٨-٣)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم ونوعية الكتب المقروءة

نوعية الكتب المقروءة / مستوى التعليم	كتب دينية ٪	كتب أدبية (قصص وشعر)٪	كتب سياسية واقتصادية ٪	كتب عن الأشياء الغريبة والأرواح ٪	غير واضح ٪	مجموع ٪
تعليم منخفض	٢٢,٠٦	٥,٨٨	—	١,٤٧	٧١,٥٩	٪١٠٠
تعليم متوسط	٣٤,٤٨	١٠,٣٤	٢,٣٠	٣,٤٥	٤٩,٤٣	٪١٠٠
تعلم عالى	٤٠,٩٥	١٩,٥	٨,٥٧	٤,٧٦	٢٦,٦٧	٪١٠٠

وقد دعمت ملاحظات المباحث الميدانية تراجع قيم الثقافة والتعليم ، وذلك على النحو التالى:

– أثناء تطبيق الاستمارة على أحد المبحوثين وهو يعمل (مدرس) قال لى أنه بعد حصوله على (دبلوم المعلمين) كان لديه شغف بالحصول على شهادة جامعية لأنه يحب العلم والتعليم ، وفعلا حصل على شهاد الثانوية العامة والتحق بكلية الحقوق وعندما أصبح فى السنة الثانية بالكلية وجد على حد قوله أن كل الناس بتسافر تشتغل فى الدول العربية) ولذلك حصل على عقد عمل وسافر للخارج وبكثرة غيابه فصل من الكلية ، ويقول أننى لست نادم على ضياع فرصة التعليم لأننى حققت ماهو أفضل وهو ثروة كويسة تجعلنى أعيش مستريح.

– وفى أثناء تطبيق الاستمارة مع أحد المبحوثين وهو (صاحب مصنع نسيج) وحاصل على مؤهل جامعى (ليسانس آداب) وقال أنه منذ تخرجه لم يقرأ كتابًا واحدًا ، وقال أنه لم يستفيد أى شىء من دراسته الجامعية . بل إنه أكد أن حتى الجريدة لايقرأ فيها ما يكتبه الصحفيون ويكتفى بقراءة أخبار الرياضة والحظ وأسعار العملات ، وقد هاجم سياسة (مجانية التعليم) وقال أنه سافر بلاد كثيرة ولم يجد فيها (مجانية) ومن يرغب فى التعليم لابد أن ينفق أموالا كثيرة ، أما هنا فى مصر (نجد الواحد مش لاقى يأكل وعايز يتعلم ويدخل كمان الجامعة) طيب كفاية يتعلموا صنعة أو يحصلوا على دبلوم ويشتغلوا ، وكرر أن الجامعة لابد أن تكون للقادرين فقط.

– وأثناء تطبيق الاستمارة مع (صاحب مكتب سفريات) سأل المبحوث وانت يا استاذ فى أى كلية فقلت له فى كلية الآداب ، فرد على الفور أن خريجى كليات الآداب وخاصة أقسام (فلسفة وعلم نفس واجتماع ولغات شرقية) تظل جوازات سفرهم معى أكثر من سنة ولا أجد لهم أى فرصة عمل ، وقال المفروض يلغوا هذه التخصصات لأنها ليس لها أى فائدة وصاحبها لايجد عمل) ، ونفس هذا الكلام ردده أحد المقاولين الكبار وقال أن التعليم لا لزوم له ، وقال أنه يأتى إليه بكالوريوس وليسانس من مختلف التخصصات ويعملون عنده (صبى لنقاش أو لنجار) ، لذلك لاجدوى من التعليم بل لابد

من اغلاق الجامعات نهائيًا .

فالتعليم هنا يرتبط (بالمكسب) أو (الحصول على عقد عمل بالخارج) أو (الحصول على فرصة عمل) وإذا لم يتحقق ذلك فلا جدوى للتعليم. وهناك رأى آخر ردده بعض المبحوثين أن الحصول على الشهادة ضرورى جدا ولكن من الممكن أن يعمل في مهنة أخرى فيكون (مهندس ونقاش) أو (طبيب ويعمل فى فندق) ، ومثل هذه الآراء تمسك العصا من منتصفها ، فهى تحاول أن تصل إلى درجة علمية مرتفعة وكذلك الحصول على المال ، أو كما قال أحد المبحوثين وهو (مهندس) إن الشهادة لكى يتزوج بها ومن أجل المظهرية والوجاهة أما الواقع فيتطلب (ترك الشهادة على الرف) والعمل فى أى شيء آخر فهو كما يؤكد المبحوث (مهندس) ولكنه يعمل (صاحب فرن) فقد نسى كل شيء درسه عن الهندسة.

ويتأكد لنا صحة الفرض الذى يقرر أن الانفتاح الاقتصادى ساهم فى تدهور قيمة التعليم والثقافة لحساب أعلاء قيم تعليم الفائدةالعينية والتكاسل فى التحصيل الثقافى.

لقد كان لتفشى قيم التربح اليسير ووجود طرق للكسب السريع لاتحتاج إلى سهر الليالى وارهاق العيون والجيوب ، سيطرة (الاستسهال) ،(الغش) ،(التزوير) على العملية التعليمية كما أتاح الانفتاح لابناء القادرين عدة طريق تجعلهم يتميزون على بقية الشرائح الطبقية فى المجتمع (المدارس الخاصة - الجامعة الأمريكية - انتشار الدروس الخصوصية فى المدارس والجامعات) وغيرها الى هدم مبدأ تكافؤ الفرص وانعكس ذلك على قيم التعليم نفسها.

فأصبح هناك نظرة جديدة إلى التعليم ترتبط بتعليم اللغة الانجليزية وتركز فيها أبناء الصفوة من الطبقة القادرة وخاصة عندما بدأت تستشرى الأنشطة التجارية ذات الطابع الأجنبى فى مصر من بنوك وفنادق وتوكيلات والحاجة الى استقدام (عمالة) تتقن اللغات الأجنبية ، كما دعم من أهمية تعلم اللغة الانجليزية واشتداد الطلب عليها فى حقبة الانفتاح الارتباط بين شرائح الرأسمالية الطفيلية فى مصر بالخارج من خلال الاستيراد ، بالإضافة إلى وفود العديد من الأجانب إلى مصر ، كل ذلك أدى إلى تزايد

من الطلب الاجتماعى لتعلم اللغات الأجنبية ليس من أجل الاتصال بالثقافة الغربية والاستفادة من انجازاتها أو قراءة الكتب والمراجع والدوريات الأجنبية وإنما للقيام بالأنشطة الطفيلية والسياحة والبنوك الأجنبية وفى عصر الانفتاح تحولت المدارس الخاصة إلى (بوتيكات) ،(تبرعات) و(هدايا) و(دروس خصوصية) فى نفس الوقت الذى زصبح من الصعب على أبناء الفقراء الاستمرار في التعليم بنجاح ، وظل عدد من أبناء الفقراء عاجزًا بفقره عن دخول المدرسة وحتى إذا التحق بالمدرسة فإما الرسوب أو التسرب ، كما أصبحت المدارس الحكومية تئن بأوجه النقص والمشكلات مما أفقر الخدمة بها.

كما شهدت حقبة الانفتاح اضطرار أعداد كبيرة من خريجى الجامعات الى مزاولة أعمال لاتمت الى تخصصاتهم وربما الى العلم عموما بصلة.

وحتى أستاذ الجامعة تأثر بالمناخ الانفتاحى ، فما جدوى العمل الجاد والمبدع إن كان لايقيم أود من يقوم به والحل يكون بالانصراف عن مهمته الحقيقية فى الانتاج والابداع وأن يبحث عن حلول أخرى تمكنه من مسايرة الانماط الاستهلاكية الترفيهية.

وقامت الدولة فى السبعينيات بتصفية أجهزة المسرح والسينما كمؤسستين تابعتين لوزارة الثقافة لايقومان أصلا على حساب الربح والخسارة بل لحساب المردود الثقافى العام ، قامت الدولة بالغاء وزارة الثقافة وتم تفكيك أوصال القطاع العام فى السينما والمسرح وهبط مستوى الانتاج المسرحى والسينمائى وسيطرت أفلام الجنس والمخدرات والعنف التى هدفها الرغبة فى الكسب وتغذية الغرائز وانتشرت أغنيات هابطة ونافست تسجيلات مبيعات أغانى أم كلثوم وعبد الوهاب ، وهذه الأغانى تدعم قيم الانفتاح بدعوى (الدنيا فانية) و(الدنيا حظوظ) .

وزاد استيراد الأفلام والمسلسلات التليفزيونية الأمريكية التى تمتلىء بالعنف والقسوة والخيانة والتآمر والغدر والدماء والبحث عن الثروة مهما كان الثمن ، والاندفاع الغريزى تجاه المتعة مهما كان العائق ومهما كانت طبيعة المحرمات ، وامتد الاستهلاك الثقافى الغربى إلى الرقص والموسيقى والغناء ، وإلى الشوارع والمحلات (سوبر

ماركت) (شوبينج سنتر) (سويت سنتر) (تيك أوى) .. رلخ.

كان لكل ذلك انعكاساته على قيم الثقافة والتعليم ، فمثلا لم يذكر أحد من المبحوثين (أنه يقضى وقت فراغه فى القراءة أو في مكتبة عامة) ، بل أننا لم نجد استجابات نحو مستقبل الأولاد (تتعلق بالانفاق على تعليمهم أو عمل مكتبة لهم أو شراء كتب) ، فمستقبل الأولاد كما يراه الآباء يرتبط فقط (بإيداع أموال لهم فى البنوك) أو (شراء سيارة) أو (شقة تمليك) أو (عمل مشروع تجارى لهم ، فول وطعمية أو كشرى مثلا)(

وحتى استكمال التعليم فى مراحل أعلى (ماجستير ودكتوراه) مثلا لم يشغل بال المبحوثين على الاطلاق (فالهجرة الى الخارج) أفضل كثيرا من استكمال مشوار التعليم الذى لايعطى (عائد مادى).

وحتى المهن المفضلة من أفراد العينة لاتعكس احترام المهنة (المهندس والطبيب) من أجل مكانتهم العلمية ولما بذلوه من جهد فى سبيل الحصول على شهادة أو لما يقدمونه لمجتمعهم من خدمات وإنما المهنة ترتبط أساساً بعائدها المادى المرتفع ، يضاف الى ذلك أن مهنة (أستاذ الجامعة) كانت نسبتها ضئيلة جدا فى الاستجابات ، رغم أنها المهنة التى تعمل بالعلم وتقوم بتطوير البحث العلمى ولكن في مناخ الانفتاح كل ذلك يصبح لاقيمة له ، فالمهم هو العائد المادى.

ولم يجد الباحث إلا نسبة ضئيلة جدا من أفراد العينة تهتم بمشاهدة أفلام تعكس قيم ايجابية ، بل أن اهتمامات المبحوثين انصب أساسا على أفلام ذات طابع ترفيهى وكوميدى ، ويمكن القول أنها لاتعكس أى قيم لأن الهدف منها هو تسلية المشاهد فقط ، فى حين جاءت الأفلام ذات المضمون التاريخى والثقافى بشكل عام بنسب ضئيلة جدا بين استجابات أفراد العينة.

كما لم تجد الدراسة اهتمامات من جانب المبحوثين بالقراءة سواء قراءة الصحف أو المجلات أو الكتب فعلى الرغم من أن نسبة من أفراد العينة تقرأ الجرائد الرسمية إلا أن حتى هذه النسبة تهتم فقط (بأخبار الرياضة) و(كرة القدم) و(صفحة الفن) و(الأخبار الدينية) ، أما ماهو ثقافى أو سياسى فهناك عزوف تام عن ذلك ، كما أنه

رغم وجود صحف للمعارضة فإن استجابات المبحوثين نحو قراءتها ضئيل جدا وهذا يعكس قيم ضد الثقافة والاهتمام بالرأى الآخر ، كما أنه يشكك فى التجربة الحزبية برمتها.

كما وجد الباحث أن نسبة ضئيلة من الاستجابات تهتم بقراءة المجلات وهذه النسبة تتركز أساسا فى قراءة مجلات رياضية أو المجلات التى تهتم بأخبار النجوم ، أما المجلات ذات المضمون الثقافى فلم يجد الباحث استجابات تدعمها . وعلى الرغم من أن غالبية المبحوثين لاتقرأ كتب ، فإن النسبة الضئيلة التى تقرأ كتب نجدها تقرأ (كتب دينية) فقط وهذا يرجع إلى انتشار هذه الكتب ورخص ثمنها من أجل تدعيم قيم الغيبية والروحانية ومحاربة قيم العقلانية والعلمية.

الفصل الثالث

الانفتاح وقيم العقلانية والعلمية العقلانية

١ - التراث النظرى والبحثى عن آثار الانفتاح على قيم العقلانية والعلمية

لا شك أن القيم الغيبية والروحانية تتعلق بأنماط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التى كانت تسود مجتمعنا المصرى مذ عهود موغلة والتى كانت تقترب من النمط الاقطاعى ويرتبط هذا بتضييق الخناق على التفكير العلمى واتهام هذا التفكير العلمى بالكفر.[١] أى أن هذه القيم ينقلهما الفرد فى محيطه الاجتماعى وتلعب دورا رئيسيا فى تفكيره وادراكه وتوقعاته وهذه القيم تستند فى كثير من الاحيان الى المفاهيم الغيبية مثل الحظ والارواح والسحر وتستخدم هذه المفاهيم فى تفسير ظواهر طبيعية يمكن فى حقيقة الأمر تفسيرها باستخدام المنهج العلمى.

وهناك عديد من الممارسات والامثال الشعبية التى تدعم هذه القيم، نذكر من هذه الممارسات «السحر - العمل الحسد- عمل الاحجبة والتعاويذ- النذور- الارواح والاسياد- قارئ الكف- ضاربة المندل- الخط على الرمل- العرافة- حظك اليوم»، وعديد من الأمثلة الشعبية التى تعبر عن القدرية والتواكلية نذكر منها «لاتفكر ربك مدبر»

---

١) على فهمى شخصيتنا بين القدرية والتواكلية ، مرجع سابق ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

٢) نجيب اسكندر ورشدى فام، التفكير الخرافى، بحث تجريبى، مكتبة الانجلو المصرية، مايو ١٩٦٢، ص٤، ٢٢، ١٣٨، ١٤١. ومزيد من التفاصيل حول تقييم الغيبية والروحانية، يمكن الرجوع إلى :

- على زيعور، التحليل النفسى للذات العربية، مرجع سابق ، ص١٣٦، ١٣٧.
- ملاك جرجس، سيكولوجية الشخصية ومقومات التنمية، مرجع سابق، ص ١٣٦، ١٣٧.
- فؤاد زكريا، القيم الانسانية بين حركة التقدم، وجمود التخلف، الطليعة، سبتمبر، العدد التاسع، ١٩٦٥.

«قسمتى ونصيبى» «المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين» «أجرى جرى الوحوش وغير رزقك مابتحوش» «الله قادر على كل شئ» «الله فعال لما يريد» و«الارزاق بيد الله» ويدعم الدين ذلك «قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا» «انا كل شئ خلقناه بقدر».[٢]

ومن شأن هذه الممارسات والامثال تثبيت البنية الغامضة المترسخة فى الوعى التقليدى، كما ان السيطرة الخرافية على الواقع والتحكم السحرى بالمصير ترتبط بشكل ما مع شدة القهر والحرمان وتضخم الاحساس بالعجز وقلة الحيلة وانعدام الوسيلة، وتزدهر فى عصور الانحطاط وما يصاحبها من تفشى الجهل. ويشجع الحكام فى المجتمعات المتخلفة هذه الممارسات بوسائل مختلفة ابرزها «رعاية المقامات وذوى الكرامات ورعاية الطرق الصوفية» حتى يعم الجهل وتتأصل الاستكانة وتشيع الخرافة بشكل يطمس الواقع كلياً ويصرف الناس عن التصدى الفعال والموضوعى له.[١] وبتأثير هذه القيم انحسرت قيم المستقبليه والتخطيط والعقلانية والعلمية، وساد الايمان بالمكتوب والمحتوم، وفى ظل ذلك يكون من الطبيعى أن تسود الفكرة القائلة أن المستقبل ليس شيئا يصنعه الانسان، وانما يدخل فى نطاق «المخبأ» و«المجهول» بل إن أى محاولة لتدخل الانسان فى تحديد مصيره أو تغيير مجراه ينظر إليها على أنها خروج من جانب الانسان على وضعه الفانى المحدود واقحام لنفسه فيما ينتمى أساساً الى نطاق المشيئة الالهية. وهكذا ينبغى أن نترك المستقبل فى غموضه، وأن نتقبل أية تطورات مفاجئة تحدث فيه لأن هذا هو الميدان الذى تتجلى فيه الارادة الالهية.[٢]

وحين نقول المثل الشائع «المستقبل بيد الله» فانه لا يشير فقط الى تأكيد القدرة الالهية على التحكم فى المجرى القادم للاحداث، بل إنه يمنع الانسان من التدخل فى هذا الميدان الذى لا يملك فيه شيئا، والتفكير فى احتمالات المستقبل يحمل فى طياته خطراً يهدد فى نظر البعض، فيما كثيرة مرتكزة على أساس دينى فحين يفكر الانسان المعاصر فى المستقبل، يتجه ذهنه فى الأغلب الى تلك الكشوف المستمرة التى يوسع بها العلم والتكنولوجيا نطاق معرفته بنفسه وبالعالم وسيطرته عليها، والعلم يسير الآن فى أول الطريق المؤدى الى كشوف تقف على مدخل تلك المنطقة المحظورة التى كانت من قبل وقفا على التفسير الدينى وحده.

---

١) نجيب اسكندر ورشدى فام، المرجع السابق، ص٤، ٢٢، ١٣٨، ١٤١.

٢) فؤاد زكريا، الصحوة الاسلامية فى ميزان العقل، مرجع سابق، ص ٦٩.

والتفكير المستقبلى يؤدى مباشرة الى توقع التحكم فى المخ البشرى ومختلف القدرات الانسانية والى اطفال الانابيب وتخليق الحياة الصناعية والتحكم فى جنس المواليد، بل وفى صفاتهم الجسمية والنفسية والعقلية، فلم يقتصر التحكم فى الطبيعة المادية، بل يسعى العلم الى التحكم فى الطبيعة البشرية بدورها. وكل اتجاه الى التفكير فى مستقبل هذه التطورات يحمل فى طياته زعزعة قيم ظلت مستقرة زمناً طويلاً، ونحن مازلنا نتوقف فى كتاباتنا على مقاومة مبدأ التطور على أسس دينية بحته.[1]

وعلى ذلك نستطيع القول بأن أتساق القيم فى المجتمع تخضع لتأثير الدين، فالتنظيم الدينى مسئول الى حد كبير عن نظام القيم الذى يحدد الغايات العليا للحياة ويرسم شكل السعادة البشرية وكيفية اشباعها، ويرتبط نسق القيم السائد بالمضمون الدينى «غير العقلانى وغير المنطقى» وتتحكم أو تسيطر على العقول بعض الاوهام والغيبيات التى تشكل مضمون ومحتوى القيم. ويصبح الانسان محاصراً بالقناعات التى لا تتزحزح، والخضوع لمعيارية الماضى ومرجعية السلف، ويصبح الماضى مثالياً مطلقاً، ويتحول النص التراثى الى سلطة ويصير فى مستوى المؤسسة يفرض قيما معينة وعلاقات معينة.[2]

والقيم – حسب المفهوم الغيبى– منزله وتصلح لكل زمان ومكان وليست منبثقة من أوضاع اجتماعية ومحددة فتتغير بتغير هذه الاوضاع، ويؤكد هذا المفهوم أن القيم هى قبس من الارادة الالهية ولذلك فهى ابدية وفوق التاريخ[3] وكان نتائج هذه النظرة هو تدعيم قيم الغيبية والروحانية والتواكلية والزهد والاستكانة والخضوع لسلطة الوحى بل تقضى تماما على سلطة العقل وتدعيم قيم التحجر والجمود، التى تقف أمام التقدم العلمى والتخطيط العلمى.

ولاشك أن هذه القيم تشكل قلعة حصينة ضد الذين يبذلون الجهود لتغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تغييراً ثورياً بل أن هذه القيم تؤدى إلى بلورة نفسية وعقلية الانسان فى اطارات جامدة ساكنة ثابتة، ومن ثم تجميد قوة الخلق والابداع، وكل ذلك يقف حجر عثرة ضد عملية تغيير الانساق القيمية التى تتطلب ثورة على الموروث وجرأة فى التفكير للتخلص من هذه الخرافات والاهام والخروج من حالة التصلب الذهنى العاجز

١) فؤاد زكريا ، الصحوة الاسلامية فى ميزان العقل مرجع سابق ، ص ٧١

٢) أدونيس، الثابت والمتحول، مرجع سابق، ص ٢٧٧، ٢٧٨.

٣) حليم بركات، المجتمع العربى المعاصر، مرجع سابق، ص٣٢٨.

عن العمل تبعا لمبدأ التناقض.[1]

ونستطيع القول أن عملية تبلور قيم جديدة تصبح غير مفهومه بدون إنهيار القيم التى تعجز عن مسايرة حركة التاريخ، فالتغير الاجتماعى لايبدل شكلا من علاقات الانتاج بآخر فقط بل يبدل أسلوباً من أساليب التفكير بأخرى، ولذلك فلا غرابة فى نظر ماركس وانجلز أن تقطع ثورة البروليتاريا بحزم كل رابطة مع الافكار والآراء التقليدية وهى تقطع من الأساس كل رابطة مع علاقات الملكية التقليدية.[2]

وقد أستطاع الانسان الغربى التقدم والتطور عن طريق التغيير الذى أدخله على سلم القيم فى ثقافته، وكانت هذه التغييرات الثقافية بمثابة تغييرات ثورية بالنسبة للانسان الغربى نفسه، أى أنها صادفت مقاومة حاده، ولكن البرجوازية الاوربية التى قادت عملية التصنيع فى بلدانها استطاعت قيادة ثورة حقيقية راديكالية فى مجتمعاتها، فهى قد حطمت الاقطاع، وقد واجهت مواجهة حاسمة السلطات الزمانية المتمثلة فى الملكيات المتعددة والسلطات اللازمانية المتمثلة فى رجال الدين «سلطة الكنيسة» وكان من نتيجة ذلك أنها رفعت سلطان العقل بعد نضال طويل ضد غيبيات الاقطاع والكنيسة المتحالفه معه، وترتب على هذه الثورة الفكرية تحرير العقل الانسانى من أى سلطة خارج سلطة العقل أى تكريس حقيقى لسلطة العقل[3] وتمثل ذلك فى التخلص من هيمنة الميتافيزيقا والغاء المطلق أو ألغاء سيادة احترام المقدس ودعت الى تأويل النصوص تأويلاً تاريخياً، وقد أفرز ذلك قيم التفكير العلمى فى مواجهة الكون والطبيعية والمشكلات وقيم المساواة دون اتمام ثورة السياسية فى الحقوق والواجبات وبين المرأة والرجل وقيم الديمقراطية والحريةوغيرها.[4]

ولايمكن التحدث عن تغيير جذرى للقيم المتوارثة دون اتمام ثورة فى الفكر والثقافة تنقل المجتمع من عصر هيمنة الميتافيزيقا إلى عصر التحررمن هذه السيادة، ولانقصد هنا أن الثورة فى الفكر والثقافة يجب أن تسبق الثورة فى مجال علاقات الانتاج، ولكن

---

١) صادق جلال العظم، حليم بركات، المجتمع العربى المعاصر: بحث استطلاعى، ص٣٤١، ٣٤٢.

٢) بشير السباعى، مفهوم الثورة الثقافية، الفكر المعاصر، ص ٨٤، ٩٨.

٣) أمين اسكندر، صراع اليمين واليسار فى الثقافة المصرية، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، بيروت ، ١٩٧٨،ص ٢٠، ٢١.

٤) سمير أمين، الاجتهادات والابداع فى الثقافة العربية، أملم تحديات العصر، قضايا فكرية، أكتوبر١٩٨٩ص ٢٩٦، ٢٩٧، كذلك مراد وهبه، الفكر العربى، وقف عند مرحلة التمرد، روز اليوسف، مايو١٩٨١.

الثورة الاجتماعية دون الثورة الثقافية لن تأتى بالثمار المنتظره منها، بل لعل الاجهاض هو مصيرها الضرورى فى هذه الظروف فالثورة فى الفكر والثقافة هى جزء من التغيير المطلوب من أجل تهيئة الظروف التى بدونها لايمكن انجاز التحرر المادى .[١]

وباختصار فان الفكر العربى لم يشهد الى الآن هذه الثورات الفكرية مثلما فعل الغرب أبان عصر التنوير، بل كل مايحدث عندنا هو ثورة لفظية وليست ثورة فكرية، ذلك أن الفكر النقدى مكفول للجميع باستثناء مجالين الفكر الدينى والفكر السياسى، وهذا يفسر لنا العجز عن تخليص العقول من الرواسب الخرافية التى تكونت فى مواقف تاريخية ماضية والتى تعمل على تعطيل النمو الفكرى أو العقلى للجماعة، والتى لاتستند الى أساس علمى، ومن ثم تحول دون تقبل المعرفة الجديدة والاتجاهات الفكرية الحديثة.[٢]

وقد شهدت حقبة الانفتاح الاقتصادى استمرارية وتفشى لقيم الغيبية والروحانية، وتجلت هذه القيم فى ظهور التطرف الدينى والذى كان نتاجاً لمجمل الظروف الاقتصادية الاجتماعية التى خلقتها سياسية الانفتاح الاقتصادى من جهة وجزء من مخطط إمبريالى صهيونى تسانده قوى إقليمية ومحلية تهدف الى تكريس التخلف تدعيما للتعبية. ولم تكن هذه الجماعات بما لها من فكر ذات تأثير يذكر خلال العقدين السابقين على فترة الانفتاح، ليس فقط من حيث التنظيمات السرية والعلنية ولكن أيضا من حيث رواج فكرها والمظاهر السلوكية التى تعبر عنها، فلم تعرف مصر النقاب أو حتى لم يكن للحجاب ذلك الانتشار الواسع بين الفتيات بل كاد أن يكون شيئاً نادراً ومفتقداً خاصة بين الشباب ولم تكن اللحى أو الجلاليب القصيرة منتشرة بين الشباب، ولم يكن هناك قسر أو قمع داخل قاعات الدراسة للطلاب والطالبات لمنعهم من الاختلاط. ولم تكن هناك مناظرات مسجلة بين شيخ مسلم وقس مسيحى مسجلة فى الولايات المتحدة ويتم تداولها بين الجمهور ويقوم بتوريدها أعضاء جماعات متطرفة، ولم تقع أحداث فتن طائفية.[١]

---

١) سمير أمين، الاجتهادات والابداع فى الثقافة العربية، أملم تحديات العصر، قضايا فكرية، أكتوبر١٩٨٩ص ٢٩٦، ٢٩٧، كذلك مراد وهبه، الفكر العربى، وقف عند مرحلة التمرد، روز اليوسف، مايو١٩٨١.

٢) امير اسكندر، المرجع نفسه، مرجع سابق، ص ٢٠، ٢١.

وكذلك مراد وهبه، أزمة الشباب والتغير الاجتماعى فى العالم العربى، ندوة بمركز بحوث الشرق الأوسط، ابحاث المؤتمر الثالث للمجموعة الاروبية العربية للبحوث الاجتماعية، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٦، ٢٧، ٢٥٩.

ولابد أن نحدد أهم العوامل التى ساهمت فى انتشار الجماعات الاسلامية المتطرفة فى السبعينات، وكيف أثرت هذه العوامل فى تفشى قيم التطرف والغيبية والروحانية على حساب القيم العقلانية والعلمية. ونوضحها كما يلى.

– ارتكاز الدين على فكرة الحقيقة المطلقة يؤدى به أن يرى فى الرأى الآخر مروقا وزندقة أو بدعه، ولذلك فأن أى معارضة تعد كفراً، ومن ثم تمنع ممارسة المعارضة بكافة ضروب التحريم المعنوى والتجريم المادى. وهذا وحده كاف لافقاد الحوار وغياب حرية الفكر. يضاف الى ذاك أنه لم تظهر كتابات نقدية تمس أية جذور للعقيدة من ذلك النوع الذى تخرجه المطابع كل يوم فى البلاد الغربية، بل ان أى كاتب الصقت به صفة العلمانية يراجع ما يكتبه مرارا قبل أن ينشره ويحرص دائما على أن ينفى عن نفسه تهمة الكفر، ولاجدال أن هناك إرهاباً فكرياً لاتمارسه الحكومات بقدر ما يمارسه الرأى العام نفسه، بل أن حجج الغالبية الساحقة من العلمانيين ضد تفسيرات الاسلاميين تستمد كلها من داخل الاسلام نفسه وتقدم فى اطار يؤكد حرص صاحبها على تأكيد براءته من التهمة. فنحن لازلنا نعيش بعقلية العصور الوسطى لاننا نفكر على أساس أننا نملك الحقيقة المطلقة ونضع حاجزا بين هذه الحقيقة وبين قابلية المناقشة والنقد وكل من يتخذ لحججه سنداً وحيداً من الاستشهاد بالنصوص أو الرجوع الى السلف الصالح يفكر بعقلية القرون الوسطى. وهذا المناخ الفكرى من شأنه أن يفرز التطرف الدينى لأن العقل هنا يسير فى إتجاه واحد ويعجز عن فهم الحقيقة النسبية وتعدد طرق الوصول الى الحقيقة.[٢]

– كانت التربة ممهدة فى مصر لانتشار التطرف خلال ثلاثين سنة من الحكم العسكرى، فهناك علاقة عضوية وثيقة بين أسلوب الحكم الذى سارت عليه ثورة يوليو وبين انتشار التطرف والعنف والدين.

---

١) سمير نعيم أحمد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى، ندوة الدين فى المجتمع مركز دراسات الوحدة العربية، ابريل، ١٩٨٩، ص ٨، ٩.

٢) فؤاد زكريا، الصحوة الاسلامية فى ميزان العقل، دار الفكر المعاصر، الطبعة الثانية يناير، ١٩٨٧، ص ١٥٤.

ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى:

– سمير أمين الاجتهاد والابداع فى الثقافة العربية أمام تحديات العصر، الاسلام السياسيى، قضايا فكرية، اكتوبر، ١٩٨٩، ص٢٩٦، ٢٩٨.

– محمد مجدى الجزيرى، الاسطورة والتجديد: منطلقات عامة فى دراسة الأسطورة، فكر نوفمبر، ١٩٨٩، من ص ٦٥– ٧٦.

ذلك أن أسلوب الحكم هذا كان يتجه بطبيعته الى أن يطبق نفس القيم السلوكية المطبقة فى الجيش، ويميل الى جعل العلاقة بين الحاكم والمحكوم أشبه بالعلاقة بين القائد وجنوده لابين مواطنين اكفاء عقلاء متساوين. وهكذا كان المواطن الذى اتجه عهد الثوره الى تشكيله هو المواطن المطيع الذى يمتنع قدر الامكان عن التحليل والمناقشة والتفكير والذى يفكر له الزعماء وماعليه الا التنفيذ أى أن الحكم العسكرى والتطرف الدينى كلاهما يتضمن الطاعة العمياء والاعتقاد بامتلاك الحقيقة المطلقة ورفضا للرأى الآخر ومعاملته على أنه خيانة أو كفر وفى الحالتين تحسم المعارك بالتصفية لا بالحوار، ويصادر حق العقل فى الاعتراض. وباختصار أنه بعد ثلث قرن من القهر وتغييب العقل وسيادة سلطة سياسية لاتناقش، يصبح انتشار العنف الدينى أمراً لامفر منه، وبعد ثلث قرن من السياسات المائعة المتخطبة ازاء التيارات الدينية، المنع الشديد من جانب، والتأييد من جانب آخر، الاضطهاد اللانسانى من ناحية والتقريب والترغيب يصبح من الطبيعى أن يظهر العنف الدينى وعلى نطاق واسع.[1]

– كانت هزيمة ١٩٦٧ هى احدى العوامل المتغيرة التى أدت الى طرح المشروع الاسلامى وجماعاته الاسلامية بقوة على النظام السياسى والقوى الاجتماعية الاخرى، اذ كشفت الحرب والهزيمة عن المأزق الذى وصل اليه النظام الناصرى سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وأن ثمة قوى عميقة وعضوية فى المجتمع أعتقد البعض وهما إمكان نفيها عن الساحة السياسية المصرية وكشفت الهزيمة عن حاجة السلطة السياسية الى تبريرات دينية تكون عاصما لها من التصدع. وطرحت السلفية الاسلامية تفسيراتها عن أن الهزيمة فى الاصل نتيجة لابتعـاد المجتمع والنظام السياسى عن الدين وتمكينه للقيم المضادة والغريبة عنه ونادت بأن حل المشاكل الاجتماعية يكمن فى العـودة الى الاسلام[2].

– عندما تولى السادات السلطة وقام بحركة ١٥ مايو كانت بمثابة انذار مبكر للناصريين واليساريين والماركسيين، أو على الأقل للشباب المنتمى لهذه التيارات، وكان أن راحوا يستعدون لمواجهته.

---

١) فؤاد زكريا، الحقيقة والوهم فى المركز الاسلامى المعاصر، دار الفكر للدراسات والنشر الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٣٣ – ١٣٧.

٢) نبيل عبدالفتاح، المصحف والسيف، ص ٦٥.

ومن جانبه أحس السادات بالقلق الى حد الخطر فراح يبحث عن قوة يتحالف معها وتكون معادية بالطبيعة وبالتجربة لقوة خصومه ووقع اختياره على الاخوان المسلمين[1].. وكان أن تحالف معهم، وكان هذا التحالف بداية لتحالف أكبر مع قوى اليمين داخل مصر وخارجها وافرج السادات عن أولى دفعات الاخوان المعتقلين عام ١٩٧١ ومن بين الذين خرجوا كان «عمر التلمسانى» رئيس مجلة «الدعوة» والمرشد العام للاخوان فيما بعد، ثم توالت دفعات الافراج عن المعتقلين من الاخوان. وفى ٨ يوليو ١٩٨٥ صدر العفو الشامل عنهم ، هم وغيرهم ممن سبق الحكم عليهم فى قضايا سياسية قبل ١٥ مايو ١٩٧٠، وجرت الاتصالات بين السادات والاخوان وقال السادات لأقطاب الاخوان انه يواجه المشاكل التى تتعلق بالالحاد والشيوعية وعرض عليهم السادات استعداده لتسهيل عودتهم الى النشاط العلنى فى مصر والتحالف معهم وقد صدرت عدة مجلات مثل «الدعوة – الاعتصام – المختار الاسلامى»، ونسبت مجلة الدعوة إلى العهد الناصرى كل المتاعب والهموم التى تعانى منها مصر، واندفعت جريدة الدعوة تؤيد سياسة السادات ضد التأميم والقطاع العام والاشتراكية، ودعت بعد اعلان الاحزاب الى حل حزب اليسار والى طرد اليساريين من الحكومة والصحف والمجلات التى تدافع عن اليسار.[2]

كما حاول السادات مساندة الجماعات الاسلامية كسبا لود السعودية واستقطاباً لأموالها خاصة عقب الطفرة النفطية فى أوائل السبعينات حتى يتمكن من افساح المجال لسياسته الانفتاحية فقد ساهمت السعودية والدول الخليجية فى الدعم المالى للنظام

وعادل حموده، الهجرة الى العنف، ص٨٩، ٩٠.

× ويؤكد عادل حموده أن الطرق الصوفية استقبلت أعداداً هائلة من الشبان الذين انضموا اليها ووجدوا انفسهم فى ذكر الله وقراءة الاوراده ، والهروب من حولهم، ولاحظ أن الدولة باركت هذه الخطوة وشجعتها سنوات قليلة من الهزيمة الا وكانت الطرق الصوفية تضم أعدادا من الشباب بالملايين.

× كما يؤكد ويوضح صادق جلال العظم (معجزة ظهور العذراء) التى روجت لها الدولة فى هزيمة ١٩٦٧ على اعتبارأن ظهور العذراء يشير بأن الله سيكون فى نصرتنا وأن السماء لم تتخل عنها، وتبنت أجهزة الدولة وروجت ظهور العذراء. انظر صادق جلال العظم، نقد الفكر الدينى، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الاولى، نوفمبر ١٩٦٩.

١) عادل حموده، التطرف الدينى من هزيمة يونيو الى اغتيال السادات.

٢) عادل حموده، المرجع السابق، نفس الصفحة.

المصرى، مما أدى الى التأثير على توجهات السياسية الداخلية والخارجية المصرية صوب الغرب وتقليص العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وتشجيع القطاع الخاص، وأدت وفرة الاموال النفطية الى محاولة الكومبرا دور والطفيليه الذين صعدوا مع نموذج الانفتاح للتقارب مع الخليج والسعودية من خلال الاسلام ورموزه وقد ساعد النظام السياسى المصرى ذلك النهج لاعتبارات خاصة بالصراع الداخلى وبضرورات استخدام الاسلام وجماعاته فى اللعبة السياسية الداخلية وكذلك استفادة الجماعات الاسلامية من خلال التمويل من السعودية ودول الخليج للكتب والدراسات العقيدية أو عن طريق اشتغال الكثير من أعضاء هذه الجماعات فى بلدان الخليج والسعودية.(١)

– وقد تميز الخطاب الساداتى بسيادة المرجع الدينى الاسلامى والنصوص القرآنية، فيبدأ خطابه «بسم الله الرحمن الرحيم» وينتهى «ربنا لاتزغ قلوبنا بعد أذ هديتنا» ويستشهد بعديد من النصوص «تبارك الذى بيده الملك وهو على كل شىء قدير» «ربنا عليك توكلنا واليك أنبنا واليك المصير» «ربنا آتنا من لدنك رحمة وهىء لنا من أمرنا رشدا» «لينصرن الله من ينصره» «قل لن يصيبنا الا ماكتب الله لنا» «يعز من يشاء ويذل من يشاء» وعديد من النصوص الدينية* التى تنسب الافعال الانسانية الى قوى خارج المسئولية الفردية والانسانية، وهو يستهدف أساسا تغييب مفهوم الارادة الانسانية فى تقرير وصنع المصير وتعميق اغتراب الانسان عن واقعه وحرمانه من تحمل المسئولية(٢) و قد واكب ذلك أن أصبح شعار « العلم والايمان» شعاراً لدولة المؤسسات، فالايمان هو مصدر الطاقة الهائلة التى يمتلكها هذا الشعب، ومن لا ايمان له لا أمان له، وبالتالى فلا مكان للخصوم السياسيين فى مؤسسات الدولة «لامكان لملحد فى مواقع التأثير على الرأى العام».

وأطلق السادات على نفسه «الرئيس المؤمن»، وأصر على وضع «محمد» قبل « أنور

---

١) نبيل عبدالفتاح، المصحف والسيف، ص ٦١.

٢) حسن حنفى، الدين والتنمية، ص ١٨٧، ١٩٨.

* قام «محمد سعيد فرج» بتوضيح أن كثيرا من القيم تستمد مضمونها من الدين، وقد أوضح أن اعتناق الصبية لقيم معينة مرتبطة بالدين ومستمدة منه، «فالكذب هو الشيطان» و«أننى لا أكذب خوفا من ربنا» «يجب أن أصارح بكل شيء والا ارتكبت خطيئة» وتكشف هذه التعليقات أن «الكذب» قد ارتبط بصفته سلوكا خاصا «بالعقاب الالهى» باعتباره شيئا من المحرمات الالهية ، وهذا يوضح أن القيم فى مجتمعنا تستمد جذورها من الدين كعامل للرهبة والنهى عن الفعل، فالطفل لايمارس الواجب لذاته بل خوفاً من العقاب الالهى.

انظر : محمد سعيد فرج، إزدواج توجيهات القيم عند الصبية، المجلة الاجتماعية القومية المجلد الخامس عشر العدد الاول، مايو ١٩٧٨، من ص ٥٠ – ٦٤.

السادات»، وتظهر القيادة السياسية فى أجهزة الاعلام على أنها قوية الايمان ممارسة للشعائر تصلى فى مساجد القرى المتواضعة، متوشحة بالجلباب الابيض متكئة على عصاه والمسبحه باليد وعلامة الصلاة على الجبين والاعين مغلقة والشفاة تتمتم، وكثرة بناء المساجد والنداء على الصلاة خمس مرات يومياً فى أجهزة الاعلام، وضاعف التليفزيون من ساعات بث البرامج الدينية، وطبعت ملايين النسخ من القرآن واضيفت صفحات دينية الى جميع الجرائد حكومية أو معارضه بل أن الاحزاب نفسها على اختلاف توجهاتها الايديولوجية كان بها لجنة خاصة للشئون الدينية. وكان الخطاب الساداتى يهدف من هذه المغازله للجماعات الدينية هو أخفاء التناقضات الاجتماعية والتاكيد على أن النظم السياسية ليست مسؤولة عن الفقر أو عن سوء توزيع الثروة ولا يمكن عمل شيء ضد إرادة الله وكل ما يستطيع الانسان عمله هو الصلاة ودعاء الله والصبر والطاعة، واكتسبت كل القيم مضمون سلبى «فالعدل» هو قبول الناس أن يكونوا درجات وقبول التفاوت الفادح من توزيع الثروة والنفوذ، و «الايمان» هو التسليم بالأمر الواقع، وهى محاولة لتكثيف الجوانب القدرية والاتكالية واستند على تفسير للدين يجعل منه نقيضا للعدل الاجتماعى وإستهدف بذلك تكريس الامر الواقع[1]

ونستطيع القول ان موقف السادات من الجماعات الاسلامية كان يتراوح بين التشجيع والقمع، واذا كان السادات قد خطط لتوظيف الجماعات الدينية للقيام بتنفيذ سياساته فان هذا التخطيط كان يتضمن منطقياً امكانية أن تخرج هذه الجماعات عن طموح النظام وعن حدود الدور الذى رسمه لها وأن تمتلك هى ذاتها مشروعاً مستقلاً عن مشروع السادات وأن تحاول فرض شروطها وتدعيم مواقفها، وكان ذلك هو أساس الصدام بين السادات والجماعات الاسلامية، وقد بدأ هذا الصدام عندما اغلق السادات الباب تماما أمام طلب الاخوان تكوين حزب وأعلن«أنه لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة»، ثم اتسعت رقعة الخلاف بعد الثورة الاسلامية الايرانية واستضافة شاه ايران فى الوقت الذى لاقت فيه الثورة الايرانية تأييداً من الجماعات الاسلامية، ثم كانت

١)عبدالعليم محمد، الخطاب الساداتى، ص ١٤٤، ١٤٥.
وحسن حنفى، المرجع السابق، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٦.

اتفاقية الصلح مع أسرائيل و مع اليهود أشد الناس عدواة للمسلمين ووصل الطرفان الى مفترق الطرق وعبرت الجماعات الاسلامية عن غضبها من السادات بكل الوسائل « الاجتماعات، المنشورات، الشعارات» ثم أخيراً العنف فى «حادث الكلية الفنية العسكرية*» و«خطف الشيخ الذهبى» و«اغتيال السادات» نفسه[1].

وما نود أن نوضحه هنا أن الدولة ساهمت فى ظهور العنف الدينى فى السبيعينات، رغم أنها تؤكد محاربتها للتطرف الدينى بوصفه تفسيرا باطلاً لتعاليم الاسلام، ورغم أن الدولة تتصدى له بتجنيد عدد من دعاتها، الذين يعملون على تفنيده من منظور اسلامى بحت، الا أن جميع المواجهات التى تمت بين الدولة وبين الاسلاميين كانت مواجهات سياسية لم تكن ابداً عقيدية. لو لم يكن التيار الاسلامى يشكل تحديا سياسيا – بالمعنى الواسع – للدولة ولو كان شديد التطرف على المستوى العقائدى وحده دون أن يحاول الخروج بدعوته الى حيز العمل الذى يهدد إحساس الدولة بالامان – ولو لا ذلك لما حدثت أية مواجهة جادة بينه وبين الدولة. ومعنى ذلك أن الصراعات الحامية التى تدور بين تلك الجماعات وبين الدولة لايمكن أن تتخذ دليلا على اضهاد الدولة على المستوى الدينى للتيار الاسلامى وعلى العكس يمكن القول أن الدولة ساندت هذا التيار مساندة (مادية) فى منتصف السبعينات للتغلب على التيارات الديمقراطية واليسارية، بل حتى فى أشد أوقات الصراع العنيف بين جهاز الدولة وبين التنظيمات الاسلا مية النشطة (كالتكفير والهجرة) و(الجهاد) و(الناجين من النار) ... إلخ كانت الدولة تسخر أجهزتها الاعلامية لنشر برامج دينية تزداد مساحتها أو ساعات ارسالها، وبطبيعة الحال فان التوسع فى بث برامج الدعوة الدينية على مستوى متخلف فى الغالب، على ملايين القراء

---

1) عادل حموده، الهجر الى العنف، ص ٨٢، ٨٣.

* رأى «صالح سريه» المسئول عن حادث الفنية العسكرية فى ابريل ١٩٧٤ الذى يرأس «حزب التحرير الاسلامى» أن نظام الحكم كافر والمجتمع مجتمع جاهلى، ولابد من استخدام القوة للسيطرة على السلطة وفرض العقيدة، ويرى أن مظاهر الجاهلية تتبدى فى الرقص – البلاجات – سب الدين – الخمر – الزنا – القمار»، وكل من كتب ضد الشريعة كافر وكل من اتهم الدين بالتخلف والرجعية كافر وكذلك من يحارب ملابس السيدات المحتشمة ومن سمى أولاده بأسماء جاهلية» وقام بتحريم الطقوس الرسمية «تحيه العلم – قبر الجندى المجهول – السلام الجمهورى» لانها عبادة اصنام كما قام « شكرى مصطفى» بتحريم مايلى «الوظيفة العامة الخدمة فى الشرطة – قبول التجنيد الاجبارى – المأذون الشرعى – الولاء للدولة».

والمستمعين والمشاهدين لابد أن يخدم التيار الاسلامى، لأن هذا التوسع يؤدى الى توسيع قاعدة التدين وبالتالى تزداد هذه الجماعات لاكتسابها أعضاء جدد[1].

ولم يقتصر دور الساداتية فى تصعيد الاتجاهات الدينية على صعيد التنازلات الايديولوجية والرمزية ولا على صعيد التحالفات المنظورة وغير المنظورة وانما هناك فوق كل ذلك المناخ العام السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى كرسته ومهدت له سياسة الانفتاح وفتح الباب امام الاستثمارات الاجنبية وتجذر الاستقطاب الاجتماعى بين الاغنياء والفقراء بين ساكنى المقابر وساكنى القصور[2]، وبدأ الانقسام والازدواج الحاد أمرا واقعا فى كافة نواحى الحياة (السيارات الفاخرة واتوبيسات النقل العام - ..مدارس اللغات ومدارس الحكومة - الجامعة الامريكية وجامعة الازهر - شارع الشواربى- الكساء الشعبى - مستشفيات حكومية ومستشفيات فندقية خاصة - التخمة والجوع...)[3] بل ان حياة السادات نفسه مثالا يحتذى به الملوك والسلاطين والاباطرة واستراحات فاخرة وطعام خاص وفودكا وغذاء ملكات النحل وطائرة خاصة، كما ارتبطت صورة جيهان السادات بكل مظاهر الثراء والرفاهية والترف على خلاف زوجة عبدالناصر - وابن السادات اتهم بالنجاح بالتزوير والاخ الاكبر تاجر مخدارت، وقد أفرز كل ذلك الاستغلال والمحسوبية والرشوة والفساد[4] وكان من الطبيعى ان يكون هذا مناخاً خصباً للعنف والتطرف، لأن الثروة الفاحشة و السفه والأسراف فضلا عن الفقر المدقع والاستغلال واغتصاب الحقوق كل ذلك يفرز العنف العنف الدينى*.

وقد دعمت كل هذه السياسات الانفتاحية من اعلاء لقيم اللاعقلانية والغيبية، فمثلا

---

١) فؤاد زكريا. العلمانية ضرورة حضارية فى الاسلام السياسى، قضايا فكرية، ص ٢٧٦ - ٢٧٨.

٢) عبدالعليم محمد، الخطاب الساداتى، مرجع سابق، ص ١٤٥ - ١٤٧.

٣) عادل حموده، الهجرة الى العنف، ص ٢٦٩.

٤) هيكل خريف الغضب، ص ٣٧٣ - ٣٨٧.

وكذلك عادل حموده، التطرف الدينى فى مصر.

* أكدت الدراسات على ان الغالبية العظمى من المتطرفين تنتمى الى الشباب، كما أنهم من أكثر المناطق حرمانا وفقرا، وهم الذين تمنعهم فى نفس الوقت القيم الريفية والشعبية من الانخراط فى الاعمال الاجرامية وغير المشروعة، وهم الذين يشهدون ذلك التفاوت الهائل فى حظوظ نصيب أعلى ٥٪ بمصر من الدخل القومى ارتفع من ٧٪ الى ٢٢٪ خلال عقد السبعينات بينما انخفض نصيب ٢٠٪ من المصريين من ٧٪ الى ١٥٪ أى أن توزيع الثروة فى مصر قد زاد اختلالاً لصالح الاغلبية الميسورة.

انظر: سمير نعيم أحمد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف.

سعد الدين ابراهيم، النظام الاجتماعى العربى الجديد، ص ٤٩، ٥٠.

فى أعقاب حرب ١٩٧٣ انتشرت القصص والروايات التى راحت تؤكد أن الملائكة نزلت من السماء وحاربت معنا ولولاها لكانت الهزيمة من نصيبنا، فنحن هزمنا لاننا ابتعدنا عن طريق الايمان ونحن انتصرنا لاننا عدنا اليه، ونسب ماحدث كله للملائكة جند السماء الذين حاربوا نيابة عنه.

وكان العبور بعد ظهر يوم السبت ٦ اكتوبر ١٩٧٣ وفى يوم الجمعة التالى مباشرة، قال شيخ الازهر، فى خطبة الصلاة التى نقلها التليفزيون أن أحد كبار رجال الدولة وهو «حسين الشافعى» رأى فى المنام الرسول عليه الصلاة والسلام، وانه يجول معه فى الضفة الغربية للقناه، ثم طلب منه ابلاغ الرئيس السادات بأن جند السماء سيحاربون معه. ولم يمر وقت طويل على ما قاله الامام الاكبر حتى وقعت الثغره. وكان أن وجد الذين نسبوا العبور الناجح الى السماء انفسهم فى ورطه، فهل تخلت عنهم السماء؟ وهذا يؤكد أن المصريين لايمكن أن ينتصروا بمفردهم، وأنهم منذ الهزيمة جثة هامدة لا يمكن أن تدب فيهم الحياة الا بمعجزة من السماء.. وسبحان الذى يحيى العظام وهى رميم.

ومرة أخرى لم يحاولوا وضع أقدامهم على الأرض وتخلصوا من هذه الورطة بورطة أكبر، وقالوا أن المسئول عن الثغرة ضابط مسيحى لم يترددوا فى اشعال نيران الفتنة مهما كان الثمن، فكان أن سارع السادات بتعيين ضابط مسيحى كبير قائدا للجيش الثانى[1].

وليس صدفه أن تمتد هذه الحملة من الواقع الى الماضى. من الحاضر الى التاريخ تاريخنا البعيد الذى لايزال يذهل ويحير العالم كله. فى تلك الفترة ظهرت كتابات تحكى عن الذين هبطوا من السماء من المريخ وكواكب اخرى، وبنوا للمصريين الاهرام واقاموا لهم حضارتهم العريقة المعابد، التماثيل، الحلى، التحنيط... الخ، أى أنه حتى التاريخ الذى لانملك غيره، ولانعتز الا به ليس من صنعنا وانما من صنع كائنات مجهولة هبطت من عوالم أخرى. باختصار نحن لاشىء اليوم، وأمس ومنذ فجر التاريخ نحن لاشىء من عصر بناة الاهرام الى عصر العبور العظيم. وهذه الحملة المدبرة سعت الى تجريد الانسان المصرى من أية قدرة على الفعل والابتكار اذا هزمنا فنحن السبب واذا انتصرنا فالفضل لغيرنا.[2].

---

١) عادل حموده، الهجرة الى العنف، مرجع سابق، ص ٢٥٢، ٢٥٣.

٢) ومزيد من التفاصيل عن القيم العقلانية والتواكلية فى العالم العربى.

انظر برهان غليون، اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعيه، مكتبة مدبولى ، الطبعة الثالثة، ١٩٩، ص ٢٤٤ – ٢٥٤.

وقد كان لانتشار الجماعات الدينية فى السبعينات أثر فى شيوع قيم الغيبية والروحانية وانحسار قيم العقلانية والعلمية فقد انتشر فى السبعينات الكتب السطحية الفجه التى تثير ضجه كبرى حول مشكلات تافهة مما يؤدى الى اشاعة جو من «التلوث الفكرى» أو «الخواء الثقافى» يهيئ لظهور التطرف لدى شبابنا، فامتلأت الساحة بالكتب التى تحرم التصوير والموسيقى وتخيف الناس من عذاب القبر والممارسات الارهابية ضدالعروض الفنية وضد الطوائل الاخرى وضوابط انواع الاختلاط بين الجنسين والمناداه بأسلمة كل العلوم «طب اسلامى، اقتصاد اسلامى- احصاء اسلامى... الخ». وقد تزامن ذلك مع ظهور الفن الطفيلى الذى يدعم قيم الغيبية والتواكلية، فانتشرت عديد من الاغنيات التى تروج بأن «الدنيا حظوظ» «وكل واحد نصيبه كده ولازم يرضى بنصيبه» و«كل شىء مكتوب على الانسان» وغيرها والتى تروج لهذا النوع من القيم.

***

ب - نتائج الدراسة الميدانية عن قيم العقلانية والعلمية

ومن خلال الدراسة الميدانية يتأكد لنا صحة الفرض الذى مؤداه أن سياسة الانفتاح الاقتصادى ساهمت فى نشر قيم الغيبية والروحانية على حساب قيم العقلانية والعلمية، وسوف يتضح ذلك من خلال النتائج الميدانية. فقد كانت استجابات المبحوثين حول «قضية نقل الاعضاء من إنسان سليم الى آخر مريض، أو من متوفى حديثا إلى أنسان مريض يحتاج الى أى عضو» توضح عدم قبولهم لذلك بنسبة «٤٩.٢٣٪» وذلك بالنسبة للعينة ككل، انظر (٢٦-١) وقد دلت النتائج على ارتفاع نسبة غير الموافقين على نقل الاعضاء بين الاميين وذوى التعليم المتوسط بنسبة «٥٢.٩٤٪» وعند ذوى التعليم المتوسط بنسبة «٥٢.٨٧٪» بينما تقل نسبيا عند ذوى التعليم العالى بنسبة«٣٧.١٤». انظر (٢٦- ٤)، ورغم أن علم الهندسة الوراثية قد خطا خطوات واسعة فى الغرب، الا أن القيم الروحانية والغيبية مازالت تقف حجر عثره ضد التطورات الحادثة فى هذا العلم، فعندما سأل الباحث المبحوثين «هل توافق على أطفال الأنابيب» كانت الاستجابة بعدم الموافقة مرتفعة بنسبة«٦٠.٧٧٪»، كما رفض حوالى «١٣.٨٥٪» الاجابة على هذا السؤال، بينما نسبة الموافقين كانت «٢٥.٣٨٪» فقط وهى تعادل تقريبا ربع العينة. (انظر الجدول ٢٦-٢).

كما دلت النتائج على ارتفاع نسبة غير الموافقين على أطفال الانابيب بين الاميين وذوى التعليم المنخفض بنسبة «٧٣.٥٣» وعند ذوى التعليم المتوسط بنسبة «٦٥.٥٢٪»، بينما تقل نسبيا عند ذوى التعليم العالى بنسبة «٤٨.٥٧». انظر الجدول (٢٦-٤)، وعلى الرغم من انتشار الاجهزة العلمية التى تحدد «نوع الجنين منذ الشهور الاولى فى الحمل»، الا أن الباحث عندما سأل المبحوثين عن ذلك، وجد أن حوالى نصف العينة تقريبا ترفض تحديد نوع الجنين بنسبة «٤٦.٥٤٪». وكرر غالبية المبحوثين «أن الله وحده يعلم ما فى الارحام» و «أن هذا تدخل فى علم الله» و «أن هذا كفر»، بل وتشكك بعضهم فى قدرة هذه الاجهزة على تحديد نوع الجنين.

انظر الجدول رقم (٢٦-٣).

وقد دلت النتائج على ارتفاع نسبة غير الموافقين على معرفة نوع الجنين بين الاميين وذوى التعليم المنخفض بنسبة «٥٨.٨٢٪» وعند ذوى التعليم المتوسط بنسبة «٥٥.١٧٪» بينما تقل نسبيا عند ذوى التعليم العالى بنسبة «٣٦.١٩٪»، انظر الجدول (٢٦-٤) وعلى الرغم من أن النتائج توضح الانخفاض النسبى لذوى التعليم العالى عن الاميين وذوى التعليم المنخفض والمتوسط بالنسبة لتقبل المستحدثات العلمية والتكنولوجية، الا أن ذلك لا يعنى أن ذوى التعليم العالى لديهم قيم العقلانية والعلمية ولكنه يوضح أن لديهم مرونة أكثر من غيرهم فى تقبل المستحدثات العلمية.

وقد أوضحت النتائج الميدانية وجود اختلافات بسيطة بين «ذوى الدخل المنخفض» وبين «ذوى الدخل المرتفع» فى مدى تقبلهم المستحدثات العلمية، فقد كانت نسبة غير الموافقين على أطفال الانابيب بالنسبة لذوى الدخل المنخفض «٦٤.٥٢٪» بينما كانت نسبة غير الموافقين لدى ذوى الدخل المرتفع «٥٧.٦٩٪»، انظر جدول رقم (٢٦-١٣) كما كانت نسبة غير الموافقين على نقل الاعضاء بنسبة «٥٤.٨٤٪» بالنسبة لذوى الدخل المنخفض، بينما كانت بالنسبة لذوى الدخل المرتفع «٤٣.٥٩٪» انظر جدول رقم (٢٦-١٤).

كما رفض (٥١.٦١٪) من ذوى الدخل المنخفض معرفة نوع الجنين منذ الشهور الاولى للحمل، بينما كانت غير الموافقين من ذوى الدخل المرتفع «٣٧.٣٨٪»، انظر الجدول رقم (٢٦-١٥).

وهذه الاختلافات البسيطة بين ذوى الدخل المنخفض وذوى الدخل المرتفع فى تقبل التقدم العلمى انما يرتبط بارتفاع المستوى الاقتصادى لذوى الدخل المرتفع مما يمكنهم من الاستفادة من هذا التقدم فى مجال الطب الذى يحتاج الى مقدرة مادية مرتفعة. ولم يتضح أى اختلافات بين الاجيال فى مدى تقبل هذه المستحدثات العلمية، فمثلا كانت الاجابة على سؤال «هل توافق على اطفال الانابيب» كان نسبة غير الموافقين من فئات السن ٢٠-٣٠ بنسبة «٦٨.٤٩٪» ومن ٣٠-٤٠ بنسبة «٦٤.٢٢٪»، ومن ٤٠-٥٠ بنسبة «٥٢.٦٣٪» ومن ٥٠-٦٠بنسبة «٧١.٧٤»، انظر الجدول رقم ٢٦٠-١٩)وكانت نسبة غير الموافقين على نقل الاعضاء بين فئات السن المختلفة من٢٠- ٣٠ بنسة

«٩٥ ,٤٧٪»، ومن «٣٠-٤٠» بنسبة «٥٨ ,٤٤٪»، ومن ٤٠- ٥٠ بنسبة «٨٨ ,٥٠٪» ومن ٥٠-٦٠ بنسبة «٣ ,٤١٪». انظر الجدول رقم (٢٦-٢٠) وكانت نسبة غير الموافقين على تحديد نوع الجنين بالنسبة لفئات السن المختلفة من ٢٠-٣٠ بنسبة «٦٨ ,٥٠٪»، ومن ٣٠-٤٠ بنسبة «٨١ ,٥١٪» ومن ٤٠-٥٠ بنسبة «٦٠ ,٣٨٪» ، ومن ٥٠-٦٠ بنسبة «٥٠٪». انظر الجدول رقم (٢٦-٢١) ومن هذا يتضح لنا أن جيل الشباب لايختلف عن جيل الكبار فى تقبل هذه المستحدثات العلمية، فالنسب متقاربة فى رفضهم لكل ماهو جديد فى مجال العلم.

وهذا يدعم صحة الفرض فى انتشار قيم الغيبية والروحانية فى المجتمع، فالقيم التى تسود هى قيم ضد العلم والعقل، وتحاول أن تجعل من العلم تابعاً وخاضعاً للدين، وتنظر الى المستحدثات العلمية من خلال «الحلال» و «الحرام»، فنقل الاعضاء حرام لأن جسد الانسان ملك لخالقه وليس ملكاً للانسان، واطفال الانابيب حرام لانها تدخل فى خلق الله، ومعرفة نوع الجنين حرام لانها فى علم الله. وتسود هذه القيم الغيبية والروحانية بين كل مستويات التعليم وكل مستويات الدخول بل وحتى بين مختلف الاجيال «جيل الشباب وجيل الكبار».

ومن خلال الاستجابات السابقة يتاكد مدى تاثير الدين على أنساق القيم السائدة، ويصبح منظور « الحلال و الحرام» هو الفيصل فى قبول أو رفض التقدم العلمى، وعلى

جدول رقم (٢٦-١)

جدول يوضح النسبة المئوية للموافقة على نقل الاعضاء

هل توافق على نقل الاعضاء	العدد	النسبة ٪
نعم أوافق على نقل الاعضاء	١١٠	٪ ٤٢,٣١
لا أوافق على نقل الاعضاء	١٢٨	٪ ٤٩,٢٣
غير واضح	٢٢	٪ ٨,٤٦
مجموع	٢٦٠	٪ ١٠٠

جدول (٢٦-٢)

جدول يوضح النسبة المئوية للموافقة على أطفال الانابيب

هل توافق على أطفال الانابيب	العدد	النسبة ٪
نعم أوافق على أطفال الانابيب	٦٦	٢٥.٣٨ ٪
لا أوافق على أطفال الانابيب	١٥٨	٦٠.٧٧ ٪
غـــير واضـــــح	٣٦	١٣.٨٥ ٪
مجمـــــوع	٢٦٠	١٠٠ ٪

جدول (٢٦-٣)

جدول يوضح النسبة المئوية للموافقة على معرفة نوع الجنين

هل توافق على معرفة نوع الجنين من أول شهور الحمل	العدد	النسبة ٪
نعم أوافق على معرفة نوع الجنين	١١٩	٤٥.٧٧ ٪
لا أوافق على ذلك	١٢١	٤٦.٥٤ ٪
غـــير واضـــــح	٢٠	٧.٦٩ ٪
مجمـــــوع	٢٦٠	١٠٠ ٪

جدول (٢٦-٤)

العلاقة بين مستوى التعليم والموافقة على نقل الاعضاء

هل توافق على نقل الاعضاء / مستوى التعليم	نعم أوافق على نقل الأعضاء	لاأوافق	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٤٢.٥٦ ٪	٥٢.٤٩ ٪	٤.٤١ ٪	١٠٠ ٪
تعليم متوسـط	٤٣.٦٨ ٪	٥٢.٨٧ ٪	٣.٤٥ ٪	١٠٠ ٪
تعليـم عالـي	٤٩.٥٢ ٪	٣٧.١٤ ٪	١٣.٣٣ ٪	١٠٠ ٪

جدول (٢٦-٤)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والموافقة على أطفال الانابيب

هل توافق على أطفال الانابيب / مستوى التعليم	نعم أوافق	غير موافق	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٪ ١١.٧٦	٪ ٧٣.٥٣	٪ ١٤.٧١	٪١٠٠
تعليم متوسط	٪ ٢٧.٥٩	٪ ٦٥.٥٢	٪ ٦.٩٠	٪١٠٠
تعليم عالى	٪ ٣٢.٣٨	٪ ٤٨.٥٧	٪ ١٩.٠٥	٪١٠٠

جدول (٢٦-٤)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والموافقة على نوع الجنين فى شهور الحمل الاولى

هل توافق على معرفة نوع الجنين فى شهور الحمل الاولى / مستوى التعليم	موافق على ذلك	غير موافق	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٪ ٣٢.٢٥	٪ ٥٨.٨٢	٪ ٨.٨٢	٪١٠٠
تعليم متوسط	٪ ٣٩.٠٨	٪ ٥٥.١٧	٪ ٤.٧٥	٪١٠٠
تعليم عالى	٪ ٥١.٤٣	٪ ٣٦.١٩	٪ ١٢.٣٧	٪١٠٠

جدول (٢٦-١٣)

العلاقة بين مستوى الدخل وأطفال الانابيب

أطفال الانابيب / مستوى الدخل	أوافق على أطفال الانابيب	لا أوافق على أطفال الانابيب	غير واضح	مجموع
دخل منخفض	٢٩.٠٣ ٪	٦٤.٥٢ ٪	٦.٤٥ ٪	١٠٠ ٪
دخل متوسـط	٢٢.٨٢ ٪	٦١.٦٤ ٪	١٥.٤٤ ٪	١٠٠ ٪
دخل مرتفع	٢٨.٢١ ٪	٥٧.٦٩ ٪	١٤.١٠ ٪	١٠٠ ٪

جدول (٢٦-١٤)

العلاقة بين مستوى الدخل ونقل الاعضاء

نقل الاعضاء / مستوى الدخل	اوافق على نقل الاعضاء	لا اوافق على نقل الاعضاء	غير واضح	مجموع
دخل منخفض	٤١.٩٤ ٪	٥٤.٨٤ ٪	٣.٢٣ ٪	١٠٠ ٪
دخل متوسـط	٤٦.٩٨ ٪	٤٥.٦٤ ٪	٧.٣٨ ٪	١٠٠ ٪
دخل مرتفع	٤٦.١٥ ٪	٤٣.٥٩ ٪	١٠.٢٦ ٪	١٠٠ ٪

جدول (٢٦- ١٥)

العلاقة بين مستوى الدخل ومعرفة نوع الجنين

معرفش نوع الجنين / مستوى الدخل	أوافق على معرفة نوع الجنين	لاأوافق على معرفة نوع الجنين	غير واضح	مجموع
دخل منخفض	٣٨.٧١ ٪	٥١.٦١ ٪	٩.٦٨ ٪	١٠٠ ٪
دخل متوسـط	٣٧.٥٨ ٪	٥٤.٣٦ ٪	٨.٠٥ ٪	١٠٠ ٪
دخل مرتفع	٥٢.٥٦ ٪	٣٧.٣٨ ٪	١٠.٢٦ ٪	١٠٠ ٪

جدول (٢٦-١٩)

جدول يوضح العلاقة بين فئات السن وقيم الغيبية والروحانية

فئات السن / هل توافق على أطفال الانابيب	موافق	غير موافق	غير واضح	مجموع
٢٠ - ٣٠	٪ ٢٠.٥٥	٪ ٦٨.٤٩	٪ ١٠.٩٦	٪ ١٠٠
٣٠ - ٤٠	٪ ٣٠.١٢	٪ ٦٤.٢٢	٪ ١٥.٦٦	٪ ١٠٠
٤٠ - ٥٠	٪ ٢٩.٨٢	٪ ٥٢.٦٣	٪ ١٧.٥٤	٪ ١٠٠
٥٠ - ٦٠	٪ ١٧.٣٩	٪ ٧١.٧٤	٪ ١٠.٨٧	٪ ١٠٠

جدول (٢٦-٢٠)

جدول يوضح العلاقة بين فئات السن وقيم الغيبية والروحانية

فئات السن / هل توافق على نقل الاعضاء	موافق	غير موافق	غير واضح	مجموع
٢٠ - ٣٠	٪ ٤٧.٩٥	٪ ٤٧.٩٥	٪ ٤.١١	٪ ١٠٠
٣٠ - ٤٠	٪ ٤٤.٥٨	٪ ٤٤.٥٨	٪ ١٠.٨٤	٪ ١٠٠
٤٠ - ٥٠	٪ ٤٢.١١	٪ ٥٠.٨٨	٪ ٧.٠٢	٪ ١٠٠
٥٠ - ٦٠	٪ ٥٠	٪ ٤١.٣٠	٪ ٨.٧٠	٪ ١٠٠

جدول (٢٦-٢١)

جدول يوضح العلاقة بين فئات السن وقيم الغيبية والروحانية

فئات السن / هل توافق على معرفة نوع الاجنين	موافق	غير موافق	غير واضح	مجموع
٢٠ - ٣٠	٪ ٤١.١٠	٪ ٥٠.٦٨	٪ ٨.٢٢	٪ ١٠٠
٣٠ - ٤٠	٪ ٣٦.١٤	٪ ٥١.٨١	٪ ١٢.٠٥	٪ ١٠٠
٤٠ - ٥٠	٪ ٥٠.٨	٪ ٣٨.٦٠	٪ ٨.٧٧	٪ ١٠٠
٥٠ - ٦٠	٪ ٤٥.٦٥	٪ ٥٠	٪ ٤.٣٥	٪ ١٠٠

العلم أن يخضع للدين ولا يتطرق الى أشياء تعتبر أساسا ليست فى نطاق بحثه لانها تتعلق بالعلم الالهى.

واذا كانت قيم اللاعقلانية واللاعلمية تقف ضد التقدم العلمى فان النتاج الطبيعى لذلك هو اسباغ وجود حقيقى على أشياء لاوجود لها فى الواقع، فعندما سأل الباحث المبحوثين هل تعتقد فى وجود جن واشباح وعفاريت؟ وجد أن أكثر من نصف العينة بنسبة «٥١.٤٪» تعتقد فى وجودها، وكانت تبريرات المبحوثين تؤكد «ان ذلك موجود فى النصوص القرآنية، ولذلك فلا مجال للشك فيها»، وبعضهم أخذ يروى للباحث قصصاً يؤكد أنها واقعية وتتعلق برؤية الشخص «للجن أو للعفريت». وقد أكدت نتائج الدراسة أن انتشار هذه الخرافات يشمل الجميع أميون ومتعلمون، فقد اعتقد فى وجود الجن «٤٥.٥٩٪» من الأميين وذوى التعليم المنخفض و «٥٦.٣٢٪» بالنسبة لذوى التعليم المتوسط و «٥١.٤٣٪» لذوى التعليم العالى. انظر الجدول (٢٦-١١) والجدول (٢٦- ١٦) وبسؤال المبحوثين هل تعتقد فى الحسد؟ كانت الاستجابات «بنعم» بنسبة «٧٧.٧٥٪» وهى نسبة مرتفعة، وكان من أكثر أفراد العينة اعتقادا فى الحسد هم ذوى التعليم العالى فكانت نسبتهم «٨٢.٨٦٪» وتليها ذوى التعليم المتوسط بنسبة «٧٤.٧١٪» ثم فى النهاية التعليم المنخفض والاميون بنسبة «٦٦.١٨». انظر الجداول (٢٦-٨) و (٢٦-٩) و (٢٦-١٠).

وكذلك نجد أن ذوى الدخل المرتفع هم من أكثر مستويات الدخول اعتقادا فى الحسد بنسبة «٨٢.٠٥٪» تليها ذوى الدخل المنخفض بنسبة «٧٧.٤٢٪» ثم ذوى الدخل المتوسط بنسبة «٧١.٨١٪». انظر جدول (٢٦ - ١٧) وبسؤال المبحوثين كيف نتجنب الحسد ؟ كانت الاستجابات فى معظمها هى «قراءة القرآن» بالنسبة لذوى الدخل المنخفض «٧٠.٩٧٪» وبالنسبة لذوى الدخل المتوسط «٦٤.٤٣٪» ولذوى الدخل المرتفع «٧٤.٣٦٪». انظر الجدول رقم (٢٦-٨)، وقد روى كثير من المبحوثين كيف كان للحسد دور كبير فى اصابتهم بكوارث فادحة، وقالوا انه مذكور فى القرآن «ومن شر حاسد اذا حسد»، كما ذكر بعضهم «ان العين قسمت الحجر». وهذا يوضح لنا الى أى مدى يؤثر الدين على تشكيل أنساق القيم «فالأيمان بالحسد مرجعه الدين وكذلك تجنب

الحسد أو اتقاء الشر الحاسدين «بقراءة القرآن» وكذلك اتقاء شر الجن والعفاريت «بقراءة القرآن». انظر الجداول (٢٦-٨) و (٢٦-٩) و (٢٦-١٠).

وعندما سأل الباحث المبحوثين هل تؤمن بأن كل شيء مقدر ومكتوب أو هل تؤمن بأن المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين؟ كانت الاستجابات تؤكد الايمان بالمقدور والمكتوب بنسبة «٨٣.٠٨٪» فالكل يؤمن بأن «المكتوب مكتوب» والمكتوب ليس منه مهروب. وقد أكدت النتائج أن الاميين وذوى التعليم المنخفض هم أكثر أفراد العينة إيماناً بالمقدر والمكتوب بنسبة «٨٦.٨٦٪» ولذوى التعليم المتوسط بنسبة «٨٧.٣٦٪» ولذوى التعليم العالى «بنسبة ٧٧.١٤٪» وقد انعكست هذه القدرية والغيبية فى استجابات السؤال التالى هل تخطط لحياتك أو للمستقبل؟ فكانت الاستجابات « بعدم التخطيط للمستقبل ورفض التخطيط بشكل عام فى الحياة» بنسبة «٦١.٩٢٪». انظر الجداول (٢٦-٥) إلى (٢٦-١٢) وعندما حاول الباحث تبين الاختلافات بين العمال والبرجوازية فى التخطيط للحياة، وجد أن أفراد الطبقة البرجوازية يميلون الى التخطيط فى حياتهم أكثر من العمال، جاءت النسبة لدى العمال «٣٠٪»، وللبيروقراط والتكنوقراط بنسبة «٣٨.٥٧٪» وللبرجوازية بنسبة «٤١.٧٧٪». انظر جدول ٢٦-١٩).

وعندما حاول الباحث معرفة أسباب رفض المبحوثين للتخطيط للمستقبل وغياب الرؤية المستقبلية لديهم، وجد أن الاستجابات فى معظمها لاتنطوى على أى عقلانية أو علمية فى التفكير فمثلا جاءت استجابة « المستقبل فى أيدينا» بنسبة «٤٣.٠٤٪» لدى البرجوازية و «٤٢.٨٦٪» لدى البيروقراط والتكنوقراط و «٤٠٪» لدى العمال ثم يليها استجابة «الانسان لايعلم ما يحدث له» بنسبة «١٥.١٩٪» لدى البرجوازية و «١٤.٢٩٪» لدى البيوقراط والتكنوقراط «٢٠.٩١٪» لدى العمال. انظر الجدول رقم (٢٦-١٩)

وقد دعم الاستجابات السابقة استجابات المبحوثين فيما يتعلق بالامثلة المفضلة لديهم، كانت أكبر النسب هى عن الامثلة القدرية «المكتوب مكتوب» «المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين» .. الخ بنسبة «١٥.٣٨٪» (انظر الجدول ٢٧-٢). وقد ارتفعت استجابات ذوى الدخل المنخفض من الامثلة القدرية بنسبة «٢٢.٢٦٪» بينما ذوى

جدول (٢٦-٨)

جدول يوضح النسب المئوية للاعتقاد فى الحسد

هل تعتقد فى الحسد	العدد	النسبة ٪
نعم اؤمن بالحسد	١٩٧	٪٧٥.٧٧
لا أعتقد فى الحسد	٦٢	٪٢٣.٨٥
غير واضح	١	٪٠٠.٣٨
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول (٢٦-٩)

جدول يوضح النسب المئوية لكيفية تجنب الحسد

كيف تتجنب الحسد أو بتعمل ايه لكى تتقى شر الداسدين	العدد	النسبة ٪
أعمل حجاب	٦٠	٪٢.٣١
قرأة القرآن	١٧٨	٪٦٨.٤٦
اتجنب الناس اللى عنيها وحشة	١٧	٪٦.٥٤
غير واضح	٥٩	٪٢٢.٦٩
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول (٢٨-٧)

جدول يوضح العلاقة بين فئات السن وقيم الغيبية والروحانية

هل توافق على أن المكتوب على الجبين لازم تشوفة العين / فئات السن	موافق	غير موافق	غير واضح	مجموع
٢٠ - ٣٠	٪٧٦.٧١	٪٢١.٩٢	٪١.٣٧	٪١٠٠
٣٠ - ٤٠	٪٨٦.٧٥	٪١٠.٨٤	٪٢.٤١	٪١٠٠
٤٠ - ٥٠	٪٨٥.٩٦	٪١٢.٢٨	٪١.٧٥	٪١٠٠
٥٠ - ٦٠	٪٨٢.٦١	٪١٣.٠٤	٪٢.١٧	٪١٠٠

جدول (٢٨-٨)

جدول يوضح العلاقة بين فئات السن وقيم الغيبية والروحانية

فئات السن / هل تعتقد فى الحسد	نعم	لا	غير واضح	مجموع
٢٠ - ٣٠	٧٦.٧١٪	٢٣.٢٩٪	—	١٠٠٪
٣٠ - ٤٠	٧٣.٤٩٪	٣٥.٣٠٪	١.٢٠٪	١٠٠٪
٤٠ - ٥٠	٨٠.٧٠٪	١٩.٣٠٪	—	١٠٠٪
٥٠ - ٦٠	٧١.٧٤٪	٢٨.٢٦٪	—	١٠٠٪

جدول (٢٨-٩)

جدول يوضح العلاقة بين فئات السن وقيم الغيبية والروحانية

فئات السن / هل تعتقد بوجود جن	نعم	لا	غير واضح	مجموع
٢٠ - ٣٠	٦٣.٠١٪	٣٤.٢٥٪	٢.٧٤٪	١٠٠٪
٣٠ - ٤٠	٥٠.٦٠٪	٤٤.٥٨٪	٤.٨٢٪	١٠٠٪
٤٠ - ٥٠	٤٠.٣٥٪	٥٤.٣٩٪	٥.٢٦٪	١٠٠٪
٥٠ - ٦٠	٤٧.٨٣٪	٤٣.٤٨٪	٨.٧٠٪	١٠٠٪

جدول (٢٦-١٠)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والاعتقاد فى الحسد

مستوى التعليم / هل تعتقد فى الحسد	نعم أعتقد فى الحسد	لا أعتقد فى الحسد	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٪٦٦.١٨	٪٣٣.٨٢	—	٪١٠٠
تعليم متوسط	٪٧٤.٧١	٪٢٥.٢٩	—	٪١٠٠
تعليم عالى	٪٨٢.٨٦	٪١٦.١٩	٪٠.٩٥	٪١٠٠

جدول (٢٦-١١)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والاعتقاد فى الجن والارواح

مستوى التعليم / هل تعتقد بوجود جن	أعتقد فى وجود جن	لا أعتقد فى وجود جن	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٪٤٥.٥٩	٪٥٠	٪٤.٤١	٪١٠٠
تعليم متوسط	٪٥٦.٣٢	٪٤٢.٥٣	٪١.١٥	٪١٠٠
تعليم عالى	٪٥١.٤٣	٪٤٠	٪٧.٥٧	٪١٠٠

جدول (٢٦-٤)

جدول توضيح العلاقة بين مستوى التعليم والإيمان بالمقدر والمكتوب

مستوى التعليم / هل تؤمن بأن المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين	نعم أؤمن بالمقدر والكتوب بان (الكتوب على الجبين لازم تشوفه العين)	غير مؤمن بالقدر والكتوب بان (الكتوب على الجبين لازم تشوفه العين)	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٪٨٦.٨٦	٪١٠.٢٩	٪ ٢.٩٤	٪١٠٠
تعليم متوسط	٪٨٧.٣٦	٪١٢.٦٤	—	٪١٠٠
تعليم عالى	٪٧٧.١٤	٪١٩.٠٥	٪٢.٨٦	٪١٠٠

جدول (٢٦- ١٦)

العلاقة بين مستوى الدخل والعقلانية

هل تعتقد بوجود الجن / مستوى الدخل	نعمفيه ناس بتركبها جن	مفيش حاجة أسمها جن	غير واضح	مجموع
دخل منخفض	٪ ٥٨.٠٦	٪ ٣٨.٧١	٪ ٣.٢٣	٪١٠٠
دخل متوسـط	٪ ٤٩.٦٦	٪ ٤٦.٩٨	٪ ٣.٣٦	٪١٠٠
دخل موتفع	٪٥١.٢٨	٪ ٣٩.٧٤	٪ ٨.٩٧	٪١٠٠

جدول (٢٦ - ١٧)

العلاقة بين مستوى الدخل والعقلانية

الاعتقاد فى الحسد / مستوى الدخل	نعم أعتقد فى الحسد	لا أعتقد فى الحسد	غير واضح	مجموع
دخل منخفض	٪ ٧٧.٤٢	٪ ٢٢.٥٨	—	٪١٠٠
دخل متوسـط	٪ ٧١.٨١	٪ ٢٨.١٩	—	٪١٠٠
دخل مرتفع	٪ ٨٢.٠٥	٪ ١٦.٦٧	٪ ١.٢٨	٪١٠٠

جدول (٢٦-١٨)

العلاقة بين مستوى الدخل والعقلانية

ماذا تفعل لتجنب الحسد / مستوى التعليم	اعمل حجاب	قراءة القرآن	اتجنب الناس اللى عينيها وحشه	غير واضح	مجموع
دخل منخفض	—	٪ ٧٠.٩٧	٪ ٦.٤٥	٪ ٢٢.٢٨	٪١٠٠
دخل متوسـط	٪ ٢.٠١	٪ ٦٤.٤٣	٪ ٧.٣٨	٪ ٢٦.١٧	٪١٠٠
دخل مرتفع	٪ ٣.٨٥	٪ ٧٤.٣٦	٪ ٥.١٣	٪ ١٦.٦٧	٪١٠٠

جدول (٢٦- ٥)

جدول يوضح النسب المئوية للاعتقاد فى المقدر والمكتوب

هل تؤمن بأن كل شيء مقدر ومكتوب أو هل تؤمن بأن المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين	العدد	النسبة ٪
موافق	٢١٦	٪٨٣.٠٨
غير موافق	٢٠	٪ ١٥.٣٨
غير واضح	٤	٪ ١.٥٤
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول (٢٦ - ٦)

جدول يوضح النسبة المئوية للاعتقاد بوجود الجن والاشباح والعفاريت

هل تعتقد فى وجود جن وأشباح وعفاريت	العدد	النسبة ٪
نعم يوجد جن	١٣٤	٪٥١.٠٤
لايوجد جن	١١٥	٪٤٤.٢٣
غير واضح	١١	٪٤.٢٣
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول (٢٦- ٧)

جدول يوضح النسبة المئوية للتخطيط للمستقبل

هل تخطط لحياتك أو للمستقبل	العدد	النسبة ٪
نعم أخطط للمستقبل	٩٤	٪٣٦.١٥
لا أخطط للمستقبل	١٦١	٪٦١.٩٢
غير واضح	٥	٪١.٩٢
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

الدخل المتوسط «١٢.٠٨٪» وذوى الدخل المرتفع «١٥.٣٨٪» بينما كانت الامثال التى تحض على الرؤية المستقبلية والتخطيط للمستقبل بنسبة «صفر ٪» لدى ذوى الدخل المنخفض و «٢.٠١٪» لذوى الدخل المتوسط و «٢.٥٦٪» لدى ذوى الدخل المرتفع. انظر الجدول رقم (٢٦-٢٠).

ولا شك أن ذلك يعنى أن قيم الغيبية والروحانية هى السائدة بينما قيم العقلانية والعلمية قد تضاءلت وانحسرت فى ظل مناخ الانفتاح الاقتصادى الذى أدى الى الثراء المفاجىء والفقر المدقع ومن ثم ظهرت القدرية والحظوظية.

وفى ظل التفاوت الطبقى الحاد والرهيب فى حقبة الانفتاح يصبح من الطبيعى أن يفسر هذا التفاوت تفسيراً عقلانياً ولكن كان التفسير السائد يتفق مع تفشى القيم اللاعقلانية والغيبية، والتى تقرر أن «الرزق مكتوب» و«الغنى حاجة بتاعة ربنا»، وهذه التفسيرات تعبر عن وعى غيبى يدعم ما هو كائن ويرفض تجاوزه.

ويتضح لنا ذلك من خلال استجابات المبحوثين فيما يتعلق بأسباب التفاوت الطبقى، فسأل الباحث المبحوثين فيه ناس أغنياء وناس فقراء تفتكر ايه السبب؟ كانت أعلى الاستجابات هى «ان الارزاق دى حاجة بتاعة ربنا» بنسب مرتفعة للغاية لكل مستويات التعليم، فقد كانت بالنسبة للاميين «٥٨.٨٢٪» ولذوى التعليم المتوسط بنسبة «٤٧.٥٧٪» ولذوى التعليم العالى بنسبة «٥٢.٣٨٪»، وكانت الاستجابة الاخرى «الدنيا حظوظ وكل واحد بيأخذ حظه» بالنسبة للاميين «٨.٨٢٪» ولذوى التعليم المتوسط (٩.٢٠٪) ولذوى التعليم العالى (٦.٦٧٪) بينما كانت التفسيرات العقلانية تتضاءل أمام التفسيرات الغيبية واللاعقلانية، وهذا يتضح من الاستجابات التى ترجع أسباب التفاوت الطبقى الى عدم وجود تخطيط وغياب العدالة أو دور الدولة أو السرقة والرشاوى والعمولات والنهب وغيرها من وسائل الثراء غير المشروع. انظر الجدول (٢٩-٢).

× كرر المبحوثون عديداً من الامثلة التى تدعم القدرية والتواكلية والغيبية:

- من زار الاعتاب ماخاب «الغيبية»
- العبد فى التفكير والرب فى التدبير «التواكلية»
- دارى على شمعتك تقيد «الخوف من الحسد»
- قيراط بخت ولافدان شطارة «الحظ والبخت»

جدول (٢٦ - ١٩)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى المهنة والتخطيط للمستقبل

التخطيط للمتقبل / نوع المهنة	يخطط للمستقبل	يرفض التخطيط للمستقبل	غير واضح	مجموع
عمال	٪٣٠	٪٦٨.١٨	٪١.٨٢	٪١٠٠
بيروقراط و تكنوقراط	٪٣٨.٥٧	٪٥٦.٩٦	٪٢.٨٦	٪١٠٠
برجوازية	٪٤١.٧٧	٪٥٨.٥٧	٪١.٢٧	٪١٠٠

جدول (٢٦- ٢٠)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى المهنة والتخطيط للمستقبل

نوع المهنة	الانسان لا يعلم ما يحدث له	المستقبل فى ايدينا	خلينا فى النهارده	الغلاء	الطريق المسدود	غير واضح	مجموع
عمال	٪٢٠.٩١	٪٤٠	٪٤.٥٥	٪٢.٧٣	ــــ	٪٣١.٨٢	٪١٠٠
بيروقراط	٪١٤.٢٩	٪٤٢.٨٦	٪٢.٨٦	٪١.٤٣	٪ ١.٤٣	٪٣٧.١٤	٪١٠٠
برجوازية	٪١٥.١٩	٪٤٣.٠٤	٪٢.٥٣	٪٢.٥٣	ــــ	٪٣٦.٧١	٪١٠٠

جدول (٢٧-١)

يوضح النسبة المئوية لكيفية حل المشكلات

فيه مشاكل فى بلدنا كثيرة اوى تفتكر حلها يكون ازاى	العدد	النسبة ٪
بالرجوع الى الدين وتطبيق الشريعة الاسلامية	١٣٥	٥١.٩٣ ٪
تخطط تخطيط مضبوط	٦٩	٢٦.٥٤ ٪
نطبق القانون والتزام المسئولين	٢٦	١٠.٠١ ٪
مزيد الديمقراطية والحرية	١	٣٨، ٪
تعمير الصحراء وبناء مصانع وتكنولوجيا	٦	٢.٣١ ٪
مشاكل بلدنا ليس لها حل	٦	٢.٣١ ٪
مجمـــــوع	٢٦٠	١٠٠ ٪

جدول (٢٧-٢)

يوضح النسبة المئوية للامثلة الشعبية المفضلة

نوعية الامثلة الشعبية المفضلة	العدد	النسبة ٪
أمثلة قدرية	٤٠	١٥.٣٨ ٪
أمثلة مستقبلية	٥	١.٩٢ ٪
أمثلة تحض على القناعة	١٧	٦.٥٤ ٪
أمثلة تحض على التعاون	١٠	٣.٨٥ ٪
أمثلة عن الاستقامة	١٦	٦.١٥ ٪
أمثلة عن العمل وبذل الجهد	٣	١.١٥ ٪
أمثلة عن الخوف والقهر	٨	٣.٠٨ ٪
أمثلة الايثار	٢	٠.٧٧ ٪
أمثلة عن تدعيم دونية المرأة	١٤	٥.٣٨ ٪
أمثلة عن الخوف والحسد	١٠	٣.٨٥ ٪
أمثلة عن احترام الكبير وأولى الامر	١	٠.٣٨ ٪
أمثلة عن الحظ	١٠	٣.٨٥ ٪
أمثلة ترفض الظلم والقهر	٧	٢.٦٦ ٪
غير واضح	١١٧	٤٥ ٪
مجمـــــوع	٢٦٠	١٠٠ ٪

جدول (٢٨- ٥)

يوضح العلاقة بين فئات السن والتخطيط

هل تخطط لحياتك / فئات السن	نعم أخطط لحياتى	لا	غير واضح	مجموع
٢٠ - ٣٠	٪٣٦.٩٩	٪٦٠.٢٧	٪٢.٧٤	٪١٠٠
٣٠ - ٤٠	٪٣٨.٥٥	٪٦٠.٢٤	٪١.٢٠	٪١٠٠
٤٠ - ٥٠	٪٣٣.٣٣	٪٦٤.٩١	٪١.٧٥	٪١٠٠
٥٠ - ٦٠	٪٣٢.٦١	٪٦٥.٢٢	٪٢.١٧	٪١٠٠

جدول (٢٨- ٦)

جدول يوضح العلاقة بين فئات السن والتخطيط

لماذا لاتخطط للحياة / فئات السن	الانسان لايعرف هيحصل ايه بكره	المستقبل فى ايد ربنا	خلينا فى النهاردة	الغلاء و تضارب القرارات	الطريق مسدود لايمكن التخطيط للمستقبل	غير واضح	مجموع
٢٠ - ٣٠	٪١٦.٤٤	٪٤٢.٤٧	٪١.٣٧	٪٢.٧٤	—	٪٣٦.٩٩	٪١٠٠
٣٠ - ٤٠	٪١٤.٦٤	٪٤٣.٣٧	٪١.٢٠	٪٣.٦١	—	٪٣٧.٣٥	٪١٠٠
٤٠ - ٥٠	٪٢٢.٨١	٣٨.٦٠	٪٣.٥١	—	٪١.٧٥	٪٣٣.٣٣	٪١٠٠
٥٠ - ٦٠	٪١٧.٣٩	٪٤١.٣٠	٪١٠.٨٧	٪٢.١٧	—	٪٢٨.٢٦	٪١٠٠

ولم يجد الباحث انعكاساً لدى ذوى الدخل المنخفض أو الفقراء بشأن التفاوت الطبقى يوضح أنهم لديهم قيم ترفض واقعهم أو تثور عليه، فهم يقبلون مظاهر الثراء الفاحش على أنها شئ طبيعى بل أنه ذلك ترتيب الخالق ويقبلون فقرهم على أنه قدرهم، وذلك بسبب انتشار القيم اللاعقلانية والغيبية لدى الافراد بحيث تحول بينهم وبين النظرة العلمية والعقلانية فى تفسير واقعهم. «انظر الجدول ٢٩ - ١»، فقد أرجع «٥٨.٠٦» من ذوى الدخل المنخفض أسباب التفاوت الطبقى الى «أن الارزاق دى حاجة بتاعة ربنا» وأرجع «١٢.٩٠» منهم أسباب التافوت الطبقى الى «أن الدنيا حظوظ وكل واحد بيأخذ حظه».

وعندما سأل الباحث المبحوثين عن أن المجتمع المصرى به عديدمن المشكلات كيف نحل هذه المسكلات ونتغلب عليها؟ كانت أكبر الاستجابات تظهر سيطرة قيم اللاعقلانية والغيبية على حساب قيم العقلانية والعلمية، فانحصرت الاستجابات فى «أن حل مشكلاتنا يكمن فى الرجوع الى الدين» وقد كانت على التوالى بالنسبة للأمين «٤٧.٢٦٪» وبالنسبة لذوى التعليم المتوسط بسنبة«٦٣.٣٥٪»، وبالنسبة لذوى التعليم العالى بنسبة «٦٧.٢٦ ٪»، وكانت الاستجابات التالية هى «أن يكون المسئولين عارفين ربنا كويس» وقد كانت بالنسبة للأميين بنسبة «٢٥ ٪» وبالنسبة لذوى التعليم المتوسط «١٦.٠٩»، وبالنسبة لذويالتعليم العالى بنسبة «٢٠٪»، فى حين أن التفسيرات التى تبرز قيم العقلانية والعلمية ضئيلة جدا مثل تعمير الصحراء وبناء مصانع التكنولوجيا حديثة. أنظر الجدول رقم «٢٨ - ١».

وعندما روجت السلطة بأن أسباب هزيمة ١٩٦٧ كانت بسبب ابتعادنا عن الدين، وأن نصر اكتوبر ١٩٧٣ ترجع الى أن الله كان معنا وأمدنا بجند من عنده، فقد استدمجت الجماهير هذه القيم وقد ثبت لنا صدق ذلك عندما أجاب نسبة كبيرة من أفراد العينة بأن سبب النكسة يعود الى «غضب الله علينا لابتعادنا عن الدين» فكانت عند ذوى التعليم المنخفض بنسبة «٣٥.٧٪» وعند ذوى التعليم المتوسط بنسبة «٤٨.٢٨٪» وعند ذوى التعليم العالى بنسبة «٥٦.١٩٪» بينمكا جاءت الاسباب العقلانية لتفسير الهزيمة ضئيلة جدا مثل «سوء التخطيط وغياب الديمقراطية» (انظر الجدول رقم (٢٨ - ٢).

وقد اتضح من خلال النتائج الميدانية تفشى قيم الغيبية والروحانية بين جيل الشباب

وجيل الكبار ولم تتضح اختلافات بينهم من خلال الاستجابات، فمثلا كانت نسبة الموافقين على الايمان بالمقدر والمكتوب بين فئات السن كالاتى من٢٠-٣٠ بنسبة ٧١ .٧٦٪، ومن ٣٠-٤٠ بنسبة ٨٦.٧٥٪ ومن٤٠-٥٠بنسبة ٩٦ .٨٥٪ ومن ٥٠-٦٠ بنسبة ٨٢.٦١٪ كما كانت الاستجابة فى الاعتقاد بوجود جن بنسب كالآتى من ٢٠-٣٠ بنسبة ٦٣.٠١٪ ومن ٣٠-٤٠ بنسبة ٦٠ .٥٠٪ ومن ٤٠-٥٠ بنسبة ٣٥ .٤٠٪ ومن ٥٠-٦٠ بنسبة ٨٣ .٤٧٪، وتوضح هذه النسب أن جيل الشباب اكثر اعتقاداً بوجود الاشباح والأرواح من جيل الكبار. انظر الجدول رقم (٢٨-٧) و(٢٨-٩). أما الاعتقاد فى الحسد فكانت النسب متقاربة بين فئات السن المختلفة، فقد كانت نسبة من يعتقد فى الحسد من ٢٠-٣٠ بنسبة ٧١ .٧٦٪ ومن ٣٠-٤٠ بنسبة ٤٩ .٧٣٪ ومن ٤٠-٥٠ بنسبة ٧٠ .٨٠٪ ومن ٥٠-٦٠ بنسبة ٧٤ .٧١٪ انظر الجدول رقم (٢٨-٨).

وبالنسبة للتخطيط للحياة والنظرة للمستقبل التى تدعم قيم العقلانية لم يتضح اختلاف بين الاجيال فى عدم التخطيط للحياة، فقد كانت نسبة من يرفض التخطيط للحياة من ٢٠-٣٠ بنسبة «٢٧ .٦٠٪» ومن ٣٠-٤٠ بنسبة «٢٤ .٦٠٪» ومن ٤٠-٥٠ بنسبة «٩١و٦٤٪» ومن ٥٠-٦٠ بنسبة «٢٢ .٦٥٪». انظر الجدول رقم (٢٨-٥).

وقد كانت أعلى الاستجابات عن رفض التخطيط هو «أن المستقبل فى ايد ربنا» بين فئات السن المختلفة من ٢٠-٣٠ بسبة «٤٧ .٤٢٪» ومن ٣٠-٤٠ بنسبة «٣٧ .٤٣٪» ومن ٤٠-٥٠ بنسبة «٣٨.٦٠٪» ومن ٥٠-٦٠ بنسبة «٣٠ .٤١٪» ثم جاءت بعد ذلك «الانسان لا يعرف حيحصل ايه بكره» بنسبة «٤٤ .١٦٪» و «٦٤ .١٦٪» و «٨١ .٢٢٪» و «٣٩ .١٧» على التوالى. انظر الجدول رقم «٢٨-٦».

كما كانت الاستجابات بالنسبة لكيفية حل مشكلات المجتمع تعكس انتشار قيم الغيبية والروحانية بين الاجيال، وقداتضح ذلك من خلال «ان حل المشكلات يكون بالرجوع الى الدين» بنسب متقاربة بين فئات السن المختلفة فمن ٢٠-٣٠ بسبة (١٤ .٣٠) ومن ٣٠-٤٠ بنسبة (٣٣ .٣١٪) ومن ٤٠ - ٥٠ بنسبة (٣٣ .٣٣٪) ٥٠-٦٠ بنسبة «٧٤ .٢١٪»، وكذلك أن حل مشكلات مجتمعنا يكون «بأن يكون المسئولون عارفين ربنا كويس» وكانت نسبة الاستجابات متقاربة بين فئات السن المختلفة من ٢٠-٣٠ بسنبة «٢٩ .٢٣٪» ومن ٣٠-٤٠ بنسبة «٤٦ .١٤٪» ومن ٤٠-٥٠ بنسبة «٥٦ .٢٤٪» ومن ٥٠-٦٠ بنسبة «٣٩ .١٧٪». انظر جدول رقم «٢٨-٣».

وكذلك كانت الاستجابات بالنسبة لاسباب التفاوت الطبقى تعكس أيضا انتشار قيم الغيبية والروحانية بين الاجيال، فقد اتضح ذلك من خلال استجابة «ان الارزاق دى حاجة بتاعة ربنا» فقد جاءت كأعلى الاستجابات بنسب كالاتى من ٢٠-٣٠ بسبة «٦٣,٠١٪» ومن ٣٠-٤٠ بنسبة «٥٥,٤٢٪» ومن ٤٠-٥٠ بنسبة «٤٩,١٢٪» ومن ٥٠-٦٠ بنسبة «٥٤,٣٥٪»، انظر جدول رقم (٢٨-٤).

واذا كان جيل الشباب من (٢٠-٣٠) لا يختلف عن جيل الكبار فى التفسيرات الغيبية والروحانية، فان هذا يجعلنا نتشكك فى امكانية مساهمة الجيل الجديد فى التنمية، لان هذا الجيل مازال يؤمن بوجود الجن ويؤمن بالمقدر والمكتوب ويرفض التخطيط للمستقبل مع أن جيل الشباب هو صانع المستقبل.

ولا شك أن المناخ الثقافى السائد يساعد على بلورة قيم الغيبية والروحانية، فقد دلت النتائج على ارتفاع نسبة من يفضلون سماع «القرآن الكريم» فى الراديو، بنسبة «٥٠٪» لذوى التعليم المنخفض والاميين، وبنسبة «٤٠,٢٣٪» بالنسبة لذوى التعليم المتوسط، انظر الجدول رقم (١٥-١) (١٥-٢).

كما دلت النتائج على أن «٢٥٪» من ذوى التعليم المنخفض تفضل مشاهدة البرامج الدينية مثل «برامج الشيخ الشعراوى»، و «ندوة للرأى» وكانت بنسبة «٢٧,٥٩٪» بالنسبة لذوى التعليم العالى ، انظر الجدول (١٦-١)، (١٦-٢) كما أن أنواع الكتب المفضلة كانت هى «الكتب الدينية» بنسبة «٣٣,٨٥٪» لدى أفراد العينة ككل، انظر جدول (١٨-٢)، (١٨-٣)، (١٨-٤) كما أن تفضيلات الاغانى كانت بها استجابة «أفضل سماع الاغانى الدينية» بنسبة «٤١,٤٪» لذوى التعليم المنخفض ، و «٦٠,٤٪» بالنسبة لذوى التعليم المتوسط، و «٣,٨١٪» لذوى التعليم العالى. كما كانت استجابة «لا أسمع أغانى لانها حرام» بنسبة «٥,٨٨٪» للتعليم المنخفض و «٥,٧٥٪» بالنسبة لذوى التعليم المتوسط و«٣,٨١٪» بالنسبة لذوى التعليم العالى. انظر الجدول رقم (١٤-١) (١٤-٢). كما وردت تفضيلات فى مشاهدة الافلام مثل «أفضل مشاهدة الافلام الدينية» بنسبة «٥,٧٧٪» للعينة ككل، واستجابة «لا أشاهد أفلام مطلقا لانها حرام» بنسبة «٣,٨٥٪»، انظر جدول رقم (١٣-١)، وهذا يوضح لنا الى أى مدى كان المناخ الثقافى بمثابة تربة خصبة لسيطرة قيم الغيبية و الروحانية.

جدول رقم (٢٨ - ١)

يوضح العلاقة بين مستوى التعليم وكيفية حل المشكلات

كيفية حل المشكلات / مستوى التعليم	بالرجوع الى الدين والتمسك به	أن يكون المسئولين عارفيت ربنا كويس	تخطيط مضبوط	تطبيق القانون على الكل	طهارة اليد	الضمير	تطبيق الشريعة الاسلامية	التعاون و الاخلاص	الديمقراطية الحقيقية	تعمير الصحراء بناء مصانع وتكنولوجيا حديثة	مشاكل بلدنا ليس لها حل	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٪ ٢٦.٤٧	٪ ٢٥	٪ ٢٥	٪ ١.٤٧	٪ ١.٤٧	٪ ٢.٩٤	٪ ٢.٩٤	٪ ٢.٩٤	—	٪ ٢.٩٤	٪ ٢.٩٤	٪ ٥.٨٨	٪ ١٠٠
تعليم متوسط	٪ ٣٥.٦٣	١٦.٠٩	٪ ١٩.٥٤	—	٪ ٣.٤٥	٦.٩٠	٪ ٢.٣٠	٪ ٥.٧٥	—	٪ ٢.٣٠	٪ ٢.٣٠	٪ ٥.٧٥	٪ ١٠٠
تعليم عالى	٪ ٢٦.٦٧	٪ ٢٠	٪ ٣٣.٣٣	٪ ٩٥.	—	٪ ١.٩٠	١.٩٠	٪ ٢.٨٦	٪ ٩٥.	٪ ١.٩٠	٪ ١.٩٠	٪ ١.٩٠	٪ ١٠٠

جدول رقم (٢٩ - ١)

يوضح العلاقة بين مستوى الدخل وأسباب التفاوت الطبقى

ما أسباب الفقر والغنى / مستوى الدخل	الدنيا حظوظ وكل واحد بيأخذ حظه	الارزاق دى بتاعة ربنا	مفيش عدالة وتخطيط	الميراث والملكية	السرقة والنهب والعملات والرشاوى والاختلاسات	الفقير كسلان والغنى نشيط	الغنى لا يعطف على الفقير ولايدفع ما عليه من ركاة	لابدأن يكون فيه غير وفقير علشان الفقراء يشتغلوا عند الاغنياء	الحاكم هم المسئولين عن الفوضى وعن التفاوت الطبقى	غير واضح	مجموع
دخل منخفض	٪ ١٢.٩٠	٪ ٥٨.٠٦	٪ ١٩.٣٥	—	٪ ٣.٢٣	—	—	٪ ٢.٢٣	٪ ٢.٢٣	—	٪ ١٠٠
دخل متوسط	٪ ٨.٠٥	٪ ٥٥.٠٣	٪ ١٧.٤٥	٪ ٨.٠٥	٪ ٤.٠٣	٪ ٢.٠١	٪ ٢.٦٨	٪ ٢.٠١	—	٪ ٦٧.	٪ ١٠٠
دخل مرتفع	٪ ٦.٤١	٪ ٥٥.١٣	٪ ٢٠.٥١	٪ ٣.٨٥	٪ ٦.٤١	٪ ١.٢٨	٪ ٣.٨٥	٪ ١.٢٨	—	٪ ١.٢٨	٪ ١٠٠

جدول رقم (٢٨ – ٢)

يوضح العلاقة بيم مستوى التعليم و أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧

ماهى أسباب هزيمة ١٩٦٧ / مستوى التعليم	سوء تخطيط واهمال	غضب من ربنا	قوة الجيش الاسرائيلى	الصدفة و الحظ	ازدواجية القيادة بين عامر وناصر	الاستعمارأمريكا وانجلترا وفرنسا تساعد اسرائيل	عدم معرفتنا بالعدو وامكانياته	غياب الديمقراطية والحرية	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٪ ٢٥	٪ ٥٧.٣٥	—	٪ ٤.٤١	٪ ٤.٤١	—	—	—	٪ ٨.٨٢	٪ ١٠٠
تعليم متوسط	٪ ٢٩.٧٩	٪ ٤٨.٢٨	٪ ١.١٥	٪ ٦.٩٠	٪ ٤.٦٠	٪ ٢.٣٠	—	—	٪ ٦.٩٠	٪ ١٠٠
تعليم عالى	٪ ٢٢.٨٦	٪ ٥٦.١٩	٪ ٤.٧٦	٪ ٤.٧٦	٪ ٠.٩٥	٪ ١.٩٠	٪ ١.٩٠	٪ ١.٩٠	—	٪ ١٠٠

جدول رقم (٢٩–٢)

يوضح العلاقة بين مستوى التعليم وأسباب التفاوت الطبقى

أسباب التفاوت الطبقى / مستوى التعليم	الدنياحظوظ وكل واحد بيأخذ حظه	الارزاق دى حاجة بتاعة ربنا	مفيش عدالة وتخطيط	الميراث والملكية	السرقة والنهب والعمولات والرشاوى	الفقيركسلان والغنى نشيط وبتنهز الفرص	لازم يكون فيه غنى وفقير علشان الفقراء يشتغلوا عند الاغنياء	الحاكم هم المسئولين عن تضارب القرارات	غير واضح		مجموع
تعليم منخفض	٪ ٨.٨٢	٪ ٥٨.٨٢	٪ ٥.٨٨	٪ ١١.٧٦	—	—	٪ ٢.٨٢	٪ ٢.٩٤	٪ ١.٤٧	٪ ١.٤٧	٪ ١٠٠
تعليم متوسط	٪ ٩.٢٠	٪ ٥٧.٤٧	٪ ١٢.٩٠	٪ ٦.٩٠	٪ ٥.٧٥	٪ ٤.٦٠	٪ ١.١٥	٪ ٢.٣٠	—	—	٪ ١٠٠
تعليم عالى	٪ ٦.٦٧	٪ ٥٢.٣٨	٪ ٣١.٤٣	٪ ٠.٩٥	٪ ٦.٦٧	—	—	٪ ٠.٩٥	—	٪ ٠.٩٥	٪ ١٠٠

جدول رقم (٢٨ -٣)

يوضح العلاقة بين فئات السن وكيفية حل المشكلات

كيف نحل مشكلات المجتمع / فئات السن	بالرجوع الى الدين	أن يكون المسئولين عارفين ربنا كويس	نخطط تخطيط مضبوط	تطبيق القانون على الكل	طهارة اليد والتزام المسئولين	الضمير	تطبيق الشريعة الاسلامية	التعاون الاخلاقي	الديمقراطية الحقيقية	تعمير الصحراء وبناء المصانع	مشاكل بلدنا ليس لها حل	غير واضح	مجموع
٢٠ - ٣٠	٣٠.١٤ ٪	٢٣.٢٩ ٪	٢١.٩٢ ٪	١.٣٧ ٪	—	٢.٧٤ ٪	٢.٧٤ ٪	٤.١١ ٪	—	—	٤.١١ ٪	٩.٥٩ ٪	١٠٠ ٪
٣٠ - ٤٠	١٣.٣٣ ٪	١٤.٤٦ ٪	٣٠.١٢ ٪	—	٢.٤١ ٪	٣.٦١ ٪	١.٢٠ ٪	١.٢٠ ٪	١.٢٠ ٪	٣.٦١ ٪	٢.٤١ ٪	٦.٠٢ ٪	١٠٠ ٪
٤٠ - ٥٠	٣٣.٣٣ ٪	٢٤.٥٦ ٪	٢٤.٥٦ ٪	—	١.٧٥ ٪	٧.٠٢ ٪	١.٧٥ ٪	٣.٥١ ٪	—	١.٧٥ ٪	—	١.٧٥ ٪	١٠٠ ٪
٥٠ - ٦٠	٢١.٧٤	١٧.٣٩ ٪	٣٠.٤٣ ٪	٢.١٧ ٪	٢.١٧ ٪	٢.١٧ ٪	—	٨.٧٠ ٪	—	٣.٤٥ ٪	٢.١٧ ٪	٨.٧٠ ٪	١٠٠ ٪

جدول رقم (٢٧ -٤)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى الدخل ونوعية الامثال الشعبية

نوعية الامثال / مستوى الدخل	أمثال قدرية	أمثال مستقبلية	أمثال تحض على القناعة	أمثال تحض على التعاون	أمثالعن الاسقامة	أمثال عن العمل وبذل الجهد	أمثال عن الخوف	أمثال عن الايثار	أمثال عن دونية المرأة	أمثال عن الخوف والحسد	أمثال عن احترام وطاعة الكبير وولى الأمر	أمثال عن الحظ	أمثال ترفض	غير واضح	مجموع
منخفض	٣٢.٢٦ ٪	—	٢.٢٣ ٪	—	٩.٦٨ ٪	٣.٢٣ ٪	—	٣.٢٣ ٪	٣.٢٣ ٪	٣.٢٣ ٪	—	—	—	٤١.٩٤ ٪	١٠٠ ٪
متوسط	١٢.٠٨ ٪	٢.٠١ ٪	٦.٧١ ٪	٦.٧١ ٪	٢.٦٨ ٪	٦٧، ٪	٤.٠٣ ٪	٦٧، ٪	٦.٧١ ٪	٢.٦٨ ٪	٦٧، ٪	٦.٠٤ ٪	٦٧، ٪	٤٧.٩٥ ٪	١٠٠ ٪
مرتفع	١٥.٣٨ ٪	٢.٥٦ ٪	٧.٦٩ ٪	—	١٠.٢٦ ٪	١.٢٨ ٪	٢.٥٦ ٪	—	٣.٨٥ ٪	٦.٤١ ٪	—	١.٢٨ ٪	—	٤٨.٧٢	١٠٠ ٪

جدول رقم (٢٧-٣٠)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم ونوعية الأمثلة المفضلة

نوعية الأمثال المفضلة / مستوى التعليم	أمثال قدرية	أمثال مستقبلية	أمثال تحض على القناعة	أمثال تحض على التعاون	أمثالعن الاسقامة	أمثال عن العمل وبذل الجهد	أمثال عن الخوف	أمثال عن الايثار	أمثال عن دونية المرأة	أمثال عن الخوف والحسد	أمثال عن احترام وطاعة الكبير وولى الأمر	أمثال عن الحظ	أمثال ترفض الظلم والقهر	مجموع
تعليم منخفض	١٣,٢٤	—	٧,٣٥	٨,٨٢	٥,٨٨	—	١,٤٧	٢,٩٤	١,٤٧	١,٤٧	—	٨,٨٢	—	٪١٠٠
تعليم متوسط	١٨,٣٩	٢,٣٠	٦,٩٠	٣,٤٥	٤,٦٠	١,١٥	٣,٤٥	—	١١,٤٩	٢,٣٠	١,١٥	٢,٣٠	—	٪١٠٠
تعليم عالى	١٤,٢٩	٢,٨٦	٥,٧١	٠,٩٥	٧,٦٢	١,٩٠	٣,٨١	—	٢,٨٦	٦,٦٧	—	١,٩٠	٠٩٥	٪١٠٠

وقد دعت الملاحظات الميدانية مع المبحوثين صدق الفرض أن يقرر تراجع قيم العقلانية والعلمية فى المجتمع وذلك كما يلى:

– فى احدى مقابلات الباحث مع أحد أصحاب المدارس الخاصة والتى من المفترض أن يقوم أساسا بغرس قيم العقلانية والعلمية فى الاجيال الجديدة، وجد الباحث أن خلف مكتب صاحب المدرسة «حدوة حصان» وسأل الباحث فقال له لكى تكفينى شر الحاسدين، وأكد المبحوث أن كل المصائب تأتى اليه بسبب الحسد ولذلك فهو يقوم «بتبخير» المدرسة كلها كل أسبوع لان البخور مع قراءة القرآن يكفيه شر الحاسدين، بل انه يقول انه قام بطرد بعض المدرسين والسائقين لان عينهم وحشة وبيتشائم منهم.

– وفى مقابلة مع أحد التجار، روى أنه جاءت عليه سنوات كان بيخسر فيها خسارة كبيرة وتراكمت عليه الديون والمشاكل، وعندما ذهب الى أحد العرافين قال له ان هناك «عمل» مدفون فى المحل، ويقول انه احضر فأس وأخذ يبحث عن العمل حتى وجد «لفافة بها عظام ميت» وقام بالتخلص منها، وعرف أن أحد العاملين عنده قام بوضعها فى المحل انتقاما من التاجر.

– وقد سمع الباحث روايات عديدة عن ظهور « الجن» لشخص معين فى مكان معين وبعدها أصيب بلوثة عقلية وبعضهم يؤكد أن الجن يلبس الانسان، وأن أحد المبحوثين أكد أنه حضر جلسة لمعالجة صديق ركبه جن وأخذ الشيخ يقرأ آيات من القرآن حتى تغير صوت الرجل وبدأ يتحدث بصوت آخر غريب « وهو صوت الجن» وقال هذا الصوت اننى سوف أخرج من عينيه» ولكن الشيخ قال له لا وقال «سوف أخرج من أذنيه»ورفض الشيخ أيضا، وطلب الشيخ من الجن أن يخرج من «اصبعه» حتى لايصاب «بعمى» أو «صمم».

– ومن خلال المقابلات وجد الباحث رفضا من المبحوثين «لنقل الاعضاء أو أطفال الانابيب» متأثرين فى ذلك بأقوال بعض الشيوخ أو فقهاء الدين، الذين حرموا مثل هذه الاشياء ويؤكد أن العلم لابد أن يخضع للدين، ولابد أن يعرف العلم حدوده ولايتعداها.

وقد لاحظ الباحث وجود ارتباط شديد بين تراجع القيم العقلانية والعلمية وبين تفشى التفسيرات الدينية الخاطئة لعلاقة العلم ولدور بالدين العقل، بل ان بعض

المبحوثين كان يردد استجابات مدعمة بالايات القرآنية التى تؤكد وجود الجن والحسد وغيرها، وغيرها من الاشياء التى تقف حائلا أمام العقلانية والعلمية والتخطيط للمستقبل وسيطرة الانسان على واقعه.

كان مناخ الانفتاح تربة خصبة لنمو قيم الغيبية والروحانية، فقد شكلت الاوضاع الاقتصادية التردية والتى أدت الى بروز استقطاب طبقى حاد مع وجود مناخ من القهرة والقمع وعدم فاعلية المؤسسات السياسية الى سيطرة مناخ فكرى يفرز التطرف الدينى والتفكير بعقلية عصور سابقة.

وقد كان ذلك جزءا من مخطط امبريالى صهيونى تسانده قوى اقليمية ومحلية تهدف الى تكريس التخلف، بل ان السلطة نفسها روجت لقيم الغيبية والروحانية فاستخدم السادات فى أحاديثه خطابات دينية وأفرج عن المعتقلين من الاخوان، وضاعف التليفزيون من بث البرامج الدينية، وكثرة بناء المساجد والنداء على الصلاة خمس مرات يوميا.

كما طبعت ملايين النسخ من القرآن وأضيفت صفحات دينية الى جميع الجرائد حكومية أو معارضة وكان من نتائج ذلك ظهور التطرف الدينى بكل رموزه «الحجاب - النقاب - الجلباب - تحريم الاختلاط - تحريم الفن - أسلمة العلوم - المطالبة بتطبيق قوانين الشريعة - محاربة الاتجاهات العقلانية والعلمانية .. الخ» وقد انعكس ذلك فى النتائج الميدانية فقد شملت المحرمات «نقل الاعضاء» و «أطفال الانابيب» و «معرفة نوع الجنين» لان هذه الاشياء تعتبر بمثابة تدخل فى علم الله، ووصف بعضهم ذلك بالكفر.

وكذلك وجدت الدراسة استجابات تؤكد اعتقاد أفراد العينة فى وجود « الجن والاشباح والارواح» بحجة أنها مذكورة فى القرآن بل ان بعضهم أخذيؤكد للباحث أنه شاهد الجن بنفسه.

أما الاعتقاد فى الحسد فيمكن القول أن هناك اجماعا من المبحوثين على الاعتقاد فى الحسد، لانه «مذكور فى القرآن» وذكروا «العين قسمت الحجر» و «من شرحاسد اذا حسد» «دارى على شمعتك تنور» كذلك هناك اعتقاد « بأن المكتوب ليس منه هروب» و «المكتوب مكتوب» و «المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين». فهناك نسبة كبيرة جدا

من الاستجابات تؤكد ذلك.

وقد انعكست هذه القدرية فى الرؤية المستقبلية فمادام كل شىء مقدر ومكتوب علينا فان التخطيط للمستقبل مرفوض لان الانسان عاجز عن التحكم فى المستقبل أو التخطيط للمستقبل .

بل حتى تبرير التفاوت الطبقى يرجع الى أن الفقر مقدر ومكتوب والثراء والغنى مقدر ومكتوب «فالرزق مكتوب» وليست سياسة الدولة هى المسئولة عن التفاوت الطبقى.

وهذه التفسيرات تعبر عن وعى غيبى يدعم ماهو كائن ويرفض تجاوزه بدعوى «أن الدنيا حظوظ وكل واحد بيأخذ حظه»، فالتفسيرات العقلانية تتضاءل أمام التفسيرات الغيبية واللاعقلانية.

بل حتى هزيمتنا فى ١٩٦٧ وكيفية حل مشكلات المجتمع كانت استجابات المبحوثين «غضب من الله علينا» «لاننا ابتعدنا عن الدين» وليس بسبب سوء التخطيط، أو «سياسة الدولة» أو « غياب الديمقراطية» وهذا يوضح لنا الى أى مدى انتشرت قيم الغيبية والروحانية فى السبعينات على حساب قيم العقلانية والعلمية.

وقد أكدت النتائج الميدانية انتشار قيم الغيبية والروحانية بين الاميين والمتعلمين على حد سواء، وهذا يجعلنا نتشكك فى الدور الذى تقوم به المدارس والجماعات فى محاربة الخرافات والقيام بدور ثقافى وتنويرى كما أكدت النتائج الميدانية على تفشى قيم الغيبية و الروحانية بين جيل الشباب وجيل الكبار، وهذا يجعل هناك صعوبة بالغة فى التنمية، لأن جيل الشباب الذى من المفترض أنه سوف يقع عليه عبء التنمية فى المستقبل نجد أن هذا الجيل نفسه لايؤمن بالتخطيط للمستقبل وتسود لدية الغيبية والروحانية التى تقف حجر عثرة ضد التقدم.

***

الفصل الرابع

الانفتاح وقيم المساواة بين الجنسين

أ- التراث النظرى والبحثى عن آثار الانفتاح على المساواة بين الجنسين

دونية المرأة وقهرها وتبعيتها ماديا ومعنويا له جذوره فى الفكر الانسانى، فقد صرح «أرسطو» بأن «الأنثى أنثى بسبب نقص معين لديها فى الصفات»، كما دعا «أفلاطون» الى مشاع النساء، وقد ميز «فيثاغورث» بين مبدأ الخير الذى خلق النظام والنور والرجل ومبدأ الشر الذى خلق الفوضى والظلمات والمرأة[١] وقد كرست الاديان دونية المرأة بأن حملتها وزر الخطيئة الاولى، وأصبحت هذه الخطيئة فيما بعد الجسد وبنيت حولها عديد من المحرمات التى أضفت صفة الرجس والدنس على الفعل الجنسى، وأصبحت المرأة بفعل ذلك عورة ورمزاً للعيب والضعف والخصاء وقاصرة، كما اعتبرت ملكية للرجل سواء أكان «أب أم أخ أم زوج» فهى تابع لا حرية لها ولا ارادة ولا كيان، بل وقد انحازت الاديان الى جانب الرجل فى الميراث، فالمرأة لها نصف ميراث الرجل ونصف شهادة الرجل، ومنحت الرجل حق تعدد الزوجات وحق فسخ العقد، وفرض زوج معين على المرأة وهجر الزوجة العقيمة. وفرض العفة والحجاب على المرأة بالاضافة الى الختان للقضاء على الشهوة الجنسية[٢]. ولقد رأى ماركس فى علاقة الرجل بالمرأة الخلاصة المكثفة لاضطهادات الانسان واستلاباته، ولونحن تصورنا امكانية تكثيف كل الاضطهادات التى

---

١) جان فريفيل، الاشتراكية والمرأة، ترجمة جورج طرابيشى، منشورات دار الاداب، بدون طبعة، غير وارد سنة النشر، ص ٢٩ - ٣٢ .

٢) خليل أحمد خليل، المرأة العربية وقضايا التغير، بحث اجتماعى فى تاريخ القهر النسائى دار الطليعة ، الطبعة الثانية ، بيروت، ١٩٨٢، ص ٨٨ - ٩٦.

عانى منها الانسان على مر العصور فى اضطهاد واحد، لقلنا ان هذا الاضطهاد المكثف هو اضطهاد المرأة. ذلك أن المرأة ليست مضطهدة فحسب، بل هى مضطهدة المتضطهدين لان الانسان العامل يعانى من اضطهاد رب العمل، أما زوجة العامل فهى تعانى من اضطهاد رب عمل زوجها ومن اضطهاد زوجها معاً. والحق أن اضطهاد المرأة وان كان جذوره ما قبل التاريخى هو العلاقات الاقتصادية فليس اليوم مجرد اضهاد اقتصادى انه تلخيص وتكثيف وتركيب لكافة الاضطهادات التى عانى منها الكائن البشرى على مر العصور[1].

ولذلك فان المسألة لا تتعلق باستلاب المرأة اقتصاديا فقط بقدر ما أصبحت قيم دونية المرأة وقهرها تتوارثها الاجيال بفعل هذه التقاليد والعادات الرجعية المتوارثة، وليس من قوة كما يقول «لينين» كقوة العادة، وحتى هذه العادات القديمة نفسها هى التى تحول دون إصدار قوانين جديدة للاحوال الشخصية، وذلك يرجع أساسا إلى نقص الجرأة الثورية فى بعض الحالات وفى بعض الحالات الاخرى ضغط الرأى العام الذى يخضع للتقاليد الرجعية المتوارثة، حتى يمكن القول أن اصدار قانون تقدمى للاحوال الشخصية يبدو من أكثر من زاوية أخطر وأجرأ وأكثر ثورية من إصدار قانون تأميم.

ولا شك أن التعارض بين الطباع أو الأمزجة المذكرة والمؤنثة التى تؤكدها التقاليد المتوارثة، ليس الا نتيجة الضغط الاجتماعى، فالأسرة تبذل قصارى جهدها منذ نعومة أظافرهن لتكييفهن مع منظور الزواج التقليدى الذى ينتظرهن، فتنمى فيهن النشاطات التى تفصلهن عن الصبيان، وتشجع مواقفهن التى تجعلهن مرغوبات فى نظر الذكور. وألاعيبهن المفضلة هى الدمى وأدوات المطبخ والحياكة أما الالاعيب العلمية والميكانيكية فلا تقدم إلا للصبيان. وما أن تترعرع الفتاة قليلا حتى تجد أشغال البيت فى انتظارها وترسم حياتها كزوجة وأم، وتفرض عليها رقابة مشددة من أجل الحفاظ على البكارة، أى أن التقاليد والأراء

١) جورج طرابيشى، الاشتراكية والمرأة، مرجع سابق، ص ٧ - ١٧

ومزيد من التفاصيل حول قهر المرأة وتبعيتها للرجل يمكن الرجوع إلى :

- جانى بابى، شرط المرأة فى العالم المعاصر، الاشتراكية والمرأة، ترجمة جورج طرابيشى، مرجع سابق، ص ١١٩.
- مصطفى حجازى، التخلف الاجتماعى، سيكلوچية الانسان المقهور ، ٢٠٩ - ٢٢١.
- شاكر مصطفى، أزمة التطور الحضارى، ص٥١.
- محمد محمود الصياد، نفسية الشعب المصرى من أغانيه، مجلة علم النفس، ص ١٥٧، ١٥٨.

المسبقة تدفع بالاسر الى مساندة المؤسسات الاجتماعية ولا سيما الدينية، والى الفصل فصلا كاملا بين تربية البنات والصبيان[1].

ولعل من نوادر العصر قول البعض : كيف نفتح مجالات العمل أمام النساء والعمل غير متوفر توفراً كافيا للرجال؟ ولعل أطرف ما فى هذه الحجة أنها تعكس الآية، فبدلاً من أن يكون العمل مصدر غنى ورخاء للمجتمع تصوره لنا تلك الحجة وكأنه عبء على المجتمع، ومثل هذا المجتمع مجتمع فريد من نوعه فى تاريخ الاجتماع، مجتمع يرفض العمل الذى يقدمه إليه ابناؤه، واذا كانت هناك مشكلات بطالة فى البلدان المتخلفة، فان علاج البطالة لم يكن عدم العمل وإنما المزيد من العمل[*].

وقد حدد «سيد عويس» عوامل تؤكد على دونية وقهر المرأة فى المجتمع المصرى وهى:

– أن الأسرة المصرية هى أسرة أبوية وليست أسرة أموية ومن ثم فالذكور هم المسئولون وانتساب الابناء الى أبيهم وليس إلى أمهم.

– تعد الأم لتكون «ست بيت» ومن ثم فأدوارها الاجتماعية خارج أسرتها محدودة للغاية «فالبنت مسيرها للبيت».

– يحرم على الأنثى المصرية بعض الاعمال الخطيرة ويقتصر فيها العمل على الذكور «أعمال الحاكم والمشرع ورجل الدين ورجل الشرطة والقاضى والجندى مثلاً».

– تتزوج المرأة لخدمة الذكور الزوج ومفهوم الخدمة هنا يتضمن كل الأدوار التى يفترض أن تقوم بها الزوجة مثلا مثل دور العمل فى البيت ودور أم الاولاد ودور العشيقة ...... إلخ.

– تنخفض مكانة الأنثى المصرية إذا تزوج زوجها غيرها.

– تنخفض مكانة الانثى المصرية إذا لم تتزوج أو تبور.

---

١) جورج طرابيشى، الاشتراكية والمرأة، مرجع سابق، ص١٢٣، ١٢٤ ويمكن الرجوع إلى:
دافيد ويازانوف، الشيوعية والزواج، الاشتراكية والمرأة، ترجمة جورج طرابيشى، ص٥١ ومابعدها .

*) مفهومنا للاخلاق لا يتجاوز دائرة الحياة الجنسية، فالاخلاق عندنا مقصورة على مسائل العرض والشرف والوفاء الزوجى حتى ان «القيمة الخلقية» لا تكاد تعدو هذه الدائرة الضيقة من دوائر السلوك، وهذا يجعلنا نعلق أهمية على الضمير الجنسى» ولا نعلق أهمية على «الضمير المهنى» و«الضمير المدنى» و«الضمير القومى» مقتصرين فى العادة على أن نلعن الزوج الخائن، ولكننا لا نلوم سياسياً لانه غرر بشعبه أو نقسو فى الحكم على «التاجر الجشع» «الموظف المرتشى» وكذلك انظر نوال السعداوى، المرأة والصراع النفسى، مرجع سابق، ص٤٩ – ٥٨.

– تواجه الأنثى المصرية تقلبات السوق وبتفاوت مهرها حسب كونها «بكراً» أو «عزبه» فاذا كانت بكراً فهى أغلى سعراً، واذا كانت مطلقة أو عزبه فهى أرخص سعراً، والأنثى التى لم تتزوج «بارت» سعرها يكون فى الحضيض.[1]

– ترغم الأنثى المصرية على الزواج فى كثير من الأحيان.

– الزوجة فى نظر الزوج مجرد «امتاع»*.

– تعيش الزوجة فى كنف زوجها فى ظل المعاملة السيئة التى لا ترقى إلى المعاملة الرشيدة، فهى تصبر على المكاره «الزواج بأخرى» وتصبر على ألوان الضيم «الشتم والضرب» من أجل لقمة العيش أو من أجل أن يحميها راجل «فظل راجل ولا ظل حيطة».

– تعيش الزوجة فى وجل وخوف من شبح «الضره».

– تطلق الأنثى المصرية لانها لا تنجب الذكور أو تطلق أحياناً لأتفه الاسباب.

– الابن الذكر مفضل عند الأب والأم معا.

– فى الأسرة المصرية اذا سارت المرأة فى الطريق مع أحد رجال الأسرة تسير وراءه.

– لا يستحب اذاعة اسم الأنثى المصرية اذا كانت زوجة أو أما*.

– يستخدم مفهوم «امرأة» «مرة» استخداما سيئا وتعتبر شتيمة اذا وجه الى ذكر

– لا تمارس الأنثى المتزوجة حق الطلاق الا إذا كانت العصمة بيدها وهذا نادر.

– تخطب الأنثى المصرية لحسبها ونسبها.

– يحرم على الإناث المصريات فى سن معينة وفى ظروف معينة الاختلاط بالذكور.

– ينظر الى النساء على أنهن ناقصات عقل ودين.

– نسبة العاملات الماهرات من الإناث المصريات نسبة ضئيلة.

تعمل الإناث المصريات الماهرات منهن وغير الماهرات فى ظل سيطرة الذكر المصرى

---

١) سيد عويس، العوامل التى تواجه تنظيم النسل فى مجتمعنا، نقلا عن نوال السعداوى، المرأة والجنس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الرابعة، ١٩٧٩، ص ١١٢ – ١١٥.

*) خيم الظلام والاهمال على أعضاء المرأة (التى لا تلعب دوراً فى عملية الانجاب والولادة، بل أن بعض هذه الاعضاء كانت تستأصل من جسد المرأة تماما، وبالذات تلك الاعضاء التناسلية الحساسة لمتعة الجنس «البظر» وهذا نتاج للفكرة التى شاعت خطأ أن الرجل سيد المرأة وانها ليست الا أداة لامتاعه ووعاء لاطفاله قد أباحت للمجتمع أن يستأصل من جسد المرأة ما يشاء ويعمل ما يشاء لتصبح المرأة مجرد الرحم الذى ينجب الاطفال. انظر بالتفصيل نوال السعداوى، المرأة والجنس المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٩.

فى أغلب الأحيان واذا اعتبرنا أن الأناث المصريات الريفيات يعملن فانهن يعملن فى ظروف بائسة يسيطر عليها الذكور كذلك.

– نسبة الأمية بين الإناث مرتفعة للغاية قد تصل فى بعض القرى المصرية إلى (١٠٠٪) أو تقل عن ذلك قليلاً [١].

وما ذكره سيد عويس يتفق تماما مع الميراث الفكرى والدينى الذى أدى الى قهر وتبعية المرأة، ولكن ما هو دور الانفتاح فى تعميق هذا القهر والحرمان المادى والمعنوى، هذا ما سنوضحه.

وقبل أن نتحدث عن تدعيم الانفتاح لقيم دونية المرأة لابد أن نذكر أن ثورة يوليو فتحت الأبواب واسعة أمام تعليم الفتاة، وألغيت كل القوانين التى تفرق بين الجنسين فى التعليم أو الالتحاق بالجامعات، والانجازات فى ميدان التعليم للمرأة كانت لا مثيل لها فى التاريخ المصرى، فالذين علمتهن الثورة فى عشرين عاما يزيد عددهن آلاف المرات عن من تعلمن فى المائة والخمسين عاما السابقة على الثورة أى منذ أول نهضة تحديثية فى عهد محمد على، فقد أرتفعت النسبة فى المستوى الاول والاعدادى «٢٨٢٪» بين عامى ١٩٥٣ و١٩٧١ وفى التعليم الثانوى الفنى« ١٧٥٠٪» أى أكثر من «١٧» ضعفا وفى الثانوى العام زاد بنسبة « ٦٣١٪»أى «٧» أضعاف.

وقد تم انشاء عدد من الملكيات الخاصة بالفتيات واقامة الجامعات الاقليمية التى التحقت بها فتيات الاسر الريفية وازداد عدد الطالبات بالجامعة من ١٩٥٣/٥٢ – ١٩٧١/٧٠ بنسبة «١١٣٩٪» فتضاعف عدد الطالبات حوالى «١١٠» مرات فى حين تضاعف عدد الطلاب حوالى سبع مرات فقط[٢].

وتشريعات الثورة لم تكتف بالعدل النسبى وحاولت تحقيق نوع من تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء من خلال قوانين العمل التى تنص صراحة «أنه لا تفرقة بين الرجل والمرأة فى قانون العمل» و«حق المرأة المزدوج فى العمل والامومة» ولا يوجد أى نص فى

---

*) ويوضح الأب «هنرى عيروط» أهمية قيم العرض والشرف لدى المصرى، فالفلاح الذى يحتمل فى عمله كثيرا من الاهانة من جانب سادته لايهاب أن يتساوى معهم فى مسائل النساء، ففى مجال العرض والشرف لا يكون هناك قوى وضعيف وثرى وفقير، والملاك يعرفن أن أكثر ما يثير الفلاح هو الاقتراب من عرضه وشرفه وقد تصل الى حد القتل لمن يقترب من ذلك.

انظر هنرى عيروط، الفلاحون، ترجمة محمد غلاب، بدون تاريخ، ص ١١٥.

١) سيد عويس، المرجع السابق، ص١١٢ – ١١٥.

القانون المصرى اليوم يفرق بين الجنسين فى تولى الوظائف، فالقانون لم يشترط فى التعيين للوظيفة سوى أن يكون المرشح لها مصرياً. ويطبق مبدأ «تساوى الاجور عند تساوى الاعمال» وبالتالى تحصل الموظفات والعاملات على أجور مساوية لاجور زملائهن الرجال، وأصبحت النساء يشغلن المناصب الكبرى فى الادارة ويشغلن كرسى الاستاذية فى الجامعات، وتم تعيين امرأة فى منصب وزارى لاول مرة فى تاريخ مصر وهى د.حكمت أبو زيد وزيرة الشئون الاجتماعية كما منحت المرأة حقوقها السياسية ومنها حق التصويت والترشيح للانتخابات العامة وشغل وظائف الدولة بكل مستوياتها، وكان هذا «ثورة مصغرة» وكان نسقا لتقاليد وممارسات لم تتغير منذ ثلاثة عشر قرناً [1]*. ولكن ليس معنى ذلك أن القيم المتعلقة بالمساواة بين الجنسين قد رسخت بدخول المرأة ميدان العمل على نطاق واسع وتمتعها بفرص التعليم وكفالة الاجر المتساوى لان ذلك مازال يصطدم بعقبات كثيرة ترجع كلها الى رواسب فكرية تستند اليها القوى المحافظة، فمازالت عندنا هيئات تقفل عمليا باب العمل بها أمام المرأة ولو بقدر أو على مراحل، كذلك يتردد كثير من المسئولين فى تعيين المرأة فى مركز القيادة لعدم الثقة بجدية المرأة وقدرتها على تحمل المسئولية .

أما الانفتاح الاقتصادى فقد أفرز مناخاً خصباً لاستمرار قهر المرأة وتبعيتها وذلك من خلال الترويج لقيم الجنس من خلال أفلام هابطة المستوى تبرز «السيقان والنهود العارية» واعلانات تليفزيونية تعتمد أساسا على «الغمز واللمز وتحريك الشفاه» من أجل اثارة الغرائز الجنسية، واغانى تعتمد أساسا على كلمات ذات مضمون جنسى بل ان طريقة ادائها هدفه الهاب المشاعر الجنسية، ولذلك انتشرت أفلام الجنس ومن ثم انتشرت جرائم الدعارة وازداد عدد البغايا، فالسياح العرب والشقق المفروشة والفنادق

---

١) اسماعيل صبرى عبد الله، فى التنمية العربية، دار المستقبل العربى، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص١٥٣ – ١٥٩.
وسامية الساعاتى، دور المثقفات المصريات فى التغير الاجتماعى، الندوة الدولية عن «المثقفون والتغير الاجتماعى، ديسمبر١٩٧٩» ص ١٦٦ – ١٦٨ . وكذلك نجلاء عز الدين، عبد الناصر والعرب ، مرجع سابق ص ١٥١ – ١٦٠.

*) أثبتت الدراسة الميدانية لعماد الدين اسماعيل وفوزية دياب أن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية فى الستينات أدت الى تزايد الوعى الاجتماعى عن مركز المرأة وحقوقها، فازدادت نسبة من يقولون بالمساوة بين الولد والبنت سواء من حيث الاهتمام بالمستقبل أو من حيث التعليم أو من حيث المهنة، وظهر تغيير فى اتجاه الوالدين نحو مستقبل البنت بالذات، ذلك أن المرأة قد حصلت فى هذه الفترة على حقها فى الانتخاب، وازدادت فرص التعليم والعمل، فبعد أن كان من العار أن تتعلم أو تعمل المرأة أصبح من الرجعية اغفال نصف المجتمع. وقد نص الميثاق «على أن المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ولابد أن تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة». انظر : محمد عماد الدين اسماعيل، تغير اتجاهات الوالدين، ص٣١ – ٥٢، فوزية دياب، القيم والعادات، ص٣٥٠ – ٣٥٢.

وشارع الهرم وانتشار الملاهى الليلية، كل ذلك دعم من قيم الجنس مع انحسار قيم العقلانية والتعليم والثقافة وبروز قيم الربح السريع والاستهلاك، ولانغفل هنا انتشار المخدرات بأنواعها المختلفة وعلاقتها بأنتشار القيم الجنسية على نطاق واسع، وفى ضوء ذلك أصبحت المرأة أداة للإمتاع وأداة للشهوات وللثراء والاستهلاك. وعلى النقيض تماما كانت صيحات الجماعات الاسلامية التى ظهرت فى السبعينات تدعو الى «الحجاب والنقاب» وعودة المرأة الى المنزل، وأصبح منع الاختلاط بين الجنسين جانباً رئيسياً من جوانب كفاح الجماعات الاسلامية، وأصبح فى السبعينات منظر النساء المحجبات والمنقبات فى الشوارع شيئا مألوفا، وعلى الرغم من أن الحجاب كان يرمز على امتداد القرون الى «اضطهاد» المرأة والى المركز المتدنى الذى كانت تحتله فى المجتمع، ومنذ أوائل العشرينات قادت الزعيمة هدى شعراوى حركة نسائية فى سبيل المزيد من المساواة بين الجنسين، وفى طليعة أعمال التحدى التى انطوت عليها هذه الحركةكان «السفور» رمزاً لتصميم النساء على التحرر من الاغلال، ولقد نجحت تلك الحركة فعلا فى صوغ قوانين للأسرة والاحوال الشخصية ، وحصلت المرأة فعلا على مزيد من الحقوق فى مجالات التعليم والمهن، وجاءت ثورة ١٩٥٢ لتقدم دفعات الى الأمام لقضية حقوق المرأة، فى هذا التاريخ كان الحجاب قد اختفى نهائيا أوكاد من المناطق الحضرية الرئيسية، «لم يوجد الحجاب مطلقا فى الريف، على أى مستوى ملحوظ»[1] الا أن مسيرة المرأة على طريق التحرر وجدت مايعوقها من التحريمات التى تستهدف إقامة حواجز قاطعة بين نصفى المجتمع تقدم الينا على أنها تستهدف «العفة»*، وكأن ذلك أصبح هو المشكلة الكبرى التى تتوارى الى جانب مشكلات الخبز والمأوى والاحساس بالعدل والأمان.

---

١) سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعى العرب الجديد، مرجع سابق، ص ٤٢، ٤٣.

*) هناك القاء حجاب كثيف على الحياة الجنسية ردها الى دنيا المحرمات يصاحب ذلك اهتمام مفرط بالجنس ناشئ عن قسوة الحرمان وصرامة القيود، ومن ثم لم يعد هناك مجال للتنفيس عن الغريزة الجنسية، ومن ثم كان هناك صراع بين «الرغبة الجنسية والتحريم الدينى» وكانت النتيجة الطبيعية اما التطرف الدينى واظهار السخط والنفور بكل ما يتصل بالحياة الجنسية أو الأفلام الجنسية والاغانى النابية والصور العارية، وفى كلتا الحالتين تأكيد لقيم الجنس، واختزل المرأة الى حدود جسدها واختزال لهذا الجسد الى بعده الجنسى، وبمجرد أن تصبح المرأة «جنس» ويتضخم البعد الجنسى لجسدها على حساب بقية أبعاد حياتها، أنه يمحور المرأة ويمركزها حول «الجنس» وهذا يؤدى الى خمول المرأة وتمركزها حول الجنس ويطمس طاقتها الذهنية ويغرس فى نفسها دونية ذهنية ومهنية، وكل هذا يعوق المرأة ويسلبها شخصيتها وقدرتها على تطوير ذاتها وفى نفس الوقت يحولها الى مطيع للرجل ومعتمدة عليه طوال حياتها.
انظر سلوى خماش، المرأة العربية والمجتمع التقليدى المتخلف، دار الحقيقة بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٧٣، ص ٢٨ – ٥٥.
نوال السعداوى ، المرأة والصراع النفسى، مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٧٣.

وفى ظل هذا المناخ ظهرت دعاوى تدعو الى عودة المرأة الى البيت بحجة أن الرجال لا يجدون عملاً أو بحجة رعاية الاولاد أو لانها غير منتجة بطبيعتها، وظهرت بعض الفتاوى التى تؤكد أن «صوت المرأة عورة»، وظهرت مناقشات واسعة حول موضوعات مثل «هل الكفين عورة – كيف تطيع الزوجة زوجها – ما هو الذى لا يسمح بكشف ملامح الجسم ..... إلخ»

وهذه القضايا أثارت جدلا واسعا امتد الى الصحف والمجلات، وكل ذلك من أجل تبعية المرأة وتأكيد دونيتها.

ب : أهم النتائج الميدانية حول قيم المساواة بين الجنسين :

وقد أثبتت نتائج الدارسة الميدانية صحة الفرض الذى يقرر بأن الانفتاح الاقتصادى كله له تأثير على ظهور قيم تتعلق بدونية المرأة وقهرها المادى والمعنوى، وعلى الرغم من أن البحث لم يطبق فى الريف واقتصر على الحضر فقط «مدينة القاهرة» الا أن الباحث وجد استمرارية وتدعيماً للقيم التى تقف حائلاً ضد ممارسة المرأة لدورها الحضارى واعتبارها انساناً يمكن أن يشارك الرجل وبفاعلية فى التنمية فعندما سأل الباحث المبحوثين عن رأيهم فى نزول المرأة الى ميدان العمل أكد حوالى (٤٦ . ٥٣٪) من العينة رفضهم لعمل المرأة، وكانت مبرراتهم فى ذلك هو أن (من الافضل أن ترعى بيتها وأولادها) وجاءت بنسبة (١٥ . ٣٦ ٪) ثم تليها (عمل المرأة حرام) بنسبة (٦٩ . ٧ ٪) والعمل بهدلة للمرأة بنسبة ٦٩ . ٧ ٪) ثم (علشان هتصرف مرتبها كله على اللبس) بنسبة (٦٩ . ٢ ٪)، ثم بعد ذلك (الرجال لاتجد عمل بسبب عمل المرأة) بنسبة (٥٤ . ١٪) وأخيرا (عيب الست تشتغل لان ديه عاداتنا وتقاليدنا) بنسبة (٩٢ . ١ ٪) . انظر الجدول رقم (٣٠ – ١) و(٣٠ – ٢).

ولم يجد الباحث علاقة دالة بين مستوى التعليم والموافقة على عمل المرأة، فبالنسبة الى ذوى التعليم العالى نجد أن من لايوافق على عمل المرأة منهم (٦٢ . ٤٧ ٪) من يوافق على المرأة (٦٢ . ٤٧ ٪)، وهذا يؤكد بوضوح ان هناك قيماً تدعو الى عودة المرأة الى البيت حتى بين ذوى التعليم العالى. انظر الجدول رقم (٣١ – ٣). ولكى يتضح ذلك سأل الباحث المبحوثين الذين وافقوا على عمل المرأة، (هل المرأة تعمل فى مهن معينة أوأى مهنة) فأجاب (٤٣ ٪) من أفراد العينة بأنها تعمل فى مهن معينة، ثم سألهم الباحث ما

هى المهن التى تعمل فيها المرأة) فكانت الاستجابات المهن الادارية والمكتبية (سكرتارية – حسابات – بريد – بنوك .. الخ) بنسبة (٥٤ . ١١ ٪) تليها مهن تتعلق بالاعمال المنزلية مثل (المطابخ والتفصيل والتريكو والفنادق والنظافة) بنسبة (٥٤ . ٦٪) ثم فى مجال الطب (صيدلانية – ممرضة – طبيبة) بنسبة (٩٢ . ٦ ٪) وجاءت استجابة اخصائية اجتماعية أو نفسية بنسبة (٥٤ . ١٦٪) وجاءت استجابات (مهن تتعلق بالامومة والطفولة) (مربية حضانة) (بائعات) (مذيعات) انظر فى ذلك الجدول (٣١ – ١)، (٣١ – ٢). ونخلص من هذا أن حتى من وافق على عمل المرأة حدد لها مجالات تتفق مع دورها كمربية للاطفال والنظافة والتريكو وغيرها، وهى تعكس ايضا نظرة دونية الى المرأة على انها عضو غير منتج وغير فاعل فى المجتمع، ولذلك فان المرأة يناسبها اما أعمال بسيطة كالسكرتارية أو أعمال تشبه أعمال المنزل تماما، أما أن تقوم المرأة بالعمل فى المجال الصناعى مثلا «كمهندسة أو عاملة» فهذا ما لاتقبله قيم المجتمع*.

جدول رقم (٣٠-١)

جدول يوضح النسبة المئوية للموافقة على عمل المرأة

هل توافق على نزول المرأة ميدان العمل	العدد	النسبة ٪
نعم أوافق على عمل المرأة	١٠٩	٪٤١.٩٤
لا أوافق على عمل المرأة	١٣٩	٪٥٣.٤٦
غير واضح	١٢	٪٤.٦٢
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

*) يرى «قاسم أمين» انه لابد من اعداد المرأة لكسب الرزق، اذ فى هذا تكمن الضمانة الاكيدة، الوحيدة لحقوق المرأة، فما لم تكن المرأة القادرة على اعالة نفسها، تبقى تحت رحمة استبداد الرجل، بصرف النظر عن أى حقوق تمنحها اياها الشريعة، كما رأى قاسم أمين أن «الحجاب» لا يثير الفضيلة وانما قد يثير الشهوة الجنسية، فلا نص صريح فى الموضوع، كما أن هذا ينطوى على عدم ثقة الرجل بالمرأة، فالرجل لايحترم المرأة حين يقفل عليها الابواب لظنه أنها ناقصة انسانياً لقد جردها من مزاياها الانسانية وحصر وظيفتها فى أمر واحد هو تمتعه بجسدها، وهذا الاحتقار للمرأة أساس تعدد الزوجات ايضا فما من امرأة ترضى بأن تتقاسم الرجل مع امرأة أخرى. وإذا تزوج رجل امرأة ثانية فلا يجوز ذلك الا لتجاهله رغبات الزوجة الاولى ومشاعرها، فتعدد الزوجات يؤكد عدم مساواة المرأة للرجل.- البرت حورانى ص ٢٠١ – ٢٠٣ .

جدول رقم (٣٠-٢)

جدول يوضح النسبة المئوية لأسباب عدم الموافقة على عمل المرأة

لماذا لا توافق على عمل المرأة	العدد	النسبة ٪
الافضل ان ترعى بيتها واولادها	٩٤	٣٦.١٥٪
عمل المرأة حرام	٢٠	٧.٦٩٪
علشان هتصرف مرتبها كله على اللبس	٧	٢.٦٩٪
العمل بهدلة للمرأة	٢٠	٧.٦٩٪
الرجال لا تجد عملاً بسبب عمل المرأة	٤	١.٥٤٪
عيب الست تشتغل «لانه ديه عادات وتقاليد عندنا»	٥	١.٩٢٪
غير واضح	١١٠	٤٢.٣١٪
مجموع	٢٦٠	١٠٠٪

جدول رقم (٣١ - ٣)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم وعمل المرأة

هل توافق على عمل المرأة / مستوى التعليم	موافق على عمل المرأة	غير موافق على عمل المرأة	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٣٢.٣٥٪	٦١.٧٦٪	٥.٨٨٪	١٠٠٪
تعليم متوسط	٤٢.٥٣٪	٥٤.٠٢٪	٣.٤٥٪	١٠٠٪
تعليم عالى	٤٧.٦٢٪	٤٧.٦٢٪	٧.٦٢٪	١٠٠٪

جدول رقم (٣١ - ٤)

هل المرأة تعمل فى مهن معينة أو أى مهنة / مستوى التعليم	المرأة تعمل فى مهن معينة	المرأة تعمل فى أى مهنة مثل الرجال	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٪٢٧.٩٤	٪٤.٤١	٪١٧.٦٥	٪١٠٠
تعليم متوسط	٪٤٥.٩٨	٪٤.٦٠	٪٤٩.٤٣	٪١٠٠
تعليم عالى	٪٥٠.٤٨	٪١٠.٤٨	٪٣٩.٠٥	٪١٠٠

جدول رقم (٣١-١)

جدول يوضح النسبة المئوية لعمل المرأة

هل تعمل المرأة فى مهن معينة أو أى مهنة	العدد	النسبة ٪
مهن معينة	١١٢	٪٤٣
أي مهنة	١٨	٪٦.٩٢
غير واضح	١٣٠	٪٥٠
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول رقم (٣١-١)

جدول يوضح النسبة المئوية للمهن التى تعمل فيها المرأة

ما هى المهن التى تعمل فيها المرأة	العدد	النسبة ٪
مهن تتعلق بالاعمال المنزلية «مطابخ - تفصيل - تريكو»	١٧	٪٦.٥٤
مهن ادارية ومكتبية «سكرتارية - حسابات - بريد - بنوك»	٣٠	٪١١.٥٤
مهن تتعلق بالامومة والطفولة «مربية حضانه - طب اطفال»	٦	٪٢.٣١
بـــائعـــــات	٢	٪.٧٧
مذيعة - محامية - مرشدات سياحيات	٢	٪.٧٧
فى مجال الصناعة «مهندسة - عاملة فى مصنع»	٣	٪١.١٥
فى مجال الطب «صيدلانية - ممرضة - طبيبة»	١٨	٪٦.٩٢
اخصائية اجتماعية أو نفسية	٤٣	٪١٦.٥٤
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

ورغم أن المرأة فى المجتمع قد وصلت الى مراكز قيادية «كوزيرة» و «كعضو مجلس شعب» و«أستاذة جامعية» الا أن غالبيةأفراد العينة يرفضون ذلك، وقد اتضح هذا من خلال الاستجابات «هل توافق على عمل المرأة فى مركز قيادى» فكانت الاجابة غير موافق بنسبة «٥٣.٠٨ ٪»، وعندما سألهم الباحث عن أسباب رفضهم لذلك كانت الاستجابة الاولى «المرأة لا يمكن أن ترأس الرجال» بنسبة «٢٧.٦٩ ٪» وهى من أعلى النسب تليها «المرأة لا تصلح لشغل أى مركز قيادى» بنسبة «١٣.٤٦ ٪» ثم «المرأة عاطفية ولا تستطيع اتخاذ قرارات حكيمة» بنسبة «١٣.٤٦٪» . انظر الجدول رقم «٣٠-١١» و «٣٠ - ١٢».

ولا شك أن هذه الاستجابات تحمل فى طياتها قيماً تدعو الى رفض مشاركة المرأة فى العمل السياسى وفى توليها مناصب قيادية لانها لا يمكن أن ترأس الرجال، فلابد أن يكون المسئول رجلاً وليس امرأة لأنها عاطفية ولا تستطيع اتخاذ قرارات حكيمة كما أنها لا تستطيع أساسا شغل أى مركز قيادى سياسى.

كما وجد الباحث أن ذوى التعليم العالى نسبة كبيرة منهم «٤٣.٨١ ٪» لا توافق على أن تصل المرأة إلى مراكز قيادية وهذه النسبة تقترب مع الاميين وذوى التعليم المنخفض الذين يرفضون بنسبة «٥٧.٣٥ ٪» فلا فرق بين الاميين وذوى التعليم العالى فى رفض عمل المرأة ورفض توليها مناصب قيادية. انظر الجدول «٣١ - ٥» و«٣١ - ٦» وقد سأل الباحث المبحوثين عن رأيهم فى الاختلاط فى أماكن العمل والجامعات بين الرجل والمرأة، فكانت الإجابة أن «٥٣.٠٨ ٪» غير موافق على الاختلاط، وسألهم الباحث لماذا لا توافق على الاختلاط فكانت الاستجابات هو ان الاختلاط يسبب مشاكل كثيرة بنسبة «٢٨.٤٦ ٪» وأكد المبحوثون أن الاختلاط يولد الانحرفات والعلاقات غير المشروعة وردد المبحوثون أمثال مثل «ابعد النار عن البنزين» أو «ما اجتمع اثنان إلا والشيطان ثالثهما»، أى ان اجتماع المرأة والرجل فى مكان واحد يمكن الشيطان من التدخل بينهما، وجاءت استجابة عمل المرأة ضد الدين أى حرام بنسبة «٢٣.٤٦ ٪» وهذه الاستجابات توضح أن نزول المرأة ميدان العمل ينتج عنه بالضرورة علاقات غير مشروعة واختلاط مع الرجال وهذا حرام دينيا ولذلك فان البديل هو ان مكان الست هو البيت اتقاء لشر الاختلاط مع الرجال. انظر جدول «٣٠ - ٧» و«٣٠ - ٨».

ولم تتضح أية فروق دالة فى ذلك بين الاميين والمتعلمين فالاسباب تنحصر فى «ان الاختلاط يسبب مشاكل كثيرة» و«ان ذلك شئ ضد الدين». انظر الجدول (٣١ -٧».

وقد أثبتت النتائج الميدانية عدم وجود اختلافات كبيرة بين افراد العينة فى قيم المساواة بين الجنسين، فنجد مثلا ان عمل المرأة يوافق عليه ذوو الدخل المنخفض بنسبة «٥١.٦١ ٪» بينما عند ذوى الدخل المتوسط «٤٠.٩٤٪» وعند ذوى الدخل المرتفع بنسبة «٣٩.٧٤» انظر الجدول رقم «٣٠- ١٣».

جدول رقم (٣٠ - ٥)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والاختلاط بين الجنسين

هل توافق على الاختلاط بين الجنسين / مستوى التعليم	موافق على الاختلاط	غير موافق على الاختلاط	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٣٦.٧٦٪	٦٠.٢٩٪	٢.٩٤٪	١٠٠٪
تعليم متوسط	٣٣.٣٣٪	٦٠.٩٢٪	٥.٧٥٪	١٠٠٪
تعليم عالى	٥٢.٣٨٪	٤١.٩٠٪	٥.٧١٪	١٠٠٪

جدول رقم (٣٠ -٧)

جدول يوضح النسبة المئوية للاختلاط بين الجنسين

هل توافق على اختلاط المرأة بالرجل فى أماكن العمل والجامعات	العدد	النسبة ٪
أوافق على الاختلاط	١٠٩	٤١.٩٢٪
غير موافق على الاختلاط	١٣٨	٥٣.٠٨٪
غير واضح	١٣	٥ ٪
مجموع	٢٦٠	١٠٠٪

جدول رقم (٣٠ -٨)

جدول يوضح النسبة المئوية لاسباب عدم الموافقة على الاختلاط

لماذا لا توافق على الاختلاط	العدد	النسبة ٪
عمل المرأة ضد الدين وهو حرام	٦١	٪٢٣.٤٦
بيحصل مشاكل من الاختلاط «علاقات غير مشروعة»	٧٤	٪٢٨.٤٦
بيعطل الانتاج	٩	٪٣.٤٦
افضل مكان للست هو البيت	٧	٪٢.٦٩
غير واضح	١٠٩	٪٤١.٩٢
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول رقم (٣١ - ٧)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم واسباب رفض الاختلاط

أسباب رفض عمل المرأة / مستوى التعليم	ده شئ ضد الدين	بيحصل مشاكل بسبب الاختلاط	بيعطل الانتاج	مكان الست هو البيت	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٪٢٩.٤١	٪٢٩.٤١	٪١.٤٧	٪١.٤٧	٪٣٨.٢٤	٪١٠٠
تعليم متوسط	٪٢١,٨٤	٪٣٧.٩٣	٪٤.٦٠	٪٢.٣٠	٪٣٣.٣٣	٪١٠٠
تعليم عالى	٪٢٠.٩٥	٪٢٠	٪٣.٨١	٪٣.٨١	٪٥١.٤٣	٪١٠٠

جدول رقم (٣١ - ٨)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والموافقة على معاملة البنت بشدة

هل توافق على معاملة البنت بشدة أكثر من الولد / مستوى التعليم	موافق على معاملة البنت بشدة أكثر من الولد	غير موافق على معاملة البنت بشدة أكثر من الولد	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٪٤٤.١٢	٪٥٥.٨٨	—	٪١٠٠
تعليم متوسط	٪٣٣.٣٣	٪٦٢.٠٧	٪٤.٦٠	٪١٠٠
تعليم عالى	٪٢٢.٨٦	٪٧٤.٢٩	٪٢.٨٦	٪١٠٠

ونجد ايضا أن ذوى الدخل المنخفض يوافقون على الاختلاط بين الرجل والمرأة فى كل مجالات الحياة بنسبة ٥٨.٠٦ ٪ وهى نسبة أعلى من ذوى الدخل المتوسط «٤٠.٢٧ ٪» وذوى الدخل المرتفع بنسبة «٣٧.١٨ ٪» . انظر الجدول «٣٠ - ١٤».

وبالنسبة للموافقة على تولى المرأة لمناصب قيادية «تولى مناصب وزارية أو عضوية مجلس الشعب مثلا فاننا نجد أن ذوى الدخل المنخفض يوافقون على تولى المرأة لمناصب قيادية بنسبة أعلى من ذوى الدخل المتوسط والمرتفع، وكانت النسب على الوجه التالى بالنسبة لذوى الدخل المنخفض «٥٨.٠٦ ٪» وذوى الدخل المتوسط «٤٦.٩٨ ٪» ولذوى الدخل العالى «٣٥.٩٠ ٪». انظر الجدول رقم «٣٠ - ١٥ ».

وهذه النسب توضح أن ذوى الدخل المنخفض يتميزون نسبيا عن ذوى الدخل المتوسط والمرتفع فى قبول عمل المرأة والموافقة على اختلاطها مع الرجل بل وفى توليها مناصب قيادية مثلها مثل الرجل تماما، الا انه سرعان ما يتضح لنا أن هذه الموافقة لا تعكس قيما نحو المساواة بين الجنسين بقدر ما تعكس محاولة التخلص من وطأة الفقر الذى يعانون منه بقبولهم مشاركة المرأة فى العمل، ويتضح لنا ذلك عندما نجد تشددهم فى أساليب التربية ومعاملة المرأة مثلا كانت استجابات العمال نحو من المسئول عن اتخاذ القرارات المهمة داخل المنزل كانت استجاباتهم «الرجل هو المسئول عن كل القرارات» بنسبة ٥٠ ٪ بينما لدى البيروقراط والتكنوقراط كانت «٢٥.٧١ ٪» ولدى البرجوازية كانت «٣٢.٩١ ٪». انظر الجدول رقم «٣٠ - ١٧ ».

وكذلك فى الموافقة «معاملة البنت بشدة أكثر من الولد» كانت نسبة الموافقة لدى الدخل المنخفض «٤١.٩٤ ٪» ولذوى الدخل المتوسط «٣٥.٥٧ ٪» ولذوى الدخل المرتفع «٢١.٧٩». انظر الجدول رقم «٣٠ - ١٦».

كما كانت الاستجابات على أن تقوم المرأة بأعمال المنزل ترتفع نسبتها لدى العمال أكثر من البرجوازية والبيروقرط والتكنوقراط، فقد كانت لدى العمال «٧٢.٧٣ ٪» والبيروقراط والتكنوقراط «٥٠ ٪» والبرجوازية «٥٦.٩٦ ٪». انظر الجدول رقم «٣٠ - ١٨» وهذا يوضح لنا أن غالبية الطبقات بشرائحها لديها قيم الجنس ودونية المرأة ليس لديها قيم المساواة بين الجنسين.

وعندما سأل الباحث عن «من يقوم بأعمال المنزل» فكانت الاستجابة بشكل تلقائى

جدول رقم (٣٠ - ١١)

جدول يوضح النسبة المئوية للموافقة على عمل المرأة فى المراكز القيادية

هل توافق على عمل المرأة فى مراكز قيادية «كسلك القضاء - وزيرة - عضو مجلس شعب»	العدد	النسبة ٪
موافق	١١٨	٤٥.٣٨٪
غير موافق	١٣٨	٥٣.٠٨٪
غير واضح	٤	١.٥٤٪
مجموع	٢٦٠	١٠٠٪

جدول رقم (٣٠ - ١٢)

جدول يوضح النسبة المئوية لاسباب عدم الموافقة على عمل المرأة فى مركز قيادى

لماذا لاتوافق على عمل المرأة فى مركز قيادى	العدد	النسبة ٪
المرأة لايمكن أن ترأس الرجال	٧٢	٢٧.٦٩٪
المرأة لا تصلح لشغل أى مركز قيادى سياسى	٣٥	١٣.٤٦٪
المرأة عاطفية ولا تستطيع اتخاذ القرارت الحاسمة	٣٥	١٣.٤٦٪
غير واضح	١١٨	٤٥.٣٨٪
مجموع	٢٦٠	١٠٠٪

جدول رقم (٣١ - ٥)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والمناصب القيادية للمرأة

هل توافق على أن المرأة تصبح فى مراكز قيادية	موافق على أن تصل المرأة إلى مناصب قيادية	غيرموافق على أن تصل المرأة إلى مناصب قيادية	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٤٢.٦٥٪	٥٧.٣٥٪		١٠٠٪
تعليم متوسط	٣٥.٦٣٪	٦٠.٩٢٪	٣.٤٥٪	١٠٠٪
تعليم عالى	٥٥.٢٤٪	٤٣.٨١٪	٠.٩٥٪	١٠٠٪

جدول رقم (٣١ – ٦)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والموافقة على عمل المرأة فى مناصب قيادية

لماذا لاتوافق على عمل المرأة فى مناصب قيادية	تعليم منخفض	تعليم متوسط	تعليم عالى
المرأة لايمكن أن ترأس الرجال	٪٣٦.٧٦	٪٣٢.١٨	٪١٨.١٠
المرأة لا تصلح لشغل أى مركز سياسى	٪٨.٨٢	٪١٦.٠٩	٪١٤.٢٩
المرأة لا تستطيع اتخاذ قرارات حاسمة	٪١٤.٧١	٪١٦.٠٩	٪١٠.٤٨
غير واضح	٪٣٩.٧١	٪٣٥.٦٣	٪٥٧.١٤
مجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

جدول رقم (٣٠ – ١٣)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى الدخل والمساواة بين الجنسين

هل توافق على عمل المرأة / مستوى الدخل	اوافق على عمل المرأة	غيرموافق	غير واضح	مجموع
دخـــل منخفـض	٪٥١.٦١	٪٣٨.٧١	٪٩.٦٩	٪١٠٠
دخـــل متوســط	٪٤٠.٩٤	٪٥٦.٣٨	٪٢.٦٨	٪١٠٠
دخـــل عـالـــى	٪٣٩.٧٤	٪٥٣.٨٥	٪٥.٤١	٪١٠٠

جدول رقم (٣٠ – ١٤)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى الدخل والمساواة بين الجنسين

هل توافق على الاختلاط بين الجنسين / مستوى الدخل	نعم موافق على الاختلاط	غيرموافق على الاختلاط	غير واضح	مجموع
دخـــل منخفـض	٪٥٨.٠٦	٪٣٥.٤٨	٪٦.٤٥	٪١٠٠
دخـــل متوســط	٪٤٠.٢٧	٪٥٦.٣٨	٪٣.٣٥	٪١٠٠
دخـــل عـالـــى	٪٣٧.١٨	٪٥٥.١٣	٪٩.٦٩	٪١٠٠

جدول رقم (٣٠ – ١٥)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى الدخل وتولى المرأة للمناصب القيادية

هل توافق على تولى المرأة لمناصب قيادية / مستوى الدخل	موافق على أن المرأة تصبح فى مراكز قيادية	غير موافق	غير واضح	مجموع
دخـــل منخفـض	٪٥٨.٠٦	٪٣٨.٧١	٣.٢٣	٪١٠٠
دخـــل متوســط	٪٤٦.٩٨	٪٥٢.٣٥	٪٠.٦٧	٪١٠٠
دخـــل عـالـــى	٪٣٥.٩٠	٪٦١.٥٤	٪٢.٥٦	٪١٠٠

لدى غالبية افرادالعينة بنسبة «٧٧. ٦٥٪» هى الست سواء كانت «أم أم زوجة أم أخت»، انظر الجدول رقم «٣٠ - ٣» وهنا يتسق تماما مع رفض نزول المرأة، حيث أن مكانها الطبيعى «تربية الاطفال والطهى وخلافه».

وعندما سأل الباحث عن كيفية المعاملة للأنثى فى المجتمع، بسؤال المبحوثين هل توافق على معاملة البنت بشدة أكثر من الولد فكانت النسبة «٣٨. ٦٥ ٪» غير موافق على ذلك، وقد وجد الباحث علاقة دالة بين مستوى التعليم ومعاملة الأنثى، فالاميون وذوو التعليم المنخفض وافقوا على معاملة البنت بشدة بنسبة «١٢. ٤٤ ٪»بينما وافق ذوو التعليم العالى بنسبة أقل بنسبة «٨٦. ٢٢٪» وقد ترددت على مسامع الباحث أمثال فى هذا الصدد « إكسر للبنت ضلع يطلع لها أربع واربعين». انظر جدول رقم «٣٠ - ١٠» و«٣١-٨»، وقد سأل الباحث المبحوثين عن المسئول عن اتخاذ القرارت الهامة داخل المنزل كزواج الاولاد مثلا أو الانفاق على البيت، فقد أكدت نسبة كبيرة من العينة «٣٨. ٠٨ ٪» أن الرجل هو المسئول عن كل حاجة فى البيت سواء كانت كبيرة أو صغيرة لانه هو الذى ينفق على المنزل ويجهز الابناء، فمن الطبيعى ان تكون السلطة له. انظر فى ذلك «جدول ٣٠ - ٩»

وقد حاول الباحث معرفة الاسباب التى تجعل الزوج يتزوج مرة أخرى، ولكن كانت الاستجابة لما يكون التفاهم بينهم مستحيل بنسبة «٤٦. ٣٨ ٪» تليها «لا يجب على الرجل أن يتزوج مرة أخرى» بنسبة «٢٣. ٢٤ ٪»، ولكن هذا يرجع إلى عدة اسباب من أهمها «عدم قدرة الرجل على الجمع بين أكثر من زوجة نظرا للتضخم والغلاء السائد - رفض الزوجات أن يتزوج الرجل عليها وطلبها الطلاق - بعض المبحوثين حاول أن يعطى اجابة مثالية للباحث لكى يظهر على أنه وفى لزوجته» وقد جاءت استجابات تدعم دونية المرأة وهى أن الرجل يتزوج «عندما تكون زوجته مابتخلفش» بنسبة «٦٢. ١٩ ٪» أو «مرض الزوجة مرض طويل» بنسبة «٤٦. ٨ ٪» لأن الزوج لا يستطيع عدم اشباع دافع الجنس لفترة طويلة ولذلك لابد أن يتزوج بأخرى، ثم جاءت بعد ذلك «لما يكون معاه فلوس أو مقتدر» بنسبة «٣١. ٧ ٪» وهذه الاستجابات تعكس بشكل واضح أن النظرة الى المرأة تختزل فى أنها «جنس» فقط عليها ألا تمرض وعليها أن تكون ولادة حتى لا يتركها الرجل أو يتزوج عليها. انظر الجدول رقم «٣٠ - ٤».

وقد أثبتت النتائج الميدانية أن الميراث الفكرى والدينى الذى أدى الى قهر وتبعية المرأة قد كان له تأثيره على وعى المرأة وتشكيل قيمها، حتى أنها استسلمت لتبعيتها

جدول رقم (٣٠ - ٩)

جدول يوضح النسبة المئوية لاتخاذ القرارات داخل المنزل

من المسئول عن القرارت الهامة فى المنزل كزواج الاولاد أو الانفاق مثلا	العدد	النسبة ٪
الـــرجـــل	٩٩	٣٨.٠٨٪
المـــــرأة	٢٤	٩.٢٣٪
الاثنين مـعـا	١٢٨	٤٩.٢٣٪
غيـر واضــح	١٢	٣.٤٦٪
مجموع	٢٦٠	١٠٠٪

جدول رقم (٣٠ - ١٠)

جدول يوضح النسبة المئوية لكيفية معاملة البنت

هل توافق على معاملة البنت بشدة أكثر من الولد	العدد	النسبة ٪
موافق على معاملة البنت بشدة أكثر من الولد	٨٣	٣١.٩٢٪
غير مـوافـق على معـاملة البنت بشــدة أكثر مــن الـولـد	١٧٠	٦٥.٣٨٪
غـيـر واضـــح	٧	٢.٧٠٪
مجموع	٢٦٠	١٠٠٪

جدول رقم (٣٠ - ١٦)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى الدخل والمساواة بين الجنسين

هل توافق على معاملة البنت بشدة أكثر من الولد / مستوى الدخل	مـوافـق على معـاملة البنت بشـدة أكثر مـن الولد	غير موافق على معاملة البنت بشدة	غير واضح	مجمــوع
دخـــل منخفـض	٤١.٩٤٪	٥٨.٠٦٪	—	١٠٠٪
دخـــل متوســط	٣٥.٥٧٪	٦٣.٠٩٪	١.٣٤٪	١٠٠٪
دخـــل مرتــفـع	٢١.٧٩٪	٧١.٧٩٪	٢.٥٦٪	١٠٠٪

جدول رقم (٣٠ - ١٧)

جدول يوضح العلاقة بين نوع المهنة والمساواة بين الجنسين

من المسئول عن القرارت المهمة داخل البيت / نوع المهنة	الرجل	المرأة	الاثنين معا	غير واضح	مجموع
العمال	٥٠ ٪	٦.٣٦ ٪	٤٢.٧٣ ٪	٠.٩١ ٪	١٠٠ ٪
البيروقراطية والتكنوقراط	٢٥.٧١ ٪	١٤.٢٩ ٪	٥٤.٢٩ ٪	٥.٧٢ ٪	١٠٠ ٪
البرجوازية	٣٢.٩١ ٪	٨.٨٦	٥٣.١٦ ٪	٥.٠٦ ٪	١٠٠ ٪

جدول رقم (٣٠ - ١٨)

جدول يوضح العلاقة بين نوع المهنة والمساواة بين الجنسين

من المسئول عن القيام بالاعمال المنزلية / نوع المهنة	الزوجة أو المراة تقوم بتنظيف المنزل	البنت أو الاخت أو أى امرأة	كل أفراد الاسرة نساء ورجال	غير واضح	مجموع
عمال	٧٣و٧٢ ٪	٣.٦٤ ٪	٢٠.٩١ ٪	٢.٧٢ ٪	١٠٠ ٪
بيروقراط وتكنوقراط	٥٠ ٪	٢.٨٦ ٪	٤٢.٨٦ ٪	٤.٢٩ ٪	١٠٠ ٪
برجوازية	٥٦.٩٦ ٪	٥.٠٦ ٪	٣١.٦٥ ٪	٦.٣٣ ٪	١٠٠ ٪

جدول رقم (٣٠ - ٣)

جدول يوضح النسبة المئوية لمن يقوم بالاعمال المنزلية

تفتكر مين اللى يقوم بأعمال المنزل من غسيل وعمل أكل وخلافه	العدد	النسبة ٪
الست اللى موجودة فى البيت «الأم - الزوجة - الاخت»	١٧١	٦٥.٧٧ ٪
كل أفراد الاسرة رجال ونساء	٧٨	٣٠ ٪
غير واضح	١١	٤.٢٣ ٪
مجموع	٢٦٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (٣٠ - ٤)

جدول يوضح النسبة المئوية لاسباب تعدد الزوجات

تفتكر امتى الرجل يتجوز مرة ثانية	العدد	النسبة ٪
لما يكون معاه فلوس يعنى مقتدر	١٩	٪٧.٣١
لما تكون الزوجة مابتخلفش	٥١	٪١٩.٦٢
لما يكون نفسه يخلف صبيان	٢	٪٠.٧٧
مرض الزوجة مرض طويل	٢٢	٪٨.٤٦
لما يكون التفاهم بينهم مستحيل	١٠٠	٪٣٨.٤٦
لا يجب على الرجل أن يتزوج مرة أخرى	٦٣	٪٢٤.٢٣
غير واضح	٣	٪١.١٥
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

وارتضيت بقهرها ودونيتها، وقد اتضح ذلك من خلال استجابات المرأة نفسها، فمثلا كانت نسبة غير الموافقين من الإناث على المرأة «٣٩.٣٥ ٪» وغير الموافقين على عمل المرأة من الذكور بنسبة «٧٣.٥٤ » . انظر الجدول رقم «٣١ - ٩ ». وقد تعددت الاسباب حول رفض المرأة نفسها النزول الى ميدان العمل، فكانت الاستجابات «الافضل أن ترعى بيتها وأولادها» بنسبة «٤١.٢٩ ٪» بينما لدى الذكور بنسبة «٦٣.٣٦ ٪»، و«عمل المرأة حرام» بنسبة «٨٨.٥٪ » للاناث بينما لدى الذكور بنسبة «٧٢.٧٪»، انظر جدول رقم «٣١ - ١٠».

وهذا يوضح لنا عدم وجود اختلافات واضحة بين «الذكور» و«الاناث» حول عمل المرأة، فالمرأة نفسها تفضل عدم نزولها ميدان العمل لانها ترى أن عملها حرام وأن وظيفتها هى رعاية زوجها وأولادها . بل عندما سأل الباحث «من يقوم بالاعمال المنزلية» كانت استجابة أن «الزوجة هى التى تقوم بالاعمال المنزلية» بنسبة «٣٧.٦٣ ٪» لدى الذكور والاناث بنسبة «١٨.٤١ ٪»، وهذا يؤكد أن المرأة تؤمن أن وظيفتها هى المنزل، انظر الجدول رقم «٣١ - ١٢».

وكذلك عندما سأل الباحث هل «توافق على معاملة البنت بشدة أكثر من الولد» أو التشدد فى معاملة البنت كانت نسبة الموافقين من الذكور «٣٢.٥١» ومن الاناث «٢٣.٥٣ ٪». انظر الجدول «٣١ - ١٢» . فالقيم السائدة عند المرأة هى قيم ضد المساواة بينها وبين الرجل، وتدعم تبعيتها ورضوخها، وهذا يتجلى فى عدم مطالبة المرأة بتحررها والخروج من عبوديتها .

وقد أثبتت ملاحظات الباحث الميدانية صحة النتائج السابقة عن تراجع قيم المساواة الواسعة بين الجنسين :

جدول رقم (٣١ - ١٢)

جدول يوضح العلاقة بين النوع والقيام بالأعمال المنزلية

الاعمال المنزلية مسئولية من / النوع	الزوجة	البنات اللى موجودة فى البيت «زوجة أخت»	كل أراد الاسرة نساء ورجال	غير واضح	مجموع
ذكـــور	٪٦٣.٣٧	٪ ٪٣.٧٠	٪٢٩.٦٣	٪٣.٢٩	٪١٠٠
انـــاث	٪ ٤١.١٨	٪ ٥.٨٨	٪٣٥.٢٩	٪١٢.٥٤	٪١٠٠

جدول رقم (٣١ - ١٣)

جدول يوضح العلاقة بين النوع والتشدد فى معاملة البنت

هل توافق على معاملة البنت بشدة أكثر من الولد / النوع	موافق	غير موافق	غير واضح	مجموع
ذكـــور	٪٣٢.٥١	٪٦٤.٦١	٪٢.٨٨	٪١٠٠
انـــاث	٪ ٢٣.٥٣	٪٧٦.٤٧	—	٪١٠٠

– ففى أحد مصانع النسيج بمسطرد تحدث صاحب المصنع عن أن المرأة مكانها الطبيعى البيت حيث تربية الاطفال ورعايتها والقيام بأعمال المنزل، ولكن أشار الباحث الى المبحوث بأن المصنع به بعض الاناث يقمن بالعمل بجانب الرجال، فرد المبحوث أنه اذا كانت المرأة محتاجة يعنى «زوجها أو أبوها» غير قادر على الانفاق فيمكن أن تساعده بالعمل، أما اذا كانت غير محتاجة للعمل فمن الافضل أن تبقى فى المنزل،كما قال المبحوث أنه اذا وجد عمال من الرجال تكفى المصنع فانه سوف يستغنى عن الاناث نهائيا لانهن غير منتجات وغير قادرات على تحمل أعباء العمل، وقال المبحوث أننى لا أؤمن اطلاقا بعمل المرأة، حتى أن زوجتى تحمل شهادة عليا «بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية» ومع ذلك فهى لا تعمل لانها تقوم بالاشراف على المنزل لكى تتأكد من أن الشغالة تقوم بأعمال المنزل على الوجه الصحيح.

– وفى مقابلة مع أحد التجار قال «أن الراجل اللى يسمح لزوجته بالعمل لا يستطيع أن يحكمها بعد ذلك، أى لا يستطيع أن يمشى كلمته عليها» وقال أن البنت يمكن أن تتعلم ولكن لايمكن أن تعمل لان وظيفة الرجل هى الاتفاق على المنزل ووظيفة المرأة تربية الاولاد. وقال أنا عندى ثلاث بنات حصلن على شهادات عليا ولكن أول شرط على أزواجهن هو «عدم خروجهن للعمل» والحمدلله لقد تزوجن من تجار قادرين على الانفاق عليهن وغير محتاجين لعملهن.

– وأحد المقاولين قال للباحث أنه رغم أنه يبلغ من العمر أكثر من ستين عاما وله أحفاد كثيرون، الا أنه بعد وفاة زوجته أصر على الزواج، رغم معارضة أبنائه لذلك، نظرا لخوف الأبناء من ضياع الميراث وكذلك من الحرج أمام الناس لكبر السن – ولكن يقول المبحوث أصر على أن يتزوج وكانت شروطه أن تكون الزوجة الجديدة «بكراً» لكى يثبت للجميع على حد قوله أنه مازال قادراً على العطاء الجنسى، لان الرجل فى نظره هو الرجل القادر جنسياً.

– وفى مقابلة احدى أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة وهى تعمل فى وظيفة «مدرس مساعد» قالت لى أنها تتمنى اليوم الذى تجلس فيه فى المنزل، ويكون زوجها قادراً على الانفاق عليها، وعندما قال لها الباحث «أنك فى وظيفة مرموقة» ردت أن المرأة لابد أن تشعر بأن زوجها يحميها وينفق عليها وهذه هى معانى «الرجولة» فى نظرها.

وقد تكرر تردد المبحوثين لعديد من الأمثلة التى تكرر «أكسر للبنت ضلع يطلع لها

اثنين«الاناث ناقصات عقل ودين».

يتضح لنا مما سبق أن الرواسب الفكرية التى مازالت تقف أمام تحرر المرأة لها استمراريتها بل أن سياسة الانفتاح الاقتصادى دعمت من دونيتها بفعل الافلام والاغانى التى تصور المرأة على أنها جنس وبفعل انتشار التيار الدينى على نطاق واسع ونظرت الى المرأة على أنها «عورة» والمطالبة بعودتها الى الحجاب والنقاب بل وعودتها إلى المنزل.

وفى ظل ذلك انتشرت عديد من البرامج فى التليفزيون وعلى صفحات الجرائد والمجلات تعرض قضايا مثل هل عمل المرأة حلال أم حرام؟ هل صوت المرأة عورة؟ كيف تطيع الزوجة زوجها؟ هل الاختلاط بين الجنسين حلال أم حرام؟ ما هو الزى الاسلامى للمرأة الخمار أم النقاب؟ .. الخ وكان لكل ذلك انعكاساته على قيم المبحوثين نحو قيم المساواة بين الجنسين ووجد الباحث استجابات مرتفعة تدعم من قهر المرأة المادى والمعنوى، وسوف نذكر بعض هذه الاستجابات:

– من الافضل أن ترعى المرأة بيتها وأولادها – عمل المرأة حرام.

عمل المرأة هو السبب فى ازدياد نسبة البطالة بين الرجال.

– المرأة لها أعمال محددة يمكن أن تعمل فيها «خياطة – تريكو – فنادق – المطابخ – بائعة – مربية حضانة» أي مهن تتشابه مع دورها فى البيت.

– المرأة لا يمكن أن تعمل فى المراكز القيادية «عضو مجلس الشعب – أستاذة جامعية» لأنها عاطفية ولاتستطيع اتخاذ قرارات حكيمة – أو لان المرأة لا يمكن أن ترأس الرجال.

– معاملة البنت بشدة أكثر من الولد «أكسر للبنت ضلع يطلع لها أربع وأربعين»

– الانفاق على المنزل مسئولية الرجل.

– الرجل يمكن أن يتزوج فى حالة «قدرته المادية» و«عندما تكون الزوجة عاقر» هذه الاستجابات ترددت بنسب مرتفعة بين المبحوثين، مما يدعم انتشار قيم الجنس ودونية المرأة على حساب قيم المساواة بين الجنسين.

بل دلت النتائج الميدانية على قبول المرأة لتبعيتها وقهرها، ورضوخها لهذا الميراث الفكرى الذى يعوق مشاركتها بفعالية فى المجتمع، وهذا يعنى ايضا استمرارية هذه القيم طالما ظلت المرأة ترفض النضال لتغيير واقعها.

* * *

الفصل الخامس

الانفتاح وقيم المشاركة السياسية والأنتماء

أ - التراث النظرى والبحثى عن آثار الانفتاح على قيم المشاركة السياسية والانتماء

يتسم نسق القيم بالتراكمية وهى خاصية يزداد تأثيرها وفعاليتها كلما كان المجتمع موغلا فى القدم من حيث تاريخه وحضارته، فمن الامور المسلم بها فى هذا الشأن ان القيم المكونة لهذا النسق لا تظهر فجأة لتختفى بعد فترة دون أن تترك أثرا وإنما هى تختفى شكلا وقد تتحول فى مظهرها، وقد تتغير فى إطارها العام إلا أن ذلك يعد تأصيلاً للقيمة وليس طمساً لها، والمجتمع المصرى من ذلك النمط من المجتمعات ذات التاريخ العريض[1]. فقد أفرزت الخبرة التاريخية أو الظروف التاريخية التى مر بها المجتمع المصرى نسق قيمى يتضمن قيم السلبية واللاانتماء والعزوف عن المشاركة السياسية، واستمر ذلك كقاعدة ثابتة وكخيط متصل طوال التاريخ المصرى، لدرجة أن هذا النسق لم يتغير طوال القرون الماضية حتى الان ويرجع ذلك الى تكرار نفس الظروف التى خلقت هذا النسق، بل أن هذا النسق القيمى ذاته ساعد على تدعيم هذه الظروف. ومن هنا يمكن القول أن قيم اللامبالاة والسلبية يعود أساسا الى القهر السياسى الذى تعرض له المصرى ببشاعة وشناعة طوال التاريخ حتى أن المصرى لم يشعر بآدميته الحقة طوال التاريخ وحتى اللحظة، بل كان كل تاريخه هو إهدار تلك الكرامة ونفيها بسبب الديكتاتورية والطغيان الشرقى، فقد كانت مصر أبداً حاكمها،

١) محمود الكردى، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٧٩.

وحاكمها هو أكبر أعدائها، فهو يتصرف على أنه «صاحب مصر» «ولى النعم» وظيفته أن يحكم والمصرى الطيب هو وحده المصرى التابع، ان لم يعتقد حقا أن المصرى لايكون مصرياً الا اذا كان عبداً أوكاد[1].

فقد نظر المصريون الى فرعون كإله وحاكم وراع وأب، ومن ثم كان الكل يتحد مع شخص فرعون، وقد قام الولاء لفرعون على أساس من الرهبة من غضبه فى الحياة الدنيا والآخرة، وهذا أدى الى تقييده وأفقده السيطرة على مصيره ومن ثم استمرار الاستبداد والظلم قرونا بعد قرون، ولم يكن المصرى يملك شيئا من أرضه ولا من غير أرضه فكلها إقطاعات للفرعون، ولقد ظل الحال كذلك فى العصر الرومانى والبطلمى ولمن جاء بعدهم من حكام مصر الاجانب أبناء طولون والأخشيد والفاطميين والايوبيين والمماليك والباشوات وأسيادهم فى الاستانة، ثم لاسرة محمد على والمقربين منها.

وقد كان هذا الوضع أساس التركيب الاجتماعى فى مصر طوال الآف السنين، فقد كان هيكل المجتمع يتكون من طبقتين قلة تملك وتحكم وأغلبية ساحقة تعمل دون أن تملك شيئا [2]*. وقد أفرز هذا الواقع الاقتصادى المسرف فى التمايز الطبقى، عن الانسحابية المفرطة للجماهير أمام الطغيان القاهر للحاكم وأفرز ذلك قيم السلبية والخنوع والنفاق وعدم المشاركة السياسية.

فالطغيان الفرعونى أو الطغيان الشرقى هو الخط المستمر والقاسم المشترك الاعظم الذى يجرى خلال تاريخ مصر كله من «مينا» حتى اليوم، المتغير الوحيد هو الشكل : ملكية أو جمهورية، وراثية أو انتخابية، مدنية أو عسكرية، وذلك بحسب الظروف أو

---

١) جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الرابع، ص ٥١٨ –٥٢٢.

٢) عزت حجازى، الشخصية المصرية بين السلبية والايجابية، ص ٤٣ – ٤٦.

* يصف «حسين فوزى» أحوال المصريين التى تؤكد قيم السلبية وعدم المشاركة بقوله «ليس للمصريين أى نصيب فى خيرات بلادهم، فمادام المصرى يأكل ولو من حشائش الارض ويلبس ولو هدمه زرقاء ويشرب الماء ولو بطاينه، فهو صامت لانه سينال كل ذلك فى مملكه السماء، أما خيرات بلاده فكان يتمتع بها المستعمر ويقول المصريون «ان الاجانب لهم الدنيا، أما المصريون فلهم الاخرى». والفلاح المصرى اليوم هو نفسه فلاح آلاف السنين ينام هو والبهائم فى مكان واحد وينظر الى العمدة وشيخ البلد نظرته الى صاحب السلطان وحياة الفلاح ترسف فى سلاسل محكمة الحلقات لافكاك منها المال للحكومة والسخرة للدولة وكل شئ لصاحب الارض.

والمصرى لم يتغير حاله مع تغير دينه «عبادة الانسان – الايمان بعيسى – نطق الشهادتين» كل ذلك لم يغير شيئا فلعنة حكامه دائمة لاتفارقه أبد الدهر، فقد استشهد المصرى متمسكا بعقيدته المسيحية عندما فرضت عليه روما عبادة امبراطورها، وآمن بالاسلام فلم يحمه اسلامه من اضطهاد الولاة والحكام والسلاطين والباشوات.

انظر: حسين فوزى، سندباد مصرى ، دار المعارف، مصر، ١٩٦١، ص ١٣٨ – ١٤٠، ٢٠٦، ٢٠٧.

العصر، فقديما كان الفلاحون «عبيد فرعون» ثم «عبيد السلطان» وحديثا فاذا لم نكن قد صرنا حقا أو نوعا «عبيدا للرئيس» فنحن يقينا مازلنا بين فلاحين ورعايا لامواطنين[1].

ولعل خضوع مصر للحاكم الاجنبى، واقتلاع هذا الحكم الاجنبى من مصر خلال تلك السنين، لاعلى يد الشعب وانما على يد قوى أجنبية أخرى كان المسئول عن قيم عدم اللامبالاة، فلم يخرج المصريون لمحاربة الاسكندر، ولا لمقاتلة أوكتافيانوس ولا لصد عمرو بن العاص ولا لصد جنود هولاكو ولالمحاربة الصليبيين ولا الفاطميين ولا العثمانيين، ولكنهم أمام كل غزو بكوا لضياع الحرية وأحسوا بزوال سؤددهم وانحطاط دولتهم، وكان شعورهم بالمأساة قوياً جداً كلما اقتحم عليهم الغزاة عقر دارهم، وقوضوا عرشهم لينزل بوطنهم الى مرتبة الولاية، يحكمها امبرطور فى روما، وخليفة فى شبه الجزيرة، وخاقان فى الآستانة.

وقد تكرس هذا النوع من القيم بصفة خاصة خلال عصر المماليك، فقد كان تغير الحكام يتم مرارا نتيجة حرب فى الميادين العامة والشوارع بين المماليك، والمنتصر يصبح سلطان مصر، الى أن يتحداه أمير مملوكى آخر ، وتقع المعركة ويحسم الامر بالصورة السابقة نفسها، وهكذا كانت المعارك تدور ويتصرف المصريون إزاءها كأن «لاناقة لهم فيها ولاجمل» ومن هنا تولدت قيمة عدم الاكتراث بالمسائل العامة، وارتبطت بقيمة أخرى وهى ممالأه الحاكم والتظاهر بطاعته الى أن يقتل أو يموت ويصبح هم المصرى فى تلك الحالة المحافظة على دائرة حياته الخاصة وتجنب تعامله مع السلطة أو من يمثلها، والشك أو عدم تصديق ما يقوله الحاكم، ولاشك فى أن عدم المشاركة فى المسائل العامة نتج إما عن منع المصريين من المشاركة والذى كان أحد مظاهره تحريم حملهم السلاح أو الانخراط فى الجندية قرونا طويلة وإما لاحساس المصريين بأن المشاركة لن تغير أو تؤثر فى الواقع كثيرا وفى كلا الحالين يبدو أنه ولد شعورا بالنقص تجاه الاجانب وتقدير كل مايصدر عن الاجنبى، وكانت طبقة الحاكم تغذى وتعمق هذا الشعور ضمانا لبقائهم فى السلطة[2].

---

١) جمال حمدان ، شخصية مصر، الجزء الرابع ، ص ٦٠٣ ، ٦٠٤.
جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثانى، ص ٥٩٤ – ٥٩٨.
٢) سعد الدين ابراهيم، مصر فى ربع قرن، مرجع سابق، ص٤٨ – ٥٠.

وكان الوضع الطبيعى لوجود سلطة مستبدة أن يظهر فى التراث الشعبى الرغبة فى الانعزال والبعد عن تلك السلطة وعدم التعامل معها، ومثال ذلك « اللى يأكل من مرقة السلطان تنحرق شفته» ومن هنا أيضا ظهرت اللامبالاة السياسية « اكتم «سرك واشكى لربك» و«ابعد عن الشر وغنيله» [1]*.

ويمكن القول أن نسق القيم فى المجتمع المصرى يدعم روح الخضوع محل روح الاقتحام، وروح التراجع محل روح المبادرة، وروح الكر محل روح الشجاعة، وتبعا لذلك فالقوى المسيطر لايواجهونه مواجهة مباشرة بل يستعينون عليه «بالله».

والمصرى أصبحت شخصية غير مقتحمة غير متحدية، وباسم أننا شعب مسالم لانذهب الى الحرب إلا إذا جاءت الينا، وقد يجنح الى السلم حيث يجب وجوبا القتال، كما أن المواطن من فرط الاعتدال سلس ذلول، بل رعيه ومطيه لينه لايحسن الا الرضوخ للحاكم والحكم ولايجيد سوى نفاق السلطة[2].

وقد وصل إذعان المصرى الى حد الذلة والوضاعة خلقه وثبته ضغط السادة أكثر مما خلقته الفاقه مثلاوظهرت أمثال تدعم هذا الاذعان والخضوع «رايح فين يا صعلوك بين الملوك» «العين متعلاش عن الحاجب» «الناس مقامات»[3]، كما ظهرت لدى المصرى «قيمة الصبر» بحيث أصبحت احدى السمات التى يتسم بها سلوك ونمط تفكيره، ويأخذ الصبر مفهوما دينيا يعنى « تحمل ما يأتى من الله خيرا أم شرا» و«عدم الغضب الشديد» و«تحمل ظروف الحياة القاسية» و «تحمل الظلم»[4]. وقد انتقلت هذه القيم المرتبطة بالسلطة السياسية من خلال عملية التنشئة من جيل الى جيل لكى تشكل أحد المكونات الهامة لانساق القيم فى المجتمع المصرى، ولذلك وجدنا أن الخوف من السلطة شعور شديد الارتباط يسيربمحاذاة الخوف من الاب أو الطبيعة ومن النواهى الفقهية والشرعية

---

١) هشام شرابى، مقدمات فى دراسة المجتمع العربى، الطبعة الثالثة، الدار المتحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص٥٩ - ٧٣.

*) ويصف «دى شابرول» ما كان عليه المصرى من ذل وخضوع بقوله«نندهش عندما نرى السايس أو خادم الاسطبل أثناء تدريبات المماليك العسكرية وهو يجرى أمام حصان سيده ويتابع كل حركاته لساعات طوال دون أن تبدو عليه امارات التبرم أو الضجر» . ويقول ان «المصرى لا يشكى ولا يصيح لانها أمور لا فائدة منها أمام ارادة الطغاة ويعرف المصرى كيف يمشى وقد أغضبه الالم، وكيف يموت تحت عصا القواس دون أن يقول كلمه فهذه ارادة الله»

انظر دى شابرول، وصف مصر، دراسة فى عادة وتقاليد سكان مصر المحدثين، ترجمة زهير الشايب، الطبعة الاولى، ١٩٧٦.

٢) حامد عمار، فى بناء البشر، مرجع سابق، ص ٤٢.

٣) نادية حسن سالم، الشخصية المصرية من واقع تحليل مضمون الامثال الشعبية، المجلة الاجتماعية، الاجتماعية اللغوية، ص ٦٩ ، ٧٠.

٤) أحمد زايد، المصرى المعاصر : دراسة امبريقية.

القمعية، أى أننا نجد القمع فى أساس التشكيلات الاجتماعية فى العائلة، العمل، السلطة. فالنظام الابوى يعتبر جزءاً متمماً ومتساوياً مع النظام الاجتماعى – السياسى الذى يقوم بدوره على الاستبداد، ويمثل الاب فى البيت صورة مصغرة من النظام السياسى ويمهد له، ويعمم نموذج التسلط والخضوع على كل العلاقات وعلى كل المواقف من الحياة و الاخرين والاشياء، فعلاقة الرئيس بالمرؤوس تتسم بهذا النمط التسلطى الرضوخى، وتتسم به علاقة المرأة بالرجل والمعلم بالتلميذ تثبت علاقة القهر والرضوخ بما تحمله من عنف فى نسيج الحياة النفسية بجوانبها الانفعالية والعاطفية والذهنية.

وأصبح الانسان المصرى يتقبل وضعية الاستغلال ويعترف بسيادة المتسلط، ليس له أن يطالب بمساواة، بل كل ما يمكن أن يطمح اليه هو الامل فى فضل يتفضل به عليه ذو الحظوة[1]*.

ويصف «أحمد لطفى السيد» قيم السلبية وعدم الانتماء لدى المصريين، «لانهم خانعون يقبلون بالاهانات و التحقير كى لايخسروا وظيفة أو لايصدر عنهم احتجاج، وهم لايثقون بعضهم ببعض ويتحدثون بالسوء عن الآخرين، ناسبين اليهم بواعث دينية ثم ان المصريين يعبدون القوة وعلى ذلك يستشهد بأهازيج الفرح التى رحب بها الناس فى شوارع القاهرة ببنوبارت عند عودته من سوريا، فالمصريون يفتقرون الى الاستقلال الشخصى والحرية الحقيقية واذا تفحصنا كل هذه العيوب وأمثالها وجدنا أنها تتبع كلها من مصدر واحد هو موقف المصريين الخاطىء من السلطة. فهم يتطلبون من الحكومة أن تقوم عنهم بكل ماينبغى أن يقوموا به هم، لذلك اتكلوا عليها وتنازلوا عن حقوقهم وواجباتهم، لكنهم مع هذا لايثقون بها ولا يحبونها بل يخشونها ويشككون بها ويحاولون

---

١) على زيعور، التحليل النفسى للذات العربية، أنماطها السلوكية والاسطورية، الطبعة الثانية دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨، ص ٩٥، ٩٦.

ومصطفى حجازى، سيكلوچية الانسان المقهوم، مرجع سابق، ص ٣٧، ٣٨، ١٣٨، ١٣٩.
وكذلك شاكر مصطفى، ندوة أزمة التطور الحضارى، ص ٥١.

*) ويصف الاب «عيروط» خضوع المصرى بقوله «ان الفلاح يتخذ بإزاء رؤسائه – ملاكا كانوا أو موظفين هيئة رهبة ممزوجة باحترام وخضوع وحذر، ويقبل منهم أسوأ المعاملات قسوة، وهؤلاء الذين يحتقرونه سواء كانوا مصريين أوأجانب يعتقدون ان هذه الطرق ضرورية ولقد قال أحد الأثرياء «ان الفلاحين يجب سوقهم بالسوط، الفلاحون ينبغى أن يعاملوا على أنهم بهائم، فالفلاح فى نظر الحكومة يظل دائما القاصر الذى ينبغى أن تأمره بكل شئ والعاجز الذى يجب أن تنوب عنه» انظر هنرى عيروط، الفلاحون، مرجع سابق، ص ٣٥ – ٣٩.

الهرب من رقابتها، كأنها غريبة عنهم اومعادية لهم. فالمصريون أصيبوا دوما بالنوع الفاسد من الحكومات، فكانت دوما مستبدة، مما خلق فيهم رذائل الخنوع، وهم متساهلون لانهم عاجزون، واذلاء ومراؤن، لان الحاكم المطلق لايقبل بأقل من الخضوع، فالاستبداد المستمر والمحكوم هى علاقة الامر والطاعة «علاقة السيد والعبد»[1].

وكما عرفت مصر الكثير من تقديس الملوك طيلة تاريخها منذ آلاف السنين، عرفتهم آلهة يعبدون من دون الالهة، وعرفتهم يحفرون أسماءهم على تماثيل الجرانيت ليخلدوا وتذهب أسماء الفنانين الذين ذاقوا مرارة الخلق الفنى ونحت التمثال من الحجر، وعرفتهم يسوقون الالاف ليقيموا أهراما يدفن فيه فرعون، أو معبدا تقدم له فيه القرابين وعرفت مصر الى عهد قريب جدا أن الحاكم اسمه «ولى النعم» وان يقال له «مولانا» أن حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله[2]، فكان صاحب الجلالة مقدساً وله عتبات ملكية مقدسة، وكان أحفاد تاجر الدخان الهارب من «قوله» أعلى قدرا من كل فلاح مصرى وأصبحت سلالة هذا الالبانى يجرى فى عروقها الدم الازرق بقدرة قادر، فغدت سلالة ملوك وأصبح تجريحها يعاقب عليها القانون، وهذا المجتمع الملكى كان على قمته «الملك» ثم يليه «أمراء» يلقب بعضهم بحضرة صاحب السمو الملكى، ويلقب الاخرون بالنبيل فقط بلا مجد، ثم يأتى بعضهم «باشوات» بعضهم لابد أن يلقب بحضرة صاحب المقام الرفيع وبعضهم حضرة صاحب السعادة فقط وآخرون بحكم مناصبهم صاحب المعالى، وتنتهى الالقاب بالبكوات وبعضهم من الدرجة الاولى ويلقب «بحضرة صاحب العزة فقط» والاخرون درجة ثانية «صاحب العزة فقط» ثم محيط واسع تحت هؤلاء من الافندية[3].

كما هناك مجتمع آخر من الاجانب بألقابهم الخاصة وتتراوح بين «اللورد» و «السير» و «الكونت» و «البارون»، وبغير القاب أو بالقاب منتحلة ومصطنعة، كانت هناك فئات فوق فئات وطبقات فوق طبقات من الاعيان والمشايخ أصحاب الوجاهة أو الفضيلة والحسب والنسب، ثم جيش من النفاية الاوربية وجيش آخر من النفاية العثمانية لاهم مصريون ولاعرب ولاخواجات ويتعالون على القاع الذى يرسف فيه الملايين المسحوقين والمجردين

---

١) البرت حورانى، ص ٢١٤ - ٢١٦ .

٢) أحمد بهاء الدين، فاروق ملكا، غير وارد الطبعة وتاريخ النشر، ص ٥٧، ٥٨.

٣) محمد عوده، فى فؤاد زكريا والرد عليه : عبد الناصر واليسار المصرى، ص ١٣٩.

ومحمد زكى عبد القادر، محنة الدستور من تاريخ مصر ١٩٢٣ - ١٩٥٢، الطبعة الثانية، ١٩٧٣ ص ١٩٢ - ١٩٥ .

من كل شيء. وكانت هذه الالقاب على تنوعها من العوامل التى هيأت للمستعمر والملكية والاحزاب لايجاد الفرقة بين أبناء الشعب وظهور الطبقية البغيضة داخل المجتمع، فقد جعلوا من الشعب فرقا وأحزابا وطبقات وجعلوا فيه فئات لها مميزات، ووزعوا الالقاب يمينا وشمالا دون حساب وكان منحها وسيلة للاتجار والاثراء فالذى يدفع كثيرا ينال اللقب المناسب لما يدفع، وأصبحت الالقاب لها أثمان وتسعير لاتمنح لمن يؤدى عملا جليلا مجيدا، وانما كانت تعطى لمن يحنى رأسه ويقبل الايادى ويركع عند الأقدام[1]. وكان هؤلاء الذين يحملون الالقاب يستغلونها استغلالا سيئا فى استغلال واحتكار الثروات، ويتخذونها وسيلة للضغط والارهاب والقهر والاستعلاء على الجماهير، كانوا يمثلوا أداة الفساد فى المجتمع المصرى معتمدين على الالقاب يحملونها لانها جاءتهم من السادة الحكام من أجل اذلال واستعباد الجماهير[2]. وخضعت جميع القيم للعتبات الملكية، فالسياسة والحكم تحت الاعتاب، والباشوات والبكوات يتمسحون بهذه الاعتاب واعظم أمانيهم أن يكتبوا أسماءهم فى سجل التشريفات الملكية، وغاية آمالهم الانحناء أمام الملك. ومن الجدير بالذكر أن الطبقة الحاكمة كانت مرتبطة بالغرب فقد كانت معرفتها وخبراتها وسلوكها ومشاعرها مختلفة تماما عن الطبقة المحكومة ومن هنا أصبحت داخل المجتمع المصرى ثقافة غربية متفرنجة متمدينة أو «مودرن» وثقافة «بلدى» أو «فلاحى» وبالطبع كان أهل الثقافة المتفرنجة فى موقف الاستعلاء والزهو ومن منا لم يسمع أن «دول ما يجوش الا بكده» و«الصنف ده أصله كده» الى غير ذلك من العبارات التى ترسخ قيم السلبية والعزوف عن المشاركة فى الحياة السياسية[3]. وقد عملت هذه الطبقة المسيطرة على ترسيخ «قيمة اللاعمل» لانها طبقة تملك ولاتعمل، فقد كانت تؤجر الارض ولاتزرعها وتعمل بالتجارة وتفضلها عن استثمار أموالها فى الصناعة، كما كان الاستهلاك التفاخرى هو السمة المميزة لسلوك كبار الملاك وانصبت الاستثمارات فى شراء الارض والعقارات أو ايداع أموالهم فى البنوك التجارية التى كانت فى حقيقتها فروعا لبنوك أجنبية، كما أصبح النشاط الصناعى بعيدا عن استثماراتهم ولذلك سيطرت عليه

---

١) محمد فرج، جمال عبد الناصر والمجتمع المصرى، مرجع سابق، ص٨٠ - ٨٢.

٢) حمدى حافظ، ثورة ٢٣ يوليو، ص ١٥٦- ١٥٩.

وسعيد عبد الفتاح عاشور، ثورة شعب، ص ٥، ٦، ١٧٩، ١٨٠.

٣) حامد عمار، فى بناء البشر، مرجع سابق، ص٢٣ - ٢٥.

وكذلك حسين فونس، باشوات وسوبر باشوات، صورة مصر فى عصرين، ص ٤٧ - ٥٥.

الاحتكارات الاجنبية من خلال مشروعات تابعة أو المستوطنين الاجانب أو اليونانيين والارمنواليهود.

وقد فشلت التجربة الديمقراطية قبل الثورة على الرغم من وجود مؤسسات ديمقراطية وأحزاب سياسية وانتخابات لان كل ذلك كان شكليا، فالملك فاروق استهان بالدستور وعمل على ممارسة الحكم عن طريق احزاب الاقلية أو احزاب القصر«حزب الاتحاد – حزب الشعب» وأحزاب الانشقاق من حزب الوفد مثل « الاحرار الدستوريين – الهيئة السعدية – الكتلة الوفدية»، كما قام الملك بطرد حكومة الاغلبية من الحكم عدة مرات وتكليف أحزاب القصر بتشكيل الوزارة والحكم بدون برلمان عن طريق المراسيم الملكية والاحكام العرفية أو تزوير الانتخابات للحصول على أغلبية برلمانية غير حقيقية[1].

وقد دعم من انتشار قيم السلبية واللامبالاة استمرارية شخص واحد فى الحكم وهو الملك فاروق منذ عام ٣٦-١٩٥٢، كما اقترنت النخبة الحاكمة فى أذهان الجماهير بالفساد والانغماس فى حياة الترف، وحين رحل فاروق كان يسيطر على حوالى ٢٠,٠٠٠ فدان فاذا عرفنا أن مساحة الاراضى الزراعية فى مصر كلها حوالى خمسة ملايين يعيش فيها ومنها خمسة عشر مليونا من البشر أمكننا أن تقول أن الارض الزراعية الملكية كان يعيش فيها حوالى ٦٠٠,٠٠٠ نسمة عبيدا عبودية خاصة للملك، غير أن العبودية العامة يشترك فيها العشرون مليون، ويتدفق الخير المصنوع من عمر الملايين تحت أقدام هذا الفرد الواحد يصنع به ما يشاء يبذله لغانيه أو يخسره على مائدة قمار[2].

كما كان واقع الحال يقرر أن الاحزاب فى مصر ظلت تهدف الى شىء واحد وهو الوصول الى كرسى الحكم وقد كانت جمعيا بلا استثناء تتبع شخصا واحدا تتجمع فيه كفاءة الحزب كله، ويقرر مصيرها اكثر مما تقرر المبادىء ، وحتى حزب الوفد وهو حزب الاغلبية الساحقة والذى كلن يتمسك بالديمقراطية وينادى بها نجد أن سلوك وأسلوب قيادته منافيا تماما لكل مبادئ الحزب وزاد الأمر سوءاً الاتهامات المتبادلة بين زعماء

١) جاكوب لاندو، الحياة النيابية والاحزاب فى مصر ١٨٦٦ الى ١٩٥٢، ترجمة وتعليق سامى الليثى، مكتبة مدبولى، القاهرة، غير مذكور تاريخ النشر، ١٧٢ – ١٨١.

ومحمود متولى، مصر والحياة الحزبية والنيابية فى مصر قبل سنة ١٩٥٢: دراسة تاريخية وثقافية دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهر، ١٩٨٠.

٢) أحمد بهاء الدين، فاروق ملكا، غير وارد الطبعة وتاريخ النشر، ص٥٧ ، ٥٨.

الوفد بالفساد والرشوة والمحسوبية وعدم النزاهة واستغلال النفوذ مما كان سببا فى حدوث إنشقاقات داخله، وشجع القصر ذلك لضرب الوفد من داخله [١].

وبطبيعة الحال أن تفرض الهوة الاجتماعية بين قلة إزدادت ثراء وغالبية إزداد احساسها بالفقر قيدا خطيرا على مغزى الحريات السياسية عندما مكن السلطان الاقتصادى لجماعة الباشوات والاقطاعيين من فرص سيطرتهم على حياة البلاد السياسية والاجتماعية، وليس أدل على ذلك من أن نسبة كبار الملاك الزراعيين فى مجلس النواب ١٩٤٥-١٩٤٩ كانت حوالى «٥ . ٤٣٪» وكان متوسط مشاركتهم فى الوزارات التى تشكلت فى مصر منذ أبريل ١٩١٤حتى يوليو ١٩٥٢ وعددها خمسون وزارة بنسبة «٣ .٥٨٪» ويلاحظ أن كبار الملاك تركزوا أكثر فى وزارة الخارجية «٤و٧٢٪» والزراعة «٦٨٪» والمالية «٦٦٪» والداخلية «٦٤٪» وهى وزارات لها صله مباشرة بمصالحهم الاقتصادية، بينما نجد نسبتهم قليلة فى وزارة الصحة «١٦ . ٣٤٪» والشئون الاجتماعية «٣ . ٤١٪»[١]. ويضاف الى ذلك ان اثنى عشر فردا من أسر كبار الملاك كان قاسما مشتركا عظيما فى الوزارات وهى عائلات «سرى – محمود سليمان – أبو على – خشبه – يكن – ثروت – حنا – عبيد – غالى – ذوالفقار – بركات – المطيعى»، كما كان كبار الملاك على علاقة بكل الاحزاب سواء كانوا أعضاء فى مجلس ادارة هذه الاحزاب او أعضاء فى لجان وقواعد الاقاليم أو مؤيدين متعاطفين ويستثنى من هذا «جماعة الاخوان المسلمين – مصر الفتاة – التجمعات الشيوعية الاولى» فلم تحظ أى منها بالقياس لميول كبار الملاك وميولهم الثقافية بل ان عضوية كبار الملاك فى أى حزب من الاحزاب لم تكن عضوية دائمة أو ثابتة بل كثيراً ما كان ينتقل من حزب الى آخر بين كل دورة انتخابية وأخرى فقد كانت الانتماءات الحزبية لكبار الملاك متعددة وتتغير باستمرار فالذى بدأ وفديا أصبح اتحاديا أو سعديا أو شعبيا أو دستوريا أو مستقلا[٢].

كما كان كبار الملاك هم المسيطرون فعلا على الاحزاب السياسية يمولونها بالمال ويغذون صحافتها ووسائل دعايتها، وبالتالى كانت لهم الغلبة على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقالوا دون أية اصلاحات إذا ماشعروا أنها قد تنقص من حقوقهم

١) طعيمة الجرف، ثورة ٢٣ يوليو ومبادئ النظام السياسى، ص ١٥٢ – ١٥٧.

٢) راشد البراوى، الفلسفة الاقتصادية للثورة، مرجع سابق، ص ٩ – ١٨ .

٢) عاصم الدسوقى، كبار ملاك الاراضى الزراعية، مرجع سابق، ص ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٣١ ، ٢٩٦، ٢٩٧.

وإمتيازاتهم ومصالحهم، ولم يكن الناخبون فى وضع إقتصادى وإجتماعى يسمح لهم بالتعبير عن إرادتهم الحقيقية اذ أنهم رازحون تحت سلطان سادتهم فكانوا يدفعون بهم دفعا الى صناديق الانتخابات ويفرضون عليهم الشخص الذى يتعين اختياره، وغدا الحكم البرلمانى فى مثل هذه الاوضاع نظاما فخرياً من البيع والشراء للدوائر الانتخابية المتعفنة[١].

وفى ظل هذا المناخ غابت قيم المشاركة السياسية والانتماء وترسخت قيم الفردية والانانية والاستعلاء والمظهرية وهى قيم الطبقة المسيطرة وفرضت هذه القيم خاصة وأن الطبقات الاخرى بحكم وضعها الاقتصادى عاجزة عن فرض قيمها وأنماط سلوكها.

ويسير التاريخ فى مصر على وتيرة واحدة من حيث طاعة الحاكم والهدوء والسلبية والسكينة والصمت، فهى قيم أساسية دعت اليها النصوص فى مصر القديمة، ومع خوف المصرى من السلطة لم يستشعر فى نفسه القدرة على نقدها، والسلطة فى نظر المصرى تتجسد فى شخص الحاكم، ولذلك ليس لها اطار دستورى وقانونى[٢].

وقدكان عبدالناصر امتداداً تاريخياً لظاهرة السلطة فى مصر، فقد ورث عبدالناصر وتربع على قمة أقدم ببراقراطية فى أقدم دولة مركزية فى التاريخ واستطاع من خلال ذلك أن يسيطر على مجتمع مهيىء ومعتاد على هذه السيطرة من أعلى [٣]، ومن هنا كانت المركزية فى بناء أجهزة الدولة وجمع عبدالناصر كل السلطات فى يديه وأصبحت هناك صورة هرمية واحدية تنفرد باتخاذ القرارات وتدفع السياسات زعامة فردية وحيدة، وكان عهناك تصوير اعلامى للقيادة الفردية بأنها تقف فى أعلى الاعالى، لايشارف هامتها من هامات الرجال أحد ولاجماعة ولاتنظيم، فاستقر فى التكوين السياسى والمناخ السائد فى الحقبة كلها، سواء لدى أجهزة الدولة أو لدى المعارضة السياسية أو لدى الخصوم فى الداخل والخارج، ان كل مقادير البلادوالسياسات المتبعة والتوجهيات المنفذة كلها معلقة بمصير رجل واحد[٤]. وأدعت النخبة السياسية منذ البداية امتلاكها الحقيقة السياسية المطلقة وأنها فهمت مشاكل المجتمع وتملك الحلول اللازمة لمواجهة هذه المشاكل، واعتبرت النخبة الحاكمة نفسها مجددة وتحمى المصلحة الوطنية و،النظام

---

١) راشد البراوى ، المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

٢) كمال المنوفى، الثقافة السياسية للفلاحين، مرجع سابق ، ص ١٠١ – ١٢٥.

٣) سعد الدين ابراهيم، لماذا كان عبد الناصر زعيما قوميا. المشروع الناصرى، ص٢٨٣ – ٢٨٧.

٤) طارق البشرى، الديمقراطية ونظام ثورة يوليو، مرجع سابق، ص١٦٨.

واعتبروا أنفسهم القوة الوحيدة القادرة على تحقيق الاصلاحات اللازمة التى سوف تحقق الكرامة والقوة والعدالة.

واعتقدت النخبة السياسية أن التعدد السياسى يؤدى الى الضعف وعدم الوحدة، وأنكرت بشدة أن التعدد يمكن أن يؤدى الى اطلاق مبادرات الجماهير السياسية الخلاقة، وسعت الى الوحدة والتماثل وبدلا من الاعتراف بوجود الصراع بين الطبقات والفئات المختلفة، أكدت على التنظيم السياسى الواحد كأداة لخلق التضامن وكتعبير عن التكامل وعدم السماح بأى انحراف أو خروج عن الوحدة[1]. وبدأت ثورة يوليو تصفية الحركة الحزبية بكل فصائلها وفرقها من الحركة الاسلامية حتى الحركة الشيوعية، فقد صفى «تنظيم الاخوان المسلمين» وأعدم ستة من قادته وألقى بالالآف فى السجون ومورست معهم ألوان من التعذيب مختلفة، وكذلك ضرب الحزب الاشتراكى «مصر الفتاة»واعتقل زعيمهم «أحمد حسين» وبعض أعضائه، وحتى الحركة الشيوعية نجد أنه جرت اعتقالات للشيوعيين جميعا ورغم أن «حدتو» أيدت الثورة فى البداية وكان لها صلة ببعض الضباط الاحرار، الا أن الثورة عارضت الحزب الشيوعى المصرى وخاصة بعد أن عدلت «حدتو» عن موقف التأييد الى معارضة السلطة الجديدة [2][*].

وأصدرت فى «١٦» يناير ١٩٥٣ قانون حل الاحزاب، وتم بموجبه استغناء التنظيم السياسى للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية فى عمومه، سواء تعدد الاحزاب أم الحزب الواحد، لقد صار جهاز الدولة معهم هو الجهاز السياسى والادارى معا ولم يوجد من بعد تنظيم سياسى حزبى له ذاتيته المتميزة من الدولة بل على العكس هو ما حدث اذ تركزت السلطات فى جهاز الدولة، وتركزت فيه الوظائف السياسية المختلفة ودارت التنظيمات فى فلكه، وانشئت «هيئة التحرير» فى يناير ١٩٥٣، وأوضحت السلطة أن هيئة التحرير ليست حزبا ولاجمعية ولكن مصر كلها منظمة فى هيئة واسعة الجوانب ومتعددة وجوه النشاط

---

١) على الدين هلال، تطور الايديولوچية الرسمية فى مصر، مرجع سابق، ص ٢١ ، ٢٢.

٢) طارق البشرى، الديمقراطية ونظام ثورة يوليو، مرجع سابق، ص ٧٥ ، ٧٦.

*) يوضح فؤاد زكريا ذلك بقوله أنه فى الوقت الذى أعلنت فيه قرارات التأميم كانت قد مضت على اليساريين سنتان ونصف فى المعتقلات بل وقضوا بعدها سنتين ونصف آخرين، وان الافراج الفعلى قد حدث بدافع الرغبة فى مجاملة طرف رئيسى فى التوازن الدولى. ورغم أن الدولة قامت بتعيين عدد كبير منهم فى مراكز رئيسية فى الدولة وفى ميادين الاعلام والثقافة بوجه خاص، فان ذلك ليس معناه ان سياسة الدولة الرسمية تزداد اقترابا منهم ولكنها لكسب رضا الاتحاد السوفيتى، فسياسة الدولة لم تتحول تجاه اليسار بل حولت اليسار تجاهها.

– انظر فؤاد زكريا، عبد الناصر واليسار المصرى، مرجع سابق، ص ٤٠، ٤١.

وهى تقوم بتعليم الشعب معنى الديمقراطية وتدريبه على ممارستها، لان الشعب ليس مهيئا للحياة الديمقراطية. ثم أعلن عن الاتحاد القومى ١٩٥٦ وهو أيضا يمثل الشعب بأسره، فهو يضم كل أبناء الشعب ما عدا العناصر الرجعية والانتهازية وعملاء الاستعمار الذين سيطروا على الشعب، الا أنه أيضا لم يقم بدور سياسى مستقل عن أجهزة الدولة وأنما كان جزءاً من الشكل التنظيمى للحكومة ومؤسسة دستورية من مؤسسات الدولة، ثم أعلن عن الاتحاد الاشتراكى فى عام ١٩٦٢ كبديل عن الاتحاد القومى بعد حركة التأميمات الواسعة التى بدأت من يوليو ١٩٦١ وأصبح الاتحاد الاشتراكى تحالفا لقوى الشعب العاملة، لتستبعد من اطاره الطبقات والفئات التى تخطت اجراءات الثورة مصالحها وأوضاعها الاقتصادية، أما من جهة البناء الداخلى، فقد شكل اولا بالانتخابات على مستويات تتصاعد من الوحدات الاساسية حتى القمة، ثم أعيد تنظيمه فى عام ١٩٦٥ بطريق التعيين، ثم عاد مبدأ الانتخابات فى عام ١٩٦٨ وكان ذلك يجرى كل مرة بقرار من رئيس الجمهورية وهو رئيس الاتحاد ذاته(١).

ويلاحظ أن هذه التنظيمات السياسية لم تسمح للعمال والفلاحين بممارسة حقوقهم السياسية، فقد كانت مفتوحة لعضوية الفلاحين وكبار الملاك بدون تفرقة، فلم يتحرر الفلاح من التبعية السياسية للملاك ولم تكن هناك فرص متكافئة للمارسة الديمقراطية . فنجد الميثاق قد عرف الفلاح بأنه هو الذى يملك حيازة من الأراضى لاتزيد على «٢٥» فدانا فى الوقت الذى بقى فيه الحد الاقصى للملكية «١٠٠» فدان مما سمح بدخول أصحاب الملكيات الزراعية الى التنظيمات السياسية بل وسيطرتهم عليها (٢). أما بالنسبة للعمال فقد صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإباحة حق تكوين النقابات العامة وقصر الاشتراك فيها على العاملين فى المؤسسات التى تضم «٥٠» عاملا فأكثر معبرا بذلك عن فهمه لعلاقة العمل والحقوق الديمقراطية المتعلقة بها من زاوية المؤسسة وظروفها وليس من زاوية العمال وظروفهم، وأدى ذلك الى أن تقرر حق تكوين النقابات العامة لثلث العمال تقريبا وحرمان الثلثان تقريبا، ثم أبقى فى يد رب العمل سلاحا يستطيع به أن يسيطر

١) طارق البشرى، الديمقراطية ونظام ثورة يوليو، مرجع سابق، ٥٩١ – ٥٩٣.

وعصمت سيف الدولة، تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة الى عبد الناصر الى الناصرية، فى ندوة الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٣٨ ، ١٣٩.

٢) أحمد حمروش ، البحث عن الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ – ١٣٣.

على اللجنة النقابية عن طريق التهديد أو القسر حين قضى بأن العامل الذى يفصل يفقد عضوية النقابية بدون أن يفرق بين الفصل التعسفى وغير التعسفى[1]*.

ولعل أصدق تعبير عن غياب مفهوم الديمقراطية هو المساواة بين «العامل» و «رب العمل» واكتفاء الثورة بأن تكون حكما بينهما وهى مساواة لاتتفق مع حقيقة علاقات العمل وصلتها بالمقدرة الفعلية على الممارسة الديمقراطية [1].

يضاف الى ماسبق حرمان العمال من الاضراب والتدخل الفظ والمباشر فى انتخابات النقابات بل أن هذه الانتخابات توقفت سبع سنوات كاملة، كما أن الحركة العمالية النقابية ظلت أسيرة قيادات اصطفتها السلطة الادراية وركنت اليها واعتمدت عليها. وهكذا حرم العمال والفلاحون من المشاركة الحقيقية نظراً لغياب المؤسسات السياسية التى تسمح لهم بالمشاركة [٢]، كما صاحب الغاء الثورة للاحزاب أن جمع القائم على رأس السلطة سلطات تقرير السياسات تشريعها وتنفيذها ، وخول الدستور لرئيس الجمهورية مهام متعددة «تولى السلطة التنفيذية - تعيين الوزراء - رئاسة مجلس الوزراء - صنع السياسة العامة للحكومة - يعتبر القائد الاعلى للجيش ورئيس مجلس الدفاع - من سلطته حل مجلس الامة والاعتراض على المرشحين للمجلس». وكانت رئاسة الجمهورية هى جهاز صنع القرار السياسى، كما يلاحظ أن أخطر القرارات السياسية التى اتخذت فى الخمسينات والستينات وترتب عليها التحولا ت الكبرى اتخذها الرئيس دون أن يكون للتنظيمات السياسية أثر فيها مثل «تأميم قناة السويس واجراءات التأميم - الاصلاح الزراعى»[٣].

ومن الجدير بالذكر أنه خلال ثمانية عشر عاما، منذ عام ١٩٥٢، عرفت مصر ستة من الدساتير عام ١٩٥٣، ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٢، ١٩٦٤، ١٩٦٩. وأنها خلال الفترة من يوليو ١٩٥٢ حتى أبريل ١٩٥٤ عرفت ستة من التغييرات الوزارية، ومنذ ذلك التاريخ

---

*) يؤكد السيد على شتا فى دراسته عن «التغير العمالى فى المجتمع الاشتراكى» أن التصنيع فى الستينات ساعد على انتشار التنظيمات النقابية والاعتراف بها وأصبح العمال ينضمون الى النقابات للمطالبة بحقوقهم، كما أصبح العمال يمثلون فى مجالس الادارات ولهم أصوات مسموعة يعبرون بها عن زملائهم، بل ان المشاركة فى الارباح كان دافعا لتعميق الاحساس بالمسئولين وساعد ذلك على التحول من قيم الشك والسلبية والسيطرة وتدعيم قيم المشاركة والثقة.

انظر - السيد على شتا، التغير الاجتماعى العمالى فى المجتمع الاشتراكى، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، قسم الاجتماع، ١٩٧١.

١) عصمت سيف الدولة، تطور مفهوم الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٦٣٨ ، ٦٣٩.

٢) أحمد حمروش، البحث عن الديمقراطية، مرجع سابق، ١٣٢، ١٣٣.

٣) طارق البشرى، الديمقراطية والناصرية. دار الثقافة الجديدة، الطبعة الاولى، ١٩٧٥ ، ص ١٥ - ١٨.

حتى مارس ١٩٦٤ تولى عبدالناصر رئاسة الوزارة، وأجريت أربعة تغييرات وزارية فى الاعوام ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٠، ١٩٦١، . ومنذ ذلك التاريخ حتى سبتمبر ١٩٧٠ عرفت خمس تشكيلات وزارية، رأسها على التوالى على صبرى فى مارس ١٩٦٤ زكريا محى الدين فى يونيو ١٩٦٥، صدقى سليمان فى سبتمبر ١٩٦٦، جمال عبدالناصر فى يونيو ١٩٦٧ ثم مارس ١٩٦٨، ويظهر من ذلك قدر الثبات الكامل لرئيس الجمهورية مع كثرة التعديلات والتغييرات الدستورية والوزارية فضلا عن كثرة التعديلات فى المجلس النيابى وجودا وعدما. وطبقا للدستور فان الدورة الدستورية تتمثل فى أن يختار الشعب رئيسه، ويجرى ذلك بالاستفتاء لا بالانتخابات فلا يطرح للاختيار الشعبى الا اسم مرشح واحد، ولا يجرى تنافس انتخابى بين مرشحين أو أكثر على منصب الرئاسة ويطرح الاسم للترشيح بقرار من مجلس الامة، واذا افترض أنه لم يحصل المرشح على أكثرية الاصوات طرح المجلس اسم مرشح آخر، وهذه الواحدية فى الترشيح من شأنها أن تستبعد الندية فى عملية الانتخاب بين مرشح وآخر، وتستبعد احتمال تبلور قطب تلتف حوله المعارضة السياسية من بعد، والمستفتى عليه يتولى مسئولية السلطة التنفيذية، ويكون له ما فى الدستور سلطات دستورية مخولة[1].

وقامت ثورة يوليو والاحكام العرفية مفروضة منذ حريق القاهرة واستمر الحكم العرفى حتى استفتى على دستور ١٩٥٦ فى شهر يونيو ١٩٥٦ فرفعت ثم فرضت مع الاعتداء الثلاثى فى شهر اكتوبر ١٩٥٦، واستمرت حتى صدور الدستور المؤقت فى ١٩٦٤ فرفعت، ولكن حل محلها تدابير أمن الدولة رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذى يمنح رئيس الجمهورية فى الظروف العادية سلطات استثنائية ثم فرضت الاحكام العرفية مع حرب يونيو ١٩٦٧.

وصدر قانون تنظيم وسائل تعاون القوات المسلحة مع السلطات المدنية «الشرطة» فى المحافظة على الامن فى سبتمبر ١٩٥٢ وبهذا صار للجيش وظيفة مطردة سواء فى حفظ الامن الداخلى أو فى تطبيق الاحكام العرفية أو فى تشكيل المحاكم الاستثنائية. كما سدت نوافذ وضيقت الروافد بالنسبة لاحتمالات ظهور المعارضة، سواء للثورة من حيث هى أهداف وغايات أو للسلطة الجديدة بوصفها كذلك. وكان ذلك يعنى أحكام القدر

١) طارق البشرى، الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ٥٩١ – ٥٩٤.

الكافى من الهيمنة على المؤسسات التى عرفت بانبثاق ألوان من المعارضة مثل «نقابة المحامين» التى صدر قانون بحل مجلس النقابة واجراء انتخابات مجلس نقابة جديدة فى ديسمبر ١٩٥٤، وايضا «نقابة الصحفيين» حل مجلس نقابة الصحفيين فى ابريل ١٩٥٤ فيما سمى «بتطهير الصحافة»، كما اقتضى ظهور المعارضة بين أساتذة الجامعة فصل بعضهم فى ١٩٥٤، ثم صدر قانون يجيز نقل أعضاء هيئة التدريس بقرار من وزير التعليم الى وظائف أخرى، كما اقتضى نشاط الحركة الحزبية بين طلبة الجامعة وكثافة مظاهرتهم اجراءات من الاعتقال والفصل لبعضهم ثم صدر قانون فى سبتمبر ١٩٥٤ يرخص لمجلس الوزراء اصدار القواعد الخاصة بشروط قبول الطلبة ونظام تأديبهم. والقى على عاتق أجهزة الامن أن تقوم بالوظائف السياسية التى هى من شأن التنظيمات السياسية من حيث كونها التنظيمات القادرة على القيام بدور قنوات الاتصال مع مجاميع الرأى العام، ومن حيث كونها الاقدر على القيام بعمليات التحليل السياسى والاجتماعى للجماعات والتيارات المختلفة، وأجهزة الامن بما تضم من كوادر مدربة فى الاساس على النشاط الضبطى وحده، وبما تصاغ به علاقتهاالتنظيمية من انصياع عسكرى لا تستطيع أن تتولى هذه المهام السياسية، ولذلك فان مسلكها السياسى يتميز غالبا بالضبط والقمع[1]. كان مركز السلطة يهتم اهتماما مركزا برؤية ما يدور فى المجتمع عن طريق الرؤية المحددة لاجهزة الامن، واحاط الضباط معظم الاجهزة التنفيذية والسياسية والتشريعية ولم يكونوا من الضباط العاديين غالبا بل كانوا من ضباط المخابرات الذين يعتمدون على التقارير والعمليات السرية ونذكر منهم على صبرى وكمال رفعت وشعراوى جمعة وعبد القادر حاتم وأمين هويدى وغيرهم[2].

وفى ظروف الترابط بين السياسة والنظرة الامنية، صار البحث دائباً للتنقيب عن الروابط العضوية والتنظيمية التى تثبت على أى قوة معارضة محلية منظمة فى مصر، وان لها امتدادا خارجيا استعماريا يتخذ شكل المؤامرة أو السعى لتدبير جريمة سياسية. ولعل هذه النقطة كانت أحد البواعث لاستخدام العنف والقهر المادى مع المسجونين والمعتقلين السياسيين [3].

---

١) طارق البشرى، الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو، ص ٩٤ – ٩٥.

٢) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو وعقل مصر، مكتبة مدبولى، الطبعة الاولى ، ١٩٨٥ ، ص ٢٩ ، ٣٠.

كما غلبت النخبة السياسية معيار «الولاء» و«الامن» فى تجنيد العناصر الجديدة فى النخبة الجديدة منتقاه من العسكريين والقيادات البيروقراطية والقيادات النقابية والمهنية وأساتذة الجامعات. وقد ترتب على ذلك فى الاغلب تفضيل العناصر الاساسية التى لاترتبط بأى ميول أو اتجاهات سياسية محددة، بل ربما والتى لم تكن ذات اهتمام على الاطلاق. أى كان افتقاد أى لون سياسى ايديولوجى مطلبا معتادا لمن يرغب فى تولى منصب قيادى، وقد ارتبط ذلك فى جانب منه بما عرف بالمفاضلة بين من يسمون بـ «أهل الثقة» و« أهل الخبرة»، وكان تفضيل أهل الثقة ينطوى على تضحية بالخبرة والكفاءة من أجل ضمان أمن النظام وهذا يفسر لنا اختيار أشخاص معينين لتحقيق أهداف لا تتسق مع توجهاتهم السياسية الحقيقية «مثل تطبيق الاشتراكية»، أو الجمع بين عناصر مختلفة، بل ومتنافرة للقيام بمهام أو أعمال مشتركة«التنظيم الطليعى»[1]. وقد أفرخ غياب الديمقراطية بروز دور المؤسسة العسكرية كمركز قوة يتحدى اشراف الدولة عليه، وظهرت مجموعة من الافراد تربطهم بالمشير عامر روابط شخصية، وأصبحت جماعة اجتماعية ذات نفوذ واعتبروا أن نجاح ثورة يوليو قد ضمن لهم احتكار السلطة. ويرجع بروز المؤسسة العسكرية فى الحكم الى أن عبد الناصر كان يضمن عدم قيام المؤسسة العسكرية بانقلاب فى ظروف شهد فيها عبد الناصر انقلابات اطاحت بعدد من أقرب زعماء آسيا وأفريقيا اليه، مثل الاطاحة بسوكارنو فى أندونيسيا، ونكروما فى غانا، فضلا عن الانقلاب الانفصالى فى سوريا[2].

ولم تتمكن قيادة الثورة من السيطرة على هذا المارد الذى حملها الى السلطة عام ١٩٥٢، وتولى حمايتها فى السنوات الحرجة لاكتساب شرعيتها السياسية، لم تتمكن أبدا من اعادة الجيش الى حجمه الطبيعى فى النسق[3]. وأصبحت القيادة العسكرية خارج الاطار الاقليمى للدولة ورفضت أى نوع من التدخل أو الرقابة أو الحساب أو الاشراف وانفردت بأمورها، فكان المشير عامر والمحيطون به يتصرفون أحيانا وكأنهم وحدهم فى الساحة لا يقيمون وزنا كبيرا للوزارة فكثير من التعيينات الكبرى فى الاجهزة الادارية

١) أسامة الغزالى حرب، ثورة يوليو واعادة تشكيل النخبة السياسية فى مصر، ثورة يوليو : قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، ندوة المستقبل العربى، الطبعة الاولى، ١٩٨٧ ، ص ٦٠٣ - ٦٢٣.

٢) مصطفى طيبه ، ص ١٣٥ - ١٣٦.

٣) عادل حسين، المحددات التاريخية والاجتماعية، ندوة، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، ص ٢٢٩ - ٢٣٢.

والتنفيذية كانت تتم بترشيح من عامر، ومن مظاهر تجاوز المؤسسة العسكرية لاختصاصاتها الواجبات التى عهد بها الى المشير عامر مثل الاشراف على مرفق النقل العام والتموين والجمعيات الاستهلاكية ومطاردة الاخوان المسلمين ولجنة تصفية الاقطاع. ولقد أفضى كل ذلك الى هزيمة القيادة العملاقة بكل انجازتها وضجيجها وما ترتب على ذلك من انسحاق نفسى رهيب للمصريين. لان ابعاد الهزيمة لم تكن عادية وفاقت أى خيال، وكانت الهزيمة هى أكبر كارثة أصابت النضال العربى والانسان العربى فى العصر الحديث[1].

ومما سبق نستخلص ما يلى :

ان علاقة عبد الناصر بالجماهير كانت ذات اتجاه واحد من القمة الى القاعدة مما أدى إلى عجز عبد الناصر عن تعبئة ومشاركة الجماهير مشاركة حقيقية فعالة، وهذا يرجع ايضا الى اعتماد عبد الناصر على جاذبيته فى خلق علاقة مباشرة بينه وبين الجماهير أو ما يسمى «الزعامة الكارزمية» وتأثيره السحرى على الجماهير، ولكن رغم الثقة الشعبية الجارفة ظل عبد الناصر غير مقتنع بسلوك الطريق الديمقراطى وكان مع كل نجاح وعقب كل انجاز ضخم داخليا وعربيا ودوليا كان عبد الناصر يقلص من المشاركة الشعبية ويكتفى منها بفيضان الحب والتأييد العارم[1].

وتضمنت التجربة الناصرية من عناصر القمع ما يتجاوز بكثير نطاق التدابير المشروعة التى تحمى بها الثورة نفسها ضد أقلية معادية لصالح المجموع، فالانسان المصرى قد خرج من هذه التجربة وقد تسلل الرعب الى النفوس بالتدريج ومع الرعب ظهرت السلبية والنفاق والتحدث بلغتين والجهر بعكس ما يؤمن به الانسان، وفقد الانسان المصرى قدرته على الرفض والاعتراض والاحتجاج، ومع فقدان هذه القدرة فقد ملكه التفكير العقلى المتزن والحكم على الامور حكما صائبا، اذ كان القمع مصحوبا بحملة دعائية منظمة قائمة على أسس «علمية» مدروسة تستهدف فى نهاية الامر الا يكون هناك الا رأى واحد وألا يسمع الناس الا وجهة نظر واحدة، تظل تردد المرة تلو المرة الى أن

---

١) عادل حسين، الانهيار بعد عبد الناصر لماذا؟ ندوة، أزمة الديمقراطية، ص ٢٥٨، ٢٥٩. ويمكن الرجوع الى .
– امين هويدى، اضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف، دار الطليعة، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٧٥، ص ٢٤ – ٣٣، ص ٧٢ – ٧٦. – وكذلك أحمد حمروش، البحث عن الديمقراطية، مرجع سابق، ص ١٥٢
– وعبد العظيم رمضان لن، تحطيم الالهة، ص١٤٨.

١) أحمد حمروش، ثورة يوليو وعقل مصر، مرجع سابق، ٣١، ٣٣.
وكذلك سعد الدين ابراهيم، المشروع الاجتماعى لثورة يوليو، فى مصر والعروبة وثورة يوليو، مركز دراسات الوحدة العربية، دار المستقبل العربى، الطبعة الاولى، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٢، ص ١٤٥ ، ١٤٦.

يصدقها كل من يقاومها ولم يكن مقتنعا بها فى مبدأ الامر. هذا التخريب الداخلى لنفس الانسان المصرى وعقله، وهو أكبر سلبيات التجربة الناصرية.

وكانت النتيجة الحقيقية هى احساس الانسان المصرى العادى بأن هناك من يفكر له، وبأنه ليس فى حاجة الى التفكير، وبأنه حتى ولو فكر فلن يجديه ذلك شيئا، ولان الامور ستسير دائما كما يريد أصحاب الاسلطة، وكانت النتيجة الحقيقية هى اعتياد الانسان المصرى الانكماش والسلبية والوقوف موقف المتفرج غير مكترث. وحتى المكترثين منا، والمعجبين بنتائج التجربة، كانوا يصفقون بطريقة سلبية، أعنى أنهم كانوا يصفقون إعجابا وانبهاراً بقرارات مفاجئة تصدر من أعلى ولا يؤخذ رأيهم فيها[1].

وباختصار فان أزمة الديمقراطية فى تجربة الناصرية قد ولدت قيماً سلبية وذلك من حيث قدرة الافراد والجماعات على المقاومة وعلى المبادرة وعلى النقد الطليق غير الحذر غير المتوجس غير الوجب وعلى المشاركة الايجابية والنزوع الانسحابى والنظر للاحداث نظرة المتفرج من بعيد فانتشرت اللامبالاة والسلبية فى المجتمع المصرى فى الحقبة الناصرية.

وكذلك فى عصر الانفتاح الاقتصادى سيطرت قيم المشاركة السياسية واللاانتماء وقد كان ذلك نتاج طبيعى لغياب الديمقراطية السياسية ومعها بقية الحريات الديمقراطية – الاقتصادية والاجتماعية غيابا شاملا، فليبراليتها الاقتصادية لا تنعكس فى ليبرالية سياسية لانها ليبرالية الكمبرادور وأغنياء الريف والجهاز البيروقراطى للدولة وليست ليبرالية الانتاج الاقتصادى الرأسمالى، كذلك أوتوقراطيتها، فهى ليست مثلاً ديكتاتورية الفرد لمصلحة الوطن ككل أو لمصلحة الطبقات غير المالكة، بل هى أوتوقراطية «العائلة» التى تمثل الشريحة الاكثر تخلفا فى المجتمع والاكثر تبعية للاجنبى، والغياب المطلق للديمقراطية فى عهد السادات يسحب من نظامه شرعية بقائه لان الوطن بأكمله فى ظل

---

١) فؤاد زكريا، عبد الناصر واليسار المصري، ص ٢٩-٣١. وكذلك طارق البشرى الديمقراطية ونظام ٢٣يوليو، ص ١٧٠-١٧١.

*) اتفق عديد من المفكرين على اختلاف انتماءاتهم الايديولوجية على أن الفترة الناصرية غابت عنها الديمقراطية وضربت القوى الوطنية وكانت التنظيمات السياسية تنظيمات ورقية لان السلطات كلها تجمعت فى يد شخص واحد وتعامل مع الجماهير من خلال المؤسسة العسكرية ولجأ الى القمع والمحاكمات الظالمة. ويكفى أن نذكر من هؤلاء المفكرين «عبد الرحمن الشرقاوى، فتحى رضوان ، أحمد حسين، ابراهيم فرج، كمال الدين حسين عمر التلمسانى، ضياء الدين داود، فؤاد سراج الدين، أحمد بهاء الدين، أمين هويدى، صلاح حافظ، عبد اللطيف البغدادى، على صبرى، خالد محى الدين» وغيرهم انظر : أحمد حمروش، ثورة يوليو وعقل مصر، ص ١٩٣ – ٢٣٠.

هذا الغياب يصبح مرهونا على مختلف المستويات لارادة من خارج الحدود، يعنيها «ديمقراطية» العائلة الحاكمة، الوكيلة عن مصالح إحتكاراتها، وهكذا كان غياب الديمقراطية بمعناها العميق الشامل،مساويا لغياب التنمية الوطنية اقتصادياً وغياب التحرر الوطنى قومياً، كانت تلك نقطة اللقاء الجذرية بين الكمبرادور المصرى والكيان الصهيونى فى الشرق الاوسط والولايات المتحدة، بدءا من اتفاقية سيناء الى اتفاقية كامب ديفيد[1].

وكان على السادات أن يبحث عن ذريعة للسلطة وسند لشرعية حكمه، وقد وجد ضالته فى مظلة الحريات السياسية التى عجز عبد الناصر عن إيجاد حل مناسب لها الامر الذى ورط النظام فى تجاوزات لا ديمقراطية بات الناس يتطلعون الى الخلاص منها. فاستغل السادات تطلع الناس الى الحرية والديمقراطية للتخلص من رموز الناصرية بدعوى القضاء على «مراكز القوى» ثم رفع شعارى «دولة المؤسسات» و«سيادة القانون»*. وتحت دعاوى الحرية والديمقراطية وسيادة القانون تمكن السادات من الانفراد بالحكم والاستئثار بالسلطة، وأصبح المصدر الفعلى الوحيد للسلطات، ورغم أنه أكثر من الحديث عن دولة المؤسسات إلا أنه كان يكرر أيضا أنه «رب العائلة» وهذه الفكرة تحمل فى طياتها نفياً لمبدأ المؤسسات، وتحمل ايضا معنى التوحيد بين الدولة والحاكم، ومثل هذا التكييف أو الفهم هو الذى جعل الحكام المصريين يعتبرون أن النقد الموجه اليهم هو نقد موجه الى مصر كلها، فاذا كان الحاكم هو الدولة فان الإساءة اليه هى بالتالى يصبح أمراً غير مغتفر[2]. ولا شك أن وراء هذه الديماجوجية العائلية إنكار حقوق «المواطنة» أى حقوق المواطن فى المشاركة فى الحياة الاجتماعية والسياسية وحرية التفكير والمعتقد السياسى وانتخاب ممثليه، فقد أصبح الجميع لدى السادات «أبناء

---

١) غالى شكرى، الثورة المضادة فى مصر، ٤٢٣ .

٢) يحيى الجمل ، أنظمة الحكم فى الوطن العربى، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ٣٦٦ ، ٣٦٧.

*) يشير عادل غنيم إلى أن الطبيعة الطبقية للميزانية العامة مرآة لطبيعة السلطة السياسية تعكس علاقات القوى الطبقية داخلها وتساهم فى تجددها ودعمها، ولقد ارتفعت نسبة اجمالى الانفاق العام الى الناتج المحلى الاجمالى من «٤٨.٧ ٪» فى عام ١٩٧٦الى «٦٢.٩ ٪» فى «عام ٨١ / ١٩٨٢ وهذا يدل على تزايد دور الدولة لا سيما فى مجال اعادة توزيع الدخل القومى ويعكس هيكل الانفاق العام الاهمية النسبية لوظائف الدولة والمؤسسات القائمة عليها . ويؤكد ارتفاع اجمالى الاستهلاك العام من «٣.٢» مليار جنيه عام «١٩٧٦» الى حوالى «٥.٩» مليار جنيه عام ٨٠ / ١٩٨١ أى زاد بنسبة «٨٤ ٪» فى أربع سنوات، ترجع هذه الزيادة المؤهلة الى التوسع الكبير فى أجهزة الدولة وخاصة أجهزة القمع البوليسى «أمن مركزى – مباحث أمن دولة» والقضاء «انشاء محاكم دائمة لامن الدولة – محاكم القيم زيادة اختصاصات المدعى الاشتراكى» والقوات المسلحة ونمو جهاز الاعلام. وقد زاد عد العاملين فى قطاع أجهزة الامن «الدفاع – الامن – العدالة» بنسبة ٢١٢.٦ ٪ فى حسن ان عدد العاملين فى قطاع البحوث والتعليم لم تزد الا بنسبة ١٢٠ ٪ كما ارتفعت نفقات الدفاع الجوى بنسبة «١٥٢ ٪»، ارتفعت نفقات أجهزة الامن والقضاء بنسبة«٢٦٣.٦» وكان نصيب نفقات أجهزة القمع من الاستهلاك العام ضعف نصيب نفقات التعليم والصحة «٢٢.٢ ٪» : «١٢.٩ ٪» فى عام ١٩٨٠ / ١٩٨١، عادل غنيم، مرجع سابق، ص ٢٣٢ – ٢٤٠.

وبنات» و«إخوة وأخوات»، «المنشق على كبير العائلة» وقد كان هدف ذلك مصادرة الصراع الاجتماعى ومواجهة مفاهيم الطبقة والصراع الاجتماعى[1].

وتبدد وهم الديمقراطية بالضربات المتلاحقة التى كان السادات يسددها لخصومه من خلال القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، فقد تميزت حقبة الانفتاح بأحياء ترسانة القوانين المقيدة للحريات ولحقوق الانسان الموروثة من عهود سابقة، والاضافة اليها عبر سلسلة من القوانين الموروثة التى استخدمها السادات بقوة لضرب الحرية فى مصر «القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠»، الذى يفرض العقاب على اتفاق شخصين أو أكثر وحتى لو كانت غايته مشروعة، وكان من شأن ذلك منع أى نشاط سياسى شعبى. كما يعفى من العقوبة المقررة فى هذه المادة كل من بادر من الجناة بأخبار الحكومة بوجود الاتفاق، وبهذا بدأ التخريب الاخلاقى وتدريب الناس على الخيانة والغدر والتجسس وبمكافآتهم عليه.

ثم نجد «القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤» وهو يفرض العقاب على اجتماع أكثر من خمسة أشخاص فى الطريق العام اذا أمرهم رجال السلطة بأن يتفرقوا ولم يفعلوا، ويكونون مسئولين عن أى جريمة تحدث بمناسبة هذا التجمهر حتى لو لم يعلموا بها. ثم توالى صدور القوانين المقيدة للحريات ومنها «القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١» المسمى قانون تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ويتيح للمدعى الاشتراكى أن يتحفظ على الاشخاص ويرفع الامر لمحكمة الحراسة، اذا قامت دلائل على أن شخص أضر بأمن البلاد أو أفسد الحياة السياسية. وفى «دستور ١٩٧١» منح هذا الدستور رئيس الجمهورية سلطات واسعة مكنته من أن يصبح عمليا الجهة الوحيدة المنوط بها أتخاذ القرار فى مصر، وطبقا للدستور لرئيس الجمهورية الحق فى تجاوز مؤسسات الدستور باتخاذ الاجراءات السريعة لدرء ما يهدد سلامة الوطن. «والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧» يحرم التنظيمات السرية ويرفع العقوبة على التجمهر والاعتصام الى الاشغال الشاقة المؤبدة، بل يرفض العقوبة على «المشجعين» على التجمهر. و«القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨»، الذى منح المدعى الاشتراكى سلطات واسعة منها العزل السياسى والحرمان من

---

١) محمد عبد العليم، الخطاب الساداتى، ٢١٨ - ٢٢٠.

الوظائف العامة والمراكز القيادية الانتاخبية والنقابية وفرض القيود على الرأى المخالف بل وتجريمه وتكبيل حرية الصحافة بمزيد من القيود. وكذلك «القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠» بإنشاء محاكم أمن الدولة لتتحول من محاكم استثنائية مرتبطة بحالة الطوارئ الى محاكم دائمة، وأضيف الى تشكيلها الاول مرة اثنان من العسكريين. و«قانون الاشتباه» ١١٠ لسنة ١٩٨٠ الذى يعطى السلطة الحق فى تحديد الاقامة أو منع الاقامة فى جهة معنية أو الاعادة الى الوطن الاصلى والوضع تحت مراقبة الشرطة[1]. أما «قانون العيب ١٩٧١» فهو قانون اخترعه وصممه السادات، ان لفظ «العيب» لفظ شائع فى مصر لوصف أى تصرف لا يكون لائقا، ولكن تحويل رأى معنوى الى تجريم قانونى قضية بالغة الخطورة حتى بالنسبة لروح التشريع فى أى بلد متحضر، فكان يعتبر اخلالا بالقيم «الحض على معارضة سياسة الدولة أو نظامها الاجتماعى الاقتصادى» كما كان «اذاعة أو نشر أخبار أو معلومات تؤدى الى استثارة الرأى العام» يعتبر اخلالاً بالقيم.

كما شهدت حقبة الانفتاح عديداً من الاستفتاءات التى عرفت بتدخل السلطات فيها ومنها استفتاء على «ورقة أكتوبر فى ١٥ مايو ١٩٧٤» ويعد هذا الاستفتاء وثيقة تهدف الى الدفاع عن سياسة الانفتاح تتناقض تماما مع المقومات الاقتصادية التى أوردها الدستور، والاستفتاء على قرار رئيس الجمهورية «بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧» وطلب من الرأى العام أن يجيب على قانون يرفع عقوبة التجمهر من الحبس البسيط الى الاشغال الشاقة المؤبدة، وأيضا الاستفتاء على قرار رئيس الجمهورية» «رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٨» وهو يدعو الى أنه لا يجوز الانتماء الى الاحزاب أو ممارسة نشاط سياسى لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو و الاستفتاء على «معاهدة السلام ١٩٧٩»، وعلى حل مجلس الشعب واستحداث مؤسسة جديدة هى مجلس الشورى، وكذلك «استفتاء فى ٢٢ مايو ١٩٨٠» وكان الهدف من الاستفتاء تعديل «المادة ١٥٢» من الدستور والتى كانت تمنح شخص واحد رئيسا للجمهورية أكثر من مرتين متتالتين «١٢ سنة» ليصبح جائزا انتخابه لمدد متتالية بلا حدود أى مدى الحياة، وهو تعديل يستهدف شخص السادات وفتح الطريق أمام بقائه فى رئاسة الدولة مدى الحياة[2].

---

١) خالد محى الدين، مستقبل الديمقراطية فى مصر، من ص ٣٥ – ٣٩، من ص ٤٦ – ٥٩ .
٢) خالد محى الدين، مستقبل الديمقراطية فى مصر، من ص ٥٧ – ٨٢ .

ولما كانت الاستفتاءات سلاحا غير ديمقراطى لجأت اليه السلطة كانت الانتخابات العامة التى جرت فى هذه الفترة نموذجا للعبث بالارادة الشعبية وغياب الحرية بل والتزوير الفاضح فى بعضها.

كما قامت السلطة باستبعاد الخصوم من المراكز القيادية ومن مجالات الفكر والفن والثقافة، ومن خلال الاعتقالات التى لم تتوقف حملاتها طوال حكمه، كما قامت الحكومة بعدة اجراءات منافية للدستور والقانون وحرمات الفكر الجامعى، قامت بحملات غير موضوعية ضد المنهج العلمى وضد العقلانية فى العمل الجامعى وتدخل سافر فى الحريات الاكاديمية ومساء لتهم بطرق غير مشروعة عن ممارستهم الجامعية ومحاولة تحجيم أدائهم الجامعى ورفض تعيين أعضاء هيئة التدريس لمجرد اتمام دراساتهم فى دول بعينها وإيقاف الترقيات على أسس حزبية وغير ذلك، ومن جهة أخرى شنت أجهزة الحزب الحاكم هجمة تترية ضد الحياة الجامعية فى المجال الطلابى فتحاصر وسائل التعبير الطلابية سواء كانت صحف حائط أو مجلات أو نشرات أو اجتماعات، وتتحول الادارة الجامعية الى مصدر إرهاب باستخدام لجان التأديب ضد الطلاب لصرفهم عن حقوقهم الديمقراطية وكانت النتائج هجرة الاساتذة الى الخارج وسيطرة الجماعات الدينية المتطرفة على العمل السياسى[1].

ومن المؤكد أن السادات عندما سمح بقيام الاحزاب كان فى ذهنه قواعد محددة توقع من الاحزاب المعارضة أن تلتزم بها ولا تحيد عنها، كما أنه سعى الى رسم «ساحة اللعب» بحيث يقصرها على أطراف معينة من خلال قانون الاحزاب الذى وصفه البعض بأنه «قانون منع قيام الاحزاب» لما تضمنه من قيود واشتراطات وسلطة تعسفية من جانب لجنة الاحزاب التى تضم أعضاء معينين من قبل الحكومة أو الحزب الحاكم، والثابت أن بعض الاحزاب المعارضة لم تلتزم بقواعد اللعبة التى تصورها السادات وذهب فى معارضته الى أبعد مما تصور بكثير. وقد أدى ذلك الى أن حزبا مثل حزب التجمع تعرض للملاحقة وحملات التفتيش ومصادرة الوثائق وآلات النسخ والطباعة كما تعرضت جريدته للمصادرة بعد أربعة أسابيع من صدورها. ومن الثابت أن السادات لم يتورع عن إستصدار قوانين تستهدف محاصرة فئات بل وشخصيات محددة، والحيلولة دون مشاركتها فى الحياة السياسية عندما كانت تلوح له بادرة معارضة محتملة

---

١) غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر، ٤١٢ - ٤٤٣.

لسياساته من جانبها، وباستثناء قلة من نواب المعارضة والمستقلين الذين تم التخلص منهم بالطرد فى البداية ثم بحل مجلس الشعب واجراء انتخابات مزورة، كانت أغلبية النواب أداة طيعة فى يد السادات ساعدته على تقنين الاستبداد باستصدار ما شاء من قوانين مقيدة للحريات[1]* . ويضاف الى ما سبق أنه قد ظلت قوى اجتماعية وتيارات فكرية هامة خارج إطار هذه الاحزاب[2]. ورغم أن النظام كان يعلن عن حرية الصحافة ويؤكد باستمرار على حق التعبير عن الرأى، فقد كان هناك تناقض واضح فى أغلب الاحيان بين السياسة المعلنة، فقد كانت هناك قرارات التحفظ وسحب رخص بعض الصحف واتخاذ اجراءات ضد بعض الصحفيين مثل الاعتقال واستجواب بعضهم أمام مباحث أمن الدولة والفصل إلى أعمال غير صحفية وقد صدر قرار بنقل عدد من العاملين فى الصحافة والثقافة والاعلام الى مصلحة الاستعلامات فى فبراير ١٩٧٤، وهو يعنى حرمانهم من العمل والكتابة أو التردد على دور الصحافة، بل أن بعضهم أبعد عن العمل نهائيا أو أحيل الى المعاش ومنع بعضهم من الكتابة أو حرمانهم من النشر[3]. وصحب هذه الحملة الجائرة أو تبعها اغلاق المجلات الثقافية «الفكر المعاصر – المسرح – السينما – الكاتب – الطليعة – الفنون الشعبية – المجلة – سلسلة الكتب الثقافية – سلسلة المسرحيات العلمية»، كما أظهرت السلطة شكوى دائمة من الصحافة واتهامها بأنها تبرز صورة سيئة لمصر وتركز على السلبيات ولا تشير الى أية انجازات وتصور مصر على انها بلد منهار، كما كان النظام ينادى باستمرار بأن هناك أهدافاً قومية لاخلاف عليها ولا معارضة ضدها ولا يجوز أن تكون حولها اجتهادات[4]. بل أن السادات قد استغل قضية الحريات والديمقراطية وكذلك نصر أكتوبر لتمرير سياسته الانفتاحية فى الاقتصاد وخطة الانحياز للولايات المتحدة فى السياسة وخطته فى الصلح المنفرد مع اسرائيل، وتم توقيع اتفاقية كامب ديفيد واذا

١) إبراهيم العيسوى، فى إصلاح ما أفسده الانفتاح، ص ٥٠، ٥١.

٢) على الدين هلال، المشكلة السياسية فى مصر والتحول الى تعدد الاحزاب فى تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٨١، المركز العربى للبحث والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص ٢٠ ، ٢١.

٣) ليلى عبد المجيد، الصحافة المصرية وتجربة الديمقراطية، فى على الدين هلال تجربة الديمقراطية فى مصر ٧٠ – ١٩٨١ ، ص ١٨٧ – ١٨٩.

*) شهدت حقبة الانفتاح قيوداً شديدة على المناخ الديمقراطى بسبب ضعف البرلمان ومن مؤشرات ذلك طرد عدد من أعضاء المجلس كمال الدين حسين والشيخ عاشور وأحمد فرغلى، ومن ذلك ايضا سقوط أعضاء المعارضة فى انتخابات ١٩٧٩.

انظر اكرام بدر الدين، تطور المؤسسات السياسية : البرلمان والوزارة، على الدين هلال وأخرون، تجربة الديمقراطية فى مصر ، ١٩٧٠ – ١٩٨١ ، ص ٨٤ – ٩٢.

٤) أحمد حمروش ، البحث عن الديمقراطية ، ص ٢١٢ ، ٢١٣.

بأعداء الحركة الوطنية على طول تاريخها ابتداء من الاستعمار التقليدى مرورا بالولايات المتحدة وانتهاء باسرائيل يصبحون أصدقاء وحلفاء، وكان من أصدقاء السادات- على حد تعبير السادات نفسه- «صديقى بيجين - صديقى سميث - أصدقائى نيكسون وفورد وكارتر - وصديقى وايزمان - صديقى شاه إيران» وغيرهم[1]، وتجاوزت هذه الصداقة حدودها عندما حاول السادات أن يقدم فرعا من نهر النيل تحمل مياهه الى اسرائيل لكى تروى مزارع المستعمرات الجديدة فى النقب[2]. وأيضا عندما استضاف السادات شاه إيران الذى لفظه الشعب نهائيا ولم يعد أمامه الا أن يغادر طهران ولم يكن أحد فى العالم وفى المنطقة على استعداد لاستضافته حتى الغرب نفسه، رغم أنه لم يكن صديقا لمصر بل أنه طوال كل المعارك مع اسرائيل كان هو الذى يمد اسرائيل ببترولها، ويضاف الى تجاوزات حدود الصداقة للسادات تفريطه فى كنوز الآثار المصرية القديمة فكان يقدم هدايا من الآثار المصرية فى بعض المناسبات لاصدقائه. ولم يكن صدفة أن ترتفع منزلة الولايات المتحدة وأن تستبدل بموقع العدو الاول موقع الصديق الأول ويصبح لها دور الشريك الكامل فى أمورنا. فكان عليها أن تساعدنا على انتشال اقتصادنا من «تحت الصفر» وكان عليها أن تعاوننا على الخلاص من الاحتلال الاسرائيلى، وتطهير قناة السويس واعادة تعمير مدنها، وفى المقابل كان علينا أن نساعد الولايات المتحدة على التصدى للخطر السوفيتى ونعاونها فى تطويق «نفوذ السوفيت» وقمع محاولات التحرر ولا بأس أن تعود سياسة الاحلاف وأن تظهر القواعد الاجنبية وتجرى المناورات المشتركة، وأعلنت مصر ذلك صراحة عن استعدادها لمنح تسهيلات عسكرية للقواعد الامريكية ومنحت هذه التسهيلات فعلا، ويقول السادات أن مايمنحه هو لامريكا هو تسهيلات لا قواعد وأنه على استعداد لتخزين أسلحة أمريكية فى مصر، لا لأقامة قواعد أمريكية فى مصر أقامة دائمة، والواقع أن تعدد صور الوجود العسكرى الأمريكى فى مصر وتكرار اجراء مناورات عسكرية مشتركة قد أكسبا هذا الوجود صفة الدوام. وسعت الولايات المتحدة الامريكية الى استرجاع مصر الى دائرة التبعية بطرق شتى منها القروض والمعونات والوعد بالاستثمارات والتكنولوچيا الامريكية، واستخدام نفوذها لدى البنك الدولى وصندوق النقد

---

١) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب، مرجع سابق ، ص ٣٧٣ - ٣٨٧.

٢) إبراهيم العيسوى ، فى إصلاح ما أفسده الانفتاح، ص ٥٠ - ٥٦.

وحسن نافعه، المشروع القومى لثورة يوليو، فى سعد الدين ابراهيم، ص ١٥٩ ، ١٦٠.

٣) بهيج نصار، علاقات التبعية والبناء العسكرى الامريكى، مصر بين التبعية والاختيار الاشتراكى، قضايا فكرية، ١٩٨٦، ص ٧١ - ٩٦.

الدولى[٣]...الخ وتزامنت سياسة الانفتاح الاقتصادى مع البحث عن جهة شرعية جديدة وتحالف جديد مع الولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الغربى من جهة وعلاقة جديدة مع اسرائيل والعالم العربى من جهة أخرى، وفى هذا الاطار تزايد الاعتقاد بأن غالبية «أوراق اللعبة» انما تقع فى أيدى الولايات المتحدة الامريكية بما يفرض نوعا من «التقارب» و«التنسيق» معها ومع المؤسسات الدولية التى تعكس أفكارها، وكان هذا يتستر خلف شعارات من قبيل «الصداقة» و«الشريك الكامل» و«السلام»[١]. وكان على الولايات المتحدة الامريكية ودوائر المال والاعمال الصهيونية تشجيع السادات على عقد صلح منفرد مع اسرائيل وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد وتشجيعه على الاسراع بخطى التطبيع، وإيهامه بأنه أقدم على مالم يكن يخطر ببال أحد عندما زار القدس وأبرم المعاهدة مع اسرائيل، وحقق الهجوم الصهيونى الامريكى جوهر أهدافه الاستراتيجية لها «بالنسبة لمصر» وبكل النتائج الخطيرة فى أنحاء الأمة العربية، انهارت رسميا ارادة القتال والمقاومة، وأصبح الاعداء فى موقع السيطرة على القرار المصرى إلا أن فرق الأعداء هاجمت مختلف الجهات « جبهة العلاقات الدولية، جبهة الصراع المصرى الاسرائيلى، جبهة التضامن العربى – جبهة المؤسسات السياسية والعسكرية – جبهة السياسات والبنية الاقتصادية والاجتماعية – الجبهة الاعلامية والثقافية» وقد كان التخطيط محكما والتحرك على مختلف الجهات كان متناسقا، من أجل احداث تغيير اجمالى جذرى يتلاءم مع الهدف الاستراتيجى «اخضاع الارادة المصرية للسيطرة الصهيونية – الامريكية»، وفتح الباب للصهوينية لغزو مصر وسمح لرأس المال الصهيونى والامريكى بانشاء البنوك وأعطى لهم حق ملكية الارض فى مصر، وعاد النهب الاستعمارى لمصر[٢]، فمن يطلع مواد الاتفاقية المعقودة بين حكومتى مصر واسرائيل فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ لا يسعه الا أن يلاحظ الاهمية التى حظيت بها الجوانب الاقتصادية، وهو أمر لابد أن يستلفت النظر فالاتفاقية تأتى لانهاء حالة حرب استمرت أكثر من ثلاثين عاما ونصت هذه الاتفاقية على إلغاء كل القيود التى تحول دون وجود علاقات اقتصادية «طبيعية» بين البلدين مما قد يميز اسرائيل عن غيرها، وتعهدت فيها مصر بانهاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل وبأن تدخل مع اسرائيل خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من انسحاب اسرائيل الاول «الى خط العريش – ورأس محمد» فى مفاوضات لعقد اتفاقية تجارية تستهدف تدعيم

١) نزيه نصيف الايوبى، تطور النظام السياسى والادارى فى مصر فى ربع قرن، ص ٧٨، ٧٩.
٢) عادل حسين، الاقتصاد المصرى، الجزء الثانى، ص٣٦١.

الاقتصادية «النافعة» للبلدين ثم جاءت ملاحق الاتفاقية لتكرر ما يلى أن تسمح مصر بحرية مرور الاشخاص والمركبات من اسرائيل الى مصر وفى داخل الاراضى المصرية دون أى تمييز لا تخضع له دولة اجنبية اخرى، وصيانة الطرق والسكك الحديدية بينهما وانشاء طريق بين مصر واسرائيل والاردن يسمح فيه بحرية تنقل الاشخاص والمركبات والسلع، واقامة خطوط الاتصال بالبريد والهاتف والبرق والاذاعة والتيلفزيون، وحق اسرائيل فى شراء النفط فيما يزيد على حاجة الاستهلاك المحلى دون تمييز بين اسرائيل وغيرها من الدول، ولا شك أن هذه النصوص وغيرها جاءت تعبيرا عن مصالح ورغبات لدى طرف واحد وان مصر قبلت هذه النصوص تحت ضغوط لا علاقة لها بحاجة الاقتصاد المصرى للانفتاح على اسرائيل، وبسبب اصرار الطرف الاخر على هذه النصوص فى مقابل التنازل عن الاراضى المحتلة فى سيناء[1].

أما الدواعى الاسرائيلية لفتح الاقتصاد المصرى فتتمثل فى عاملين أساسيين وهما :

– يتمثل العامل الاول فى أن اسرئيل فى عام ١٩٧٥ كانت تواجه فترة من أصعب الفترات فى تطورها الاقتصادى منذ انشاء الدولة، فعلى الرغم من الاجراءات الجذرية التى تم اتخاذها الا أنه حدث تهاوى صادراتها أدى الى اتساع العجز فى الميزان التجارى، فالاقتصاد الاسرائيلى ضيق للغاية، واذا كان له أن ينمو فانه لا مفر أن يتوجه الى الخارج، وهذا يعنى التصدير والنفاذ الى أسواق العالم وأصبح فتح أسواق جديدة للتصدير يشكل مطلبا على قدر كبير من الاهمية.

– أما العامل الثانى هو أن فتح السوق المصرية بالذات يحتل بالنسبة للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية أهمية متميزة فمصر أوسع البلاد العربية سوقا، والوصول الى السوق المصرية يسمح للصناعات الاسرائيلية بالارتفاع بانتاجها الى الحجم الذى يزيد من قدرتها على منافسة الدول الاكثر تقدما والاوسع سوقا، بينما تتلقى مصر المنتجات والخدمات الاسرائيلية التى تعجز عن تصريفها فى الاسواق الاكثر ثراء، والوصول الى السوق المصرية من شأنه من جاذبية اسرائيل للاستثمارات الاجنبية التى يمكن أن تعوضها سوق مصر الواسعة عن ضيق السوق الاسرائيلية والعمل المصرى الرخيص عن ارتفاع أجور العمال الاسرائيليين، ليس من الضرورى أن ينقل العمل المصرى ماديا الى اسرائيل، بل يكفى تشغيله فى مصر فى صناعات تزود بمنتجاتهاالصناعات الاسرائيلية، فضلا عن أن فتح السوق المصرية بما نعنيه من خروج من المقاطعة

١) جلال أحمد أمين، الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل ومستقبل الاقتصاد المصرى، مؤتمر الاقتصاديين المصريين الخامس، القاهرة ١٩٨٣، ص ١٣٥.

العربية لاسرائيل من شأنه أن يسلب هذه المقاطعة معظم فاعليتها(1).

كما أن الاقتصاد لاسرائيلى كان أكثر حرصا على تصريف سلع أقرب الى منافسة السلع المصرية المنتجة بالفعل أو التى تستطيع مصر انتاجها وهذا يفتح أبواب الاقتصاد المصرى لتبعية شديدة لاسرائيل يضاف اليها اعتماد الصناعات المصرية فى تصريف منتاجتها على طلب صناعات لا توجد إلا باسرائيل، ويجرى تعويد المستهلك المصرى على منتجات اسرائيلية على نحو لابد أن يجعل التكامل الاقتصادى العربى أكثر صعوبة(1).

ويتضح لنا أن أساس المصالحة هو البناء الاقتصادى الذى* تتمكن فيه الولايات المتحدة واسرائيل من السيطرة على المنطقة اقتصاديا، وأغفلت بذلك الهدف الذى كان عليها أن تقوم بتحقيقه ألا وهو اعادة الارض المغتصبة لاصحابها وقيام الدولة الفلسطينية.

ومن الضرورى أن نشير هنا الى أهم بنود «إتفاقية كامب ديفيد» التى تقضى وجود ترتيبات أمن خاصة وهذه الترتيبات وصفت بأنها «مناطق منزوعة السلاح، مناطق ذات تسليح محدود – محطات إنذار مبكر – قوات اتصال – قوات دولية – إجراءات مراقبة» ويلاحظ فى هذا الخصوص أن اسرائيل ليس لها عمق ويترتب على ذلك أن المناطق التى ستوجد بها ترتيبات الامن(2) ستكون لدى جيرانها وبذلك تحيط اسرائيل نفسها بستار يكشف جيرانها وتكسب هى بذلك حرية الحركة والمبادأة، كما تنص الاتفاقية على منع مصر من استخدام المطارات الجوية التى يخلفها الاسرائيليون بالقرب من العريش ورفح فى الاغراض العسكرية وقصر استخدامها على الاغراض المدنية فقط، أما الولايات المتحدة الامريكية خروجا على العرف الدولى قد أعطت نفسها الحق فى تنفيذ المعاهدة بالقوة العسكرية، أى تعهدت أمريكا بالعدوان على مصر اذا خرجت عما أقرته معاهدة الصلح مع اسرائيل(3).

وفى هذا الاطار نجد الخطاب الساداتى يتجاهل الخصوصية أى خصوصية

---

*) فى عام ١٩٥٧ كتب «أبا ايبان» وزير خارجية اسرائيل الاسبق، ان نوع العلاقة التى تريد اسرائيل اقامتها مع الدول العربية ليست هى كالعلاقة القائمة بين لبنان وسوريا مثلا بل هى أقرب الى العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية .. ان اسرائيل سوف تقدم سوقا للمنتجات الزراعية التى تنتجها سوريا والاردن ولبنان والقطن الذى تنتجه مصر، بينما تصدر اسرائيل لهذه الدول آلات صناعية ومعدات زراعية ومعدات بناء ومنتجات كهربائية والكترونية ومعدات طبية وأجهزة اختزان المعلومات وغيرها.

١) جلال أحمد أمين، الانفتاح الاقتصادى المصرى، ص١٤٤ – ١٤٦.

٢) صلاح عبد الحميد كامب ديفيد – ميثاق التبعية، مصر بين التبعية والاختيار الاشتراكى، قضايا فكرية ، يناير ١٩٨٦.

٣) بهيج نصار . علاقات التبعية والبناء العسكرى مرجع سابق ص ٧١ – ٩٦.

الصراع العربى الاسرائيلى وقفز فوقها ليتخذ حديثه طابعا كونيا عن السلام والرخاء، فالسلام مستوحى من الله ويقول «جئت اليكم بقدمين ثابتين لكى نبنى حياة جديدة لكى نقيم السلام على أرض الله مسلمون ومسيحيون ويهود نعبد الله وتعاليم الله هى حب وصدق وطهارة وسلام» وحاول الخطاب الساداتى خلخلة خلق المواجهات، فبدلا من أن تكون اسرائيل هى العدو والمسئولة عن تدهور الاوضاع نتيجة عدوانيتها واعتدائها الاراضى العربية والمصرية ويصبح العرب والدول العربية هم المسئولون عن تفاقم الاوضاع الاقتصادية والاعباء التى تحملتها مصر أى أنه يسعى لخلق أعداء وهميين للشعب المصرى ويستند الخطاب الساداتى فى ذلك على معاناة الشعب المصرى الحقيقية، بل أن السادات يضع معارض سياسته من الدول العربية «خارج دائرة الانسانية المتحضرة» فمن يعارض السلام فهو «بربرى» وغير متحضر، وفى الوقت نفسه قيست الوحدة العربية بميزان المكسب والخسارة ونظر الى العلاقات مع الدول العربية من منظور هجرة المصريين الى الدول العربية[1].

أما النظرة الى «اسرائيل» لم يعد قيامها مقرونا بقضية تشريد لشعب خارج أرضه، أى لم تكن العلاقة العربية الصهيونية علاقة مغتصب، وعلاقة نفى لوجود أحد الطرفين وتهديد مستمر لارادته، وصارت مسألة نزاع حول الحدود واستعادة بترول سيناء واعادة فتح القناة، فهى مسألة «حاجز نفسى» و«ميراث» من الكراهية والاحقاد، ويمكن انهاؤه بأساليب الحوار والمفاوضات والحديث عن المزايا العائدة على مصر من إجراءات التطبيع مع اسرائيل[2].

وهكذا كان سلام السادات حربا على العرب وأصبح استرداد سيناء بالشروط الاسرائيلية الامريكية ثمناً لغزو بيروت وضرب المفاعل الذرى العراقى ومقر المنظمة فى تونس وتصفية المقاومة الفلسطينية، وعمقت سياسة السادات من التجزئة وأفسحت

*) استند سعى السلام المنفرد مع اسرائيل والخروج على الاجماع القومى العربى على أحد تيارات الفكر المصرى الحديث الذى كان قد توارى مع ظهور ثورة يوليو ١٩٥٢ وتبلور الدعوة القومية فى الخطاب الناصرى وتصدرها محور العمل العربى، وقد مثل هذا التيار مفكرون مصريون معروفون «طه حسين - الحكيم - حسين فوزى»، فقد أكد طه حسين ان مصر ترتبط بحوض البحر المتوسط وأوروبا أكثر من ارتباطها بالعالم العربى والاسلامى، وقد أعاد السادات انتاج هذه الافكار فى ظروف السعى للسلام المنفرد انظر محمد عبد العليم ، مرجع سابق.

*) تمزقت العلاقات العربية فى ظل الانفتاح، فقد كان هناك توتر دائم ومتصاعد فى العلاقات المصرية الليبية، انعكس فى تهديدات متكررة من القيادة المصرية بضرب ليبيا.. انظر عادل حسين، الاقتصاد العربى، الجزء الثانى

١) محمد عبد العليم، الخطاب الساداتى، ص ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٨٢، ٢٨٣.

٢) أحمد عبد الحميد ثابت، علاقات التبعية، رسالة ماجستير، ص ١٥١ - ١٥٥

٣) محمد عبد العليم، الخطاب الساداتى، نفس الصفحة.

للصهيونية الطريق لتنفيذ مخططاتها، وخرجت مصر من دائرة الصراع العربى الاسرائيلى[٣]**.

والسياسية، وقد واكب ذلك على الصعيد الاقتصادى ماشهده الانفتاح الاقتصادى من ضغوط تضخمية أسهمت فى ارتفاع الاسعار ومن ثم ازدياد حدة الاستقطاب الطبقى، وكذلك عديد من الازمات مثل أزمة الاسكان والتعليم وغيرها، ومن ثم راجت فى السبعينات قيم الكسب المادى السريع ومن أقصر الطرق وتفشى بين أفراد المجتمع سباق محموم من أجل المال وانصراف كل فرد الى مشروعه الخاص، البعض يصارع من أجل الثراء والبعض يصارع من أجل البقاء، ولكن الجميع يصارعون كل بمفرده، ولايهمهم على من تدوس الاقدام وبالطبع لا يهمهم ما يحدث لوطنهم الكبير، فى هذا الجو العارم بالانانية والفردية أصبحت قيم الوطنية والانتماء والتكافل عملية غير رابحة، وأصبح من يتمسك بها يشعر بأنه وحيد معزول بل وأصبح الآخرون ينظرون اليه كما لو كان ساذجا أو أبله[١].

وعلى أرض من الأزمة الاقتصادية المتفاقمة بفعل التحولات الاجتماعية الجديدة التى تفاقم من ظاهرة الثراء الفاحش والفقر المدقع، تمت محاولات دغدغة مشاعر المواطنين داخل دائرة مفرغة لبيع الوهم، وهم الرخاء القادم فتفاقمت وعود الرخاء التى تتناثر معها مفردات يوتوبيا عجيبة لمجتمع الوفرة واشتراكية التمليك لا اشتراكية التجريد، ولم يكن اكتشاف وهم الرخاء هنا مرادفا لامتلاك جماهير الوطن لامكانية أخرى لمقاومة ظروف المعيشة المتردية سوى الترسيخ العميق للحل الفردى كبديل مفهوم بالهجرة أو العمل فى شركات الاستثمار أو الانتماء للجماعات الدينية[٢].

وهناك عديد من المؤشرات تؤكد شيوع قيم الفردية وعدم الانتماء منها أوهام الحل الفردى التى وجدت لنفسها طريقا فى امكانيات هجرة العمل فى شركات القطاع العام

---

١) البرت حورانى، الفكر العربى فى عصر النهضة من ١٧٩٨ : ١٩٣٩ ترجمة كريم عرقول، دار النهار بيروت، ١٩٦٨، ص٢١٤ - ٢١٦.

ولمزيد من التفصيل حول الشخصية المصرية يمكن الرجوع الى :

- فؤاد زكريا، شخصيتنا القومية، محاولة فى النقد الذاتى، مجلة الفكر المعاصر، ص٩ - ١١.
- عبد العزيز الرفاعى، الطابع القومى للشخصية المصرية، دار النهضة، ١٩٧١.
- اكرام بدر الدين، النظام السياسى، ص١٣٥ - ١٤٢.
- فؤاد مرسى، البعد الاجتماعى للشخصية المصرية الحاضرة، الفكر المعاصر، ص٣٦.

٢) سعد الدين ابراهيم، نحو مشروع قومى حضارى لتحقيق روح الانتماء للوطن، الاهرام ١٦ / ٩ / ١٩٨٣.

٣) محمد فرج، أزمة الانتماء فى مصر، موقف، عدد غيرد ورى، مارس، ١٩٨٤، ص ١ - ٣٢.

ونجيب محفوظ، لاحب من طرف واحد، جريدة الاهرام، ١٩ / ١٢ / ١٩٨٥.

العمل فى شركات الاستثمار خاصة بين الاجيال الفنية الجديدة وابرز الكفاءات الفنية فى تلك الشركات، كما أكدت شروط العمل فى شركات الاستثمار التى لا تحكمها ضمانات الاستقرار من شيوع نفسية التنقل بالامكانية أو بالوهم بين شركات استثمارية وأخرى، أو بالخبطات العشوائية التى انتشرت بفعل سياسة الانفتاح ومن ثم كانت تجارة المخدرات والعملة والدعارة والاختلاس والرشوة والبقشيش وغيرها والتى تساعد على الصعود السريع والثراء المفاجئ بدلا من الهبوط الى قاع الهاوية حيث الفقر والمعاناة.

كما دفعت ظروف الانفتاح المواطن المصرى أو على الاقل أدخلته فى دائرة من انتظار حل أزماته بالهجرة عند أول فرصة، أى بدورانه داخل نفسية الهجرة ولم تكن الهجرة الخارجية أو انتظار الهجرة فقط إحدى مظاهر شيوع قيم الفردية فى المجتمع فقد صاحبتها هجرة داخل الذات وتمثل فى استشراء ظاهرة الانتماءات الدينية كنوع من أنواع الهرب من المجتمع الفاسد بالهجرة داخل الذات والانعزال عن المجتمع[1].

وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ بدأت محاولات دؤوبة لزرع الهزيمة فى وجدان المصريين بفرملة مشاعر الكراهية ضد الاستعمار والتخلى عن قيم الانتماء القومى العربى*، وروجت السلطة لتدعيم ذلك مقولات خاطئة فمثلا «حرب اكتوبر هى آخر الحروب وتكفينا اسالة الدماء بلا جدوى»، كما أعلنت السلطة أن الأزمة الاقتصادية سببها حروبنا من أجل العرب وفلسطين، فحروبنا فى ١٩٤٨ وفى ١٩٥٦ وفى ١٩٧٣ لم تكن من أجل استقلال الوطن، بل من أجل العرب ومن أجل فلسطين»[1].

وفوجئ المصريون بتبديل مواقع الاعداء والاصدقاء، حيث كان طرد الخبراء السوفييت تحرراً والتحالف مع الولايات المتحدة تحضراً وأصبحت الولايات المتحدة هى الشريك الكامل فى عملية السلام لاننا انتصرنا فى اكتوبر وقمنا بكل ما بوسعنا عمله وعلى أمريكا أن تحل القضية وفى ظل هذه الظروف من القمع البوليسى والانهاك الاجتماعى تمت اجراءات الصلح مع اسرائيل، التى اضافت بدورها عناصر جديدة

---

١) محمد فرج، أزمة الانتماء فى مصر، المرجع السابق، نفس الصفحة. والسيد يس، المواطن المصرى بين الانتماء والاغتراب، جريدة الاهرام، ٢٦ / ٨ / ١٩٨٣ وكذلك محمد نور فرحات، الوعى بالانتماء بين الواقعية والميتافيزيقا، قراءة قصيرة فى التاريخ، الاهرام الاقتصادى، العدد ٧٦٩، اكتوبر ١٩٨٣، ص ٤٠ - ٤٣.

*) قيم العروبة من القيم الرئيسية التى روجت اليها ثورة يوليو، والتى كانت تشمل قيم مكافحة الاستعمار والاستغلال، وكذلك «قيم الاستقلال الوطنى» فقد كانت كل القيم والممارسات السياسية للثورة طريقا لتكريس الاستقلال الوطنى، فقد قامت ثورة يوليو بكسر احتكار الغرب السلاح وقاومت الاحلاف العسكرية وأممت قناة السويس وقدمت لحركات التحرير المالى والعتاد وربطت الثورة بين هدف تحقيق الامن المصرى والامن العربى وبين هدف تحقيق الامن والوحدة العربية.
انظر : روبرت ستيفنس، صناع التاريخ فى القرن العشرين، عبد الناصر بعد عشر سنوات، ص ١٣، ١٤، ٧٩، ٨٠، وكذلك محمد حسنين هيكل، مصر لا عبد الناصر، ٢٤ - ٣٣.

لانهاك مشاعر الانتماء للوطن من اجل محاصرتها لكى تختفى مشاعر العداء والقضاء على قيم الانتماء القومى العربى. واذا كانت قيم السلبية وعدم المشاركة السياسية لها جذورها فى تاريخنا فان الانفتاح الاقتصادى كان له دور كبيرفى تدعيم وانتشار هذه القيم فإلى جانب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التى تدعم هذه القيم كان الى جانبها القمع البوليسى ومحاربة كل التيارات الفكرية، ويكفى أن نشير الى الترويج الى فكرية «رب العائلة وكبيرها» و«مصر فوق الاحزاب» و«العيب» و«أخلاق القرية» ويمكن أن نشير الى اختلاقات الاتهامات ولصقها فهذا «ملحد» وذلك يثير «فتنة طائفية» وهذا «خارج على الوحدة الوطنية» وذلك يهدد «السلام الاجتماعى» و«هؤلاء أولادى بتوع الجماعات الاسلامية» ولكن من وقت لآخر« لادين فى السياسة ولا سياسة فى الدين» ويدور المجتمع فى متاهات ويسود الكبت وتنتشر الانتهازية أو اللامبالاة[1].

وقيم السلبية واللامبالاة ليست سمة تلصق بشعب من الشعوب الا فى توفر شروط تاريخية وبنائية معينة، ولذلك فانه لابد من تفسير هذه القيم فى ظل ظروف البنية الاجتماعية التى يتفاعل فى نطاقها. ولا شك أن الظروف التى وجدت بفعل سياسة الانفتاح دعمت هذه القيم، فقد فرضت الظروف الاقتصادية والاجتماعية حياة صعبة جعلت الانسان العادى لا يهتم كثيرا بأمور السياسة ولا يفهمها الا بقدر ماتسهم فى حل مشكلاته اليومية، فمحور اهتمامه هو حياته وهمومه الفردية والاسرية، وهنا يتحدد الوعى الاجتماعى عند مستوى هذه الهموم ولا يتجاوزها الى مستوى العام، نعنى الربط بينها وبين المشكلات السياسية والاقتصادية العامة وطالما ابتعدت هذه المشكلات عن بؤرة الوعى، فان النتيجة تكون إفراطاً فى السلبية واللامبالاة تجاه ما هو عام وافراطا فى الانخراط والانشغال بما هو خاص.

ومن أهم العوامل التى ساهمت فى تدعيم قيم السلبية وعدم المشاركة السياسية* أو معظم الاحزاب السياسية تنشأ من خلال الصفوة السياسية أو الصفوةالمثقفة، ثم بدأت فى الانتشار على المستوى المحلى من خلال جماعات الصفوة المحلية التى لها مصلحة سياسية واقتصادية فى ممارسة السياسة. وتبقى الجماهير خارج دائرة التنظيم، وحتى اذا ما سعت الصفوة المحلية نحو ضم أعضاء الى التنظميات الحزبية

---

١) ابراهيم صقر، أزمة الديمقراطية واشكالية العلوم الاجتماعية ندوة اشكالية العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٨٣ – ٢٨٥.

*) توجد أمثال شعبية كررها المبحوثون تحض على قيم الصمت والخوف

« لسانك حصانك ان صنته صانك وان هنته هانك »   « من خاف سلم »

« بـــات مـغـلـوب ولا تـبـــات غـالـــب »   « الناس مقامات »

فهى لا ترتبط باقناع أو اقتناع، وانما هى إجراء شكلى لاستكمال صورة التنظيم. وثانيا فان هذا الانفصال بين التنظيمات السياسية وبين الجماهير يضفى على الممارسة السياسية أهدافاً سياسية متباينة، من وجهة نظر كل من الصفوة والجماهير، فالصفوة السياسية تسعى الى تدعيم مواقفها مع المحافظة على الشكل التنظيمى للحزب، وبالتالى اعادة انتاج نفسها على المستوى السياسى والاجتماعى، ولا تدخل الجماهير كهدف لممارسات الصفوة وسلوكها السياسى، كما أن غالبية الجماهير لا تعرف أهداف العملية الانتخابية، ولا حتى الاهداف من وراء انشاء تنظيمات كالاحزاب، وهنا فالممارسة السياسية للشخص العادي اما «ممارسة قهرية»، بمعنى ان عليه أن يذهب الى صناديق الاقتراع بحكم القانون واما ممارسة ترتبط «بأهداف عملية» كمساندة شخص معروف بأنه يسهل الحياة اليومية للناس أو يساعدهم فى التغلب عليها.

فالجماهيرلها حياتها اليومية ومشكلاتها العملية التى لا تنعكس فى كثير من الاحيان فى الممارسات السياسية، ومن هنا تكون السلبية متوقعة، وتكون اللامبالاة من جانب الجماهير أحد منتجات الظروف المحيطة[١].

ولهذه الاسباب كان من السهل على السلطة فى السبعينات أن تنادى بالتعددية الحزبية ثم تقهر الحركة الحزبية، بل وتصدر العديد من القوانين التى تهدف الى تحجيم واجهاض دور المعارضة السياسية والى الارهاب الفكرى والى تضييق قنوات التعبير السياسى بل والى عزل الحركة الحزبية والتنظيم السياسى عن المجرى العام للامور فأدى ذلك الى عدم مشاركة الاحزاب فى اتخاذ القرار وفى رسم السياسة العامة فتنامت الحركات الرافضة للمجتمع والتى تنادى بحقها فى ممارسة الديمقراطية[٢].

* * *

١) أحمد زايد، المصرى المعاصر : دراسة امبيريقية

٢) سهير لطفى ، غياب الديمقراطية، واشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى، رؤية تحليلية ندوة اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

ب - نتائج الدراسة الميدانية عن قيم المشاركة السياسية والانتماء:

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية يتضح لنا صحة الفرض الذى يقرر بأن الانفتاح الاقتصادى قد ساهم فى نشر قيم اللامبالاة والسلبية والعزوف عن المشاركة السياسية، وقد اتضح ذلك من خلال استجابات المبحوثين على أسئلة الاستبيان فعندما سأل الباحث المبحوثين عن كيفية قضاء وقت الفراغ، كانت أعلى الاستجابات «فى البيت» بنسبة «٥٤.٧٧ ٪» تليها «فى المقهى» بنسبة «١٢.٣١ ٪» ثم فى «نادى رياضى» بنسبة «١٠٪» ثم فى المسجد بنسبة «٨.٤٦٪» ثم مع الاصدقاء بنسبة «٨.٨٥٪» ثم «الاشتغال نظير أجر» بنسبة «٦.٩٢ ٪» ثم «ليس عندى وقت فراغ» بنسبة «٥.٣٨ ٪» وهذه النسب تؤكد أن الغالبية من أفراد العينة لا تعنيهم القضايا الاجتماعية فى شئ فالكل يسعى من أجل ذاته أو استمتاعه الشخصى سواء فى المنزل أو مع الاصدقاء أو نادى رياضى أما الانتماء لحزب أو نقابة أو جمعية إجتماعية كأطار مؤسسى يمكن أن يساهم فيه الفرد فى خدمة المجتمع فاننا لم نجد سوى استجابة ضئيلة بنسبة «١.٥٤ ٪» فقط هم الذين يقضون وقت فراغهم فى الانتماء لحزب أو نقابة. ونحن لا ننكر أن هناك قصوراً فى أوجه النشاط المؤسسى «الاحزاب النقابات» وخاصة فيما يتعلق بعلاقتها بالجماهير وإقتصارها على أن تكون اماكن للصفوة السياسية أو الصفوة المثقفة، كما أننا لا ننكر ان هذه المؤسسات السياسية تعمل فى ظل مناخ من القهر يجعل من الصعوبة أن يكون لهذه المؤسسات فعالية وكفاءة أو أى دور مؤثر على صانع القرار أو حتى على الانتماء الجماهيرى لها، بالاضافة الى ذلك عدم توجه انتماء ايديولوچى محدد وواضح لهذه الاحزاب فضلا عن أنها احزاب نشأت بقرار سلطوى وليس كقاعدة جماهيرية يفرض بها الحزب وجوده.

ومع تسليمنا بوجود سلبيات عديدة فى النظام السياسى السائد تتعلق بعلاقة الدولة بالجماهير وأوجه القصور فى المؤسسات السياسية ذاتها مما يؤثر على انتشار قيم السلبية والعزوف عن المشاركة، الا أن ذلك لا يجعلنا نغفل دور الجماهير لانها تساهم بسلبيتها وعزوفها عن المشاركة السياسية على استمرارية أوضاع القهر والديكتاتورية،

ولا شك أن الصورة سوف تتغير كثيرا بالمشاركة الايجابية للجمهور.

وقد عكست استجابات المبحوثين عن سؤال «كيف تقضى اجازتك الاسبوعية» قيم عدم المشاركة واللاانتماء فجاءت استجابات «فى البيت» «فى المقهى» فى «نادى رياضى» «زيارات الاصدقاء» «الاشتغال نظير اجر» «ليس عندى أجازة» الذهاب للسينما والمسرح أو الملاهى الليلية» انظر الجدول رقم «٢٠ – ١»

وعندما صمم الباحث استمارة الاستبيان الاسرى – الانتماء للمجتمع المحلى – الانتماء للمجتمع ككل – الانتماء القومى العربى»، ومن خلال النتائج تبين للباحث أن الانتماء للاسرة واضح بشكل عام من خلال استجابات المبحوثين، فمثلا أجاب حوالى «٧٧. ٤٥ ٪» من أفراد العينة بأنهم يقضون أجازتهم الاسبوعية مع الاسرة، كما اتضح للباحث إهتمام أفراد العينة بالتحدث عن الأباء والأمهات والزوجات والأبناء بشكل عاطفى، مثلا ان المبحوث يريد أن ينفق أمواله كلها على أبنائه « شراء شقة – دفع مهر أو مساعدتهم فى الدراسة ...الخ» وهناك من يفضل الهجرة الى الخارج من أجل رفع مستوى أسرته، كما اتضح للباحث وجود قيم الانتماء للاسرة عندما نسأل المبحوثين «بتزور أهلك كل أد إيه» فكانت الاستجابات «حسب الظروف» بنسبة «٣٠ ٪» و« كل أسبوع» بنسبة «٢٣. ١٩ ٪» وفى المناسبات بنسبة ٣٨. ١٥ ٪٪ «كل شهر» بنسبة «٩٢. ١١ ٪» وكل يومين أو كل يوم بنسبة «٧٧. ١٠ ٪»، أما الاستجابات التى تدل على عدم الانتماء للاسرة فقد جاءت عبارة عن إستجابتين فقط وهما «لا أزور أحد لاننى مش فاضى» بنسبة «٠٨. ٨ ٪» و«لما احتاج منهم حاجة» بنسبة «٣٨, ٠ ٪»، وهى استجابات ضئيلة بالنسبة للعينة ككل والتى تؤكد الانتماء الاسرى مرتفعاً لدى المبحوثين لا تتم الا «حسب الظروف» بنسبة «٣٠ ٪» فمعنى» هذا بشكل ضمنى خضوع الانتماء والروابط العائلية لظروف الفرد نفسه والتى غالبا ما تكون حائلاً ل ضد توطيد الروابط الاسرية والعائلية، انظر الجدول رقم «٢١ – ١»، وكذلك الجدول رقم «٢٠ – ٢ و« ٢٠ – ١» وقد اتضح للباحث وجود قيم الانتماء الاسرى لدى أفراد العينة*، من حيث الاستجابات

---

*) ردد المبحوثون عديداً من الأمثلة التى تؤكد وجود انتماء الاسرة ومنها :

«هو الكلب يعض ودن اخوه» « من طعم صغيرى بلحة نزلت حلاوتها فى بطنى»

هى القطـة تأكل ولادهـا» « يـا مربى فى غيـر ولدك يا بانى فى غير ملكك»

الواردة فى الجدول رقم «٢١ - ٢» والجدول «٢١ -٣»، فقد سأل الباحث المبحوثين «بتشترك فى حل مشاكل مين» كانت أعلى الاستجابات هى «الأهل» بنسبة «٣١,١٥ ٪»، وكذلك « لو معاك فلوس زيادة تسلف مين» كانت أعلى الاستجابات هى «الاهل» بنسبة «٣٥ ٪» ومن هنا يمكن القول أن الانتماء للاسرة» واضح لدى أفراد العينة، ولكن هذا الانتماء الواضح قد يخفى فى طياته ايضا «أنانية» لان الانكفاء على الذات قد تجعل الفرد يهتم بنفسه وبالدائرة الصغيرة المحيطة به، أى عائلته ولكن لا يتجاوز ذلك المجتمع المحلى الذى يعيش فيه، والمجتمع الكبير الذى ينتمى اليه، ويرى الباحث ان الانتماء الضيق «للاسرة والعائلة» لا يؤدى أو لا تنعكس أثاره فى الدوائر الاكبر ولذلك فهو يعوق

جدول رقم (٢١ - ١)

جدول يوضح النسب المئوية للانتماء للاسرة

بتزور أهلك كل أد إيه	العدد	النسبة ٪
فى المناسبات	٤٠	١٥.٣٨
كل يوم أو كل يومين	٢٨	١٠.٧٧
كل أسبوع	٥٠	١٩.٢٣
كل شهر	٣١	١١.٩٢
حسب الظروف	٧٨	٣٠
فى حالات المرض	٨	٣.٠٨
لما احتاج منهم حاجة	١	٠.٣٨
لا أزور أحد لانى مش فاضى	٢١	٨.٠٨
غير واضح	٣	١.١٥
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول رقم (٢١ - ٢)

جدول يوضح النسب المئوية للانتماء للاسرة والمجتمع المحلى

بتشترك فى حل مشاكل مين ؟	العدد	النسبة ٪
الاهل	٨١	٣١.١٥
الاصدقاء	١٧	٦.٥٤
الجيران	٣	١.١٥
كل هؤلاء	١٢٧	٤٨.٨٥
مش فاضى	٢٨	١٠.٧٧
غير واضح	٤	١.٥٣
مجموع	٢٦٠	١٠٠

جدول رقم (٢١ - ٣) جدول يوضح النسب المئوية للانتماء الاسرى والمجتمع المحلى

لومعاك فلوس زيادة تسلف مين ؟	العدد	النسبة ٪
الاهل	٩١	٣٥
الاصدقاء	١٤	٥.٣٨
الجيران	٢	٠.٧٧
اللى محتاج	١٣٤	٥١.٥٤
ادخرهم لنفسى	١٦	٦.١٥
غير واضح	٣	١.١٥
مجموع	٢٦٠	١٠٠

جدول رقم (٢١ - ١) جدول يوضح النسب المئوية للانتماء للمجتمع المحلى

هل شاركت أهل الحى فى أى عمل ؟	العدد	النسبة ٪
نعم أشتركت فى خدمة الحى الذى أسكن فيه	٨٦	٣٣.٠٨
لم أشـارك فى خـدمة الحى الذى أسـكن فيه	١٧٤	٦٦.٩٢
مجموع	٢٦٠	١٠٠

المشاركة والانتماء الى المجتمع بشكل عام.

وعندما حاول الباحث معرفة مدى عمق عدم الانتماء للمجتمع المحلى، فقد وجه سؤالاً الى المبحوثين هل شاركت أهل الحى فى أى عمل؟ فكانت الاجابة لم أشارك فى خدمة الحى الذى أسكن فيه بنسبة «٦٦.٩٢٪» وأجاب حوالى «٣٣.٠٨٪» أنهم شاركوا فى خدمة أهل الحى الذى يسكنون فيه، فسأل الباحث عن أسباب عدم المشاركة فكانت الاستجابة تعبر أصدق تعبير عن عدم الانتماء والانانية والفردية والانعزالية فكانت أعلى الاستجابات « لم يطلب أحد منى المشاركة» تليها «مش فاضى» ثم « أنا فى حالى ولا أحب المشاكل» وهذه الاستجابات تعتبر فى حد ذاتها تأكيداً على انتشار قيمة عدم الانتماء وعدم المشاركة وأقوال المبحوثين خير دليل على ذلك. انظر الجدول رقم «٢١-١» وكذلك الجدول رقم «٢٢ -٣».

وقد سأل الباحث المشاركين فى خدمة الحى الذى يسكنون فيه عن نوع العمل الذى شاركوا فيه فكانت الاستجابات سطحية ولا تعبر عن وجود قيم حقيقة تؤكد الانتماء والمشاركة فقد تمثلت الاستجابات فى «النظافة» و «بناء مساجد تبرعات للمساجد» و «تشجير الشارع أو عمل حديقة بالحى» و «السعى لادخال المياه والمجارى» و «الجنازات وواجب العزاء» و «حل المشاجرات التى تنشب بين الناس» و «محو الأمية»، وهذه كلها كما نرى خدمات اجتماعية لا تمت بأى صلة الى المشاركة السياسية ولذلك فان استجابة «أنه عضو بالمجلس المحلى أو جمعية تنمية المجتمع» جاءت كاستجابة وحيدة من بين الاستجابات التى ترتبط بالمشاركة السياسية وجاءت نسبتها « ٥ ٪» فقط.

وهكذا نرى أن نسبة كبيرة جدا لاتشارك فى خدمة أهل الحى، ومن يشارك فقد رسمت الدولة حدود المشاركة فى أعمال هى من وظيفة الدولة أساسا «فادخال المياه والمجارى وبناء المساجد ومحو الامية» كل هذه الخدمات لها أجهزة وظيفتها رفع العبء عن كاهل المواطنين، الا أنه فى غياب تنمية حقيقية وشاملة، فان الدولة ترفع يدها عن كل هذه الخدمات وتترك للجمهور تحمل مسئولية ذلك حتى يصبح الجمهور فى دوامة من المشاكل المتراكمة التى تستنزف جزءاً من تفكيره وجهده وينصرف تماما عن المشاركة فى العملية السياسية والانتماء الى أى تنظيم سياسى. انظر الجدول رقم «٢٢- ٢».

وقد حاول الباحث معرفة هل هناك علاقة بين مستوى التعليم والانتماء للمجتمع

المحلى، فلم يجد أى علاقة، وهذا يتضح من خلال الجدول رقم «٢٢ – ٣» و «٢٢ – ٥»، فقد تساوى كل من الاميين وذوى التعليم المتوسط والعالى فى العزوف عن خدمة أهل الحى الذى يسكنون فيه، فكانت النسب على التوالى أميون «٦٩.١٢ ٪» وذى التعليم المتوسط «٦٥.٥٢ ٪» وذوى التعليم العالى «٥٩.٠٨ ٪» فالكل غير مشارك سواء أميون أو متعلمون وهذا يؤكد تفشى قيم السلبية واللامبالاة.

جدول رقم (٢٢ – ٢) جدول يوضح النسب المئوية للانتماء للمجتمع المحلى

ماهو نوع العمل الذى شاركت فيه أهل الحى	العدد	النسبة ٪
تشجير الشارع – عمل حديقة فى الحى	١٢	٤.٦٢
النظافة	١٧	٦.٥٤
الجنازات وواجب العزاء	٤	١.٥٤
حل المشاجرات التى تنشب بين أهل الحى	٦	٢.٣١
السعى لادخال المياه والمجارى	٩	٣.٤٦
اطفاء الحرائق وترميم المنازل الآيلة للسقوط	١	٠.٣٨
بناء مساجد – جمع تبرعات للمسجد	١٨	٦.٩٢
محو الأمية	٤	١.٥٤
جمعية تنمية المجتمع – عضو بالمجلس المحلى	١٣	٥
غير واضح	١٧٦	٦٧.٦٨
مجموع	٢٦٠	١٠٠

جدول رقم (٢٢ – ٣) جدول يوضح النسب المئوية لأسباب عدم المشاركة فى خدمة اهل الحى

أسباب عدم المشاركة	العدد	النسبة ٪
مش فاضى	٥٤	٢٠.٧٧
أنا فى حالى ولا أحب المشاكل	٢٦	١٠
أفضل الاهتمام بمنزلى وأسرتى	١٥	٥.٧٧
لم يطلب أحد منى المشاركة	٧٥	٢٨.٨٥
غير واضح	٩٠	٣٤.٦٠
مجموع	٢٦٠	١٠٠

وعندما سأل الباحث المبحوثين عن كيفية المساهمة فى حل مشكلات مجتمعهم، فكانت أعلى الاستجابات هى «الدعاء الى الله لكى يصلح الاحوال» بنسبة «٥١.٩٢ ٪» والاقتصار على الدعاء هو أقصى حالات السلبية والتراخى والتكاسل، وجاءت استجابة أخرى تؤكد مأساة عدم الانتماء وتتمثل فى ماليش دعوة بحاجة وخلينى فى نفسى» بنسبة «١٥.٣٨ ٪» ثم «أسافر للخارج لكى ارتاح من المشاكل» بنسبة «٨.٤٦ ٪»، ولا شك أن هذه الاستجابات تؤكد على أن قيم اللامبالاة والسلبية وعدم المشاركة هى بالفعل القيم السائدة، فعندما يعانى المجتمع من أزمات ويتطلب مشاركة الابناء نجد اجابة الافراد على هذا النداء بأقوال «أنا مالى» «ماليش دعوة بحاجة» «أسافر وأهاجر لكى أريح نفسى» أو على أحسن الفروض «الصمت والدعاء الى الله لكى ينقذنا مما نحن فيه»، وفى المقابل نجد استجابة وحيدة من بين الاستجابات وهو قول بعض الافراد أن حل مشكلات المجتمع تكمن أساسا فى العمل بجد وأجتهاد أو الاشتراك فى حزب أو نقابة لحل بعض المشكلات وكانت بنسبة «١٨.٤٦ ٪» من جملة أفراد العينة. انظر الجدول رقم «٢٣ . ١ ٪».

وقد حاول الباحث تلمس الانتماء للمجتمع من خلال سؤال المبحوثين عن «ماهو أفضل شئ يسعدهم ويدخل السرور الى نفوسهم» فكانت الاستجابات فردية بحتة بل وتخلو من الروح الوطنية والانتماء للمجتمع، وتمثل ذلك فى استجابة أن «نجاح الابن فى احدى مراحل التعليم» هى أقصى مراحل السعادة عند أفراد العينة بنسبة «٤٨و٤٦ ٪» تليها حصول «الافراد على عقد عمل بالخارج» بنسبة «٢٠٪» وأخيرا يأتى «انتصار مصر فى احدى المعارك السياسية أو العسكرية»، فالنزعات الفردية والاهتمامات الذاتية الضيقة تطغى على كل قيم الوطنية والانتماء . انظر جدول رقم «٢٣ - ٢».

وقد وجد الباحث علاقة دالة بين مستوى التعليم وتفشى قيم السلبية وعدم الانتماء، فقد جاءت أعلى الاستجابات بالنسبة «للأميين وذوى التعليم المتوسط وذوى التعليم العالى» متقاربة جدا فقد جاءت أعلى الاستجابات بالنسبة لحل مشكلات مجتمعهم أن معظمهم يفضل «الدعوة بصلاح الاحوال» بنسب «٥٥.٨٨ ٪» للأميين و«٥٩.٧٧٪» لذوى التعليم المتوسط و«٤٢.٨٦ ٪» لذوى التعليم العالى. انظر الجدول رقم «٢٣ - ٣».

كذلك وجد الباحث علاقة دالة بين نوع المهنة وتفشى قيم السلبية وعدم الانتماء، فقد

جاءت استجابة «ادعو بصلاح الاحوال» هى أعلى الاستجابات عند العمال «٥٩.٠٩ ٪» وعند البيروقراط والتكنوقراط «٤٧.١٤ ٪» وعند البرجوازية «٤٦.٨٤ ٪» وهذا يؤكد أن مستوى التعليم ونوع المهنة لم يكن لهما أدنى تأثير على قيم الانتماء، فالقاعدة الاساسية هى عدم الانتماء وعدم المشاركة سواء كان أمى أو متعلم تعليم عالى» وايضا سواء كان «عامل أو برجوازى» . انظر الجدول رقم «٢٣ – ٤».

جدول رقم (٢٢ – ٤) جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والانتماء للمجتمع المحلى

هل ساهمت فى عمل يخدم أهل الحى / مستوى التعليم	نعم ساهمت فى اعمال تخدم الحى الذى أسكن فيه	لم اساهم فى عمل لخدمة الحى الذى أسكن فيه	غير واضح	مجموع
تعليم منخفض	٪٢٧.٩٤	٪٦٩.١٢	٪٢.٩٤	٪١٠٠
تعليم متوسط	٪٣١.٠٣	٪٦٥.٥٢	٪٣.٤٥	٪١٠٠
تعليم عالى	٪٣٨.٠٤	٪٥٩.٠٨	٪٢.٩٠	٪١٠٠

جدول رقم (٢٢ – ٥) جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والانتماء للمجتمع المحلى

ماهو نوع العمل الذى شاركت فيه أهل الحى	تعليم منخفض	تعليم متوسط	تعليم عالى
تشجير الشارع – عمل حديقة فى الحى الذى أسكن فيه	٪٢.٩٤	٪٤.٦٠	٪٥.٧١
النظافة	٪٨.٨٢	٪٥.٧٥	٪٥.٧١
الجنازات وواجب العزاء	٪١.٤٧	٪٢.٣٠	٪٠.٩٥
حل المشاجرات التى تنشب بين أهل الحى	٪١.٤٧	٪٢.٣٠	٪٢.٨٦
السعى لادخال المياه والمجارى	٪٢.٩٤	٪٤.٦٠	٪٢.٨٦
اطفاء الحرائق وترميم المنازل الآيلة للسقوط	——	——	٪٠.٩٥
بناء مساجد – جمع تبرعات للمسجد	٪٧.٣٥	٪٨.٠٥	٪٥.٧١
محو الأمية	——	——	٪٣.٨١
جمعية تنمية المجتمع – عضو بالمجلس المحلى	——	٪٤.٦٠	٪٦.٦٧
جمع تبرعات لفقراء الحى	——	——	٪١.٩٠
غير واضح	٪٧٥	٪٦٧.٨٢	٪٦٢.٨٦
مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٢٥ - ١١)

جدول يوضح العلاقة بين المهنة والانتماء إلى المجتمع المحلى

هل اشتركت فى أى عمل يخدم أهل الحى / المهنة	نعم	لا	غير واضح	مجموع
عمال	٣٠.٩١٪	٦٦.٣٦٪	٢.٧٣٪	١٠٠٪
بيروقراط وتكنوقراط	٣٨.٥٧٪	٥٥.٧١٪	٥.٧٢٪	١٠٠٪
برجوازية	٣١.٦٥٪	٦٧.٠٩٪	١.٢٧٪	١٠٠٪

جدول رقم (٢٥ - ١٢) جدول يوضح العلاقة بين المهنة والانتماء إلى المجتمع المحلى

ماهو نوع العمل الذى قمت به / المهنة	تشجير الشارع وعمل حديقة	النظافة	الجنازات وواجب العزاء	حل لمشاجرات بين الناس	حل مشكلات المياه والمجارى	المرافق	بناء مساجد	محو الامية	مساعدة الفقراء	جمعية تنمية لمجتمع	غير واضح
عمال	٤.٥٥	٧.٢٧	١.٨٢	٣.٦٤	٥.٤٥	—	٦.٣٦	—	—	٢.٧٣	٦٨.١٨
بيروقراط وتكنوقراط	٤.٢٩	٥.٧١	١.٤٣	٢.٨٦	٤.٢٩	١.٤٣	١٠	١.٤٣	—	٥.٧١	٦٢.٨٦
برجوازية	٥.٠٦	٦.٣٣	١.٢٧	—	—	—	٥.٠٦	٣.٨٠	٥٣	٥.٠١	١٠.٨٩

جدول رقم (٢٣ - ١) جدول يوضح النسب المئوية للانتماء للمجتمع

كيف تساهم فى حل مشكلات مجتمعك	العدد	النسبة ٪
- أسافر إلى الخارج لكى أرتاح من المشاكل	٢٢	٨.٤٦
- ماليش دعوة بحاجة وخلينى فى نفسى	٤٠	١٥.٣٨
- أدعو أن يصلح الله الاحوال	١٣٥	٥١.٩٢
- اشترك فى حزب أو نقابة لحل بعض المشكلات أو العمل بجد لكى أساهم فى حل المشكلات	٤٨	١٨.٤٦
- غير واضح	١٥	٥.٧٦
مجموع	٢٦٠	١٠٠

جدول رقم (٢٣ – ٢) جدول يوضح النسب المئوية للانتماء للمجتمع

ماهو أفضل شئ يسعدك	العـــدد	النسبة ٪
حصولى على عقد عمل للخارج	٥٢	٢٠
نجاح ابنى بتفوق فى احدى مراحل التعليم	١٢٦	٤٨.٤٦
انتصار مصر فى احدى المعارك العسكرية أو السياسية	٧٥	٢٨.٨٥
غير واضح	٧	٢.٦٩
مجـمـــوع	٢٦٠	١٠٠

جدول رقم (٢٣ – ٣) جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والانتماء للمجتمع

كيف تساهم فى حل مشكلات مجتمعك	تعليم منخفض	تعليم متوسط	تعليم عالى
– أسافر إلى الخارج لكى أرتاح من المشاكل	٢.٩٤٪	١٠.٣٤٪	١٠.٤٨٪
– ماليش دعوة بحاجة وخلينى فى نفسى	٢٣.٢٣٪	١١.٤٩٪	١٣.٣٣٪
– أدعو أن يصلح الله الاحوال	٥٥.٨٨٪	٥٩.٧٧٪	٤٢.٨٦٪
– اشترك فى حزب أو نقابة لحل بعض المشكلات أو العمل بجد لكى أساهم فى حل المشكلات	١١.٧٦٪	١٧.٢٤٪	٢٣.٨١٪
– غير واضح	٥.٨٨٪	١.١٥٪	٩.٥٢٪
مجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول رقم (٢٣ – ٤) جدول يوضح العلاقة بين مستوى المهنة والانتماء للمجتمع

كيف تساهم فى حل مشكلات مجتمعك	عمال	بيروقراط وتكنوقراط	برجوازية
– أسافر إلى الخارج لكى أرتاح من المشاكل	٦.٣٦٪	١١.٤٣٪	٧.٥٩٪
– ماليش دعوة بحاجة وخلينى فى نفسى	١٩.٠٩٪	٥.٧١٪	١٨.٩٩٪
– أدعو أن يصلح الله الاحوال	٥٩.٠٩٪	٤٧.١٤٪	٤٦.٨٤٪
– اشترك فى حزب أو نقابة لحل بعض المشكلات أو العمل بجد لكى أساهم فى حل المشكلات	١١.٨٢٪	٢٧.١٤٪	٢٠.٢٥٪
– غير واضح	٣.٦٤٪	٨.٥٧٪	٦.٣٦٪
مجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول رقم (٢٥ - ١٥)

جدول يوضح العلاقة بين المهنة والانتماء

ايه من الاخبار دى يجعلك مبسوط ومسرور / المهنة	الحصول على عمل بالخارج لأحدأبنائى	نجاح ابنى بتفوق شهادة دراسية	عودة سيناء إلى مصر	غير واضح	مجموع
عمال	٪١٦.٢٦	٪٤٣.٦٤	٪٣٦.٣٦	٪٣.٦٤	٪١٠٠
بيروقراط وتكنوقراط	٪٢٥.٧١	٪٤٧.١٤	٪٢٢.٨٦	٪٤.٢٩	٪١٠٠
برجوازية	٪٢٠.٢٥	٪٥٦.٩٦	٪٢٢.٨٦	——	٪١٠٠

جدول رقم (٢٥ - ١٦)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى الدخل والانتماء

كيف تحل مشكلات مجتمعنا / مستوى الدخل	اسافر بره وأريح نفسى	ماليش دعوة بحاجة وخلينى فى نفسى	أدعو بصلاح الاحوال	اشترك فى حزب أو نقابة	غير واضح	مجموع
دخل منخفض	٪١٦.١٣	٪١٩.٣٥	٪٤٨.٣٩	٪١٢.٩٠	٪٢.٢٣	٪١٠٠
دخل متوسط	٪٦.٧١	٪١٢.٧٥	٪٥٦.٣٨	٪٨.١٢	٪٦.٠٤	٪١٠٠
دخل مرتفع	٪٦.٦٩	٪١٩.٢٣	٪٤٦.١٥	٪٢٠.٥١	٪٦.٤١	٪١٠٠

وقد تأكد الباحث من سيطرة قيم عدم الانتماء من خلال موقف المبحوثين من الاستيراد، فكان «٤٣.٨٥ ٪» من أفراد العينة يفضلون شراء المستورد، وبذلك فان شعار «صنع فى مصر» والاعتزاز بالمنتج الوطنى من أجل تشجيع الصناعة المصرية وما تحمله كل هذه المعانى من اعتزاز بالوطنية، لا يجد صدى فى ظل مناخ عدم الانتماء. «انظر الجدول رقم «٩ - ٢».

وقد تأكد للباحث ذلك من خلال موقف المبحوثين من الاستيراد، فكانت «٢٥.٧٧ ٪» ترى أن «من الضرورى أن نستورد كل شئ» بينما نسبة ضئيلة جدا مازال لديهابقايا انتماء تؤكد «أن المفروض أن الدولة لاتستورد أى شئ ونحاول نزرع ونصنع كل حاجة فى بلدنا» وهذه الاستجابة بنسبة «٣.٨٥ ٪» . انظر الجدول «رقم ٩ - ١» بل أننا نجد نظرة الاباء لمستقبل الابناء تتجلى فيه كل مظاهر الانانية والفردية وعدم الانتماء، فالمهن المفضلة للأبناء يرجع سبب اختيارها الى «العائد المادى» الذى يحصل عليه الفرد بنسبة «٢٦.١٥٪» فى حين أن استجابة «لكى ينفع الابن وطنه ويفيد مجتمعه» جاءت بنسبة «١٥.٧٧٪». انظر الجدول رقم «٥ - ٢».

واتساقا مع تغليب المصلحة الذاتية بعيداً عن مصلحة الوطن، نجد أن الأباء أول وما يشغلهم بشأن مستقبل أبنائهم هو مشروعات خاصة تكون مربحة وسريعة «كالمشروعات التجارية» أو «ايداع مبلغ فى البنك» لكى يجده الابن كعون له فى المستقبل، أما أن يرى مستقبل ابنه فى عمل مشروع يعود بالنفع على الوطن فهذا ليس وارداً على الاطلاق. انظر جدول رقم «٤ - ١».

وقد ظهرت السلبية عندما كانت استجابات المبحوثين بشأن حل مشاكل بلدنا تتلخص فى «الرجوع الى الدين» فهو خير معين لحل المشاكل جاء ذلك بنسبة «٥١.٩٣ ٪» بينما جاءت المشاركة والايجابية «لكى ينهض المجتمع من أزمته بنسبة ضئيلة جداً ٢.٣١ ٪» فى استجابة تتعلق «ببناء المصانع وتعمير الصحراء»، وهذا يوضح لنا العلاقة بين «الدين» و«السلبية»، فالمفتاح السحرى لحل مشاكلنا هو بالعودة الى الدين. انظر الجدول رقم «٢٧ - ١».

أما عدم الانتماء فد اتضح من خلال نوعيات الافلام المفضلة فهى الافلام التاريخية والسياسية بنسبة «١٠.٣٨ ٪» وهذه النوعية من الافلام ترتبط بقيم الانتماء للوطن ولكن

جاءت نسبتها ضئيلة، وكذلك الاغانى الوطنية والسياسية جاءت بنسبة «٣٥ .٧٪» لذوى التعليم المنخفض، و«٩٠ .٦ ٪» بالنسبة لذوى التعليم المتوسط و«٦٢ .٧٪» بالنسبة لذوى التعليم العالى، انظر الجدول «١٣ - ١»، «١٤ - ١» فحتى هذه المظاهر البسيطة من الانتماء غير موجودة لان هناك ما هو أهم وهو «الخلاص الفردى».

ولم تتضح من خلال النتائج الميدانية تميز أى طبقة فى المجتمع بقيم المشاركة السياسية والانتماء فالنسب متقاربة، فالاستجابات كانت على النحو التالى «هل اشتركت فى أى عمل يخدم أهل الحى» أجاب «٩١ .٣٠٪» بنعم اشتركوا فى أعمال تخدم أهل الحى من العمال، بينما البيروقراط والتكنوقراط «٣٨.٥٧٪» ولدى البرجوازية «٣١ .٦٥»، وكان نوع العمل الذى شاركوا فيه جمع تبرعات المساجد بنسبة «٣٦ .٦ ٪» للعمال و«١٠٪» للبيروقراط والتكنوقراط بنسبة «٧١ .٥٪» والبرجوازية بنسبة «٣٣ .٦٪»، تليها تشجير الشارع فى عمل حديقة بالحى بنسبة «٥٥ .٤٪» للعمال والبيروقراط والتكنوقراط بنسبة «٢٥ .٤٪» والبرجوازية بنسبة «٠٦ .٥٪»، وكلها أعمال لاتمت بصلة للمشاركة، انظر الجدول رقم «٢٥- ١١»، «٢٥ - ١٢»، وجاءت التبريرات لرفضهم المشاركة «مش فاضى» «لم يطلب أحد منى المشاركة» «أنا فى حالى»، ومن خلال سؤال البمحوثين عن هل عندك بطاقة انتخاب؟ لا توجد بطاقة انتخاب بنسبة «٧٤/١ .٦٧.٧٤٪» لذوى الدخل المنخفض، «٨٠ .٦٩٪» لذوى الدخل المتوسط «٦٧ .٦٦٪» لذوى الدخل المرتفع، وهذه نسبة مرتفعة للغاية وكانت أسباب عدم وجود بطاقة انتخاب تتراوح بين استجابات «مش فاضى» «غير مقتنع» «التزوير» «لا أعرف المرشحين» «رأيى زى عدمه صوتى ليس له أى قيمة». انظر الجدول رقم «٢٥ - ١٣» ، «٢٥ - ١٤».

وكذلك تتضح قيمة عدم الانتماء فى استجابات المبحوثين على سؤال ايه من الاخبار تجعلك مسروراً، كانت الاستجابات تعكس أنانية واهتماماً بالذات على حساب المجتمع «فنجاح ابنى بتفوق فى شهادة دراسية» للعمال بنسبة «٦٤ .٤٣٪» وللبيروقراط والتكنوقراط «١٤ .٤٧٪» وللبرجوازية «٩٦ .٥٦٪»، ثم الحصول على عقد عمل بالخارج للعمال بنسبة «٣٠ .١٦٪» ثم البيروقراط والتكنوقراط بنسبة «٧١ .٢٥٪» والبرجوازية بنسبة «٢٥ .٢٠٪». انظر الجدول رقم «٢٥ - ١٥».

وكذلك «كيف تحل مشكلات مجتمعك» كانت الاستجابات «الدعوة بصلاح الاحوال»

لذوى الدخل المنخفض «٣٩ . ٤٨ ٪» وذوى الدخل المتوسط «٣٨ . ٥٦ ٪» ولذوى الدخل المرتفع بنسبة «١٥ . ٤٦٪»، ثم «ماليش دعوة بحاجة ويخليه فى نفسه» لذوى الدخل المنخفض بنسبة «٣٥ . ١٩٪» والمتوسط ٧٥ . ١٢٪» والمرتفع بنسبة «٢٣ . ١٩٪» ثم «يسافر بره ويريح نفسه» لذوى المنخفض بنسبة «١٣ . ١٦٪» والمتوسط بنسبة «٧١ . ٦٪» والعالى «٦٩ . ٦ ٪» انظر الجدول رقم «٢٥ – ١٦».

وكذلك تقاربت النسب بين ذوى الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع فيما يتعلق بقيمة الانتماء للعروبة، فقد وافق على عدم الاهتمام بالقضية الفلسطينية نسب مرتفعة جدا كانت لذوى الدخل المنخفض «٢٩ . ٦١٪» والدخل المتوسط «٧٢ . ٥٧٪» والمرتفع «٨٢ . ٥٣٪» وكانت أسباب ذلك «بلدنا تعبت أوى» ثم تليها «الفلسطينيون تجار شعارات» «الفلسطينيون ليس لهم أمان» «الفلسطينيون مش عايزين القضية تتحل» الجدول رقم «٢٥ –١٧ »، «٢٥ – ١٨».

وبالنسبة للعينة ككل يتأكد لنا انتشار قيم عدم المشاركة، فعندما سأل الباحث المبحوثين هل توجد لديكم بطاقة انتخاب؟ كانت الاجابة بنسبة «١٥ . ٧١٪» لا توجد بطاقة انتخاب، وهذه نسبة مرتفعة للغاية وتمثل حوالى ثلاثة أرباع العينة ككل، وعندما سألهم الباحث «طيب ليه معملتش بطاقة انتخاب؟» كانت الاجابة «مش فاضى– مشغول» هى أعلى الاستجابات بنسبة «٠٨ . ١٨٪» تليها «غير مقتنع بالانتخابات» بنسبة ٧٧ . ١٥٪» ثم «مفيش نزاهة فى الانتخابات والتزوير»بنسبة «٦٢ . ٩٪» ثم «لا أعرف أحد من المرشحين» وكذلك «صوتى ليس له قيمة ورأيى زى عدمه»، وهذه ولا شك أسباب تؤكد أن السلبية والعزوف عن المشاركة فى العملية السياسية له أسباب فى المحيط الاجتماعى السائد، فالمناخ السائد غير ديمقراطى ويعتمد أساسا على الرأى الواحد وحكم الفرد وأساليب من القهر والقمع تجعل من كلمة «السياسة» لدى الجمهور ترتبط «بمعان عديدة مثل المخاطرة والاعتقال وضياع المستقبل» هذا بالاضافة الى أن الجمهور يعرف أن نتائج الانتخابات محددة سلفا وأنه لا توجد انتخابات «بدون تزوير» و«الحكومة بتنجح اللى هى عايزاه» فلماذا أذن يشارك اذا كان صوته ليس له قيمة فى الواقع الفعلى.

ولكن هذا ايضا كما قلنا سابقا لا ينفى وجود قيم السلبية وعدم المشاركة لدى المصرى التى من شأنها أن تدعم هذا الواقع الموضوعى، فلماذا لا يذهب المصرى لكى

يستخرج بطاقة انتخابات ويمارس حقه الانتخابى، وحتى ان لم يمارس هذا الحق فلماذا لايصر على حقه فى أن تكون لديه «بطاقة انتخاب» ثم بعد ذلك يفكر فى المشاركة أو عدم المشاركة، ولكن ما يتضح لنا أنه يرفض منذ البداية المشاركة، وهذا معناه استمرارية حكم الفرد واستمرارية القهر فى ظل تفشى السلبية واللامبالاة وقد يرجع البعض سبب هذه القيم السلبية وعدم المشاركة الى ارتفاع مستوى الامية فى المجتمع المصرى، مما يجعل الاميين عاجزين عن المشاركة فى العملية السياسية، ولكن الباحث وجد أن هناك علاقة دالة بين مستوى التعليم وقيم عدم الانتماء وعدم المشاركة والسلبية، فالنسبة تتقارب بين مستويات التعليم الثلاثة «أميون – تعليم متوسط – تعليم عالى» فى «عدم وجود بطاقة انتخابات» فهى عند الاميين «٣٥ . ٧٣ ٪» وذوى التعليم المتوسط «٥٢ . ٦٥٪» وذوى التعليم العالى بنسبة «٥٧ . ٦٨ ٪»، وهذا يؤكد لنا قيم السلبية وعدم المشاركة فى العملية السياسية هى قيم كامنة فى الشخصية المصرية وقد عمل الانفتاح الاقتصادى على تدعيمها بحيث أصبحت هى القيم المسيطرة بين جميع الطبقات وبين كل مستويات التعليم، فخريج الجامعة الذى لا يقوم بعمل بطاقة انتخاب تجعلنا نتشكك فى جدوى العملية التعليمية برمتها. انظر الجداول رقم «٢٤ – ١» و«٢٤– ٢» و«٢٤– ٣» و« ٢٤ –٤».

وعلى الرغم من ضآلة نسبة من لديهم بطاقة انتخاب وهى «٢٨.٨٥ ٪» من أفراد العينة ككل فان الباحث سألهم هل تذهب فعلا للادلاء بصوتك فى الانتخابات؟ وكانت استجابة «لا أذهب الى الانتخابات» هى ٨.٨٥ ٪» وهى نسبة مرتفعة بالنسبة الى «من يحمل بطاقة انتخاب» . انظر الجداول رقم «٢٤ – ٥»، «٢٤ – ٦».

وقد حاول الباحث معرفة الانتماء العربى والقومى، وقد سأل المبحوثين عن «هل توافق على اهتمام مصر بقضية فلسطين والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى» فكانت الاجابة «٩٢ . ٥٦٪» رفضوا الاهتمام بقضية فلسطين وقد ظهر ذلك من خلال معرفة الاسباب التى جعلتهم يرفضون اهتمام مصر بقضية فلسطين، وقد كانت الاستجابات تتفق تماما مع ماروجه الاعلام الانفتاحى من «أن المعاناة الاقتصادية سببها حروبنا من أجل فلسطين» وان «حرب أكتوبر آخر الحروب» فقد وجدنا الاستجابات تقول «بلدنا تعبت أوى وحاربت كثير واحنا محتاجين كل قرش» بنسبة «٦٢ . ٣٤ ٪» وهى أعلى النسب، تليها «الفلسطينيون تجار شعارات وبينكروا فضل مصر» بنسبة « ٥٤ . ١١٪» ثم «الفلسطينيون

جدول رقم (٢٤-١)

جدول يوضح النسبة المئوية للمشاركة السياسية

هل معك بطاقة انتخاب	العدد	النسبة المئوية
نعم عندى بطاقة انتخاب	٧٥	٢٨.٨٥٪
لاتوجد بطاقة انتخاب	١٨٥	٧١.١٥٪
مجموع	٢٦٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢٤-٢)

جدول يوضح النسب المئوية للعزوف عن المشاركة السياسية

طيب ليه معملتش بطاقة انتخاب	العدد	النسبة المئوية
مش فاضى - مشغول	٤٧	١٨.٠٨٪
غير مقتنع بالانتخابات	٤١	١٥.٧٧٪
صوتى ليس له قيمة - رأيى زى عدمه	٢٠	٧.٦٩٪
لأعرف أحد من المرشحين	١٤	٥.٣٨٪
مفيش نزاهة فى الانتخابات - التزوير	٢٥	٩.٦٢٪
أخاف أن أقول رأيى بصراحة - وأنا معرفش حاجة فى السياسة	٥	١.٩٢٪
بدون أسباب - معرفش ليه معلتش	٣٣	١٢.٦٩٪
غير واضح	٧٥	٢٨.٨٥٪
مجموع	٢٦٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢٤-٣)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية

مستوى التعليم / هل عندك بطاقة انتخاب	تعليم منخفض	تعليم متوسط	تعليم عالى
نعم عندى بطاقة انتخاب	٢٦.٤٧٪	٣٢.١٨٪	٢٨.٨٥٪
لاتوجد بطاقة انتخاب	٧٣.٥٣٪	٦٥.٥٢٪	٧١.١٥٪
غير واضح	—	٢.٣٠٪	٣.٨١٪
مجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول رقم (٢٤-٤)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية

طيب ليه معملتش بطاقة انتخاب	تعليم منخفض	تعليم متوسط	تعليم عالى
مش فاضى – مشغول	٢٦.٤٧٪	١٧.٢٤٪	١٣.٣٣٪
غير مقتنع بالانتخابات	٥.٨٨٪	١٢.٦٤٪	٢٤.٧٦٪
صوتى ليس له قيمة – رأيى زى عدمه	١.٤٧٪	٩.٢٠٪	١٠.٤٨٪
لأعرف أحد من المرشحين	٨.٨٢٪	٥.٧٥٪	٢.٨٦٪
مفيش نزاهة فى الانتخابات – التزوير	٥.٨٨٪	١١.٤٩٪	١٠.٤٨٪
أخاف أن أقول رأيى بصراحة	٢.٩٤٪	—	٢.٨٦٪
وأنا معرفش حاجة فى السياسة			
معرفش – بدون أسباب	٢٢.٠٦٪	٩.٢٠٪	٩.٥٢٪
غير واضح	٢٦.٤٧٪	٣٤.٤٨٪	٢٥.٧١٪
مجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول رقم (٢٤- ٥)

جدول يوضح النسب المئوية المشاركة فى الانتخابات

هل تدلى بصوتك مادمت تملك بطاقة انتخاب	العدد	النسبة
نعم أذهب و أعطى صوتى فى الانتخابات	٥٠	١٩.٢٣٪
لاأذهب رغم أننى أحمل بطاقة انتخاب	٢٣	٨.٨٥٪
غير واضح	١٨٧	٧١.٨٢٪
مجموع	٢٦٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢٤- ٦)

جدول يوضح النسب المئوية لعدم المشاركة فى الانتخابات

اذا كان لديك بطاقة انتخاب فلماذا لاتذهب للادلاء بصوتك ؟	العدد	النسبة
مفيش وقت فاضى	٦	٢.٣١٪
عدم اقتناعى بالانتخابات	٥	١.٩٢٪
بناقص صوتى لانه مش هيعمل حاجة	٤	١.٥٤٪
التزوير وتزييف النتائج	٤	١,٥٤٪
لا أحب السياسة	—	—
معرفش أحد من المرشحين	١	٠,٣٨٪
معرفش حاجة	١	٠,٣٨٪
غير واضح	٢٣٩	٩١,٩٢٪
مجموع	٢٦٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢٥- ١٣)

العلاقة بين المستوى الدخل والمشاركة السياسية

هل عندك بطاقة انتخاب	يوجد بطاقة انتخاب	لا يوجد بطاقة انتخاب	غير واضح	مجموع
دخل منخفض	٢٩,٠٣٪	٦٧.٧٣٪	٣.٢٣٪	١٠٠٪
دخل متوسط	٢٨,١٩٪	٦٩.٨٠٪	٢.٠١٪	١٠٠٪
دخل مرتفع	٣٠,٧٧٪	٦٦.٦٧٪	٢.٥٦٪	١٠٠٪

جدول رقم (٢٥- ١٤)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى الدخل والمشاركة السياسية

لماذا لم تعمل بطاقة انتخاب / مستوى الدخل	مش فاضى	غير مقتنع	رأيى زى عدمه صوتى ليس له أى قيمة	لا أعرف أحد من المرشحين	التزوير مفيش نزاهة	أخاف أقول رأيى بصراحة	معرفش	غير واضح	مجموع
دخل منخفض	١٦,١٣	١٦,١٣	—	٦,٤٥	١٩,٣٥	٣,٢٣	٦,٤٥	٣٢,٣٦	١٠٠٪
دخل متوسط	١٦,١١	١٤,٧٧	٨,٧٢	٧,٣٨	١٠,٧	١,٣٤	١٢,٧٥	٢٨,٨٦	١٠٠٪
دخل مرتفع	٢١,٧٩	١٦,٧٦	٨,٩٧	١,٢٨	١,٢٨	٢,٥٦	١٥,٣٨	٢٨,٢١	١٠٠٪

مش عـايزين حل القـضـيـة وهـم الذين بـاعـوا أرضـهـم» بسنبـة «٥٤ . ٦ ٪» وكـذلك الفلسطينيون أغنياء ومليونيرات فى كل العالم بنسبة «٧٧ . ٥ ٪» وأخيرا «الفلسطينيون خونه وليس لهم أمان وهم فى طبعهم الغدر» بنسبة «٩٢ . ١ ٪».

وهذه الاسـتـجـابات كلهـا تدل على انهـيـار قيم العروبة والانتمـاء القـومى، فـالشـعب الفلسطينى الذى كان فـى يومـا من الايام شـعب مـشـرد وأرضـه مـغـتـصـبـة من العـدو الصـهيونى، والعدو الصـهيونى الذى يتوسع على حسـاب الاراضى العربية وان الدفاع عن فلسطين كـدولة عـربيـة هـو دفـاع عن العـروبة ككل. كل ذلك انتـهى مع الفـاهيم الانفتـاحية الموجودة التى ترفض معانى «العروبة، وتحرير الارض العربية المغتصبة، العداء الاسرائيلى ... الخ» وتضع بلا منهـا «صديقى بيجين- صديقى كسينجر- زرع السـلام والمحبـة والإخـاء - الولايات المتـحـدة شـريك كـامل فى السـلام» وغـيـرهـا من الموقلات التى تقضى على روح الانتماء العربى القومى وتزرع بذور التجزئة والانشقاق والنائيـة بين الأخـوة العـرب، انظر الجـداول رقم «٢٥ - ١ » و«٢٥ - ٢» ورغم أن عـدد الموافقين على الاهتمام بقضية فلسطين نسبة ضئيلة «٠٨ . ٣٨ ٪» الا أن الباحث حاول مـعرفة الاسـباب التى تقف وراء هذه الموافقة فوجد أن الدفاع عن فلسطين لانها دولة اسلامية من أعلى النسب بنسبة «٩٢ . ١٦ ٪» فهنا نجد أن الانتماء أساسا هو «انتماء اسلامى» وليس «انتماء عربيًا» جدول رقم «٢٥ - ٣».

وقد اتضح ايضا وجود علاقة بين مستوى التعليم وقيم عدم الانتماء القومى العربى، فنجد من خلال الجدول رقم «٢٥ - ٥» أن ذوى التعليم «المنخفض والمتوسط والعالى» كانت نسبة غير الموافقة على الاهتمام بقضية فلسطين هى على التوالى «٢٤ . ٦٣ ٪» للامـيـون وكذلك نسـبـة «٧٧ . ٥٩ ٪» لذوى التعليم المتوسط ونسـبـة «٤٨ . ٥٠ ٪» لذوى التعليم العالى. انظر الجداول رقم «٢٥ - ٥» و«٢٥ - ٦»، أما عن العلاقات والتعاون مع كل الدول العربية فقد أكد «٠٨ . ٦٨ ٪» موافقتهم على التعاون والعلاقات مع العرب الا أن هذا الرقم ورغم ارتفـاعـه لا يعكس روح الانتمـاء الفـعلى للعروبة، فـهـو رقم خـادع ويتضح هذا الخداع عندما سأل أفراد العينة لماذا توافق على التعاون مع العرب؟ فكانت الاستجابات فى معظمها تعكس انتماء زائف الى العروبة وكانت أعلى الاستجابات هى

أن الدول العربية دول اسلامية» بنسبة «٢٧.٦٩ ٪» وجاءت بعد ذلك استجابات تعكس الروح النفعية وليس الانتماء العربى فمثلا نتعاون مع الدول العربية الغنية فقط مثل «السعودية - الامارات - الكويت» وليس مع الدول العربية الفقيرة «كالسودان واليمن والأردن»، وقال البعض فى حديث مع الباحث أن مجلس التعاون العربى كان يضم «مصر العرافق والاردن واليمن» هو مجلس لا معنى له لانه يضم الدول الفقيرة، وتهكم البعض وقال كان لازم تنضم اليه «السودان» علشان يبقى مجلس فقراء العرب - كما أكد بعض أوفراد العينة أن التعاون مع العرب ضرورى من أجل المساعدات والمعونات والاستثمارات فى مصر بنسبة «١٥.٦ ٪»، وأكد بعضهم على أهمية التعاون مع الدول العربية من أجل « السياح العرب لانهم بينعشوا اقتصادنا وفيه ناس بتأكل عيش من وراهم» وكذلك أكد بعض أفراد العينة على أن التعاون مع العرب عام «بسبب العمالة اللى بتسافر وتفيد بلدنا واقتصادنا»، وهذه الاستجابات تتفق تماما مع منطق الانفتاح فى التعاون مع العالم الخارجي، فالدول التى نعمل علاقات معها هى الدول التى تعطينا مساعدات أو قروض ومنح وهبات، حتى ولو كان الاخوة العرب، لان لا معنى للعلاقات مع دول عربية لا تعطينا أى شئ بل تعتمد علينا، فالعروبة هنا تقاس بمقياس نفعى بحت وتختزل الى مجرد علاقات وتعاون اقتصادى. انظر الجداول رقم «٢٥ - ٧»، «٢٥ - ٨»، «٢٥ - ٩»، «٢٥ - ١٠».

كانت هذه هى القيم التى غرسها الانفتاح واستمرت بفعل استمرار سياسة الانفتاح حتى وقتنا هذا، لذلك فلم يكن غريبا على الاعلام المصرى فى ظل «أزمة الكويت» أن يفصح عن نفسه ويلعن «الفلسطينيون» لانهم خونه ووقفوا الى جانب العراق ويلعن «الاردن» و«اليمن» و«السودان» لانهم «عملاء العراق»، ويصف الامريكى والانجليزى والفرنسى «بالصداقة»، ونجد جو من الشماتة من أجل تمزيق العراق وتفتيته، وكذلك يهاجم العراق لانه يطلق «صواريخ» على اسرائيل وهى الدولة الصديقة والجارة والتى لم ترد على اهانات العراق لها. هذا نتاج طبيعى لسياسة الانفتاح الاقتصادى، وغرس قيم عدم الانتماء الا لمن يعطى المساعدات والقروض ويتنازل عن الديون، ولهذا أهدرت جميع القيم.

ومن خلال ملاحظات الباحث الميدانية اتضح لنا تراجع قيم الانتماء والمشاركة السياسية، فالاهتمام بقضايا الوطن غير وارد على الاطلاق بل حتى الاهتمام بقضايا المجتمع المحلى ايضا غير واردة، ومعظم أفراد العينة لهم مبرراتهم فى أنهم «مشغولون» أو «ليس لديهم وقت فاضى»، وقد دعم هذه الانانية والفردية والسلبية واللامبالاة مناخ القهر الذى يعزز كل هذه القم ويدعمها.

وفى مقابلة مع أحد «المستوردين» نجده يهاجم « سياسة الدعم» ويقول أن الدولة تأخذ منى ضرائب من أجل دعم رغيف العيش السكر والارز والزيت وغيرها من السلع فهى تأخذ منى ضرائب لكى تأكل الحيوانات «ويقصد الانسان»، ويقول ما ذنبى أن يأكل هؤلاء أو لا يأكلوا، فهذا لا يحدث فى العالم فهل فى أى دولة فى العالم مازال «رغيف العيش بخمسة قروش» أو «كيلو الزيت بخمسون قرش» أو «الموصلات بعشرة قروش»، ويقول ان هذا هو ما جعل الانسان المصرى «كسلان وتنبل» وعايز كل حاجة متوفرة ورخيصة.يوضح الى أى مدى يهتم أفراد الطبقة البرجوازية بمصلحتهم الخاصة ولا ينظرون الى القضايا الا بمقدار ما تؤثر على مصلحتهم ومقدار استفادتهم الشخصية منها، فهو لا يريد «دفع ضرائب» رغم الارباح الباهظة التى يحصلون عليها، لانها تنتقص من أواله ثم هو لا يرى فى المعاناة الاقتصادية التى يعانى منها غالبية المصريين أى علاقة له بها، ويرفض أن تطالب هذه الغالبية «بدعم السلع» ويصفهم بأنهم «حيواناتثم يصفهم بأنهم «كسالى» ومسئولون عن فقرهم.

وفى مقابلة مع أحد المستوردين ايضا نجد لديه وعى بالقضايا الوطنية والسياسية والقومية ولكنه وعى يعكس مصلحته لالشخصية ويعكس قيم عدم الانتماء الى المجتمع أو العروبة، فمثلا بالنسبة الى المجتمع نجده يرفض تماما كل ما من شأنه الدفاع عن مطالب الفقراء، فيهاجم «قانون الاصلاح الزراعى» و«قانون الإيجارات» و«السياسة الناصرية» كلها ويوقل ان هذه الساسات قلبت الاوضاع وأشاعت الكراهية فى النفوس، ويقصد بالطبع ان هذه السياسات ضربت مصالح الطبقة التى ينتمى اليها ولذلك فهو لا يجد فيها أنها قبت الماعيير وهدمت الحب والاخاء، وهذا يرجع الى أن افراد هذه الطبقة يحاولون الحفاظ على أوضاعهم ومصالحهم الطبقية وذلك على حساب المجتمع باكمله،

جدول يوضح رقم (٢٥-١)

جدول يوضح النسب المئوية للانتماء القومى

هل توافق على اهتمام مصر بقضية فلسطين والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى	العدد	السنة ٪
موافق على الاهتمام بقضية فلسطين	٩٩	٣٨,٠٨
لا أوافق على الاهتمام بقضية فلسطين	١٤٨	٥٦,٩٢
غير واضح	١٣	٤,٩٠
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول يوضح رقم (٢٥-٢)

جدول يوضح النسب المئوية للانتماء القومى

لماذا نهمل قضية فلسطين ولاندافع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى	العدد	السنة ٪
بلدنا تعبت أوى وحاربت كثير - واحنا محتاجين كل قرش	٦٠	٣٤,٦٢
الفلسطينيون تجار شعارات وبينكروا فضل مصر	٣٠	١١,٥٤
الفلسطينيون أغنياء ومليونيرات فى كل العالم	١٥	٥,٧٧
الفلسطينيون مش عايزين حل القضية وهم الذين باعوا أرضهم	١٧	٦,٥٤
الفلسطينيون خونة وليس لهم أمان - وهم فى طبعهم الغدر	٥	١,٩٢
غير واضح	١٠٣	٣٩,٦٢
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول يوضح رقم (٢٥-٣)

جدول يوضح النسب المئوية للانتماء القومي

لماذا تساند قضية فلسطين ؟	العدد	السنة ٪
فلسطين دولة اسلامية ومشكلتها مشكلة كل المسلمين	٤٤	١٦,٩٢
فلسطين دولة عربية ومشكلتها مشكلة كل العرب	٣٢	١٢,٣١
مساعدة فلسطين تأمين لنا نقضي على العدو المشترك	٢٠	٧,٦٩
غير واضح	١٦٤	٦٣,٠٧
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول يوضح رقم (٢٥-٤)

جدول يوضح النسب المئوية للانتماء القومي

هل توافق على العلاقات والتعاون مع العرب	العدد	السنة ٪
مـوافق	١٧٧	٦٨,٠٨
غير موافق	٦٥	٢٥,٠
غير واضح	١٨	٦,٩٢
مجموع	٢٦٠	٪١٠٠

جدول يوضح رقم (٢٥-٥)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والانتماء القومى

هل توافق على اهتمام مبصر بقضية فلسطين	تعليم منخفض	تعليم متوسط	تعليم عالى
موافق على اهتمام مصر بقضية فلسطين	٣٠,٨٨٪	٣٩,٠٨٪	٤١,٩٠٪
لا أوافق على اهتمام مصر بقضية فلسطين	٦٣,٢٤٪	٥٩,٧٧٪	٥٠,٤٨٪
غير واضح	٥,٨٨٪	١,١٥٪	٥,٧١٪
مجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول يوضح رقم (٢٥-٥)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والانتماء القومى

هل توافق على اهتمام مبصر بقضية فلسطين	تعليم منخفض	تعليم متوسط	تعليم عالى
بلدنا تعبت أوى وحاربت كثير واحنا محتاجين كل قرش	٣٠,٨٨٪	٣٦,٧٨	٣٥,٢٤٪
الفلسطينيون تجار شعارات وبينكروا فضل مصر	١١,٧٦٪	١٠,٢٤	١٢,٢٨٪
الفلسطينيون أغنياء ومليونيرات فى كل العالم	٥,٨٨٪	٦,٩٠	٤,٧٦٪
الفلسطينيون مش عايزين حل القضية وهم الذين باعوا أرضهم	٨,٨٢٪	٨,٠٥	٣,٨١٤٪
الفلسطينيون خونة وليس لهم أمان وهم فى طبعهم الغدر	٤,٤١٪	١,١٥	٠,٩٥٪
غير واضح	٣٨,٣٤٪	٣٦,٧٨	٤٢,٨٦٪
المجمـوع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول رقم (٢٥-٥)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والانتماء القومى

لماذا توافق على التعاون والعلاقات مع الدول العربية	تعليم منخفض	تعليم متوسط	تعليم عالى
الدول العربية دول إسلامية	٢٥,٠ ٪	٢٧,٥٩ ٪	٢٩,٥٢ ٪
كلنا عرب واتحادنا قوة	١٩,١٢ ٪	١٨,٣٩ ٪	٩,٥٢ ٪
نتعاون مع الدول العربية الغنية فقط	١٦,١٨ ٪	١٧,٢٤ ٪	٧,٦٢ ٪
ارتباطنا بالدول العربية ارتباط لغة وعادات وثقافة	١,٤٧ ٪	٤,٦٠ ٪	٥,٧١ ٪
كل العالم بيتحد اليوم ألمانيا الشرقية والغربية	٢,٩٤ ٪	٣,٤٥ ٪	٥,٧١ ٪
نتعاون مع العرب من أجل مصلحتنا الاقتصادية	٥,٨٨ ٪	٤,٦٠ ٪	٧,٦٢ ٪
السياح العرب بينغشوا البلد وفيه ناس بتاكل عيش من وراء ·	٧,٣٥ ٪	١,١٥ ٪	٠,٩٥ ٪
العمالة اللى بتسافر بتفيد بلدنا واقتصادنا	١,٤٧ ٪	٢,٣٠ ٪	١,٩٠ ٪
الأعداء لهم مصالح فى التفرقة بيننا	—	٣,٤٥ ٪	٤,٧٦ ٪
غير واضح	٢٠,٥٩ ٪	١٧,٢٤ ٪	٢٦,٧٦ ٪
المجمـــوع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

جدول يوضح رقم (٢٥-٧)

جدول يوضح النسبة المئوية للانتماء القومى

لماذا توافق على التعاون والعلاقات مع الدول العربية ؟	العدد	النسبة ٪
العرب ليس وراهم غير المشاكل	١١	٤,٢٣ ٪
نشوف مشاكلنا الأول	١٨	٦,٩٢ ٪
العرب بتوع مصلحتهم وبيشوفوا بلادهم	١٣	٥,٠ ٪
العرب لايعرفوا مصر إلا فى أوقات الشدة	٣	١,١٥ ٪
غير واضح	٢١٥	٨٢,٦٩ ٪
المجمـوع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

جدول يوضح رقم (٢٥-١٧)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى الدخل والانتماء القومى

موقف مصر من قضية فلسطين / مستوى الدخل	موافق على عدم الاهتمام بالقضية الفلسطينية	غير موافق على ذلك	غير واضح	المجموع
دخل منخفض	٦١,٢٩	٢٨,٨١	١٢,٩١	٪١٠٠
دخل متوسط	٥٧,٧٢	٣٨,٩٣	٢,٢٥	٪١٠٠
دخل مرتفع	٥٣,٨٢	٤١,٠٣	٥,١٣	٪١٠٠

جدول يوضح رقم (٢٥-١٧)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى الدخل والانتماء القومى

لماذا لا نشارك فى حل قضية فلسطين / مستوى الدخل	بلدنا تعبت أوي ومحتاجين كل قرش	الفلسطينيون تجار شعارات	الفلسطينيون أغنياء ومليونيرات	الفلسطينيون مش عايزين القضية تحل	الفلسطينيون ليس لهم أمان	غير واضح	المجموع
دخل منخفض	٤١,٩٤	٩,٦٨	٣,٢٣	٦,٤٥	٩,٦٨	٢٩,٠٣	٪١٠٠
دخل متوسط	٣٠,٢٠	١٤,٠٩	٥,٣٧	٦,٧١	٠,٦٧	٤٣,٩٥	٪١٠٠
دخل مرتفع	٣٩,٧٤	٧,٦٩	٧,٦٩	٦,٤١	١,٢٨	٣٧,١٨	٪١٠٠

جدول يوضح رقم (٢٥-٩)

جدول يوضح العلاقة بين مستوى التعليم والانتماء القومى

هل توافق على العلاقات بالتعاون مع الدول العربية	تعليم منخفض	تعليم متوسط	تعليم عالى
موافق على التعاون مع الدول العربية	٦٤,٧١	٧٠,١١	٦٨,٥٧
لا أوافق على التعاون مع الدول العربية	٣٠,٨٨	٢٥,٢٩	٢٠,٩٥
غير واضح	٤,٤١	٤,٦٠	٩,٥٢
مجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

جدول يوضح رقم (٢٥-٨)

جدول يوضح النسبة المئوية للانتماء القومى

لماذا توافق على التعاون والعلاقات مع الدول العربية	العدد	النسبة ٪
الدول العربية دول إسلامية	٧٢	٢٧,٦٩
كلنا عرب واتحادنا قوة	٣٩	١٥,٠
نتعاون مع الدول العربية الغنية فقط مثل السعودية والإمارات والكويت وليس مع «السودان واليمن والأردن» لأنها دول فقيرة لاتساعدنا بشىء	٣٤	١٣,٨
ارتباطنا بالدول العربية ارتباط لغة وعادات وثقافة وتاريخ	١١	٤,٢٣
كل العالم بيتحد اليوم ألمانيا الشرقية والغربية	١١	٤,٢٣
نتعاون مع العرب من أجل مصلحتنا الاقتصادية والمساعدات والمعونات	١٦	٦,١٥
السياح العرب بينعشوا البلد وفيه ناس بتاكل عيش من وراء	٧	٢,٦٩
العمالة اللى بتسافر بتفيد بلدنا واقتصادنا	٥	١,٩٢
الأعداء لهم مصالح فى التفرقة بيننا	٨	٣,٠٨
غير واضح	٥٧	٢١,٩٢
المجمـــوع	٢٦٠	٪١٠٠

واذا لم يستطيعوا بسبب مثل هذه القوانين فان الطبيعى تهريب أموالهم الى الخارج واستنزاف الفائض الاقتصادى بشتى الطرق.

يتضح من خلال الدراسة الميدانية صحة الفرض الذى يقرر أن سياسة الانفتاح الاقتصادى ساهمت فى انتشار قيم السلبية واللامبالاة على حساب المشاركة والانتماء، وقد اتضح ذلك مما يلى :

- أن غالبية أفراد العينة تقضى وقت الفراغ فى «المنزل» أو فى «المقهى» وليس فى الحزب أو النقابة أو جمعية لتنمية المجتمع كاطار مؤسسة يمكن أن يساهم فيه الفرد فى خدمة المجتمع. وكذلك قضاء الاجازة الاسبوعية فى «المنزل» وفى «المقهى» يؤكد نفس النتيجة.

– عدم الانتماء للمجتمع المحلى فلم يجد الباحث اهتمام يذكر من المبحوثين بالمحليات، وبعضهم لا يعرف شيئًا عن المجلس المحلى مثلا، وكانت استجابتهم «مش فاضى» «لم يطلب أحد منى المشارك» «أنا فى حالى ولا أحب المشاكل»تى الذين شاركوا فى خدمة أهل الحى الذى يعيشون فيه ونسبتهم ضئيلة جدا فقد تمثلت استجابتهم فيما يلى «النظافة – بناء مسجد – الجنازات – تشجير الشارع – حل المشاجرات – محو الأمية» وهى كما ترى أنشطة تبتعد عن المشاركة السياسية بمعناها الحقيقى.

– وعن كيفية حل مشكلات المجتمع كانت الاستجابات تتمثل فى «الدعاء الى الله لكى يصلح الاحوال» وهنا تتضح قيم السلبية والتواكلية، ثم استجابات أخرى تؤكد وهى «أسافر للخارج لكى أرتاح من المشاكل» «ماليش دعوة بحاجة وخلينى فى نفسى».

– وقد يتضح عدم الانتماء من خلال الاعتزاز بالمنتج الاجنبى على حساب المنتج المحلى.

– مصلحة الوطن لا يعبرها أحد اهتمامه فمصلحة الابناء ومستقبلهم ونجاحهم فى الدراسة والكسب المادى للشخص وهجرته الى الخارج كلها فوق مصلحة الوطنروعات التى يرغب المبحوثين فى علمها لا تمت بأى صلة مصلحة الوطن ولكنها تعود على المبحوث نفسه بالنفع،فكانت الاستجابات التى تتعلق «باستصلاح اراضى زراعية أو عمل مصنع أو ورشة» كمشروعات يمكن أن تساهم فى التنمية كانت نسبتها ضئيلة جدا بين الانشطة الطفيلية التى تضر بالاقتصاد القومى ولا تخدم عملية تنمية.

– وما يتعلق بمستقبل الابناء كانت الاستجابات التى تختار مهنة معينة مهنة «بنفع الوطن» أو «ان بلدنا محتاجة هذا التخصص» نسب ضئيلة جدا، ولكن معظم الاستجابات تركزت على النفع المادى الذى يعود على صاحبه فقط من وراء هذه المهنة.

– غالبية أفراد العينة ليس لديهم بطاقات انتخاب والاستجابات «غير مقتنع» «التزوير» «مش فاضى» وحتى من لديهم بطاقة انتخاب نسبة كبيرة منهم لا تذهب الى الانتخابات للادلاء بصوتها.

- لم يتضح الانتماء الى الدائرة الاوسع الى العروبة، فرفض غالبية المبحوثين الاهتمام بالقضية الفلسطينية «الفلسطينيون تجار شعارات» «مليونيوات العالم»..... الخ وهذا نتاج للسياسات الاعلامية فى حقبة النفتاح التى ربطت بين تراكم الديون وتزايد معدلات الفقر وبين الدور المصري فى الدفاع عن قضية فلسطين.

- كذلك الانتماء الى الدول العربية كانت استجابات المبحوثين تعكس نظرة أنانية وضيقة فالارتباط لدول ارتباط أخوة ومصير وتاريخ مشترك ولكن يكون مع الدول العربية النفطية التى نستفيد منها «معونات، سياحة، هجرة للعمل بها» وليس من الدول العربية الفقيرة «كالسودان - اليمن - الاردن».

وهذا نتائج لسياسة الانفتاح التى أصبح يقاس فيها شىء بعائدة المادى بدءا من العلاقات الاسرية ومرورا بالمجتمع ثم بالامة العربية، فكل الانتماءات أصابها التدهور والانحطاط وأصبحت كلمات مثل «الامة العربية - الشعب العربى - المصير المشترك - التعاون العربى .. الخ» لاتجدى لان قيم العروبة قد انهارت كما انهارت قيم المشاركة والانتماء على المستوى المحلى.

* * *

نتائج واستخلاصات

ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى دمج مصر فى السوق الرأسمالى العالمى، وذلك بفتح الابواب امام رؤوس الاموال الاجنبية، وتحول الاقتصاد المصرى بالتدريج الى إقتصاد تحل فيه الاستثمارات والقروض الاجنبية محل المدخرات الوطنية، وتحل فيه الواردات الاجنبية محل منتجات الصناعة والزراعة المصرية. وتم تعبئة الفائض الاقتصادى المصرى مصدر التطوير المركزى وتحويله الى الخارج.

وقد تم تحطيم القيود أمام الانطلاق والتراكم الرأسمالى وذلك بفتح الابواب أمام الاستثمارات الاجنبية وتقديم كل التسهيلات للعمل فى جميع المجالات، بدأ تفكيك مركزة الاقتصاد وإنهاء سيطرة الدولة والقطاع العام فى مجال التجارة الخارجية والداخلية والشركات وأسواق المال والتعامل النقدى وسعر الصرف، وكذلك نحو مزيد من تخلى الدولة عن وظائفها الاجتماعية والغاء الاموال المخصصة لدعم السلع والتخلى عن سياسة التخطيط والتسعير الجبرى والحماية الجمركية وتقييد الاستيراد وتقليص دور القطاع العام.

وقد تميز نمط النمو فى عهد الانفتاح بتخلف قطاعات الانتاج الرئيسية «الزراعة والصناعة» بينما برزت قطاعات البترول والسياحة وقناة السويس كقطاعات رائدة ومجالات حيوية للنمو، ولاشك أن هذا النمو لا يستند إلى عناصر القوة الذاتية للاقتصاد المصرى لأنه نمو هش لا يطمأن إلى قدرته على الاستمرار مدة طويلة، كما أنه نمو مرهون بالخارج. كما انخفضت الاستثمارات الموجهة الى قطاع الزراعة وتوقفت عمليات إستصلاح الاراضى وانخفضت معدلات النمو السنوى فى الدخل الزراعى، كما انخفض أنتاج عديد من المحاصيل الرئيسية اللازمة لاشباع الحاجات

الضرورية من الغذاء، وفقدت القرية المصرية وظيفتها الانتاجية وتحولت الى وحدة استهلاكية، وبدلا من أن تقوم بخلق فائض يوجه لتمويل الصناعة انضمت هى نفسها الى المدينة كمستهلك طفيل تستهلك اكثر مما تنتج، وتحولت الاراضى الزراعية الى مبانى سكنية وانتشرت البوتيكات والسلع المستوردة فى الريف.

واتجهت سياسة الانفتاح الى تصفية الصناعة الوطنية عن طريق محاصرة وتطويق القطاع العام وتعرض القطاع العام للتصفية بمحاولات تحجيمية وتفكيك أو صاله وتقليص وزنه داخل الاقتصاد الوطنى والغاء احتكار الدولة لمفاتيح الاقتصاد كالصناعات الثقيلة والتجارة الخارجية.

كما توقفت عمليات الاحلال والتجديد فى وحدات القطاع العام نتيجة لتقلص الاستثمار العام بسبب انخفاض معدل الادخار القومى، وبدأت صناعتنا الهامة تعانى من الاختناق مثل «صناعة الغزل والنسيج – الورق – الصناعات المعدنية والهندسية – الصناعات الغذائية» بالاضافة الى اتجاه الاستثمار الاجنبى الى هذه الصناعات ونافست الصناعة الوطنية بل وقتلت الصناعة الوطنية، كما اتسم هيكل التعريفة الجمركية بتحيز واضح الى جانب المنتجات تامة الصنع المستوردة وضد قطع الغيار والخامات ومستلزمات الانتاج المستوردة، فالنظم الاستيرادية تتضافر مع القوانين الجمركية الدولية فى وضع الصناعة فى مراكز غير متكافئة مع السلع الاجنبية.

واغرقت البلاد بالسلع الاجنبية المستوردة وحوصر بها إنتاج القطاع العام، وأمام طوفان السلع الاجنبية المستوردة لم تصمد بعض منتجات القطاع العام، خاصة فى ظل الدعاية المكثفة للسلع الاجنبية التى تغازل انماطا استهلاكية جديدة تم خلقها فى المجتمع المصرى، وكان من نتيجة فتح السوق على مصراعيها وبدون حساب ان زاد المخزون السلعى الراكد لدى الشركات الوطنية الكبرى، فقد تأثرت مبيعات العديد من المصانع بعد أن كان إنتاجها يتم تصريفه كله فى السوق المحلية .

واصبحنا نستهلك ونستثمر ونستورد بشكل يفوق حجم ما ننتج وندخر ونصدر، وهو ما يبلور فى وجود فجوة فى مواردنا المحلية، هذه الفجوة لابد وأن تغطى من خلال الاستعانة بمصادر التمويل الخارجية، وبخاصة فى ضوء تواضع حجم ما تملكه

مصر من احتياطات نقدية خارجية وكان آخر مصدر لجأت اليه مصر من مصادر التمويل الخارجي لتغطية هذه الفجوة فى عصر الانفتاح هو الاستدانة الخارجية فقد زادت حاجة مصر للاقتراض الخارجي بمعدلات مرتفعة. فزاد حجم الديون وارتفعت أعباء الديون سواء فى شكل فوائد أو فى شكل الاقساط المستحقة عليها، واصبحت مصر من اكثر دول العالم مديونية، وقد وصل عبء الديون الى مرحلة حرجة بعد أن تجاوزت هذه الاعباء التى تدفع سنويا حجم القروض الخارجية السنوية التى يحصل عليها الاقتصاد المصرى، والوصول الى هذا الوضع انما يعنى ان ثمة نقلا عكسيا للموارد يحدث الان من مصر الى الخارج، أى أن الديون بدلا من أن تكون اضافة لموارد مصر أصبحت تمثل خصما على هذه الموارد والاخطر من ذلك أن هناك قسطا من الديون قد انفق على الاستهلاك ولم يوجه لاستثمار ما يولد عائدا يمكن استخدامه فى سداد الدين - وهذا معناه ان هذا القسط من الدين قد استهلك، واصبح لزاما علينا الاقتراض مرة أخرى لتسديده، ومن هنا يظل خطر تزايد الديون.

وأصبحت الاستدانة آلية خبيثة فى اقتصادنا وأصبحنا من مدمنى الاقتراض ووقعنا فى «فخ الديون» فكلما زاد اقتراض البلد كلما زادت حاجته للاقتراض وضاعف من حرج الموقف تدهور معدلات الادخار و الاستثمار المحلية، وتواضع معدلات النمو الاقتصادى، وجمود الصادرات وتدهورها.

وقد صارت مصر فى عهد الانفتاح معتمدة على السوق الرأسمالى وذلك بانهيار العلاقة بين التوسع المجنون فى الاستيراد والزيادة المحدودة فى الصادرات، فقد انخفضت صادراتنا من السلع الزراعية الاساسية مثل « القطن والارز - البصل» وزادت النسبة المئوية للواردات من القمح والسكر والذرةوالفول والعدس واللحوم والزيوت والحبوب. واصبحت الولايات المتحدة هى المورد الاول لمصر، ولاشك ان اختلال المعادلة الغذائية يعد أهم خطر يتهدد مستقبل التنمية فى مصر. كما لعب نظام « الاستيراد بدون تحويل عمله» دورا مهما كحلقة وصل بين النمط الاستهلاكى الجديد والانفجار الاستيرادى وقد أدى ذلك الى اغراق السوق المصرية بألوان عديدة من السلع المعمرة والترفيهية «أدوات منزلية - سيارات ركوب - مستحضرات تجميل - أدوات

تصوير – أدوات كهربائية – سجاد – شرائط كاسيت – فواكة طازجة – ياميش – حلويات – أصناف عديدة من الجبن – رموش صناعية – أظافر صناعية – باروكات – ورد بلاستيك – غذاء ملكات النحل – كافيار – اغذية الاطفال – ورق التواليت – مناديل الورق – النجف – النظارات – الشنط والاحذية – الموبيليات والخشب – الصابون – المبيدات الحشرية».

ولا يعقل ان تتضافر السياسات الاقتصادية على نحو يؤدى الى اغراق الاسواق بشتى صنوف السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد من خلال شركات الانفتاح ثم يطلب من الفرد أن يتحلى بالقناعة وضبط النفس ويحجم عن الاقتراب من هذه المغريات، ولا يستقيم أن يمطر الشعب بوابل من الاعلانات المغرية ثم ننصحه من جهة أخرى بأن المصلحة القومية تقتضى أن يصم آذانه عن هذه الدعوات. ويضاف إلى ذلك أن قوانين الانفتاح قد أحدثت زيادة كبيرة فى دخول بعض الفئات الاجتماعية التى تتميز بارتفاع ميلها لانماط الاستهلاك الترفى، وقد أثر هذا الاستهلاك الترفى على الطبقات الاخرى فى المجتمع من خلال أثر التقليد والمحاكاة وخلق فجوة كبيرة بين التطلعات الاستهلاكية لابناء الطبقات الوسطى والدنيا من ناحية وبين دخولهم المتواضعة من ناحية أخرى، وقد أدى ذلك بدوره إلى سعى أبناء هذه الطبقات الى كسب المال بأى وسيلة وهو الامر الذى يدعو الى الانحراف والفساد والى السخط الذى يؤدى الى التطرف.

وقد كان لظاهرة التضخم أثرها فى عامل الطرد للمصريين فقد ارتفعت الاسعار وارتفعت أثمان بعض عناصر تكلفة المعيشة « توفير مسكن – تأثيث منزل – تكلفة الزواج – تعليم الاولاد ثم تزويجهم ... الخ» وتدهور الفئات الثابتة من اصحاب المرتبات والمعاشات، بالاضافة الى أن بعض الافراد الذين أصبحوا غير قادرين على محاكاة أنماط الاستهلاك المرتفعة التى صنعتها القلة القادرة ولا يملكون الافلات من ضغطها فكانت الهجرة الى البلدان النفطية على نطاق واسع فى السبعينات والتى كان من شأنها تدعيم قيم الاستهلاك وإهدار قيمة العمل المنتج، فقد كان المهاجر يخضع بعد وصوله لاثر المشاهدة والمحاكاة لنمط الاستهلاك السائد فى بلدان النفط حيث يجد أحدث ما وصل اليه العالم الغربى من فنون سلع الانتاج الحديث، ولم يسلم من أثر

المحاكاة أى فئة من فئات العمال المهاجرة، فقد كان المهاجرون يأتون اثناء زيادتهم لمصر بأنواع من السلع «سجاير مستوردة - فيديوهات - سيشوار - غسالة ملابس - ثلاجة كهربائية - بوتاجازات - تليفزيونات ملونة - مراوح كهربائية - خلاطات - ملابس جاهزة - أقمشة - صابون - منظفات الاكواب الزجاجية - فناجين أطقم الصينى - البطاطين - السجاجيد - الكريستال - الذهب والحلى - أدوات الزينة - مستحضرات التجميل - المكسرات بأنواعها».

بل أن الجانب الاكبر من مدخرات المهاجرين اتجه الى اعمال حره خاصه بهم « شراء تاكسى المشاركة على فتح محال تجارية - العقارات - الشقق المفروشة - شهادات الاستثمار» وهى أنشطة تزيد الدخل بدون عمل، وبذلك ساهمت الهجرة على إتاحة مناخ موات للاستسهال كقيمة. وبفعل أثر المشاهدة والمحاكاة، حدث انتشار تلقائى لعناصر النمط الاستهلاكى للقابعين بالداخل، ولذلك كانت محاولتهم اللحاق بقوافل المهاجرين بالخارج قبل فوات الاوان حتى يتسنى لهم التمتع بخيرات النمط الاستهلاكى الجديد.

ومن أهم الاثار التى ترتبت على هجرة الايدى العاملة هو إهدار قيمة العمل المنتج، فقد حدث اهتزاز لتصور وجود علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الانتاجية، بمعنى أن الشخص المهاجر للا قطار العربية النفطية وان كان يحصل على اضعاف مضاعفة من مستوى دخله بمصر، الا ان هذه الزيادة فى دخله لا ترتبط بزيادة فى مستوى انتاجيته، بل ربما يعمل عدد ساعات أقل من تلك الساعات التى كان يعملها بمصر. ومعنى هذا انه لم تعد هناك علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الانتاجية، أو بين عمليات رفع مستوى المعيشة وبين مقدار الجهد المطلوب لذلك وفى حقبة الانتاج اختل توزيع الدخول من فئات المجتمع، وظهرت فئات اجتماعية جديدة تثرى من خلال الانشطة الطفيلية كأعمال الوساطة والسمسرة والاتجار فى الاراضى والتهرب، واستطاع هؤلاء المغامرون ومحترفو الجريمة أن يشقوا طريقهم الى دنيا المال والاعمال ليشكلوا اهم شرائح رأسمالية الانفتاح، وازدهر نشاط رأسمالية الانفتاح فى مجال الخدمات المشروعة وغير المشروعة من اجل تحقيق اكبر قدر من التكاثر المالى فى

اقصر فترة ممكنة، ولذلك ساهمت فى تراجع قيم العمل والانتاج وسيطرة قيم التربح اليسير والاستهلاكية فى المجتمع، لأنها رأسمالية تعزف عن الخوض فى الاستثمارات الانتاجية وتتحيز للانشطة الخدمية «تجارة خارجية – توكيلات – استيراد وتصدير – جمعيات اسكان – شركات تقسيم الاراضى – مقاولات تجارة جملة – فنادق وسياحة»، فهى رأسمالية غير معنية بتطوير الاقتصاد القومى، غير مكترثة ببلدها مرتبطة برأس المال الاجنبى، وهى لذلك لاتقدر على تكوين قاعدة مستقلة لنموها ولذلك فلا ركيزة لتطويرها إلا بالتحالف مع رأس المال الاجنبى.

ولم يكن للرأسمالية الطفيلية أى مصلحة فى التصدى لحمل الاعباء اللازمة لعملية التنمية ولذلك انصرفت الى الانفاق الترفى والاستهلاك المظهرى، فقد كانت حريصة على الانتفاع بالوضع الاستغلالى الذى وجدت نفسها فيه لكى تعيش حياة البذخ والاستهلاك بشراهة وتبدد الموارد ويذهب جزء كبير الى خارج الوطن بالاستيراد أو الانفاق فى الخارج مباشرة، وقد دفعت الرأسمالية الطفيلية بباقى الطبقات وشرائح المجتمع والتى لا تملك القدرة المادية الى اتباعها وتمثل قيمها والتوحد معها.

فالرأسمالية الطفيلية مبددة للفوائض التى تتراكم بين ايديها، لا تميل الى الاستثمار الانتاجى وتعزف عن اغراق اموالها فى استثمارات ثابتة تحرمها من اقتناص فرص الربح السريع، ولذلك اتجهت مشروعات الانفتاح الى ما يلى «الفنادق والاسكان الفاخر والادارى – صناعات السلع الاستهلاكية الكماليات المياه الغازية والمعدنية – العصائر – المكرونة – الاحذية، الشنط – الاقلام الجاف – مستحضرات التجميل – الورق – الادوات الكتابية – الكرتون – المبيدات – معجون الاسنان – الساعات – التكييفات – مزارع لتربية الاغنام – بواخر نيلية للاغراض السياحية – شركات اتوبيسات سياحية».

وقد كان لاعتراف السلطة بهذه الفئات وأضفاء الحماية والامان عليها أن خلق منها قوة تملك القدرة على حماية مصالحها ومواقفها وان تعارضت مع السلطة ذاتها، خاصة وان لها ارتبطاتها الرأسمالية العالمية من خلال التجارة والتوكيلات وقد رفضت النخبة الحاكمة تحجيم دور هذه العناصر، بل أنها شاركت معها فى عالم الأعمال وقامت بتسهيل انشتطها واعمالها وتغاضت عن جوانب عدم المشروعية، وقد ساعد ذلك

الرأسمالية الطفيلية على نشر قيمها بين كافة الطبقات فى المجتمع.

وقد برزت عدة مؤشرات يمكن ان توضح لنا تفشى القيم السلبية فى السبعينات، ومنها الفساد فى الجهاز المصرفى وتمثل ذلك فى «القروض بلا ضمانات - الشيكات بدون رصيد» وقد ظهر التواطؤ بين العملاء وموظفى تلك المصارف بحيث اعطيت القروض والتسهيلات بدون ضمانات حقيقية تحفظ للبنك حقه من الضياع عند توقف العميل عن السداد، ولقد كان من نتيجة هذا الفساد أن ذهبت الملايين من اموال الدولة ادراج الرياح.

كما كان لظهور المغريات الاستهلاكية كما تمثلها البضائع المستوردة وكذلك الارتفاع الجنونى والمستمر فى اسعار جميع السلع مما يجعل المرتبات غير كافية أثره فى تزايد جريمة الرشوة والاختلاس وقد أصبحت الرشوة والبقشيش فى عصر الانفتاح ضريبة على صاحب الحاجة ان يقوم بدفعها واصبح الكل يرتشى، وصار البقشيش اجباريا، وقد ظهرت جرائم عديدة فى مجال الاسكان منها «انهيار العمارات الجديدة - ظاهرة خلو الرجل - استيراد مواد بناء مغشوشة سحب مواد بناء من الاسواق - كثرة شركات الاراضى الوهمية»، ومما ساهم فى ازدياد حدة أزمة الاسكان فى السبعينات الشقق المفروشة وظاهرة التمليك ومزاحمة النشاطات الانفتاحية الاخرى على مواد البناء وخاصة الفنادق والوحدات السكنية التى تخصص للاغراض السياحية فى الوقت الذى شهدت فيه مصر ظاهرة سكن القبور وسكان المساكن الخشبية المؤقتة وسكان الخيام وسكان المساجد والارصفة وسكان الاتوبيسات القديمة..

وفى ظل الاستقطاب الطبقى الحاد والحملة المحمومة لتنشيط السياحة والسماح بانتشار الشقق المفروشة تدعيما للنشاط السياحى نمت واستفحلت جرائم البغاء والاتجار بالبغاء.

وفى السبعينات أصبحت مصر سوقا واسعة للمخدرات وظهر لذلك تأثير مادى وروحى على القوى العاملة المنتجة، واصبحت مصر سوقاً جيدة لاستهلاك المخدرات بل اصبحت طريقا لتجارة المخدرات العابرة عبر قناة السويس وميناء القاهرة الجوى وقد امتد نفوذ اباطرة المخدرات إلى أجهزة الدولة ذاتها وتشعب النشاط الاقتصادى

لاباطرة المخدرات ليشمل مجالات غاية فى التنوع ابتداء من تربية المواشى إلى صالات عرض السيارات والمقاهى والبوتيكات وتملك العقارات. وقد شهدت قيم التعليم والثقافة هبوطا مستمراً منذ اعلان سياسة الانفتاح لأن الاجيال الجديدة بدأت تشهد بعينها أن هناك طرقاً للكسب السريع لا تحتاج إلى بذل مجهود فى التحصيل الدراسى، فهناك طرق قصيرة للغنى والثراء مثل الرشوة والاحتيال والنصب، كما أن الاجيال الجديدة وجدت ان المكاسب التى يحصل عليها أغنياء الانفتاح لم تكن نتيجة إنتاج وكذلك لا تحتاج إلى تعليم وثقافة.

وقد أصبح التعليم لا يحظى بالاحترام والتقدير فالعلم ليس هو الطريق للنجاح فى المجتمع وان العلم ليس السبيل الى الترقى، وان المال بأى وسيلة هو المفتاح السحرى الى كل شئ وأى شئ وتقهقرت قيم التفوق العلمى لتحل محلها قيم التجارة والاعمال الحرة والكسب التى تعطى تفوقا اجتماعيا بصرف النظر عن التعليم والانجاز. ونتيجة للتضخم أصبح من الصعب على أبناء الفقراء الاستمرار فى التعليم، وحتى اذا ما التحق بالمدارس فاما الرسوب أو التسرب، ففى الوقت الذى ازدادت فيه المدارس الاجنبية والتهب اسعارها وتدخلت الوساطات والمحسوبيات نجد الفقراء ليس امامهم الا المدارس الحكومية التى بدأت تئن بأوجه النقص مما افقر الخدمة بها وزاد تنفير الناس من تعليم ابنائهم بها.

كما ارتبط التعليم بمدارس ذات مصروفات خيالية يلتحق بها أغنياء الانفتاح، بل وصل الامر ببعضهم الى «الحجز» لابنائهم عقب الميلاد وحتى يدركهم الدور، وهؤلاء انفسهم الذين لهثوا وراء قيم المباهاة بتعليم أولادهم فى مدارس اجنبية، وتحول التعليم الى السلعة باهظة الثمن، بل تحولت المدارس الى «بوتيكات» و«تبرعات» و«هدايا» و«دروس خصوصية» وهذا قوض التعليم كقيمة. كما ارتبط تعلم اللغة الانجليزية فى عصر الانفتاح باستشراء الانشطة التجارية ذات الطابع الاجنبى فى مصر من بنوك وفنادق وتوكيلات والحاجة الى استخدام «عمالة» تتقن اللغات الاجنبية واللغة الانجليزية بصفة خاصة، وقد دعم من أهمية تعليم اللغة الانجليزية واشتداد الطلب عليها الارتباط بين شرائح الرأسمالية الطفيلية فى مصر بالخارج من خلال الاستيراد ووفود العديد

من الاجانب الى مصر، وهذا الاهتمام ليس من اجل الاتصال بالثقافة الغربية بالاستفادة من انجازاتها أو قراءة الكتب والمراجع والدوريات الاجنبية، وانما للقيام بالانشطة الطفيلية والسياحية والبنوك الاجنبية وغيرها.

وقد شهدت حقبة الانفتاح سيطرة الفن الطفيلى نظرا لترك المجال رحبا للقطاع الخاص تسيطر عليه النزعة التجارية والرغبة فى الكسب ولو بالابتذال والاسفاف، ولذلك سيطرت افلام الجنس والمخدرات والعنف التى تقوم على موضوعات تغذى الغرائز البدائية. فانحسرت موجة المسارح الشعبية والجماهيرية وتقلص دور القطاع العام الذى كان يزود الشباب بغذاء عقل ويوسع مداركه بما يعرضه من مسرحيات محلية او مترجمة، واختفت معظم الصحف والمجلات والسلاسل الثقافية ذات الرسالة الثقافية، وأبعد أصحاب الكلمة الجادة وآثر بعضهم الهجرة الى الخارج، بينما انتشرت الكتب الدينية التى وجدت تمويلا محليا وعربيا، وكذلك البرامج الدينية والتى تساهم فى تغييب واشاعة التواكلية واللاعقلانية، وانتشرت افلام ومسلسلات مصرية ضعيفة المستوى موضوعها المفضل هو الحب الابله والزواج والطلاق والخيانة الزوجية، وكذلك زاد استيراد الافلام والمسلسلات الامريكية التى تبث القيم الرأسمالية التى تمتلىء بالعنف والغدر والقسوة والبحث عن الثروة والمتعة وتدعيم فكرة تفوق الاجنبى. وقد ساهم الانفتاح الاقتصادى فى سيطرة قيم الغيبية والروحانية على حساب قيم العقلانية والعلمية، وذلك يتضح لنا من تميز الخطاب الساداتى بسيادة المرجع الدينى الاسلامى والنصوص القرآنية، فيبدأ خطابه «بسم الله الرحمن الرحيم» وينتهى « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا» ويستشهد بعدد من النصوص «قل لن يصيبنا الا ماكتب الله لنا» واطلق على نفسه «الرئيس المؤمن» كما ساند السادات الجماعات الاسلامية كسبا لود السعودية واستقطابا لاموالها عقب الطفرة النفطية فى أوائل السبعينات، وقال السادات لاقطاب الاخوان أنه يواجه المشاكل التى تتعلق بالالحاد والشيوعية وعرض عليهم السادات استعداده لتسهيل عودتهم الى النشاط العلنى فى مصر والتحالف معهم، وقد صدرت عدة مجلات مثل الدعوة – الاعتصام التيار الاسلامى»، واستفادت الجماعات الاسلامية من خلال التمويل من السعودية ودول الخليج والدراسات العقيدية، وامتلأت الساحة بالكتب التى تحرم التصوير والموسيقى وتخيف الناس من عذاب القبر

والممارسات الارهابية ضد العروض الفنية وضد الطرائف الاخرى وضوابط انواع الاختلاط بين الجنسين. ولذلك انحسرت قيم العقلانية والعلمية، وساد الاعتقاد بأن المستقبل ليس شيئا يصنعه الانسان وانما يدخل فى نطاق المجهول، بل أن أى محاولة لتدخل الانسان فى تحديد مصيره أو تغيير مجراه ينظر اليها على أنها خروج من جانب الانسان على وضعه الفانى المحدود واقحام لنفسه فيما ينتمى اساسا الى نطاق المشيئة الالهية.

ولا شك أن قيم دونية المرأة تتوارثها الاجيال بفعل العادات والتقاليد الرجعية المتوارثة فأدوار المرأة خارج حدود اسرتها محدود للغاية لان مصيرها البيت، وتحرم عليها بعض الاعمال وتتزوج لخدمة الزوج، وترغم على الزواج فى كثير من الاحيان وهى فى كنف زوجها فى ظل المعاملة السيئة فهى تصبر من اجل لقمة العيش، وتطلق الانثى المصرية لانها لا تنجب الذكور أو تطلق لاتفه الاسباب فالابن الذكر مفضل عند الاب والام معا، ويحرم على الاناث فى سن معينة وفى ظروف معينة الاختلاط بالذكور وينظر الى النساء على أنهن ناقصات عقل ودين، بالاضافة الى إنحياز الاديان الى جانب الرجل فالمرأة لها نصف ميراث الرجل ونصف شهادة الرجل، ومنحت الرجل حق تعدد الزوجات وحق فسخ العقد، وفرض العفة والحجاب على المرأة بالاضافة الى الختان للقضاء على الشهوة الجنسية وهذا الميراث الفكرى والدينى أدى الى قهر المرأة وتبعيتها.

وقد ساهم الانفتاح الاقتصادى فى تعميق قيم دونية المرأة وذلك من خلال الترويج لقيم الجنس من خلال أفلام هابطة المستوى واعلانات تليفزيونية تثير الغرائز وتظهر المرأة على أنها «جنس «أدة للمتعة»، ومع انتشار هذه النوعية من افلام انتشرت جرائم الدعارة وازداد عدد البغايا مع ازدياد الشقق المفروشة والملاهى الليلية والفنادق والسياح العرب، وكانت الصورة على الوجه الآخر هى كبت حرية المرأة وحرمانها من العمل وفرض الحجاب والنقاب ومنع الاختلاط بين الجنسين.

أما عن اللامبالاة والسلبية فتعود أساساً الى القهر السياسى الذى تعرض له المصرى طوال التاريخ فالطغيان الشرقى هو الخط المستمر والقاسم المشترك الاعظم

الذى يجرى خلال تاريخ مصر كله حتى اليوم، المتغير الوحيد هو الشكل ملكية أو جمهورية، وراثية أو انتقائية، مدنية أو عسكرية، كما أن الواقع الاقتصادى الاجتماعى المسرف فى التمايز الطبقى أفرز الانسحابية المفرطة للجماهير أمام الطغيان القاهر للحاكم، ومما لا شك فيه أن الوضع الطبيعى لوجود سلطة مستبدة يكون الرغبة فى الانعزال والبعد عن تلك السلطة وعدم التعامل معها وقد أفرز ذلك قيما عديدة «السلبية - الخنوع - النفاق - الخضوع - ممالاة الحاكم - عدم اكتراث بالمسائل العامة - عدم المشاركة السياسية». وقد ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى تعميق هذه القيم فقد تميزت هذه الحقبة باحياء ترسانة القوانين المقيدة للحريات ولحقوق الانسان الموروثة من عهود سابقة والاضافة اليها عبر سلسلة القوانين، كما قامت باستبعاد الخصوم من المراكز القيادية ومن مجالات الفكر والفن والثقافة، ومن خلال الاعتقالات التى لم تتوقف حملاتها طوال هذه الحقبة، كما قامت الحكومة بعدة اجراءات منافية للدستور والقانون وحرمات الفكر الجامعى وحاصرت وسائل التعبير الطلابية، واغفلت عديدا من المجالات الثقافية. وبينما رفع السادات شعارى «دولة المؤسسات» و«سيادة القانون» تحت دعاوى الحرية والديمقراطية وسيادة القانون، تمكن من الانفراد بالحكم والاستئثار بالسلطة، وأصبح المصدر الفعلى الوحيد للسلطات، ورغم أنه أكثر الحديث عن دولة المؤسسات الا أنه كان يكرر أنه «رب العائلة» وهذه الفكرة تحمل فى طياتها نفيا لمبدأ المؤسسات، ويحمل ايضا معنى التوحيد بين الدولة والحاكم.

فقد غابت الديمقراطية السياسية فى حقبة الانفتاح لأن ليبراليتها الاقتصادية لم تنعكس فى ليبرالية سياسية لأنها ليبرالية الكمبرادور واغنياء الريف والجهاز البيروقراطى للدولة وليست ليبرالية الانتاج الاقتصادى الرأسمالى ويتضح لنا ذلك من خلال التجربة الحزبية فى السبعينات، فعندما سمح السادات بقيام الاحزاب كان فى ذهنه قواعد محددة توقع من الاحزاب المعارضة أن تلتزم بها ولا تحيد عنها كما أنه سعى الى رسم «ساحة اللعب» بحيث يقصرها على أطراف معينة من خلال قانون الاحزاب الذى وصفه البعض بأنه «قانون منع قيام الاحزاب» لما تضمنه من قيود واشتراطات وسلطة تعسفية من جانب لجنة الاحزاب التى تضم اعضاء معينين من قبل الحكومة أو الحزب الحاكم. وقد واكب ذلك على الصعيد الاقتصادى ما شهده الانفتاح

من ضغوط تضخمية أسهمت فى ارتفاع الاسعار ومن ثم إزدياد حدة الاستقطاب الطبقى وظهور عديد من الازمات، بالاضافة إلى رواج قيم الكسب المادى السريع ومن اقصر الطرق وتفشى بين أفراد المجتمع سباق محموم من أجل المال وانصرف كل فرد الى مشروعه الخاص البعض يصارع من أجل الثراء والبعض يصارع من أجل البقاء ولكن الجميع يصارعون كل بمفرده ولايهمهم على من تدوس الاقدام، وبالطبع لايهمهم ما يحدث لوطنهم الكبير، فى هذا الجو العارم بالانانية والفردية، أصبحت قيم الوطن والانتماء عملية غير رابحة، وأصبح من يتمسك بها يشعر بأنه وحيد معزول، بل وأصبح الآخرون ينظرون اليه كما لو كان ساذجا أوأبله.

وظهرت اوهام الحل الفردى التى وجدت لنفسها طريقا فى امكانيات هجرة العمل فى شركات القطاع العام للعمل فى شركات الاستثمار خاصة بين ابرز الكفاءات الفنية فى تلك الشركات، او بالخبطات العشوائية أو الهجرة الى الخارج. وباختصار فان الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التى فرضها الانفتاح جعلت المصرى لا يهتم كثيرا بأمور السياسة الا بقدر ما تسهم فى حل مشكلاتة اليومية، فمحور اهتمامه هو حياته وهمومه الفردية والاسرية، وهنا يتحدد الوعى عند مستوى الهموم ولا يتجاوزها الى المستوى العام، لم يربط بينها وبين المشكلات السياسية والاقتصادية العامة، وطالماابتعدت هذه المشكلات عن بؤرة الوعى فان النتيجةإفراط فى السلبية واللامبالاة تجاه ما هو عام وافراط فى الانخراط والانشغال بما هو خاص.

وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ بدأت محاولات دؤوبة لزرع الهزيمة فى وجدان المصريين بفرملة مشاعر الكراهية ضد الاستعمار والتخلى عن قيم الانتماء القومى، وروجت السلطة لتدعيم ذلك مقولات خاطئة فمثلا «حرب اكتوبر هى آخر الحروب وتكًفينا اسالة الدماء» واعلنت السلطة أن الازمة الاقتصادية سببها حروبنا من أجل العرب وفلسطين فحروبنا فى ١٩٤٨ وفى ١٩٥٦ وفى ١٩٦٧ وفى ١٩٧٣ لم تكن من أجل استقلال الوطن بل من أجل العرب ومن أجل فلسطين.

وبدأ الخط المنحاز للولايات المتحدة فى السياسة وخطته فى الصلح المنفرد مع اسرائيل، وتم توقيع اتفاقية كامب ديفيد واذ باعداء الحركة الوطنية على طول تاريخها

وإبتداء من الاستعمار التقليدى مرورا بالولايات المتحدة وانتهاء باسرائيل يصبحون حلفاء واصدقاء، وتجاوزت هذه الصداقة حدودها عندما حاول السادات أن يقدم فرعا من نهر النيل تمتد مياهه الى اسرائيل لكى تروى مزارع المستعمرات الجديدة فى النقب،وقد حقق الهجوم الصهيونى الامريكى جوهر أهداف الاستراتيجية انهارت ارادة القتال والمقاومة وأصبح الاعداء فى موقع السيطرة على القرار المصرى، إلاّ أن فرق الاعداء هاجمت مختلف الجبهات «جبهة العلاقات الدولية، جبهة الصراع العربى الاسرائيلى، جبهة التضامن العربى، جبهة المؤسسات السياسية العسكرية».

وبدلا من أن تكون اسرائيل هى العدو والمسئولة من تدهور الاوضاع نتيجة عدوانها واعتدائها الدائم على الاراضى العربية المصرية يصبح العرب والدول العربية هم المسئولين عن تفاقم الاوضاع الاقتصادية والاعباء التى تحملتها مصر، أى أنه يسعى لخلق اعداء وهميين للشعب المصرى، ويستند الخطاب الساداتى فى ذلك على معاناة الشعب المصرى الحقيقية فى عهده وتفاقم مشكلاته. وتغيرت النظرة الى اسرائيل فلم يعد قيامها مقرونا بقضية تشريد لشعب خارج أرضه، ولم تكن العلاقة العربية الصهيونية علاقة مغتصب بمغتصب وعلاقة نفى لوجود أحد الطرفين تهديد مستمر لارادته، وانما صارت مسألة «نزاع حدود» «إستعادة بترول سيناء» «إعادة فتح القناة» فهو مسألة «حاجز نفسى» و «ميراث» من الكراهية والاحقاد ويمكن إنهاؤه بأساليب الحوار والمفاوضات والحديث عن المزايا العائدة على مصر من اجراءات التطبيع مع اسرائيل.

واصبح سلام السادات حربا على العرب واصبح استرداد سيناء بالشروط الاسرائيلية الامريكية ثمنا لغزو بيروت وضرب المفاعل الذرى العراقى وتصفية المقاومة الفلسطينية، وعمقت سياسة السادات من التجزئة وأفسحت الصهيونية الطريق لتنفيذ مخططاتها وخرجت مصر من دائرة الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد وضع السادات معارض سياسته من الدول العربية «خارج دائرة الانسانية المتحضرة» فمن يعارض السلام فهو «بربرى» وغير متحضر، وفى الوقت نفسه قيست الوحدة العربية بميزان المكسب والخسارة، ونظر الى العلاقات مع الدول العربية من

منظور هجرة المصريين الى الدول العربية وقد كان لذلك تأثيره على انهيار قيم العروبة والانتماء القومى العربى .

وقد تأكد لنا صدق ذلك من خلال نتائج الدراسة الميدانية، وذلك كما يلى:

– اثبتت النتائج الميدانية ان رأسمالية الانفتاح هى اكثر الطبقات استهلاكا على الرغم من أنها رأسمالية غير منتجة، فهى لاتساهم فى العملية الانتاجية ولكنها تستولى على فائض العملية الانتاجية وتحقق ارباحا هائلة. فقد اكدت النتائج ارتفاع نسبة إقتناء السلع الاستهلاكية والترفيهية بين الرأسمالية الطفيلية وتشمل «سيارات – الفيديوهات – البوتاجازات الحديثة – الديب فريزر – التليفزيونات الملونة – الغسالات الفول اتوماتيك – السجاجيد الفاخرة – النجف المستورد الفاخر – التحف – التكييفات»، كما تؤكد النتائج الميدانية الانخفاض الشديد فى نسبة اقتناء هذه السلع لدى ذوى الدخل المنخفض. أى أن رأسمالية الانفتاح قد أصبح لديها كل ما فى الاسواق أساسى وترفى وهذا يدل على ارتفاع القيم الاستهلاكية لديهم، أما ذوى الدخل المنخفض فان الانخفاض الشديد فى اقتناء هذه السلع الاستهلاكية والترفيهية لايعكس عدم وجود قيم استهلاكية ولكن يعكس انخفاض قدرتهم الشرائية فقط وقد اكدت النتائج الميدانية ان العمال والبيروقراط والتكنوقراط لديهم «الرغبة فى الاقتناء» وهذه الرغبة فى الاقتناء تعكس انتشار القيم الاستهلاكية بينهم ويرجع ذلك اساسا الى وجود هذه السلع فى الاسواق بالاضافة الى حملات الدعاية المكثفة التى تقوم بها وسائل الاعلام واخيرا تحت تأثير المحاكاة والتقليد وعلى ذلك تكون القيم الاستهلاكية منتشرة بين جميع الطبقات فى المجتمع مع اختلاف قدرتها المادية.

– كما اكدت النتائج الميدانية إرتفاع عوائد التملك على حساب العائد من العمل لدى الطبقة البرجوازية فقد كانت عوائد التملك والتى تشمل « المبانى والاسهم والسندات وريع الارض» مرتفعة جدا لدى رأسمالية الانفتاح بينما «العائد من العمل» منخفض جدا لديهم، بينما نجد عوائد التملك لدى ذوى الدخل المنخفض منخفضة جدا بينما «العائد من العمل» مرتفع جدا. وهذا يؤدى إلى انخفاض قيمة العمل لان هناك دخولاً وأرباحاً لاتحتاج الى أى مجهود، وهذه القيم انتقلت الى العمال وذلك لانهم يشاهدون

أمامهم الطبقة البرجوازية تحصل على دخول بدون عمل أو انتاج أو بدون جهد مبذول، ولذلك نجد فى استجابات العمال ما يدعم قيم الاستسهال وعدم بذل الجهد من خلال رغبتهم فى وضع اموالهم فى البنوك على العائد المادى أو العزوف تماما عن الانشطة الانتاجية التى تحتاج إلى بذل الجهد والعمل، وذلك يشير إلى أن الطبقة الرأسمالية الطفيلية ساهمت فى نشر قيم اللا عمل بين الطبقات الاخرى.

– اكدت النتائج الميدانية الاقبال على النشاط الاستثمارى غير الانتاجى من افراد العينة وبنسب متقاربة وذلك على حساب النشاط الانتاجى، فقد فضلت نسبة مرتفعة من البرجوازية والبيروقراط والتكنوقراط والعمال إستثمار أموالهم فى مشروعات تجارية غذائية مثل محلات «الفول والطعمية والكشرى محلات الكبده والسجق والكفتة والهامبورجر والشاورمة – سوبر ماركت» وكذلك مشروعات مثل «شراء سيارات نقل سرفيس وتاكسيات – شراء سيارات قديمة واصلاحها وبيعها – توكيلات قطع غيار»، بينما جاءت الاستثمارات فى أنشطة إنتاجية بنسب ضئيلة جدا لدى أفراد العينة التى تتمثل فى القيام بمشروعات زراعية أو استصلاح أراضى وزراعتها أو بناء مصنع او ورشة انتاجية مثلا.

– كما اكدت النتائج الميدانية أن رأسمالية الانفتاح لاتريد المشاركة فى الاستثمار الانتاجى ولكنها تبحث عن الانشطة التى تدر ربحاً سريعاً وسهلاً وقد اتضح ذلك من خلال تفضيلاتها التى تتمثل فى الاستثمار فى المشروعات السياحية والمطاعم السياحية، وشرآء التاكسيات وسيارات النقل وتوكيلات قطع الغيار وشراء الاراضى وبيعها والشقق المفروشة وعمارات التمليك وتأجير الشقق بالاضافة الى الاستثمار فى الانشطة التجارية الغذائية، اما الاقبال على الاستثمار الانتأجى فهذا ما ترفضه رأسمالية الانفتاح لانها ليس لديها الوقت لانتظار سنوات للحصول على الارباح، وليس لديها الاستعداد لتحمل أعباء التنمية لأنها تتعجل دورة رأس المال لأنها رأسمالية غير منتجة اساسا.

– كما أثبتت النتائج الميدانية عزوف العمال عن الاستثمار الانتاجى فقد جاءت استجابة «اعمل ورشة انتاجية للخراطة و الميكانيكا او النجارة او مصنع» بنسب ضئيلة لدى العمال بينما ارتفعت الاستجابات فى الانشطة الطفيلية والخدمية. وهذا يدق ناقوس

الخطر لأن العمال هم الطبقة المنتجة أساسا، وعندما تنتشر بينهم قيم اللاعمل واللاانتاج ويسعون نحو الاستثمار فى مشروعات غير انتاجية تشبع نمط استهلاكى ترفى فهذا يقوض مستقبل التنمية فى مصر.

– كما أثبتت النتائج الميدانية وجود علاقة دالة بين مستوى التعليم والاستثمار غير الانتاجى فقد كانت النسب متقاربة الى حد كبير بين الاميين وذوى التعليم المتوسط وذوى التعليم العالى فى العزوف عن الاستثمار فى أنشطة إنتاجية والاقبال على الاستثمار فى أنشطة طفيلية تدر ربحا سريعا وهذا يوضح لنا أن مستوى التعليم لم له يكن تأثير على إقبال الافراد على الانشطة الطفيلية. فقد إنجرف الجميع دون استثناء.

– كما أكدت النتائج الميدانية أن رأسمالية الانفتاح قد ساهمت فى نشر القيم الاستهلاكية الترفية بتغذية التطلعات الاستهلاكية، وقد اتضح ذلك من خلال تاكيد نسبة كبيرة من أفراد رأسمالية الانفتاح أنهم قاموا بتجديد منازلهم بكل شىء ولا يحتاجون الى أى تجديدات اخرى، وقد انتقل ذلك الى ذوى الدخول المنخفضة وأصبح لديهم الرغبة فى تجديد المنزل بما يلى «الموكيت – السيراميك – الستائر المعدنية – القيشانى – ورق الحائط – الالوميتال – الزجاج الفامية – الباركية – رخام الارضية – تجليد بالخشب وغيرها». فقد كان الاهتمام منصباً على عالم البضائع وعلى التهافت الاستهلاكى فى شراء أحدث ما فى الاسواق من سلع من أجل اجراء تجديدات فى المنزل. وفى مقابل ذلك أنخفض الاهتمام بتزويد المنزل بالكتب أو عمل مكّتبة، لان القيم الاستهلاكية الترفية أصبحت لها السيادة فى مجتمع الانفتاح.

– كما اكدت النتائج الميدانية وجود رغبة فى الاقتناء من ذوى الدخول المنخفضة والمتوسطة للسلع الآتية « فيديوهات – غسالات أوتوماتيك – مكنسة كهربائية ديب فريزر – تكييفات – بوتوجازات – غسالات أطباق – مراوح – الموبيليات الفاخرة – السجاجيد، النجف الفاخر». وهذه الرغبة فى الاستهلاك تعكس شيوع القيم الاستهلاكية لدى الطبقات الوسطى والدنيا، وتظل هذه الرغبة كامنة عند من لم يستطع إشباعها ويحاول الفرد تحقيقها بوسائل مشروعة وان لم يستطع فبوسائل غير مشروعة

– وقد دلت النتائج الميدانية على قبول المبحوثين وبخاصة من ذوى الدخول المتوسطة والمنخفضة انتشار السلع الاستهلاكية والترفية وعدم رفضهم لها، وقد اكدت نسبة كبيرة منهم أن كل ما فى الاسواق من سلع ضرورى ما دام هناك من هو قادر على شرائها، أو مادامت تجد من يشتريها وهذا يوضح لنا الى أى مدى استطاعت الطبقة الرأسمالية الطفيلية بسيطرتها على وسائل الاعلام وبقدرتها الاقتصادية تزييف وعى الطبقات الاخرى وايهامهم ان كل ما فى الاسواق ضرورى وانه لاتوجد سلع ترفية او استفزازية، بل كل سلعة ضرورية وتشبع حاجة عند من يشتريها، وعلى من لم يستطع شراءها ان ينتظر اليوم الذى يتحسن فيه دخله ويصبح قادراً على شرائها وعلى ذلك اصبح ذوو الدخل المنخفض والمتوسط يقفون من هذه السلع مثل «السيارات الفاخرة – التحف – الفاظات – الانتيكات – الابليكات» موقف المتفرج، ولا يرفضونها بينما يرفضون «الخمور – والقمار – والسهرات الحمراء – والمخدرات» لانها تعد من المحرمات دينيا وهذا نتاج لتزييف وعيهم.

– كما اكدت النتائج الميدانية تفضيل المنتج الاجنبى المحلى ، ولاشك أن ذلك يخلق مناخاً خصباً لتشجيع الاستيراد، ويعكس وجود قيم إستهلاكية لدى الافراد، وهذا ما خلقه الوكلاء والمستوردون فى حقبة الانفتاح من خلال إستيراد عديد من السلع مما ساهم فى تغذية القيم الاستهلاكية وقد دلت النتائج الميدانية على أن ذوى الدخل المرتفع هم أكثر تفضيلاً وتشجيعًا للاستيراد من الخارج، ويرجع ذلك أساسا إلى أنهم هم مستهلكوها بالدرجة الاولى، وقد يصل هذا الى درجة إدمانهم لاستهلاك السلع الاجنبية أما ذوو الدخل المنخفض والمتوسط ، فقد ارتفت نسبتهم فى تفضيل المنتج المحلى عن المنتج الاجنبى، الا أن ذلك لم يعكس انخفاض قيم الاستهلاك لدى هذه الطبقات عن الرأسمالية الطفيلية ولكنه فى الحقيقة يعكس – كما وردت من اقوال المبحوثين انفسهم عدم قدرتهم المادية على شراء هذه السلع المستوردة فقط « لان المستورد ثمنه غالى» و «السلعة المحلية رخيصة ويمكن إصلاحها وتوافر قطع غيارها». فهو اذن ليس موقفاً واعياً من هذه الطبقات ترفض به السلع المستوردة وتشجع الصناعة المصرية وتمجد المنتج المحلى وتعتز به ولكنه موقف مرتبط بأنهم غير قادرين على شرائها، ومعنى ذلك أنه فى حالة القدرة المادية سوف يتغير نمط استهلاكهم وهذا

يؤكد سيطرة القيم الاستهلاكية لدى جميع الطبقات فى المجتمع.

- اكدت النتائج الميدانية موقف المبحوثين السلبى تماما تجاه كل ما هو مستورد بل تشجيعهم الاستيراد للمنتجات الاجنبية، فقد جاءت الاستجابات «من الضرورى ان تستورد الدولة كل شيء» بنسب مرتفعة جدا، بينما انخفضت استجابة «المفروض ان الدولة لا تستورد أى شئ ونحاول نصنع كل حاجة عندنا» وكذلك انخفضت استجابة «لابد من الاعتماد على الذات».

وكذلك نجد ان الرأسمالية الطفيلية هى أكثر الطبقات لكل ما هو مستورد فقد ارتفعت النسبة لديها فى استجابة «انه من الضرورى ان نستورد كل شئ» مقابل الانخفاض الشديد فى استجابة «من الضرورى ان نعتمد على انفسنا».

وقد اتضح من خلال النتائج الميدانية الانخفاض الشديد بين العمال والبيروقراط والتكنوقراط فى الاستجابات التى ترفض أو تطالب بمنع استيراد « الموكيت - السيراميك - ورق الحائط - النجف - الموبيليات» وكذلك الانخفاض الشديد فى استجابات يجب منع استيراد الشامبوهات والبارفانات والسيارات والملابس و الاقمشة والمنسوجات والبطاطين والسجاجيد مع أن الحد من استيراد هذه السلع سيكون فى النهاية لصالح ذوى الدخل المنخفض والمتوسط، الا أن شيوع القيم الاستهلاكية وتزييف وعيهم جعلهم يتقبلون هذه الاشياء ولا يرون فى استهلاكها وفى استيرادها أى ضرر على مصحلتهم ومصلحة الوطن.

- كما أكدت النتائج الميدانية تراجع قيم العمل المنتج عند الافراد وذلك من خلال نوعية المهن المفضلة فقد كانت تفضيلات المهن لا ترتبط بنوع المهنة او قيمة ما تقدمه من نفع او مدى الجهد او الابداع فيها ولكن ارتبطت التفضيلات بالكسب المادى والعائد المادى الذى يحصل عليه الشخص من هذه المهنة.

وقد جاءت المهن التى ارتبطت لدى المصريين بالتحصيل العلمى والنبوغ وبذل الجهد والانجاز جاءت لدى افراد العينة بنسب ضئيلة جدا مثل مهنة «استاذ الجامعة» و«القاضى» و «الصحفى» و «المحاسب» فانخفضت لدى المبحوثين لان صاحبها لا يحصل على عائد مادى مرتفع.

وقد دلت النتائج على أن تفضيلات البرجوازية الطفيلية لمهنة «الاعمال الحرة والتوكيلات والاستيراد والتصدير والمقاولات من اعلى النسب فى العينة، وذلك يتسق تماما مع قيمتها التى تبحث عن التربح اليسير.

– كما دلت النتائج عن تراجع قيم العمل المنتج فى مقابل انتشار قيم التربح اليسير والاستهلاكية وذلك من خلال تصورات المبحوثين عن مستقبل ابنائهم، فالاباء يفضلون تأمين مستقبل ابنائهم على النحو التالى «وضع مبلغ له فى البنك لكى يحصل على عائد مادى» «حجز شقة للابناء» «عمل مشروع تجارى للابناء» أو «شراء عمارة لهم»، لكى يجد الابن فى المستقبل كل وسائل الراحة امامه فلا يكد ولا يتعب ولذلك انخفضت استجابة «اعتماد الابناء على انفسهم وبناء مستقبلهم بجدهم وعرقهم». كما انخفضت ايضا استجابة « الانفاق على تعليم الاولاد»، بل وحتى انخفض الارتباط بين مستقبل الابناء وبين عمل مشروع إنتاجى «كشراء أرض واستصلاحها» أو «عمل ورشة انتاجية أو عمل مصنع».

فالنظرة هنا ترتبط بقيم اللاعمل واللا انتاج فمستقبل الابناء لا يرتبط بالجهد والعمل ولا يرتبط بالتحصيل العلمى كشراء كتب للاولاد او عمل مكتبة او تعليم دورات فى اللغة الاجنبية او الكمبيوتر وهذا فى المحصلة النهائية يعنى تربية الجيل القادم على التكاسل والاستسهال.

– قد اتضح من خلال النتائج الميدانية انحسار الاهتمامات الثقافية لدى المبحوثين، فقضاء وقت الفراغ كان بالنسبة للمبحوثين اما «فى المقهى» او فى «الزيارات العائلية» او فى «زيارة الاصدقاء» ولم يشر الا بنسبة ضئيلة جدا من انها تقضى وقت فراغها فى القراءة او فى المكتبات مثلا، وهذا يؤكد لنا تراجع قيم الثقافة والتعليم امام قيم اللاثقافة واللاتعليم فى حقبة الانفتاح.

– كما تشير النتائج الميدانية ايضا الى تراجع قيم الثقافة والتعليم وذلك من خلال تصورات المبحوثين عن أوجه الانفاق على أولادهم، فلم تشر الانسبة ضئيلة الى الاهتمام بتعليم الاولاد أو شراء كتب لهم أو تعليمهم الكمبيوتر أو دورات فى اللغات الاجنبية، وكذلك تشير انخفاض الاستجابات بالنسبة للمهن المفضلة «للاستاذ الجامعى

– الباحث» الى أن هذه المهن انخفضت مكانتها انخفاضا شديدا مع انها من المهن التى ترتبط بالتفوق فى التحصيل الدراسى والابداع العلمى، ولكن انخفضت مكانتها مع سيطرة قيم اللاتعليم واللاثقافة فى المجتمع .

– كما اتضح من خلال النتائج الميدانية ان فرصة الهجرة الى الخارج او الحصول على عقد عمل افضل كثيرا من مواصلة مراحل التعليم للحصول على الماچستير والدكتوراه مثلا أو مواصلة مراحل التعليم الى مراحل اعلى بشكل عام. لان الحصول على عقد عمل معناه ارتفاع الدخل والهروب من المعاناة فى الداخل، ولذلك فلا مكان لاستكمال مراحل التعليم والحصول على فرص افضل فى التعليم فحيث تسود قيم الكسب والبحث عن الثروة تتضاءل قيم التعليم والثقافة.

– وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية تأثير الميراث الاستعمارى على قيم التعليم وخاصة تلك التى تتعلق بتحقير العمل اليدوى. فقد اكدت النتائج الميدانية عزوف المبحوثين عن التعليم الصناعى الفنى رغم أهمية هذا النوع من التعليم لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة، الا أن النتائج أثبتت أن هذا النوع من التعليم يرتبط فى الاذهان «بالصنعة» ويصبح من يلتحق به يتنمى الى العمال والحرفيين، واكدت شرائح الطبقة البرجوازية «ان التعليم الفنى تعليم الفقراء».

كما اكدت النتائج تفضيل المبحوثين « التعليم الثانوى العام» لانه طريق للوصول الى كليات الاداب والحقوق والهندسة والطب وتحقيق مكانة مرموقة فى المجتمع.

وقد انعكست هذه النظرة على تفضيلات العمال انفسهم حيث رفضوا التعليم الفنى وقالوا ان «الصنعة» محتقرة فى هذا البلد بالاضافة الى انها «تعب وشقاء وبهدلة». ولذلك فان تحقير العمل الفنى واليدوى وتمجيد العمل المكتبى من شأنه ان يؤثر على التعليم كقيمة، وذلك يؤثر على مستقبل التنمية وعلى استيعاب الروح العلمية والتكنولوجيا للعصر.

– كما اتضح من خلال النتائج الميدانية إقبال المبحوثين على نوعية من الافلام الكوميدية والغنائية والاستعراضية والتى لاتعكس أى قيم تقافية وانما تقوم بوظيفة الترفيه والتسلية، وكانت الاستجابات منخفضة جدا فى تفضيلات الافلام ذات المضمون

الثقافى والتاريخى أو السياسى وهى التى تعكس قيماً ثقافية، وهذا يؤكد انحسار القيم الثقافية لدى المبحوثين بشكل عام.

بل ان الاستجابات قد اكدت عزوف بعض المبحوثين عن النشاط الثقافى برمته مثل «ارفض مشاهدة الافلام لانها حرام» وهذه الاستجابة تعكس إنهيار القيم الثقافية بل أنها تؤكد بروز قيم اللاعقلانية ودخول الفنون دائرة التحليل والتحريم، وهذا بدون شك إفراز لمزيد التطرف الدينى وقد عكست الاستجابات على الجانب الاخر العزوف عن مشاهدة الافلام ولكن ليس لانها حرام ولكن لانها تافهة ومضيعة للوقت، وقد كانت هذه الاستجابة رد فعل طبيعى لشيوع الفن الطفيلى فى السبعينات، إلا أنها كانت إستجابة نسبتها ضئيلة بالنسبة للعينة ككل.

– كما أكدت النتائج الميدانية إقبال المستمعين على سماع الاغنية العاطفية وهو الاطار الضيق الذى تدور حوله الاغنية المصرية، بالاضافة إلى تدهور هذه النوعية من الاغانى فى السبعينات بتدهور عناصر الاغنية بشكل عام «اللغة والاداء واللحن»، بحيث أصبح حتى هذا الاطار الضيق الذى تدور فى فلكة الاغنية فى السبعينات يخلو من أى معنى، ولذلك فان المبحوثين يقبلون على سماع نوعية من الاغانى تدعو إلى قيم الصبر والتواكلية والحظوظية وغيرها من القيم التى تلائم الظروف التى خلقها الانفتاح.

– كما تبين من خلال تفضيلات المبحوثين بالنسبة لبرامج الراديو تراجع القيم الثقافية فكانت اعلى النسب هى تفضيل « سماع القرآن الكريم» وقد ارتفعت بين الاميين وذوى التعليم المنخفض وكذلك ذوى التعليم المتوسط، يليها فى الاستجابات «الاغانى» ثم «المسلسلات» ثم «البرامج الرياضية»، أما تفضيلات البرامج الثقافية فقد جاءت بنسب منخفضة جدا.

– كما اكدت النتائج الميدانية تفضيلات المبحوثين لمشاهدة برامج التليفزيون تؤكد ايضا تراجع القيم الثقافية، فقد كانت الاستجابات مرتفعة فى مشاهدة « الافلام والمسلسلات» ثم تليها « البرامج الرياضية وخاصة كرة القدم» ثم «البرامج الدينية»، والانخفاض الشديد فى تفضيلات البرامج الثقافية

– كما تبين من النتائج الميدانية اختلافات بين العمال والبرجوازية فى نوعية البرامج

التى يفضلون مشاهدتها فى التليفزيون فنجد العمال يفضلون مشاهدة «الافلام والمسلسلات» بينما تفضل البرجوازية «مشاهدة البرامج الرياضية» ويمكن تفسير ذلك بأن الافلام والمسلسلات يغلب عليها الطابع الوعظى الارشادى والذى يدعوهم الى الصبر والقناعة وتزييف وعيهم، بينما البرجوازية تفضل مشاهدة مباريات كرة القدم حيث الاستمتاع والترفية، وفى الحالتين يمكن القول بغياب القيم الثقافية لدى الطبقتين.

– وقد دلت النتائج الميدانية على إرتفاع نسبة قراءة الجرائد الرسمية «الاخبار – الاهرام – الجمهورية» الا أن الموضوعات المفضلة فى الجُرائد كانت «أخبار الرياضة» «الاخبار الدينية» «الحوادث» «صفحة الفن» وهذا يؤكد الاهتمام بالرياضة ونجومها والفن ونجومه باعتبارهم نجوم المجتمع الجدد الذين تغدق عليهم الهدايا والمكافات بسخاء، وتتصدر أخبارهم وسائل الاعلام، وقد كان ذلك على حساب القيم الثقافية، والتى تراجعت فى المجتمع بشكل عام فلا فرق بين « الامى» و « المتعلم».

– وقد تبين من النتائج الانخفاض الشديد فى نسبة من يقرأ جرائد المعارضة وهذا يؤكد تدهور القيم الثقافية والعزوف عن الاستزادة الثقافية ومعرفة الرأى الآخر، بل أنه يجعلنا نتشكك فى التجربة الحزبية برمتها ونتأكد من انعزالها عن الجماهير واقتصارها على الصفوة.

– وكذلك تبين من النتائج الميدانية انخفاض نسبة من يقرأون مجلات، وحتى هذه النسبة الضئيلة كانت نوعيات المجلات التى يقرأها هى مجلات تهتم بأخبار النجوم سواء نجوم الكرة «الصقر الاهرام الرياضى – الاهلى – الزمالك» أو نجوم التمثيل «الموعد – الكواكب» أو مجلات حكومية «اكتوبر – آخر ساعة – المصور». أما المجلات الثقافية ذات الصبغة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فجاءت بنسب منخفضة جدا وهذا يؤكد تراجع القيم الثقافية وسيطرة قيم اللاثقافية.

– وكذلك تبين من النتائج الميدانية إنخفاض نسبة من يقرأون كتباً، وعلى الرغم من إنخفاض نسبتهم، فإن نوعية الكتب المفضلة هى «الكتب الدينية» والتى إنتشرت بشكل واسع فى السبعينات والتى وجدت تدعيما خليجياً ومحلياً، بينما اكدت النتائج الانخفاض الشديد فى نسبة من يقرأون الكتب السياسية والاقتصادية والثقافية.

أى أن المناخ الثقافى السائد ساهم فى تدعيم قيم اللاثقافة حيث أصبح المشاهد لا يرى غير كل ما يخاطب الغرائز دون العقل، وانحصرت اهتمامات المبحوثين فى الاهتمام «بالبرامج الرياضية» و « الافلام والمسلسلات» و «الحوادث» و «صفحة الفن»، وتضاءلت اهتمامات المبحوثين بالكتب الثقافية والعلمية أو مشاهدة الافلام الجادة. بينما وجدت نسبة كبيرة من المبحوثين أن كل ما يخاطب العقل « حرام» وكانت الدعوة الى قراءة الكتب الدينية والمجلات الدينية ومشاهد البرامج الدينية وسماع القرآن الكريم، وكانت هذه تربة خصبة لنمو التطرف الدينى ومن ثم تراجع قيم العقلانية

– دلت النتائج الميدانية على رفض نسبة كبيرة من المبحوثين للتقدم العلمى في مجال الطب فقد ارتفعت نسبة غير الموافقين على نقل الاعضاء من إنسان سليم الى آخر مريض أو من متوفى حديثا الى إنسان مريض يحتاج الى عضو لان جسد الانسان ليس ملكاً له ولكنه ملك لخالقه وهذا يوضح تراجع قيم العقلانية والعلمية وسيطرة قيم الغيبية والروحانية.

– كما دلت النتائج الميدانية على أن نسبة كبيرة من أفراد العينة ترفض التقدم الطبى فى مجال الهندسة الوراثية «أطفال الانابيب» وقالت ان هذا تدخل فى علم الله، ويستشهدون بالآية القرآنية «يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور، أو يزوجهم ذكرانا وإناثا ويجعل من يشاء عقيما».

– كما دلت النتائج الميدانية على أن نسبة كبيرة من أفراد العينة ترفض معرفة الجنين منذ الشهور الاولى للحمل، وعلى الرغم من الاجهزة الحديثة التى تعمل بالموجات فوق الصوتية وتستطيع تحديد نوع الجنين الا أن ذلك يعتبر بالنسبة لغالبية المبحوثين تدخل فى علم الله، ويستشهدون بالآية القرآنية «ويعلم ما فى الارحام».

– كما دلت النتائج الميدانية على أن نسبة كبيرة من أفراد العينة تعتقد فى وجود الجن وقد شمل هذا الاعتقاد الاميين والمتعلمين على حد سواء.

– كما اتضح من خلال النتائج الميدانية أن نسبة كبيرة من أفراد العينة تعتقد فى الحسد وذكر البعض الآية القرآنية « ومن شر حاسد اذا حسد» و«العين قسمت الحجر»، ورأى المبحوثين أن تجنب الحسد يكون بقراءة القرآن لكى يتجنب العين

الحسوده أو الشريرة.

– كما دلت النتائج الميدانية على ارتفاع نسبة الاعتقاد بالمقدر والمكتوب، «ان المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين». وقد تقاربت النسبة بين الاميين وذوى التعليم المتوسط وذوى التعليم العالى فى الاعتقاد بالقدرية.

كما اوضحت النتائج الميدانية عن الامثلة المفضلة لدى المبحوثين ان الامثلة القدرية من اكبر النسب مثل «المكتوب مكتوب» و «اللى من نصيبك يصيبك» وغيرها من الامثلة التى تدعم القدرية.

– وقد اوضحت النتائج الميدانية غياب التخطيط للمستقبل بين افراد العينة، وقد كانت اسباب رفض المبحوثين للتخطيط للمستقبل يرجع الى اسباب غيبية مثل «المستقبل فى ايد ربنا» «الانسان لا يعلم ما يحدث له».

كما اتضح من خلال النتائج الميدانية أن أفراد الطبقة البرجوازية يميلون الى التخطيط لحياتهم اكثر من العمال والبيروقراط والتكنوقراط ويرجع ذلك أساسا الى ان التخطيط للمستقبل يتطلب قدرة مادية مرتفعة.

– وقد اثبتت النتائج الميدانية ارتفاع نسبة تفسير الغيبى للتفاوت الطبقى بين أفراد العينة وقد كانت الاستجابات على النحو التالى «الارزاق دى حاجة بتاعة ربنا» «الدنيا حظوظ وكل واحد بيأخذ حظه»» بينما تضاءلت التفسيرات العقلانية مثل عدم التخطيط أو عدم وجود عدالة أو الميراث أو النهب أو غيرها من الأسباب التى تفسر ظاهرة التفاوت الطبقى تفسيرا عقلانيا.

وقد كان ذوو الدخل المنخفض يرجعون التفاوت الطبقى الى تفسيرات غيبية، مما يعكس قبولهم لمظاهر الثراء على أنه «سنة الحياة» وكذلك يقبلون فقرهم على أنه قدرهم أو ان هذه إرادة الله.

– وقد دلت النتائج على أن نسبة مرتفعة من الاستجابات ترى أن حل مشكلات مجتمعنا يكمن فى «الرجوع إلى الدين» أو «أن يكون المسئولون عارفين ربنا كويس» وهذه التفسيرات الغيبية كان لها السيادة بينما تضاربت التفسيرات العقلانية لحل مشكلات مجتمعنا مثل تعمير الصحراء وبناء المصانع واستيعاب التكنولوجيا الحديثة.

– كما دلت النتائج على ارتفاع نسبة من يفسرون هزيمة ١٩٦٧ بأسباب غيبية «فالهزيمة كانت غضب من ربنا لابتعادنا عن الدين» بينما جاءت الاسباب العقلانية فى تفسير الهزيمة بنسب ضئيلة جدا مثل «سوء التخطيط» أو «غياب الديمقراطية».

– كما دلت النتائج على عدم وجود اختلاف بين جيل الكبار وجيل الشباب فى التفسيرات الغيبية للظواهر، مما يجعلنا نتشكك فى إمكانية مساهمة جيل الشباب فى صنع المستقبل.

– كما دلت النتائج الميدانية على رفض نسبة كبيرة من المبحوثين نزول المرأة ميدان العمل وكانت المبررات فى ذلك «من الافضل أن ترعى بيتها وأولادها» و«عمل المرأة حرام» و«العمل بهدلة للمرأة» و«هتصرف مرتبها كله على اللبس» و«الرجال لا تجد عملاً بسبب المرأة» و«عيب الست تشتغل ديه عادات وتقاليد عندنا» وقد تقاربت النسبة بين مستويات التعليم المختلفة فى رفض عمل المرأة. لان مكانها الطبيعى هو البيت. وهذا لاشك يؤكد انتشار قيم دونية المرأة على حساب قيم المساواة بين الجنسين.

– كما دلت النتائج الميدانية على أنه حتى النسبة الضئيلة التى وافقت على عمل المرأة حددت لها مجالات معينة لا تتعداها وهى «التفصيل – التريكو – الفنادق – النظافة – مربية حضانة بائعة – مذيعة – أخصائية اجتماعية – ممرضة – سكرتارية – حسابات». وهى مهن بسيطة تناسب المرأة ان أرادت أن تعمل.

– كما دلت النتائج الميدانية على رفض غالبية أفراد العينة مشاركة المرأة فى العمل السياسى وفى رفضهم توليها مناصب قيادية لان «المرأة لا يمكن أن ترأس الرجال» كما أنها «عاطفية ولا تستطيع إتخاذ قرارت حاسمة» ولم تتضح فروق دالة بين الاميين والمتعلمين فى رفض مشاركة المرأة فى العمل السياسى وفى رفضهم توليها مناصب قيادية.

– وأوضحت النتائج الميدانية رفض نسبة كبيرة من أفراد العينة الاختلاط بين الجنسين لأن الاختلاط بين الجنسين يولد الانحرافات غير المشروعة، وردد المبحوثون «ما اجتمع اثنان إلا والشيطان ثالثهما».

– كما أكدت نسبة كبيرة من العينة أن الرجل هو المسئول عن الحاجات والقرارات

الهامة داخل البيت كزواج الاولاد والانفاق على البيت.

– وقد دلت النتائج على أن ذوى الدخل المنخفض يتميزون نسبيا عن ذوى الدخل المتوسط والمرتفع فى قبول عمل المرأة، وذلك يرجع أساسا الى أن عمل المرأة يرتبط عند ذوى الدخل المنخفض بمشاركتها فى الانفاق ولكنه لا يعكس قيم المساواة بين الجنسين، فهو يعنى فقط محاولة التخلص من وطأة الفقر.

– كذلك يتضح من خلال النتائج الميدانية أن قيم دونية المرأة تسود لدى العمال اكثر من البرجوازية والبيروقراطية والتكنوقراط، ويتضح ذلك من خلال استجابات «ان الرجل هو مسئول عن كل القرارات فى المنزل» و«معاملة البنت بشدة اكثر من الولد» وكذلك ايضا «ان المرأة هى التى تقوم بأعمال المنزل».

وكذلك تسود قيم دونية المرأة بين الاميين وذوى التعليم المنخفض بنسبة اكبر من ذوى التعليم المرتفع.

– كما دلت النتائج الميدانية على اختزال المرأة كأداة للمتعة وانها جنس وذلك من خلال استجابات المبحوثين «أن الرجل يتزوج على امرأته عندما تكون الزوجة ما بتخلفش أو مرض الزوجة مرض طويل أو عندما يكون مقتدر ماديا».

– كما دلت النتائج الميدانية على استسلام المرأة لتبعيتها وقبولها لدونيتها، وذلك حيث أن وعيها تشكل سلبيا حيث أنها ترى أن وظيفتها رعاية البيت والاولاد وان عملها حرام وان وظيفتها هى القيام بالاعمال المنزلية. وهذا يعنى قبولها للواقع واستسلامها لقدرها.

– كما تبين من النتائج الميدانية وجود الانتماء الى الاسرة، وقد اتضح ان نسبة كبيرة من افراد العينة تقوم بتبادل الزيارات مع أفراد العائلة، وتقديم العون للمحتاج من أفراد الاسرة.

كما اتضح هذا الانتماء الى الاسرة من خلال رغبة المبحوثين فى مساعدة ابنائهم بكل ما يملكون بل أن بعضهم يتمنى الهجرة الى الخارج من أجل مساعدة الأب والأم أو الزوجة والاولاد.

– ولكن لم يتضح من النتائج الميدانية وجود قيم الانتماء للمجتمع المحلى، فقد ذكرت

نسب كبيرة من أفراد العينة أنهم لم يشاركوا فى خدمة أهل الحى الذى يعيشون فيه، وكانت اسباب عدم مشاركتهم تكمن فيما يلى «لم يطلب أحد منى المشاركة» «مش فاضى» «أنا فى حالى ولا أحب المشاكل» وهذا فى حد ذاته يؤكد وجود قيم عدم الانتماء الى المجتمع المحلى.

كما ان النسبة المنخفضة التى اكدت انها شاركت فى خدمة الحى الذى يعيشون فيه كانت الاستجابات تتمثل فيما يلى «النظافة» «جمع تبرعات للمساجد» «السعى لادخال المياه والمجارى» «تشجير الشارع» «الجنازات وواجب العزاء» «حل المشاجرات التى تنشب بين الناس» «محو الأمية». وهذه الاستجابات. كما نرى لا تمت الى المشاركة السياسية بأى صلة بالاضافة الى انها خدمات تدخل فى نطاق واختصاصات الحكومة وذلك كان على حساب الاستجابات التى تشير الى المشاركة السياسية كأن يكون «عضو بالمجلس المحلى - عضو فى حزب» فقد جاءت هذه الاستجابات بنسب منخفضة جدا.

- كما أثبتت النتائج الميدانية عزوف المبحوثين عن المشاركة السياسية بمعناها الحقيقى فقد أكد غالبية المبحوثين أنهم يقضون وقت الفراغ فى «البيت» أو فى «المسجد» بينما جاءت الاستجابات التى تحمل معنى المشاركة السياسية بنسب منخفضة جدا «فى الحزب» أو «فى النقابة» أو «جمعية تنمية المجتمع».

- أوضحت النتائج السلبية المتاحة فى حل مشكلات المجتمع، فقد كانت الاستجابات مرتفعة فى «الدعاء الى الله كى يصلح الاحوال» وهكذا ترى نسبة كبيرة من المبحوثين أن مشكلاتنا المتراكمة والتى تحتاج الى جهودنا جميعا تختزل فى «الدعاء الى الله» وجاءت إستجابة أخرى تدعم هذه السلبية وهى «ماليش دعوة بحاجة وخلينى فى نفسى» واستجابة ثالثة تؤكد نفس القيم السلبية «أنا أفضل السفر للخارج علشان أرتاح وأريح نفسى». وهذا يؤكد لنا تفشى القيم السلبية بين جميع أفراد العينة عمال وبيروقراط وتكنوقراط وبرجوازية، وكذلك أميون وذوو تعليم متوسط وذوو تعليم عالى.

- كما دلت النتائج الميدانية على تفشى الانانية بين الافراد والاهتمام بالاسرة والمصلحة الشخصية على حساب الاهتمام بالمجتمع ككل، وذلك كما يتضح من أقوال

المبحوثين أو نسبة كبيرة منهم ترى أن سعادتها هى «فى حصولها على عقد عمل بالخارج» أو «نجاح الأبن بتفوق فى إحدى المراحل الدراسية»، بينما نسبة ضئيلة جدا من أفراد العينة هى التى وجدت فى انتصار مصر فى إحدى المعارك السياسية أو العسكرية هو أفضل ما يسعدها وهذه النسبة الضئيلة هى التى غلبت المصلحة الوطنية على المصلحة الفردية والانانية الضيقة.

– كما دلت عديد من المؤشرات على غياب قيمة الانتماء الى المجتمع وذلك من خلال تفضيل نسبة كبيرة من المبحوثين للمنتج الاجنبى على المنتج المحلى، وبما ينطوى عليه ذلك من عدم الاعتزاز بالمنتج الوطنى وتشجيع صناعتنا الوطنية.

– كما دلت النتائج الميدانية على أن اختيارات المهن المفضلة للابناء لا يراعى فيها المبحوثون مصلحة الوطن بقدر ما يراعى فيها المكسب المادى حتى ولو كانت هذه المهنة لا يحتاج اليها المجتمع أو هناك فائض منها، فمصلحة الوطن وما يحتاج اليه المجتمع قد غابت من أذهان المبحوثين نهائيا بينما برزت المصلحة الفردية.

– كما دلت النتائج الميدانية على أن المشروعات المفضلة لدى المبحوثين فى إستثمار اموالهم لا تراعى فيها المصلحة الوطنية بقدر ما تراعى فيها المصلحة الذاتية وما يعود على صاحبها بالمكسب والربح ولو كان هذا ضد مصلحة الوطن. فقد فضلت نسبة كبيرة من افراد العينة استثمار اموالها فى أنشطة غير انتاجية بينما الانشطة الانتاجية والتى يحتاجها المجتمع جاءت بنسب منخفضة جدا فى استجابات المبحوثين.

– كما اكدت النتائج الميدانية عدم وجود بطاقة إنتخاب لدى نسبة كبيرة من العينة، وكانت التبريرات «مش فاضى» «غير مقتنع» «لا أعرف احد من المرشحين» «رأى زى عدمه» «صوتى ليس له أى قيمة». بل حتى النسبة الضئيلة التى تحمل بطاقة انتخاب نسبة كبيرة منهم لا تذهب الى الادلاء بصوتها. وهذا يؤكد شيوع قيم عدم المشاركة السياسية. ونود أن نشير هنا الى أن عدم مشاركة المبحوثين فى العملية السياسية قد تكون له مبرراته الموضوعية والتى تكمن فى القهر السياسى وشكلية العملية الانتخابية وعدم وجود مناخ ديمقراطى حقيقى وغيرها من الاسباب إلا أن سلبية الانسان المصرى وعدم مشاركته بفاعلية قد يساعد على إستمرارية هذه الظروف التى تؤدى فى النهاية

الى مزيد من الديكتاتورية ومزيد من القهر.

– كما أكدت النتائج الميدانية غياب الانتماء القومى العربى، فقد أكدت نسبة كبيرة من المبحوثين ان سبب كل مشكلاتنا الداخلية هى اهتمامنا بقضية فلسطين، ولا بد من الاهتمام بأنفسنا وكرروا عبارات «الفلسطينيون تجار شعارات» «الفلسطينيون باعوا أرضهم» «الفلسطينيون خونه وطبعهم الغدر» الفلسطينيون أغنياء ومليونيرات فى العالم «الفلسطينيون مش عايزين القضية تحل» وغيرها من العبارات التى تؤكد غياب الانتماء العربى، بل وحتى النسب الضئيلة من المبحوثين التى أكدت اننا يجب ان نقف بجانب اخواننا الفلسطينيين فقد كان لانهم «مسلمون» فالانتماء الاسلامى وليس الانتماء العربى القومى.

– كما أكدت النتائج الميدانية غياب الانتماء الى الأمة العربية، فرغم أن نسبة كبيرة من المبحوثين أيدت التعاون مع الدول العربية ولكن الدول العربية الغنية فقط وليست الفقيرة، كما اكد نسبة كبيرة من المبحوثين ان التعاون مع الدول العربية من أجل السياحة العربية والمساعدات الاقتصادية والعمالة أى أن العلاقات بين الدول العربية اختزلت من التاريخ والتراث المشترك والمصير المشترك الى علاقات نفعية تقاس بمقاييس الربح والخسارة مما قوض فى النهاية قيم الانتماء القومى.

ولا شك أنه مع استمرارية نفس السياسات الاقتصادية والاجتماعية والانفتاحية فان هذه القيم السلبية سوف تظل مسيطرة، وهى تعمل على تكريس التخلف وتقف حائلا ضد أى جهود تنموية. ويتصور الباحث أن هناك خطوات محددة يمكن إتباعها لبلورة قيم إيجابية تساهم فى دفع عملية التنمية

– إحداث تنمية مستقلة بالاعتماد على الذات وعلى مواردنا الذاتية والتخلص من آليات التبعية الاقتصادية المتمثلة فى القروض والمنح والديون والاستيراد.

– إبراز دور المنتجين الحقيقيين فى المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الفائض الاقتصادى، حتى تتبلور قيم العمل والانتاج.

– إذا كانت الطبقة الرأسمالية الطفيلية هى المسئولة بحكم تكوينها ونشأتها عن نشر هذه القيم السلبية فلا بد من ضرب مصالح هذه الطبقة، وهذا يتطلب تدخل

الدولة وسيطرتها على الفائض الاقتصادى وعلى جميع الانشطة وخاصة تلك التى يتمركز فيها الطفيليون «كالاستيراد والتصدير والتجارة» المقاولات وتضيق الخناق على الانشطة التى تمارسها هذه الطبقة مثل «الشقق المفروشة - البغاء - المخدرات - تجارة العملة» وتحديد نوعية الانشطة التى يمكن لأى مستثمر إستثمار أمواله فيها وإقتصار هذه الانشطة على « الصناعة والزراعة» مع وضع نظام ضريبى وجمركى صارم كى لا نسمح بتراكم الثروة بين أيديهم.

ولابد من إعادة النظر فى عوائد التملك لدى أفراد هذه الطبقة، حيث ترتفع عوائد التملك لديهم «الاسهم والسندات والمبانى وريع الارض» بشكل رهيب وهذا يكون على حساب «العائد من العمل» وهذا يؤثر بلا شك على قيمة العمل المنتج لدى غالبية أفراد المجتمع، حيث توجد دخول خيالية من عوائد التملك بدون أى جهد يذكر.

- الاهتمام بقطاعات الانتاج الرئيسية «الزراعة والصناعة» لأنها عناصر القوة الذاتية لاقتصاد مصر ويتركز الاهتمام بالزراعة فى محاربة تركز الملكيات وضرب مصالح الرأسمالية الريفية وتحسين الأوضاع لفقراء الريف وزيادة الاستثمارات الموجهة الى الزراعة واستصلاح أراض جديدة عن طريق الدولة والقطاع العام، وفى الصناعة لابد من تشجيع القطاع العام بدلا من تصفيته وتحجيمه ومحاصرته والحد من الاستيراد، وتدخل الدولة فى سياسات التسعير والاجور، والتزامها بتوجيه غالبية الاستثمارات الى الزراعة والصناعة، لأن هذا من شأنه أن يبلور قيمًا إيجابية نحو العمل والانتاج.

- الحد من الاعلانات التى تؤدى إلى نشر أنماط إستهلاكية ترفيه بين كافة الطبقات، ومن ثم تساعد على نشر القيم الاستهلاكية ويتحول المستهلك الى «مدمن» لهذا النوع، أو ذاك من البضائع، مما يخلق ضغوطا على الحكومة لانتاج هذه السلع أوإستيردها من الخارج.

- الاهتمام بمبدأ تكافؤ الفرص فى العملية التعليمية وتدعيم مجانية التعليم وزيادة الاستثمارات فى العملية التعليمية، وهذا يتطلب إعادة النظر فى «المدارس الخاصة - مدارس اللغات - الجامعة الامريكية - الجامعة المفتوحة» والتى من شأنها إختزال

العملية التعليمية إلى مجرد جمع أموال وتبرعات وهدايا ودروس خصوصية وغير ذلك مما يؤثر على قيم التعليم سلبيا.

– تركيز وسائل الاعلام عل أن يكون العلم هو الطريق للنجاح والترقى، وليس المال هو المفتاح السحري للشهرة والنجاح، فالاضواء لابد أن تتركز على كل صاحب فكر أو أستاذ جامعى أو باحث، ولابد أن يتعرف الناس على مقدار الجهد الذى بذله، وإعطاء ذلك مساحة حقيقية فى وسائل الاعلام وذلك على حساب المساحات المخصصة لنجوم الكرة ونجوم الفن والراقصات. فهذا من شأنه بلورة قيم إيجابية نحو التعليم وكذلك نحو العمل وبذل الجهد.

– القضاء على البطالة بين المتعلمين حتى تعود للناس الايمان بجدوى التعليم بدلا من اعتبار سنوات التعليم والاستذكار وبذل الجهد مجردوقت ضائع وإهداراً للعمر، كما لابد من تعيين كل خريج فى تخصصه وفى المكان الصحيح له حتى لا تتأثر قيم التعليم سلبياً لدى أفرادالمجتمع.

– الاهتمام بالتعليم الصناعى الفنى حتى يعود للعمل الفنى واليدوى إحترامه ونتخلص من رواسب الماضى الاستعمارية فى احترام العمل المكتبى، وذلك يتطلب زيادة الاستثمارات الموجهة للتعليم الفنى.

– تطوير المناهج الدراسية بحيث يدرس الطالب علوماً تتفق مع روح العصر وتدعم قيم العقلانية، ولابد من تدعيم الدولة للكتب والسلاسل الثقافية ذات المضمون الثقافى الجاد حتى تساهم فى تدعيم القيم الثقافية.

– محاربة كل أنواع الفن الطفيلى التى تنشرها الرأسمالية الطفيلية من الافلام الهابطة والمسرحيات المبتذلة والاغانى الهابطة، لأنها تعمل على بلورة قيم اللاتعليم واللاثقافة.

– محاربة كل الافكار التى تدعو الى خضوع العلم للدين لان العلم له منهجه الخاص وكل مكتشفاته فى صالح الانسان، وإرساء دعائم العقلانية والعلمية يتطلب إرساء قيم العلم والعقل ومحاربة كل التصورات والافكار الموروثة التى تقف حجر عثرة فى وجه التطور.

– عدم ترك الساحة الفكرية حكراً على رجال الدين ولكن لابد من وجود جرأة فكرية لدى المثقفين على إختلاف إنتماءاتهم فى تفسير الظواهر المحيطة بنا، ولابد من نبذ الارهاب الفكرى بشتى صوره والوانه، حتى تنتشر قيم العقلانية والعلمية.

– بروز دور الدولة فى الانتاج المسرحى أو السينمائى حتى نتمكن من إنتاج أعمال فنية جادة ذات مضمون ثقافى بدلاً من ترك المجال للقطاع الخاص الذى تسيطر عليه النزعة التجارية والرغبة فى الكسب.

– غرس قيم المساواة بين الجنسين فى الاجيال وذلك عن طريق المعسكرات المشتركة والانشطة الثقافية والاجتماعية فى المدارس والجامعات وجميع مؤسسات الدولة.

– تفنيد الافكار التى تقرر بأن المرأة جنس وعورة وتابع للرجل وناقصات عقل ودين ...الخ وبيان مدى زيف هذه الدعاوى من خلال الرجوع الى جذورها التاريخية وربط هذه الافكار بزمانها ومكانها واعتبارها من إرث الماضى الذى لابد أن نتخلص منه، حتى تتمكن المرأة من المشاركة بفاعلية وإيجابية فى تنمية مجتمعنا. ولابد أن يتدعم ذلك بإجراءات ملموسة لتوفير المناخ المناسب لعمل المرأة ومساواتها بالرجل فى كافة الحقوق والواجبات وفى تولى الوظائف العامة والقيادية.

– القضاء على مناخ القهر والقمع، وهذا يتطلب إرساء مناخ تربوى فى المنزل بتجريم العقاب البدنى وتحرر الابناء من قهر الاب وسلطته، وكذلك بتجريم العقاب البدنى فى المدارس، بحيث تتولد قيم إيجابية، وتكون الديمقراطية اسلوب حياة حتى يشعر الانسان بآدميته الحقة وحتى تختفى قيم الخوف والسلبية وتبرز قيم المشاركة السياسية والانتماء.

– إذا كان النظام السياسى المصرى قد تميز على مر العصور لطغيان واستبداد الحاكم والخوف والسلبية من جانب المحكومين، فان تبلور قيم إيجابية نحو المشاركة السياسية والانتماء يتطلب الحد من سلطات الحاكم وإبراز دور المؤسسات السياسية كالاحزاب والنقابات وغيرها، وباختصار تهيئة مناخ ديمقراطى حقيقى يسمح بالمشاركة الجماهيرية الحقيقية.

– إذا كان الانفتاح الاقتصادى قد ساهم فى ربط مصر بعجلة التبعية وانهاء الدور

الريادى لمصر فى المنطقة العربية، فان بلورة قيم العروبة والقومية والتعاون العربى والانتماء إلى الأمة العربية يتطلب ان يكون لوسائل الاعلام دور فى ربط مصر بأمتها العربية وتوعية الجماهير باهمية التعاون العربى والتكامل الاقتصادى والثقافى بين الدول العربية، والتاكيد على أن ارتباط مصر بالأمة العربية ليس ارتباط مصالح اقتصادية نفعية فقط، ولكنه ارتباط بتاريخ مشترك وثقافة ومصير واحد.

* * *

رقم الإيـــداع :   ٧١٧٣ - ٩٣

الترقيم الدولى :
I. S. B. N.   977 - 5471 - 00 - 1

طبع بالمركز المصرى العربى ت : ٥٣٥٦٠٧